

أبواب الثلاثي

للدكتور إبراهيم أنيس الخبير بلجنة اللهجات *

المعتلة ، فافترض أن لهجة من اللهجات تستعير طريقة النطق بالماضي فقط. دون مضارعه أو المضارع فقط دون ماضيه أمر بعيد الاحتمال وذلك لأن الأوزان لا تستعار وإنما الذي يستعار هو الكلمات ، ولعل ابن جني أراد بتداخل اللغات أنه قد يتصادف أن نجد في لهجة من اللهجات فعلا أو فعلين لا يتبعان طريقة الاشتقاق في الأفعال الأخرى أمثال نعم ينعم ، وحينئذ نعلل مثل هذه الأفعال بأن الماضي أو المضارع غريب على هذه اللهجة وأنه على هذه الصورة مستعار من لهجة أخرى تحت تأثير ظروف خاصة به .

فاذا صح تفسيرنا هذا لكلام ابن جني كان مثل هذا الوزن من شواذ اللهجات ولا تكون الشواذ باباً من أبواب الفعل في أي لهجة ، وإنما هي ظواهر نلاحظها ونسجلها ثم نحاول البحث عن ظروفها الخاصة .

أما الأبواب الستة التي اعترف بها الصرفيون فلا تكاد تخضع لقاعدة واحدة ولا يعقل نسبتها للغة موحدة كاللغة النموذجية الأدبية التي نزل بها القرآن الكريم وجاءت بها الآثار الأدبية الجاهلية . ويظهر أن الرواة قد تلقنوها من لهجات عربية متباينة خضعت

يتحدث الصرفيون عن أبواب الفعل الثلاثي فيفترضون إمكان شكل عين كل من الفعل الماضي والمضارع بإحدى الحركات الثلاث : الفتحة أو الضمة أو الكسرة ، ثم ينساقون مع القسمة العقلية فيفترضون لأبواب الثلاثي تسعة وجوه يرفضون منها ثلاثة لأنها لم ترد عن العرب كما يقولون . وتلك الأبواب التي يرفضونها هي :

(١) فعُل يفعل

(٢) فعُل يفعل

(٣) فعِل يفعل

فاذا روى لم بعض الرواة أفعالا مثل : نعم ينعم فضيل يفضل أخذوا يتلمسون لها الأسباب والمعاذير . وربما كان ابن جني في كتابه الخصائص أشهر من عني بمثل هذه الأفعال ، إذ عقد لها في كتابه فصلا سماه «تداخل اللغات» أو «تركيب اللغات» فزعم أن قبيلة كانت تقول «نعم ينعم» وأخرى تقول «نعم ينعم» ثم تداخلت اللهجتان فتكون ذلك الوزن الغريب على العربية وهو «نعم ينعم» . على أن ابن جني لم يحدثنا عن كيف تتداخل اللهجات ولا عن الدوافع التي قد تدفع لمثل هذا التداخل ، ثم قبل هذا وذلك لم يشر ابن جني إلى السر في اقتصار مثل هذا التداخل على فعلين أو ثلاثة من كل أفعال اللغة العربية التي تكاد تتجاوز ثلاثة آلاف حسب ماورد في أجزاء القاموس المحيط من الأفعال الثلاثية الصحيحة فقط بله

(*) ألقى هذا البحث ونوقش في الجلسة السادسة للمؤتمر (٩ من يناير ١٩٥٠) ، ثم ووفق على إحالته إلى لجنة اللهجات لدرسه (الجلسة الخامسة عشرة للمؤتمر ٢٩ من يناير ١٩٥٠) .

القرآن الكريم في قراءته المشهورة الشائعة الآن في كل الأمصار لأننا تلقيناها عن طريق التلقين والمشافهة . ولأنها تمثل لهجة موحدة منسجمة تلك هي اللغة النموذجية الأدبية . ولهذا نرى قاعدة اشتقاق المضارع من الماضي فيها واضحة جلية .

وحيث يعالج المحدثون أمر اشتقاق صيغة من أخرى يبحثونه على أسس ثلاثة معترف بها بين علماء اللغات في العالم :

(١) المغايرة Polarity وتلك هي الصفة التي فطن إليها ابن جني . وسماها المخالفة بين صيغة الماضي والمضارع حين قال : « وإنما دخلت يفعل في باب فعل يفعل من حيث كانت كل واحدة من الضمة والكسرة مخالفة للفتحة » . وقول ابن جني هنا حق تؤيده القوانين الصوتية الحديثة التي تجعل الضمة والكسرة أصواتاً ضيقة close يقابلهما « الفتحة » التي هي الصوت المتسع open . فإذا أردنا أن نخالف بين الماضي والمضارع اخترنا للأول الضمة أو الكسرة واخترنا للمضارع الفتحة ، أو العكس بالعكس .

(٢) وظيفة الفعل في الكلام تؤثر حركة خاصة في الماضي على غيرها من الحركات وتلتزمها أفعال اللهجة الواحدة ، وليس ذلك لأمر في طبيعة هذه الحركة وإنما هو مجرد مصادفة ملتزمة في اللهجة الواحدة ، وتختلف اللهجات في إثارة حركة على أخرى . وكل الذي يعنى به اللغوى هو إبراز ما تؤثره اللهجة دون التعرض لبحث سبب إثارة حركة بعينها . وقد كان اللغويون يفرقون بين حركة المتعدى

كل منها لقاعدة خاصة في اشتقاق المضارع من الماضي أو العكس . ويؤيد هذا ما نراه في اللهجات الحديثة للغة العربية من خضوع كل منها لقاعدة واحدة سليمة قليلة الأبواب ، وما نراه أيضاً في اللغات السامية شقيقات اللغة العربية من وضوح في قاعدة اشتقاق المضارع من الماضي .

في العبرية مثلاً نجد أن الماضي في الكثرة الغالبة من الأفعال العبرية على وزن فعل وأحياناً على وزن فعل . ثم يندر أن يكون على وزن فعل . ونرى أن مضارع الأول هو يفعل ومضارع الوزنين الآخرين يفعل . ولانكاد نجد في كل اللغة العبرية ما يشذ عن هذا سوى بضعة أفعال .

وقد لجأ الصرفيون حين لاحظوا الغموض في قواعد اشتقاق المضارع من الماضي الثلاثي إلى القول بأن الأمر فيها مرجعه أخيراً إلى السماع لا القياس . مع أن الملاحظ في كل اللغات هو اطراد القواعد وندرة الشواذ . ومن الواجب أن ننزه العربية عن مثل هذا الاضطراب .

والأمر الذي لا يتطرق إليه الشك أن الكثرة الغالبة من أفعال الثلاثي جاءتنا في المعاجم مكتوبة لا منطوقة ، وكل اعتمادنا في أبوابها على ما رواه أصحاب هذه المعاجم . بل إن ما روى منها في نصوص أدبية لا يؤكد لنا باباً من الأبواب ، لأن رواية مثل هذه النصوص لم يكن من التواتر بحيث نجزم معها بأبواب الثلاثي كما افترضها الصرفيون وأصحاب المعاجم . وليس بين النصوص الأدبية ما يؤكد لنا طريقة اشتقاق المضارع من الماضي بما لا يدع مجالاً للشك إلا

وتلك ظاهرة مطردة في اللهجة القاهرية لانكاد نرى لها شواذ.. ويكفي لتوضيح هذا أن نقارن بين الأفعال الآتية :

يستلخ يستعجل يستلخم يستبشر
يستأنم يستمثل يستفزع يستغفل

تلك هي العوامل الثلاثة التي تؤثر في اختيار الحركات وإيثار بعضها على بعض، فإذا بحثنا على ضوئها في الأفعال الثلاثية الصحيحة التي وردت في القرآن الكريم، تلك التي استعملت فيه مرة في الماضي وأخرى في المضارع نجد أنها لانكاد تجاوز ١٣٤ فعلا وأنها لا تشمل على ذلك الباب الذي سماه النحاة «فعل يفعل» بكسر عين الفعل في الماضي والمضارع، كما نجد أنها أيضاً قد خلت من ذلك الباب المضموم العين في الماضي والمضارع إلا في فعلين اثنين هما :

كَبُرَ يَكْبُرُ - بَصُرَ يَبْصُرُ .

أما باقي الصيغ الثلاثية التي وردت في القرآن الكريم فهي أحد وجهين لا تخرج عنهما في الماضي: «فعل» و«فعل». ثم نرى أن الصيغة الأولى هي الأكثر شيوعاً في الأسلوب القرآني لأن به حوالي ١٠٧ من الأفعال الماضية الصحيحة التي صيغها «فعل» وحوالي ٢٤ فعلا من صيغة «فعل» .

والقاعدة التي خضعت لها القراءة القرآنية المشهورة في اشتقاق المضارع من هذه الأفعال هي المغايرة Polarity فصيغة «فعل» يقابلها في المضارع «يفعل» أو «يفعل» بكسر عين المضارع أو ضمها، أما صيغة «فعل» فيقابلها دائماً «يفعل» بفتح عين المضارع .

وحركة اللزوم، ثم انصرفوا عن هذا إلى تسمية حديثة حين قسموا الأفعال من حيث وظيفتها في الكلام إلى: اختياري voluntary وإجباري involuntary فالفعل الاختياري هو الذي لنا اختيار في حدوثه ولو كان مما يعده القدماء « لازماً » مثل جلس وقعد . أما الفعل الإجباري فهو الذي لا اختيار لنا في حدوثه مثل كبر وضعف . وقد لاحظ المحدثون أن كلا من هذين النوعين يختلف عن الآخر في صيغته . فبينما يؤثر أحدهما حركة من الحركات يؤثر الآخر حركة أخرى ويترتب على هذا اختلافهما في طريقة اشتقاق المضارع من الماضي أو العكس . والكثرة الغالبة من أفعال اللغات في العالم تعد من الأفعال الاختيارية .

(٣) الأمر الثالث الذي نلاحظه في اللهجات السامية بصفة عامة أثر الحروف المجاورة في إيثار الحركات . ويشبه هذا ما أكده الصرفيون من إيثار حروف الحلق للفتحة . وقد أكدت التجارب الحديثة ارتباطاً وثيقاً بين النطق بحروف الحلق والفتحة وذلك لأن الأصوات الحلقية تناسب في الغالب وضعاً خاصاً للسان يتفق مع مانع رفه من وضعه مع الفتحة ، فلهذه الظاهرة التي استرعت انتباه القدماء ما يبرره في القوانين الصوتية الحديثة . على أن الأمر فيما يظهر غير مقصور على حروف الحلق ، إذ أننا نلاحظ في اللهجة القاهرية ظاهرة الارتباط بين الحروف والحركات في صيغة استفعل لأن الأفعال التي تنتهي بحروف التفتيح Emphatics أو تكون هذه الحروف فيها قبل الآخر تؤثر عادة الفتحة على عين الكلمة في حين أن الحروف الأخرى تؤثر الكسرة .

الحلق . ولاشك أن هذا الفعل على هذه الصورة ينتمي لهجة أخرى غير اللهجة القرشية على أن المعاجم قد روت فيه طرقاً أخرى لاشك أن واحدة منها هي التي تنتمي للهجة القرشية .

أما حين ننظر إلى ماورد من أفعال ثلاثية صحيحة في القاموس المحيط فنراها في حدود ثلاثة آلاف من الأفعال . وقد صرفنا النظر عن الأفعال المعتلة لأن لها ظروفاً لغوية خاصة وقد مرت بها أطوار باعدت بينها وبين أبواب الفعل الصحيح وصيغتها بصيغتها الخاصة، وهذه الأفعال المعتلة قديمة بعيدة في القدم تشترك في غالب الأحيان مع شقيقات اللغة العربية كالعبرية والسريانية، ومن التعسف نسبتها إلى باب من أبواب الثلاثي بعد أن بدلت حروفها الأصلية إلى حروف المد وصارت على الصورة التي نألفها الآن . فإيقال من أن خاف أصلها على وزن « خوف » بكسر العين الماضي أمر يحتاج إلى تحقيق . وقد أمكن في بحث لي تحت عنوان « الأصل الاشتقاق لحروف العلة » أن أرجع هذه الحروف إلى تلك الأصوات السهلة « النون . اللام . الراء . الميم » التي تسمى في علم الأصوات Liquids ونشر هذا البحث في مجلة كلية الآداب بجامعة الاسكندرية سنة ١٩٤٤ . لهذا آثرت هنا أن أكتفي بالأفعال الصحيحة لوضوح حركة العين في أفعالها بما لا يدع مجالاً للشك .

فإذا نحن بوبنا أفعال القاموس المحيط ونظرنا إليها في ضوء ما ذكرناه آنفاً من أسس وعوامل وقفنا منها على الملاحظات الآتية :

تلك هي القاعدة التي يمكن استنباطها من أفعال القرآن الكريم وهي واضحة جلية لاتعقيد فيها ومن الطبيعي أن تكون كذلك .

أما تلك الأفعال التي وردت في القرآن الكريم مفتوحة العين في كل من الماضي والمضارع فلامها أو عينها من أحرف الحلق تلك التي تؤثر الفتحة على غيرها من الحركات وقد اطرقت هذه القاعدة في الأفعال القرآنية فيما عدا :

نكح . نزع . رجع . بلغ . قعد . زعم . نفخ .

فهى أفعال لامها أو عينها من حروف الحلق ومع هذا فقد غلبت عليها قاعدة المغايرة ولم تؤثر في حركة عين المضارع تلك الحروف الحلقية . ومثل هذه الأفعال يجب أن تدرس على انفراد وأن يبحث عن مصدرها أو سر خروجها عن القاعدة العامة . ويظهر أنها تنتمي في صيغتها للهجة أخرى غير اللهجة القرشية التي أسست لغة القرآن عليها . في معظم الظواهر اللغوية . وليس معنى هذا استعارة الصيغة أو طريقة الاشتقاق وإنما معناه استعارة هذه الأفعال بصيغتها الشائعة في مصدرها الأصلي ، وربما كان يعبر عن معاني هذه الأفعال في اللهجة القرشية . بأفعال أخرى مثل :

تزوج . قلع . عاد الخ .

أما الفعل الوحيد الذي أثار دهشة المتأخرين من اللغويين في أفعال القرآن فهو (قنط ي قنط) لأنه ورد في القرآن مفتوح العين في الماضي والمضارع وليس فيه حرف من حروف

واضحة جلية كما هي واضحة جلية في الأفعال القرآنية . على أنه مما يسترعى انتباهنا في هذه الأفعال أن مقتضى قانون المغايرة أن نرى أفعالاً ماضيها مضموم العين ومضارعها مفتوح العين أى (فَعَلَ يَفْعَلُ) . ومثل هذا الباب لم نسمع عنه في فعل من أفعال اللغة العربية بل أباه الصرفيون . فلو قد قدر أن يروى مثل هذا الباب بين أفعال العربية لقبلائه وفسرناه على أنه مغايرة بين المضارع والماضي لأن فتحة عين المضارع يمكن أن يقابلها الكسر أو الضم في الماضي . وتشتمل اللهجات العربية الحديثة على هذا الباب في أفعال مثل (خلص يخلص) . فلعل من اللهجات العربية القديمة ما اشتمل على هذا الباب الذى هو من الناحية الصوتية يناظر باب فرح .

بقى من الأفعال التى جاءت فى المحيط على أنها محددة الأبواب قد اختص كل منها بباب واحد نحو خمسين فعلاً قليل لنا إنها من باب كرم ، وكثير منها أفعال غريبة نادرة الاستعمال . وأشهر هذه الأفعال :

جروؤ . صعب . زمت . سمج . صرح .
غزر . نزر . فحش . سحف . ظرف . عنف .
كثف . نظف . ضوئ . جسم . ضخم .
فخم . جبن . نخشن .

فهذا باب غريب لا يخضع لقانون المغايرة ولانكاد نلاحظ فيه أثراً لحروف مجاورة ولا نرى له نظيراً فى اللغات السامية الأخرى ولا أظن أن له نظيراً فى اللهجات الحديثة . فن أين أتى هذا الباب ؟ على أن نسبة شيوعه ضئيلة جداً فليس منه فى القرآن الكريم إلا إعلان

أولاً : جاء فى المحيط ما يقرب من ١٨٢٠ من الأفعال التى اختص كل منها بباب واحد من أبواب الثلاثي . ومن بين هذه الأفعال نحو ١٣٧٢ ماضيها مفتوح العين فهى إذن من تلك الأفعال الاختيارية التى تحدثنا عنها . أما المضارع فقد جاء تبعاً لقانون المغايرة مضموم العين أو مكسورها . وتكاد تكون النسبة هنا متعادلة فثلاً :

٤٤٨	يفعِل] فَعَل
٤١٨	يفعُل	

فإذا كانت لام المضارع أو عينه من حروف الحلق وجدنا عين الفعل تؤثر الفتح وهذا هو ما يسمى « باب فتح يفتح » الذى يجب أن يعد فرعاً للأفعال الاختيارية فتحت فيه عين المضارع بسبب حروف الحلق أى أن أثر حرف الحلق قد غلب فيها على قانون المغايرة . وقد جاء فى المحيط من هذه الأفعال نحو ٥٠٦ من الأفعال لم يشذ منها سوى ثلاثة أفعال قليل لنا إنها من باب « فتح » دون أن نجد لامها أو عينها من أحرف الحلق . ومثل هذه النسبة الضئيلة تحملنا على إعادة النظر فى مثل هذه الأفعال الثلاثة التى أشهرها (سَقَفَ البيت) . وعلى هذا يمكن أن يقال إن جميع الأفعال التى اختصت بباب فتح جاءت مشتملة على حرف من حروف الحلق فى موضع عين الفعل أو لامة . فالتقادة فى أفعال المحيط مطردة كما هى مطردة فى الأفعال القرآنية .

أما الأفعال الإيجابية فهى فى حدود ٣٩٨ وكلها من باب « فرح » : فالمغايرة فيها

خاصة بهم كقولهم : قبطيين بدلا من أقباط وقولهم قلمات بدلا من أقلام ، كما نلاحظها في اشتقاقهم صفات مثل : أحمره . أخضره . ومن أطفالنا من يشتقون المضارع أو الماضي اشتقاقاً خاصاً قياساً على أفعال سمعوها ممن حولهم من الكبار ولا اعتبارات خاصة تمر بأذهانهم الصغيرة وقد سمعت طفلاً قاهرياً يوماً يضم عين الماضي والمضارع في الفعل (خلص يخلص) ولولا وثوق الصلة بين الجليل الناشئ وجيل الكبار في البيئة المتحضرة وتكرر سماع النطق الصحيح على أذهان الأطفال فيها لنشأ في كلامهم كثير من أمثلة هذا القياس الخاطئ ولنشأوا عليه ثم أصبح في كلامهم أمراً معترفاً به . فالطفل قد قاس المضارع (يخلص) على (يدخل) ويخرج) وغيرهما من أفعال شائعة في لغته .

فالقياس في هذه الأفعال إما أن يكون قد حدث في الماضي فحول باب « نصر » إلى باب كرم ، أو حدث في المضارع فحول ذلك الباب الذي نسمعه في اللهجات الحديثة والذي رفضه الصرفيون وهو المضموم عين الماضي والمفتوح عين المضارع إلى ما يسمى باب « كرم » .

وعلى هذا فالقاعدة التي يخضع لها اشتقاق الماضي من المضارع أو العكس كما تبزهن عليها الأفعال الصحيحة الواردة في « المحيط » التي اختصت كل منها بباب واحد يمكن أن تبسط في الصورة الآتية :

(١) الماضي المفتوح العين يكون مضارعه مضموم العين أو مكسورها إلا حين تكون

وليس منه في المحيط من أفعال واضحة المعنى مشهورة إلا نحو عشرين . ولا يكون مثل هذا العدد القليل طريقة من طرق اشتقاق الأفعال في لغة من اللغات . فما ورد من أفعال صحيحة الرواية يمكن أن يعزى إلى أحد أمرين :

(١) إما أن تكون هذه الأفعال في الأصل مفتوحة في الماضي ثم لقصد المبالغة في معناها حولت إلى صيغة أخرى وذلك بضم العين . ويستأنس لهذا الرأي بما يذكره النحاة من إمكان تحويل « فعلل » إلى « فعل » حين يراد الدلالة على أن معناه صار كالغريزة في صاحبه أو للتعجب فينسلخ حينئذ عن الحدث .

فليس هذا الباب باباً أصلياً من أبواب الثلاثي وطرق اشتقاقه ، وإنما هو فرع لباب آخر لقصد الزيادة في معنى الفعل أو تخصيص المعنى بعد أن كان عاماً .

(٢) ويمكن أن تفسر بعض هذه الأفعال على أنها نشأت عن طريق القياس الخاطئ False Analogy وهو ما تقع فيه الأجيال الناشئة ثم يشيع بعد ذلك حين يصبح الصغار كباراً . ففي البيئات البدائية حين ينزل الجليل الصغير عن الكبار حولهم وحين لا تتاح لهم فرص لإصلاح الأخطاء يقيس الأطفال أحياناً قياساً خاطئاً بعض المشتقات وتنشأ في كلامهم صيغ جديدة لا وجود لها في كلام الكبار ، ثم يصبح ما كان يعد خطأ ، معترفاً به بين أفراد الجيل الناشئ . وهذه ظاهرة لغوية أكدها لنا المحدثون من علماء اللغات وبرهنوا عليها بما لا يدع مجالاً للشك . ونحن نلاحظ شيئاً من هذا في أطفالنا حين يجمعون الكلمات جموعاً

لامه أو عينه من حروف الحلق وحينئذ يجب فتح عين المضارع .

(٢) الماضي المكسور العين لا يكون مضارعه إلا مفتوح العين .

ثانياً : الأفعال المشتركة التي روى لكل منها أكثر من باب لا تكاد تزيد على ١٣٠٠ غير أن المعنى يختلف اختلافاً بينا مع كل باب في الكثرة الغالبة من هذه الأفعال . وليس يكفي للربط بين فعلين مختلفين في المعنى اختلافاً بعيداً أن يشتركا في اللفظ ، فربما كان أحدهما قد مر في أطوار صوتية ترتب عليها أن تصادف الاشتراك في اللفظ بينه وبين غيره .

ومن التعسف حينئذ أن نعد مثل هذا من المشترك اللفظي الذي يشترط فيه وضوح العلاقة بين المعنيين كالانتقال من الحقيقة إلى المجاز أو التطور المعقول المقبول في المعنى وغير ذلك من عوامل المشترك اللفظي . ولم يفتن أصحاب المعاجم إلى أنه قد تمر الكلمة بتطورات صوتية لسبب من الأسباب فتنشأ لها صورة جديدة فيتصادف أن تشترك في اللفظ مع كلمة أخرى بعيدة عنها كل البعد في المعنى . وقد كان حين صنفوا معاجمهم أن جمعوا مثل هذه الكلمات معا دون إشارة إلى الفارق الكبير في معناها وجاءونا في المعاجم بكلمات كثيرة تشترك لفظاً وتختلف اختلافاً بينا في المعنى بحيث لانكاد نشعر بأى ارتباط بين المعنيين : انظر مثلاً إلى ما ذكره أصحاب المعاجم من أن لكلمة « التغب » معنيين غير ظاهري العلاقة هما . « الوسخ . والدرن ، ثم القحط والجوع » . ونحن نعلم في موضع آخر من معاجمهم كلمة « السغب » التي تعني الجوع

فقط . أليس من المعقول أن نقول إن كلمة « السغب » قد مرت في لهجة من اللهجات بتطورات صوتية وذلك بقلب السين إلى تاء كما حدث في القبائل اليمنية حين قالوا « النات » بدلا من « الناس » ويرتب على هذا أن تنشأ كلمة « التغب » بمعنى الجوع مع « التغب » بمعنى الدرن والوسخ ثم جاء جامعو المعاجم ونسبوا معنيين مختلفين لكلمة « التغب » وعدوها من المشترك اللفظي . ولاشك أن ما حدث في هذه الكلمة قد تم في أفعال كثيرة تنحدر في الأصل من منابع مختلفة ثم تصادف أن كان الاشتراك في اللفظ ، وإلا كيف نتصور أن مجرد الانتقال بالفعل « أصل » من باب فرح إلى باب كرم غير المعنى من أسن الماء وتغير رائحته إلى أن يصبح المرء ذا حسب ونسب ، أليس الأولى أن نقول أن (أصل) بمعنى صار ذا حسب وأصل ترتبط بمادة « الأسل » ، أو أن نقول أن « أصل » بمعنى أسن ترتبط بهذه المادة ثم تغيرت النون إلى اللام والسين إلى الصاد ؟ فالأفعال التي تختلف بينها المعاني مثل هذا الاختلاف البعيد يجب أن تدرس وحدها وأن ينظر إليها على أنها تنحدر من ينابيع متعددة . ومثل الفعل « أصل » ذلك الفعل « خرف » فهو من باب نصر بمعنى جنى الثمر ومن باب كرم بمعنى فسد عقله .

يجب إذن أن ندع جانبا الأفعال التي اختلفت أبوابها فاختلفت معانيها لذلك اختلافاً بينا لا يشير إلى أى علاقة أو شبه علاقة .

أما حين نلاحظ العلاقة بين المعنيين كما في الفعل « عرف » من باب ضرب بمعنى المعرفة

باب ضرب وأن آخرين كانوا يوثرون باب نصر . لأن شرط اللهجة في البيئة الواحدة الاطراد ولا انسجام بين جميع الأفراد في كلامهم ونطقهم . والله در ابن درستويه حين يقول في شرح الفصيح « لا يكون فعل وأفعال بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين فأما في لغة واحدة فحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من اللغويين والنحويين وإنما سمعوا العرب تتكلم ذلك على طباعها ومافى نفوسها من معانيها المختلفة وعلى ماجرت به عاداتها وتعارفها ولم يعرف السامعون العلة فيه والفروق فظنوا أنهما بمعنى واحد وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم . فان كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب فقد أخطئوا عليهم في تأويلهم مالا يجوز في الحكمة وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بينا أو يكون على معنيين مختلفين (١) .

فاختلاف البيئة في رأيه ان لم يتبعه اختلاف في المعنى يجب أن ينسب إلى لهجتين مختلفتين وليس الاختلاف بين باب نصر وباب ضرب الا اختلافاً في البيئة . وعلى هذا يمكن حين يشترك الفعل في بابي ضرب ونصر أن ننسب باب ضرب إلى البيئة الحجازية التي آثرت الكسر في كثير من التغيرات الصوتية وأن ننسب باب نصر إلى البيئة البدوية التي آثرت الضم (٢) . ولاشك أن الرواة وأصحاب المعاجم كانوا يجمعون من معظم القبائل في جزيرة

ومن باب فرح بمعنى العرف وطيب الرائحة أو كان لفعل « أنف » من باب فرح بمعنى ترفع عن الشيء ، ومن باب نصر بمعنى ضرب أنفه ، فالمرر لاختلاف الباب هو ذلك التغيير الطفيف في المعنى ومثل هذا يمكن أن يقال في كل باب « كرم » . فانتقال الفعل من التعدى إلى اللزوم أو من الاختيار إلى الاجبار مبرر كاف في كل اللهجات لاختلاف الأبواب .

أما الأفعال التي وردت في المحيط مشتركة في المعنى مختلفة في الباب فلا تكاد تعدو ٥٠٠ موزعة حسب النسب الآتية :

- (١) من باب نصر وضرب ٥٠٪
- (٢) من باب ضرب وفرح ١٢٪
- (٣) من باب نصر وفرح ١٤٪
- (٤) من باب فرح وكرم ١٢٪
- (٥) من باب نصر وكرم ١٠٪
- (٦) من باب كرم وضرب ٢٪

وقد لاحظ القدماء كثرة الاشتراك في باب نصر وضرب وقرروا أنه من الممكن نقل الفعل من أحد البابين إلى الآخر إلا حين يكون هناك سماع ينص على التحديد . وهنا نسأل أنفسنا عن معنى السماع في كلامهم الحق أنه في حالة اشتراك الفعل في هذين البابين يجب أن ننسب كلا منهما إلى بيئة لغوية تخالف الأخرى فلا يعقل أن الرجل في البيئة الواحدة كان من الاختيار والحرية بحيث ينطق مثل هذه الأفعال على هواه مرة من باب ضرب وأخرى من باب نصر ، كما لا يعقل أن أفراداً في البيئة الواحدة كانوا يوثرون في هذه الأفعال

(١) قلا عن الزهر للسيوطي صفحة ٣٨٤

(٢) انظر « اللهجات العربية » صفحة ٧٣

أفعالاً قيل عنها أنها مشتركة بين بابي ضرب ونصر فاختارت في ستة منها باب «ضرب» وفي ستة أخرى باب «نصر». تلك نسبة متعادلة تثير الدهشة والعجب.

أما الاشتراك في بابي ضرب وفرح أو الاشتراك في بابي نصر وفرح فيجب حين يتحد المعنى ألا نعترف بأحد البابين، مختارين منهما ما تنطبق عليه الأسس التي تحدثنا عنها آنفاً، فإذا كان الفعل من الأفعال الاختيارية حددنا له باب نصر أو ضرب وضربنا صفحاً بياب فرح الذي نسبته له المعاجم. أما إذا كان من الأفعال الاجبارية حددنا له باب فرح وضربنا صفحاً عن بابي نصر وضرب.

وحيث نجد أفعالاً تشترك في بابي فرح وكرم يجدر بنا أن نجعلها للباب الأول وحده.

فإذا كانت الأفعال مشتركة بين باب كرم وبابي نصر وضرب فسرناها على أن معناها من باب كرم قد قصد فيه المبالغة وأن الفعل من بابي نصر وضرب قد حول إلى كرم للرجوع في جعل المعنى من الصفات الغريزية الثابتة.

تلك هي النتائج التي وصلنا إليها من دراسة أبواب الثلاثي على ضوء ماورد في قاموس المحيط من الأفعال الثلاثية الصحيحة ويجدر بمجمع اللغة العربية أن يقف من هذه الأبواب موقفاً حاسماً ييسر على طلاب العربية الاهتداء إليها لأن كثيراً من المتعلمين يضلون في نطق هذه الأبواب ويضطرون للسؤال عنها أو الكشف عنها في المعاجم وقد رسخ في أذهانهم أن الأمر كله مرجعه إلى السماع.

العرب دون تفرقة بين بيئة حضرية أو بدوية ودون نسبة الباب إلى إحدى البيئتين.

على أنه من الممكن أن يقال هنا إن الاختلاف في البيئة ليس بذى خطر وذلك للصلة الوثيقة بين الضم والكسر من الناحية الصوتية.

فكما نسح الآن في اللهجات الحديثة بعض الناس يوثرون الضم في ماضي الأفعال:

صغر . سخن . طهق . زهق .

نرى آخرين من نفس البيئة يوثرون الكسر فيها. وعلى هذا ربما كانت تلك الأفعال المشتركة في بابي ضرب ونصر تستعمل في لهجة واحدة. وقد يستأنس لهذا الرأي بتلك الأفعال القرآنية التي جاءت في المعاجم على أنها مشتركة في بابي ضرب ونصر وتلك هي:

عقل . ربط . نفر . قدر . سبق . بطش .

وهذه أفعال جاءت في القرآن الكريم من باب ضرب وقد ذكرت المعاجم أنها من باب نصر أيضاً.

أما الأفعال التي جاءت في القرآن من باب نصر وذكرت المعاجم أنها من باب ضرب أيضاً فهي:

حسد . نكث . حشر . درس . فسق . نقص .

فتحن نرى أن لغة القرآن الكريم وهي لهجة موحدة منسجمة لاشك في هذا، قد استعملت

اسم المصدر في المعاجم

لفضيلة الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين عضو المجمع*

أصحاب المعاجم إلى الأقدمين من علماء العربية كالخليل وسيبويه وأبي عبيدة .

ودخلت هذه الكلمة في كتب العلوم الأخرى وذاعت في شروحها وحواشيها حتى انساقت إلى التفسير وشروح الحديث عند ما يرد شيء من أفرادها في القرآن الكريم أو الحديث الشريف ، وجرت على ألسنة الفقهاء عند تعريف بعض الحقائق الشرعية كالطهارة والسرقعة والعطية .

ولا أحسب أن في اللغات الواسعة النطاق لغة تخلو من اسم المصدر ، وأعرف أن في اللغة الألمانية مصدر *Infinitive* واسم مصدر *Substantivischer Infinitive*

والقصد من كلمتنا هذه يرجع إلى أربعة أهداف .

(أولها) بيان ماهو اسم المصدر في عرف علماء العربية .

(ثانيها) عرض أمثلة ترون فيها كيف اختلف أصحاب المعاجم في تمييز اسم المصدر عن المصدر ، وساروا في ذكره على طريقة غير منتظمة .

(ثالثها) أسباب هذا الاختلاف .

(رابعها) البحث عما ينبغي أن نأخذ به

يقوم المجمع اليوم بعمل معجمين: المعجم الوسيط، والمعجم التاريخي الكبير؛ ليخرج للناس معاجم تمتاز عن المعاجم السابقة بترتيب يجعل الاستفادة منها أيسر ، وبعبارات تعرض المعاني في أجلى صورة ، علاوة على إبداعها ألفاظاً وضعها المجمع أو أقر وضعها استيفاء لمقتضيات العلم والحضارة .

وهذا الاتجاه الموفق دعاني إلى أن أطرح على بساط المؤتمر الموقر بحثاً في كلمة ترد في المعاجم على وجه غير منضبط ، وغير واضح وضوحاً يسارع بمعناها إلى أذهان عامة المطالعين. وهذه الكلمة هي اسم المصدر الذي يشيرون إليه بعد ذكر الفعل أو المصدر أو الوصف بقولهم « اسم المصدر كذا » أو « الاسم منه كذا » أو « الاسم كذا » أو « وكذا الاسم ».

توجد هذه الكلمة في المعاجم القديمة ككتاب الصحاح والمخصص والجمهرة لابن دريد والنهاية لابن الأثير والقاموس المحيط ولسان العرب والمصباح كما توجد في المعاجم الحديثة كالبيستان وأقرب الموارد ، ولا تخلو منها كتب الأدب كالكمال للمبرد ، والأمالى لأبي عملى القالى ، بل توجد في عبارات يعزوها بعض

(١) ألقى هذا البحث في الجلسة التاسعة للمؤتمر (١٨ من يناير ١٩٥٠) ووفق على إحالته إلى لجنة الأصول .

في المعاجم التي بين أيدينا عندما يقتضى الحال ذكر هذا الصنف من المشتقات .

ما اسم المصدر؟ وما الفرق بينه وبين المصدر؟ حيث جعلنا الهدف الأخير لهذا البحث لفت نظر المجمع إلى رسم الطريقة التي ينبغي أن تسير عليها معاجمنا في الصيغ التي تسميها المعاجم السابقة اسم مصدر. رأيت أن أضع على وجه التذكرة أمام المجمع مذاهب علماء العربية في هذا المصطلح وما قرروه في الفرق بينه وبين المصدر ، فأقول :

اسم المصدر : كلمة جرى عرف علماء العربية باستعمالها في نوع خاص من الكلمات المشتقة، يجرى بحثها في علمي الصرف والنحو، ينظر الصرفيون في بحثها إلى حال بنيتها واشتقاقها، ويبحثها النحويون من جهة إعرابها وعملها عمل المصدر في نحو الفاعل والمفعول ، ويتناول كل منهما عند شرح معناها الفرق بينها وبين المصدر.

يقسم بعض النحويين اسم المصدر إلى ثلاثة أقسام : (أحدها) الاسم المشتق من المصدر بزيادة ميم في أوله نحو ضرب مَضْرِباً أي ضرباً ، وأكرم مَكْرماً أي إكراماً . وليس هذا موضع بحثنا، لأنه من الصيغ المطردة المنضبطة فلا يقع في اشتقاقه غلط ، ولا في معناه التباس . على أن كثيراً من النحويين والصرفيين يسمونه مصدراً ميمياً لا اسم مصدر.

(ثانيها) اسم يدل على ما يدل عليه المصدر ويجرى عليه من الأحكام ما يجرى على بعض الأعلام من البناء أو المنع من الصرف نحو

برة غير مصروف بمعنى المبرة ، وفجار مبتئياً على الكسر بمعنى الفجور ، ونظيره بداد ومعناه البدة. أو الميادة وهي التفرق ، وهمام ومعناه الهمة ، وصلاح ومعناه المصالحة ، وورد إطلاق اسم المصدر على هذا النوع في كتاب سيوييه إذ قال : وما جاء اسماً للمصدر قول الشاعر :

إنا اقتسنا خطيننا بيننا
فحملت برة واحتملت فجار

وليس هذا النوع أيضاً موضع بحثنا لأنه يمتاز عن المصادر بما أجرى عليه من أحكام العلم ، وهي ألفاظ محصورة في المعاجم ليست بكثير .

(ثالثها) اسم دال على معنى المصدر ولكنه يخالف المصدر في عدم جريانه على الفعل الذي يجرى عليه المصدر ، نحو الصلح اسم مصدر للمصالحة ، فالمصالحة مصدر لصلح ، والصلح اسم للمصدر أعني المصالحة ، لأنه لا يجرى على فعل صلح .

وهذا النوع هو الذي نريد بحثه في هذا الحديث ونعنيه باسم المصدر أو هو الذي اختلفت كلمة النحاة في تعريفه ، وافتقرت المعاجم في إيرادها بين المشتقات .

واليكم بعض النصوص المعبرة عما يراد منه ، الكاشفة عما بينه وبين المصدر من فروق. وستلمحون في نصوص أولئك الباحثين اختلافاً أدى إليه ما أنفوه من حرية الرأي وإطلاق الفكر في مجال الاجتهاد ، ولا يضر

إذ يجعلون الفرق بين المصدر واسم المصدر في اللفظ أن تكون أحرف اسم المصدر أقل من أحرف الفعل، فإن ساوت أحرف الصيغة أحرف الفعل؛ أو كانت أزيد منها فذلك هو المصدر، والظاهر أن أبا اسحاق يريد بجريان المصدر على فعله أن يكون المصدر مشتملاً على أحرف الفعل سواء كانت أحرفه مساوية أو أزيد، وبعدم الجريان على الفعل أن تكون أحرفه أنقص من أحرف الفعل، فيدخل في تعريف المصدر المصادر غير القياسية، وهي المصادر الشاذة الموقوفة على السماع، فتكون الصيغ التي تدل على الحدث: مصادر قياسية ومصادر سماعية وأسماء مصادر.

وقد ذكر ابن القيم في كتاب «بدائع الفوائد» هذا الفرق فقال: «إن المصدر هو الجارى على فعله الذي هو قياسه كالإفعال من أفعال، والتفعيل من فعمل، والانفعال من انفعال، والتفعل من تفعل؛ وأما السلام والكلام فليسا بجاريين على فعليهما، ولو جريا عليه لقبل تسليم وتكليم.

وإذا كان المصدر ما يجرى على قياس فعله واسم المصدر ما لا يجرى على قياس فعله بقيت المصادر التي لا تجرى على قياس فعلها، وهي المصادر السماعية، خارجة عن التعريفين. أي: تعريف المصدر لأنها غير جارية على فعلها، وعن تعريف اسم المصدر لأنها تجيء مساوية للفعل بأحرفها أو أزيد منها.

والفرق بين المصدر واسم المصدر في اللغة الألمانية من جهة اللفظ أن المصدر ما كان متنبياً

الاختلاف الصادر عن حرية واجتهاد: مادام وراءه نقد بريء يميز الراجح من الضعيف، والمخطئ من المصيب.

والنصوص التي سنسوقها في التعريف باسم المصدر بعضها يبين الفرق بين المصدر واسم المصدر من جهة اللفظ، وبعضها يبين الفرق بينهما من جهة المعنى.

قال أبو اسحاق الشاطبي في شرح الخلاصة: «اسم المصدر يطلق عند النحويين بإطلاقين أحدهما: أن يكون مغناه الاسم المشتق من المصدر بزيادة ميم في أوله كقولك ضرب مضرباً وقتل مقتلاً، وأكرم مكرماً (١). والثاني أن يكون معناه الاسم الدال على معنى المصدر المخالف له بعدم جريانه على فعله، ومثاله الكلام والسلام والعون والكبر والطاقة والطاعة والعطاء والعسرة والثواب، فإن هذه الكلمات ونحوها غير جارية على أفعالها: والجارى على سلم التسليم، وعلى كلم التكليم، وعلى أعان الإعانة وكذلك سائرهما (أي والجارى على تكبر التكبر، وعلى أطاق الإطاعة، وعلى أطاع الإطاعة، وعلى أعطى الإعطاء، وعلى أعسر الإعسار، وعلى أثاب الإثابة)، فالجارى هو المصدر وغير الجارى هو اسم المصدر.»

وقد رأيتموه كيف أتى بهذه الأمثلة من الصيغ التي جاءت حروفها أقل من حروف الفعل وهذا ما يصرح به جمهور النحويين:

(١) وهذا هو الذي أشرنا إليه آنفاً وقلنا لا قصد إلى بحثه في هذه الكلمة.

اسم المصدر فهو موضوع للفعل من حيث هو ، بلا اعتبار تعلقه بالمنسوب إليه وإن كان له تعلق في الواقع ، قال الرضوي : الحدث إن اعتبر صدوره عن الفاعل ووقوعه على المفعول سمي مصدراً ، وإذا لم يعتبر من هذه الحيثية سمي اسم مصدر ، ويرجع إلى هذا المذهب قول ابن القيم في كتاب بدائع الفوائد « وأما الفرق المعنوي أي بين المصدر واسم المصدر فهو أن المصدر دال على الحدث وفاعله ، فإذا قلت تكليم وتسليم وتعليم ونحو ذلك دل على الحدث ومن قام به ، فيدل التسليم على السلام والمسلم وكذلك التكليم والتعليم ، وأما اسم المصدر فإنما يدل على الحدث وحده ، فالسلام والكلام لا يدل لفظه على مسلم ومكلم بخلاف التكليم والتسليم ، فاسم المصدر جردوه لمجرد الدلالة على الحدث » .

وقريب من هذا ما يقرر في اللغة الألمانية من أن المصدر الأسمى يلاحظ فيه الحدث مجرداً عن اعتبار تعلقه بفاعل أو مفعول بخلاف المصدر ، ولعدم اعتبار تعلقه بفاعل أو مفعول صرحوا بأنه لا أثر له في الإعراب فلا يعمل في فاعل أو مفعول ، وكذلك يقول جماعة من علماء لغتنا إن اسم المصدر لا يعمل في شيء من متعلقات الفعل ، ووقف جماعة على شواهد قليلة فيها أعمال ما يسمي مصدراً فأجازوا أعماله .

(٤) ورابع المذاهب ما حكاه أبو البقاء في كلياته وهو أن المصدر مدلوله الفعل مع ملاحظة تعلقه بالفاعل ، واسم المصدر يدل

بحرفي en دائماً نحو Kammen المحبي، وGehen الذهاب . وأما اسم المصدر فإنه يأتي في صيغ مختلفة .

هذا ما يقرره علماؤنا من الفرق بين المصدر واسم المصدر من جهة اللفظ ، وأما الفرق بينهما من جهة المعنى فقد افرقوا في ذلك على ستة مذاهب :

(١) أن اسم المصدر يدل على ما يدل عليه المصدر ، أعني الحدث فهما في المعنى سواء . وإنما الاختلاف بينهما في اللفظ فقط ، وهذا ما يوافق قول الشاطبي فيما نقلناه عنه في تعريف اسم المصدر « الاسم الدال على معنى المصدر ، المخالف له بعدم جريانه على فعله » وقال ابن مالك في التسهيل « اسم المصدر هو ما دل على معناه ... الخ » .

(٢) أن معنى اسم المصدر هو لفظ المصدر من حيث دلالاته على الحدث ، فتكون دلالة اسم المصدر على الحدث بواسطة دلالاته على لفظ المصدر ، فدلول عطاء لفظ الإعطاء من حيث دلالة الإعطاء على المعنى الصادر من الفاعل وهو المناولة ، وهذا الرأي وإن اختاره بعض كبار النحويين كأبي حيان نراه بعيداً ، ودعوى أن العربي عندما يعبر بلفظ الإعطاء يريد به نفس الفعل ، وإذا عبر بالعطاء يريد منه كلمة الإعطاء ليتوصل منها إلى معناها الذي هو المناولة ، تعسف ينبو عنه الفكر .

(٣) ثالث المذاهب أن معنى المصدر هو الفعل مع ملاحظة تعلقه بالمنسوب إليه ، وأما

الحاصل بالمصدر وهو الإكرام . والحاصل بالمصدر يريدون منه الأثر الذي يترتب على فعل الفاعل أعني الإيقاع . فمدلول المصدر نفس الإيقاع الذي هو أمر معنوي لا يشاهد وهو من مقولة الفعل ، ومدلول اسم المصدر أثره الذي هو هيئة محسوسة وهو بهذا المعنى من مقولة الكيف .

اختلاف المعاجم في أسماء المصادر

هل سار اللغويون في معاجمهم عند إيراد اسم المصدر على قاعدة النحويين وهو أن تكون أحرفه أقل من أحرف الفعل أو أنهم اتخذوا قاعدة أخرى لهذا المصطلح وساروا عليها بانتظام ؟

هم يقولون فيما كانت أحرفه أقل من أحرف الفعل اسم مصدر ، فكثيراً ما تجدهم يذكرون فعلاً على وزن أفعل أو فعل أو تفاعل أو نحوها من الأفعال المزيدة ، ويوردون صيغة أقل حروفاً منه على أنها اسم مصدر ، كما قال صاحب المنحصر الأداء اسم من قولك أدبت الشيء تأدية، ولكننا نجدهم قد يذكرون الفعل الثلاثي ويسمون ما يذكرونه بعدد اسمها وهو مساو لحروفه للفعل ، كما قال صاحب المصباح أم أمّا من باب تعب والإثم بالكسر اسم منه وقال صاحب المنحصر : نيزه ينزّه نيزاً ، والاسم المنبذ . وقال صاحب البستان والصدر محرّكة الاسم من صدر أي رجع ، وقال صاحب المنحصر : عفوت للحق خضعت والاسم العفوة . وقال صاحب الجمهرة غب الطعام يغب غباً والاسم الغب .

على الفعل أيضاً ، ولكن مع ملاحظة الأثر المترتب عليه .

(٥) خامسها أن المصدر اسم عين يستعمل بمعنى المصدر ، فيقال فيه عند استعماله لمعنى المصدر اسم مصدر ، قال الرضي في شرح الكافية « هو اسم العين يستعمل بمعنى المصدر كقوله :

أكفراً بعد رد الموت عني

ويعد عطائك المائة الرتاعا

أي إعطائك ، والعطاء في الأصل اسم لما يعطى .

فاسم الحدث بناء على هذا الرأي لا يسمى اسم مصدر إلا إذا ثبت أنه استعمل من قبل اسما لعين .

(٦) وسادس المذاهب ما أشار إليه فارس الشدياق في كتاب الجاسوس إذ قال « الفرق بين المصدر والاسم أن المصدر يتضمن معنى الفعل ينصب مثله ، والاسم هو الحال التي حصلت من الفعل ، مثال ذلك الغسل والغسل تقول قد بالغت في غسل هذا الثوب فتنصب الثوب ، فإن أردت الحال قلت : لست أرى في هذا الثوب غسلاً ، وهذا ما ظهر لي .

وهذا الرأي غير معروف في كتب النحو صراحة . غير أني وقفت على عبارة للشهاب الخفاجي في شرحه للشفاء توافقه حيث ذكر صاحب الشفاء « الثناء والكرامة » فقال الشهاب مفسراً للكرامة : الكرامة اسم مصدر بمعنى

والحج الاسم، وقال غيره في المخصص هما لغتان .

(ثالثها) قد يدرج بعضهم في أسماء المصادر صيغة يعدها النحويون من الصيغ الجارية على القياس كما عد صاحب المصباح : النواح اسم مصدر لناح مع أن الفعال يضم الفاء من الأوزان القياسية مما يدل على صوت كالصراخ وقد أورده صاحب القاموس في المصادر ثم قال والاسم النياحة .

(رابعها) أن يذكر فعلاً ثلاثياً وفعلاً آخر من المزيد . ويوردون صيغة واحدة على أنها اسم مصدر لها كما قال صاحب المصباح في مادة ألف : ألفتة إلفاً : أنست به . والاسم الألفة بالضم ، والألفة أيضاً اسم من الائتلاف

(خامسها) أن يختلف عمل المعجمين في الصيغة الواحدة فيوردها أحدهم في جملة المصادر ، ويقول الآخر عنها إنها اسم مصدر كما ساق صاحب القاموس المودة في مصادر ود وعدها صاحب المصباح اسم مصدر فقال والاسم المودة ، وكما اختلفا في لفظ مزاحة ساقها صاحب المصباح مساق المصدر ، وعدها صاحب القاموس اسماً لمصدر مزح . واختلفا في لفظ البخل كفلس ، ساقه صاحب القاموس مساق المصادر لبخل : وعده صاحب المصباح اسم مصدر .

ونسب فارس الشدياق لصاحب القاموس تخليط المصدر باسم المصدر حيث ذكر القوت بالضم في مصدر قات مع أن صاحب الصحاح

بل نجدهم يذكرون الفعل الثلاثي ويصلونه بما يسمونه اسماً وهو أزيد حروفاً من الفعل كما قال صاحب المصباح « أتى الرجل يأتي أتياً : جاء، والإتيان اسم منه » وقال « شت من باب ضرب والاسم الشتات » وقال صاحب القاموس « مرح كفرح ونشط : تبخر والاسم ككتاب أي مرآح » وقال « صقله جلاه فهو مصقول وصقيل والاسم ككتاب » وقال : « فطمه فصله عن الرضاع والاسم ككتاب ».

وقد يبدو للناظر في المعاجم أن ليس للغويين قاعدة مضبوطة في تسمية بعض أسماء المعاني أسماء مصادر ، لوجوه : (أحدها) أنهم قد يترددون أو يختلفون في الصيغة الواحدة بين كونها مصدراً أو اسم مصدر كما قال صاحب القاموس : عتق العبد يعتق عتقاً ويفتح ، أو بالفتح المصدر وبالكسر الاسم ، وقال الصدق بالكسر والفتح ضد الكذب ، أو بالفتح المصدر وبالكسر الاسم ، وقال عاف عيافاً وعيافة وعيافاً أو ككتاب مصدر وككتابة اسم ، وقال صاحب المحكم : التلقاء اسم مصدر لا مصدر ، وقيل : مصدر ولا نظير له .

(ثانيها) أنهم يختلفون في الصيغة هل هي اسم مصدر أو هي مصدر في بعض اللغات كما قال صاحب المصباح شربته شرباً بالفتح والاسم الشرب بالضم . وقيل هما لغتان أي كل منهما مصدر وكل مصدر عائد إلى لغة ، وورد الحج بالفتح والحج بالكسر ، فقال أبو علي الفارسي في كتاب الحججة : الحج مصدر

للفعل في لغة قبيلة صبيغة مصدر ، وله في لغة غيرها من القبائل صبيغة أخرى ، فهذا صاحب القاموس - مثلاً - عدد لكل من فعلى حتم وكذب مصدرين هما التحميل والتحمال ، والتكذيب والكذاب ، والواقع أن كل واحد من المصدرين عائد إلى لغة ، قال سيبويه في الكتاب : «وقال قوم كلمته كـلاماً وحملته حملاً» . وقال الكسائي : «أهل اليمن يجعلون مصدر فعمل فعالاً . وغيرهم من العرب يجعلونه تفعيلاً» . ومن أمثلة هذا أن صاحب القاموس ذكر مصادر فعل طلع فقال طلعت الشمس طلوعاً ومطلعاً ومطلعاً ، وسيبويه يقول في الكتاب أتيتك مطاع الشمس ، أي عند طلوعها ، وهذه لغة بني تميم وأما أهل الحجاز فيفتحون (أي اللام) .

ومن قبيل ما كان تعدد مصادره من اختلاف اللغات غزر ككرم غزرا وغزرا أي كثر ، فقد قال الأصمعي كما في آمالي أبي علي القالي إن الغزر لغة أهل البحرين ، والغزر بالفتح اللغة العالية .

ويدلكم على أن تعدد المصادر قد يكون من اختلاف اللغات أن قياس أهل نجد كما قال الرضي في شرح الشافية أن يقولوا في مصدر ما لم يسمع مصدره من فعل المفتوح العين فمُعمل متعديا كان أو لازماً ، وقياس الحجازيين فيه فعل متعديا كان أو لازماً .

ونشأ من إيراد المصادر من غير أن تنسب إلى قبائلها أن ألحقوا بعض المصادر باسم المصدر ، وإنما هو مصدر في لغة من اللغات

عده اسماً إذ قال : والاسم القوت .

وقد يجدهم الناظر يذكرون للفعل الواحد بالمعنى الواحد مصادر متعددة ، ولا يسمون واحداً منها اسم مصدر ، كما ذكر صاحب القاموس لفعل لزم ستة مصادر ونحو سبعة مصادر وملكث تسعة مصادر ولتبي أحد عشر مصدراً وتم عشرة مصادر ولم يقل في واحد منها إنه اسم مصدر .

وأحياناً يذكرون للفعل الواحد مصدراً ويردونه بصيغ يقولون عنها إنها أسماء مصادر قد يكون من المعقول أن يذكروا للفعل المزيد صيغاً ليست جارية عليه ويسمونها أسماء مصدر ، كما قال صاحب القاموس : أوصاه ووصاه توصية عهد إليه والاسم الوصاة والوصاية والوصية ، ولكن النظر يقف عندما يذكرون فعلاً ثلاثياً ومصدره ثم يذكرون صيغاً بمعنى المصدر ويسمونهم أسماء مصدر ، كما قال صاحب القاموس «مزح مزحاً» ثم قال «ومزاحة ومزاحاً بضمهما وهما اسمان» .

أسباب اختلاف المعاجم في مسألة

اسم المصدر :

لعدم اتحاد المعاجم على وجهة واحدة أسباب فعرض على حضراتكم ما بدا لنا منها أثناء البحث عسى أن يكون لعرضها أثر في تلافى ذلك النقص فيما سيصدره المجمع من المعاجم :

(١) جرى علماء اللغة على أن يجمعوا المحجات القبائل العربية في لغة واحدة ، فيذكرون للفعل الواحد مصادر متعددة ، وقد يكون

المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجرى عليه كالقهقري». ولكن ثبت عند غيره أن له فعلاً يجرى عليه، كما ورد في القاموس أنهم قالوا قهقر أي رجع إلى خلف. وكما قال ابن درستويه في شرح الفصيح: ليس واحد من الخطبة والخطبة بمصدر لقولك «خطب المرأة» يخطب ولكنهما اسمان يوضعان موضع المصدر لأن مصدر هذا الفعل غير مستعمل. وقد ثبت عند غيره أن له مصدراً جارياً عليه وهو الخطب، أورده صاحب القاموس وأضاف إليه الخطبة والخطبي على أن الثلاثة مصادر لهذا الفعل.

(٤) قد يسمون اللفظ الدال على الحدث اسم مصدر حيث يجدونه وارداً على صيغة غير معروفة في المصادر ومن هنا أنكر كثير من علماء الصرف أن يكون ما جاء على وزن فعول بالفتح مصدراً وقالوا فيما ورد منه كقبول وولوع اسم مصدر لا مصدر، وحكى صاحب اللسان عن ابن جنى أن المحبوبة اسم مصدر من أجاب ثم قال «ولاتكون مصدراً لأن المفعلة عند سيبويه ليست من أبنية المصادر» وقال صاحب المحكم: التلقاء اسم مصدر لا مصدر وإلا فتحت التاء فسماه اسم مصدر حيث ورد في وزن غير معروف في المصادر.

(٥) ثم إن اللغويين قد يصرحون بأن كذا اسم مصدر كما قال صاحب المخصص الجزاء اسم مصدر، وقد يقولون بعد ذكر الفعل والمصدر والاسم كذا، ويتبعونه بما يدل على أنهم أرادوا اسم المصدر كما قال صاحب المخصص: أنفذت الأمر: قضيته والاسم النفذ،

كما غد بعضهم شرباً بضم الشين اسم مصدر لشرب وإنما هي لغة تميم قال صاحب المزهري: شربت الماء شرباً، وبنو تميم يقولون شربت الماء شرباً.

(٢) ومن المصادر الجارية على بغض الأفعال ما يوضع موضع مصدر آخر جار على فعله الخاص كوضع تعقيد موضع تعقد، في قولك فصاحة الكلام: خلوصه من التعقيد. إذ الكلام إنما يوصف بالتعقد لا بالتعقيد، ولكنك وضعت التعقيد موضع التعقد، وقد جاء في الكتاب العزيز «وتبتل إليه تبتيلاً». وضع هنا التبتيل موضع التبتل، وكثيراً ما يقول المتقدمون في مثل هذا النوع: اسم أقيم مقام مصدر كذا، وسماه سيبويه في كتابه مصدراً فقال باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد، وذلك قولهم اجتوروا تجاوروا وتجاوزوا اجتواراً، فإن معنى اجتوروا وتجاوزوا واحد، وأورد في هذا القبيل آية «وتبتل إليه تبتيلاً» وقول القطامي:

وخير الأمر ما استقبلت منه

وليس بأن تتبَّعه اتبَّاعاً

كما استعمل روبة الانطواء موضع التطوى في قوله «وقد تطويت انطواء الحضب» والحضب الحية. وقد يطلق بعض أهل العربية على هذا النوع كلمة اسم مصدر مع أن له فعلاً يجرى عليه.

(٣) وقد يجد اللغوي اسم معنى ولا يقف له على فعل من لفظه يجرى عليه، فيسميه اسم مصدر، كما قال ابن الحاجب في أماليه: «واسم

الذي يدل عليه المصدر هو اسم مصدر نحو
der cang الذهب و die kemitnis المعرفة
و die sict النظر

ما الطريق التي يصح لنا أن نتحراها
في صنع معاجمنا ؟

إذا كانت كلمة اسم المصدر من المصطلحات
التي نشأت في الصدر الأول ودخلت في
معاجمنا قديماً وحديثاً بل في أكثر العلوم العربية
وكان لها نظير في اللغات الراقية لا نرى وجهاً
للاستغناء عنها وإيرادها أينما وجدت في قبيل
المصادر حتى على المذهب المشهور القائل إن
مدلول معنى اسم المصدر هو معنى المصدر ،
ويمكننا أن نتحاشى ذلك الاختلال الواقع في
المعاجم بتقرير قاعدة مضبوطة . بأن نعتمد
الفرق بين المصدر واسم المصدر من جهة اللفظ
على مقاله النحاة واتبعته المعاجم في أكثر المواد
وهو أن اسم المصدر ما كانت أحرفه أنقص
من أحرف الفعل ، والمصدر ما كانت أحرفه
مساوية لأحرف الفعل أو أزيد منها . ونضم إلى
هذا ما يفهم من تعريف اسم المصدر من أنه
إنما يكون للأفعال المزيد فيها ؛ أي لا يكون
لأفعال الثلاثية أو المصادر الثلاثية اسم فعل
وقد صرح بذلك بدر الدين بن مالك فقال :
« اسم المصدر ما كان لغير ثلاثي كالغسل والوضوء . »
ونعتمد على أن لا فرق بينهما من جهة المعنى
أي أن كلا منهما يدل على المعنى الصادر من
الفاعل أو القائم به ، وإذا أراد المتكلم أن يدل
على معنى الفعل غير ملاحظ تعلقه بفاعل أو
مفعول كان الأولى أن يدل عليه باسم المصدر
لأنه أخصر ، وله أن يعبر بالمصدر إذ المصدر

يقال أمرته بنفذه أي إنفاذه . وتارة يردفونه
بما يدل على أنهم أرادوا المشتق من نحو اسم
الفاعل أو المفعول كما قال صاحب اللسان
في مادة دفاً : والاسم الدفاء بالكسر وهو
الشيء الذي يدفئك ، وقال صاحب العين
فيما نقله صاحب المخصص وهو يتحدث عن
صفد بمعنى أوثق « والاسم الصفاد ، والصفاد :
حبل يوثق به أو غل . »

وكما قال صاحب المخصص « فادله مال فيدا ،
والاسم الفائدة وهو ما استفدت . » وقال في
في مادة كنز : « والاسم الكنز وإنما أراد المال
المكنوز أي المدفون بدليل قوله : وأجمع كنوز »
وكثيراً ما يقول : والاسم كذا وإنما يريد اسم
الفاعل . وقد تدلك الصيغة على أن المراد اسم
الفاعل كما قال صاحب النهاية : بئس يبأس بؤسا
وبأساً : افتقر ، والاسم بائس . وسيبويه قد
يعبر في الكتاب بالاسم عن اسم الفاعل كما قال
بعد ذكر أفعال ومصادرهما : والاسم قاتل
والاسم خالق والاسم لاحس والاسم لاقم .

وقد يقولون بعد ذكر الفعل والمصدر :
« والاسم كذا . » ولايستين من عبارتهم ماذا أرادوا
وهذا قد يختلف في تفسيره الكاتبون في اللغة
أنفسهم ككلمة « بقيا » قال صاحب القاموس
(والاسم البقيا) ولم يذكر ما يبين المراد منها ،
وأوردها صاحب المخصص وقال : « البقيا
الإبقاء على الشيء . » ولكن صاحب أقرب الموارد
أوردها مع البقوى وقال : « أسماء لما بقي »
ولم يقع اضطراب لمعاجم اللغة الألمانية في
ذكر اسم المصدر لأن المصادر عندهم كلها
منتهية بحرفي en . فاعداها مما يدل على المعنى

أقيم مقام مصدر آخر لخفته أو لاستقامة الفاصلة أو القافية ونحو ذلك من مقتضيات حسن البيان. ومن درج على الفرق بين اسم المصدر وما وضع موضع المصدر صاحب المصباح حين تكلم عن لفظ نبات في آية (أنبتكم من الأرض نباتاً) وقال : قيل : وضع موضع المصدر وقيل : هو اسم مصدر .

أما اسم المعنى الذي لم نجد له فعلاً ثلاثياً يلاقى الفعل المزيد في المعنى نحو عطاء وكلام وسلام فلتسميته اسم مصدر وجه وهو مجيئه على خلاف ما هو معهود في المصادر من ارتباطها بالأفعال وجريانها عليها بمعنى استيفاء حروفها .

وترك تسمية بعض الألفاظ العربية باسم المصدر الذي هو مصطلح علمي لا يمس جوهر اللغة بشيء وإنما هو تصرف في اصطلاح لم يتفق عليه علماء العربية أنفسهم .

هذا ما ظهر لي في تلافى النقص الذي وقع لمعاجمنا في مسألة اسم المصدر ، ولينظر المجمع الموقر ماذا يرى .

نفسه قد يستعمل في العربية مشاراً به إلى الأحداث كذات قائمة بنفسها، وذلك ما يعنونه بقولهم : المصدر بمعنى الثبوت وما يشار به إلى الحدث باعتبار تعلقه بفاعل أو مفعول، وهو ما يعنونه بقولهم المصدر بمعنى الحدوث (١) ومن المعروف في اللسان الألماني أن المصدر قد يستعمل كالمصدر الاسمي مراداً منه الحدث المجرد ويصلونه باداة التعريف der Kommen المحيي der Sehen الروئية .

ويسوغ لنا أن نطرح من أسماء المصادر كل اسم معني له فعل ثلاثي يلاقى الفعل المزيد في المعنى ونذكره على أنه مصدر للفعل الثلاثي وإذا استعمل مع الفعل المزيد كأنه مصدر له جعلناه من قبيل المصدر الذي وضع موضع مصدر آخر وليس كل مصدر أقيم مقام مصدر آخر يستحق أن يسمى اسم مصدر، فنحو لفظ نبات له فعل ثلاثي هو نبت فاستعماله مع الفعل الذي يلاقيه في المعنى وهو أنبت لا يقتضي دخوله في قبيل اسم المصدر وإنما هو مصدر

(١) شرح ابن هشام لقصيدة بانت سعاد .

إعداد الواو والياء في اللغة العربية دكتور صلاح عبد صالح منين

مخرج الواو والياء وصفتهما :

(أ) الواو :

تبدأ أعضاء النطق في اتخاذ الوضع المناسب لنطق الضمة ، ثم تترك هذا الوضع بسرعة إلى وضع نطق حركة الفتحة ، وعند نطق الواو تنضم الشفتان ، ويرفع أقصى اللسان نحو أقصى الحنك ، ويسد الطريق إلى الأنف بأن يرفع الحنك اللين ويتذبذب الوتران الصوتيان ، فالواو إذاً صوت مجهور شفوي حنكي قصي (١) .

أما ابن الجزرى فقد وصف للواو مخرجين ، الأول الجوف وهو للألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها . وهذه الحروف تسمى أحروف المد واللين . وتسمى الهوائية والجوفية . قال الخليل : وإنما نسين إلى الجوف لأنه آخر انقطاع مخرجهن . والمخرج الثاني وهو للواو غير المدية ومخرجها مما بين الشفتين (٢) .

ونتفق مع ابن الجزرى في تحديد مخرج الواو المدية وغير المدية ، إلا أننا نزيد عليه بأن أقصى اللسان يرتفع نحو أقصى الحنك عند نطق الواو فالواو في رأي صوت شفوي حنكي قصي .

(ب) الياء :

تبدأ أعضاء النطق في اتخاذ الوضع المناسب لنطق حركة الكسرة ، ثم تنتقل بسرعة إلى نطق حركة الفتحة . وعند نطق الياء يرتفع وسط اللسان تجاه الحنك الصلب وتكسر الشفتان ، ويسد الطريق إلى الأنف بأن يرفع الحنك اللين ويتذبذب الوتران الصوتيان . فالياء صوت مجهور حنكي وسيط (٣) .

أما ابن الجزرى فقد وصف للياء مخرجين ، الأول : الجوف وهو للياء عندما تكون حرف مد أولين ، والثاني : وهو للياء غير المدية ،

(١) د . محمود السمران ، علم اللغة ، مقدمة للقارىء العربى : ١٩٧ - ١٩٨

(٢) ابن الجزرى ، النشر في القراءات العشر : ١٩٩/١

(٣) علم اللغة ، مقدمة للقارىء العربى : ١٩٨

ومخرجها من وسط اللسان بينه وبين وسط
الحنك (١).

ونتفق مع ابن الجزري في تحديد مخرج
الياء المدية وغير المدية ، إلا أننا نزيد عليه
أن الشفتين تكسران ، وهذا في الحقيقة يميز
الياء المدية في نحو (في) .

اختلاف الواو والياء عن الحروف الأخرى:

تختلف الواو والياء عن الحروف الأخرى ،
فهما ليسا رخوين ، لأنه لا يحدث تضيق
في مجرى الفم بشكل يساعد على إنتاج
الاحتكاك ، وهما ليسا شديدين ، لأنه
لا يحدث التقاء محكم لأعضاء النطق بشكل
يساعد على إنتاج الانفجار ، يقول ابن جني
في تأكيد هذا الخلاف : « اعلم أن الصوت
عرض يخرج مع النفس مستطيلاً ، حتى
يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع
تثنيه عن امتداده واستطالته ، فيسمى المقطع ،
أيما عرض له حرفاً ، وتختلف أجراس
الحروف بحسب اختلاف مقاطعها . . . فإن
اتسع مخرج الحرف حتى لا يقطع الصوت
عن امتداده واستطالته استمر الصوت ممتداً
حتى ينفذ ، فيفيض حسيراً إلى مخرج الهمزة ،
فينقطع بالضرورة عندها ، إذا لم يجد منقطعاً
فياً فوقها .

والحروف التي اتسعت مخرجها ثلاثة :
الألف ثم الياء ثم الواو وأوسعها وألينها الألف
إلا أن الصوت الذي يجري في الألف مخالف
للصوت الذي يجري في الياء والواو ، والصوت
الذي يجري في الياء مخالف للصوت الذي
يجري في الألف والواو . والعلة في ذلك
أنك تجد الفم والحلق في ثلاث أحوال
مختلف الأشكال . . . أما الألف فتجد الحلق
والنم معها منفتحين غير معترضين على الصوت
بضغط أو حصر ، وأما الياء فتجد معها
الأضراس سفلاً وعلواً قد اكتنفت جنبتي
اللسان وضغطته وتفاج (٢) الحنك عن ظهر
اللسان ، فجرى الصوت متصعداً هناك .
فلأجل تلك الفجوة ما استطال ، وأما الواو
فتضم لها معظم الشفتين وتدع بينهما بعض
الانفراج ، ليخرج فيه النفس ويتصل
الصوت (٣) .

وظيفة الواو والياء :

- ١ - تقوم الواو والياء بوظيفة الحروف
فتتبع بحركة مثل ولد ، ويترك ، وقد تسكنان
نحو حوض وبيت .
- ٢ - تقوم الواو والياء بوظيفة الحركات (٤)
وهذا ما أسماه اللغويون واو المد نحو كتبوا
وياء المد نحو كتبتين ، وللمصطلحين مصطلح
خاص هو الضمة الطويلة والكسرة الطويلة .

(٢) تفاج : تباعد .

(١) النشر في القراءات العشر : ٢٠٠/١ .

(٣) ابن جني ، سر صناعة الإعراب : ٨-٩٤ .

(٤) د . كمال بشر ، الأصوات : ٨٤ - ٨٥ .

معنى هذا أن للواو والياء طبيعتهما انتقالية ،
ولهذا يسميان صوتين انزلاقيين . والأمثلة
الآتية توضح ذلك :

من المعروف أن المضارع من (دعا)
هو (يدعو) ومن (رمى) هو (يرمى) .
فالواو في (يدعو) والياء في (يرمى) حرفا
مد ، وعند نصب هذين الفعلين بالفتحة
على آخرهما سجد أن الواو والياء يقومان
بوظيفة الجروف نحو (لن يدْعُوْا) و (لن
يرْمِيْ) . ويرجع هذا الانتقال في الوظيفة
إلى أن الواو واقعة بين ضمة وفتحة ، والياء
واقعة بين كسرة وفتحة ، فهما إذاً يسهلان
الانتقال بين هاتين الحركتين ، وهذا الانتقال
يتضح أيضاً عند إسناد الفعلين (يدعو ويرمى)
إلى ألف الاثنين فيقال : (يدعوان ويرميان)
وأشار ابن الحاجب إلى ذلك بقوله : إن
الواو والياء هنا يصحان نحو لن يغزوا ولن
يرمى (١) .

التغيير الذي يطرأ على الواو والياء :

يسمى التغيير الذي يطرأ على الواو أو الياء
بالإعلال (٢) أو بالتطور . من ذلك مثلاً
تتحول الواو أو الياء إلى فتحة طويلة (ألف
مد) نحو قَوْمَ وَقَامَ . وَبَيْنَ وَبَانَ ، وتبدل
الواو المسبوقة بالكسرة ياء نحو مَعْرُودٌ وَمَعِيدٌ .

وتبدل الياء المسبوقة بالضمة واواً نحو طَيْبِيَّ
وَطُرُونِيَّ . وتبدل الواو والياء هززة إذا وقعتا
بعد فتحة طويلة (ألف مد) نحو قَاوِمٌ
وَقَاثِمٌ ، باين وبائن .

فالإعلال إذاً ضرب من التطور . ومما
يبدل على ذلك أن هناك صيغةً حافظت على
الصيغة الأصلية في بيئتها معينة . فإذا انتقلنا
إلى بيئة أخرى وجدنا أن هذه الصيغة
تطورت ، فتغيرت عن الصيغة الأصلية .
من ذلك مثلاً :

١ - روى أبو زيد أن قيس تقول :
العَفْءَةَ وغيرها يقول : عَفْءَاة (٣) .

٢ - قرأ قتادة قوله تعالى : « لَمْثُوبَةٌ مِنْ
عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ » (البقرة آية ١٠٣) بإسكان
الثاء وفتح الواو أي « لَمْثُوبَةٌ » (٤) . ووصف
الدهلياني هذه الصيغة بأنها شاذة ، وأضاف
إلى ذلك قوله : « وقال الكلابيون لا نعرف
المثُوبَةَ ولكن المثَابَةَ » (٥) .

٣ - حكى الفراء قول الشاعر عياض
ابن أم درة الطائي :

حمي لا يحل الدهر إلا بإذننا
ولا نسأل الأقبام عهد الميثاق
في حين رواه أبو زيد بالواو على القياس
أي عهد الموائق .

(١) شرح الشافية : ١٥٥ .

(٢) شرح المفصل : ٥٤/١٠ .

(٣) د . علم الدين الجندی ، اللهجات في التراث : ٥٣١ .

(٤) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه . نشره برجستراسر سنة ١٩٣٤ .

(٥) لسان العرب لابن منظور .

وصف ابن جني هذه الصيغة بأنها مبردة
في الاستعمال (٨).

يوصف التطور الذي يطرأ على الأصوات
بأنه بطيء . ولا يحدث في كل الصيغ اللغوية .
فقد يحدث في صيغة ولا يحدث في صيغة
أخرى ، فمثلا الصيغة السامية القديمة (قَوْم)
احتفظت بها الحبشية القديمة (الحجزية)
فهي فيها (Qawam) (٩) أما في العربية
فقد تطورت وأصبحت (قَام) ، والصيغة
السامية القديمة (عَوْر) و (صَيِّد) ظلت
في العربية دون تطور . ومن هذا القبيل أيضاً
أن الواو والياء تُعلَّان في نحو (يَقُول)
و (يَسِين) فتحول الأولى إلى (يَقُول)
والثانية إلى (يَسِين) ، ولكنهما لم يُعلَّان في
صيغة النعل المضاعف نحو أبيض وأسود .
وصيغة التعجب نحو (ما أبين) و (ما أقوم) .
ومن هذا أيضاً أن الواو والياء المحركتين
بالفتحة الطويلة تعلان في المصدر ، فتقلب
ألفاً . ثم يستعاض عن أحد الألفين بتاء
مربوطة نحو (استقام) و (استقامة) ،
ولكنهما يسلمان في صيغ جموع التكسير نحو
(قوت وأقوات) و (صوت وأصوات) .

٤ - ذكر ابن جني عن أبي علي قراءة
عليه عن أبي العباس عن أبي عثمان الأصمعي .
قال : بنو تميم - فيما زعم علماءنا - يتمون
منعولاً من الياء فيقولون : ثوب مخيوط .
وبر مكبول . وبسرة مطبوبة (١) .
وأنشد علقمة :

يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم (٢)

قال الشاعر :

قد كان قومك يزعمونك سيداً
وإنخال أنك سيد معيون (٣)

أما أهل الحجاز في مثل هذا فيحذفون (٤) .

٥ - جاء في الخصائص لابن جني ،
أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن
يحيى ، قال : يقال استصوبت الشيء
ولا يقال : استصبت الشيء . ومنه استحوذ
وأغليت المرأة واستنوق الحمل .
واستقيست الشاة (٥)

٦ - جاء في الكتاب لسيبويه وتبدل
(الواو) مكان الألف في الوقف وذلك قول
بعضهم : أفعو (٦) وعزا اللسان صيغة أفعو
إلى تميم وصيغة أفعى إلى أهل الحجاز (٧) .

وبعد فهذه صيغ قديمة لم ياحققها التطور .
وليست شاذة كما ذهب اللغويون ، فقد

(١) انظر نوادر أبي زيد - ٢٦٤ والخصائص ٣-١٥٧ . وشرح المفصل ١٢٢/٥

(٢) المقتضب : ١٠١/١٠ ، الخصائص : ٢٦١/١ ، العيني : ٥٧٦/٤

(٣) قائله العباس بن مرداس راجع المقتضب : ٢٠١/١ ، وشرح شواهد الشافية : ٢٨١ ، وشرح التصريح : ٣٩٥/٢

(٤) د . علم الدين الجندى ، اللهجات في التراث : ٤٣١ و ٤١٥

(٥) الخصائص : ١ / ٩٧-٩٨

(٦) الكتاب : ٢١١/٤ تحقيق عبد السلام هارون

(٧) اللسان ٢٠ / ١٨

(٨) القياس والنحو العربي مجلة كلية اللغة العربية : ٣٠٢/١٠

(٩) (ترجمتي الخاصة) Dilmann, Ethiopic Gr. P. 105

ويرتبط حدوث التطور أيضاً بظاهرة أخرى هي ظاهرة الموقعية (١) ، من أمثلة ذلك ما يلي :

١- إذا سبقت الواو أو الياء الساكنتان بفتحة قصيرة فإنهما لا يسقطان إذا وقعا في وسط الكلمة نحو: يَوْمٌ ، وَيَمِيْتُ ، وَحَوْقُلٌ ، وَشَيْطَانٌ ، ويسقطان إذا وقعا في طرف الصيغة نحو (عَصَوٌ وَعَصَا) و(قُرَىٌ وَقُرَى) .

٢- الواو والياء المتحركتان بالفتحة المسبوقتان بساكن تتحولان إلى فتحة طويلة (ألف مد) إذا وقعتا في الوسط نحو (يُقْوَمٌ وَيُقَامٌ) (أَقْوَمٌ وَأَقَامٌ) ولكنهما تسليمان إذا وقعتا في الطرف نحو عَدُوٌّ وَحَمِيٌّ وَصِنْتُ .

قوانين التطور اللغوي :

من أهم قوانين التطور اللغوي المشابهة والمخالفة :

أولاً : المشابهة :

هي عملية تحويل صوت إلى صوت آخر يشابهه أو يكون قريباً من الصوت التالي له أو السابق له ، والمشابهة نوعان : النوع الأول ، وفيه يؤثر الصوت الأول على الصوت الثاني ، فيتحول الصوت الثاني إلى صوت يشبه الصوت الأول وتسمى مشابهة تقديمية .

والنوع الثاني ، وفيه يؤثر الصوت الثاني على الصوت الأول فيتحول إلى صوت مشابه له أو قريب منه وتسمى مشابهة رجعية .

المشابهة التقديمية :

ويؤدي هذا النوع إلى سقوط الصوت الثاني . والصوت المؤثر قد يكون صامتاً أو حركة . والمتأثر واو أو ياء .

(أ) عندما يكون الصوت المؤثر صامتاً
(حرفاً) :

١- تؤثر الياء على الضمة الطويلة (واو المد) التالية لها في صيغة اسم المفعول الأجوف اليائي ، فتتحول إلى كسرة طويلة (ياء مد) ثم تسقط الياء ، وتنتقل الكسرة الطويلة (ياء المد) إلى الصامت (الساكن) قبلها فيتغير التركيب المقطعي للكلمة نحو مَبْيُوعٌ ومَسْبُوعٌ .

٢- تؤثر الياء الساكنة على الواو التالية لها مباشرة فتتحول إلى ياء ، وتندغم في الياء السابقة نحو أَيَّوَامٌ وَأَيَّامٌ ، سَيَّوَرٌ وَسَيَّيْرٌ .
(ب) عندما يكون الصوت المؤثر حركة :

١- تؤثر الكسرة على الياء الساكنة التالية لها فتتحول إلى ياء مد للكسرة السابقة ،

(١) يقصد بالموقعية الموقع الذي يقع فيه الواو أو الياء ، فقد يقعان في بداية الكلمة أو في وسط الكلمة أو في طرف الكلمة ، وقد بنى سيبويه دراسته لإعلال الواو والياء على موقعيهما في الكلمة ، يقول في قلب الواو همزة في نحو وعاء وإعاء : ولكن ناسا كثيرين يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة ، فهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولاً ... (الكتاب : ٣٣١/٤) وبنى سائر اللغويين قواعد إعلاهم على أساس الموقعية ، من ذلك مثلاً : إذا نظرت الواو والياء بعد ألف زائدة قلبت همزة (تصريف الأسماء د . عبد الرحمن شاهين : ١٦٧) .

ويتحول المقطع المغلق إلى مقطع مفتوح نحو : (مَيْمَاتٌ وَهَيْمَاتٌ) .

وتؤثر الضمة على الواو الساكنة التالية لها فتتحول إلى واو مد للضمة السابقة ويتحول المقطع المغلق إلى مقطع مفتوح نحو (مَوْصِدَةٌ وَمَوْصِدَةٌ) .

٢ - تؤثر الكسرة على الواو التالية ، فتتحول إلى ياء نحو (رَضِيوٌ وَرَضِييٌ) ، وإن كانت الواو ساكنة تتحول إلى ياء وتصبح الياء كسرة طويلة (ياء مد) نحو (إِيوَعَادٌ وَإِيَعَادٌ) و (عَالُوٌ وَعَالِيٌ وَعَالٌ) و (مَوْلَادٌ وَمِيَلَادٌ) ، وأشار اللغويون القدماء إلى ذلك فقالوا . تبدل الواو ياء لوقوعها ساكنة مفردة إثر كسرة (١) .

المشابهة الرجعية :

يؤدي هذا النوع إلى سقوط الصوت الأول ، والصوت المؤثر قد يكون الواو أو الياء أو حركة .

(أ) عندما يكون الصوت الثاني المؤثر واواً أو ياء ، والمتأثر هو الواو أو الياء :

١ - تؤثر الياء على الواو الساكنة السابقة لها مباشرة ، فتتحول إلى ياء نحو (شَوِيٌ وَشَوِيٌّ) و (كَوِيٌ وَكَوِيٌّ) .

(ب) عندما يكون الصوت الثاني المؤثر واواً أو ياء والصوت الأول المتأثر حركة :

تؤثر الياء الساكنة على الضمة السابقة لها مباشرة فتتحول إلى كسرة ، ثم تصبح الياء الساكنة حرف مد للكسرة السابقة مثل : (بَيْضٌ وَبَيْضٌ) .

(ج) عندما يكون الصوت الثاني المؤثر حركة والمتأثر هو الواو أو الياء :

١ - تؤثر الكسرة على الياء السابقة لها فينتج كسرة طويلة ، وتنقل هذه الحركة إلى الساكن قبلها نحو : (يَسِيرٌ وَيَسِيرٌ) و (مَصِيبٌ وَمَصِيبٌ) .

٢ - تؤثر الكسرة على الواو السابقة لها فتتحول إلى ياء ، ثم تتحول الكسرة والياء - كما في الحالة الأولى - إلى كسرة طويلة ، وتنقل إلى الساكن قبلها نحو (مَصِيوبٌ وَمَصِيبٌ وَمَصِيبٌ) و (مَقُولٌ وَمَقِيلٌ) .

٣ - تؤثر الضمة على الواو السابقة لها فينتج ضمة طويلة وتنقل إلى الساكن قبلها نحو (يَتَقَوَّلُ وَيَقْوَلُ) .

٤ - تؤثر الفتحة على الواو أو الياء السابقتين فتبدلها ألفاً نحو (يَتَقَوَّلُ وَيُقَالُ) و (أَبِينٌ وَأَبَانٌ) .

(١) د . عبد الرحمن شاهين ، تصريف الأسماء : ١٩٥ .

هـ - تؤثر الضمة الطويلة (واو المد) على الواو السابقة لها فتسقط . وتنتقل الضمة الطويلة (واو المد) إلى الساكن قبلها نحو (مصوون ومصوون) .

ثانيا : المخالفة (١) :

تتمثل في نزعة صوتين متشابهين إلى الاختلاف ، وتميل الواو أو الياء إلى قلبهما همزة في اللغة العربية في الأحوال الآتية :

١ - إذا التقت واوان في أول الكلمة ، تخالف الواو الأولى إلى همزة نحو (وواق وأواق) .

٢ - الواو المفتوحة أو المكسورة أو المضمومة في بداية الكلمة تخالف إلى همزة عند أهل تميم نحو (وشاح وإشاح) .

٣ - الواو والياء المحركة بالكسرة والمسبوقة بفتحة طويلة في صيغة اسم الفاعل تخالف إلى همزة نحو (قاول وقائل) و (بايع وبائع) وكذلك في المصدر نحو لقاء وبقاء وحياء وذلك عند أهل العالية (٢) .

ثالثا : تكون الواو والياء ضعيفتين إذا وقعتا بين حركتين قصيرتين نحو (قوم وقام) و (بينَ وبان) ، لذلك يميلان نحو السقوط في أوزان صرفية معينة وفي موقع معين ،

إلا أنهما يسلمان إذا ضعفتا نحو سعودي وسوري وعراقي ، ويكثر ذلك في صيغ النسب .

رابعاً : سبب مقطعي :

إذا وقعت الواو أو الياء في نهاية مقطع مزدوج تميل إلى السقوط لأن اللغة العربية تميل إلى التخلص من هذا النوع من المقاطع نحو (ليست ولست) .

وفيا يلي دراسة مفصلة عن إعلال الواو والياء وفق أسس ثلاثة هي :

- ١ - قوانين التطور .
- ٢ - الصيغ التي يحدث فيها الإعلال .
- ٣ - الموقع الذي يحدث فيه الإعلال .

وستقسم هذه الدراسة إلى قسمين : القسم الأول، وهو خاص بالواو أو الياء الساكنتين ، والقسم الثاني خاص بالواو أو الياء المحركتين .

القسم الأول : الواو والياء الساكنتان :

الواو والياء الساكنتان المسبوقتان بحركة قصيرة

تسبق الواو والياء بحركة قصيرة قد تكون فتحة أو كسرة أو ضمة .

١ - الفتحة

للموقعية والوزن الصرفي أثر في حدوث الإعلال أو عدم حدوثه .

(١) يقصد بالمخالفة إبدال الحرف حرفاً يخالف الأول تمام المخالفة كقلب الواو همزة ، فالهمزة تخالف الواو تماماً .

(٢) المقصود بأهل العالية هو نجد . قال الأصمعي نقلًا عن ابن الأعرابي نجد ريمان : السافلة والعالية ، فالسافلة مولى العراق والعالية مولى الحجاز وتهامة (اللججات في التراث : ٩)

من حيث الموقعية : أولاً في وسط الكلمة.

من حيث الصيغة الصرفية :

هناك ثلاث حالات هي :

(أ) سقوط الواو والياء .

(ب) المحافظة على الواو والياء .

(ج) تحويل الواو ياء .

(أ) سقوط الواو والياء :

تسقط الواو والياء في صيغة المضارع على وزن (يَتَمَعَّلُ) نحو وَعَدَّ فَاصِلٌ صيغة المضارع (يَتَوَعَّدُ) وأصبحت (يَعَدُّ) وكذلك زاد، أصل صيغة المضارع (يَزِيدُ) وأصبحت (يَزِيدُ) . وسار ، أصل صيغة المضارع (يَسِيرُ) وأصبحت (يَسِيرُ) (١) .

(ب) المحافظة على الواو والياء :

يحافظ على الواو والياء في الأوزان الصرفية الآتية :

١ - فَعْلٌ نَحْوِ يَوْمٍ وَصَوْمٌ وَسَوْءٌ وَبَيِّتٌ وَسِيرٌ .

٢ - فَعْلَانَةٌ نَحْوِ عَوْرَةٍ وَبَيْضَةٍ .

٣ - مَفْعَلٌ نَحْوِ مَوْعِدٍ وَمَوْقِعٍ .

٤ - مَفْعُولٌ نَحْوِ مَوْثُوقٍ .

٥ - صيغة المضارع (يَتَمَعَّلُ) نحو بَيْبَسٌ .

٦ - صيغة استفعال نحو استولى .

٧ - صيغة أفعل نحو أيقن وأيقظ وأوعد .

٨ - صيغة فاعل نحو حو قتل وشيطان .

٩ - صيغة تفعيل نحو توكيد ، وقد تقلب

الواو همزة عند بعض العرب فيقولون تأكيد (٢) .

(ج) تحويل الواو إلى ياء :

تتحول الواو إلى ياء في حالتين :

(أ) إذا تبعث الواو بالياء نحو (رويان وريان) .

(ب) إذا وقعت رابعة أو خامسة نحو (أعطوت وأعطيت) و (زكوت وزكيت) و (تعاطوت وتعاطيت) وعلى هذا النحو تركبت وتساقبت واستدعيت .

ثانياً : في طرف الكلمة :

تسقط الواو والياء ، وتندثر فتحة طويلة (ألف مد) في الأفعال والأسماء ، ومع الأسماء المنزلة تنحصر الفتحة الطويلة إلى فتحة قصيرة نحو (عَصَبٌ وَعَصَاٌ الْوَلَدُ) ومع التنوين عَصَاً) و (قُرَىٌ وَقُرَىٌ) ومع التنوين قُرَىٌ وبالمثل (خَطَرٌ وَخُطَاٌ) و (شَتَىٌ وَشَتَىٌ) و (عَفَىٌ وَعَفَاةٌ) و (أَعْمَىٌ وَأَعْمَىٌ) ، (مُسَمِّوٌ وَمُسَمَّىٌ) . ويرى النحاة أن الواو والياء هنا حركتان على أساس وجود حركة الإعراب ، وبالتالي تكون الواو أو الياء قد تحركتا وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً (أى فتحة طويلة) ، ولكننا نرى

(١) د . إبراهيم هلال في الواو الحديث في التصريف : ١٧٧ - ١٨٧ .

(٢) ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ٥٩ .

أن الإعراب لا يظهر في الكلمات المفردة البعيدة عن التراكيب ، لهذا نرى أن الكلمات هنا ساكنة الآخر .

٢ - الكسرة

من حيث الموقع :

أولاً : في وسط الكلمة .

تؤثر الكسرة على الراء التالية لها فتستبدل ياء من باب المماثلة التقديمية ، ثم تتحول الياء إلى حرف مد للكسرة السابقة . أما الياء فتتحول إلى كسرة طويبة (حرف مد للكسرة السابقة) .

من حيث الصيغة الصرفية :

تطبق القاعدة السابقة على الصيغ الآتية :

١ - فِعْلٌ نَحْوِ (طَيْبٌ وَطَيْبٌ) و (دِيكٌ وَدِيكٌ) .

٢ - فِعْمَلَةٌ نَحْوِ (ثِيْرَةٌ وَثِيْرَةٌ) .

٣ - فِعْمَلَانٌ نَحْوِ (خِيْلَانٌ وَخِيْلَانٌ) و (جِيْرَانٌ وَجِيْرَانٌ) و (جِيْوَعَانٌ وَجِيْعَانٌ) .

٤ - مِفْعَالٌ نَحْوِ (مِيْوَعَادٌ وَمِيْعَادٌ) و (مِيْوَقَاتٌ وَمِيْقَاتٌ) و (مِيْوَزَانٌ وَمِيْزَانٌ) .

٥ - إِفْعَالٌ نَحْوِ (إِوْقَادٌ وَإِيقَادٌ) .

٦ - اسْتِفْعَالٌ نَحْوِ (اسْتِيْوْثَاقٌ وَاسْتِيْثَاقٌ) (١) و (اسْتِيْوْلَاءٌ وَاسْتِيْلَاءٌ) ، يقول اللغويون ؛ تتحول الواو إلى ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة (٢) . وشرح سيديويه انقلاب الواو ياء فقال في باب ما تقلب فيه الواو ياء: وذلك إذا سكنت وقبلها كسرة : فمن ذلك قولهم الميزان والميعاد ، وإنما كرهوا ذلك كما كرهوا الواو مع الياء في لَيْسَةَ وَسَيِّدٌ ونحوهما ، وكما يكرهون الضمة بعد الكسرة حتى إنه ليس في الكلام أن يكسروا أول حرف ويضموا الثاني نحو فِعْلٌ ، ولا يكون ذلك لازماً في غير الأول أيضاً ، إلا أن يدركه الإعراب ، نحو قولك : فخذ . وترك الواو في ميوزان أثقل ، من قبيل أنه ساكن فليس يحجزه عن الكسر شيء ، ألا ترى أنك إذا قلت وتدة (٣) قوى البيان للحركة ، فإذا أسكنت التاء لم يكن إلا الإدغام ؛ لأنه ليس بينهما حاجز ، فالواو والياء بمنزلة الحروف التي تتداني في المخرج ، لكثرة استعمالهما إياها ، وأنها لا تخلو الحروف منهما ومن الألف ، أو بعضهن ، فكان العمل من وجه آخر أخف عليهم ، كما أن رفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم في الإدغام ، وكما أنهم إذا أدنوا الحرف من الحرف كان أخف عليهم ، نحو قولهم ازدان واصطبر ، فهذه قصة الواو والياء (٤)

(١) استوثاق صيغة استفعال من الفعل استوثق والفعل المحرد منه وثق .

(٢) د . عبد الرحمن شاهين ، تفسيريف الأسماء : ١٦٥

(٣) وتدة مصدر من الفعل وتد .

(٤) الكتاب : ٤ / ٣٣٦ و ٣٣٧ تحقيق عبد السلام هارون .

ثانياً : في طرف الصيغة :

تؤثر الكسرة على الواو التالية فتتحول إلى ياء ثم تصبح ياء مد للكسرة السابقة ، أما الياء فتتحول إلى ياء مد للكسرة السابقة ، وتميل الكسرة الطويلة إلى التقصير مع التنوين نحو (غَازِيٌّ وَغَازِيٌّ وَمَعَ التَّنْوِينِ غَازِيٌّ) (مُتَهَدِّئٌ وَمُتَهَدِّئٌ وَمَعَ التَّنْوِينِ مُتَهَدِّئٌ). يقول اللغويون استثقلت الضمة أو الكسرة على الواو أو الياء فحذفت ، فالتقى ساكنان ، الواو أو الياء والتنوين ، فحذفت الواو أو الياء وبقى التنوين (١).

٣ - الضمة

سندرس الواو مستقلة عن الياء هنا :

الواو :

من حيث الموقع :

في وسط الكلمة .

تؤثر الضمة على الواو التالية فتتحول إلى حرف مد للضمة السابقة (ضمة طويلة) ، وذلك عند بعض التبرائل العربية نحو (مُؤَصِّدَةٌ وَمُؤَصِّدَةٌ) ، وتتحول إلى همزة عند بعض آخر من التبرائل العربية نحو (مُؤَصِّدَةٌ) .

جاء في إصلاح المنطق : أنشدنا أبو عمرو عن الكسائي :
يحن إلى أجيال مكة ناقتي
ومن دونها أبواب صنعاء مؤصِّدَةٌ (٢)

الياء :

هناك حالتان من حالات المماثلة .

الحالة الأولى : وفيها تؤثر الضمة على الياء التالية لها فتتحول إلى واو من باب المماثلة التقديمية ، ثم تصبح الواو حرف مد للضمة السابقة (ضمة طويلة) .

الحالة الثانية : وفيها تؤثر الياء على الضمة السابقة فتتحول إلى ياء من باب المماثلة الرجعية ، وتصبح الياء حرف مد للكسرة السابقة .

وفيما يلي دراسة مستقلة عن هاتين الحالتين :

الحالة الأولى : وفيها تؤثر الضمة على الياء

التالية لها فتتحول إلى واو ، ثم تصبح الواو حرف مد للضمة السابقة (ضمة طويلة) ويقول اللغويون : تبدل الياء واواً لوقوعها ساكنة بعد ضمة .

من حيث الموقع .

أولاً : في وسط الكلمة .

من حيث الصيغة .

يحدث هذا الإعلال في الصيغ الآتية :

١- اسم الفاعل مُفْعِلٌ نحو (مُفْعِلٌ وَمُفْعِلٌ)

و (مُؤَسِّرٌ وَمُؤَسِّرٌ) .

٢- فُعْلَى عندما تكون اسماً نحو (ضَيْقِيّ

وضُهوقِيّ) و (كَيْسِيّ وكُوسِيّ) ، و (طُيْبِيّ

وطُوبِيّ) (٣)

(١) د . عبد الرحمن شاهين ، تصريف الأسماء : ١٨٤ (٢) إصلاح المنطق : ١٥٩ و ١٦٠

(٣) أما إذا كانت صفة فتحدث الحالة الثانية ، وفيها تؤثر الياء على الضمة السابقة فتتحول إلى كسرة ، ونصبح

الياء حرف مد للكسرة السابقة فيقال ضَيْقٌ وكَيْسِيٌّ صفتين (الكتاب : ٤ / ٣٣٨ و ٣٣٩ تحقيق عبد السلام هارون)

وهذا يعني أن الحالة الأولى تحدث في صيغ صرفية معينة ، والحالة الثانية في صيغ صرفية أخرى ، أما ما ذهب

إليه جان كانتنيو من أنه يجوز أن نغلب الياء واواً أو أن تسلم فهذا غير مقبول في نظرنا ، لهذا نؤيد ما ذهب إليه

سيبويه من أن القلب قاصر على الأسماء ، وعدم القلب قاصر على الصفات (راجع علم الأصوات العربي بلجان كانتنيو :

١٣٩ و الكتاب : ٤ / ٣٣٨ و ٣٣٩

ثانياً : في طرف الكلمة :

من حيث الصيغة :

١- في صيغة الفعل الماضي فَعَلَّ إِذَا
كانت لامها ياء نحو (قَضَى وَقَضُو) .

٢- إذا وقعت الياء قبل تاء التأنيث نحو
(مَرْمِيَّةٌ وَمَرْمُوءَةٌ) .

٣- إذا وقعت قبل زيادتي فعلان نحو
(رَمِيَانٌ وَرَمُوءَانٌ) .

٤- إذا كانت الياء لاسم لاسم على وزن
فَعَلَى نَحْوِ (تَقْمِي وَتَقْمُو) ، وذلك للتمييز بين
الاسم والصفة . فإن كانت صفة لم تقلب .
الحالة الثانية : وفيها تؤثر الياء على الضمة
السابقة . فتتحول الضمة إلى كسرة ، وتصبح
الياء حرف مد للكسرة السابقة .

من حيث الموقع :

أولاً : وسط الكلمة

من حيث الصيغة : يحدث ذلك في الصيغ الآتية :

١- صيغة فَعَلَى عندما تكون صفة نحو
(ضَيْقِي وَضَيْقِي) و (كَيْسِي وَكَيْسِي) .

٢- صيغة فَعَلَّ جمع أفعال نحو (هَيَاءٌ
وهِيمٌ وَهِيمٌ) و (بِيضَاءٌ وَبَيْضٌ وَبَيْضٌ) .

ثانياً : طرف الكلمة

من حيث الصيغة :

يحدث ذلك في صيغة تَفَاعَلْ نَحْوِ (تَوَاتَى
وَتَوَاتَى وَتَوَاتَى مَعَ التَّنْوِينِ) .

الواو والياء الساكنتان المسبوقتان بحركة

طويلة :

قد تسبق الواو أو الياء بحركة الفتحة
الطويلة (ألف المد) أو الكسرة الطويلة
(ياء المد) أو الضمة الطويلة (واو المد)

(أ) الفتحة الطويلة « ألف المد » :

من حيث الموقع : طرف الصيغة .

من حيث الصيغة : صيغة فَعَالٌ أَوْ فَعَالٌ .

نثبت الواو أو الياء عند تميم فيقال : حَيَّأى
وَكَيْسَأى وَبِنِئَأى وَرِدَأى ، وَفِدَأى وَعَلَأى
وتخالف الواو أو الياء إلى همزة عند أهل
العالية (أهل نجد) لذلك يقال : عَلَاءٌ وَحَيَّأء
وَكَيْسَاءٌ وَبِنِئَاءٌ وَرِدَاءٌ وَفِدَاءٌ ، ثم شاع ذلك
في العربية الفصحى .

(ب) الكسرة الطويلة :

من حيث الموقع : طرف الصيغة .

من حيث الصيغة : صيغة فَعِيلٌ . (ياء
مد) .

تتحول الواو الساكنة المسبوقة بكسرة
طويلة إلى ياء لتناسب الكسرة ، ثم تقصر
الكسرة الطويلة لينشأ مقطع قصير ؛ لأن
اللغة العربية لا تفضل المقطع الطويل في طرف
الكلمة ، ويؤدي تقصير المقطع الطويل إلى
تضعيف الياء ، يقول اللغويون . اجتمعت
الواو والياء وسكنت الأولى فقلبت الثانية ياء

وَأُدْنِمَتْ فِي الْيَاءِ^(١) نَحْوَ (جَلَّيْوُوجَلِّيُّوَجَلِّيُّ) وَهِيَ صِيغَةُ فَعِيلٍ مِنَ الْفِعْلِ جَلَّيْ جَلَّيْ جَلَّيْ .

(ج) الضممة الطويلة :

من حيث الموقع : طرف الصيغة .

من حيث الصيغة : صيغة فَعُولٍ أَوْ فَعُولٍ .

(أ) إذا سبقت الواو بضممة طويلة (واو مد) : تقصر الضممة الطويلة إلى قصيرة وتضعف الواو نحو (عَدُوٌّ وَعَدُوٌّ وَعَدُوٌّ) .

(ب) إذا سبقت الياء بضممة طويلة (واو مد) : تؤثر الياء عليها ، فتتحول الضممة الطويلة (واو المد) إلى كسرة طويلة (ياء مد) ثم تقصر إلى كسرة قصيرة وتضعف الياء نحو (مُضَوِيٌّ وَمُضِيٌّ) و(عُصُوِيٌّ وَعِصِيٌّ) و (دَلُوِيٌّ وَدَلِيٌّ) .
يتناول اللغويون : قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسر ما قبل الياء المشددة .

انقسم الثاني :

الواو أو الياء المتحركتان إذا سبقتا بحرف

ساكن :

١- تُعَلَّلُ الْوَاوُ أَوْ الْيَاءُ بِوَجْهِ عَامٍ إِذَا وَقَعَتْ فِي وَسْطِ الْكَلِمَةِ حَسَبِ التَّفْصِيلَاتِ

المقبلة . ولكنهما يسلمان في الصيغ الآتية :

(أ) الفعل المضاعف نحو ابْيَيْضَ وَأَسْوَدَ .

(ب) صيغة أفعال من المعتل الفاء نحو أَوْفَى وَأَيْقَنَ .

(ج) صيغة التعجب نحو : مَا أَبْيَنَ وَمَا أَقْوَمَ^(٢) .

٢- تحول الواو أو الياء إلى حركة طويلة .
وتنقل إلى الساكن قبلها ، وبالتالي سيحدث تغيير في التركيب المقطعي للكلمة ، فمثلا (يَهْيَبُ) تتكون من ثلاثة مقاطع : الأول مغلق (يَهْيَبُ) . وكل من الثاني والثالث مفتوح (يَهْيَبُ) . وبعد الإعرال ستتحوّل المقاطع الثلاثة إلى مقاطع مفتوحة هي : (يَهْيَبُ) ، وهذا الإعرال خاص بصيغ معينة .

٣- تسقط الواو أو الياء ، ويستعاض عنها بتاء التأنيث المربوطة : ويحدث هذا في صيغ المصادر نحو إقوام (وهي الصيغة الأساسية للمصدر الذي على وزن إفعال) . وإقامة .

وسندرس فيما يلي بالتفصيل أحوال إعرال الواو أو الياء المحركتين والمسبوفتين بحرف ساكن :

قد تكون حركة الواو أو الياء فتحة قصيرة أو كسرة قصيرة أو ضمة قصيرة أو فتحة طويلة أو ضمة طويلة .

(١) د . عبد الرحمن شاهين ، تصريف الأسماء : ٢٤١

(٢) ابن عقيل : ٥٧٢ / ٢

(١) الواو أو الياء المحركتان بالفتحة القصيرة :

من حيث الموقع :

أولاً : في وسط الكلمة

من حيث الصيغة :

(أ) تسقط الياء أو الواو وتنشأ فتحة طويلة

(ألف مد) في الصيغ الآتية :

١ - صيغة الفعل المضارع (يُفْعَل) نحو

(يُقُولُ وَيُقَالُ) و (يُسْأَلُ وَيُسَالُ) .

٢ - صيغة الفعل الماضي (أَفْعَل) نحو

(أَقْوَمَ وَأَقَامَ) و (أَبَانَ وَأَبَانَ) و (أَعْوَدَ

وَأَعَادَ) .

٣ - صيغة الفعل الماضي (اسْتَفْعَلَ) نحو

(اسْتَعْوَذَ وَاسْتَعَاذَ) و (اسْتَشَوَّرَ وَاسْتَشَارَ)

واحتفظت قبيلة تميم بالصيغة الأصلية نحو

اسْتَعْوَذَ وَاسْتَشَارَ وَاسْتَشَوَّرَ .

٤ - صيغتا (مَفْعَلٌ وَمَفْعَلَةٌ) نحو (مَسْرُوقٌ

وَمَسْرَاقٌ) و (مَمُوتٌ وَمَمَاتٌ) و (مَسْنُومٌ

وَمَسْنَامٌ) و (مَطِيرٌ وَمَطَارٌ) و (مَكْوُوزَةٌ

وَمَكَاوِزَةٌ) .

٥ - صيغة (مَفْعَلٌ) نحو (مَقْنُومٌ وَمَقْنَامٌ)

و (مَعْوُودٌ وَمَعَاذٌ) .

٦ - صيغة (مَسْتَفْعَلٌ) نحو (مَسْتَشَوَّرٌ

وَمَسْتَشَارٌ) و (مَسْتَعْوَنٌ وَمَسْتَعَانٌ) .

(ب) تمتاز أبنية المصادر بأن ألف المد المنقلبة

عن واو أو ياء - كما في الحالة السابقة -

تسقط ويستعاض عنها بتاء مربوطة في

طرف الصيغة نحو (إقوام وإقام وإقامة)

و (إبيان وإبان وإبانة) .

(ج) تقلب الواو ياء في الصيغ الآتية :

١ - الصفات التي على وزن «فُعَلِيٌّ» لتمييزها

عن الأسماء التي على نفس الوزن ، ويحدث

هذا القلب عند أهل تميم نحو (عُلُوٌّ وَعُلْيَا)

و (دُنُوٌّ وَدُنْيَا) أما حِزْوِيٌّ وَقُصْوِيٌّ فهما

اسمان عند أهل تميم ويستعملهما أهل الحجاز

صفتين .

٢ - صيغ التصغير التي تقع فيها الواو

بعد الياء نحو (جَرَّوٌ وَجَرِيٌّ وَجَرِيٌّ) يقول

النحاة في تفسير هذا الإعلال : اجتمعت

الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت

الواو ياء وأدغمت الياء في الياء .

٣ - لا يحدث إعلال في صيغة (افْعَلٌ)

نحو اغْيِيْمٌ (١) .

ثانياً : في طرف الكلمة :

تسلم الواو والياء نحو عَدُوٌّ وَرَمِيٌّ وَصِيْنُوٌّ :

(٢) الواو والياء المحركتان بالكسرة القصيرة :

١ - تؤثر الكسرة على الواو - من باب

المماتة الرجعية - فتتحول الواو إلى ياء :

ثم تصبح حرف مد للكسرة السابقة نحو

(مضوف ومضيف) و (مقول ومقيل) .

(١) ابن عقيل : ٥٦٥/٢ ، نصريف الأسماء : ١٦٦ .

٢ - تثبت الياء وتصبح حرف مد للكسرة
التالية (كسرة طويلة) نحو (مُبِينٍ ومُبِينِ)
و (يَبِينِ وَيَبِينِ) و (يَسِيرٍ وَيَسِيرِ) .

٣ - إذا وقع قبل الواو ياء ، تدغم في الياء
المنقلبة عن واو مثل (سَيُودٍ وسَيِيدٍ وسَيِيدِ)
و (مَيُوتٍ ومَيَّتٍ^(١)) .

(٣) الواو المحركة بالضممة القصيرة :

تتحول إلى ضمة طويلة ، وتنتقل إلى الساكن
قبلها نحو (يَقُولُ وَيَقُولِ) .

وفي صيغ جموع التكسير تخالف الضمة
إلى همزة عند بعض القبائل العربية نحو
(أَدْوُرُ وأَدْوُرِ) و (أَنُورُ وأَنُورِ) .

(٤) الواو والياء المحركتان بالفتحة الطويلة
(ألف المد) :

من حيث الموقع : وسط الكلمة .

من حيث الصيغة :

(أ) المصدر :

تسقط الواو أو الياء وتنشأ ألف مد (فتحة
طويلة) فيأتي ألفا مد (فتحتان طويلتان)
فتنتقل إحداهما إلى الساكن السابق ،
ويستعاض عن الأخرى بتاء مربوطة في نهاية
الصيغة^(٢) ، وعكس النحاة هذا الإعلال بقولهم :
تحركت عين المصدر بحسب الأصل وفتح
ما قبلها بحسب الآن ، فقلبت الواو أو الياء

ألفاً ، فالتى ساكنان ، الألف الجديدة التي
هي عين الكلمة وألف المصدر ، فحذفت
إحداهما ، وعرض عنها تاء ، نحو (استِعْرَاضٌ
واستِعْرَاضَةٌ) و (استِعْرَاضٌ واستِعْرَاضَةٌ) و (إِقْرَامٌ
وإِقْرَامَةٌ) و (إِضْبَافٌ وإِضْبَافَةٌ) .

(ب) أبنية جموع التكسير :

لا يحدث فيها مثل هذا الإعلال ، وإنما
تسلم الواو أو الياء نحو (صَوْتٌ وأصَوَاتٌ)
و (قُوْتٌ وأقُوَاتٌ) و (بَابٌ وأبوابٌ)
و (موتٌ وأمواتٌ) .

وإذا سبقت الواو ياء ساكنة تقلب
الواو ياء وتدغم في الياء الأولى نحو (يَوْمٌ وأيُومٌ
وأَيَّامٌ)

(٥) الواو والياء المحركتان بالضممة الطويلة
(واو المد) :

تُحافظ تميم على الواو والياء المحركتان بالضممة
الطويلة نحو مَبِيعٌ ومَكْيُولٌ ومَدْيُونٌ ومَعْيُونٌ
ومَصُورٌ ومَقْرُونٌ قال ابن جني : بنو تميم
- فيما زعم علماءنا - يتمون مفعولاً من الياء
فيقولون : ثوبٌ مَخِيوطٌ ويسرةٌ مَطْيُوبَةٌ
أما أهل الحجاز فيحذفون الواو وتنتقل
حركتها إلى الساكن قبلها نحو ثوبٌ مَصُونٌ
وقولٌ مَقُولٌ ، وفرسٌ مَقْرُودٌ ، ذكر ابن
خالويه : ليس في كلام العرب من ذوات
الواو مَعْقُولٌ نخرج على أصله إلا في حرفين ،

(١) الكتاب لسيويه : ٣٦٥/٤ تحقيق عبد السلام هارون ، وابن عقيل : ٥٦٦/٢

(٢) هناك خلاف بين البصريين والكوفيين حول أي الألفين تحذف .

(٣) ويعوض عنها بتاء مربوطة في طرف الصيغة (راجع شرح المنصل : ٦٠/١٠ وما بعدها)

يقال مسك مدووف وثوب مصوون ، وحكى الكسائي خاتم مصووغ ، وفرس مقوود^(١) .

جاء في اللسان : رجل معود ومَعْرُود ، الأخرزة شاذة ، وهي تميمية ، ومسك مدووف وهي تميمية . قال ابن الأعرابي : ثوب مصون على النقص ومَصُونٌ على التمام . الأخرزة نادرة وهي تميمية^(٢) ، قال اللحياني قول مقول ومَقْوُول . قال والإتمام لغة أبي الجراح ، ولعله أبو الجراح العقيلي . جاء عن الفراء عن الكسائي أن بني يربوع وبني عقيل يقولون حل مصووغ ومسك مدووف وثوب مصوون وفرس مقوود وقول مقوول ، أما البصريون فلا يعرفون ذلك^(٣) . وبنو يربوع بطن من حنظلة من تميم كما جاء في نهاية الأرب ، وأما عزوها لعقيل ، فعقيل غير تميم^(٤) .

ومن الأمثلة العامية في نجد « أم البيض مقووق قرادة »^(٥) فتادة الآية الكريمة : « لَمْشُوبَةٌ من عند الله خير » (البقرة : ١٢٥) في حين أن قراءة الجمهور « لَمْشُوبَةٌ » : هذه إذن صيغة قديمة ولوجارت التطور لأصبحت مثابة كما في لهجة كلاب . حكى ابن منظور قول الكلابيين : « لانعرف المَشُوبَةَ ولكن المَشَابَةَ » .

أما الياء المحركة بالضمة الطويلة عند أهل الحجاز ، فإن الضمة الطويلة (واو المله) تسقط ويحافظ على الياء ثم تتحول إلى كسرة طويلة (ياء مد) ، وتنتقل إلى الساكن قبلها نحو مبيوع عند أهل تميم ومبيغ عند أهل الحجاز ، وبالمثل يكون مَصْيُوب ومَصْيِب ، مكبول ومكيل ، معنى هذا أن اللغة تحافظ على الضمة الطويلة مع الواو إشارة إلى الأصل الواوي ، وتحافظ على الكسرة الطويلة مع الياء إشارة إلى الأصل اليائي . وفسر النحاة هذا الإعلال فقالوا : « إن أصل مبيع هو مبيوع ، ثم نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ، فسكنت الياء ، فالتقى ساكنان الياء والواو ، فحذفت الواو على رأى سيديويه ، ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء فصار مبيع » .

القسم الثالث :

الواو أو الياء المتحركتان في أول الكلمة :

١ - الواو أو الياء المتحركتان بالفتحة القصيرة : تقلب الواو أو الياء عند القبائل الشرقية من الجزيرة العربية همزة ، وثبتت عند القبائل العربية نحو وجم وأجم وناة وأناة ، وسادة ، وإسادة ، وتشبه اللهجات الشرقية في هذا اللغة الأكادية التي تميل إلى تحويل الواو أو الياء في أول الكلمة همزة فمثلا يَوْمُ فيها أم (umu)^(٦)

(١) الخصائص : ٣٧٠/١ ، اللهجات في التراث : ٤١٦

(٢) اللسان : ١١٨/١٧ ، اللهجات في التراث : ٤١٧

(٣) أدب الكاتب : ٤٧٧

(٤) (ترجمتي الخاصة) Rabin, Ancient West Arabian. P. 160

(٥) اللهجات في التراث : ٤٣١

(٦) (ترجمتي الخاصة) Rabin, Ancient West Arabian. P. 84

ولكن يبدو أن هذا القلب ليس مطرداً كما وصفه سيديويه^(١) غير أن الواو المحركة بالفتحة القصيرة تقلب همزة باطراد إذا تبعت بواو أخرى محركة بفتحة طويلة (متبوعة بألف مد) نحو (وولهد وأواعد) و (وواصل وأواصل).

هذا بالنسبة إلى الواو ، أما بالنسبة إلى الياء فإنها كالواو نحو (يلك وألك) وتنسب الأخيرة إلى هذيل ، وهذيل من قبائل الجزيرة العربية الشرقية و (يرقان وأرقان) و (يبد وأد) وتشبه اللهجات الغربية في ذلك اللغات السامية الغربية .

٢ - الواو أو الياء المحركتان بالكسرة القصيرة :

ثبتت عند القبائل العربية في غرب الجزيرة العربية مثل وسواس ، وسام ، وشاح ، وعاء ، وتقلب همزة عند القبائل في شرق الجزيرة العربية ، وعزى ذلك إلى قبيلة هذيل ، فتقول في وشاح إشاح ، وفي وعاء إعاء . جاء في إصلاح المنطق : وكاف وإكاف ، وإلاف وإلاف ، وسادة وإسادة^(٢).

يقول سيديويه : « ولكن ناساً من العرب يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة ، فيهمزون الواو المكسورة إذا

كانت أولاً . كرهوا الكسرة فيها كما استثقل في يبيجل وسيد وأشباه ذلك »^(٣) .

٣ - الواو أو الياء المحركتان بالضممة القصيرة :

ثبتت عند بعض القبائل . وتستبدل همزة عند بعضها الآخر ، مثل وجوه وأجوه ، حكى الفراء حتى الوجوه وحتى الأجوه^(٤) ، ومثل : ولید وألید^(٥) ، يقول سيديويه : « اعلم أن هذه الواو إذا كانت مضمومة فأنت بالخيار إن شئت تركتها على حالها . وإن شئت أبدلت همزة مكانها وذلك نحو قولهم في ولید أليد . وفي وجوه أجوه ، وإنما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمة كما يكرهون الواوين فيهمزون نحو قؤول وموثة ، وأما الذين لم يهمزوا فإنهم تركوا الحرف على أصله ، كما يقولون قؤول ، ومع أن هذه الواو ضعيفة تحذف وتبدل ، فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفاً أجلد منها ، ولما كانوا يبدلون ما هو مفتوح في مثل وتاة وأناة ، كانوا في هذا أجدر أن يبدلوا حيث دخله ما يستثقلون ، فصار الإبدال فيه مطرداً حيث كان البديل يدخل فيما هو أخف منه^(٦) »

أما الياء المضمومة فتثبت نحو يبوسة^(٧) :

- (١) الكتاب : ٢٣١/٤ تحقيق عبد السلام هارون
 (٢) الكتاب : ٣٣١/٤ تحقيق عبد السلام هارون .
 (٣) الكتاب : ٣٣١/٤ تحقيق عبد السلام هارون .
 (٤) إصلاح المنطق : ٦٠
 (٥) الكتاب : ٣٣١/٤ تحقيق عبد السلام هارون .
 (٦) الكتاب : ٣٣١/٤ تحقيق عبد السلام هارون .
 (٧) تصريف الأسماء : ١٦٠

٤- الواو المحركة بالفتحة الطويلة (المتبوعة)

بألف مد :

تبدل الواو المتبوعة بألف مد في لهجة كنانة ياء نحو يازع بدلا من وازع ، وتشبه هذه الظاهرة ما في العبرية والآرامية ؛ إذ أن الواو في أول الكلمة تبدل ياء فيها نحو ولد فإنها تصبح يولد .

القسم الرابع :

الواو والياء بين حركتين في وسط الكلمة

تحرك الواو أو الياء بالفتحة القصيرة أو الكسرة القصيرة أو الضمة القصيرة أو بأى حركة طويلة .

(أ) الواو والياء المحركتان بالفتحة القصيرة :

قد تسبق بفتحة قصيرة : تسقط الواو أو الياء ، وتنشأ فتحة طويلة (تنقلب ألفاً) في الصيغ الآتية :

١- فَعَلَّ فِعْلا أو فَعَلَّ اسماً ، ونرى أن الإعلال يقع في الاسم والفعل على حد سواء ؛ لأنه لن يؤدي إلى لبس في الصيغتين ، ذلك أن اللغة تميز بين الفعل والاسم في الصيغة الواحدة عن طريق الإعراب أو البناء ، فعندما تكون (فَعَلَّ) اسماً تعرب ، وعندما تكون فعلاً تبنى .

وأمثلة وقوعه في الأفعال : (قول وقال) و (يبيع وبيع) ، (سير وسار) .

ويحدث هذا الإعلال في طرف الفعل كذلك نحو (سَوَى وسَوَى) و (نَدَوَ ونَدَا) و (نَجَوَ ونَجَا) .

وتبقى الفتحة الطويلة في المقطع المفتوح وفي المقطع المعلق تقصر الفتحة إلى فتحة قصيرة ولكنها تستبدل بحركة تجانس عين الفعل ، فإن كانت عين الفعل واوآ استبدلت الفتحة ضمة نحو (قَمَّت) وإن كانت ياء استبدلت الفتحة كسرة نحو (سِرَّت) وبالتالي تدل حركة فاء الفعل على أصل العين (١) .

أوضحنا أن الإعلال يحدث في صيغة (فَعَلَّ) أما صيغة (فَعِلَّ) فإنه لا يحدث وخاصة إذا كان الإعلال سيؤدي إلى خلط الصيغة الناتجة بصيغة (فَعَلَّ) نحو (عَوَّرَ وعَارَ) و (صَيَّدَ وصَادَ) ، فلو حدث الإعلال في (فَعِلَّ) هنا لاختلطت بصيغة (فَعَلَّ) ، ومن هنا نرى أن الإعلال مرتبط بالصيغة الصرفية ، وعدم حدوث الإعلال في هذه الأمثلة لا يكون من باب الشواذ ، على أن للخليل وأباً آخر ، فهو يرى أن الذي يسلم هو باب (فَعِلَّ يَفْعِل) أما باب (فَعَلَّ يَفْعِل) فإن الواو أو الياء تعتل فيه نحو (طاح يطيح) و (تاه يته) (٢) ومما يؤيد ما ذهبنا إليه قول سيبويه في شرح ذلك : « وأما قولهم : (عَوَّرَ يعوِّر) و (حَوَّلَ يحوِّل) و (صَيَّدَ يصيد) فإنما جاءوا بهن على الأصل ، لأنه في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل ،

(١) (ترجمتى الخاصة) P. 119 O'leary, Comparative Grammar of the Semitic Languages

(٢) الكتاب : ٢٤٤/٤ تحقيق عبد السلام هارون

نحو (اعْمُورَزَتْ) و (احْوَالَتْ) . . . فلما
كنَّ في معنى ما لا بد له من أن يخرج على
الأصل لسكون ما قبله تحركن ، فلو لم تكن
في هذا المعنى اعتلت ، ولكنها بنيت على
الأصل إذ كان الأمر على هذا «(١)» .

أمثلة وقوعه في الأسماء :

١- وزن فَعَلْ نحو (بَوَّبَ وبَابُ) .

٢- وزن مُفَاعَلَةٌ نحو (مُنَاجَاةٌ وَمُنَاجَاةٌ)
و (مُنَادِيَةٌ وَمُنَادَاةٌ) .

٣- وزن فَعْلَةٌ نحو (قَضِيَّةٌ وَقَضَاةٌ)
و (رُمِيَّةٌ وَرُمَاةٌ) و (رُعِيَّةٌ وَرُعَاةٌ)
و (حُدُوَّةٌ وَحُدَاةٌ) .

الواو أو الياء إذا سبقتا بكسرة قصيرة :

من حيث الموقع :

في وسط الكلمة : يحافظ على الواو نحو
حَوَّجَ وخاصة إذا أدى الإعلال إلى الاختلاط
بطبيعة (فَعَلٌ) .

في طرف الكلمة : تتحول الواو إلى ياء
نحو (رَضُو وَرَضَى) و (قَوُو وَقَوَى) (٢) .
وتتحول الواو إلى ياء إذا وقعت قبل تاء
التأنيث نحو شَجِيوَةٌ وشَجِيِيَةٌ ، وبالمثل باقية
وداعية وعادية (٣) .

أما الياء فيحافظ عليها نحو لَقِيَّ .

الواو أو الياء إذا سبقتا بضممة قصيرة :

تسلم الواو والياء في الصيغ الآتية :

١- صيغة فَعَلٌ الدالة على جمع التكسير
نحو (نوب) .

٢- صيغة مَفْعَلٌ نحو (مُوقَدٌ) (٤) .

٣- صيغة المضارع المنصوب نحو (لن
يَغْزُوَ) و (لن يَرْمَى) .

٤- صيغ الأسماء المنصوبة نحو (رأيت
القاضي) (٥) .

الواو أو الياء إذا سبقتا بفتحة طويلة

(ألف مد)

من حيث الموقع :

أولاً : في وسط الكلمة :

يحافظ عليها عند بعض القبائل العربية
نحو : بايع وسائر وتجاوز ، وتسقطان
ويستعاض عنها بتضعيف الخرف التالي عند
بعض آخر من القبائل نحو (تجاوزَ وتجاوزَ) (٦)

ثانياً : في طرف الكلمة :

يحتفظ بها عند بني تميم سواء أكان
ذلك في المصدر أو الجمع نحو لِقَايَةٌ وصلَايَةٌ ،
أما أهل العالية (أهل نجد) فيحولونها

(١) الكتاب : ٣٤٤/٤ تحقيق عبد السلام هارون

(٢) تصريف الأسماء : ٢٣٤

(٣) علم الأصوات العربي : ١٣٨

(٤) تصريف الأسماء : ١٦٤ وعلم الأصوات العربي : ١٣٨ والنحو المقارن : ١١٩

(٥) ابن عقيل : ٥٦٦/٢

(٦) نصريف الأسماء : ١٨٦

إلى همزة نحو مُشَاءَ وبُكَاءَ ودُعَاءَ ووعَاءَ ،
ولقَاءَ وعباءة^(١) ويقول النحاة إذا تطرفت
الواو أو الياء بعد ألف زائدة قلبت همزة^(٢) .

(ب) الواو أو الياء المحركتان بالكسرة

القصيرة :

قد تسبقان بفتحة قصيرة أو بضمة
قصيرة .

١ - عندما تسبقان بفتحة قصيرة :

تؤثر الفتحة على الواو أو الياء والكسرة
فيسقطان وتنشأ فتحة طويلة ، أو كما
يقول النحاة ، تحركت الواو أو الياء
وفتح ما قبلهما فقلبتا ألفا^(٣) نحو (مُخْتَبِرٌ
ومُخْتَارٌ) و (مُنْقُودٌ ومُنْقَادٌ) و (خَوْفٌ
وخَافٌ) و (نُورٌ ونَوارٌ) .

٢ - عندما تسبقان بضمة قصيرة :

تؤثر الكسرة على الواو والضممة السابقة
فتنشأ كسرة طويلة أو ياء مد نحو (قَوْلٌ
وقِيلٌ) و (سَيْرٌ وسَيْرٌ) :

٣ - عندما تسبقان بفتحة طويلة
(ألف مد) :

تتحولان إلى همزة في الصيغ الآتية :

(أ) اسم الفاعل نحو قاوِمٌ وقائمٌ ،
قاوِلٌ وقائلٌ ، يقول النحاة وقعت الواو

عينا لاسم الفاعل فقلبت همزة لوقوعها
إثر ألف زائدة :

(ب) صيغة جمع التكسير فعائل نحو
(سَحَابٌ وسَحَابٌ) (عجاوِزٌ وعجائِزٌ)
ويقول النحاة : وقعت الألف وهي حرف
زائد بعد ألف الجمع فقلبت همزة ، وإن
كانت المادة أصلية لم تقلب نحو مُصَيِّبَةٌ
ومَصَيِّبٌ .

(ج) صيغ المصادر (فَعَالٌ وفِعَالٌ وإفْعَالٌ)

نحو (قَضَايٌ وقَضَاءٌ) و (نَمَاوٌ ونَمَاءٌ)
و (شَقَمَايٌ وشَقَمَاءٌ) و (إِرْضَايٌ وإِرْضَاءٌ)

(ح) الواو أو الياء المحركتان بالضممة القصيرة :

قد تسبق الواو أو الياء بفتحة قصيرة
أو كسرة قصيرة أو ضمة قصيرة .
(أ) عندما تسبقان بفتحة قصيرة :

تؤثر الفتحة على الواو أو الياء والضممة
القصيرة فتحذف الواو أو الياء والضممة
وتنشأ فتحة طويلة أو كما يقول النحاة :
تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلهما
فقلبتا ألفا نحو (طوِلٌ وطالٌ) و (يُنْدَوٌ
ويُنْدَى) .

(ب) عندما تسبق الياء بكسرة قصيرة :

تسقط الضمة وتتحول الياء إلى حرف
مد للكسرة السابقة نحو (يَرْمِيٌ ويَرْمِيٌ) ؟

(١) اللهجات في التراث : ٢٦٤

(٢) تصريف الأسماء : ١٦٧ و ١٦٨ و ١٨٨

(٣) تصريف الأسماء : ١٦٤

(ج) عندما تسبق الواو بالضممة القصيرة تسقط الضمة وتنحول الواو إلى حرف مد للضممة السابقة نحو (يَمْنَدُو وَيَمْنَدُو) (يَغْزُو وَيَغْزُو) .

(د) الواو أو الياء المحركتان بحركة طويلة (بحرف مد أولين) .

١ - الواو أو الياء المحركتان بفتحة طويلة (ألف المد) :

تسبق الواو أو الياء بالفتحة القصيرة أو الكسرة القصيرة .

(١) عندما تسبق الواو أو الياء بالفتحة القصيرة : - يحافظ عليهما مثل : صَوَّأَعَق .

(٢) عندما تسبق الواو أو الياء بالكسرة القصيرة : تقلب الواو ياء في الصيغ الآتية :

(أ) صيغة المصدر فيعال من الفعل الثلاثي فَعَلَ عند أهل الحجاز نحو (قام قياما) (وصام صياما) و(حال حيالا) (٢٦) أما إذا كانت فعّال مصدرًا لفعل على وزن فاعل فإنها تثبت ، وذلك للتمييز بين مصدر الفعل الجرد (فَعَلَّ) ومصدر الفعل المزيد (فَعَّال) ، نحو (لاوذ ليوأذاً) و (جَاوَرَ جِيواراً) (٢٧) .

(ب) صيغة جمع التكسير (فعال) نحو (سوّط وسياط) و (ثوّب وثياب) و(روضة ورياض) و (دار وديار) . يقول النحاة في تفسير ذلك : وقعت الواو والياء عينا في جمع التكسير وبعدها ألف الجمع وقبلها كسرة فقلبت ياء (٢٨) . وشرح سيهويه أسباب قلب الواو ياء فقال في باب : « هذا باب تقلب الواو فيه ياء لالياء قبلها ساكنة ولالسكونها وبعدها ياء ، وذلك قولك : حاولت حيالا وإنما قلبوها حيث كانت معتلة في الفعل فأرادوا أن تعتل إذا كانت قبلها كسرة ، وبعدها حرف يشبه الياء ، فلما كان ذلك فيها مع الاعتلال لم يقروها ، وكان العمل من وجه واحد أخف عليهم وجروا على ذلك للاعتلال ، ومثل سوّط وسياط ، وثوّب وثياب وروضة ورياض ، لما كانت الواو مبيّنة ساكنة شهوها بووا يقول لأنها ساكنة مثلها ولأنها حرف الاعتلال (٢٩) » .

ونرى أن سبب القلب يرجع إلى المشابهة التقديمية ، فقد أثرت الكسرة على الواو التالية لها فحولتها إلى ياء ، ومن المعروف - كما قال ابن جني - أن الحركات أبعاض حروف المد واللين وهي الألف والياء

(١) (نرجعتي الخاصة) O'leary, Comparative Gr. of the Semitic Languages P. 119.

(٢) تثبت الواو عند أهل تميم فيقولون قوام وصوام وحوال وحوار وبالتالي لا يكون ذلك من باب الشذوذ كما ذهب النحاة (انظر أوضح المسالك : ٤٠٢/٢)

(٣) تصريف الأسماء : ٣٠١

(٤) الكتاب : ٣٦٠/٤ تحقيق عبد السلام هارون .

(٥) سر صناعة الإعراب : ١٩/١ تحقيق مصطفى السقا وآخرين .

والواو ، أى أن الكسرة بعض من الياء وهذا بالطبع قاصر على وزن صرفى معين ؛ أما الياء فتثبت نحو حياكة .

(٣) عندما تسبق الواو أو الياء بالضممة القصيرة : يحافظ عليها مثل خُوَارٍ ومُوَالٍ ٢ - الواو أو الياء المحركتان بالكسرة الطويلة (ياء المد) تسبق الواو أو الياء هنا بالفتحة القصيرة : تسقط الكسرة الطويلة (ياء المد) وتستخدم الواو أو الياء فى غلق المقطع ، أى أنها تستسكن نحو (تَنْسِيْبِيْنَ وتَنْسِيْنِ) و (تَرْضَوِيْنَ وتَرْضَوْنَ) . ٣ - الواو أو الياء المحركتان بالضممة الطويلة (واو المد)

(أ) عندما تسبقان بالفتحة القصيرة : من حيث الموقع

أولاً : فى وسط الكلمة :

تثبت عند بعض التباثل العربية ، وتستبدل همزة عند بعضها الآخر ، نحو (قَوُولٍ وقَوُولٍ) و (صَوُولٍ وصَوُولٍ) ، ويُفسر النحاة ذلك بقولهم : قلبت الواو الأولى همزة لوقوعها مضبوطة ضممة لازمة غير مشددة (١) .

ثانياً : فى طرف الكلمة :

تسقط الضمة الطويلة (واو المد) وتستخدم الواو فى غلق المقطع نحو (غَزَوُوا وغَزَوْا) .

(ب) عندما تسبقان بالكسرة : تسقط الضمة الطويلة (واو المد) وتستبدل بالكسرة الضمة نحو (رَضِيُوا ورَضِيُوا ورَضُوا) ومع الياء تستبدل الواو ياء وتصبح ياء مد للكسرة السابقة نحو (رَاضِيُونَ وراضِيُونَ وراضين) .

(ج) عندما تسبقان بالضممة :

تسقط الضمة الطويلة (واو المد) وتصبح الواو الأولى حرف مد للضممة السابقة نحو : (يَغْزَوُونَ وَيَغْزَوْنَ) (ومع الجزم يَغْزَوُوا (٢)) . الخاتمة :

درست فى هذا البحث تكوين الواو والياء ، ووظيفة كل منهما فى اللغة العربية ، وانتهيت من هذا إلى أن للواو والياء طبيعة انتقالية ، فالواو تسهل الانتقال بين الضمة والفتحة نحو لن يَدْعُوْا ، والياء تسهل الانتقال بين الكسرة والفتحة نحو لن يَرْضَى .

بعد ذلك انتقلت إلى شرح معنى الإعلال فأوضحت أنه ضرب من التطور اللغوى . واستدللت على ذلك بوجود صيغتين للكلمة الواحدة ، الأولى لم تُعَلَّ فيها الواو أو الياء والثانية اُعْتَلَّت فيها الواو أو الياء ، وأكدت

(١) تعريف الأسماء : ١٨٨

(٢) علم الأصوات العربى : ١٣٨

شرحت بعد ذلك أسباب الإعلال فأثبت أن الإعلال لا يرجع إلى مجرد قوانين مهملات قيدت بشروط دقيقة ، بل رأيت أن الإعلال يرجع إلى عدة أسباب مجتمعة هي خصائص المقطع العربي وموقع الواو أو الياء في الكلمة ونوع الصيغة الصرفية ، ولأوضح أهمية كل هذه العوامل في حدوث الإعلال تتبعنا الواو أو الياء عندما يكونان ساكنين تارة وعندما يكونان محركين تارة أخرى ، وتتبعنا تأثير الحركة السابقة على الواو أو الياء عندما يكونان ساكنين أو عندما يكونان محركين . . . وقد اقتنيت بذلك إثر سيوييه في دراسة الإعلال .

أن الصيغ التي لم تُعَلَّ فيها الواو أو الياء ليست شاذة كما ذهب الصرفيون ، بل إنها تمثل الصيغ الأصلية قبل أن ينتابها التطور ، من هنا تتبعنا موطن الصيغ الأصلية ، وموطن الصيغ التي انتابها الإعلال ، فمثلا عندما وجدت صيغتين لاسم المفعول من الفعل (ناط) وهما مَخْيُوطٌ ومَخْيُوطٌ ، أرجعت الأولى إلى تميم وأرجعت الثانية إلى أهل الحجاز ، وهكذا استطعت إرجاع كل الصيغ التي وصفها الصرفيون بالشذوذ إلى مواطنها الأصلية ، ولهذا أرى أن السبب الذي جعل الصرفيين يحكمون على صيغة مثل مَخْيُوطٌ بالشذوذ هو تطبيق نظرية القياس دون مراعاة اللهجات العربية القديمة المختلفة .

المراجع

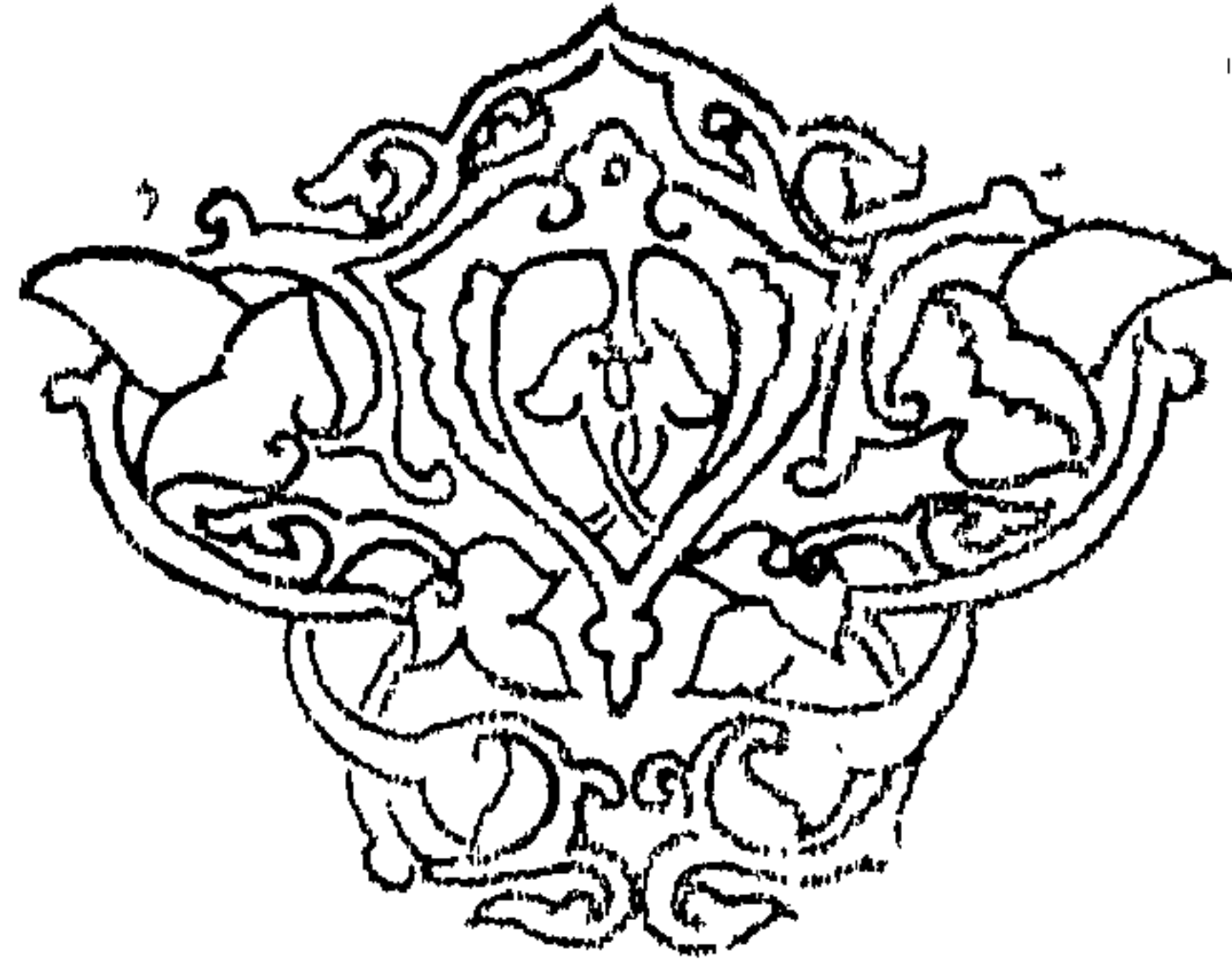
- أولا : المراجع العربية :**
- ١- ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر دمشق سنة ١٣٤٥ هـ .
 - ٢- ابن جنى ، الخصائص ، تحقيق عبد الحلیم النجار . القاهرة سنة ١٩٥٢
 - ٣- ابن جنى سر صناعة الإعراب . تحقيق مصطفى السقا وآخرين . القاهرة سنة ١٩٥٤
 - ٤- عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتي للبنية العربية . بيروت سنة ١٩٨٠ .
 - ٥- محمود السمران ، علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي . الإسكندرية سنة ١٩٦٢
 - ٦- ابن يعيش ، شرح المفصل .
 - ٧- سيوييه ، الكتاب تحقيق عبد السلام هارون . القاهرة .
 - ٨- كمال بشر ، علم اللغة العام (الأصوات) . القاهرة ١٩٧٠ .
 - ٩- علم الدين الحندي ، اللهجات في التراث . القاهرة ١٩٦٥ .

- ١٠- عبد الرحمن شاهين ، تصريف الأسماء : القاهرة ١٩٧٥ .
- ١١- إبراهيم هلال ، الوافي الحديث في التصريف . منشورات جامعة بنغازي ليبيا سنة ١٩٧٤ .
- ١٢- ابن السكيت ، إصلاح المنطق . القاهرة سنة ١٩٦٥ .
- ١٣- ابن عقييل . شرح ابن عقييل على الفية ابن مالك . تحقيق محي الدين عبد الحميد .
- ١٤- ابن قتيبة ، أدب الكاتب .
- ١٥- ابن هشام ، أوضح المعالك . تحقيق محي الدين عبد الحميد ، بيروت سنة ١٩٧٤ .
- ١٦- جان كانتينو ، علم الأصوات العربي . منشورات الجامعة التونسية سنة ١٩٦٦ .
- ١٧- كارل بروكلمان ، فقه اللغات السامية . منشورات جامعة الرياض سنة ١٩٧٧ .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

1. Gesenius, Hebrew Grammar. Oxford 1949.
2. Dilmann, Ethiopic Grammar. London 1917.
3. O'leary, Comparative Grammar of the Semitic Languages London 1937.
4. Rabin, Ancient West Arabian, London 1960.
5. Von Soden, Akkadischen Grammatik. Roma 1979.
6. Moscati, An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages' WIESBADEN 1969.

صلاح الدين صالح حسنين



ظاهرة الإبدال والإبدال في العربية بين القصار والمحبين (٢)

للكتور محمد حماسة عبد اللطيف

يخضع لقوانين صوتية خاصة ، وهذا النوع تنطبق قوانينه على اللغة المشتركة (١) كلها ولذلك يمثل فيها ظاهرة تستحق الدراسة ، وقد حدده الرضى فيما نقله عنه الأشموني بأنه هو « ما لم يبدل أوقع في الخطأ أو مخالفة الأكثر ، فالموقع في الخطأ كقولك في : مال : مول ، والموقع في مخالفة الأكثر كقولك في سقاعة : سقاية (٢) ».

والحروف التي يقع فيها هذا النوع ثمانية أحرف هي : الهمزة والواو والألف والياء ، والداد والطاء والتاء والميم . وقد جمعها ابن مالك في كتابه تسهيل الفوائد في قوله « طويت دائما (٣) » ووصف هذه الحروف بأنها ضرورية للتصريف ، أي أنها هي التي تقع

حروف الإبدال والإبدال :

أنا :

إبدال الحروف بعضها من بعض - بمعناه الواسع - يقع على أنواع مختلفة يمكن أن تصنفها على الوجه الآتي :

- ١- الإبدال التصريفي .
- ٢- الإبدال اللهجي .
- ٣- الإبدال الشاذ .
- ٤- إبدال الضرورة الشعرية .

وكل منها في حاجة إلى شيء من التفصيل على أن الذي يعنينا من هذه الأنواع هو النوع الأول أي البديل التصريفي وما هي هذه الأنواع :

(١) الإبدال التصريفي :

وهو الذي تبدل الحروف فيه بعضها من بعض لعل تصريفية ، أي أن البديل فيها

(١) « اللغة المشتركة » مصطلح بين دارسي اللغة المحدثين يقصد به اللغة التي نزل بها القرآن الكريم ، وقيل بها الشعر الجاهلي وهي اللغة التي يفهمها كل عربي من قبيلة قد تتخاطب بلهجة تتفق أو تختلف مع اللهجة الأم أي اللغة المشتركة .

(٢) انظر : شرح الأشموني ٤-٢٨٣ .

(٣) انظر : تسهيل الفوائد ص ٣٠٠ وقد أشار ابن مالك مرة أخرى إلى هذه الحروف بعبارة زاد فيها الهاء وذلك في ألفيته الشهيرة إذ يقول : « أحرف الإبدال هدأت موطيا » وذلك لأن الهاء تبدل من التاء في الوقف ، فإذا وقفت على كلمة مثل : فاطمة ومسلمة ومجتهدة إلى آخره قلبت تاء التانيث في الوقف هاء ، ومجال دراسة هذه الحالة هو باب الوقف .

التصريفية الخاصة بهذا النوع من أنواع الإبدال إنما هي لوصف خصائص هذه الظاهرة فتعين المتكلم بالعربية على تفسيرها، وتعين المتعلمين لها على كيفية النطق وإيجادها.

(ب) النوع الثاني هو ما يمكن أن يسمى « الإبدال اللهجي » :

ونقصد به ذلك النوع الذي لا يخضع لقاعدة تصريفية في اللغة المشتركة ، بل يخضع لمادة نطقية خاصة بأبناء لهجة معينة ويترد في هذه اللهجة المعينة دون أن يتمكن من التسرب إلى مستوى اللغة المشتركة بل يظل مقصورا على استعمال هذه اللهجة فحسب .

ومن هذا النوع إبدال الياء المشددة جيا في الوقف كقول الراجز :

نخالي عؤيف وأبو عليج
المطعمان اللحم بالعشج
وبالغداة كتل البرنج
يقتاع بالود وبالصيصج^(٢)

وهذه الظاهرة - وأغنى بها إبدال الياء المشددة جيا - من خصائص لهجة « قضاة » وتسمى « العجعة » أو « عججة قضاة » وربما أبدلوا الحيم من الياء في غير الوقف كقولهم في « الأيل » : الأجل ، وقد يبدلون

تحت طائلة القواعد الصرفية بمعنى أن يقال مثلا : إذا وقعت تاء الافتعال بعد حرف من حروف الإطباق قلبت طاء مثل اصطبر فهذه قاعدة عامة لا تتخلف في كل صيغ الافتعال ، وكان يقال مثلا : إذا وقعت الواو أو الياء عينا لاسم فاعل فعل ثلاثي أعلنت في ماضيه قلبت همزة مثل : قائل وبائع ، فهذه أيضا قاعدة لا تتخلف في كل اسم فاعل توافر في ماضيه هذا الشرط ، وهكذا :

ويستطيع المتكلم باللغة أن ينطق بكل ما حدث فيه هذا الضرب من الإبدال أو الإعلال دون أن يقوم في نفسه سببه أو يعرف عانه ، لأنه ينطق باللغة على عادته وكما سمعها ، والذين استخلصوا هذه القواعد هم الصرفيون ، والغرض من هذه القواعد - كما يقول أبو علي الفارسي - إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ويستوى من ليس بفصيح ومن هو فصيح^(١) .

وبيان ذلك أن المتكلم بالعربية إذا صاغ اسم الفاعل من قام قال : قائم ، ولكن غير المتكلم بها ممن يأولون تعلمها لا يجرى ذلك على لسانه دون أن يتعلم أن عين اسم الفاعل إذا كانت واو أو - كما في هذا الفعل - تقلب همزة ، فالقواعد

(١) ابن جني : المنصف شرح التصريف ٢٧٩/١ .

(٢) أبو عليج : أبو علي ، العشج ، العشى ، البرنج : البرني نوع من التمر ، الصيصج : الصيصي ، وهو قرن البقر ، والكتل : جمع كتلة وهي القطعة المجتمعة .

الياء غير المشددة جيا أيضا كقول الراجز:

لاهمم إن كنت قبانت حجتج
فلا يزال شاحج يا تيك بسج
أقمر نهات ينزى وفرتج (١)

فالياء في كل من: «حججى ووفرقي وبي»
غير مشددة لأنها ياء المتكلم ومع ذلك أبدلت
جيا.

ومن هذا النوع من الإبدال اللهجى
«العنعنة» في لهجة قيس وتميم، وهى إبدال
الهمزة المبدوء بها عينا، فيقولون في إنك عنك
وفي أسلم: عسلم، وفي أذن: عذن.

ومن هذا النوع «الفحفة» في لغة هذيل
وهى جعل الحاء عينا في هذه اللهجة، وقد
قرئ قوله تعالى: «حتى حين» على لهجتهم
«عنى عين» ولعل هذا ضرب من المبالغة
فى نطق الحاء، لأن العين أدخل فى الحلق
من الحاء.

ومن ذلك أيضا «الكشكشة» فى لهجة
تميم وهى إبدال كاف الخطاب للمؤنثة
شينا كقولهم فى خطاب المؤنثة المفردة:

ما الذى جاء بش؟ يريدون: بك، وقراءة
بعضهم (قد جعل ريش تحتش سرياً^(٢)):

ومن ذلك أيضا «الكسكسة» فى لهجة
بكر وهم يبدلون كاف الخطاب للمؤنثة
سينا كقولهم فى خطاب المؤنثة: أبوس
بدلا من: أبوك، وفى أمك يقولون: أمس.

وهذا الضرب من الإبدال اللهجى كثير
متعدد وليس هنا مجال دراسته أو عرضه^(٣)
لأن هذا النوع - كما يقول الرضى - «جدير بأن
يذكر فى كتب اللغة لا فى كتب التصريف^(٤)»
فليس هذا النوع - إذن - من مباحث الإبدال
التصريفى الذى نحن بصدد دراسته.

(ج) والنوع الثالث هو الإبدال الشاذ:

وهذا النوع مثل سابقه من حيث إنه
لا يخضع لقاعدة نصرفية خاصة بمعنى أنه
لا يمكن معه القول بأنه كلما كان كذا كان
كذا، غير أنه لا يرتبط باستعمال لهجى خاص
أى أن كتب اللغة لم تنقله لنا بوصفه
استعمالا للهجة قبيلة مخصوصة، ولذلك
فهو لا يطرد فى بابيه بل يتوقف فيه على
حدود ما ورد، ولا يمكن القياس عليه أو
التوسع فيه.

(١) الشاحج: البغل، الأقمر: الأبيض، النهات: الصياح والنهاق، ينزى: يحرك، والوفرة: شعر
الرأس إذا بلغ شحمة الأذن.

(٢) الآية ٢٤ من سورة مريم (فناداها من تحتها ألا تحزنى قد جعل ربك تحتك سريا) أنظر فقه اللغة للثعالبي
١١٤، ١١٥ (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٣ م) وشرح الأشموني ٢٨٢/٤.

(٣) أنظر: سر الصناعة ٢٣٤/١ المزهر للسيوطى ٢٢١/١، والصاحبى لابن فارس ص ٢٧/١٩ ولهجات
العرب للمرحوم أحمد تيمور الوقوف على عدد من هذه اللهجات.

(٤) أنظر هذه العبارة - وقد نقلها الأشموني من شرح الكافية للرضى - فى الأشموني ٢٨٢-٤.

(د) النوع الرابع فهو ابدال الضرورة الشعرية :

وهو الذى يقع فى الشعر من أجل إقامة الوزن أو القافية ، ويلاحظ أن الأمثلة التى ساقها الصرفيون فى هذا المجال يقع فيها الإبدال فى الحرف الأخير من الكلمة بأن يبدل ياء ، وذلك كما فى قول النمر بن تولب الشكرى :

لها أشارير من لحم تتمره
من الثعالي وونخز من أرائبها
فقد أبدل من الياء فى كلمة الثعالب ياء
ومن الياء فى كلمة أرائبها ياء كذلك .
وقد أبدلت العين من كلمة « الضفادع »
ياء فى قول الشاعر :

ومنهل ليس له خوارق

ولضفادى جمة نقائق

وقد أبدلت الحروف الأخيرة من الكلمات :
الثالث والخامس والسادس ياء فى الشواهد الآتية :

قد مرّ عامان وهذا الشالى

وأنت بالهجران لا تُبالي

وقول الآخر :

مضت ثلاث سنين منذ حلّ بها

وعام حلت وهذا التابع الخامى

ومن ذلك إبدال اللام من النون فى كلمة أصيلان فى مثل قول النابغة :

وقفت فيها أصيلانا أسائلها

عيّت جورابا وما بالربيع من أحد

يقول سيبويه « وقد أبدلوا اللام من النون وذلك قليل جدا ، قالوا : أصيلان وإنما هو أصيلان » (١) :

ومن ذلك إبدال اللام من الضاد فى قول منظور بن حبة الأسدى :

لما رأى أن لا دعة ولا شبع

مال إلى أرطاة حقف فالطجع

وأصل « فالطجع » : فاضطجع ، أبدلت الضاد لاما إبدالاشاذا .

من ذلك إبدال الهمزة هاء كقولهم هياك فى إياك ، و « لهنك قائم » فى « لإنك قائم » (٢) ، وهرقت الماء فى : أرقت الماء وهردت الشيء فى أردت الشيء ، وهرحت الدابة فى أرحت الدابة ، يقول سيبويه : « وقد أبدلت (الماء) من الهمزة فى هرقت وهرمت وهرحت الفرس تريد أرحت » ويقول أيضا : « ويقال إياك وهياك » (٣) .

(١) سيبويه : ٢-٣١٤ .

(٢) فى مثل هذا التركيب تتأخر اللام إلى خبر إن وتسمى اللام المزحلقة ، ولكنهم لم يبالوا بهذا لاختلاف الصورة فى « لهنك قائم » .

(٣) سيبويه ٢-٣١٣ .

وقول الآخر :

إذا ما عدت أربعة فسأل

فزوجك خامس وأبوك سادى^(١)

واعتبار هذا النوع من إبدال الضرورة الشعرية هو رأى سيبويه وبعض النحاة الذين اتبعوه ، ويفسر سيبويه ذلك بأن الشاعر احتاج فى قوله :

ولضفادى جمعة نقانق

إلى حرف يكون ساكنا من أجل إقامة الوزن ولما كانت العين فى كلمة (ولضفادى) لا يصح أن تكون ساكنة ، لأنها ليست فى الوقف ، بل يجب أن تكون هنا مجرورة فقد أبدلها الشاعر ياء ، لأنها حرف يمكن أن يكون ساكنا^(٢) ، ويقول المبرد : «واعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى إسكان حرف مما هو متحرك فلم يصلوا إلى ذلك أبدلوا منه الياء إن كانت قبله كسرة ، لأن الياء إذا كانت كذلك (أى قبلها الكسرة) لم تحرك فيسلم الإعراب ويصح الوزن^(٣)»

ويرى بعض النحاة أن هذا النوع ليس من الإبدال للضرورة الشعرية ، بل هو من الترخيم فى غير النداء للضرورة .

ويرى فريق ثالث أن هذا النوع ليس من إبدال الضرورة الشعرية وليس من الترخيم

فى غير النداء للضرورة، ولكنه من « البديل غير المقيس» أى من البديل الشاذ فهم بذلك يدرجون هذا النوع تحت النوع السابق : ويرى فريق رابع أن هذه الكلمات صيغ مستعملة بجوار الصيغ الأخرى فكل من الثالث والثانى ، والخامس والخاصمى ، والسادس والسادى كلمة مستعملة جنب الأخرى ، دون أن يكون ثمة بدل ومبادل منه، ولعل الإبدال كان فى فترة سابقة، بحيث نسيت ولا يمكن معها أن تعد إحداهما أصلا والأخرى فرعاً، وإلى هذا الرأى ذهب ابن السكيت^(٤) ، ولذلك عدده ابن سيده فى المخصص^(٥) لغة .

ولعلك قد أدركت بعد عرض هذه الأنواع الأربعة من الإبدال أن النوع الأول منها وهو الإبدال التصريفى هو الذى يندرج تحت طائفة علم الصرف ، ولذلك يجب الرجوع إليه مرة أخرى لتتعرف حروفه التى يقع فيها هذا النوع من الإبدال ونحاول أن ندرس خصائصها .

أولاً : حروف الإعلال :

بالتعريف الذى سنأخذ به فى الإعلال تكون حروف الإعلال هى : الألف والواو والياء والهمزة .

وللصرفيين العرب نظرة خاصة إلى الهمزة إذ يلحقونها بأحرف العلة الثلاثة ، فهم

(١) انظر هذه الشواهد فى المفصل للزخشرى ٣٦ وما بعدها وجمع الهوامع للسيوطى ١٥٧/٢ .

(٢) انظر سيبويه ٣٤٤/١ . (٣) المقتضب للمبرد : ٢٤٧/١ .

(٤) انظر إصلاح المنطق ٣٠١ . (٥) أنظر : الدرر اللوامع ٢١٢/٢ . (٦) سيبويه ١٦٥/٢ .

في الألف مخالفة للصوت الذي يجري في الياء والواو ، والصوت الذي يجري في الياء مخالفة للصوت الذي يجري في الألف والواو ؛
والعلة في ذلك أنك تجد الفم والحلق في ثلاث الأحوال مختلف الأشكال ؛

أما الألف فتجد الحلق والفم معها منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر ؛
وأما الياء فتجد معها الأضراس سفلا وعلوا قد اكتنفت جنبتي اللسان وضغطته ،
وتفاج (أي تباعد) الحنك عن ظهر اللسان ،
فجري الصوت متصعبا هناك ، فلأجل تلك الفجوة ما (٢) استطال ؛

وأما الواو فتتضم لها معظم الشفتين وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه النفس ويتصل الصوت ؛

فلما اختلفت أشكال الحلق والفم والشفتين مع هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصدى المنبعث من الصبار (٣) ؛

فالأصوات الثلاثة مخرجها واحد وصفاتها متقاربة ، والهمزة أخت لها كما يقرر سيديويه ولهذا السبب ساغ البديل بينها ، وسوف نحاول أن نتناول كل واحد منها على حدة ؛

يقولون إنها أخت لحروف العلة اللاتي هن أمهات البديل والزوائد وكان الخليل بن أحمد يسميها الحروف الهوائية ويقول سيديويه : « فأبدلوا هذه الحروف التي منها الحركات لأنها أخوات ، وهي أمهات البديل والزوائد ، وليس حرف يخالو منها أو من بعضها ، وبعضها حركاتها ، وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف ، وهي إحدى الثلاث ، والواو والياء شبيهة بها أيضا مع شركتهما أقرب الحروف منها (١) ونص سيديويه يجعل هذه الأصوات الأربعة (الألف والواو والياء والهمزة) أخوات ولعل هنا ما يسوغ البديل بينها ؛

والواو والياء والألف تسمى حروف المد واللين ، وهي متقاربة المخرج ، إذ ينطلق في نطقها الهواء خارجا من الرئتين لا يعترضه شيء ولا يشكل نطق كل منها إلا حركة الفم ، ويمكن مع التراخي بعض الشيء في نطق إحداها أن تتحول إلى الأخرى يقول ابن جنى في وصف مخرج هذه الأحرف الثلاثة : « والحروف التي اتسعت مخرجها ثلاثة : الألف ثم الياء ثم الواو ، وأوسعها وألينها الألف ، إلا أن الصوت الذي يجري

(١) أنظر العين ٦٤/١ .

(٢) (ما) هنا زائدة ، ويكرر هذا في أسلوب ابن جنى .

(٣) ابن جنى : سر الصناعة ٩٤٨/١ .

١ - الألف :

صوت الألف لا يكون إلا حرف مد ، ولا يقبل الحركة بحال ، لأنه هو نفسه - كما يرى علماء اللغة المحدثون والقدماء أيضا - فتحة طويلة هـ

والصرفيون العرب يرون أن الألف حركة طويلة ، وذلك لأنهم يقولون إن الحركات (الفتحة والكسرة والضمة) أبعاض حروف المد واللين ، غير أنهم لا يعاملونها على أنها كذلك ، وذلك لأن الطبيعة الاشتقاقية للغة العربية ، وبناء الكثير من كلماتها على أصول ثلاثية قد تكون الألف واحدا منها ، وصيرورة هذه الألف في تقلبيات الكلمة إلى واو أو ياء تجعل من الصعب القول بأن حروف المد واللين لا تكون إلا حركات في حالة كونها مدودة ، فإذا قلنا مثلا : إن (باع) مكونة من مقطعين :

ب + فتحة طويلة + ع + فتحة قصيرة

فإن هذا - مع صحته صوتيا - يصطدم مع التقلبيات الأخرى مثل : البيع والبيع ، والبيع ، والبائع ، وبيع ، وتبائع ، وبياع ، ومبياعة وغيرها من الصيغ المأخوذة من مادة (البيع) أو من الجذر الثلاثي (ب ، ي ، ع) هـ

نحن - إذن - مضطرون أمام هذه الخاصية الاشتقاقية لما يسمى بالأسرة اللغوية

للجندر وتفريعاته في اللغة العربية أن نقول إن الألف الموجودة في (باع) ليست إلا أصلا من أصول الكلمة وهي منقلبة عن ياء ، ولا تكون الألف نفسها أصلا من أصول الكلمة فإذا وجدت أصلا في كلمة ما ، فإنها حينئذ تكون منقلبة عن واو أو عن ياء ، فالألف في نحو : قال ، صام ، قام ، طال ، طاف ، راح ، صال ، جال ، أصلها الواو : والألف في نحو : باع ، سال ، مال ، بات ، صار ، جاء أصلها الياء :

والألف في نحو : دعا ، دنا ، رجا ، سما ، نما أصلها الواو هـ

والألف في نحو : سعى ، رعى ، بنى ، هذى أصلها الياء هـ

وقد انقلبت الواو والياء في كل هذه الكلمات ألفا ، لأن الواو حرف من حروف المادة المعجمية لكل الكلمات التي يرى الصرفيون أن الألف منقلبة عنها فيها ، وكذلك الياء هـ

وبخلاصة هذا كله أن الألف في نظر علماء الصرف قد تكون أحد أصول الكلمة غير أنها تكون منقلبة عن ياء أو عن واو ، وقد تكون زائدة في مثل : قاوم وساوم وبيع وقائم الخ ، ولا يمنعهم هذا من النظر إليها على أنها فتحة طويلة أخذت منها الحركة القصيرة وهي الفتحة لأن الحركات أبعاض حروف المد واللين ،

فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو وقد كان متقدما^(١) والنحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة^(٢) .

٢ ، ٣ - الواو والياء :

للواو والياء حالتان :

أولاهما : أنهما قد يكونان حركتين طويلتين كما في : أدعو وأرجو ونسمو ونشكو ويرى ويجري ويهدى والداعى والقاضى فكل من الواو والياء في هذه الأمثلة عبارة عن حركة طويلة فالواو ضمة طويلة ، والياء كسرة طويلة ، ولا فرق بين الكسرة القصيرة والكسرة الطويلة إلا كمية الطول ، وكذلك لا فرق بين الضمة القصيرة والضمة الطويلة إلا كمية الطول فحسب .

ثانيهما :

هى أن كلا من الواو والياء قد تعامل معاملة الأصوات الصامتة وذلك إذا تحركتا في مثل ولد ، ويكتب فكل من الواو والياء في المثال المذكور قائم بوظيفة يقوم بها الصوت الصامت فليست كل منهما في مثل المثال المذكور (حرف مد) أو حركة طويلة ومما يؤيد أن الواو والياء

في هاتين الكلمتين (ولد - يكتب) وأمثالهما تؤديان وظيفة الأصوات الصامتة أنهما - كالأصوات الصامتة تماما - متبوعتان بحركات ؛ أى أن الواو محركة بالفتحة وكذلك الياء فلا يمكن عدما هما أنفسهما حركات في هذا المثال :

فإذا تحركت الواو والياء في مثل ولد ، وعد ، وثب الخ ويكتب ، يترك الخ ، وكذلك إذا وقعتا ساكتين في مثل حوض ثوب وبيت وغيظ فإنهما يكونان من الأصوات الصامتة ، يقول الدكتور كمال بشر : « ومعنى هذا أن الواو والياء في اللغة العربية من الأصوات الصامتة في سياقين صوتيين معينين هما :

١ - إذا أتبعتهما الواو والياء بحركة من أى نوع (أى إذا حركت كل منهما) :

٢ - إذا وقعتا ساكتين وقبلهما فتحة ؛ ولكن يجب ألا ننسى أنهما في هاتين الحالتين لهما شبه نطق بالحركات كما أن لهما شبا وظيفيا بالأصوات الصامتة - من جهة أخرى - ولهذا يطلق عليهما العلماء في هاتين الحالتين « أنصاف الحركات » ويرى الدكتور بشر أنه من الممكن أن يسميا أنصاف صوامت أيضا ولكن المصطلح الأول أولى لشهرته في الدراسات اللغوية وهو أيضا ما تعارف عليه الدارسون^(٢) .

(١) انظر سر صناعة الإعراب لابن جني ١٩/١ .

(٢) انظر د . بشر : علم اللغة العام : الأصوات ٨٥ ، ٨٦ .

وسواء أكانت الواو والياء من الصوامث أم من الحركات فقد هيأتهما طبيعتهما الصوتية إلى إمكان التبادل بحيث تتحولان في سياقات صوتية مختلفة إلى بعضهما أو إلى الألف أو الهمزة وفقاً للتناسق الصوتي على ما سترى فيما بعد.

٤ - الهمزة :

سبق لنا طرف من آراء النحاة القدماء في الهمزة ، فبعضهم يرى الهمزة أختاً لحروف العلة ، ونود أن نذكر هنا أن الخليل ابن أحمد يرى أن الهمزة حرف علة (١) أو هي شبيهة بحروف العلة ، ولذلك عندما تخفف تصير إلى أحاد حروف العلة .

وصوت الهمزة ينتج من انطباق الوترين الصوتيين « الغشائين » والغضروفين الهرمين في الحنجرة انطباقاً كاملاً وشديداً بحيث لا يسمح للهواء بالمرور مطلقاً فيحتبس داخل الحنجرة ثم يسمح له بالخروج على صورة انفجار .

يقول سيوييه عن الواو والياء والألف « وهذه الحروف غير مهموسات وهي حروف لين ومد ومخارجها متسعة لهواء الصوت وليس شيء من الحروف أوسع مخارجها منها ولا أمد للصوت ، فإذا وقفت عندها لم تضمها بشفة ولا لسان ولا حلق كضم غيرها فيهوى الصوت إذا وجد متسعاً حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة ، وإذا

تفطنت وجدت مسس ذلك ، وذلك قولك ظلموا ورموا وعمى وحسبلى .

وزعم الخليل أنهم لذلك قالوا ظلموا ورموا فكتبوا بعد الواو ألفاً ، وزعم الخليل أن بعضهم يقول رأيت رجلاً فيهمز وهذه حُبالاً وتقديرهما رجلع وحباع ، فهمز لتقرب الألف من الهمزة حيث علم أنه سيصير إلى موضع الهمزة فأراد أن يجعلها همزة واحدة ، وكان أخف عليهم . وسمعناهم يقولون : هو يضربها فيهمز كل ألف في الوقف كما يستخفون في الإدغام فإذا وصلت لم يكن هذا ، لأن أخذك في ابتداء صوت آخر يمنع الصوت أن يبلغ تلك الغاية في السمع (٢) » .

وقال الليث : قال الخليل :

« في العربية تسعة وعشرون حرفاً منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياء ومخارج وأربعة هوائية وهي الواو والياء والألف اللينة والهمزة .

فأما الهمزة فسميت حرفاً هاوياً لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان ولا من مدارج الحلق ولا من مدارج اللهاة إنما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف ، وكان يقول كثيراً : الألف اللينة والواو والياء هوائية أي أنها في الهواء (٣) » .

(٢) سيوييه ٢٨٥/٢

(١) أنظر العين ٦٤/١ ، ٦٥

(٣) العين ٦٤/١

(١) التاء :

التاء صوت (أو حرف) ينقلب إلى حروف أخرى كالتاء والذال ويكون ذلك في صيغة الافتعال وما يتفرع منه إذا كانت فاء الافتعال حرفا معيناً ، كما أن التاء تبدل منها الواو والياء في هذه الصيغة أيضاً أى صيغة الافتعال ، وما يتفرع منها ، فإبدال التاء طاء أو دالا وإبدالها من الواو والياء خاص بصيغ الافتعال وتقلب التاء طاء أو دالا للتناسب الصوتي وتبدل من الواو أو الياء تسهيلاً للنطق وتخفيفاً فيه .

وقد وصفت التاء بأنها صوت أسناني لثوي انفجاري مهموس ، أما أنها صوت انفجاري فلأن الهواء يقف وقوفاً تاماً أثناء النطق بها عند نقطة التقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا ومقدم اللثة ويضغط الهواء مدة من الزمن ثم ينفصل اللسان فجأة تاركاً نقطة الالتقاء فيحدث صوت انفجاري ، وأما أنه صوت مهموس فلأن الأوتار الصوتية لا تتذبذب حال النطق به ، ويلاحظ أن التاء هي النظير المرقق للطاء المستعملة في الفصحى المعاصرة .

وهذه النصوص تكشف فهم القدماء للقرابة الصوتية بين هذه الأحرف ولعل هذا ما سهّل التبادل بينها وتغييرها ببعضها دون أن يترتب على ذلك تغيير في معنى الكلمة الواحدة . وقد اختلف الدارسون المحدثون في وصف هذا الصوت بالجهر أو بالهمس ، وبعضهم قال عنه إنه صوت لا هو بالمهموس ولا بالجهور (١) .

ومهما يكن من اتفاق هؤلاء أو اختلافهم فإن الذي يعنيننا هنا أن هذا الصوت يقع تحت طائفة الإبدال أو الإعلال فيتحول إلى ياء أو ألف أو واو كما تتحول هذه الأحرف إليه في سياقات صوتية مختلفة لم تنل من هؤلاء المحدثين الاهتمام المناسب .

ثانياً : حروف الإبدال :

حروف الإبدال — بالمفهوم الذي سنتناوله به — هي : الدال والطاء والتاء والميم ، وقد ينضم إليها في بعض الحالات الذال والزاي والظاء في حالة الإدغام فحسب . ولكننا سنتناول بالتفصيل الحروف المشهورة منها وهي الدال والطاء والتاء وأما الميم فإن لها موقعا خاصا (٢) .

(١) انظر : د . تمام حسان مناهج البحث في اللغة ١٠٣ ود . عبد الرحمن أيوب : أصوات اللغة ود . إبراهيم أنيس الأصوات اللغوية ٧٢ ود . كمال بشر : الأصوات ١١٢ ود . عبد الصبور شاهين : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ٢٤ ، ٢٥ ود . محمود السمران : علم اللغة ص ١٩٥

(٢) تبدل الميم من النون الساكنة إذا وقعت بعدها الباء مثل : من بعد ، وأنبهم ولهذا رسمت في المصحف العثماني ميم صغيرة فوق النون إشارة للقارئ ، ويلاحظ أن الميم جمعت خصائص من الباء الشفوية والنون الأنفية ولذلك صلحت ممبرا بينهما ، ويسمى هذا في فن التجويد القرآني « الإقلاب » .

(٢) الطاء :

حدث تطور في نطق هذا الصوت حتى صار إلى ما نعرفه اليوم : أى أنه كان في عصرهم مجهوراً ثم تطور النطق به حتى صار مهموساً .

الثالث : لعلمهم كانوا يصنفون صوتاً يشبه صوت الطاء الذى نسمعه فى بعض لهجات الصعيد وفى نطق بعض السودانين الآن وهو صوت طاء مشربة بالتهميز glattalization أى أننا نشعر عند نطقها بوجود عنصر الهمز فيها . ويتم نطق هذه الطاء بالطريقة التى تنطق بها طائناً الحالية بإضافة عنصر جديد هو إقفال الأوتار الصوتية حال النطق بها ومن ثم لا يمر الهواء خلال الحلق والنفث ، وبالتالي يختلف ضغط الهواء فى هاتين المنطقتين وفى خارج جهاز النطق عنه خلف الأوتار الصوتية وفجأة تنفصل الأعضاء المشتركة فى نطقها بعضها عن بعض فيخرج الهواء المضغوط خلف الأوتار بقوة ملتقياً مع الهواء المندفح من الخارج فى الفم فنسمع طاء مهموزة glottalized نتيجة إقفال الأوتار الصوتية حال النطق بها (٢٢) .

والذى أراه أنه ينبغى ألا نغفل هنا ظاهرة الإبدال بين التاء والطاء وتحول التاء - وهى مهموسة - إلى طاء فى صيغة افتعل إذا كانت فاء الافتعال صوتاً مطبقاً أو مفخماً كالطاء

وصف القدماء هذا الصوت بأنه صوت مجهور ، فقد عدها سيبويه من الحروف المجهورة - وهى التى تتذبذب الأوتار الصوتية عند النطق بها - ويرى سيبويه أن الفرق بين الطاء والذال هو الإطباق فحسب إذ يقول « ولولا الإطباق لصارت الطاء ذالا والصاد سينا والطاء ذالا ولخرجت الضاد من الكلام لأنه ليس شئ من موضعها غيرها (١) » ، فلما كانت الذال صوتاً مجهوراً ، وكانت الطاء مشبهة لها فى غير الإطباق كانت الطاء صوتاً مجهوراً كذلك .

وقد وصف علماء اللغة المحدثون صوت الطاء بأنه صوت أسنانى لثوى انفجارى مهموس مفخم أو مطبق .

وقد وقف بعض الدارسين أمام وصف القدماء محاولاً أن يلتمس له وجهاً ، وعال ذلك بأحد ثلاثة أمور :

الأول : أن هؤلاء القدماء ربما أخطأوا فى الملاحظة ولا سيما أنهم لم يستخدموا إلا الملاحظة الذاتية التى لا تستند إلى أجهزة علمية أو غيرها ، فكانت الملاحظة الذاتية هى وسيلة الوحيدة .

الثانى : أن الطاء ربما كانت تنطق فى عصرهم بالطريقة التى وصفوها بها ثم

(١) سيبويه ٤٠٦/٢ وانظر سر الصناعة ٢٢٣/١ حيث يقول « اعلم أن الطاء صوت مجهور » وكذلك المقتضب للمبرد ١٩٥/١ حيث عد الأصوات المهموسة ولم يعد بينها الطاء .
(٢) أنظر د . كمال بشر : الأصوات ١٠٣ ، ١٠٤ .

والظاء والصاد والضاد فينبغي إذن أن تكون الطاء مهموسة أيضا ، إذ الحاجة إلى التفخيم فحسب في مثل اصطبر قلبت التاء طاء ، ولا يحتاج هنا بأن هذه من الممكن أن تكون صيغة مستقلة ولا علاقة لها بالتاء ، لأننا نرى أن القوالب الصرفية ثابتة ومطرودة وهذه التغييرات إنما تحدث لمناسبة الأصوات بعضها مع البعض الآخر عند انصباها في القوالب الصرفية .

(٣) الدال :

الدال صوت أسناني لثوي انفجاري مجهور . وهو النظير المجهور للتاء ، وليس بينهما من فرق إلا أن الوترين الصوتيين يتذبذبان مع الدال أثناء النطق ولذلك قلبت تاء الافتعال دالا عند وقوعها بعد صوت بين أسناني مجهور مثل الدال أو لثوي مجهور كالزاي .

ولعلك لاحظت أن هذه الأصوات الثلاثة (التاء والطاء والدال) أصوات أسنانية لثوية انفجارية فهي متقاربة في المخرج والصفة والتاء والطاء مهموستان ولا فرق بينهما إلا الإطباق ، والدال مجهورة ، ولذلك قلبت التاء طاء بعد الأصوات المفخمة أي فخمت التاء فصارت طاء ، وقلب التاء دالا بعد الأصوات المجهورة أي صارت التاء صوتا مجهورا ولا فرق بين التاء والدال إلا في الجهر فقط .

يقول ابن جني « فإن فاء افتعل إذا كانت زايا قلبت التاء دالا وذلك نحو : ازدجر ، وازدهي ، وازدار ، وازدان ، وازدلف ، وازدهف ونحو ذلك ، وأصل هذا كله : ازتجر وازتهي وازتار وازتان وازتلف وازتهف لأنه افتعل من الزجر والزهو والزور والزين والزلف والزهف ، ولكن الزاي لما كانت مجهورة وكانت التاء مهموسة وكانت الدال أنت التاء في المخرج وأنت الزاي في الجهر قربوا بعض الصوت من بعض فأبدلوا التاء

أشبه الحروف من موضعها بالزاي وهي الدال فقالوا ازدجر وازدار^(١) ونص ابن جني واضح في بيان أن المناسبة الصوتية هي سبب الإبدال ، وهذا وقوع من الصرفين القديما على العلة الصحيحة .

رابعا : فلسفة الصرفيين في تناول هذه الظاهرة :

ينبغي أن يكون واضحا أن الصرفيين العرب لم يخلقوا هذه الظاهرة خلقاً ، ولا تكلفوا القول بها ارتجالاً ، وذلك لأن مهمة الباحثين ينبغي أن تكون وصفا للظاهرة وتحديداتها ثم وضعها للقواعد التي تحكمها على ما هي عليه دون تدخل منهم في مسارها لكنه يمكن القول بأن منهج الصرفيين العرب هو الذي استدعى الوقوف على هذه الظاهرة بالطريقة التي ساكوها معها ، وكان من الممكن

(١) ابن جني : سر صناعة الإعراب ١/٢٠٠ .

لو أنهم اتبعوا منهجا آخر ألا يكون ثمة ما يسمى
إعلالا أو إبدالا (١).

ومن الحق أن نقرر بادية ذى بدء أن
مسلك الصرفيين العرب كان مسلكا منسجما
مع طبيعة اللغة العربية وفهم أسرارها .

وبيان ذلك أن اللغة العربية لغة اشتقاقية
كأخواتها الساميات (٢) بمعنى أن الكلمات
فيها تلتقى كل مجموعة منها في أسرة واحدة
تنتمي إلى جذر ثلاثي في أقل صورة ، فكل
ثلاثة أحرف تكون مادة لعدد من الكلمات
تتفق في معنى أساسى وتزيد بعض هذه
الكلمات معنى إضافيا على هذا المعنى الأصلي
تبعاً للصيغة التي تكون عليها هذه المادة
فمثلا المادة (ف . هـ . م) من الممكن أن تُصَبَّ
في عدد من « الصيغ » أو القوالب ، مثل
فَعِيل (فهم) وَيَفْعَل (يفهم) و(افْعَل) (افهم)
وَفَاعِل (فاهم) و مَفْعُول (مفهوم) و فَعْمَال
(فهام) و فَعَّل (فهم) و أَفْعَل (أفهم) و يُفْعِل
(يفهم) و اسْتَفْعَل (استفهم) و تَفَاعَل (تفاهم)
إلى آخر ما يمكن أن تصب فيه هذه المادة
من القوالب أو الصيغ الصرفية التي تتفق مع
بعضها في المعنى الأساسى الأول وهو الفهم

ولكن كل صيغة منها لها معنى أو دلالة
صرفية إضافية تابعة من اختلاف الصيغة
أو القالب .

ومن الواضح أن بعض هذه الصيغ أفعال
وبعضها الآخر أسماء وعلى عالم الصرف أن
يحدد هذه الصيغ ويحصرها ويحدد صفات
كل صيغة من هذه الصيغ ويبين صيغ
الأفعال وصيغ الأسماء .. إلخ .

ونحن نرى أن علماء الصرف العرب
قد قاموا بجهود كبيرة في هذا المجال فحددوا
صيغ الأفعال وصيغ الأسماء وبيّنوا الفروق
الدقيقة بين كل صيغة وأخرى تحت ما سموه
بمعانى حروف الزيادة ، وحروف الزيادة
في الواقع هي اللواحق التي تكسب البنية دلالة
إضافية مع المعنى الأصلي .

وقد اطردت هذه النظرة واستقامت
لهم لأن طبيعة اللغة موافقة لهذا الفهم ، وعلى
ذلك صنفت المعاجم العربية بحيث تذكر المادة
اللغوية المكونة من ثلاثة أصوات أو حروف
على الأقل ويندرج تحت هذه المادة جميع الصيغ
الممكنة أو قل جميع القوالب التي يمكن
أن تصب فيها هذه المادة الصوتية الثلاثية

(١) وكان ذلك يحدث لو أنهم لم ينظروا إلى اللغة على أنها لغة اشتقاقية تنتمى كل مجموعة من الكلمات فيها إلى
جذر ثلاثى واحد مثلا .

(٢) يقرر كثير من الدارسين لفصيلة اللغات السامية أنها لغات اشتقاقية ويؤكد أن الأصوات التي يتألف منها
أصل ما توجد مرتبة حسب ترتيبها في هذا الأصل في جميع الكلمات المشتمة على معناه فالأصوات الثلاثة (ق . ت . ل)
مثلا التي يتألف منها الأصل الدال على معنى القتل توجد مرتبة بالشكل السابق في جميع الكلمات المشتمة على هذا المعنى
مثل (قتل) يقتل ، قاتل ، قتل ، مقتول ، قتييل ، إلخ (أنظر اللغات السامية لتولدك ص ١٠ وتاريخ اللغات السامية
لورفنون ١٤ وفقه اللغة لعلي عبد الواحد رافى ١٣ ، ١٤ ط ٢) .

لتشكل بأشكال مختلفة تتفق في معنى أساسى ويفترق بعضها عن بعض بفروق دقيقة مضافة إلى المعنى الأساسى عن طريق اختلاف الصيغ أو المقاييس أو الأبنية أو الموازين وإن شئت عن طريق المورفيات أو اللواحق الصرفية بمعناها الأعم وقد سموا الجذر الأصلى بالمصدر «المصدر كالمادة والفعل كالمركب من الصورة والمادة وكذا اسم الفاعل والمفعول والموضع والآلة وجميع ما هو مشتق من المصدر» (١) « كما يقول الرضى » .

وقد كان من الضرورى استجابة لهذا المنهج الذى سلكه الصرفيون العرب أن يوجد ماسمى بالإعلال والإبدال، وذلك أن الأصول الثلاثة التى يمكن وضعها فى صيغ مختلفة قد يكون بينها حرف علة مثل مادة (ق. و. ل) أو (ب. ي. ع) أو (د. ع. و) أو (س. ع. ي) إلخ .

فأداة (القاف والواو واللام) عند وضعها فى صيغة (فَعَل) ينبغى أن تكون (قَوَل) بواو مفتوحة - وهنا تخضع هذه الصورة (قَوَل) لقوانين صوتية تجعل استخدامها هو (قَالَ) لا (قَوَل) فهنا نجد صيغة هي :

فَعَل = قَوَل ← قَالَ

ولذلك نجد الصرفيين يقولون إن قال أصلها قَوَل ومرادهم بالأصل هنا الصورة المطابقة تماما لبناء الصيغة أو ما يسمى الميزان وهو «الباية التحتية» وكان عليهم أن يصفوا

التغيير الذى حدث وهو هنا قلب الواو ألفا وسبب هذا التغيير وهو هنا فى نظرهم تحرك الواو بعد فتح ، وقد فعل الصرفيون كل هذا .

فالمهم عند الصرفيين هو اطراد الأبنية أو النماذج أو القوالب أو « الموازين » ولذلك عندما يزنون كلمة (قال) وزنا صرفيا نجدهم يقولون: إن وزنها هو (فَعَل) أى أن الصورة التى تنطق بها (قال) صورة اقتضتها طبيعة الأصوات والاستعمال وما يتطلبه من انسجام فى الأصوات وسهولة فى النطق، ولكن الصورة الأصلية الصورة المطابقة للميزان ، قياسا على نظائرها من الصحيح مثل (كتب) و(أخذ) مثلا .

وهنا مسألة يمكن أن تثار حول هذه النقطة الأخيرة وهى هل ما يدعيه الصرفيون من أصول لبعض الكلمات التى حدث فيها الإعلال أو الإبدال يعد أصولا تاريخية بمعنى أن كلمة مثل (قال) كانت تستعمل فى فترة من فترات الاستعمال اللغوى بالصورة التى تصورها الصرفيون وهى (قَوَل) أو أن ذلك محض افتراض من أجل اطراد الموازين والأقيسة الصرفية ؟ .

والحق أن العلماء القدامى أنفسهم لم يغفلوا عن دراسة هذا الجانب ، ولكنها دراسة تناسب ما تيسر لهم من وسائل؛ فقد رأى ابن جنى أن مثل هذه الأصوات

(١) شرح الشافية : ٨٨٢ .

المفترضة ليست أصولاً تاريخية وأكد ذلك
برضوح شديد في أكثر من موضع من كتبه
يقول في كتابه «الخصائص» معنى قولنا:
«أنه كان أصله كذا أنه لو جاء مجيء الصحيح
ولم يعمل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا
فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان
كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا
اللفظ، فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر» (١).

ويقول أيضاً في كتابه المنصف:
«وينبغي أن يعلم أنه ليس معنى قولنا:
أنه كان الأصل في قام وباع: قنوم وبيع»
وفي «أخاف وأقام أخوف وأقنوم» وفي
«استعان واستقام: استعنون واستقنوم» أننا
نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مدة من الزمان
بقنوم وبيع ونحوهما ثم إنهم أضربوا عن
ذلك فيما بعد.

ولنما نريد بذلك أن هنا لو نطق به على
ما يوجب القياس بالحمل على أمثاله لقليل
«قول وبيع واستقنوم واستعنون».

ألا ترى أن استقام بوزن استخرج
فقياسه أن يكون استقنوم إلا أن الواو
قلبت ألفاً لتحركها الآن وانفتاح ما قبلها
في الأصل، أعني قوم، وبدل على ذلك
أيضاً ما يخرج من المعتلات على أصله.

ألا ترى إيقولهم: استروح واستنوق
الحمل واستتيمست الشاة فدل ذلك على

أن أصل استقام: استقنوم وقال الشاعر:
صددت فأطوت الصلود وقلمها
وصال على طول الصلود يدوم
فقوله: أطوت يدل على أن أصل
أخاف: أخوف وقد قالوا أطال. وقالوا
أحوجت زيدا إلى كذا وكذا وأغيبت المرأة.
وغير ذلك.

فهذه الأشياء الشاذة إنما خرجت كالتنبيه
على أصول ما غير، وأنه لولا ما لحقه
من العلل العارضة لكان سبيله أن يجيء
على غير تلك الهيئة المستعملة (٢).

فابن جني يعمل وجود بعض الكلمات
التي لم يحدث فيها إعلال وكان ينبغي أن
يقع فيها الإعلال بناء على ما أسسوه
مثل (أطول) في قول الشاعر:

صددت فأطوت الصلود وقلمها
وصال على طول الصلود يدوم

ومثل (استحوذ) في قوله: تعالى «استحوذ
عليهم الشيطان» وغيرها مما ذكر بأن هذه
الكلمات وأمثالها جاءت منبهة على الأصل
فوجود «أطول» وهي على وزن (أفعل)
تنبيه على أن كلمات مثل: أقام وأقال
وغيرهما أصلهما أقنوم وأقنول على وزن
(أفعل).

(١) ابن جني: الخصائص ٢٥٧/١ وانظر أيضاً صفحات ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١ في هذا الجزء نفسه.

(٢) المنصف ١٩٠/١، ١٩١.

وقد وقف بعض الدارسين المحدثين من هذه المسألة - أى مسألة الأصل - الذى يفترضه الصرفيون مواقف مختلفة ففهم من قال بأن « القول بأن صيغة ما أصل للكلمة أو صيغة أخرى مما يتنافى مع المنهج اللغوى الحديث » (١) ولذلك ينبغى الاكتفاء بتسجيل الحقائق الموجودة فى الصيغة بالفعل دون تأويل أو افتراض ، وهذا سلوك الوصفيين من علماء اللغة .

ومنهم من ينتهج منهجا تاريخيا ، ويرى أننا ينبغى أن تتبع تاريخ الصيغ المختلفة لنكشف عما أصابها من تغير وما حدث لها من تطور عبر فترات التاريخ وتجب الاستعانة فى ذلك بمقارنة العربية بأخواتها الساميات وعلى هذا يمكن الاستدلال . بالكلمات التى بقيت لم يحدث فيها إعلال بأنها بقايا تاريخية للاستعمال لم يصبها ما أصاب الكلمات الأخرى مما سماه الصرفيون إعلال ، فهم يستدلون على أن (قال) أصلها (قَوَل) تاريخيا - لا صرفيا فحسب - بوجودها فى الحبشية مثلا - وهى سامية - بالصورة الأخيرة .

ومهما يكن من أمر فإن هذه قضية يمكن أن يدرس الإعلال والإبدال فى ضوءها وقد تأتى بنتائج تعين على فهم أسرار اللغة غير أنها محتاجة إلى وثائق يمكن الاعتماد عليها فى هذا الصدد .

لكننا يمكننا القول الآن بأن الأساس الذى اعتمد عليه الصرفيون العرب فى دراسة هذه الظاهرة هو ما لاحظوه من خصائص اللغة العربية وأهم هذه الخصائص « الاشتقاق فى اللغة » واعتماد كل مجموعة من الكلمات على أصل ثلاثى يتشكل فى عدد من الصيغ تكشف عنه نظم المعاجم العربية - وما أكثرها - بصورة غاية فى النصوص والبين .

وهذا هو الأساس الأول الذى استند إليه الصرفيون فى النظر إلى ظاهرة الإعلال والإبدال .

أما الأساس الثانى فهو مراعاة الانسجام والتناسق الصوتيين أو ماسموه بالمناسبة الصوتية فى الكلمة ولذلك عللوا حدوث الإعلال بأنه للتخفيف ، وهذا الأساس فى واقع الأمر ليس إلا تعليلا للأساس الأول ، ومبلغ علمى أنهم قد أصابوا توفيقا كبيرا فى كثير من هذه التعليلات .

ينبغى أن نسجل هنا بأمانة أن هؤلاء العلماء قد وقف كثير منهم على فهم كثير من أسرار العربية ، وعللوا لهذه الظاهرة تعليلا صحيحا فى كثير من الأحيان ، فظاهرة الإعلال عندهم ترجع لأسباب مختلفة هدفها جميعا التخفيف ، فالعربية تستثقل مقاطع خاصة كالواو ساكنة بين الياء المفتوحة والكسرة ولذلك حذفت الواو فى مضارع وَثَبَ وَعَدَّ وَثِقَ على سبيل المثال فلم يقل يَثِبُ ولا يَثِبُ ولا يَثِبُ ولا يَثِبُ : بل قيل : يَثِبُ ويَثِبُ ويَثِبُ .

(١) د . تمام حسان . مناهج البحث فى اللغة ١٨١ .

ويعبر عن ذلك ابن الحاجب بقوله «وتخلف الواو من نحو يعيد ويكيد لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية» وهذه طريقة وصفية تعتمد على ملاحظة الظاهرة الصوتية دون تدخل من الباحث ، ولكنه يكتفى بوصفها بالطريقة التي قدمها بها .

ولما كان الإعلال مجاله حروف العلة فقد اهتموا بذكر خصائص حروف العلة وحاولوا تتبعها ، ولهم في ذلك أحكام يصيب بعضها ويجانب الصواب بعضها الآخر فقد أدركوا التقارب بين الياء والواو ، لكنهم يهتمون ببعض أحرف العلة بالثقل دون بعض ، وهذا ما لا نوافقهم عليه .

وقد التفتوا إلى ظاهرة التناسب بين الأصوات وصيرورتها من نمط واحد ، على حد تعبير بعضهم ، ولهم في ذلك نصوص كثيرة دقيقة ، وظاهرة الإعلال والإبدال في حقيقة أمرها إنما هي للتناسب بين الأصوات في الكلمة ، والصوت يتأثر بما قبله وما بعده أي بالظروف المحيطة به ، يقول ابن جني : «ويدل على أن الشيء إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة قولهم : قينية ، وصينية ، وفلان من علية الناس ، وهو ابن عمي دنيا ، وصبيان . وأصل قينية من قنوت ، وصينية وصبيان من صبوت ، وعلية من علوت ، ودنيا من دنوت . وقياسه : قينوة ، وصبوة ،

وصبوان . وعلوة ودنوا ولكن لما جاورت الواو الكسرة قبلها صارت الكسرة كأنها قبل الواو ، ولم يعتمد الساكن حاجزا لضعفه (١) وتغيير أصول الكلمة بما يناسب الصيغة أو البنية يغير ظروف الصوت فيحدث أن تتحول الواو مرة إلى ياء وأخرى إلى ألف أو همزة وعكس ذلك كله واقع ، وهكذا .

وهذا إدراك سليم من الصرفيين ، وفهم صائب لانريد أن نزكيه بما يقوله ريتشاردز : «إن وقع الصوت لدى النفس لا يتوقف على الصوت نفسه بقدر ما يتوقف على ظروفه المحيطة به ؛ أي على مقدار ما بينه وبين ما قبله وما بعده من الأصوات من انسجام فإن هذه الأصوات تتألف وتكون شبكة محبوكة النسيج ، وأن الكلمة التي تستطيع أن تقع موقع الرضا والقبول لدى هذه الأصوات جميعا وتنسجم معها كلها في وقت واحد هي الكلمة التي تظهر بمظهر الفوز الموسيقي» (٢) وقد حاولوا وصف تغير الأصوات حتى تنسجم موسيقاها وبينوا السبب في ذلك بما يدل على أهم فهموا الظاهرة على هذا النحو الدقيق ، فمما لاشك فيه أن المتكلم يجد عند نطق همزتين متجاورتين من الثقل ما يعييه ، ولذلك تخلصت العربية من التقاء همزتين متجاورتين بقلب الثانية إلى حرف علة يناسب الموقع صوتيا ولذلك يقول المازني : «إذا التقت الهمزتان في واحدة فلا بد من إبدال الثانية على كل حال» (٣) .

(١) المنصف شرح التصريف لابن جني ٢/٢ ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن تأثير الجوار يمتد إلى ظاهرة الإعراب نفسها وهي أعلى ما يحرص عليه النحاة فعرف الجر على الجوار والإتباع وغير ذلك .

(٢) المنصف ٥٢/٢

(٣)

وإذا خفي عليهم سبب بعض التغييرات فإنهم كانوا يعللونها بأنها لطرود الباب على وتيرة واحدة حتى يحصل التشاكل ، ففي مضارع (يعد) مثلاً قالوا إن الواو حذفت لأنها مستقلة بين الياء المفتوحة والكسرة فلما وجدوا أنها محذوفة في : أعد ونعد وتعد - وهي فيها لم تقع بين ياء مفتوحة وكسرة - قالوا : إن الحذف في هذه نوع من الاطراد حتى لا يحصل تخالف في الصيغة الواحدة ، والقرار من حصول التخالف إلى حصول التشاكل سبب عندهم كذلك لوجود إبدال الواو في صيغة افتعل تاء ، فلو لم تقاب فاء الافتعال إذا كانت واوا تاء لصارت مرة واوا إذا قلت في اتصل مبنيًا للمجهول «او تصل» وصارت ياء إذا كان مبنيًا للمعلوم (يتصل) وفي المضارع واسم الفاعل والمفعول : يوتصل وموتصل وموصل . وفي الأمر : ايتصل « فلما حصل هذا الداعي إلى مطلق قلبها إلى حرف جتلد (قوى) لا يتغير في الأحوال - وللواو بانقلابها تاء عهد قديم - كان انقلابها تاء ههنا أولى ولاسيما وبعدها تاء الافتعال وبانقلابها إليها يحصل التخفيف بالإدغام فيها » (١).

وأما في الإبدال فقد رأينا تفسير ابن جني السابق في إبدال تاء الافتعال دالا بأنه

لمناسبة الأصوات بعضها لبعض في المخرج أو الصفة ، فهي تبدل دالا إذا كان قبلها الزاي ليتناسب الصوت المجهور مع المجهور ، وتبدل طاء إذا كان قبلها صوت مطبق أي مفخم ليتناسب التفخيم مع مثيله وهكذا . ونستطيع بعد هذا أن نلخص فلسفة الصرفيين العرب في تفسير ظاهرة الإعلال والإبدال فيما يأتي :

١ - إن تناول الصرفيين لهذه الظاهرة يكشف عن فهمهم الصحيح لخصائص العربية إذ أنها لغة اشتقاقية ، والقول بما قالوا به في بعض مسائل الإعلال يطرده مع هذه الخاصية التي تشترك فيها العربية مع أخواتها الساميات ، فالقول بأن (قال) أصلها (قوال) مثلاً إنما هو رد هذه الصورة المنطوقة إلى الجذر الذي تنتمي إليه وهو (ق.ول) وقد أكد ابن جني هذا المعنى في النصوص التي نقلناها عنه من أجل اطراد الأقيسة والنماذج وإن كان هذا لا ينبغي أن يكون ثمة أصل تاريخي لمثل هذه الصيغ كما يتضح في الأمثلة التي لم يحدث فيها إعلال مثل : استحوذ وأغيلت المرأة واستنوق الحمل واستتيست الشاة إلخ غير أن هذا الفرض الأخير محتاج إلى دراسة تاريخية مقارنة حتى يُطمأن إلى صحته .

(١) شرح الشافية ٢/٨٢ ، ٨٣ .

٢- إن تلمس الصر فيين لأسباب التغير في هيئة الكلمات التي حدث فيها الإعلال والإبدال يكشف عن فهم فيه صواب كثير لخصائص الأصوات العربية والتشكيل المقطعي لكلماتها، والأسباب التي قدموها في هذا السبيل من حيث الخفة والاستثقال والتناسب الصوتي وغير ذلك أسباب صحيحة في مجملها برغم أنهم لم يكونوا يملكون إلا الملاحظة الذاتية .

ولكن هناك بعض الملاحظات التي يجب الالتفات إليها في هذا الصدد ويمكن أن نجعلها فيما يأتي :

١- لقد أكثر الصر فيون العرب من افتراض الأمثلة غير المستعملة في اللغة وفقاً للنماذج أو الموازين أو المقاييس التي استخلصوها . وأكثروا مما سموه بمسائل التمرين كأن يقولوا : « صنع من كذا على وزن كذا » من أجل التدريب على مسائل التصريف .

وهذه المسائل - وإن كانت تعين على التمكن من أحكام التصريف لأنها تطبق قواعده على افتراضات ذهنية - أرى أنها تعوق ما يجب على الباحث من قصر اهتمامه بالمستعمل المنطوق من اللغة فضلاً عن أنها تزهّد كثيراً من الباحثين في دراسة هذا الجانب بله الشادين فيه .

وتعوق دون الإقبال على هذا الفرع من الدراسة ، ويكفي الرجوع إلى باب «مسائل التمرين» في أي كتاب من كتب الصرف التي تذكر هذا النوع حتى يمكن التحقق من صدق هذه المقولة (١) ، ولأود أن أذكر هنا أمثلة لهذا الضرب حتى لأرعب القارئ ، ويجب أن تخلص كتب التصريف من هذه التدريبات غير المحبذة وتنقي منها .

٢- لقد اعتمد هؤلاء الدارسون القدامى على ملاحظتهم الذاتية وحدها إذ لم يكن متاح لهم في عصرهم مثل ما أتيج لدارسي اليوم من الأجهزة العلمية المختلفة والملاحظة الذاتية في حد ذاتها إحدى الوسائل في الوصف اللغوي غير أن الباحث يقع لظروف مختلفة في خطأ في الملاحظة أو قد تعجز وسائل الملاحظة عن إدراك الظاهرة على النحو الصحيح ، ومعظم هذه الأخطاء تقع في وصف الأصوات وقد رأينا نموذجاً لذلك ما سبق في صوت (الطاء) إذ وصف بأنه صوت مجهور ، ومن ذلك قول الرضي « اعلم أن التاء قريبة من الواو في المخرج لكون التاء من أصول الثنايا والواو من الشفتين ويجمعها الهمس » (٢) ومدلول هذا النص أن الواو مهموسة كالتاء ، والحق أن الواو صوت مجهور (٣) .

(١) أنظر مثلاً شرح الشافية ٢/٢٩٤ وما بعدها .

(٢) المنصف ٣/٩٧ وما بعدها وشرح الشافية ٢/٨٠ وما بعدها .

(٣) انظر في الجهر والهمس الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ص ٢١ على سبيل المثال .

٣ - من الملاحظات في دراسة الإعلال والإبدال كذلك أنهم خلطوا بين اللهجات العربية في هذه الظاهرة ، وعدوا ما كان خاصاً باللهجة من اللهجات مبدأ عاماً أو قانوناً على اللغة المشتركة والأمثلة على ذلك كثيرة .

وهذا الجانب جزء من نظرة النحاة والصرفيين للغة بوجه عام وكان من الواجب عليهم أن يقعدوا للغة المشتركة أو اللغة الأدبية ، أو كان عليهم أن يحددوا مستوى معيناً من المستويات ويضعوا قواعده على حدة حتى لا يحدث خلط في التععيد كأن يقول الرضى مثلاً : « وبعضهم يقلب الواو الواقعة بين الياء المفتوحة والفتحة ألفاً لأن فيه ثقلاً لكن ليس بحيث يحذف الواو له فيقول في : يوجل ياجل وبعضهم يقلبها ياء لأن الياء أخف من الواو ، وبعضهم يستشنع قلب الواو ياء لعلّة ظاهرة فيكسرياء المضارع ليكون انقلاب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (١) فكلمة « بعضهم » في نص الرضى تشير إلى قبيلة من العرب أي مجموعة لغوية معينة بلاشك ، ولا يمكن أن يكون المقصود بكلمة « بعضهم » بعض العلماء لأن العالم ليس من حقه أن يتدخل في الاستعمال اللغوي كما هو واضح ، وتلاحظ أن الرضى ذكر هذا الكلام بإجمال ولم يحدد أصحاب كل قول وهل هذا داخل في صلب اللغة المشتركة أو لا وأيهما نختار ... إلخ .

٤ - مع الدقة الملحوظة في تناول الصرفيين العرب لهذه الظاهرة نلاحظ أيضاً أنهم اضطربوا أمام بعض الظواهر فلم تتفق لهم سبيل واحدة في التفسير وقد صرح الرضى بهذا حين قال في مسألة من المسائل : « واضطرب في هذا المقام كلامهم » والحق أن هذا الاضطراب الذي يشير إليه الرضى كان في مسألة من مسائل التمرين ، فالمثال مفترض وفيه خلاف واضطراب فكأننا نخلق المشكلة لنختلف في حلها ، وهذا ما قلنا من قبل إنه يجب التخلص منه .

٥ - هناك أيضاً تكلف في محاولة التماس العلة في كل تغيير يحدث وبعض هذه العليل واه ضعيف ، وبعضها ملفق كأن يقولوا مثلاً في « استقام » : أصلها استقوم - وهذا القدر نتفهم وجهة نظرهم فيه - ويبينون السبب في التغيير فيقولون : نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم يحاولون بعد ذلك التماس العلة لقلب الواو ألفاً ، فيقولون : تحركت الواو بحسب الأصل - لأنها من قوم - وانفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبت ألفاً .

وهذا في الواقع تلفيق بين حالين لا يستريح له العقل لأن الموضوع افتراض من أوله ، ونحن قد نسلم بأن الأصل هو

(١) شرح انشافية ٢/٩١ ، ٩٢ .

وأن هذا نابع من أن الصحيح والمعتل
يخضعان معا لمقياس واحد .

أما علماء اللغة المحدثون فإن بعضهم في
الحقيقة لم يتعرضوا تعرضا مباشرا لظاهرة
الإعلال والإبدال ولكن يمكن فهم
وجهة نظرهم من خلال أقوال متناثرة
تعد أسسا لهذه القضية ، فالدكتور إبراهيم
أنيس والدكتور تمام حسان مثلا يريان :
أن القول بأن صيغة ما أصل لكلمة أخرى
مما يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث (١)
ويؤكد الدكتور كمال بشر هذا المبدأ إذ
يقول : إن الفكرة التي تتضمن أن هناك
أصلا واحدا فقط تفرعت عنه بقية
الصيغ مع شيء من التعديل والتغيير في
صورها فكرة لا تعترف بها الدراسات
الوصفية الحديثة في البحوث اللغوية ،
ويرى أن لكل صيغة خصائصها ووظائفها
المعينة فكل صيغة من أعطى ، يعطى ،
عطى ، معطى ، معط كلمة مستقلة
وكذلك الحكم في نحو يقود وقائد
وقيادة ، ويقول إن هناك أساسا عاما
يجب اتباعه دائما في الدراسات الوصفية
« وهذا الأساس هو الاعتماد دائما على
الخصائص والمميزات الموجودة فعلا
بالصيغة نفسها بقطع النظر عن إمكانية
ردها إلى أصل تشترك فيه مع غيرها
أو عدم إمكانية ذلك » (٢) .

استقوم لأن القالب أو الميزان أو المقياس
هو (استعمل) للصحيح والمعتل فإذا
سلمنا بأن حركة الواو انتقلت حقا إلى
الحرف الساكن الصحيح قبلها فينبغي
أن نقول : إن حرف العلة المناسب للمفتحة
هو الألف ولذلك قابت الواو ألفا
لهذا السبب ولا داعي إلى التلفيق بين الأسباب
مع مراعاة أنها مفترضة من أصلها من
أجل اطراد الصيغة ، وتجب الإشارة إلى
أن بعض العلماء - كابن هشام - قد تجنب
كثيرا من التعقيدات الموروثة وعالج
كثيرا من المسائل علاجا فيه سهولة
ويسر .

خامسا : رأى بعض المحدثين في الإعلال والإبدال :

رأينا أن القول بالإعلال والإبدال
حاء نتيجة لفكرة الصرفيين العرب القائلة
بأن ثمة أصلا افتراضيا مطابقا للميزان
أو مطابقا للقالب الصرفي فصيغة « استقول »
تعد أصلا لـ « استقال » وصيغة « أقول »
تعد أصلا لـ « أقال » وصيغة « قوم » تعد
أصلا لـ « قام » وصيغة « دعوا » تعد
أصلا لـ « دعا » وصيغة « ازتجر » تعد
أصلا لـ « ازدرجر » وهكذا ، ومن هنا
ساغ القول عندهم بأن الواو قلبت ألفا ،
والياء قابت ألفا والتاء أبدلت طاء الخ ،

(١) انظر من أسرار اللغة : ٥٥ ومناهج البحث في اللغة : ١٨١ .

(٢) انظر التعليق ٢٦ من صفحة ٤٩ وما بعدها في كتاب « دور الكلمة في اللغة » الذي ترجمه الدكتور كمال بشر

وعلق على كثير من قضاياها .

يقول : « ومهما يكن من أمر فإن هناك صلات ترابطية قوية بين أفراد كل مجموعة من مجموعات هذين النموذجين : صلات تبرر بصورة قوية جواز معاملة كل سلسلة منها على أنها وحدة عضوية متكاملة » مع أن هذه الظاهرة غير مطردة في اللغة الإنجليزية ، إذا كان ستيفن أولمان يقول هذا عن لغة كالإنجليزية ، فهل يحق لنا أن نقول بمثل ما قال به الدكتور تمام والدكتور بشر عن اللغة العربية وهي لغة اشتقاقية .

إنني أرى أن كلا من الدكتور تمام والدكتور بشر قد تأثر باللغة الإنجليزية في هذا الحكم ، وما قالوا به صحيح في ذاته وهو أكثر انطباقاً على لغة غير اشتقاقية وأرى أيضاً أن لكل لغة ظروفها الخاصة التي ينبغي أن تدرس في ضوءها .

ولقد ذهب الدكتور بشر منذهباً أبعد من هنا إذ أخذ على الصرفيين العرب قولهم بأن كلمة كذا أصلها كذا ، كأن يقولوا إن «قل» أصلها «قول» وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ، يقول الدكتور كمال بشر لقد درج علماء الصرف التقليديون على أن يقولوا مثلاً :

قُلْ أصلها قُولٌ (١٥)

التقى ساكنان الواو واللام فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصارت : قل .

والواقع أن ما ذهب إليه الدكتور تمام والدكتور بشر صحيح في ذاته وقد كان هناك من القدماء من أشار إلى هذه اللفظة ، يقول السيوطي : « وزعم قوم من أهل النظر أن الكلم كله أصل وليس منه شيء اشتق من غيره (١) » ولكن السيوطي لم يعين هؤلاء الذين وصفهم بأنهم أهل النظر ، وفي مقابل هذا الرأي يذكر أن كلا من الخليل وسيبويه وأبي عمرو وأبي الخطاب وعيسى بن عمر والأصمعي وابن زييد وأبي عبيدة والجرمي وقطرب والمازني والمبرد والزجاج والكسائي والفراء والشيباني وابن الأعرابي وثعلب يذهب إلى أن الكلم بعضه مشتق وبعضه غير مشتق ، ويغلو بعض العلماء فيرى أن الكلم كله مشتق وقد نسب هذا المذهب للزجاج (٢)

غير أن انطباق ما يقول به كل من الدكتور تمام والدكتور بشر على لغة اشتقاقية يقوم الاشتقاق فيها بدور كبير كاللغة العربية على وجه الخصوص قد يقابل بكثير من الصعوبات ، وإذا كان ستيفن أولمان وهو يتحدث عن بعض مجموعات الكلمات في اللغة الإنجليزية

مثل : Lead ، Leader ، Leadership

ومثل : give ، gives ، gave ، given

(١) الطبع ٢٣١/٦ (٣) انظر الجمع ٢٣/٦ ، ٢٣١ (تحقيق الدكتور مكرم) .

(٢) دور الكلمة في اللغة ٤٩ ، ٥٠ (ترجمة د. كمال بشر) .

(*) يقول الصرفيون إن قل أصلها (قول) نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فحذفت همزة الوصل لأنه لم يعد هناك داع لها فصارت الكلمة (قول) فحذفت الواو تخلصاً من التقاء الساكنين ، سكون الواو وسكون اللام في الأمر الساكن الآخر .

وحقيقة الأمر أن قل جاءت على هذه الصورة منذ بداية الأمر ، ولم يكن من المستطاع أن تأتي بالصورة الثانية «قول» في النطق الفعلي ، لسبب صوتي ظاهر يرتبط بنحواس التركيب المقطعي في العربية الفصحى . لقد ثبت بالدراسة أن التركيب المقطعي :

صوت صامت + حركة + طويلة + صوت صامت (cvvc) ؛ تركيب ممنوع في هذه اللغة إلا في حالتين اثنتين هما :

١ - في حالة الوقف .

٢ - أن تكون الحركة الطويلة متلوقة بمثلين مدغمين من أصل الكلمة مثل شابة ودابة ؛ أما ما ذهب إليه هؤلاء الصرفيون فهو عمل افتراضي لا نأخذ به في الدرس اللغوي الحديث (١) .

مرة أخرى نقول إن ما قاله الدكتور بشر صحيح في ذاته ، ولكن الصرفيين العرب أو التقليديين كما يسميهم الدكتور بشر قد قرروا أنهم أنفسهم أن هذه الأصول افتراضية لم تكن مستعملة في وقت من الأوقات ثم عدل عنها إلى الصيغة المستعملة أو حدث تطور فيها حتى صارت الكلمة إلى ما صارت إليه ، ولكنهم يعنون بالأصل الصورة التي كان ينبغي أن تكون عليها الكلمة لو لم يحدث فيها ما سموه هم إعلالا

بالخلف وسماه الدكتور بشر تركيباً مقطعيًا ممنوعاً ، وهذا الأصل الافتراضي عند هؤلاء الصرفيين أيضاً تركيب مقطعي ممنوع وقد بينوا سبب امتناعه لكنهم لا يغفلون عن طبيعة اللغة الاشتقاقية ويحاولون بكل سبيل أن يربطوا كل كلمة بأصلها الاشتقائي أو بالخلف الذي تنتمي إليه ، ولم يغفلوا أيضاً عن مهمة الصرف الحقيقية وهي دراسة الصيغ والفروق بين كل صيغة وأخرى والتغيرات التي تصيب بعض حروف الكلمات عندما تصب في صيغة معينة أو قالب معين ، وحديثهم عما ينبغي أن يكون إنما هو من أجل توضيح ما هو كائن وشرحه وتفسيره .

ولقد أخذ الدكتور بشر على الصرفيين العرب أيضاً معالجتهم لمسائل الإبدال التي تبدل فيها تاء الافتعال (طاء) أو (دالا) ورأى أن منهجهم في هذا يتسم بسمتين واضحتين :

أولاهما : إيمانهم بفكرة الأصل بمعنى أن هناك أصلاً ثابتاً ترجع إليه كل الصيغ المتشابهة بطريق مباشر إن أمكن وإلا فبطريق غير مباشر على الافتراض والتأويل .
ثانيتهما : محاولة حشدهم الأمثلة المتفقة في شيء آخر تحت نظام واحد ، أو إخضاعهم لها لميزان واحد فابتكر واصطبر

(١) د . بشر : الأصوات ١٨٥ ، ١٨٦ . وانظر له أيضاً : دراسات في علم اللغة القسم الثاني ص ١١٠ .

عندهم كلامهما على وزن افتعل وكلاهما يرجع إلى أصل ثلاثي هو الباء والكاف والراء في الأول والصاد والباء والراء في الثاني .

وكذلك ازدهر وافتكر فهذه الثلاثة من وزن واحد ولكن التناسق الصوتي هو الذي أبقى التاء في موضع واستبدل بها طاء ودالا في الموضعين الآخرين .

ويرى أن سبيل المعالجة لهذه المسائل هو الوصف على حالتها الراهنة دون إلخائها إلى أصل واحد باتباع مبدأ تعدد الأنظمة في البحث اللغوي Polysgatemie Principals لأن مبدأ توحد الأنظمة جبر الصرفيين العرب إلى التأويل والتخريج والافتراض والوصف وتعدد الأنظمة لا يتم إلا على أسس صوتية تقتضيها خصائص الصيغ المذكورة (١) .

وإذا كان الدكتور بشر يرى أن هذه الأمور ينبغي أن يتكفل بها علم الأصوات فإننا نرى أن هؤلاء - وليس هذا دفاعا عنهم بل هو تقرير لواقع - لم يقصروا في هذا الجانب وقد ردوا كل تغيير من تغييرات الإعلال والإبدال إلى سبب صوتي يرجع إلى استحالة في النطق أو تركيب مقطعي ممتنع وسموا بعض هذا تناسبا صوتيا في المخرج أو في الصفة غير أن لهم مصطلحات تختلف بعض الاختلاف عن المصطلحات الحديثة وكما أنهم اعتمدوا على الوسيلة الوحيدة التي يمتلكونها في ذلك الوقت وهي الملاحظة الذاتية ومع ذلك حققوا نتائج عظيمة .

وإنني أرى أن طريقة الصرفيين لم تخرج عما وصفه الدكتور إِبْشَر بأنه «التفسير العلمي» فما قدموه في علاج هذه المسائل إنما هو وصف لسلوك الأصوات في سياقات معينة ، كما أن مبدأ توحد الأنظمة ليس عيبا ، وليس خيرا منه مبدأ تعدد الأنظمة ، وخاصة أن مبدأ توحد الأنظمة يؤدي إلى تيسير سبل الفهم والحصر وإدراك أوجه التشابه والاختلاف ، ولاشك أنني عندما أقول (افتعل) أسهل وأوضح من أن أقول (افطعل) و (افدعل) ، وإذا سألت أحد المبتدئين عن صيغة اصطبر ما ميزانها لقال على الفور : افتعل

وهناك بعض الدارسين الذين تعرضوا لدراسة الإعلال والإبدال ، وقد عالخوا هذه الظاهرة على أسس صوتية محضة ، ومن هؤلاء جان كانتينو في كتابه « دروس في علم أصوات العربية » (٢) وقد عالج بعض مسائل الإعلال في مواضع متناثرة تحت قوانين صوتية قائمة على الوصف ،

(١) انظر دراسات في علم اللغة ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٢) ترجمه إلى العربية صالح القرمواوي وطبع سنة ١٩٦٦ م (الجامعة التونسية) .

من ذلك إننا نرى أن دراسة الظاهرة صوتياً قد تساعد على فهمها وتجليتها غير أننا نرى أنها لكي تدرس دراسة صوتية ينبغي أن تعمق هذه الدراسة حتى لا يحدث تناقض في القواعد التي يمكن وضعها لإحكام هذه الظاهرة.

ونلاحظ أيضاً أن جان كانتينو يلجأ مع هذه الدراسة الصوتية إلى مثل ما لجأ إليه الصرفيون العرب القدماء كأن يقول بأن كذا حمل على كذا أي قيس عليه مثل قوله «إذا وقعت الواو والياء بين فتحة طويلة وفتحة قصيرة سلمتا نحو : قاول وسائر وأما قولهم في النصب «إرضاء» و«وفاء» فلا يناقض هذه القاعدة كما يظهر لك وإنما ذلك راجع إلى حملهم حالة النصب على حالة الرفع والجر (٢) والواقع أنه يتناقض ولن يسلم من هذا التناقض بسبب قوله إنهم حملوا حالة النصب على حالة الرفع والجر. لأن المعول فيه على الوصف الصوتي هو النطق ولا يستقيم مع طريقة الوصف الصوتي القول : بأن كذا حمل على كذا ، وإلا فقد عدنا إلى أسلوب القدماء وطريقتهم في التناول ، ومعنى هذا أنه ينبغي ألا نلجأ إلى أسلوب آخر إلا إذا كان متكاملًا مطردًا لا ينقض آخره أوله .

ولكنها لم تسلم له في كثير من الأحيان كقوله « وإذا وقعت الواو والياء بين فتحة طويلة وكسرة أو ضمة قصيرة قلبتا همزة ، نحو : قاول - قائل وبائع - بائع وعجوز - عجائز وجزائر - جزائر ، وإرضاء (١) - إرضاء ووفاء - وفاء (٢) .

ونحن نرى أن وضع القاعدة بهذه الصورة ناقص لأن ثمة واوات أو ياءات تقع بين فتحة طويلة وكسرة أو ضمة ولا تقلب همزة وذلك مثل جمع مقود مقاود وجمع معيشة ومعاش دون همزة ، ولكن النحاة القدماء والصرفيين العرب قد وضعوا القاعدة مستقصاة إذ نصوا على شرط قلب الواو والياء همزة في اسم الفاعل أن تكون الواو أو الياء معلة في الماضي فإذا لم تعل في الماضي لم تقلب أي منهما همزة وكذلك شرطوا لقبها همزة في الجمع الذي على وزن مفاعل أن تكون الواو أو الياء في المفرد فإذا كانت كل منهما متحركة أو أصلية لم تبدل منهما الهمزة ، ولذلك حكموا بشذوذ همز «مصائب» وشذوذ همز «معاش» .

وليس معنى أننا ننكر أن يدرس الإعلال والإبدال دراسة صوتية ، بل على العكس

(١) الصواب أن تكون (إرضاء) لأنها من الرضوان والمادة (ر . ض . و) .

(٢) المرجع المشار إليه ص ١٣٩ .

(٣) انظر صفحة ١٣٩ .

وإننا لنلاحظ كذلك أن الأمور التي سلمت عن طريق الوصف الصوتي كقول جسان كانتينو « وإذا وقعت الواو بعد كسرة ياء وينتج عن هذه العملية حدوث مجموعة هي «سي» تصير كسرة طويلة أي (سى) إذا كان بعدها حرف ، وتبقى على حالها إذا كانت متبوعة بحركة نحو: ميولاد - ميلاد

ديوار ديسار (١)
عاليو عالي

أقول إننا نلاحظ أن مثل هذه الأمور التي سلمت عن طريق الوصف الصوتي قد سلمت كذلك للنحاة والصرفيين العرب القدماء من قبل وهدا الوصف نفسه .

وهناك باحثون آخرون عرضوا لمسائل الإعلال والإبدال منهم هنري فليش الذي وضع أسسا عامة لهذه الظاهرة هي في الواقع وصف لمواقع قلب حروف العلة بعضها إلى بعض وهذا الوصف مجمل يمكن أن يتوجه إليه النقد ، ولأنود أن نطيل بذكر ما عرض له (٢) كما أن هناك من أرجع ظاهرة الإعلال إلى أصل سامي قديم حيث يقول : «وأحد أنواع تبديل الواو والياء بالهمزة

مطرد قديم جدا وهو في حالة وقوعها بعد فتحة ممدودة مثاله قائم وسائر إلى غيرهما . والدليل على أن ذلك التبديل يرتقى إلى اللغة السامية الأم هو أنها نجده في الأكادية والآرامية» (٣) .

وإذا كان برجسراسر يؤكّد أن الإعلال بين الواو والياء وبين الهمزة ظاهرة سامية الأصل لوجودها في عدة لغات سامية فإن باحثا حديثا ينكر هذه الظاهرة من أساسها ويحكم بتخطي القدماء ومن وافقهم من المحدثين فيقول «إننا - من وجهة نظرنا - نحكم خطأ القدماء ومن وافقهم من المحدثين في كل ما زعموه من دعاوى الإبدال في هذا الباب لسبب بسيط هو عدم وجود العلاقة الصوتية المشتركة لحدوث الإبدال» (٤) ثم يجهد نفسه في محاولة للبحث عن تفسير آخر لهذه الظاهرة ، وقد اقتنع بتفسيرات خاصة منها أن إبدال الواو والياء همزة في الطرف بعد ألف زائدة مثل كساء وبناء ليس إبدالا وإنما هو إقفال للمقطع المفتوح وتصحيح الكلمة في الوقف فأثر الناطق إقفال هذا المقطع المفتوح بإحلال الهمزة محل صوت اللين لأعلى سبيل الإبدال ، بل من أجل تصحيح نهاية

(١) انظر ص ١٣٩ .

(٢) يمكن الرجوع إلى أسس هنري فليش هذه في العربية الفصحى (ترجمة د . عبد الصبور شاهين) من ٣٥ إلى ٥٠ وكذلك (القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث للدكتور عبد الصبور شاهين حيث شرح كثيرا من هذه الأسس في بحث مشكلة الهمزة ، وناقشها صفحة ٥٥ وما بعدها ، واعتمد عليها .

(٣) برجسراسر : التطور النحوي : ٣١

(٤) القراءات القرآنية د . عبد الصبور شاهين ٧٧ ، فدرد هذه الآراء نفسها في كتابه « المنهج الصوتي للنبذة العربية » ص ١٦٧ وما بعدها حتى صفحة ٢٠٢ .

الكلمة . ولا علاقة صوتية مطلقا بين الهمزة وبين الياء والواو توجب إبدالاً (ما) (١) وإذا كان ما يقوله صحيحاً فلماذا لم يقفل المقطع في مثل (الآي) و (الغاي) و (الراي) (٢) وكل ما آخره مقطع مفتوح منته بحرف علة ، ثم إذا كان هذا من أجل الوقف - كما يقول - فلماذا لم تعد تلك الكلمات إلى حالتها عند وصلها؟ وبعد هذا كله فإنه يرى أن هذه الهمزة كانت ياء أو واو ولكنه لا يريد أن يسميها إبدالاً ، ونحن نقول له : سميها ما شئت مادامت تسميتها (إبدالاً) غير مرضية عندك ، فنحن نسميها كما سماها الأقدمون - والمحدثون أيضاً - حفاظاً على المصطلح ووصفاً للظاهرة .

وأما بقية مسائل الإبدال بين أحرف العلة والهمزة فإنه يخضعها لتفسير واحد « لأن مشكلاتها واحدة هي مشكلة تتابع الحركات على تفاوت في كميتها من مسألة لأخرى (٣) وليس هذا على سبيل الإبدال ولكنه - هذه المرة - على سبيل التعويض فكل من : قاويل تحولت إلى قائل فعوض

بالهمزة عن الواو . وعجائز تحولت إلى عجائز وصحايف إلى صحائف إلخ . كل ذلك على سبيل التعويض حتى لا تتابع الحركات .

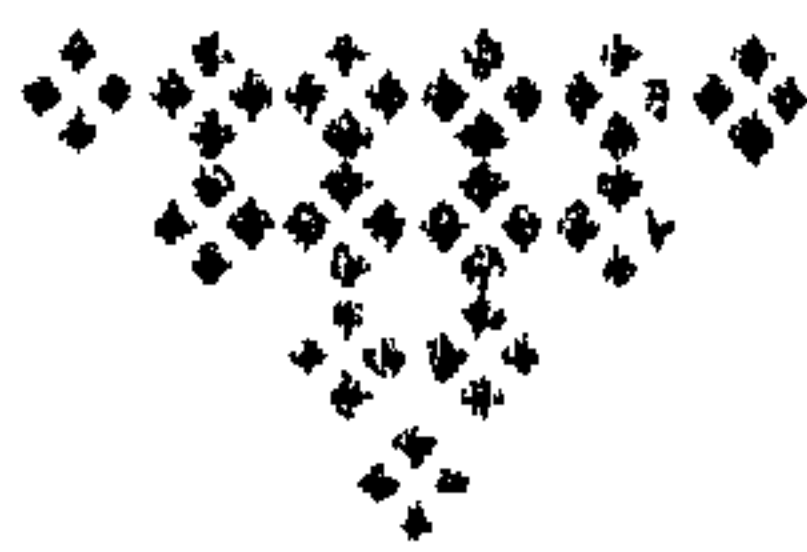
ولست أدري ما الذي جعل العرب « يعوضون » في هذه المسائل ولا يفعلون ذلك في نحو : متآود ، مجاور ، ومعبأين ومبأين وأمثالها وهي في المنطق مثل عجائز وصحائف؟ إن العربية عندما أعلنت تلك وصحت هذه كانت ترمى إلى نوع من الاطراد تنبه له الصرفيون القدماء .

إن هذه الآراء التي تنظر إلى القديم بعين الاحتقار وترى أن الأخذ به ضرب من « الرجعية » لا تلبث أن تقع عند أول خطوة تحاول بها الفكك من أسر صوابه . لقد درس القدماء اللغة من جوانبها المختلفة . واطردت نظرتهم واستقامت لهم الطريق فلم يقعوا في مثل ما يقع فيه أولئك « المحدثون » من خلط واضطراب .

والله ولي التوفيق

محمد حماسة عبد اللطيف

مدرس النحو بكلية دار العلوم



(١) السابق ص ٨١ . (٢) جمع آية وغاية وراية . انظر القاموس ٣٧٢٤ . ٣٣/٨ . (٣) القراءات القرآنية : ٨٨ .

ظاهرة الإبدال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين

(١)

للكتور محمد حماسة عبد اللطيف

التغيير الذي يحدث في البنية ثم نحدد
المصطلحات في هذا المجال ؛ إذ أن
وضوح المصطلح وإدراك الفروق خطوة
مهمة في سبيل فهم مدلوله .

وأرى من الضروري بعد ذلك تناول
« الحروف » التي يقع فيها الإبدال
والإبدال ببيان أهم خصائصها التي
هيأت لها أن تكون مجالاً للتبادل في
الكلمة الواحدة مع المحافظة على المعنى
وعدم تغييره .

بعد ذلك أحاول ما استطعت إلى ذلك
من سبيل أن أكشف عن فلسفة الصرفيين
العرب القدماء في تناولهم لهذه الظاهرة
ومعالجتهم لها ، مع مقارنة ذلك -

ظاهرة الإبدال والإبدال
من أدق الظواهر

مفعل

الصرفية في العربية ، وأدعاها للتأمل
والعام النظر . ودراسة الصرفيين
العرب لها تكشف عن منهج مطرد وتفكير
متسق لا تناقض فيه على وجه الإجمال ،
وترد عنهم كثيراً مما هوجموا به ^(١) .
ويحسبهم - من وجهة نظري - أنهم
قدموا تفسيراً بطرد أوله مع آخره لظاهرة
دقيقة المسالك عويصة المأى متشعبة
الطريق .

والسبيل إلى فهم هذه الظاهرة -
من خلال شرح الصرفيين العرب لها -
يفرض أن نتعقب في بادئ الأمر أنواع

(١) انظر : عبقري من البصرة الدكتور مجدى الخزومي صفحة ٤٤ ؛ حيث يرى أن الصرفيين إخطأوا في تناول
مسائل الإبدال والإبدال في موضوعات دراستهم ؛ لأن موضوع دراستهم هو بنية الكلمة وما يعرض لها من تغير في
زمنها أو زيادة في أصولها أو اعتلال في بعض أصولها . ولست أرى وجه الخطأ ما دام يقرر أن هذا موضوع دراستهم
ولازن بما في ذلك الإبدال الإبدال القائم بالمراد . ص ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ .

ما أمكن - ببعض ما قاله بعض الدارسين
المحدثين في حيدة مطلقة .

أولا : أنواع التغيير في الكلمة :

تتألف الكلمة من عدد من الأصوات ،
وتأخذ شكلا أو قالبا يخضع لنظام الصيغ
في اللغة التي تنتمي إليها ، وتؤدي
بوضعها الذي تكون عليه معنى جزئيا
يتعارف عليه أبناء البيئة اللغوية المعينة ،
وهذا المعنى يرتبط ارتباطا شريطيا بصورة
الكلمة مسموعة أو مقروءة ، فمجموع
الأصوات المؤدية لهذا المعنى رمز صوتي
خاص لأداء هذا المعنى .

ويسمى القدماء الأجزاء المكونة للكلمة
الواحدة حروفا ، فكل منها في أي حالة
نطقية له حرف . ولكن علماء اللغة
المحدثين يفرقون بين الحرف والصوت ،
فيعدون الحرف تجريداً لعدد من الأصوات

بحيث يمثل أسرة صوتية خاصة ، وأحد
أفراد هذه الأسرة الصوتية هو الذي ينضم
مع غيره في بناء الكلمة المفردة ، ويطلق
كثير من علماء اللغة المحدثين على هذه
العائلة الصوتية مصطلح « الفونيم »^(١)
phonem ، فالنون - مثلا - اصطلاح
شامل يدخل تحته عدد من الأصوات
كالذي في بداية كلمة « نحن »^(٢) والذي
قبل الظاء في كلمة « منظر » وقبل الشين
في كلمة « منشار » وقبل القاف في كلمة
« منقلب » وقبل الباء في كلمة « أنبثهم »
على ما بين هذه « النونات » من اختلاف
في النطق يتأثر بالأصوات المجاورة ،
وقد يؤدي هذا التأثير إلى تحويل الصوت
إلى صوت آخر كما في كلمة « أنبثهم »
أو « أنبياء » ، فالصوت - إذن - هو
التحقيق الفعلي للحرف ، وفرق ما بينهما
كفرق ما بين اللغة والكلام إذ أن اللغة

(١) في هذا الإطلاق شيء من التسامح ، إذ أن هناك آراء أخرى في مصطلح « فونيم » تختلف باختلاف الاتجاه ،
وقد صور بعض هذا الخلاف الدكتور تمام حسان في كتابه مناهج البحث في اللغة ١٢٨ وما بعدها ، وقد ارتضى الدكتور
كمال بشر تعريفه بأنه هو الوحدة الصوتية القادرة على التضييق بين معاني الكلمات وهو رأى دانيال جونز ص ٣١ ،
١٥٥ إلى ١٦٣ من كتابه « علم اللغة العام : الأصوات » . وقد فصل القول في نظرية الفونيم الدكتور أحمد مختار عمر في
كتاب «دراسة الصوت اللغوي» وعقد فصلا خاصا عن الفونيم من صفحة ١٣٩ إلى ٢٣٦ . ويبدأ أوفى ما كتب في العربية عن
الفونيم ، وأهميته الكبرى تمكن في أنه عرض آراء علماء اللغة المحدثين في متابعة جادة لما أخرجته المطابع العربية للقارى
العربي ، وإن كان يغلب عليه السرد وذلك بسبب محاولته استيفاء الموضوع .

(٢) انظر : مناهج البحث في اللغة ، تمام حسان ص ١٢٥

نظام من رموز صوتية مخزونة في أذهان أفراد الجماعة اللغوية على حين يكون الكلام نشاطاً مترجماً لهذه الرموز الموجودة بالقوة إلى رموز فعلية حقيقية^(١) ، فكل كلمة منطوقة هي مجموعة من الأصوات المترابطة على هيئة مخصوصة ، هذه الهيئة هي بنية الكلمة أو وزنها أو صيغتها ، يقول الرضى « المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأضلية كل في موضعه^(٢) » .

وإدراك الفروق بين الكلمات إنما يكون - في الحقيقة - إدراكاً للفروق الصوتية لمكونات الكلمة فإذا قارنا بين كلمتين مثل « قَتَلَ » و « قَاتَلَ » فسوف نجد أنهما تفترقان بصفة أساسية في ناحية واحدة هي قصر حركة فتحة القاف

أو طولها ، وهذه المقابلة بين الكلمتين هي العامل الذي يفصل بينهما ، ويفرق بين معانيهما ، أما المقابلة بين « بات » و « باد » فهي مقابلة بين الجهر والهمس في الصوت الأخير فيهما^(٣) ؛ إذ التاء صوت مهموس ، والدال صوت مجهور مع أن مخرجهما واحد ؛ ولذلك اختلف معنى كل منهما عن الأخرى لأن الأُسرة الصوتية « القونيم » التي ينتمي إليهما صوت التاء في « بات » غير « القونيم » الذي ينتمي إليه صوت الدال في « باد » .

ويرى بعض علماء اللغة المحدثين أن « القونيم » قابل للتحليل ، ومن هؤلاء ماريو باي Maris pei الذي يرى أن القونيم يشتمل على مجموعة من «الفونات» المتشابهة أوالتنوعات الصوتية التي يتوقف استعمال كل منها أساساً على موقعه في الكلمة ، وعلى الأصوات

(١) انظر : دور الكلمة في اللغة : س أولمان ص ٣٠ (ترجمة د . كمال بشر) .

(٢) شرح الشافية للرضى ٢/١ .

(٣) الفرق بين المجهور والمهموس هو أن الأصوات المجهورة تتطلب الأوتار الصوتية عند النطق بها ، أما الأصوات المهموسة فهي التي لا تتطلب الأوتار الصوتية عند النطق بها .

المجاورة له ^(١) ويتم التحليل من ناحيتين :

١ - ناحية انتمائه إلى فونيم معين .

٢ - ناحية تحديد البيئة الصوتية التي يقع فيها ^(٢) .

والصوتان إذا كانا ينتميان إلى فونيم واحد فإنه لا يمكن أن يحل أحدهما محل الآخر ، أو بتعبير آخر فإنهما يتخارجان والمقصود بالتخارج - كما حدده الدكتور

تمام حسان - ألا يقع أحد الصوتين موقع الآخر ، ولهذا التخارج أهمية خاصة في غاية الخطورة من جهة الدلالة لأن الصوتين إذا انتميا إلى فونيمين مختلفين انتفت عنهما فكرة التخارج ، وصح أن يحل أحدهما محل الآخر ، ليحدث تعديلا في الدلالة أو في المعنى المعجمي ، بخلق كلمة جديدة ، فالمعروف مثلا أن فونيم التاء غير فونيم الثاء ، وأننا إذا وضعنا التاء موضع الثاء من كلمة « تاب »

تغيرت الكلمة ، وتغير معناها ، وأصبحت « تاب » فإذا وضعنا فونيم العين بدل التاء أصبحت « عاب » ، فإذا استبدلنا بالعين الخاء أصبحت « خاب » ، فإذا حلت الراء محلها أصبحت « راب » ، والشين « شاب » والغين « غاب » ، وهكذا فحلول أحد الصوتين محل الآخر دليل على أنهما ينتميان لفونيمين مختلفين ، وهذا أحد أوجه الكشف عن القيم الخلافية في اللغة ^(٣) .

وقد قسم العلماء التغيير الذي يلحق الصيغة أو البنية في حالة أفرادها إلى قسمين « قسم تتغير فيه الصيغ لا اختلاف المعاني نحو ضَرَبَ وضَارَبَ وتَضَارَبَ واضطراب وكالتصغير والتكسير وبناء الآلات وأسماء المصادر وغير ذلك وقسم تتغير فيه الكلمة لاختلاف المعاني كالنقص والإبدال والقلب والنقل وغير ذلك ^(٤) ، ولن أتناول هنا - بطبيعة الحال - أي تغيير يطرأ على الكلمة من

(١) أسس علم اللغة ماريو باي ص ٨٨ (ترجمة د . أحمد مختار عمر) . والفون Phone مصطلح يقصد به الصوت قبل تصنيفه أي قبل نسبه إلى أسرته التي ينتمى إليها وهي الفونيم ، وبعضهم يسميه صوتا Sound أو جزئيا Segment أو منطوق articud أو صوتا كلاميا Speech Saund .
(٢) دراسة الصوت اللغوي ص ١٥٦ د . أحمد مختار عمر . (٣) مناهج البحث في اللغة : ١٢٧
(٤) همج الموامع للسيوطي ٢٢٨/٦ ، ٢٢٩ (تحقيق د . عبد العال سالم مكرم) .

أجل أداء معنى جديد كالتغيير الذي يحدث عند النسب أو الإضافة - كما يسميه سيبويه - « فمن ذلك قولهم في الطويل الجُمَّة : جمَّائي ، وفي الطويل اللحية : لحيائي ، وفي الغليظ الرقبة : رقبائي »^(١) وكذلك التغيير الذي يحدث في تشنية الأسماء المنقوصة والمقصورة أو جمعها ، إذ إن هذا التغيير طارئ لإفادة معنى طارئ على دلالة البنية الأصلية هو التشنية أو الجمع ، وكذلك التغيير الذي يحدث في صيغة الفعل المعتل عند إسناده لبعض الضمائر كحذف عين الأجوف عند إسناده لضمائر الرفع المتحركة مثلا ، فهذا تغيير طارئ لمضامه الفعل عنصراً آخر ، وهذا تغيير مقطعي ناتج عن التعديل في المقاطع الصوتية لنطق الكلمة في حالتها الجديدة ، وله دواعيه وأسبابه .

أما التغيير الذي أقصد إليه فهو التغيير الذي يحدث في بنية الكلمة المفردة بإحلال صوت محل صوت آخر دون أن يترتب على ذلك معنى جديد يطرأ على

المعنى المعجمي الأصلي للكلمة ، ومعنى هذا أن هذه الكلمات التي وقع التبادل أو التغيير في بعض أصواتها وبقي لها مع هذا المدلول الأصلي بأن يكون هناك لفظان بمعنى واحد ولا فرق بينهما لفظاً إلا بحرف في أحدهما يمكن أن يكون بدلاً من الحرف الذي في الآخر^(٢) مثل هذه الكلمات ينبغي النظر إليها في ضوء قوانين صوتية معينة تحكم هذا التبادل من جانب وفي ضوء ظروف تطورية - ما أمكن السبيل إلى ذلك - تستدعي هذا التبادل من جانب آخر .

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن تاريخ الكلمات في العربية يكتنفه الغموض ، بحيث لا يمكن تتبع مسار الكلمات بسهولة ، فمحاولة متابعة التطور لكلمة ما أو الكشف عن تاريخها يعتمد في أكثر الأحيان على الظن والحس الذي لا تدعمه الوثائق ، ومن هنا تقف الكلمات التي وُصفت بالشذوذ والندرة والضرورة في بعض الحالات علامات بارزة قد تشير إلى مجرى التطور ولكنها لا تنهض دليلاً

(١) سيبويه : ٣ - ٣٨٠ (تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون) .

(٢) فصحح للمصنف ١٩٧ / ٣ .

عليه ، ولعل تتبعها قد يؤدي إلى تصور تقريبي لتاريخ كلمة ما ، وهنا تكون اذتوانين الصوتية العامة مساعداً على توجيه الباحث إلى مسرى التطور مع الاعتراف بنأن الظروف تختلف من لغة إلى أخرى ، ومع ذلك ينبغي ألا نبالغ في أهمية الصوتيات ؛ إذ « من النادر أن تستطيع وحدها تفسير كل شيء » ، فالكلمات التي تركها الاستعمال لصيغتها كانت تحتوي أحياناً على دواع أخرى لهذا الترك ^(١) ؛ فالقانون الصوتي الذي يغير (استَعَوَذ) إلى (استعاذ) ينطبق أيضاً على (استحوذ) ، ولكنه لم يؤثر فيها شيئاً ، فبقيت على أصلها .

والتغييرات التي تطرأ على بنية الكلمة كثيرة متعددة ، وأسبابها مختلفة ، ولكن يمكن القول على سبيل الإجمال بأن أي تغيير من هذا الضرب الذي لا يتعلق به معنى إضافي إلى مدلول الكلمة يكون سببه الباعث عليه والداعي له هو تيسير النطق عن طريق تقليل الجهد العضلي المبذول .

فمن هذه التغييرات التغيير الذي يحدث بسبب المجاورة ، وهذا الضرب يأخذ مسارين أولهما : ما تتغير فيه الصيغة كلها لتلائم الصيغة المجاورة ، ولا بد هنا من افتراض أن إحدى الصيغتين أقوى من الأخرى لأنها تؤثر على صيغتها ، والآخر : ما يتغير فيه الصوت الأخير من الكلمة بسبب مجاورته لما يليه في الكلمة التالية ، وباب الإدغام بأنواعه المختلفة مجال هذا النوع من التغيير ، وكتب القراءات القرآنية حافلة بأمثلة متعددة منه ^(٢) ، وكلا هذين التغييرين في الكلمة مرهون بمجاورة ما بعدها ، أو ما قبلها .

وأما الضرب الأول فهو ما يُسمى بالمحاذاة أو الازدواج ، وقد عرف ابن فارس المحاذاة بقوله « هي أن يُجعل كلام بحذاء كلام فيؤتى به على وزنه لفظاً وإن كانا مختلفين » ^(٣) ثم يذكر أمثلة متعددة ردد كثيراً منها فيما بعد الحريري عندما قال « وقد نطقت العرب

(١) اللغة لفندريس ٢٧٣ (ترجمة عبد الحميد اللواخلي ومحمد القصاص) .

(٢) أنظر على سبيل المثال السبعة لابن مجاهد ١١٦ ومواضع أخرى (تحقيق د. شوق صيف - دار المعارف) والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب ١ / ١٤٣ إلى ١٦٠ (تحقيق د. نجيب الدين رمضان - دمشق ١٩٧٤ م) .

(٣) الصاحي لابن فارس ٢٨٤ (تحقيق السيد أحمد صقر) .

في « مأزورات » : موزورات لا اشتقاقها من الوزر ، كما أن الأصل في « لامة » : مُلَمَّةٌ لأنها فاعل من أَلَمَّت ، إلا أنه - صلى الله عليه وسلم - قصد أن يعادل بلفظ « مأزورات » لفظ « مأجورات » ، وأن يوازن بلفظ « لامة » لفظي « تامة » و « هامة » . ومثله قوله - عليه السلام - « من حَفَّنَا أو رَفَّنَا فليقتصد » أي من خدمنا أو أطعمنا ، وكان الأصل : أتحننا فأتبع حفننا رفنا ^(٢) فالتغيير الذي تم في أبنية الكلمات التي ساقها الحريري إنما كان من أجل الموازنة والازدواج ، لأن استعمالها مفردة من قرينتها لا يكون على النحو الذي ترد به مقرونة مع ما تستحق من أجله التغيير من أجل الموازنة والازدواج ، وهنا لا يشترط التغيير في الكلمة الأولى بعينها أو الثانية بعينها ، بل قد يكون التغيير في الأولى أو الثانية ما دامتا مستعملتين في سياق واحد ، لإحداث هذا التوافق النغمي في إيقاع كل منهما ، وقد يقال هنا إن كل كلمة من هذه التي ادعى لها التغيير

بعدة ألفاظ غيرت مبانيها لأجل الازدواج وأعادتها إلى أصولها عند الانفراد ، فقالوا : الغدايا والعشايا ، إذا قرنوا بينهما ، فإن أفردوا الغدايا ردوها إلى أصولها فقالوا الغدوات ، وقالوا : هنائي الشيء ومراي ، فإن أفردوا مراي قالوا : أمرأي . وقالوا : فعلت به ما ساءه وناءه ، فإن أفردوا قالوا : أناءه . وقالوا أيضاً : هو رجس نجس ، فإن أفردوا لفظه نجس ردوها إلى أصلها فقالوا : نجس كما قال سبحانه وتعالى : (إنما المشركون نجس) ^(١) وكذلك قالوا للشجاع الذي لا يزايل مكانه : أهيس أليس ، والأصل في الأهيس : الأهوس ؛ لاشتقاقه من هاس يهوس ، إذا دق ، فعدلوا به إلى الياء ليوافق لفظه « أليس » . وقد نقل عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال للنساء المتبرزات في العيد : « ارجعن مأزورات غير مأجورات » وقال في عودته للحسن والحسين - كرم الله وجههما - : « أعيدكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ومن كل عين لامة » والأصل

(١) الآية ٢٨ من سورة التوبة .

(٢) درة النواص للحريري ص ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) .

أو السرعة في النطق أو الإقتصاد في الجهد
العضلي^(٢) .

وثمة تغيير يتم في الكلمة بزيادة فيها ،
سواءً أكانت هذه الزيادة بإشباع بعض
حركاتها ، ومثال ذلك قراءة الحسن
البصرى (سأوريكم دار الفاسقين^(٤)) ،
ووجه هذه القراءة - كما يقول أبو الفتح
ابن جنى - هو أن يكون أراد : « سأوريكم
ثم أشبع ضمة الهمزة فأنشأ عنها واوا ،
فصارت « سأوريكم » ، ثم يقول
في توجيهها والإستدلال لها : « وقد جاء
من هذا الإشباع الذي تنشأ عنه الحروف
شيء صالح نثرا ونظماً ، فمن المنثور
قولهم : بينا زيد قائم جاء عمرو ،
إنما يريد : بين أوقات زيد قائم جاء
فلان ، فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفاً -
ومثله قول عنتره^(٥) :

يَنْبَأُ من ذفري غضوبٍ جَسْرَةٍ .

قد تكون قائمة بذاتها تعد مرادفة لميلتها ،
ولكن قواعد الإشتقاق في العربية لا تسمح
لهذه الكلمة أن ترد على هذا النحو ،
ولم يسمح لها بأن ترد على هذه الهيئة
المغيّرة إلا إذا كانت مقرونة بزميلتها
التي تكون معها هذا التوازن ، ثم إن
« العرب تزيد وتحذف حفظاً للتوازن
وإشاراً له » كما يقول أبو منصور
الثعالبي^(١) .

وهناك تغيير يتم في الكلمة بحذف
جزء منها ، وهو كثير متنوع ، وأسبابه
مختلفة كذلك ، فمنه ما يتم من أجل
كثرة الإستعمال ، ومنه ما يكون من أجل
إقامة وزن الشعر وتسوية قوافيه^(٢) -
كما يرى النحاة - ومنه ما يحملون
سببه الترخيم في النداء أو في غيره

- (١) فقه اللغة وسر العربية ٣١٣ (تحقيق مصطفى السقا وآخرين) القاهرة ١٩٥٤ ط ٢ وقارن بما في « الضرورة
الشعرية في النحو العربي » للدكتور : محمد حماسة عبد اللطيف ص ٢٩١ .
(٢) الصاحبي لابن فارس : ٣٨٤ (تحقيق السيد أحمد صقر) .
(٣) النظر : في اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس : ١٢٤ .
(٤) الآية : ١٤٥ من سورة الأعراف .
(٥) « عجز هذا البيت « زبابة بثل الفتيق المكدم » وهو من معلقة عنتره ، وانظر : شرح القصائد السبع الطوال
لابن الألباري ٣٣٢ تحقيق عبد السلام هارون وشرح القصائد العشر للبريزي ص ٣٤٥ تحقيق محمد محي الدين
عبد الحميد . وشرح المملقات السبع للزوزني ١٧٢ وشرح القصائد التسع المشهورات لابن جعفر النحاس ص ٤٩١ تحقيق
أحمد خطاب .

أراد : يَنْبُع ، فَأَشْبَعُ فتحة الباء ،
فنشأت عنها ألف كما ترى ، على هذا
حملة لنا أبو علي سنة إحدى وأربعين^(١) .
وقد قال الأصمعي مع ذلك : يقال :
« انْبَاعُ الشَّجَاعِ يَنْبَعُ انْبِيعاً إِذَا
انخرط ماضياً من الصِّف » .

وأخبرنا أبو علي عن أحمد بن يحيى
أنه قال : يقال : جىء من حيث وليس^(٢) .
وروى الفراء عن بعضهم أنه سمعه
يقول : أَكَلْتُ لَحْمًا شَاةً ، وهو يريد
لَحْمَ شَاةٍ ، فَأَشْبَعُ الفتحة فَأَنْشَأَ عنها
ألفاً ، وهو اعتراض بين المضاف
والمضاف إليه على ضيق الوقت وقصره
بينهما ، ومنه المسموع عنهم
في الصياريف والدراهم^(٣) ، وأنشدنا
أبو علي :

وَأَنْتِ حَيْثُمَا يَنْبِي الهوى بَصْرِي
مِنْ حَوْثُمَا سَلَكُوا أَذْنُو فَنَنْظُرُ
يريد : فَنَنْظُرُ ، فَأَشْبَعُ الضمة فَأَنْشَأَ
عنها واوا ، وأنشد غيرهما :

عَيْطَاءُ جَمَاءِ الْعِظَامِ عَطْبُولُ
كَأَنَّ فِي أَنْبِإِهَا الْقَرْنَفُولُ
يريد : الْقَرْنَفُولُ ، فإذا جاز هذا
ونحوه نظماً ونثراً ؛ ساغ أيضاً أن يُتَأَوَّلَ
لقراءة الحسن « سَأُورِيكُمْ » أراد :
سَأُورِيكُمْ وَأَشْبَعُ ضمة الهمزة فَأَنْشَأَ عنها
واوا ، وهو أبو سعيد ، المأثور من
فصاحته ومتعالم قوة لإعرابه وعربيته !
فهذا مع ما فيه من نظائره أمثل من أن
يتلقى بالرد صرفاً غير منظور له ولا مَسْعَى
في إقامته . وزاد في احتمال الواو في هذا
الموضع أنه موضع وعيد وإغلاظ ، فمكن
الصوت فيه وزاد إشباعه واعتاده ،
فألحقت الواو فيه لما ذكرنا^(٤) وقد
آثرت أن أنقل نص ابن جني على
طوله لأن به أمثلة أخرى لما يراد التمثيل
له من الزيادة في الصيغة بالإشباع ،
وينبغي أن أشير هنا إلى أن ابن فارس
يجعل هذا من سنن العربية ويسميه
« البُسْطُ » ، يقول : « العرب تبسط

(١) يقصد بأبي علي أبا علي الفارسي وكان أستاذاً ابن جني ، والمقصود بسنة إحدى وأربعين سنة إحدى وأربعين
وثلاثمائة من الهجرة .

(٢) أشبع فتحة السين من (ليس) فنشأ عنها فتحة طويلة أي ألف .

(٣) كما في بيت الفرزدق : تنفى يداها الحصى في كل هاجرة

في الدراهم تنقاد الصياريف

(انظر الديوان : ٥٧٠) . (٤) المحتسب لابن جني ٢٥٨/١ ، ٢٥٩ (تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين) .

الاسم والفعل وتزيد في عدد حروفهما ،
ولعل أكثر ذلك لإقامة وزن الشعر وتسوية
قوافيه ، وذلك قول القائل :

وليـلة خامـدة خمـــــودا

طخياء تغشى الجدى والفرقـــــودا
فزاد في « الفرقد » الواو ، وضم الفاء
لأنه ليس في كلامهم « فَعَلُول » ولذلك
ضم الفاء .

وقال في الزيادة في الفعل :

لو أنَّ عمراً هم أن يرُقـــــودا

أقولُ إذْ خَرَّتْ على الكلكـــــال

ومنه :

أراد : الكلكل . وفي بعض الشعر
« فأنظور » أراد « فأنظر »^(١) وهذه
الظاهرة ليست مقصورة على الشعر وحده ؛
لورودها في قراءة الحسن السابقة ،
وورودها في النثر الذي أشار إليه أبو الفتح
ابن جنى في النص الذي نقلته عنه ، ولكن
أكثر ذلك في الشعر كما أشار ابن فارس .
ولعلّ هذه الزيادة الناتجة عن إشباع
الحركات على الرغم مما قيل عن بعضها

إنه لغة^(٢) تخضع لقوة النبر بغرض
التركيز على معنى معين ، فيتولد عن
الحركة المنبورة حركة طويلة من جنسها .
فهو - إذن - من نبر السياق ، أو النبر

الدلالي - كما يسميه الدكتور تمام حسان -
« وأي مقطع في المجموعة الكلامية سواء
كان في وسطها أو في آخرها صالح لأن
يقع عليه هذا النوع من النبر »^(٣) ولعل

هذا ما عناه ابن جنى عندما قال في تفسير
قراءة الحسن التي سلفت « وزاد في احتمال
الواو في هذا الموضع أنه موضع وعيد
وإغلاظ فمكن الصوت فيه وزاد في إشباعه

واعتماده فألحقت الواو فيه » ونحن
لا نفهم تمكين الصوت وزيادة الإشباع
فيه والاعتماد عليه إلا على أنه هذا النبر
الدلالي المرتبط بالسياق ، وابن جنى
هو الذي يقول « إن الأصوات تابعة
للمعاني فمتى قويت ؛ قويت ، ومتى
ضعفت ؛ ضعفت »^(٤) ، ومهما يكن من أمر
فهو من التغيير في بنية الكلمة شجع عليه
وضوح المعنى وعدم اللبس فيه^(٥) .

(١) الصحابي لابن فارس : ٣٨٠ (تحقيق السيد أحمد صقر) .

(٢) انظر اللسان ٣١٢/٢٠ ، ٣٧٩ . (٣) مناهج البحث في اللغة : ١٦٣ .

(٤) المحتسب ٢ / ٢١٠ . (٥) الضرورة الشعرية في النحو العربي : ٢٢٢ .

القبيلتين لم يفرق بينهما الراوى اللغوى ،
وقد تكون الكلمتان مختلفتى المعنى ،
ولكن جامعى اللغة سوا بينهما لعدم
إدراك الفروق الدقيقة بين المعنيين ،
وقد يكون وراء كثير من هذه الكلمات
نطق الأطفال أو من كانوا مصابين بعيوب
نطقية مختلفة ، فقد قالوا « مدحته »
بمعنى « مدحته » و « الأيم » و « الاين »
الحيّة ، ولعل الذى ساعد على ذلك هو
المقاربة الصوتية بين الهاء والحاء وهما
متحدتان صفةً ؛ إذ إن كلا منهما صوت
احتكاكى مهموس ومتقاربتان فى المخرج
إذ تخرج الهاء من تجويف الحنجرة
(فتحة المزمار) والحاء من الحلق ،
ولعلنا نلاحظ أن التهاون قليلا فى نطق
الحاء يحولها إلى هاء ، ولذلك قد يبالغ
الأجنبي عن العربية استعدادا لنطقها
فينطقها خاء ، أو يتكاسل فينطقها هاء ،
ولعل هذه المقاربة الصوتية كانت السبب
فى قولهم « استعديت عليه » و « استأديت
عليه » وسواء أكانت المقاربة فى المخرج

وثمة ضروب من التغيير فى الكلمة
المفردة سميت بأسماء مختلفة وعولجت
علاجاً متبايناً وقد ألف كثير من علماء
العربية ، منهم ابن السكيت وابن قتيبة
وأبو الطيب اللغوى وأبو القاسم الزجاجى^(١) ،
فى هذا الباب ، وقد حشد ابن قتيبة
فى « أدب الكاتب »^(٢) طائفة متنوعة
تحت عنوان « باب المبدل » ، ولكن
هذا الإبدال ليس المقصود به الإبدال
التصريفى ، بل المقصود به الإبدال
فى أعم معانيه ، أى تغيير حرف باخر
مع عدم تغيير معنى الكلمة ، ومعظم هذه
الأمثلة التى ذكرها ابن قتيبة يرجع سبب
الإبدال فيها إلى تقارب صوتى بين الحرف
المبدل والمبدل منه سوغه وساعد عليه
عدم وضوح السمع أحيانا من الراوى
الذى جمع هذه الكلمات ، وقد يكون
من أسباب هذا التبادل الصوتى تعدد
اللهجات كأن تنطق قبيلة ما الكلمة
بىريقة تختلف عن نطق قبيلة أخرى ،
ولما كانت الكلمتان بمعنى واحد عند

(١) انظر كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوى ، تحقيق عز الدين التنوخى (دمشق ١٩٦٠ م) ، والإنباع لأبي
الطيب اللغوى أيضا تحقيق عز الدين التنوخى (دمشق ١٩٦١) ، والإبدال والمعاقبة والنظائر لأبي القاسم عبد الرحمن
ابن اسحاق الزجاجى ، تحقيق عز الدين التنوخى (دمشق ١٩٦٢) والقلب والإبدال لابن السكيت ،
(٢) انظر صفحة ٣٧١ وما بعدها .

ما قال الحطيئة « أينقا شزبا » وإنما قال :
« أعشراً شسبا »^(٢) .

ويقول أبو الفتح أيضاً في تفسير
بعض هذه التغييرات ناسبا إياها إلى
قبيلتها : وكتب قلب السين مع القاف
خاصة زايا ، فيقولون في سقر : زقر ،
وفي مس سقر : مس زقر ، وشاة زقواء
في صقواء ، ومثله من الصاد : ازدق
في اصدق^(٤) ، وزدق في صدق^(٥) .

وهناك نوع من التغيير يكون الباعث
عليه والدافع له محاولة التخلص من
التضعيف والفرار من التماثل ، وقد أخذ
مسلكين أحدهما الحذف والثاني الإبدال
أما الحذف فمن أمثله : هيئن - ليين -
كيس - مئيت ، وجميعها بياء ساكنة
غير مشددة والأصل في هذه جميعاً فيعمل
أي « هيئن وليئن وكيس ومئيت » فلو لم

أم في الصفة ، فمن المقاربة في المخرج
قولهم « سبد رأسه » و « سمده »
إذا استأصله وقولهم في القبر : « جدف »
و « جدث » و « فناء الدار » وثناؤها
و « المغاير » و « المغاير » و « فروغ »
و « ثروغ^(١) » ورجل ذو ثروة وفروغ
وقد أثرى وأفرى ، والدقء والدثيء
واللثام اللغام ، وحنيث وحنيف :
والثوم والفوم^(٢) .

وقد أشار أبو الفتح ابن جني إلى أن
بعض هذه التغييرات سببها هو اختلاف
لهجة عن أخرى حيث يقول : « وقال
بعضهم : يقال : شزب وشسب وشسف
بمعنى ، أي ضمير ، وفصل الأصمعي
فقال : الشازب الذي فيه ضمور وإن لم
يكن مهزولاً ، والشاسب والشاسف الذي
قد يبس ، قال : وسمعت أعرابياً يقول :

(١) انظر أيضاً سر الصناعة لابن جني ١/ ١٩١ .

(٢) انظر : الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي ٨٦-٨٩ وقد لاحظت عندما كنت أُملي نصاً شعرياً على الطلاب
أن بعض الكلمات المشتتة ضمن حروفها على ثاء يكتبها بعضهم فاء أو المعكس وبخاصة إذا كانت الكلمة غير معروفة
بالسبب ولم إذا كانوا منهمكين في الكتابة بحيث لم ينظروا إلى أثناء نطقها ، أو إذا كانوا غير متبهين جيداً .

(٣) سر الصناعة ١/ ٢٠٧ والأعرابي يشير إلى بيت طرفة ما كان ذنب بغيض لا أباً لكم
في بئس جاء يحدوا أينقا شسبا
(انظر الديوان ١٧) .

(٤) لفعل مثل هذا في العامية إذ قلب السين والصاد زايا في الكلمات التي تكون فيها كل منهما ساكنة بعدها حركات
مجهور مثل : « مزجد » في مسجد ، « ازدق » « أزدق » في اصدق .

(٥) سر الصناعة ١/ ٢٠٨

يكن الأصل فيعلا لما جمعه بالواو والنون فقالوا : قيلولن وكيسون ولينون وميتون ، لأنه ما كان من فعل فالتكسير فيه أكثر ، وما كان من فيعل فالواو والنون فيه أكثر . ألا ترى أنهم يقولون : صعب وصحاب ونخل ونخلد ، وفسل وفسال ، وقالوا : هين وهينون ، ولين ولينون ، لأن أصله فيعل ولكنه خُفف وحذف منه ^(١) . وأما الإبدال فإنه يكون بأن يبدل أحد المثليين وهو الثاني ياء يقول سيبويه عن الياء « وقد تبدل من مكان الحرف المدغم نحو قيراط ، ألا تراهم قالوا قُرَيْرِيط ، ودينار ألا تراهم قالوا : دُنَيْنِير ^(٢) ، ومثل تَظَنَّتْ ، من الظن ، وأصله تَظَنَّتْ وتَقَضَى ، وأصله تَقَضَّى ، قال العجاج :

تَقَضَّى البازي إذا البنازي كسر

أراد : تَقَضَّى ، وقال الله عز وجل (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصديّة) ^(٣) قال أبو عبيدة : المكاء : الصفير ، والتصديّة : التصفيق ورفع

الأصوات ، وأصله من صدَدْتُ أصدُّ ، ومنه قول الله عز وجل : « إذا قومك منه يصدون ^(٤) » أي يصبجون ويعجون ، فجعل إحدى الدالين ياء . و « لبيك » هو من « ألبَّ بالمكان » إذا أقام به ، فأبدل من إحدى الباءين ياء . قال ، أبو عبيدة : « دَسَّأها » من دَسست . وتمطَّى أصله « تمطط » أي مدَّ يده ، ومنه المشية المُطَيِّطَاء وهي التبخر « أَمَلَّتْ الكتاب » و « أَمَلَيْتَهُ » قال الله جل ثناؤه (فليُمللْ وليه بالعدل) . وقال في موضع آخر (فهي تملى عليه بكرة وأصيلا) ^(٥) ، ولعل هذا راجع إلى وسلك العربية في محاولة التخلص من توالي الأمثال في الكلمة الواحدة ، ولعل كثيراً من أمثلة المضعف قد تكون آتية من هذا النوع من البدل الذي يكون الغرض من ورائه هو التخلص من التضعيف فمثلاً « تكمكم » من « تكمّم » أي لبس الكُمَّة وهي القلنسوة ، و « تملل » على فراشة أصله « تملل » من المَلَّة وهي الرماد

(٢) سيويه ٢/٣ .

(١) سيويه ٢/٣ .

(٣) سورة الانفال آية ٣٥ . (٤) سورة الزخرف آية ٥٧ .

(٥) سورة البقرة آية ٢٨٢ . (٦) سورة الفرقان آية ٥ . (٧) أدب الكاتب لابن قتيبة ٣٧٦ .

الحار ، و « تكرر » أصله « تكرر » من التكرير ، والغيور « المشفف » أصله المشفف من شفته الغيرة وشفه الخرن ، و كُكَبُوا من كُكَبُوا وأصله كَبَيْت الرجل على وجهه . وهذا التفسير أشبه بمسلك العربية وأقرب إلى تصرفها من التفسير الذى قدمه ولفنسون إذ يرى أن أمثال هذه الأفعال الرباعية المضعفة يحتمل « أنها كانت فى الأصل مؤلفة من حرفين اثنين ثم انتقلت فى قرون متطاولة حتى صارت أفعالاً رباعية »^(١) أو هى تطور لأفعال ثلاثية كما يرى هنرى فليش^(٢) .

وهناك ما يعرف بالقلب المكاني وهو أن ينتقل حرف مكان آخر فى الكلمة مع بقائها - بطبيعة الحال - على معناها الأصيل ، وذلك مثل « أَيْنُقُ إِنَّمَا هُوَ أَنْوُقُ فى الأصيل ، فأبدلوا الياء مكان الواو ، وقلبوا » وهناك أمثلة أخرى يسوقها الصرفيون تمثيلاً للقلب المكاني ، ويقول سيبويه « أعلم أن كل ما كان فيه قلب لا يرد إلى الأصيل ، وذلك لأنه اسم بنى

على ذلك »^(٣) . ومع أن الاسم المقلوب بنى على ذلك فإن الصرفيين ينبهون إلى أنه كان ينبغى أن يكون على ما قرروه له ، يهديهم فى ذلك أمور كثيرة وقواعد مختلفة منها الاشتقاق وتصريف الكلمة على أوجه مختلفة ، أو ورود الكلمة مصححة غير معلة مع وجود أسباب الإعلال فيها ، أو ندرة الاستعمال ، أو ما قد يترتب على عدم القلب من اجتماع همزتين فى آخر الكلمة ، أو أن يترتب على القول بعدم القلب فى الكلمة منعها من الصرف دون مقتضى ، والصرفيون يراعون القلب المكاني فى الميزان الصرفى ، يقول ابن هشام - وهم يسمون القلب المكاني التحويل - « وإذا كان فى الموزون تحويل أو حذف أتيت بمثله فى الميزان فتقول فى ناء : فَلَغَ لَأَنَّهُ مِنْ نَأَى ، وفى الحادى : عَالَفَ لَأَنَّهُ مِنَ الْوَحْدَةِ »^(٤) .

وكل أمثلة القلب المكاني يُتوقف فيها على السماع إلا مسألة واحدة وهى صوغ اسم الفاعل من الثلاثى الأجوف المهموز اللام فإن فيها خلافاً بين الخليل وغيره

(١) تاريخ اللغات السابقة : ولفنسون : ١٦ ، ١٧ .

(٢) ألفظ النظرية الفصحى : ١٥٥ : ١٥٦ (ترجمة د . عبد المبد شاهين) .

(٣) أوضح المسالك لابن هشام ٣٧٦/٢ .

(٤) سيبويه ٣٦٦/٣ .

من النحويين إذ يرى الخليل قياسية
القلب المكاني في هذه المسألة يقول
سيبويه « وأما الخليل فكان يزعم أن قولك
جاء وشاء ونحوهما اللام فيهن مقلوبة ،
وقال : ألزموا ذلك هذا واطرد فيه ؛
إذ كانوا يقبلون كراهية الهمزة الواحدة
وذلك نحو قولهم (للعجاج) :

لا ث به الأشياء والعُبرى

وقال (لطريف بن تميم العنبري) :

فتعرفوني إنني أنا ذاكم

شاك سلاحي في الحوادث مُعَلَّم

وأكثر العرب يقول : لا ث وشاك

سلاحه ، فهؤلاء حذفوا الهمزة ، وهؤلاء

كأنهم لم يقلبوا اللام في جئت حين قالوا

ناعل لأن من شأنهم الحذف لا القلب ،

ولم يصلوا إلى حذفها كراهية أن تلتقى

الألف والياء وهما ساكنتان : فهذا تقوية

نمن زعم أن الهمزة في جاء هي الهمزة

التي تبدل من العين . وكلا القولين حسن

جميل ^(١) .

والذي أراه في مسألة القلب المكاني

أن كل بنية مما ادعى أن فيه قلبا مكانيا

ربما كانت في بدء أمرها خطأ من بعض
الناطقين ، أو محاولة من بعض الشعراء
لإقامة الوزن كما في « راء » و « رأى »
و « ناء » و « نأى » و « ساء » ،
و « سَأى » ولعل التصحيف والتحريف
قد قاما بدور كبير في هذا المجال فوجدت
بذلك صيغتان للكلمة الواحدة ، ثم
استقلت كل منهما عن الأخرى ، واستغنى
بتصارييف إحداها عن بعض تصارييف
الأخرى في الاستعمال .

ولقد أشار سيبويه إلى أن الاسم الذي

به قلب - أي قلب مكاني - لا يرد إلى

أصله لأنه اسم بني على ذلك من أول أمره ،

ولم يزل هذا ذهب كثير من أصحاب المعاجم

فعالجوا كل صيغة من هذه الصيغ بوصفها

بنية مستقلة عن الأخرى ، وبذلك يصبح

جميع هذه الأمثلة التي يقال إن فيها قلبا

مكانيا عملا معجميا لا صرفيا كأن يقول

ابن قتيبة « ومن المقلوب جذب وجذب .

واضمحل الشيء وامنضحل . وأحجمت

عن الأمر وأجحمت . وطمس الطريق

وطسم : إذا درس . وثنيت اللحم وثنت :

(١) سيبويه ٤/٣٧٧ ، ٣٧٨ وقارن بالمقتضب للمبرد ١/١١٥ ، ١١٦ والمنصف شرح التصريف لابن

جني ٢/٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .

إذا أنتن . وأنى الشيء يأتي - مثل أتى
يأتي - وآن يئين : إذا حان . وبئر
عميقة ومعيقة . وقاع الفحل على الناقة
وقعا عليها يقعو : إذا ضربها . وحدثت
يومنا ومجئت : إذا اشتد حره . وشفنت
وشفنت أي : نظرت . وصبق الرجل
وصبغ ، وهي الصاعقة والصاقعة .
وعقاب عتنباة وعبتناة وبعنناة : وهي ذات
المخالب ، وأشاف الرجل على الشيء وأشفى
إذا أشرف . واعتام واعتى : إذا اختار .
واعتاق الأمر فلانا واعتقاه : إذا حبسه
وتبلت الشيء وبلته : قطعه . ومنه قول
السنفري :

كأن لها في الأرض نسياً تقصه

على أمهسا وإن تحدثك تبلت

أي تقطع ^(١) . وليس لهذا النوع
من التغيير علاقة قوية بما نحن بصدد
ولكن ذكرته - فحسب - استكمالاً لأنواع
التغيير في الكلمة المفردة ، ولأن بعض
أمثله - وهذا هو الأهم - قد يترتب
عليها إعلال في الكلمة مثل « قسي »
جمع قوس ، كما يرى الصرفيون .

وكل أنواع التغيير السالفة لا تعد
من التغيير الذي يتناوله علم الصرف
العربي بمفهومه المتوارث ، ولكنها
تغييرات مبثوثة في بطون كتب اللغة
العامة ، وترد لها إشارات في أمهات كتب
النحو ، غير أنها لا تفرد لها بحثاً مستقلاً
ولا تضعها في تبويب خاص ، أما التغيير
الذي تتناوله كتب الصرف فهو الذي
يندرج تحت واحد من المصطلحات
التي سأعرض لها في الفقرة التالية ،
ومن بين هذه التغييرات الإعلال والإبدال
والمقصود بالإبدال هنا الإبدال التصريفي :
لا الإبدال بمعناه العام في اللغة .

ثانياً : مصطلحات التغيير الصرفية :

لما كان المدلول العام لمصطلحي
الإعلال والإبدال داخلاً في مفهوم
« التغيير » في الكلمة الواحدة المفردة .
فإنه ينبغي الوقوف على تحديد أنواع
التغيير في الكلمة المفردة ، وبيان
ما يندرج منه تحت ظاهرة الإعلال
والإبدال ، وما لا يدخل في مباحثهما :
وشرح المقصود من كل منها على وجه
الدقة .

(١) أدب الكاتب لابن قتيبة ٢٨١ ، ٢٨٢ .

لقد كانت أنواع التغيير التي سبقت الإشارة إليها بما لا يتناوله الصرفيون تحت أبواب الصرف المعهودة ؛ وذلك لأنها - كما أشرت - لا تخضع لقاعدة مطردة ، أما المصطلحات التي تدل على تغيير في الكلمة المفردة ، أي تغيير حرف بآخر في مجال الدراسة الصرفية عند القدماء فهي :

١ - الإعلال .

٢ - الإبدال .

٣ - القلب .

٤ - التخفيف .

٥ - التعويض .

وينبغي التنبيه إلى أن هذا التغيير الذي تعبّر عنه هذه المصطلحات ليس خاصاً بنوع معين من أقسام الكلمة في العربية ، أي ليس خاصاً بالفعل وحده مثلاً أو بالاسم وحده ، بل هو عام في الأسماء والأفعال جميعاً ، وقانونه فيهما واحد .

ثم إنه قد يشترك مدلول مصطلح مع مدلول مصطلح آخر في جانب من الجوانب وينفرد كل منهما بجانب آخر ، وقد

يكون مدلولاً مصطلحين متفقين في كلمة ما ، بمعنى أن التغيير الواقع في الكلمة يصح أن يطلق عليه هذا المصطلح أو ذاك ، كما أنه قد يكون هناك تباين بين مدلولي مصطلحين في التغيير الحادث .

١ - مصطلح الإعلال :

يعرف هذا المصطلح بأنه : هو تغيير حرف العلة للتخفيف ، بقلبه أو اسكانه أو حذفه^(١) .

إذن ، مجال الإعلال هو حروف العلة (وهي الألف والواو والياء) في الكلمة الواحدة ، ومن هنا جاء اسمه ، فإذا كان في الكلمة حرف من حروف العلة المذكورة مثل : (قَوْل) ثم وجدنا هذه المادة في صيغة الماضي مثلاً (قَالَ) فقد حدث في هذه الكلمة إعلال ؛ إذ تغير حرف العلة (الواو) وصار (ألفاً) وكان هذا الفعل في الأصل (قَوْل) مع ملاحظة أن التغيير قد حدث في مكان الحرف المغير ، ولم يحدث في مكان آخر من الكلمة مثل كلمة (عِدَّة) وهي صيغة من صيغ الأصل الثلاثي (و . ع . د) وكان ينبغي - بناءً على مراعاة ترتيب

(١) انظر : حاشية الصبان على الأشرفي ٤ / ٢٨٠ .

الأصول في الكلمة - أن تكون (وعد)
ولكننا نلاحظ أن ثمة حرفاً قد حذف وهو
(الواو) وقد جاء عوضاً عنه حرف آخر
هو (التاء) في آخر الكلمة ، فليس هذا
إعلاقاً ، لأن حرف العلة لم يأت في نفس
مكانه حرف علة آخر ، والذي حدث
في كلمة (عدة) تعويض - كما سيأتي
تعريفه .

وما بين الإعلاق والتعويض - إذن -
تباين ، إذ ليس بينهما اتفاق في شيء ما .
ومن فهم التعريف السابق ندرك أن
التغيير في الأسماء الستة للإعراب في مثل :
جاء أخوك ، ورأيت أخاك ، ومررت
بأخيك ، وكذلك في المثنى وجمع المذكر
السالم مثل : حضر طالبان ، ورأيت
طالبين ، وحضر المدرسون ورأيت
المدرسين - التغيير الذي حدث في هذه
الأمثلة ليس إعلاقاً مع أن فيه حرف علة جاء
في مكان حرف علة آخر ، لأن هذا التغيير
ليس للتخفيف ، وإنما تغيير من أجل
الإعراب .

وقد قسموا الإعلاق إلى ثلاثة أنواع
هي :

الإعلاق بالقلب ، والإعلاق بالتسكين
أو النقل ، والإعلاق بالحذف .

٢ - مصطلح الإبدال :

معنى الإبدال في اللغة هو جعل شيء
مكان شيء آخر بحيث يقوم المبدل
مقام المبدل منه ويغني عنه .

وقد انتقل هذا المدلول اللغوي الواسع
إلى مجال الاصطلاح الصرفي ، غير أنه
خصص بتبادل الحروف في الكلمة الواحدة
وصار الإبدال في مصطلح علماء الصرف
هو : جعل حرف في مكان حرف ،
ولا يختص بأحرف العلة ، وما يشبه
أحرف العلة^(١) سواء أكان للإدغام أم لم
يكن ، وسواء أكان لازماً أم غير لازم ،
ولابد فيه من أن يكون الحرف المبدل
في مكان الحرف المبدل منه .

إذن ، جعل أي حرف - سواء أكان
حرفاً صحيحاً أم حرف علة - في مكان
أي حرف آخر في الكلمة يعد إبدالاً ،
ومعنى هذا أن بعض أنواع الإعلاق وهو
- كما سبق تعريفه - خاص بحروف
العلة يعد أيضاً إبدالاً؛ فمثلاً الفعل (قال)
أصله (قول) ، تحركت الواو وفتح

(١) ما يشبه أحرف العلة هو الهمزة ، على ما سيأتي بيانه .

ما قبلها فقلبت ألفا وهنا نستطيع أن نقول إنه أبدال حرف من حرف آخر ، فهذا يمكن أيضاً أن يسمى إبدالاً مع كونه من الإعلال كما رأينا ، فالإعلال والإبدال - إذن - يلتقيان في بعض الكلمات التي يحدث فيها تغيير من نوع معين وهو الإعلال بالقلب .

لكن تغييراً آخر كما في كلمة (اصطبر) - وهي فعل على وزن (افتعل) حيث أبدلت التاء طاءً لوقوعها بعد حرف من حروف الإطباق (هو الصاد) لا يمكن أن يسمى إعلالاً لأن الذي حدث هنا هو إبدال حرف صحيح من حرف صحيح آخر فليس هذا من الإعلال في شيء ولكنه إبدال فقط .
فالإبدال - إذن - قد ينفرد عن الإعلال في بعض أنواع تبادل الحروف التي تسمى الحروف الصحيحة في عرف الصرفيين العرب .

وفي كلمة مثل (يقوم) - وهي فعل مضارع على وزن (يفعل) - نلاحظ أن الميزان الصرفي لا يتطابق تماماً مع الموزون بحسب الصورة المنطوقة ، لأن الميزان الصرفي وهو « يفعل »

أوله حرف متحرك ، يليه حرف ساكن ، يليه حرف متحرك ، وأما الحرف الأخير فلا عبرة بحركته أو عدمها لأن ذلك خاضع للوقف أو الوصل ، والجزم أو غيره ، والفعل المضارع « يَقُومُ » يتتابع فيه حرفان متحركان ، تليهما الواو الممدودة وهي - في عرف الصرفيين العرب - حرف ساكن في هذه الحال ، إذ حرف المد يعد ساكناً لديهم ، فإذا أرجعنا هذا الفعل إلى صورته الأصلية وجدناه بهذه الصيغة (يَقُوم) - بإسكان القاف ، وضم الواو - إذن فقد نقلت ضمة الواو إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها وهو القاف - على حد تعبير القدماء - وصارت الواو نخالية من الحركة أي سكنت ، وأصبح نطق الفعل (يَقُوم) بضم القاف وسكون الواو أي صيرورتها حرف مد ، فهنا تغيير قد حدث بإسكان حرف العلة بعد أن كان متحركاً ولم يحدث تبادل بينه وبين حرف آخر ، فهذا الذي حدث من التغيير ليس من الإبدال في شيء بل هو إعلال فحسب .

فإذا قرأنا في بعض كتب الصرف أن العلاقة بين الإعلال والإبدال هي علاقة

نقل حركته إلى الحرف الساكن الصحيح قبله .

٣ - مصطلح القلب :

سلك علماء الصرف في تفسير « القلب » ثلاث طرائق مختلفة هي :

(١) طريقة ابن الحاجب :

يرى ابن الحاجب أن القلب هو : جعل حرف مكان حرف العلة للتخفيف فهو - عنده - خاص بأن يكون الحرف المقلوب حرف علة ، وأن يكون القلب للتخفيف . وهو من ناحية أخرى عام في الحرف المقلوب إليه إذ لا يشترط أن يكون الحرف المقلوب إليه حرف علة أو حرفاً صحيحاً ، فمن القلب قلب الواو والياء تاءً إذا وقعتا فاء - (افتعل) مثل اتعظ واتسر ، وأصل كل منهما (أوتعظ) و (ايتسر) قلبت كل من الواو والياء تاءً وأدغمت في تاء الافتعال .

ومن القلب - على هذا التعريف - قلب الواو همزة مثل : أوأصيل (جمع واصلة) وأصلها : ووأصل ، وأجوه ، وأصلها : وجوه (جمع وجه) وأقتت ، وأصلها وقنت .

العموم والخصوص الوجيه - وهي عبارة مستعارة من المنطق - فمعنى هذا أنهما يجتمعان في شيء كاجتماعهما في نحو : قال ، باع ، صام ، قام ، سعى ، دعا ، رعى ، رمى ، إذ حدث في كل كلمة من هذه الكلمات إعلال وهو استبدال حرف علة بآخر فمثلاً كلمة (باع) أصلها (بيع) أعلت الياء وقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها - على ما سيأتي - فهذا إعلال لأن حرف علة جاء مكان حرف علة سواء ؛ وهذا التغيير نفسه يمكن أن يسمى إبدالاً ، إذ أبدل حرف من آخر ، وينفرد كل منهما في شيء آخر كما انفرد الإبدال في نحو : اصطبر وأدكر وأزدحم واضطلع وأطلع وأزدجر ، ففي كل كلمة من هذه الكلمات حدث إبدال فحسب ؛ إذ جاء حرف صحيح مكان حرف صحيح آخر كما في (ازدحم) مثلاً ، أصلها (ازتحم) أبدلنا التاء دالا للأسباب التي ستعرفها فيما بعد ، وكما انفرد الإعلال في نحو : يقوم ، يقول ، يصوم ، يميل ، يبيع ، لأنه لم يحدث في هذه الكلمات أن استبدل حرف بحرف وإنما سكن حرف العلة بعد

(ب) طريقة الرضى :

يضم العلامة الرضى الهمزة إلى حروف العلة الثلاثة (الواو والياء والألف) ، ولذلك يقول في تعريف القلب : « ولفظ القلب مختص في اصطلاحهم بإبدال حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض ، والمشهور في غير الأربعة لفظ الإبدال ، وكذا يستعمل في الهمزة أيضاً »^(١) .

والقلب على هذا التفسير يشمل تخفيف الهمزة في نحو : بير ، وسوئم (وأصلها سوئم) وراس ، ويخرج منه إبدال الواو والياء تاء في نحو اتعد واتسر . ويتفق القلب - بهذا المفهوم - مع الإبدال في كل ما حدث فيه إبدال حرف علة من آخر أو همزة أو عكسه - وينفرد الإبدال في نحو (اذكر) وكل تغيير في غير أحرف العلة أو الهمزة ، وذلك لأن (اذكر) أصلها : اذ تكرر (افتعل من ذكر) فبأبدلت تاء الافتعال دالا فصار الفعل : اذ ذكر ثم أبدلت الدال دالا ، وأدغمت الدال في الدال فصار إلى الصورة المنطوق بها وهي (اذكر) ، فهذا التغيير ليس في حروف العلة ، وهذا -

وليس من القلب - على هذا التعريف تخفيف الهمزة في نحو : بير وذيب وراس وفاس ، أو إبدالها ياء في مثل : خطايا لأن الحرف المقلوب هنا ليس حرف علة ، لأنه في الأمثلة المذكورة هو الهمزة ، وابن الحاجب يشترط أن يكون الحرف المقلوب حرفا من حروف العلة ليكون مما يندرج تحت مصطلح « القلب » .

وعلى هذه الطريقة تجد أن العلاقة بين القلب والإبدال هي : العموم والخصوص المطلق - وهي عبارة مستعارة أيضاً من المنطق - أي أن القلب والإبدال يجتمعان في نحو : قال وباع وكساء ورداء واتصل واتسر ، وينفرد الإبدال في نحو : (التظني) لأن الياء مبدلة من نون (لأن أصلها التظن) ، وكذلك (تقضى) لأن الألف مبدلة من ضاد (وأصلها تقضض) .

والقلب بهذا المفهوم يتفق مع الإعلال بالقلب وحده ، ولكن الإعلال بالحذف والإسكان لا يتفقان مع « القلب » هذا المدلول .

(١) شرح الشافية : ٦٧/٣

الضرب من العلاقة يسمى في عرف المناطقة العموم والخصوص المطلق، إذ يجتمع الشيطان في أمر وينفرد أحدهما في شيء آخر.

ويتفق القلب - بهذا المفهوم أيضاً - مع الإعلال إذا كان إعلالاً بالقلب في مثل : قال ورمى ، وينفرد الإعلال إذا كان إعلالاً بالحذف مثل : قل وبع أو بالإسكان أو النقل مثل : يقول ، كما ينفرد القلب إذا كان بتخفيف الهمزة في نحو بير وراس ، فالعلاقة بينهما - إذن - هي العموم والخصوص الوجهي .

(ج) طريقة التأخرين :

يرى متأخرو الصرفيين ؛ كالزمخشري وابن مالك وغيرهما أن القلب هو : جعل حروف العلة بعضها مكان بعض^(١) . وتفسير القلب بهذا لا يجعل منه تخفيف الهمزة ولا قلب حرف العلة تاء أو همزة أو غيرها من الحروف الصحيحة ، لأن تخفيف الهمزة وإبدال حرف العلة حرفاً صحيحاً يدخلان عندهم في مفهوم الإبدال .

وإذا استعرنا أسلوب المناطقة لوصف العلاقة بين القلب - بهذا المفهوم - والإبدال فإننا نقول إن العلاقة بينهما هي العموم والخصوص المطلق أي أن الكلمات : قال ، باع ، ميراث ، جيد لاهين قد حدث فيها ما يمكن أن نسميه قلباً وإبدالاً في نفس الوقت ، لكن الكلمات عليج والعشج والبرنجج والصيصج في قول الراجز :

خالسى عويصف وأبو عليج
المطعمان اللحم بالعشج
وبالغداة كتل البرنجج
يقلع بالود وبالصيصج
(وأصل هذه الكلمات : أبو علي
حيث أبدلت الياء المشددة جيم مشددة
وكذلك الكلمات الباقية العشي والبرنجي
والصيصي) ، هذه الكلمات لم يحدث
فيها إلا (إبدال) فحسب ؛ أي انفرد
الإبدال عن القلب - بهذا المفهوم -
في إبدال حرف العلة حرفاً صحيحاً .

(١) انظر المفصل للزمخشري من ٢٧٤ وما بعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ، الجزء العاشر ص ٧ وما بعدها ، وانظر أيضاً تهليل الفوائد لابن مالك ص ٣٠٠ وما بعدها .

على صورة واحدة ، ولا أعدها مع الحروف
التي أشكالها معروفة محفوظة^(١) .

والإبدال ، وقد اتجه بعض الدارسين
المعاصرين إلى دراستها دراسة خاصة^(٢) .

٥ - مصطلح التعويض :

التعويض من التغييرات التي تحدث
في الكلمة المفردة ، والمعنى اللغوي للفظ
التعويض ؛ هو جعل الشيء خلفا عن غيره .
وهذا المعنى اللغوي نفسه هو الذي انتقل
إلى مجال الاصطلاح الصرفي ، غير أنه
خصص بتعويض الحروف في الكلمة
المفردة .

وللصرفيين في تفسير التعويض
أو تعريفه رأيان : أولهما ما أشار إليه
ابن يعيش قائلا : إن العوض أو التعويض
هو « أن نقيم حرفا مقام حرف في غير
موضعه نحو تاء عدة وزنة وهمزة ابن
واسم^(٤) ولا يقال في ذلك بدل إلا تجوزا
مع قلته^(٥) ، فالشرط المشترك هنا هو
أن يكون حرف العوض في غير مكان

وأما الحذف فأن تسقطها من اللفظ
ألبته .

وأما جعلها بين بين أي بين الهمزة
والحرف الذي منه حركتها ، فإذا كانت
مفتوحة تجعلها بين الهمزة والألف ،
وإذا كانت مضمومة بين الهمزة والواو ،
وإذا كانت مكسورة بين الياء والهمزة^(٢) .

ولا يشترك مصطلح التخفيف -
إذن - مع المصطلحات الأخرى الدالة
على التغيير إلا مع الإبدال عندما يكون
تخفيف الهمزة بإبدالها حرف مد مثل :
راس وبير ولوم .

ومهما يكن من أمر فإن تخفيف الهمزة
له قواعد خاصة به تصف أحكامه ،
ويدرسها الصرفيون في غير بابي الإعلال

(١) اعترض ابن جني على أبي العباس المبرد في رأيه هذا بأن جميع الحروف إنما يجب إثباتها بالنظر إلى
كونها أصواتا منطوقة ملفوظة ، ولا شك أن النطق موجود قبل الخلد ، وانقلاب الهمزة لا ينفي كونها حرفا مستقلا
لأن غيرها من حروف الإبدال ، والإعلال ينقلب ولا يخرجها ذلك عن كونها حروفا . (انظر سر صناعة الاعراب
٤٨ - ٤٩) .

(٢) شرح المنفصل لابن يعيش ١٠٧/٩ (بتصرف يسير جدا) وانظر أيضا شرح الشافية ٣٠/٢ .

(٣) انظر الدراسة التي قام بها الدكتور عبد الصبور شاهين عن الهمزة في كتابه (القراءات القرآنية في ضوء

علم اللغة الحديث) .

(٤) بناء على أن كلمة اسم مشتقة من السمو (س . م . و) .

(٥) شرح المنفصل ٧/١٠

منه ضعيف وان اشتهر عند الكثيرين
كما يقول بعض الدارسين .

والرأى الآخر هو أن نقيم حرفاً مقام
حرف آخر في الكلمة ، ويجوز أن يكون
الحرف المعوض في غير مكان المعوض
منه كالسابق ، ويجوز أن يكون المعوض
في مكان المعوض منه كالهزمة في كلمة
(اسم) إذا قيل أنها مأخوذة من مادة
(وسم) .

والتعويض - على الرأى الأول وهو
المشهور - ليس من الإعلال ولا الإبدال
في شيء ، وعلى الرأى الثاني يمكن أن
يندرج تحت الإبدال بمعناه الواسع .

* * *

بعد عرض هذه المصطلحات التي
تطلق على التغيير الذي يحدث في الكلمة
المفردة نرى أن التخفيف والتعويض
كثيرهما ليسا داخليين فيما نحن بسبيله
لأنهما يدوسان في غير باب الإعلال
والإبدال .

الحرف المعوض عنه ، فإذا نظرنا
في كلمة (زينة) نجد أن التاء فيها عوض
عن الواو ، لأن هذه الكلمة من مادة
(وزن) ووزنها الصرفي هو (علة) لأن
التاء حذفت وهي الواو ، وقد عوض
عنها التاء في آخر الكلمة ، فلما حذفت
فاء الكلمة عوض عنها حرف آخر هو
التاء في آخر الكلمة أي في غير الموضع
الذي كان فيه الحرف المحذوف وكلمة
(ابن) أصلها (بنو) بدليل أنك إذا
نسبت إليها قلت : بنوى ، وإذا صغرتها
قلت (بُنَى) وأصلها بُنِيُو فاجتمعت
الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء
فصارت (بُنَى) . ومعنى هذا أن الأصل
المحذوف يرد عند بعض التصاريف ،
فلما حذفت لام الكلمة وهي الواو عوض
عنها الهزمة في أول الكلمة أي في غير
الموضع الذي كان فيه الحرف المحذوف .
وهذا الاتجاه الذي يشترط جعل
التعويض في غير مكان الحرف المعوض

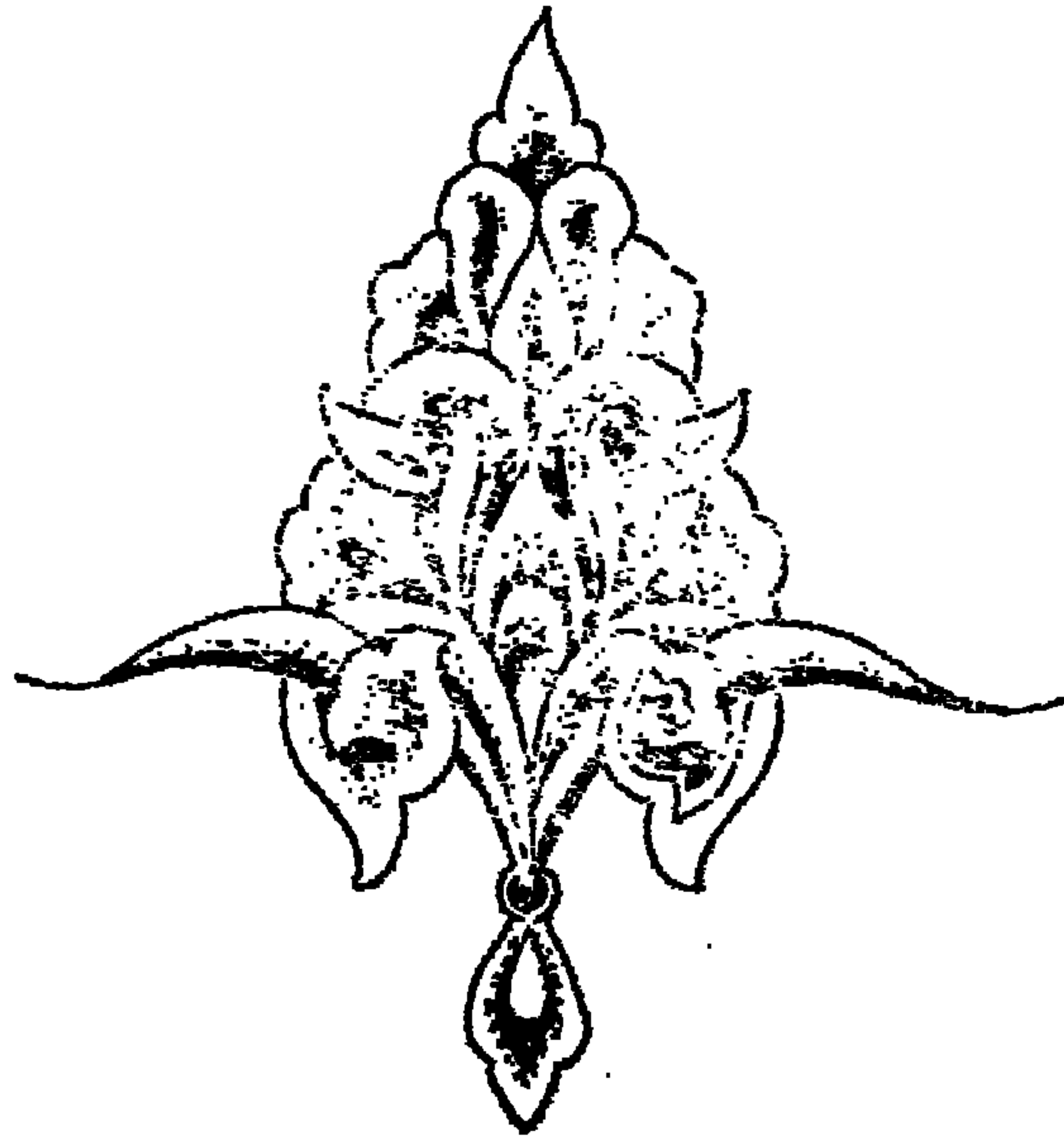
(١) يلاحظ أنه عند وزن الكلمة التي حدث فيها تعويض وزناً صرفياً يعامل الحرف المعوض به معاملة أحرف
الزيادة فيقابل بتظيره في الميزان ، فثلاث كلمة (علة) نجد أن وزنها الصرفي هو (علة) فالتاء - وهي عوض عن الواو
المحذوفة التي هي فاء الكلمة توصلت بتاء زائدة ، وحذف ما يقابل الواو في الميزان وهو الفاء .

ويبقى بعد ذلك ثلاثة مصطلحات هي : الإعلال والقلب والإبدال ، وسوف نساك مع هذه المصطلحات مسلكا لا يتصد به إلا التخفيف فحسب ومحاولة التيسير من أجل الدراسة ، وأود أن نصطليح على أن كل تبادل أو تغيير يطرأ على أحرف العلة الثلاثة ومعها الهمزة نسميه إعلاالا ، فالإعلال - إذن - بناء على ما نريد أن نصطليح عليه في دراستنا - هو كل تغيير يقع بين أحرف العلة والهمزة على أن تكون الفروق بين هذه المصطلحات واضحة كما ذكرنا من قبل ، كما أنه

إذا قلت في (قائم) مثلا : أن أصلها (قاوم) قلبت الواو همزة يكون مقصودنا أن هذا ضرب من الإعلال .

وأما مصطليح الإبدال فسوف نخصمه لكل تبادل يقع بين الحروف الصحيحة بعضها مع البعض الآخر أو بين الحروف الصحيحة وحروف العلة ، ومرة أخرى أقول إن هذا ليس إلا ضربا من التنظيم يقصد به التيسير مع معرفتنا بالفروق بين هذه المصطلحات وقد سبق شرحها .

محمد حماسة عبد النظيف
مدرس النحو بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة



الصوت المجسد - تقفية وتأيبـد

للأستاذ محمد الطاهر بن عاشور عضو المجمع المراسل*

القاموس لفظي «مجننة ومحسنة» ونقل كلام صاحب تاج العروس في شرحه لتخطة النسخة التي بلفظ محسنة فيلزم تخطة صاحب اللسان أيضاً لأنه اقتصر عليها . وقد رأيت في نسخة صحيحة من القاموس المصرية الخط نفيسة نسخت سنة ٩٣٨ بخط محمد بن عمر الحفاجي الأزهرى وهو والد شهاب الدين الحفاجي وقد ذكره الشهاب في ترجمته نفسه في كتاب «ريحانة الألباب» فقال «ومقام والدى غنى عن المدح والورق بأوكارها لاتعلم الصدح» ثبت فيها مانصه «وصوت مجسد كمعظم مرقوم على نغمات ومجننة» (بميم وجيم ونون وهاء وشكلها بكسرة تحت الميم وسكون على الجيم وفتحة على النون) وهى من عدة نسخ بخزانة كتيبي وفي نسخة صحيحة أخرى نسخت سنة ٩٩٣ موجودة بخزانتى أيضاً كتب في آخرها أنها بخط الصالح الفاضل والعالم الكامل منصور الحلابى نسباً الزبيدى مولداً رحمه الله وكتب في آخرها أنها صححت على أم وأصل صحيح عليه خط المصنف رحمه الله سنة ١٠٠٢ كتبت كلمة «مجننة» بدون نقط أصلاً وذلك يدل على مثار اختلاف نسخ القاموس في ذلك اللفظ فالظاهر أنه ثبت في أصل الفيروزبادى بدون نقط فحاكى الناسخ صورة اللفظ كما وجدها لعدم اهتدائه إلى إعجامه .

نشر الأستاذ أنستاس الكرملى عضو المجمع اللغوى مقالا في الصفحة ٢٦٩ من الجزء الرابع من مجلة المجمع اللغوى استيقظ فيها الأنظار إلى مايقع في بعض أمهات الدواوين اللغوية من كلام مغلق يكده حلل أفهام الناظرين وتزل في مزالقه أقدام الناقلين والمختصرين وربما شوه بعضهم اللغة تشويها شنيعاً ، وربما عمد بعضهم إلى حفظها فأصبح لها مضيعة ، واستظهر لذلك بشاهد واحد ، والظن بضلوعته أنه قصد الاختصار لا أنه الآخر غير واحد .

وإني وإن شاطرته رأيه مشاطرة تأييد ، ورجعت ندائه المهيب بالتقفية على رأيه السديد فانا أفتى على أثره مباحث على شاهده الوحيد .

فأقول إن ما أخذه على صاحب محيط المحيط في «الصوت المجسد» مأخذ فطن لييب ، واعتراضه عليه ممسك بالتلايب ، فالعلامة البستاني قد جاء بمزيج من اختصار وتفسير وتصحيح لايسلمه عارف ويؤاخذه عليه المطلع المنصف ولقد كفانا الأستاذ الكرملى أمر نقده بما لايزيد عليه من بعده ، وأما «فربتاغ» فقد احتكم حكم المستبد فجعل وصف الصوت المجسد مأخوذاً من المصبوغ بالجسد أو الزعفران تقريباً ، يريد منه ترجيح لفظ «محسنة» فبقي أن نعود إلى تحقيق هذه العبارة الواقعة في معاجم اللغة المعتبرة .

(*) عرض هذا البحث على المؤتمر وقور نشره في المجلة (الجلسة الثانية للمؤتمر ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٠)

وقد ذكر الأستاذ الكرملى عن نسختي

ابن منظور لامن تصرفات الناسخ وبتعويض لفظ نغمات بلفظ نغم وهو هين .

وعلى هذا فالظاهر أن المجسد مشتق من الجسد وهو الجسم خلافاً لما ظنه «فربتاغ» فمجسد مثل قولهم مجسم بمعنى مضخم في نوعه تشبيهاً له في الغلظة بالجسم أى ضخم حتى صار كالجسم بناءً على أن اللحن والنغمات تضاعف الحروف وترددها حتى تكاد الألفاظ أن تصير أجساماً والعبارة جارية على أسلوب تعبير القدماء من أهل العربية كشأن عبارات كتاب سيويه قد تكون محل توقف أنظار الناظرين كما هو معلوم . ولابد من الاستعانة على فهم المراد منها بتتبع أساس تعبيرهم وماتفيده المفردات اللغوية المناسبة للغرض المسوقة إليه العبارة ومقتضى كتابة العبارة الجارية على طريقة الكتابة في ذلك العصر .

فبنا أن نتأمل في المعنى من قوله «مرقوم» فالمرقوم الذى جعل له الرقم والرقم علامة ترقيم أى تنقش فقد يكون حرفاً وقد يكون علامة ومنه الرقم فى الثوب وقال تعالى «كتاب مرقوم» فقيل فى وجه وصف الكتاب بالمرقوم . إن المراد كتاب معلم متميز . ولما وصف الصوت بالمرقوم تعين أنه رقم اعتبارى أى صوت مكيف بكيفية تميزه عن غيره وهى كيفية اللحن الخاص . ومعنى كلمة «على» الاستعلاء المجازى لا محالة الذى يؤول إلى معنى الملابس مثل «على هدى من رهم» . أى يميز بكيفية خاصة ملابساً لنغمات . وتفسيره المجسد بالمرقوم على نغمات يدل على أن وصفه بالمجسد لأنه صحت محدد بلحن خاص يعينه ويشخصه

وإذ قد عزا صاحب تاج العروس تلك الحملة إلى الخليل ولم يكن كتاب العين للخليل موجوداً فبنا أن نرجع إلى الكتب المتابعة لكتاب العين لتتمكن من فهم هذه الحملة التى هى من أمهات الكلمات اللغوية فلما وجدنا الزبيدى قد عدل عن ذكرها فى كتاب مختصر العين . ووجدنا ابن سيده عدل عنها أيضاً فى كتابه «المحكم والمحيط الأعظم» الذى هو كالمختصر لكتاب العين (١) علمنا أن هذه العبارة موضع إشكال فلذا حذفها مختصراً ولكن ابن سيده نفسه أثبت هذه العبارة فى كتاب المخصص فى باب الملامى والغناء (٢) فقال مانصه «صاحب العين صوت مجسد مرقوم على محنة ونغمات» وضبط مصحح المخصص كلمة محنة بكسر الميم وسكون الحاء وفتح النون .

وهذه العبارة عين عبارة القاموس سوى أن صاحب القاموس قدم لفظ نغمات على لفظ محنة بخلاف كلام الخليل ولاشك أن لصاحب القاموس مقصداً فى هذا التصرف ولعله رأى أن كون الصوت على نغمات هو مقوم بمعنى كونه مجسداً وأن لفظ محنة تكلمة للمعنى .

وأما صاحب اللسان فتصرف فيه بتغيير لفظ محنة بلفظ محسنة إن كان ذلك من أصل

(١) صاحب المحكم هو على ابن اسماعيل المعروف بابن سيده اللرى الأندلسى للتوفى سنة ٤٥٨ وصاحب مختصر العين هو أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدى الأندلسى للتوفى سنة ٣٧٩
(٢) صفحة ١١ من الجزء الثالث عشر من المخصص طبع للطبعة الكبرى الامبرية ببولاق مصر

«المخصص» وغالب نسخ القاموس وهو الموافق لنسخة من القاموس بخط ومقابلة وتحقيق العلامة الأديب الغوى محمد الورغى التونسى كاتب دولة الأمير على بن حسين بن على سنة ١١٧٧ هـ .

ولما أن يكون الحرف جيا وهو الذى وقع فى النسخة المصرية التى بخط الخفاجى . وقيام كلا الاحتمالين هو الذى حمل ناسخ النسخة الحليية على ترك الإعجام . ثم ينشأ احتمال أن تكون الكلمة مركبة من خمسة حروف بأن تكون المطة التى بين الحرفين الثانى والثالث سينا لأن كثيراً من الخطوط المشرقية يكتب حرف السين دون أسنان بل يكتب بمطة طويلة وإن كان ذلك لا يلتبس على الممارسين لكيفيات الخطوط وبهذا الاحتمال تصير الكلمة مركبة من خمسة أحرف فيحدث حرف ثالث هو «سين» وهو الذى نشأت عنه كلمة محسنة الواقعة فى نسخ القاموس حسبما ذكره صاحب تاج العروس ولعلها من تصرفات بعض الناسخين للقاموس ، فاذا كان هذا اللفظ هو المثبت فى أصل كتاب «المخصص» فالظن أن بعضاً ممن نسخوا القاموس لهم إطلاع على كتاب «لسان العرب» يحسبون أنهم يصلحون عبارة «القاموس» ولا يبعد أن يكون وقوع ذلك فى نسخة اللسان من تصرفات الناسخ أيضاً فينبغى أن نشغل بتفسير لفظ محنة الذى هو المشهور من عبارة الخليل .

والحنة ما يمتحن به المرء من المصائب فصوت ذى الحنة يكون فيه غلظ وبحة ويقال له صوت أجش وهو الذى يخرج من أعلى

ويميزه عما سواه وذلك بنغمات مخصوصة يصير بها الصوت مضبوطاً معيناً يشبه الجسد المحدد بالشكل لأن الرقم يكون واضحاً متميزاً فى الطرس أو الثوب .

فالحون كلها حدود للأصوات تعرف بها فيكون الصوت المجسد على هذا هو الصوت الملحن المتغنى به شأن الأصوات المذكورة فى كتاب الأغاني وأن نتأمل فى سبب التردد فى كلمة « محنة أو مجنة » وذلك أنها كلمة مركبة من أربعة حروف الأول منها يتعين لكونه ميما والرابع يتعين لكونه هاء تأنيث والثالث لم يختلوا فى كونه نوناً .

فأما الحرف الثانى فشكله يحتمل الجيم والحاء المهملة والحاء المعجمة لأن أشكال هذه الحروف الثلاثة فى الرسم العربى متحدة ولا تمايز إلا بأحد أمرين الإعجام إن كانت الكتابة معجمة ، أو دلالة المقام إن كانت الكتابة خالية عن الإعجام ، كما هو غالب حال الكتابة فى عصر الخليل حين كان الكتاب يعدون الإعجام عيباً .

فأما احتمال الحاء معجمة الذى وقع فى محيط المحيط للبستاني فهو خطأ لا يستقيم معه المعنى بحال ولم ينقل عن كتاب من الكتب فلنضرب عنه صفحاً .

فبقي احتمالان أن يكون حاء مهملة وهو أصل الإهمال أو جيا وهو ما بقى .

فأما الحاء فهو الأصل فى إهمال مثل ذلك الحرف وعلى ذلك الاعتبار جرت طبعة

هذه الكلمة الخليلية نكله إلى تحقيق رجال
المجمع ونشفه بأطيب تحية .

مراجعة

وقد أتبع الأستاذ الطاهر بن عاشور هذا
البحث بالكلمة التالية ، وهي تتضمن مراجعة
وردت إليه من الأستاذ إبراهيم مصطفي
عضو المجمع وتعليقه عليها :

مراجعة الأستاذ إبراهيم مصطفي

« وصل إلي اليوم بحكم الدقيق العميق في
تحقيق « صوت مجسد » ونقلت مما ظفرت به
من النسخة الصحيحة النفيسة من نسخ القاموس
مانصه « وصوت مجسد كمعظم مرقوم على
نغمت وعحنة » وبذلك حققتم وصحتم كلمة
« مجسد » - ثم أخذتم في تحقيق كلمة « عحنة »
وقلبتموها على وجوهها التي تحملها قراءاتها

وقد بدأ لي أن أسألكم ألا يمكن أن تقرأ
« محننة » ومن معاني الحنين - النزوع والصوت
والطرب فيكون المعنى (مرقوم على نغمت
وأطراب) ؟

وقد رأيت أن أكتب إليكم هذا الخاطر
وأتم أقدر على تحقيقه لما بأيديكم من النصوص
ومالكم من موالاة النظر فيها . ٢٥١ .

التعليق

« الجواب عنها : أن الوجه والمعنى اللذين
ذكرتموهما يقتضيان أن تكون الميم التي في
كلمة « عحنة » حرفاً زائداً وأن تكون تلك
الكلمة مصدراً ميمياً وحينئذ فلا يصح ضبط
الميم بالكسر إذ ليس في المصادر الميمية ما هو
بكسر الميم . فيتعين على ذلك التفسير أن تكون

الحلق والخيالين وذلك مما يضحخ الصوت فيصير
كأنه جسد فيكون المجسد بمعنى المضحخ وقريب
منه وصف الأصوات بالثقل تارة وبالخفيف
أخرى كما تجده في كتاب الأغاني ، والثقل
والخفة من صفات الأجسام فعلى صحة هذا
اللفظ يكون الصوت المجسد من صفات
أصوات الحزن في النياحة ونحوها .

وأما على ما في نسخة القاموس الخفاجية
من لفظ « مجنة » بالجيم وبالضبط بكسر الميم
وسكون الجيم كما تقدم ، في صيغة هيثة مشتقة
من الحجن ، والحجن يرجع إلى معاني اللهو والهلول
والانحلاج وشأن اسم الهيثة إذا لم يضاف إلى
ما يميز هيثته أن يكون اسماً لهيئة الجنس المشتق
هو من لفظه أعني أن يكون اسماً للمصدر
كقولهم الحيطه بمعنى الاحتياط والحيطه بمعنى
الحيض فاذا صححت هذه اللفظة على هذا الوجه
كان المعنى واضحاً فان شأن الغناء أن يكون
في مقام الحجون والطرب .

فأما لفظ محسنة الواقع في طبعة « اللسان »
وبعض نسخ « القاموس » فلا أراه يستقيم له معنى
مع دخوله حرف الاستعلاء عليه ولا أشاطر
الأستاذ الكرمل في توجيهه لأن المعنى المقصود
من الصوت المجسد لا يختص بالمرأة المغنية
بل أكبر الأصوات إتقاناً وإبداعاً هو من
صنعة مغنين كالموصلى ومعبد ومخارق وأضرابهم
على أني لا أرى في الفقرات التي استشهد بها
الأستاذ الكرمل لتوجيه لفظ « محسنة » ما يقتضى
اعتبارهم ذلك اللفظ اعتبار الاسماء الصناعية
بل ليس هو إلا من الأوصاف المشتقة المعروفة
وحسبك أنه لم يثبت له ذلك المعنى في شيء من
دواوين اللغة فهذا ما بدا من النظر في إقامة

بوزن مفعلة بكسر الميم ففتعين لأن تكون من
اسماء الآلة مثل ميزجة فتفسر حينئذ بالآلة
الخنين إلى الطرب وهذا المحمل لا يلتئم مع عبارة
الخليل بن أحمد في الصوت المحسد التثاماً واضحاً
لأنه يعمل من مقومات معنى الصوت المحسد
أن يكون مرقوماً على آلة طرب وعلى طرب
أيضاً لأن واو العطف دالة على الجمع . اللهم
إلا أن يجعل الواو للتقسيم بمعنى «أو» وهو استعمال
نادر في كلام المؤلفين وإن كان صحيحاً حتى
احتاج من استعمله منهم إلى الاعتذار عن
ذلك في التعليق على كلامه اهـ .

الميم مفتوحة . لكن يعكز على اعتبارها مفتوحة
أن الكلمة قد ضبطت فيما ضبطت فيه من كتب
اللغة بكسرة تحت الميم . ثم هو يقتضى أن
يكون عطف الطرب على محنة عطف مرادف
وهو خلاف أصل العطف لأن أصل العطف
أن يكون لمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه
وذكر المرادف مع مرادفه من قبيل التوكيد
اللفظي الذي لا يقترن بواو العطف .

فان التزمنا كسر الميم تبعاً لضبط الواقع في
المعاجم اللغوية اضطررنا ذلك إلى جعل الكلمة

القلب اللطيف في اللفظة العربية

للكاتب حسين محمد شرف

بصحتها ، والأخذ بها مع التفاوت في الأخذ
والترجيح .

وأحب أن أضع بين يدي القارئ هنا
تصوراً عاماً لموقف ثلاثة من علماء العربية بالنسبة
لهذه الظواهر وغيرها :

(أ) يقول العلامة «أحمد بن فارس» (٣٩٥هـ) :

«اختلاف لغات العرب من وجوه :

— أحدها : الاختلاف في الحركات «كقولنا :
«نَسْتَعِينُ ونَسْتَعِينِ» بفتح النون وكسرها»

قال «الفراء يحيى بن زياد» (٢٠٧هـ) : هي
مفتوحة في لغة «فريش» ، وأسند وغيرهم
يقولونها بكسر النون .

— والوجه الآخر : الاختلاف في الحركة
والسكون ، مثل قوله : «معكم ومعكم»
بفتح العين وسكونها .

— ووجه آخر ، وهو الاختلاف في إبدال
الحروف .

— ومنه الاختلاف في التقديم والتأخير
نحو : «صاعقة وصاعقة»

— ومنه الاختلاف في الإعراب ، نحو :
«مازيك قائما ، ومازيك قائم»

حفلت اللغة العربية بكثير من الظواهر
اللغوية التي ظفرت باهتمام علماء اللغة ورجالها
في القديم والحديث .

ومن هذه الظواهر : المشترك ، والأضداد ،
والمترادف ، والإتباع ، والإبدال ، والقلب ،
والنحت .

وفها صنّف متقدمو أهل اللغة كتباً
ورسائل كثيرة ، وأفرد لها بعضهم أبواباً
في كتبهم إلى جانب ما جاء منها متناثراً في
بقية الأبواب :

وقد عقد «جلال الدين عبدالرحمن السيوطي»
(٩١١هـ) في كتابه «المزهر في اللغة» لكل ظاهرة
من هذه الظواهر باباً جمع فيه قدرًا كبيراً
من مادة الظاهرة التي يعالجها الباب ، وحدد
المصادر التي نقل عنها ، وأشار إلى من ألف
في الظاهرة اللغوية مؤيداً ومعارضاً .

ولقد أُلحَ على العرب إلى ذلك ضروب من التوسع
في اللغة ، والتخفيف ، والاختصار .
واختلاف اللغات لا يستوجب إهمالها ،
ولا يعض من شأنها ، وإنما ينبغي القول

— ومن الاختلاف اختلاف : الأضداد ،
وذلك قول «حمير» للقائم «ثب» أى اقم .

وكل هذه اللغات مسماة منسوبة إلى
أصحابها وهى وإن كانت لقوم دون
قوم ، فإنها لما انتشرت تعاورها كل (١) .

(ب) ويقول الإمام أبو الفتح «عثمان بن
جنى» (٣٩٢هـ) فى باب اللغات وكلها
حجة من كتابه «الخصائص» ، مبيناً
صحة هذه اللغات والوجوه ، وموضحاً
بعض وجوه التمايز والتفصيل : «اعلم
أن سعة القياس تتيح لهم ذلك ،
ولا تحظره عليهم ، ألا ترى أن لغة
«التميميين» فى ترك أعمال «ما» يقبلها
القياس ولغة الحجازيين فى أعمالها
كذلك ؛ لأن لكل واحد من القومين
ضرباً من القياس يؤخذ به ويؤخذ
إلى مثله ، وليس لك أن ترد إحدى
اللغتين بصاحبها ؛ لأنها ليست أحق
بذلك من رسلها ، لكن غاية مالك
فى ذلك أن تتميز إحداهما ، فتقويها
على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين
أقبل لها ، وأشد أنسابها ، فأما رد
إحداهما بالأخرى فلا .

أولاً ترى إلى قول النبى - صلى الله
عليه وسلم - نزل القرآن بسبع لغات
كلها كاف شاف . (٢)

هذا حكم اللغتين إذا كانتا فى
الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين
أو كالمتراسلتين ، فأما أن تقل إحداهما
جداً ، وتكثر الأخرى جداً ، فإنك
تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً (٣) .

(ج) ويبين الإمام «أبو محمد عبد الله بن
جعفر بن درستويه» (٣٤٧هـ) موقفه من
المشترك ، والتضاد ، والحركات فيقول :
— «وأما قوله فى رعد وبرق فى باب
فعلت إنه يقال فيه أيضاً أرعد وأبرق
فإن لكل واحد من هذين معنى يخصه
ولا يكون فعل وأفعال بمعنى واحد كما
لم يكونا على بناء واحد إلا أن يجيء
ذلك فى لغتين مختلفتين ، فأما من لغة
واحدة فحال أن يختلف اللفظان والمعنى
واحد ، كما يظن كثير من النحويين
واللغويين ، وإنما سمعوا العرب تتكلم
بذلك على طباعها ، وما فى نفوسها من
معانيها المختلفة ، وعلى ما جرت به عاداتها
وتعارفها ، ولم يعرف السامعون تلك
العلة فيه والفروق ، فظنوا أنهما بمعنى
واحد ، وتأولوا على العرب هذا التأويل
من ذات أنفسهم ، فإن كانوا قد صدقوا
فى رواية ذلك عن العرب فقد أخطؤوا
عليهم فى تأويلهم مالا يجوز فى الحكمة ،
وليس يجىء شىء من هذا الباب إلا على

(١) يتصرف من الصاحبى فى فقه اللغة لابن فارس السلفية ١٩ وما بعدها ١٩١٠ م .

(٢) انظر البخارى بشرح الكرماني ج ١٩ ص ١١ المطبعة البية : ١٣٥٦ ١٩٣٧ م .

(٣) الخصائص ٢ - ١٠ دار الكتب المصرية ١٣٧٤ ١٩٥٥ م .

لغتين متباينتين كما بينا ، أو يكون على معنيين مختلفين ، أو تشبيه شيء بشيء على ما شرحناه في كتابنا الذى ألفناه في افتراق معنى فعل وأفعال ومن هنا يجب أن يتعرف ذلك (١) .

— ويقول :

«وقد قيل للجارية الممتلئة اللحمة إذا نهضت : قد ناءت . وللداية : قد ناء بحمله : أى نهض ، ومنه قول الله — عز وجل — « ما إن مفاتيحه لتنوءُ بالصبة أولى القوة » (٢) .

وقد زعم قوم من اللغويين أن النوع المستقوط أيضاً ، وأنه من الأضداد وقد أوضحنا الحجة عليهم فى ذلك فى كتابنا فى إبطال الأضداد وليس هذا موضع ذكره » (٣) .

— ويقول :

«اعلم أنه ليست كل كلمة تأتي بحركتين مختلفتين إلا لاختلاف معنيهما ، ولا يجوز أن تختلف الحركتان ، والمعنى فيهما واحد ؛ لأن كل حركة موضوعة لمعنى ، كما أن كل حرف لمعنى .

وإن كان كثير من اللغويين يتوهمون أن الكلمة قد تفتح وتضم بمعنى واحد لخفاء الفرق بينهما عليهم ، واشتباه المعنيين عندهم وهذا الباب كثير جدا نحو : الجهد والجهد بفتح الجيم وضمها والضعف والضعف بفتح الضاد مشددة وضمها بذلك . . . والجناح والجناح ، وما أشبه ذلك (٤) .

ولابن درستويه موقف من ظاهرة القاب سوف أذكره عند دراسة تلك الظاهرة موضوع البحث .

بعد هذا التمهيد الذى وجدته ضروريا بين يدي ظاهرة القاب إحدى الظواهر التى أشار إليها التمهيد ، ومهد لها أجد أن الوقت قد حان لانتقل إلى دراسة ظاهرة القاب المكانية فى العربية بعامة وفى أفعالها بخاصة وسوف أتناول بعون الله فى هذه الدراسة ما يأتى :

— القاب المكانية : طبيعته والدافع إليه .

— القاب المكانية عند القدامى والمحدثين وجهودهم فيه .

— القاب المكانية بين القياس والسمع .

(١) شرح فصيح ثعلب الورقة ٢٠ ب ، ٢١ أ .

(٢) الآية ٧٦ من سورة القصص .

(٣) شرح فصيح ثعلب الورقة ٨٤ ب .

(٤) المصدر السابق الورقة ١٧٢ ب .

— دراسة تحليلية لهذه الظاهرة على ما جمعتها من أفعال «أبي عثمان السرقسطي»^(١) ونتائج هذه الدراسة .

(١) القلب المكاني طبيعته والدافع اليه :

القلب الذي أعنيه في هذه الدراسة هو القلب المكاني بمعنى تقديم بعض حروف الكامة على بعض ، وهو أحد نوعين من القلب عقداً لهما «ابن فارس» في كتابه «فقه اللغة» بابا جاء فيه :

«ومن سنن العرب القلب ، وذلك يكون في الكامة ، ويكون في القصة .»

فأما الكامة ، فقولهم : «جذب وجذب» و«بكل ولبك» وهو كثير ، وقد صنفه علماء اللغة .

وليس من هذا — فيما أظن . . من كتاب الله — جل ثناؤه — شيء .

وأما الذي في غير الكلمات فقولهم :

— كما عَصِيبُ العِلْبَاءِ بالعود . .

و: كما

* كان الزناء فريضة الرجيم^(٢) *

و :

* وكان لون أرضه سماؤه^(٣) *
— كأن الصفا أوراكها

إنما أراد كأن أوراكها الصفا .

ويقولون :

— أدخات الخاتم في إصبعي

و :

* تشقى الرماح بالفضياطرة الحمر^(٤) *

و :

* كما بطنت بالذمان السبياعا^(٥) *

— حسرت كفتي من السربال .

وإنما حسرت السربال عن كفته .

ومثله في كتاب الله جل ثناؤه

«نحليق الإزيان من سجبل»^(٦)

ومنه قوله جل ثناؤه :

«رحرمتنا عليه المرافيع بين قبل»^(٧)

(١) أفعال أبي عثمان السرقسطي تهذيب و بسط لأفعال ابن القوي ، وأفعال ابن الرواية . صدر أفعال ابن القطاع د

وعلى هذا تكون هذه المادة مثلة لأكثر ما جاء من صور القلب في كثير الأفعال .

(٢) الشاهد جزء من بيت للنايف الجعدي ، والبيت بتمامه كما في شعر الجعدي ، ٢٣٥ دمشق ، ١٣٨٤ هـ

كانت فريضة ما أتيت كما كان الزناء فريضة الرجيم

(٣) الشاهد لرؤية كما في ديوانه ٣ .

(٤) الشاهد عجز بيت لخداش بن زهير و صدره كما في الديوان .

« وتركب شرا لاهو ادة في . . »

(٥) الشاهد عجز بيت للقمامي و صدره كما في الديوان ، ٤٠٠ بيروت ، ١٩٦٠ :

« كما أن جري من غمار . . »

والفدن : القصر . والسباعا : العطين يعطين به .

(٦) الآية ٣٧ من سورة الأنبياء .

(٧) الآية ١٢ من سورة التمسح .

ومعلوم أن التحريم لا يقع إلا على من يلزمه الأمر والنهي . وإذا كان كذلك فالمعنى وحرماننا على المراضع أن يرضعنه، ووجه تحريم إرضاعه عليهن ألا يقبل إرضاعهن حتى يرد إلى أمه (١) .

وقد آثرت ذكر أكثر ما أورده «ابن فارس» من صور القلب في القصة؛ لأن الإشارة إلى مثله قايمة في كتب اللغة .

ويعرف العلامة المحقق رضى الدين الاسترأبادى (٦٨٨ هـ) القاب المكاني في الكلمة فيقول :

أقول يعنى «ابن الحاجب عثمان بن عمر» (٦٤٦ هـ) بالقاب تقديم بعض حروف الكلمة على بعض .

— وأكثر ما يتفق القلب في المعتل والمهموز وقد جاء في غيرهما قليلا : نحو : «اضمحل واكرهف» في «اضمحل واكفهر» .

— وأكثر ما يكون بتقديم الآخر على متلوه : كناء في نأى ينأى وراء في رأى ولاع وهاع وشواع في لائع وهائع وشوائع ونحو جاء عند الخليل .

— وقد يقدم متلوه الآخر على العين نحو طأمن ، وأصله طءأن (٢) .

— وقد تقدم العين على الفاء كما في أيس وجاه ، وأنيق ، والآراء . والآبار والآدر .

— وقد تقدم اللام على الفاء كما في أشياء على الأصح (٣) .

— وقد تؤخر الفاء على اللام كما في الحادى وأصله الواحد (٤) .

ويرى علماء اللغة القدماء أن القلب بهذا المفهوم قد كثر في الكلام العربى وعرف ، يقول «ابن جنى» : «ألا ترى أن القلب قد كثر في كلامهم حتى أن «ابن السكيت يعقوب بن إسحاق (٢٤٤ هـ) قد صنف فيه كتاباً وقوى جانب القول بالقلب المكاني عند القدماء عوامل منها :

— ما وجدوه من ألفاظ لم تعل فيها أحرف العلة مع وجود مقتضى الإعلال ، ومن ذلك صحة ياء أيس مع تحركها وانفتاح ما قبلها ، والقياس يقتضى أن يقال فيها : إست آس ، كما يقال : هبت أهاب ، فعدم الإعلال مع موجه دليل على أن أيس مقلوب عن يئس ، وأنهم راعوا «فى أيس المقلوب» من كسر الياء كسرة

(١) فقه اللغة لابن فارس ١٧٢ - ١٧٣ .

(٢) الرضى يتحرك في طأمن يتحرك أبى عمرو بن العلاء .

(٣) القول بالقلب في أشياء رأى الخليل . انظر سيويه ٤ - ٣٨٠ .

(٤) شرح الرضى على الشافية ١ - ٢١ - ٢٢ مطبعة حجازى القاهرة .

(٥) المنصف ٢ - ٩٥ .

عين الأصل يئس ، وكان ذلك دليل القلب ومقوية (١) .

— ما وجدوه من عدم صرف ألفاظ لا مبرر لعدم صرفها أفضل من القول بالقلب ، ومن ذلك «أشياء» إذ جاء غير مصروف في قول الله عز وجل — «لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤوكم» (٢) فأصله عند الخليل وسيبويه «شيئا» ثم حدث فيه قلب مكاني ، فقدمت اللام على الفاء وصار وزنه «لفعاء» ولهذا لم ينصرف ، ولو كان أصله أشياء على وزن أفعال لانصرف كما ينصرف أحياء وأصحاب وما أشبه ذلك (٣) .

— القلب يخلص من ثقل تتحاشاه اللغة وتفر منه .

● ومن ذلك «أشياء» القول بوقوع القلب فيها وقع ؛ ليخفف أصل الكلمة «شيئا» من ثقل اجتماع همزتين بينهما ألف وهي حاجز غير حصين (٤) .

● ومن ذلك «قيسي» مقلوب من قووس ، والقلب يخلص من ثقل واوين وضمتين في الأصل قووس (٥) .

● ومن ذلك جاءٍ وشاءٍ وساءٍ . اسم فاعل من جاء ، وشاء ، وساء ، في قول «الخليل» ، إذ يقول بتقديم الهمزة التي هي لام الفعل على العين ، والقول بالقلب يخلص من اجتماع همزتين ثقيلتين في الطرف عند صوغ اسم الفاعل ووزن اسم الفاعل على رأيه قال لحذف العين المؤخره من قلب .

والقلب المكاني في الفعل الثلاثي الأجوف مهموز اللام يراه الخليل مطردا مع اسم الفاعل (٦) . ويجيزه كل من سيبويه ، والملازني والمبرد . على ما سيتضح لنا بعد .

(ب) القلب المكاني في كتب القدامى والمحدثين :

سلم أكثر العلماء على وجود ظاهرة القلب المكاني في الكلمة العربية «الفعل والاسم» ودعاهم إلى القول به ما سبقت الإشارة إليه «والندى بين أيدينا من هذه الظاهرة في مؤلفات القدامى :

١ — كلمات في كتب النحو والصرف ، وقف عندها العلماء ، وبينوا ما فيها من القلب أو عدمه معللين لذلك ، ومنها ما جاء في الكتاب لسيبويه ،

(١) انظر المنصف ٢ - ١٠٦ .

(٢) الآية ١٠٢ من سورة المائدة .

(٣) انظر المقتضب ١ - ٢٠ .

(٤) انظر شرح الرازي على الشافية ١ - ٢٩ .

(٥) انظر سيبويه ٤ - ٣٨١ .

(٦) انظر المقتضب ١ - ١١٥ - ١١٦ .

والمقتضب للمبرد ، والخصائص لابن جني ، وغيرهم .

— يقول سيبويه : (١٨٠ هـ) «ومثل هذا — أى أشياء وغيره — فى القاب طأمن ، واطمأن ، فإنما حمل هذه الأشياء على القلب حيث كان معناها معنى ما لا يطرد ذلك فيه ، وكان اللفظ فيه إذا أنت قلبته ذلك اللفظ ، فصار هذا بمنزلة ما يكون فيه الحرف من حروف الزوائد ، ثم يشتق فى معناه ما يذهب فيه الحرف الزائد ، وأما جَدَبْتُ وجَبَدْتُ ، ونحوه ، فليس فيه قلب ، وكل واحد منهما على حِدَتِهِ ؛ لأن ذلك يطرد فيهما فى كل معنى ، ويتصرف الفعل فيه ، وليس هذا بمنزلة ما لا يطرد مما إذا قلبت حروفه عما تكلموا به وجدت لفظه لفظ ما هو فى معناه من فِعْلٍ أو واحدٍ هو الأصل الذى ينبغى أن يكون ذلك داخلا عليه كدخول الزوائد» (١) .

وهنا يوضح سيبويه سبب القلب بين طأمن ، واطمأن ، وهو أن كل واحد منهما لا يصح أن يقوم أصلا بنفسه ،

ويقول مخالفا «أبا عمرو بن العلاء» إن طأمن أصل ، واطمأن مقلوب منه ؛ لأن اطمأن مزيد ، والزيادة مدخل للتغيير وتغيير الزيادة استدعى تغيير القلب على ما سيوضحه ابن جني فى النص الذى سوف أنقله عنه .

ويبين أن كل من جذب وجذب أصل قائم بنفسه لصلاحية كل منهما للتصرف التام تقول : جذب يجذب جذبا ، فهو جاذب .

وجذب يجذب جذبا ، فهو جابذ .

— ويقول أبو العباس «محمد بن يزيد المبرد» (٢٨٥ هـ) :

«ومن المقلوب قولهم : أينق فى جمع ناقة ، وكان أصل هذه أنوق ، والعلة فيه كالعلة فيما وصفنا» (٢) .

يعنى ما ذكره من استئصال الضمة على الواو :

— ويأخذ العلامة «ابن جني» ما جاء فى كتاب سيبويه وغيره من كتب المتقدمين ، فيعرضه فى عبارة واضحة بعد أن يضع دليلا واضحا يبنى عليه القول بالقلب وعدمه فى كل لفظين وجد فيهما تقديم وتأخير فيقول :

«اعلم أن كل لفظين وجد فيهما تقديم وتأخير ، فأمكن أن يكونا جميعا أصليين

(١) الكتاب ٤ - ٣٨١ وسوف يوضح النص المنقول عن ابن جني التوضيح الذى يحيط بعبارة سيبويه .

(٢) المقتضب ١ - ٣٠ .

ليس أحدهما مقابوا عن صاحبه ، فهو القياس الذي لا يجوز غيره ، وإن لم يكن ذلك حكمت بأن أحدهما مقلوب عن صاحبه ، ثم رأيت أيهما الأصل ، وأيها الفرع ، وسنذكر وجوه ذلك .

● فدما تركيباه أصلا لا قلب فيهما قولهم : جذب وجذب ، ليس أحدهما مقابوا عن صاحبه ، وذلك أنهما جميعا يتصرفان تصرفا واحدا ، نحو : جذب يجذب جذبا ، فهو جاذب ، والمفعول مجذوب . وجذب يجذب جذبا فهو جابذ ، والمفعول مجبوذ .

فإن جعلت مع هذا أحدهما أصلا لصاحبه فسد ذلك ؛ لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخر ، فإذا وقفت الحال بينهما ، ولم يؤثر بالترتيب أحدهما وجب أن يتوازيا وأن يمثلا بصفتهما معا ، وكذلك كل ما هذه سبيله .

فإن قصر أحدهما عن تصرف صاحبه ، ولم يساوه فيه كان أوسعهما تصرفا أصلا لصاحبه ، وذلك قولهم : أنى الشيء يأتي ، وأن يثنى ، فأن مقلوب عن أنى .

والدليل على ذلك وجودك مصدر أنى يأتي وهو الإنى ، ولا نجد لأن

مصدرا كذا قال الأصمعي «عبد الملك ابن قريب ٢١٦ هـ» فلما عدم من آن المصدر الذي هو أصل للفعل علم أنه مقلوب من أنى يأتي إنى (١) .

ويقول في موضع آخر :

ومن ذلك - أي من المقلوب - قولهم اطمأن . ذهب سيوييه إلى أنه مقلوب ، وأن أصله من طامن ، رنخالفه «أبو عمرو» فرأى ضد ذلك . وحجته «سيوييه» فيه أن طامن غير ذي زيادة ، واطمأن ذو زيادة والزيادة إذا لحقت الكلمة لحقتها ضرب من الوهن لذلك وإذا كان في الزيادة طرف من الإعلال للأصل كان أن يكون القلب مع الزيادة أولى ، وذلك أن الكلمة إذا لحقتها ضرب من الضعف أسرع إليها ضعف آخر (٢) .

٢ - كلمات جاءت في مواطنها من معاجم العربية ، وأشار أصحاب هذه المعاجم إلى ما فيها من قلب ، ومن نماذج ذلك :

جاء في تهذيب اللغة : «قال بعضهم : جعفه وجفعه : إذا صرعه وهذا مقلوب كما قالوا : جذب وجذب»

وقد أهمل «الليث» جفع ، ولم يصح لي فيه شيء (٣) .

(١) الخ. ائص ٢ - ٦٩ - ٧٠ .

(٢) الخ. ائص ٢ - ٧٤ - ٧٥ .

(٣) تهذيب اللغة ١ - ٣٨٥ .

وجاء فيه كذلك :

«وقال «شمر» جهجهت بالسبع ، وهجهجت بمعنى واحد»^(١).

وجاء فيه :

« أبو عبيد عن «أبي عمرو» : أنبضت القوس ، وأنضبتهما : إذا جذببت وترها ، لتصوت .

قلت وهذا من المقلوب »^(٢).

ونقل صاحب المزهري عن الصحاح :

«وفي الصحاح : اللجز مقابوب اللزج قاله ابن السكيت في كتاب القلب ، والحمشة مقلوب الحمشة ، وهي الغضب وكلام حوشى ووحشى ، والأوباش من الناس الأخطا مثل الأوشاب وهو مقلوب»^(٣).

٣ - الأبواب التي عقدها بعض العلماء لهذه الظاهرة وجمعوا فيها ما وقفوا عليه ، ومنها :

— الباب الذي عقده «ابن السكيت» في كتاب القلب والإبدال ، وهذا الباب لم أقف عليه ، وقد أشار إليه ، ونقل عنه «ابن جنى» في الخصائص ، والمنصف^(٤) . وأشار إليه كذلك السيوطي في المزهري ، وذكر أن صاحب الصحاح ينقل عنه^(٥).

— الباب الذي عقده أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ تقريبا) في كتاب الغريب المصنف ، وأشار إليه «السيوطي» في المزهري

وقال أبو عبيد في الغريب المصنف باب المقلوب فما ذكر فيه : أحجمت عن الأمر وأجمعت ، وامضحل الشيء ، واضمحل : إذا ذهب ، وشنفت إلى الشيء ، وشنفت : إذا نظرت إليه^(٦).

وقد حقق الغريب المصنف الأستاذ الفاضل الدكتور رمضان عبد التواب والأمل كبير في نشر هذا الكتاب .

— الباب الذي عقده أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ابن دريد - ٥٣٢١) في كتاب الجهمرة بعنوان باب الحروف التي قابت ، وزعم قوم من النحويين أنها لغات ، ومنه :

«وهذا القول خلاف على أهل اللغة والمعرفة يقال : جذب وجذب ، وما أطيبه وأيطبه ، وربض ورضب ، وأنبض في القوس وأنضب»^(٧).

— الباب الذي عقده من المحدثين العالم «أحمد فارس الشدياق» في كتابه «الجاسوس على القاهوس» وجمع فيه ما أمكنه الوقوف عليه من ألفاظ القاب ، ومنه :

أكر - ركا : أي حفر .

ناء - نأى ، واستناء - استنأى .

شآه - شاءه كما في الصحاح .

أيس يئس .

أمق العين - مآقها ، وفيه لغات .

(١) المصدر السابق ٥ - ٣٤٥ .

(٢) المصدر السابق ١٢ - ٤٧ .

(٣) المزهري ١ - ٢٨٥ .

(٤) الخصائص ٢ - ٨٨ ، والمنصف ٢ - ٩٥ .

(٥) المزهري ١ - ٢٨٢ .

(٦) المزهري ١ - ٢٨٤ .

(٧) الجهمرة ٣ - ٤٣١ .

جأف وجناً : أصرع ، ومثله جعف
وججع. (١)

(ج) القلب المكنى قياسى أو سماعى :

اتفق كل من قال بالقلب المكنى على أن طريقه السماع لا القياس إلا ما قال به «الخليل بن أحمد» من جواز القلب فى اسم الفاعل من الفعل الثلاثى الأجوف المهذوز اللام مثل : جاءٍ وشاءٍ وساءٍ ، فقد قال فيه باطراد القلب ، ووزن جاء - شاء - ساء عنده قال بعد حذف العين التى قدمت عليها اللام .

وكثير من النحويين يقول فى هذه الأفعال بعدم القلب ، ووزن اسم الفاعل عندهم فى جاء - شاء - ساء - فاعٍ .

ورقف كل من سيبويه ، والمازنى والمبرد من الرأين موقف المجيز المستحسن . وتعليق الثلاثة على الرأين بعد عرضهما بصور متفاوتة : يقول سيبويه والمازنى : « وكلا القولين حسن خميل » (٢) .

ويقول المبرد : وكلا القولين حسن (٣) .
وفى ما عدا ما قال الخليل باطراده ، لا تجد من قال بغير السماع .

يقول الأزهرى « أبو محمد منصور بن أحمد » (٣٧٠ هـ) :

« والمقلوبات فى كلام العرب كثيرة ، ونحن ننهى إلى ما ثبت لنا عندهم . ولا نحدث

فى كلامهم ما لم ينطتوا به ، ولا نقيس على كلمة نادرة جاءت مقلوبة » (٤) .

ويقول أبو الفتح عثمان بن جنى :

أما ما طريقه الإقدام من غير صنعة فنحو ما تقدمنا ه آنفا من قولهم :

ما أطيبه وأيطبه ، و «أشياء» فى قول الخليل ، و «قسى» ، وقوله :

* أخو اليوم اليمى *

فهذا ونحوه طريقه الاتساع فى اللغة من غير تأت ، ولا صنعة ، ومثله موقوف على السماع ، وليس لنا الإقدام عليه من طريق القياس (٥) .

ولا يفوتنى قبل أن أنتقل إلى دراسة الظاهرة من وجهة نظر حديثة أن أقف عند رأى الإمام « ابن درستويه » الذى أنكر ظاهرة التناوب فى اللغة ، هذا الرأى الجرىء ، فى عصره المبكر ، فابن درستويه لا يوافق على القلب ، وإنما يرى أن ما جاء منه لغات ، لقوم متباينين ، ومن الجائز أن يتم تعاريفها بعد الذبوع والانتشار إن كتب للكلمة المقابولة ذبوع ، ويؤلف كتابا فى إبطال القلب يشير إليه فى شرحه على فصيح ثعلب ومما جاء فيه :

« وأما البسيطىخ فمما كنهة معروفة ، وهى بكسر الأول وتشديد الثانى على بناء فيحليل ، وهى عربية محضة ، وفيها لغة أخرى وهى

(٢) الكتاب ٤ - ٣٧٨ - المنصف ٢ - ٥٣ .

(٤) تهذيب اللغة

(١) الجاسوس على القاموس ١٧٤ وما بعدها .

(٣) المقتضب ١ - ١١٦ .

(٥) الخصائص ٢ - ٨٨ .

الطبيخ بتقديم الطاء ، وليست عندنا على القلب كما يزعم اللغويون ، وقد بينا الحجة في ذلك في إبطال القلب .

وفي الحديث كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يأكل الطبخ بالرطب ، كأنه مشتق من الطبخ ، والبطيخ من معنى آخر ، وذلك أنه يقال لمكانه الذي يزرع فيه المبطخة وجمعها المباطخ مثل المقائي ، والمقتاة^(١) .

(د) الدراسة التحليلية لظاهرة القلب المكاني في أفعال العربية :

مادة الأفعال التي تعرضت لهذه الظاهرة واتخذتها ميدانا لدراستها هي الأفعال التي جمعتها من كتاب أفعال أبي عثمان سعيد ابن محمد المعافري السرقسطي (حوالي ٥٤٠ هـ) .

وبعضها جاء في كتاب أفعال شيخه أبي بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية (٣٦٧ هـ) .

وقد تحريت الدقة التامة في جمع هذه الصور ، ولم يفتني منها إلا ما غاب عن الجهد .

وانتهيت إلى جمع اثنتين وأربعين صورة من الصور التي يمكن أن تخضع للدراسة هذه الظاهرة :

وقبل عرض هذه الصور ودراستها ، والخروج بنتيجة الدراسة والتحليل أحب أن أضع بين يدي القارئ خلاصة ما يأتي :

أولا : رأى العلماء القدامى والمحدثين في ظاهرة القلب المكاني .

ثانيا : التصور العام لهذه الظاهرة عند من يقول بها .

وبالقلب المكاني ، قال كثير من علماء اللغة والنحو على مر العصور قال به الخليل ، وسيبويه ، والمازني ، والمبرد ، والأزهري ، وابن دريد ، وابن جني . وفي الدراسة السابقة ما يشير إلى ذلك ، ووضوح عدد القائلين به على مر العصور حتى ظهرت الدراسات اللغوية الحديثة ، فأوجبحت الضوابط التجريبية لذلك .

وقال به مع استغرابه من المحدثين الأستاذ المرحوم أحمد فارس الشدياق الذي جمع منه قدرا صالحا عرضه في الصفحات ١٧٤ : ١٨١ من كتابه «الجاسوس على القاموس» إلا أنه عدّه غريبا حين قال : «وفي الحقيقة فإن اللغاة والقلب والإبدال في العربية غريب جدا لا يعرف في غيرها من اللغات»^(٢) .

وكذلك قال بوجوده أستاذنا المرحوم الدكتور إبراهيم أنيس (١٣٩٨ هـ) حين أشار إلى الترادف الذي يشهد به الواقع اللغوي ، وشرح العلاقة الصوتية بين المقلوب والمقلوب منه^(٣) .

(١) شرح فصيح ثعلب ١٣٤ - ب .

(٢) الجاسوس على القاموس ١٣٦ الجواب ١٢٩٩ هـ .

(٣) اللهجات العربية : ١٨٤ - ١٩٢ الطبعة الرابعة .

وإلى جانب هؤلاء العلماء الذين قالوا
بالقلب ووجوده في لغتنا العربية نجد من
قال بأنه لغات ، كابن فارس ، ونجد من
أبطله كابن درستويه ، وإلى هذا سبقت
الإشارة في البحث . أما عن تصور القائلين
بالقلب لهذه الظاهرة فقد قالوا :

— بضرورة اتفاق المعنى بين الأصل
والفرع .

— عدم وجود مصدر لكل من الأصل
والفرع .

— ترداد استعمال اللفظة المقلوبة اطمئنانا
لعدم سبق اللسان .

وقد أكدوا على ضرورة كون المقاب
لا مصدر له ؛ لأن وجود مصدر للمقاب
ومصدر للمقاب منه يبطل القلب ، ويشير
إلى ذلك ما يأتي من نقول :

«وأما جذبت وجبذت ونحوه فليس
فيه قلب ، وكل واحد منها على حدته ؛
لأن ذلك يطرده في كل معنى ، ويتصرف
الفعل فيه » (١) .

«فأما جذب وجبذ ، فأصلان ، لأن كل
واحد منهما متصرف وذو مصدر ، فإذا تصرفا
هكذا لم يكن أحدهما بأن يكون أصلا

لصاحبه أولى من أن يكون صاحبه أصلا
له » (٢) .

« زمج قربته وسقاه زمجا : إذا مالأهما
لغة في جزمهما .

قال ابن سيده ، وزعم يعقوب أنه مقاب
والمصدر يأتي ذلك » (٣) .

« ابن سيده أما يئس وأيس فالأخيرة
مقلوبة ؛ لأنه لا مصدر لأيس » (٤) .

ومع هذا فإن ما أتوا به لم يسلم لهم جميعه ،
فقد قالوا بالقلب في أفعال لها مصادر ، ومن
ذلك :

« المحكم : الجذب : المد ، جذب
الشيء يجذبه جذبا ، وجبذه على القلب » (٥) .

وقد تبين لنا أن لكل من جذب وجبذ
مصدرا قائما بنفسه .

« جخف الرجل يجخف بالكسر جخفا
وجخافا وجخيفا : تكبر ورجل
جخاف مثل جفاخ «صاحب فخر وتكبر ،
وغلام جخاف كذلك عن يعقوب حكاه
في القلب » (٦) .

ولجخف مصدر كما جاء في نص عبارة
اللسان .

(١) سيويه ٤ - ٣٨١ .

(٢) الخصائص ٢ - ٤٣٩ .

(٣) اللسان - زمج .

(٤) اللسان - يئس .

(٥) المحكم ٧ / ٥٦ .

(٦) اللسان - جخف .

صور الظاهرة كما جاءت في كتاب أفعال السرقسطى الذى هذب وبسط فيه كتاب
ابن القوطية :

الجزء والصفحة	مادة القلب	م
	الهزة	
١١٤ / ١	أيس من الشيء مثل يئس .	١
	الباء	
١٣٢ / ٤	وبسبب بوله بسببته ، وسببته بسببته : إذا أرسله .	٢
٥٠٩ / ١	الفراء ، يقال : نخبخوا عنكم من الظهيرة ، ونخبخوا : أى أبردوا .	٣
	الثاء	
٦٢٩ / ٣	وثنت لثته ثنتاً وشتناً : تغيرت ريحها . ويقال أيضاً ثنت بتقديم النون بمعناه .	٤
٦٢٦ / ٣	وقال الآخر : (رؤبة الديوان ١٥٠) : * يكاد شفاف الرياح يثرمه * ويروى يثرمه ، يقال هو الأثرم والأثرم ، وقوله شفاف أى أدنى هبوب . يثرمه : يكسره .	٥
٦٢٠ / ٣	وثفت الشيء ثفوا : كنت معه فى إثره ، كأنه مقلوب عن أثفت الشيء : تبعته .	٦
	الجيم	
٣١١ / ٢	قال أبو عثمان : وجحا بالمكان يجحو مثل حجا كأنه مقلوب : إذا لزمه .	٧
٢٩٠ / ٢	وجذبت الشيء جذباً ، وجذبته جذباً : مددته إلى نفسه . . . وجذبت . . . نفس الإنسان وطباعه وعاداته إلى كذا : مثله ، وجذبت الدابة وجذبته : فطته عن الرضاع .	٨

الجزء والصفحة	مادة القلب	م
٢٩٦/٢	قال أبو عثمان : قال الأصمعي : جفخ وجخف : تكبر ، وبه جفاخ وجخاف أى كبر	٩
٢٨٩/٢	وجلنت الطين عن الأرض : قشرته ، وجلنت اللحم عن العظم : كشطته وجلنت الشحم عن الجلد : مثله ويقال فى جميع ذلك : جنل جنلا .	١٠
٣١٦/٢	ويقال : جهجت بالأسد وهجهجت به مقلوب : إذا صحت	١١
الحاء		
٤٢٧/١	وقال الأصمعي : حججج عن الأمر وجحجج : إذا كف وقال العجاج ، (الديوان ٣٨٩) : « حتى رأى رأيهم فحجججا »	١٢
الخاء		
٥٠٩/١	الفرء : خجججت ، وجخججت : إذا لم تبد ما فى نفسك	١٣
الذال		
٦١١/٣	ويقال : اذمقر اللبن مقلوب عن امدقر : إذا انقطع من الحو 4 ، فتصير خثارته كالخيوط فى مائه	١٤
الراء		
٤٩/٣	رأيت الشىء عروية ، ورأيا ، ومرآة ، قال أبو عثمان : ويقال : راء مقلوب بمعنى رأى ، قال قيس ابن الخطيم (الديوان ٤٧) : فليت سويدا راء من فر منهم . ومن خسر إذ يحدونهم بالكتائب	١٥
١١٣/٣	ويقال : اردعفت الإبل ، وادرعفت : إذا مضت على وجوهها	١٦
الزاي		
٤٦٦/٣	تقول : زججت القرية مثل جزمتها : إذا ملأها	١٧

الجزء والصفحة	مادة القلب	م
	السين	
٥٥٩ / ٣	سئنت اليد سافا : تشقق ما حول الأظفار ... قال أبو عثمان : وزاد أبو زيد ، وسأفت أيضاً بفتح الهجزة وسفيت أيضاً متلوب غير مهوز .	١٨
٥٧٣ / ٣	وسبب بوله ، وبسببه : إذا أرسله ...	١٩
٤٠ / ٣	وسمعت الإبل سمعاً ، وسمعت الإبل سعماً وسحوماً : سارت سيراً شديداً ...	٢٠
	الشرين	
٣٥٥ / ٢	وشاك الشيء أيضاً : أحزنك ... قال أبو عثمان : وشاءك أيضاً أحزنك ، وأنشد للحارث بن خالد الخزومي : مر الحبول فما شأرك نقرة ولقد أراك تشاء بالأظمان فجاء باللغتين .	٢١
	وشنت الشيء شنتاً مثل شنتت : نظرت إليه ، وأنشد أبو عثمان للعجاج (الديوان ٤٩١) : * أزمان غراء تروق الشنفا * تروق الشنفا : تعجب من نظر إليها . قال أبو عثمان : وقال أبو زيد : شنف له ، وشنن له : إذا نظر إليه نظر البغضة .	٢٢
	الصاد	
٤١٥ / ٣	وصتعت الصاقبة : أصابت متلوب عن صعتت الصاقبة ...	٢٣
	الضاد	
٢٣١ / ٢	وضفع الرجل ضفناً : سلاح ، وفضع أيضاً متلوب بمعناه ...	٢٤
٢٤٣ / ٢	قال أبو عثمان : يقال اضمحل انباطل اضمحللاً : ذهب ... وقال يعقوب : اضمحل الشيء وادمحل متلوب : ذهب .	٢٥

الجزء والصنحة	مادة القاب	م
	الطاء	
٢٨٤ / ٢	طأمن الرجل ظهره ورأسه ، وطأ أن مقلوب	٢٦
٢٦٩ / ٢	وطخم الرجل طيخماً : تكبر وطمخ طمخاً : مثله .	٢٧
	العين	
٣٥٨ / ٣	قال : وإذا عننت العظم المحبور قيل : أتعب وأعتب . قال ذو الرمة (الديوان ٦٢٩) : إذا نال منها نظرة هيض قلبه بها كانهياض المتعب المتمم	٢٨
٣١٤ / ١	وعشا عشواً ، وعشى عشى : أفسد ، مقلوبين عن عاث قال أبو عثمان : وهما أفصح من عاث .	٢٩
٢٤٢ / ١	وعادك الشيء : صرفك مقلوب عن عداك	٣٠
٢٠٧ / ١	قال أبو عثمان : وعق الماء فهو عقاق مقلوب من قعاع : إذا اشتدت مرارته ، قال الراجز الجعدي : * يحرك عذب الماء ما أعقه *	٣١
٣١٧ / ١	قال أبو عثمان ، قال ابن الأعرابي (محمد بن زياد ٢٣١ هـ تقريباً) : يقال : عققس الرجل خلقه عققسة ، وعققسه عققسة : إذا أساءه بعدهما كان حسن الخلق .	٣٢
٤٥ / ٢	وقال بعضهم : هذيل تقول : غذمرتك الشيء وغذرتك مقلوب : أى بعتهك جزافاً من غير كيل ولا وزن ، قال (أبو جندب) الهذلي (الديوان ٨٣) : فلهف ابنسة الحنون ألا أصيبه فأوفيه بالصاع كيلا غذارما	٣٣
	القاف	
١٢٨ / ٢	قال أبو عثمان : وقال أبو بكر : قخا بطنه قخوا : فسد مثل قاخ .	٣٤
١٣٤ / ٢	قال : وقال أبو عبيد قلقلت الشيء ولقائته مقلوب : إذا حركته ، وتقلقل هو وتقلقل : إذا اضطرب ويقال للفرس الحواد السريع يتقلقل ويتقلقل . لغتان .	٣٥

الجزء والصفحة	مادة القالب	٢
٣٧٨/ ٢	وشقع الرجل في الإناء يشقع شقعا : إذا شرب مثل كرع : ومثله قبع وقمع ومقع .	٣٦
	الكاف	
١٥٣/ ٢	ويقال كخه باللجام ، وكخه مقلوب : إذا ضرب به . وأكخ بأنفه إذا تكبر . وأكخ الرجل أيضاً مقلوب : إذا رفع رأسه تكبراً وعظمة . ومنه الكيخ مقلوب كيخ ، وهو الملك التريض والسلمان العظيم .	٣٧
	الميم	
١٨٩/ ٤	ومحمت الشيء أمحته محناً : دلكته دلكتاً شديداً . ويقال أيضاً حثته أحثه حثداً بمعناه .	٣٨
٢١٨/ ٤	قال أبو عثمان : يقال اذقر اللبن إذا تقطع من الحموضة حتى ينصل ، فتصير نخارته كالحيوط في مائه . ويقال أيضاً اذمقر مقلوب ، وقد يكون ذلك أيضاً في الدم .	٣٩
	النون	
٢٣٥/ ٣	نأى الشيء نأياً : بعد قال أبو عثمان : ويقال : ناء بمعنى نأى مقلوب : إذا بعد ، قال طفيل الغنوي (الديوان ١٨ برواية بانة) : وكنت إذا ناءت به غربة النسوي شديد القوى لم تدر ماقول مشغب	٤٠
٢١٥/ ٣	ونخج الرجل المرأة : جامعها . قال أبو عثمان : ونخجها ، ونخجها أيضاً مثله قال : ونخج السقاء : وضعه على ركبتيه مخضه . ويقال أيضاً نخج في السقاء .	٤١
٢٠٢/ ٣	ونزغ الشيطان بينهم نزغاً : أفسد . قال أبو عثمان : ونزغت أنا بينهم أيضاً . قال أبو الحسن بن كيسان (محمد بن أحمد بن إبراهيم ٣٢٠ هـ تقريباً) النزغ : الكلام الذي يغري بين الناس . قال ويقال : نغز بمعنى نزغ ، يقال : أخرجوا النغاز من بينكم والنزاع أيضاً .	٤٢

٢١ - (شأى / شاء) جاء فى اللسان شأى :
«وشأنى الشئ شأراً : أعجبني ، ورقيل : حزننى .
الأصمعى شأنى الأمر مثل شعانى ،
وشأنى مثل شاعنى : إذا حزنك ، وقد
جاء «الحارث بن خالد المخزومى» فى بيته :
مر الحمول فما شأونك نثرة
ولقد أراك تشاء بالأطعمان
باللغتين جميعاً .

٢٣ - (صعق - صتع) جاء فى اللسان /
صتع :
« ويقال صعقته الصاعقة ، قال الفراء :
تميم تقول : صاعقة فى صاعقة ...
« وصقع الرجل كصعق ، والصاعقة
كالصاعقة حكاه يعقوب » .

وجاء فيه صعق كذلك :
صعق صعقتنا وصعقتاً : أصابته الصاعقة ،
وفى ثلاث لغات صاعقة ، وصعقة ،
وصاعقة » .

٢٥ - (اضمحل - امضحل) ، جاء فى
اللسان / اضمحل :

« اضمحل الشئ وضمحن على البذل
عن يعقوب ، وامضحل على القاب » .
والدليل على القلب أن المصدر إنما هو على
اضمحل نون امضحل وهو الاضمحلال ،
ولا يقولون امضحلال »

إذا رجعنا إلى الصور السابقة ، والتي
سمع فيها القلب المكاني وعددها اثنتان
وأربعون (١) وجدنا أن «أبا عثمان» قد ذكر
مصدراً لكل من اللفظتين فى سبع منها
وهى الصور المميزة بالأرقام : ٢ - ٨ -
١٩ - ٢٠ - ٢٧ - ٣٢ - ٣٨ ووجدنا
أن لسان العرب - وقد أثرته فى الدراسة ؛
لأن اللسان كما يقول مؤلفه فى مقدمته يقوم
على تهذيب الأزهرى ، ومحكم ابن سيده ،
وصحاح الجوهرى ، وأمالى العلامة محمد
ابن برى ، وكتاب النهاية لابن الأثير وهى من
أمهات الكتب - قد ذكر مصدر الكل من اللفظتين
فى ثلاث عشرة صورة وهى المميزة بالأرقام
٥ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٧ - ٢٢ -
٢٤ - ٢٦ - ٢٩ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٦ .

أى أن عشرين صورة من صور ما قبل
فيها بالقلب تخرج من إطار الظاهرة ؛ لأن
كلا من اللفظتين أصل قائم بنفسه ،
وليس أحدهما بأولى من الآخر بالأصالة .
ووجدنا أن سبع صور منها من العلماء
من قال إنها لغات ، ومنهم من قال بالقلب
والصور هى :

١ - (أيس - يئس) جاء فى اللسان - أيس :
« الجوهرى : أيست منه آيس يأسا لغة
فى يئست منه يأس يأسا ومصدرهما واحد .
ابن سيده : أيست من الشئ مقلوب عن
يئست ، وليس باغة فيه » .

(١) فى صورتين من هذه الصور تكرار ، وهذا يدل على أن أبا عثمان جعل كلا منهما أصلاً مستقلاً .

وجاء في اللسان / ضحل : « وفي لغة الكلابيين « امضحل » بتقديم الهم حكاها أيوزيد . »

٣٥ - (قاتل - لقلق) جاء في اللسان - قاتل : « قلقل الشيء قلقلة وقلقالا أي حركه ، والقلقاة شدة اضطراب الشيء وتحركه ، وهو يتقاتل ويلقلق . »

أبو عبيد قلقت الشيء ولقلقته بمعنى واحد ، وقيل إنها لغتان . »

٣٧ - (كمخ - كخم) ذكر صاحب اللسان مصدرا لكل من أكخم وأكخ وذكروا مصدراً للفعل كخم الثلاثي ، فقال :

« والكخم : المنع والدفع ، تقول : كخمته كخدا إذا دفعته . »

وعلى هذا ينحصر القلب بين كخم وكمخ ، والمصدر لكخم دون كمخ . وجاء فيه ما يشير إلى أن الإكخام ، لغة في الإكماخ ، ونص عبارة الإكخام لغة في الإكماخ .

أي أن عندنا ست صور تضاف إلى ما ذكر له مصدران على القول بأنها لغات واذارجعنا إلى الصورة ٣١ نجد فيها خلافا كذلك بين من يقول بالقلب ومن يقول بأن كلا من الصورتين أصل والصورة :

(عق - قع) جاء في اللسان - عق :

وأعقت الأرض الماء : أمرته ، قال الجعدي :

* تحرك بحر الخود ما أعقه * .

وأما « ابن الأعرابي » . فقال : أراد ما أقعه من الماء القع . وهو المر أو الملح فقلب . وأراه لم يعرف ماء عتا ؛ لأنه لو عرفه لجدل الفعل عليه ، ولم يحتج إلى القلب .

يتبقى لنا من الصور التي أمكن جمعها خمس عشرة صورة . منها ست صور أفعالها غير ثلاثية وهي :

٣ - « خبخب - خبخ » لم تورد كتب اللغة التي وقفت عليها مصدرا لأي من الفعلين .

١٣ - « خجخج - ججخج » ذكر اللسان مصدرا للفعل خجخج .

١٤ - « اذمقر - امدقر » ذكر مصدرا للفعل امدقر .

١٦ - « ادرعف - ادرعف » لم تورد كتب اللغة التي وقفت عليها مصدراً لأي من الفعلين .

٢٨ - « أتعب أعتب » لم تورد كتب اللغة التي وقفت عليها مصدراً لأي من الفعلين .

٣٩ - « مكرر ١٤ » ذكر اللسان مصدرا للفعل امدقر كما تقدم .

وهذه الصور تمثل أفعالا غير ثلاثية ، وإذا قسناها بمقياس كون مصادر الأفعال الزائدة على ثلاثة غير سماعي ، تركت هذه النظرة ظلا من التحفظ أمام هذه الصور .

وعلى هذا يكون ما بقي في أيدينا من الصور التي خلاصت لظاهرة القلب تسع صور هي :

٤ - ٦ - ٧ - ١٥ - ١٨ - ٣٠ - ٤٠

٤١ - ٤٢ .

نتائج الدراسة

— العقل يميل إلى ماقال به « ابن درستويه » من وجود فروق دقيقة بين الأصل والفرع ؛ لأننا إذا رجعنا إلى المادة الواحدة في كتب اللغة وجدنا أن منها ما يشغل الصفحات باستعمالاته المتفاوتة ، وإذا تفاوت معنى اللفظ الواحد من تركيب إلى تركيب ، فإن التفاوت بين الأصل والمقابل منه من باب أولى .

— المنطق يستبعد على البيئة الواحدة في زمن واحد استخدام الأصل والفرع للمعنى الواحد وإنما يرجح أن يكون استعمال الأصل في بيئة والفرع في بيئة أخرى . أو لبيئة واحدة في زمنين مختلفين نتيجة تطور لغوى ، ويرجح ذلك ما جاء في أمالي القالى :

«أتقول مثل حلك الغراب أو حنكه؟ فقال : لا أقول مثل حلكه^(١). والقاب صنو الإبدال.»

ولايتأتى استعمال البيئة الواحدة للأصل والفرع في وقت واحد إلا إذا قلنا: إن أحد اللفظين لهما والآخر مستعار من لغة أخرى .

— يقول البعض إن أكثره يقع في المهموز والمعتل ، والواقع الذى تشير إليه الدراسة يجعله قسمة عادلة بين الصحيح والمعتل والمهموز .

بعد هذه الدراسة المتواضعة أستطيع أن أسجل النتائج التى وصلت بنا إليها الدراسة على الوجه الآتى :

— إذا سلمنا بأن ظاهرة القلب المكاني فى الكلمة ظاهرة يسلم بها الواقع اللغوى ، وأبعدنا احتمالات خطأ عيوب السمع واللسان والتصحيح فإن وجود تسعة أفعال أو أكثر تمثل ظاهرة القلب بصدق فى كتاب الأفعال للسرقسطى الذى يضم ما يقرب من خمسة آلاف فعل يعتبر قطرة من بحر .

— هذه الألفاظ التى قيل فيها بالقلب يلتقى فيها الأصل والفرع فى معنى واحد من المعانى الختيرة التى يعبر عنها الأصل فى استعمالته اللغوية المختلفة ، ومن ذلك :

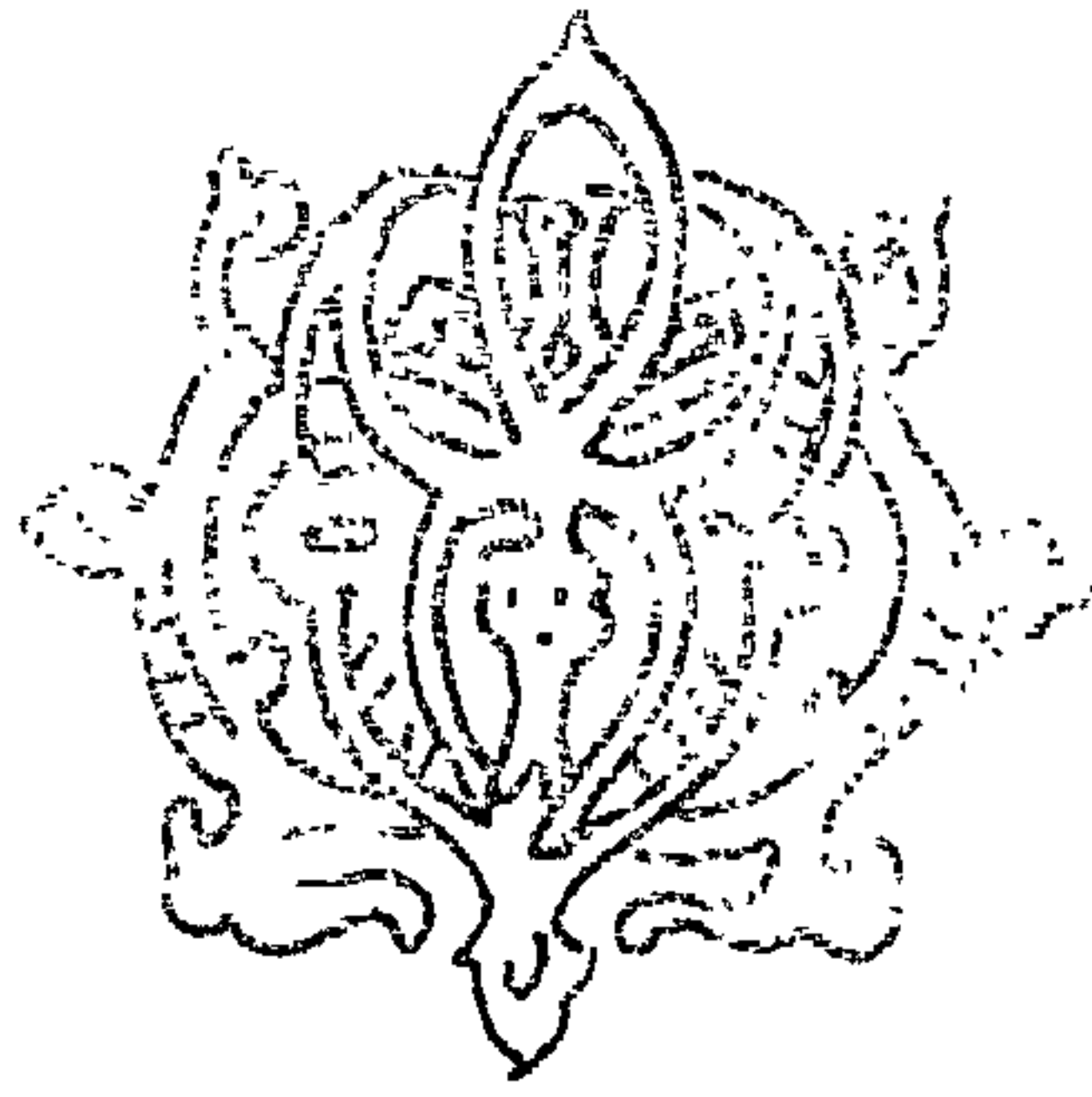
« وصقعت الصاعقة أصابت ، مقلوب من صعقت الصاعقة » .

وقد يلتقى الأصل والفرع فى أكثر من معنى إلا أنها محدودة على كل حال ، ومن ذلك : وجلفت الطين عن الأرض قشرته ، وجلفت اللحم عن العظم كشطته ، وجلفت اللحم عن الجلد مثله ، ويقال فى جميع ذلك جنبل جنبلا .

(١) أمالى القالى ٢ / ٤٤ .

و بعد فهذه دراسة متواضعة لدراسة القلب
المكاني إن كنت قد حققت فيها بعض الصواب
فمن الله التوفيق والسداد ، وإن كانت
الأخرى فله وحده الكمال والحلال .
حسين محمد شرف

ـ يجب حمل الكلمة على أصحها الأول ،
ولا يقال بالقلب إذا أمكن القول بأصالة
اللفظتين ، ولا نقول كذلك بالقلب إلا إذا ثبت
ورود الأصل والفرع في رواية صحيحة ،
فيكون التسليم به ضرورة من الضرورات (١) .



(١) الخصائص ٢ / ٨٢ - ٨٨ .

في معاني الأفعال :

المزيد بالهمز كالمجرد في الأفعال النثرية المتعدية لرؤساء محمد بن أبي

حروف الزيادة يستطيعون أن يستخلصوا ظاهرة صرفية واضحة ، هي أن أكثر هذه الأبنية المزیدة قد تأتي كالمجرد بلا مغايرة له في معناه ، فما من مؤلف في تصريف الأفعال - قديم أو محدث - إلا أنه إلى ذلك صريحاً في غير آواربة ولا لبس ، ومن أبرز ذلك في تأليفه «النارابي» في «ديوان الأدب» فهو يرشد في بيان معاني الأبنية إلى تلاقى المجرّد والمزيد على معنى مشتركاً فيأتي المجرّد بمعنى المزيّد سواءً .

وهناك من ذلك القليل نماذج ممتبسة من جملة من التصانيف الأصول ، تتناثر في تصانيف الصحائف والأبواب ، نقتدها فيما يلي على سبيل التمثيل لا الحصر :

أولاً - بناء «فعل» المجرّد تشاركه في معناه الصيغ الآتية :

(أ) أفعل ، مثل : جهجت فلانا وأجهجته .

(ب) فعّل المضعف ، مثل : ماز الأمر وهينزه

١ - المشهور من أحكام التصريف العامة أن هناك معنى لكل حرف من حروف الزيادة في بناء الأفعال ، وأنه إذا زيد حرف أو حرفان أو أكثر كان لكل زيادة من هذه الزيادات معناها الملحوظ ، وذلك تفرقة بين المجرّد والمزيد .

ذلك إذا يسوقه علماء العربية في عامة ما يقولونه وما يعتمدونه أساساً راسخاً في دلالة المباني على المعاني ، ولكنهم يجدون في مسموع اللغة من الأفعال المزیدة ما هو في معنى الأفعال المجرّدة ، دون تفریق .

وإزاء هذا الذي يجدونه لا يملكون إلا أن يشيروا إليه ، فتراهم يقولون إن هذه الصيغة المجرّدة أو المزیدة يحرف أو أكثر تجيء بمعنى صيغة أخرى من صيغ المزيّدات ، ثم يجتزئون بذلك أو أمثلة معدودات ، وربما نصّوا على أن ذلك قليل أو نادر .

٢ - والذين يتبعون أقوال النحاة والصرفيين في أبنية الأفعال المزیدة بمختلف

(ج) فاعل ، مثل جاز البلاد وجاوزه .
 (د) افتعل ، مثل قفى الشيء واقتناه .
 (هـ) انفعل ، مثل : عدل عنه وانعدل .
 (و) استنفل مثل : يأس منه واستيأس .

ثانياً - بناء «أفعل» يشركه في معناه بناءان هما :

(أ) فعّل المضعف ، مثل : أسمى الشيء وسماه .
 (ب) فاعل ، مثل : عافاه الله وأعفاه .

ثالثاً بناء «تفعّل» يأتي بمعناه البناءان الآتيان :

(أ) تفاعل ، مثل : نجوز في الأمر وتجاوز .
 (ب) استنفل ، مثل : تكبير فلان واستكبر .

رابعاً - بناء «فعلّل» المضعف ، له بمعناه بناءان كذلك : -

(أ) فاعل ، مثل ضعّف الشيء وضاعفه .
 (ب) تفعّل المضعف ، مثل : ولى فلان وتولى .

فإذا رجعنا إلى كتب فقه اللغة وما دو منها بسبيل ، ألفينا ثمة أبواباً تعقد لبيان ما يتحد فيه المبنى مع اختلاف البناء ، وفي هذه الأبواب تسرد الأمثلة من فصيح العربية بتدرج يغرر أو يندر في هذا الكتاب أو ذاك .

٣ - وهنا يتبادر إلى الخاطر هذا السؤال :
 فمى الزيادة إذن إن لم تكن لمزيد معنى ، أفادته زيادة المبنى ؟

ولم يغيب هذا السؤال عن بال النحوى الألمعى «الرضى» فنقال في التعقيب على ما أوردته «شافية ابن الحاجب» من معنى لأفعله بمعنى فعله ، نحو : قلته البيع وأقلته : «وكل زيادة لمعنى وإن لم يكن إلا التأكيد» والحق أن اصطلاح «الرضى» فائدة «التأكيد» لتسويغ الزيادة ، إنما هو محاولة مقترضة لجعل قاعدة أن الزيادة لا بد أن تكون لمعنى قاعدة مطردة لا تتخلف .

ويقف في وجه هذه المحاولة أن اللغة حين تذكر الأفعال المزيدة بمعنى الأفعال المجردة ، لا تضيف في الأكثر منها جديداً يفرق بين المجرد والمزيد ، وإن يكن الفارق هو محض التوكيد .

وقد اختلف علماء التصريف في تسمية الهمزة الزائدة في أفعله بمعنى فعله وتعليقها . وإن لم يختلفوا في ورودها . وقد ذكر «المالقي» في كتابه «رصف المباني» ص ٥٥ أن هذه الهمزة تسمى همزة النقل . وقال : «إنها لا تفيد شيئاً سوى النقل ، سواء كان الفعل متعدياً أو غير متعد . وليس لها معنى إلا مجرد النقل خاصة»

٤ - على أن اللغويين الذين يعنون بتسجيل ما تناقله الرواة من تنسيب الكلام العربى إلى اللهجات العربية المتعددة ، يرجعون أنساب بعض هذه الأفعال المزيدة إلى فبيالة أو قبائل مسماة أو غير مسماه . ويقولون إنها تناظر صيغها المجردة بمعناها في لهجة أو لهجات أخرى لقبيلة أو قبائل غير تلك .

وفي هذا التنظير القائم على التنسيب،
للهجوى^(١) ما يضعف من جدية المحاولة
التي عبر عنها «الرضي» بأنها التوكيد
تبريز بها دخول الحرف الزائد على الفعل
المجرد بمعناه، مادام اللغويون يطبقون
على أن الزيادة لغير مزيد معنى مأنوسة في
غير لهجة من لهجات العرب.

ومع ذلك فإن هذا التنسيب اللغوي الذي
رصدته بعض اللغويين بالنص على
فروق اللهجات غير مطرد في قبيلة يعينها؛
أو موقوف على لهجة برأسها، فرمما نسبوا
إلى إحدى القبائل مزيداً بمعنى المجرّد في قبيلة
أخرى، ونسبوا إلى جانب هذا مجرداً في
القبيلة الأولى بمعنى المزيد في القبيلة الأخرى.

٥- وفي هذا المقام نريد أن نخص
بالبحث بنية «فعل وأفعل»، وأول ما ننوه
به أن هاتين البنيتين لقيت كلتاهما فضل
عناية من النحاة وأصحاب اللغة، إذ لاحظوا
كثرة ورودهما معاً معنى واحداً؛ فذهبوا إلى ذلك
بمثل قولهم: «ويجىء أفعلته بمعنى فعلته». وفي
مؤلفات فقهاء اللغة، أبواب أو فصول
معينة ينص فيها على مجيء البنيتين باتفاق المعنى
وأذكر من هذه المؤلفات «أدب الكاتب» لابن
قتيبة، و«سر العربية» للثعالبي و«المختصر»
لابن سيده، و«المزهر» للسيوطي، و«الأفعال»
للسرقسطي، وهو أغزرها مادة وأرضحها تفصيلاً.

وإن صيغة أفعل بمعنى فعل، من أظهر
ما يظهر فيه تنازع رواة اللغة وأثباتها حول
تعاقب المجرّد والمزيد، تارة يقولون هذه
اللفظة المزيدة موافقة لأنحها المجرّدة، كما
في ملكة العجّين وأماكنه وطورا يقولون
هذه لغة دون نسبة كما في أردفه بمعنى
ردفه. وحينما يعزّون اللغة إلى ذوبها كما في
أرجفته في لغة هذيل بمعنى أرجفته وأعصفت
الريح في لغة بني أسد بمعنى عصفت؛
ويذكرون أن بني عامر يقولون: ذهبه فهو
ذهيب ونيتته نهوم نيتوت وبرزه فهو مبروز،
وبينهم من يذكر تفرقه خفيفة بين أفعل
وفعل، في أقبسه وقبسه، فيقول: أقبست
والرجل عامراً وقبسته ناراً، ويتصدى له
الكسائي «فيقول: أقبسته ناراً وعلماسواء،
ويجوز طرح الألف منهما». وربما أنكر
بعضهم مجيء أفعل بمعنى فعل في بعض ألفاظ،
كما في إنكار «الأصمعي» لأبرق وأرعد
بمعنى برق ورعد، فردوا عليه محتجين
بشعر «الكاميت». وفي اللغويين من لاحظ
أن العرب تقول: أحزنى هذا الشيء، فإذا
صاروا إلى المستقبل قالوا: يحزنى بفتح الياء،
ويحمل هذا على أنه كان في الأصل أحزنه
يحزنه، وحزنه يحزنه بمعنى واحد، كما
قاله: أسلكه وأسلكه، وسحته، وأسحته
بمعنى واحد، فأخذوا من هذه الصلابة ومن
هذه الغابر وأماتوا الأخرين، وما استظهره
ذلك اللغوي يؤيده إثبات «الجوهري» لأحزنه

(١) نسبة إلى علم اللهجات، أي نسبة إلى الجمع، باعتبار أن (اللهجات) قد اكتسبت العلمية بأنها اسم لا يعرف
من العلوم. فيقال: لهجوى، كما يقال في النسب إلى هذات وصعبات: هذوي وصعبوي.

وحده بمعنى واحد ، وإن لم يقل إن أحد
الفاعلين في ماضيه أو مضارعه مسلوب الحياة .
وفي الدراسة التي نشرها الأستاذ الدكتور
« أحمد علم الدين الجندى » في الجزء الثاني
والثلاثين من مجلة « مجمع اللغة العربية »
لصبيغتي « فعل وأفعال » - جملة من النصوص
الوثيقة حول جملة من الأفعال ، يؤخذ منها
أن اللهجات العربية تتعاور الصيغتين ، بيد
أن لهجة « تميم » يغلب استعمالها لصيغة « أفعله »
بمعنى « فعله » ، وأن غيرها من لهجات الحجاز
وتجد وهذيل وقيس وعقيل وجرم يرد في
استعمالاتها ذلك أيضا ، على حين أن لهجة
« تميم » تستعمل كذلك صيغة « فعله » بمعنى
« أفعله » فتقول في أهلكه هلكه ، وفي أجبره
على الأمر جيره ، وفي أخلى على اللين
واللحم خلا ، يضاف إلى ذلك أن هناك
أفعالا هي : سحت وفتن ولات وجنب
وسرى وحزن ، وردت (هي ؛ وغيرها)^(١) في
قراءات القرآن ، مداولة بين فعل وأفعال
بمعنى واحد ، لا خلاف في ذلك بين
لغوى ومفسر :

٦ - وبجمل بنا أن نقف مع « ابن
درستويه » وقفة قصيرة ، فقد جاهر بمخاصمته
لاتفاق أفعال وفعل في المعنى ، وأظهرنا على
أنه ألف كتاباً في افتراق معنى فعل وأفعال ،
وله في كتابه « شرح الفصيح » مقولة ينادى بها
ويصر عليها ، وهي قائمة على أساس أنه لا
يؤمن في فلسفته اللغوية بالمشترك لفظاً أو

المشترك معنى ، فهو ينكر تعدد المعاني مع
وحدة اللفظ ، كما ينكر اختلاف أبنية اللفظ
مع وحدة المعنى ، وبما أفاض فيه يتجلى أنه
يتأول ما يرد من أفعال وفعل بأنه إما لتباين
اللهجات ، وإما لعلّة وفروق : وإما لتشبيهه
فِعْلٌ بفِعْلٍ ، وإما لحذف واختصار .
وإذا كان لهذا الوجه من النظر ومدرك
يمكن قبوله ، والاطمئنان إليه . في تعليل
بعض الأفعال المسموعة عن العرب ، فإن
ذلك لا يقدم ولا يؤخر في واقع اللغة المرورى
الحاصل في اليد من الألفاظ التي يرد فيها
أفعاله بمعنى فعله سماعاً عن العرب الخالص ،
وشتان ما بين النظر والعمل ، وما بين المنطق
والواقع ، وما ينبغى لنا أن نرسم للغة شريعة
من قواعد وضوابط منبثقة من فكر وتدبير ،
وتأصيل وتفصيل ، ثم نحكم بها على المأثور
من فصيح الكلام . لنعدل به عن وجهه .
ونصرفه إلى غير مدلوله ، فإنما تخضع
القواعد والضوابط للوارد المسموع ،
فتجربى عليه . وتأنزم به ، كما نقله رواة
اللغة وحفظها ؛ بدلالاته التي تعبر عن حرية
العربى الفصيح في الوضع ، وتصرفه في
الصوغ ، بلاسلطان عليه ، ولا تكبير :

ولو أننا عمدنا إلى اللغة . فنقمينا منها مالا
يطابق القواعد والضوابط التي ننتزعها من
أفكار مجردة ، وتصورات عقلية ، لأكرهنا
اللغة إكراها على غير ماهى جارية عليه
بالفطرة والدربة ، والمرونة والطلاقة :

(١) قرئ (يمدّه) في سورة لقمان مجرداً ومزيداً ، كما في « النسفي » .

أفييجوز لنا أن نؤلف معجمنا العربي على أساس
رفض المشترك لفظاً والمشارك معنى ، على
نحو ما ينادى به «ابن درستويه» ؟ إذن يلحاز
لنا أن ن حذف من مواد اللغة وتفرجات
مدلولاتها ما يعيا به الإحصاء ، وإذن
لأفقدنا متن اللغة ما نفهم به النص العربي
المأثور ، من منظوم ومثور .

ومقطع الحق في هذا ما عبر عنه «ابن فارس
في فقه اللغة كما في «المزهر» ص ٣٦٩ بقوله :
«إن العرب تسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد ،
وتسمى لشيء واحد بالأسماء المختلفة» وأزيد :
أن الأفعال في هذا كالأسماء .

٧ - ولقد أورد أعلام النحو والصرف
ما جاء فيه فعلته وأفعاله باتفاق المعنى
أمثلة لا تجاوز أصابع اليد ، للتمثيل ،
وسرد له فقهاء اللغة في مختلف كتبهم
عشرات الأمثلة للتعريف . وكنت فيما سلف
من الأفضية أعنى بجمع ما يقع لي من هذا
القبيل فيما أطالع من المراجع اللغوية المعتمدة
كالجمهرة والصحاح والتهذيب واللسان
والتاج وغيرها من الأصول . ومن حصيلة
ذلك كله توافر لي عدد جم من الأفعال
يبلغ نحو ستين فوق المائتين ، ثلاثة أرباعه
أفعال ثلاثية مجردة متعدية بنفسها ، لها ما يباظرها
في معناها ، مما دخلت عليه الهجزة مزيدة
دون معنى مزيد ، والرابع الباقي أفعال
ثلاثية مجردة أيضا تعدت بحرف الجر
ولها نظائر بمعناها مع الهمز . وعمدتي في
بيان المعنى المشترك ما نص عليه معجم أو
تواردت في النص عليه معجمات . مناد

ذلك كله عند جتمعة اللغة ومدونها أن هذه
الأفعال مزيدها كيجردها ، دون تفرقه في
معنى ، أو زيادة في دلالة ، ودون توقف
في جواز استعمال المزيد كالمجرد ، سواء بسواء ؟

٨ - وغنى عن القول أن مأثور اللغة
كله حجة للاستعمال إن صح ، ومدرجة
للقياس إن كثر ، والمقصود بالصحة النقل
عن العرب الذين تنوقل عنهم الكلام ،
والمراد بالكثرة ما يطمان به إلى سنة العربية
في البناء والصوغ ، وليس بقادح في ذلك
أن يكون المسوع عن العرب متعدد
المصادر من مختلف اللهجات المروية عن
قبائل اعتمد علماء اللغة عروبته في جمع
مواد اللغة . وحسبنا فيما نحن بصاحده
من صيغة أفعله بمعنى فعلة أنها واردة في
لهجات شتى ، وأنها لا صفة لصوقاً ظاهراً
بلهجة «تميم» التي قال فيها «ابن حزم»
في «جمهرة أنساب العرب» : «إنها قاعدة
من أكبر قواعد العرب» .

وطوعاً لما أسلفنا ، يسعنا القول بأن من
سنن العربية استعمال أفعلت الشيء بمعنى
فعلته ، وللقائل بانقياس ذلك الاحتجاج بهذا
العدد الوافر الزاخر مما تحويه خزائن اللغة ،
ومنه تلك المخصّاة التي أوفت على المائتين
عدداً ، ونحن موردوها من بعد مرتبة
بحسب حروف الهجاء ، مفصلة بحسب
التعدى بالنفس أو بالحرف .

٩ - ورب سائل قائل :

ما الحاجة إلى هذا الذي تجهد فيه
جهداً ، وتنجح له جداً ؟

والجواب عن ذلك أن القول بعباسية أفعاله بمعنى فعله، فيه غناء من عدة فواح : الأولى : تحقيق السنة العربية في مجيء أفعاله بمعنى فعله ، وإضافة ذلك إلى قواعد التصريف المقررة ، فما هو بالشاذ ، ولا بالنادر ، ولا بالقليل :

الثانية : تطويع هذه الصيغة الفعلية لحاجة الاستعمال ، برفع الحجر الذي تفرضه فيها المقررات التعليمية العامة وإجازة القياس عليها ، لاستخدامها حين يراد التخصص في مصطلح ، أو التصرف في تعبير ، إلى غير ذلك من وجوه التنويع أو التيسير . الثالثة : أن الأفعال الزيادة بصورتها المهموزة معدية إلى منفعولاتها ، أسرع في إفادة التعدية من الأفعال المحردة متعدية بنفسها أو بحرف الجر ، وكذلك الشأن في مصادر المحرد ومصادر المزيد .

الرابعة : أن الأفعال الثلاثية المحردة يصعب الحكم فيها على حركة عين الماضي والمضارع ، بخلاف المزيدة ، فإن الضبط فيها لا يحتاج إلى توقيف في مضمي أو استقبال ، إذ هو موحد مقيس .

الخامسة : أن مصادر الأفعال الثلاثية المحردة أغلبها لاقياس فيه ، على عكس المزيدة ، فمصادرهما مما ينقاس . وما لا يحتاج إلى سماع أولى وأيسر مما يحتاج إلى السماع . السادسة : أن مصادر الأفعال الثلاثية المحردة قد توافق الأسماء المأخوذة منها في صيغتها ، فيشتبه التعبير ويلتبس ، ومثاله «العذر» فهو اسم بمعنى حجة الاعتذار ووجهه ، وبهذا المعنى أشهر حتى اختص به :

والعذر كذلك مصدر للمعنى الخلد وهو رفع اللوم . تقول : عذره عذرا أى قبل اعتذاره : فالعذر إذن هو قبول العذر . ولا يكاد هذا المعنى يسفر باستعمال لفظ العذر . كما يستمر إذا جرى بالبناء المزيد . فيقال : أعذره إعتذاراً أى قبل عذره . وذلك مثبت في مسموع اللغة .

السابعة : أن اسم المرة من مصدر الثلاثي المحرد لا يستبقى في الغالب صورة المصدر ، بل يتصرفه على صورة موجبة ربما كان فيها تنكير لصورته الأصلية . فاسم المرة من الفراغ فرغة ، ومن الإتيان أتية ، ولا كذلك المزيد ، فإن اسم المرة لا يتحيف صورة مصدره ، بل يستبقيه على أصله ، بزيادة تاء في آخره . وفي الإبقاء على الأصل إيضاح ، وفي تغيير الصيغة إغماض ، والجنوح إلى الوضوح غرض منشود .

الثامنة : أن من الشائع في اللغة المعاصرة قول الكتاب هذا عمل مشين أو مريع أو مريبك (بضم المات) وذلك العمل يضيره ، بضم الياء ، وقد أضير الرجل بضم الهمزة ، وإشهار البيع ، وهذه الاستعمالات إنما تجاز على أن أفعالها المزيدة في معنى أفعالها المجردة .

١٠ - والآن نسوق الأمثلة الفصاح من الأفعال الثلاثية المحردة التي وردت متعدية بنفسها أو بالحرف ، كما وردت مزيدة بالهمز ، مع اتفاق المعنى . وهي قسمان : القسم الأول : المحرد والمزيد بالهمزة ، مما يتعدى بنفسه .

القسم الآخر : المحرد والمزيد بالهمزة ، مما يتعدى بالحرف :

أولا - من المتعدى بنفسه

ردح البيت وأزدحه	جننته وأجننته	ألف المكان وآلفه
رجعه وأرجعه	جهرته وأجهرته	أمر ماله وأمره
رملت الحصير وأرملته	جملت الشحم وأجملته	أجر الغلام وأجره
روى الزرع وأرواه	حزنه وأحزنه	أدبه وآدبه
رحض الثوب وأرحضه	حقه وأحقه	أدمه وآدمه
ردفته وأردفته	حكيت العقدة شدتها	أثمه وآثمه
رعى الماشية وأرعاه	وأحكيتها	أويته وآويته
رهن الشيء وأرهنه	حبه وأحبه	بر الله حجه وأبره
رقن الشعر وأرقنه	حرقه وأحرقه	بشرت الرجل وأبشرته
رتج الباب وأرتجه	حشمه وأحشمه	بدأ الخلق وأبدأه
رسنته وأرسنته	حرقه وأحرقه	بت البيع وأبته
ركسته وأركسته	حرمه وأحرمه	بدع الشيء وأبدعه
رابه الشيء وأرابه	حكمته وأحكمته	بلق الباب فتمحه وأبلقه
زجاه وأزجاه	حشته وأحوشته	يهج فلانا وأهجه
زلت الشيء وأزلته	حترت الحبل وأحترته	باع الشيء وأباعه
زلق رأسه وأزلقه	حدره وأحدره	برزه وأبرزه
زنت خيرا وأزنت	حمده وأحمده	برم الحبل وأبرمه
زففتها رأزففتها	حتأ الثوب وأحتأه	بره الأمر وأبره
زكنته وأزكنته	جاذ الأمور وأجودها	تبله الحب وأتبله
زدق الثياب وأزققها	خمر الشيء وأخمره	ثقفه وأثقفه
سفت الناقة وأسفتها	خبا الخبا وأخباه	جنبه وأجنبه
سجد الله وأسجده	خسرت وأخسرت	جبره وأجبره
سفت الباب وأسفتها	خصه وأخصه	جفأه وأجفأه
سفت النسيج وأسفتها	دلع لسانه وأدلعه	جهده وأجهده
سجد الله رأسه	دججه وأدججه	جمعوه وأجمعوه
سار الدابة وأسارها	ذروت الحب وأذريته	جاحه وأجاحه
سعرني شرا وأسعرني	ذهبه وأذهبه	جلوته وأجلوته

قحسته في الماء وأقمسته
 قديمته وأقمعته
 كفات الإناء وأكفأته
 كنتت الدرّة وأكنتتها
 لحدت القبر وألحدته
 لحقته وألحقته
 لحيث القوم وألحيهم
 لغز الربوع أبحارها
 وألغزها
 لحتته وألحتته
 لاته حقه وألاته
 لاق الدواة وألاقها
 محضه الود وأمحصه
 مد الدواة وأمدها
 مدر الحوض وأمدره
 مرأى الطعام وأمرأى
 مرج البحريين وأمرجهما
 مضه الحزن وأمضه
 مطرتنا السماء وأمطرتنا
 ملح القدر وأملحها
 ملك العجين وأملكه
 مهر المرأة وأمهرها
 مارأله وأمارهم
 مجزت الحاجة وأنجزتها
 نجوت الخلد عن اللحم وأنجيتهم
 نرفت البشر وأنزفتها
 نشر الشيء وأنشره
 نشل الشيء وأنشله
 نصف الشيء وأنصفه
 نصر وجهه وأنصره
 نظر غريمه وأنظره
 نعشه الله وأنعشه

حذر الرجل وأحذره
 عار عينه وأعارها وأعورها
 عدهته وأعدمته
 عرش الكرم وأعرشه
 عسرت الرجل وأعسرته
 عفصت القارورة وأعفصتها
 عقبه وأعقبه
 عقم الله رحمها وأعقمه
 عل إياه وأعلها
 عمر داره وأعمرها
 علفه وأعلفه
 عننت الاعمى وأعنته
 عاقه وأعاقه
 عصدا العصيدة وأعصدها
 عضبه وأعضبه
 عنكت الباب وأعنكته
 عاضه وأعاضه
 عذقت الكباش وأعذقته
 عفوت الشعر وأعفيتها
 غمد السيف وأغمده
 غمض عينه وأغمضها
 فتمته الأمر وأفتمته
 غواه وأغواه
 فرزت الشيء وأفرزته
 فرشته فراشي وأفرشته
 قلد السهم وأقلده
 قبسته وأقبسته
 قذعته وأقذعته
 قرى الضيف وأقراه
 قطبت الشراب وأقطبته
 قطرت الماء وأقطرته
 قلته البيع وأقلته

سحر النار وأسحرها
 سلكه وأسلكه
 سقاه وأسقاه
 سقته وأسقته
 شجنه الأمر وأشجنه
 شجاه الأمر وأشجاه
 شرح العربة وأشرحها
 شع الشيء وأشعره
 شرته في الأمر وأشركه
 شظ الوعاء وأشظ
 شمل النار وأشعلها
 شغلته وأشغلته
 شكل الكتاب وأشكاه
 شنى الناقة وأشنىها
 شنى الغربية وأشنىها
 شار العسل وأشاره
 شاقه وأشاقه
 صددته وأصددته
 صر أذنه وأصرها
 صفحت الرجل رددته
 وأصفحتته
 صبغته وأصبغته
 صابيته في النار وأصابيته
 صرت إلى رأسه وأصرته
 ضره وأضره
 طاح البعير هنله وأطاحه
 طاق يده بالخبر وأطاقها
 ظلفت أئزى وأظلفته
 طل دم القميل وأطله
 طمر الشيء وأطمره
 طاعه وأطاعه
 عددت وأعددت

نقد الدراهم وأنقدها
نقص الشيء وأنقصه
نقع الشيء وأنقعه
نكر القوم وأنكرهم
نكهم عقوبة وأنكهم
نويت النوى وأنويته
هجأ (سكنه) وأهجأه
مدره وأهدره

هديت العروس وأهديتها
هلاكت الشيء وأهلكته
هلت التراب وأهلته
هرقته الماء وأهرقته
هزل الناقة وأهزلها
وجرت الدواء وأوجرته
ونحفت الخطمى وأونحفته
وعيت العلم وأوعيته
وقفه وأوقفه
وكأ القرية وأوكأها
وهنه الله وأوهنه
يقن الأمر وأيقنه

ثانياً - من المتعدى بالحروف

برق لى وأبرق
بل من مرضه وأهل
ثويت عنده وأثويت
جزت عنه وأجزت
جدنى الأمر وأجد
جلبوا عليه وأجلبوا
جلا عن الموضوع وأجلى

جهش فى البكاء وأجهش
جال فى ظهر دابته وأجال
حدث على زوجها وأحدث
حذق به وأحذق

حل من إحرامه وأحل
حاك فيه القول وأحاك
حال فى متن فرسه وأحال
خطل فى كلامه وأخطل

خفق بجناحيه وأخفق

خاد بالمكان وأخاد

خلد إلى الأرض وأخلد

خلف الله عليه وأخلف

خلا على اللبن واللحم وأخلى

دبر عنه وأدبر

ذعن له وأذعن

ذبت عليه الحمى وأرذبت

أعد له وأرعد

رغل فى مشيه وأرغل

ركح إليه بلأ وأركح

رمى على الخمسين وأرمى

زحف فى المشى وأزحف

زرى عليه وأزرى

سقط فى يده وأسقط

سرى ببعده وأسرى

سمح له بحاجة وأسمح

سند فى الجبل وأسند

سوأت به ظنا وأسأت

صغوت إلى الرجل وأصغيت

ططف لك الشيء وأطف

طلع على القوم وأطلع

طاف به وأطاف

عصفت به وأعصفت

عاذ بالله وأعاذ

غبت عنه الحمى وأغبت

غمى عليه وأغمى

غربت بالشيء وأغربت

فسح له وأفسح

قبل على الرجل وأقبل

قرأ عليه السلام وأقرأه السلام

قعد عنه وأقعد

لحد فى الدين وألحد

لحق به وألحق

لغط به وألغط

لمع بيده وألمع

لهج به وألهج

لاذ به وألاذ

لوى برأسه وألوى

مطت عنه وأمطت

مسك بالشيء وأمسك

نصح بالحق وأنصح

هوى إليه وأهوى

نعم الله بك عينا وأنعم

وحى إليه وأوحى

وعز إليه وأوعز

وضع فى ماله وأوضع

وفى بالعهد وأوفى

وقعت بالقوم ألقنال

وأوقعت

وكس فى ماله وأوكس

وما إليه وأوما

يسر له فى الأمر وأيسر

محمد شوقي أمين
عضو المجمع

دراسات في النظام الصوتي الصرفي

للككتور أحمد عام الدين إيجدى

مقدمة :

وورد في كتاب الترقيص عن أبي حاتم
« قال : سألت الأصمعي : لم سُميت
مِنِّي مِنِّي ؟ قال : لا أدري . فلقيت
أبا عبيدة فسألته فقال : لم أكن مع
آدم حين علمه الله الأسماء فأسأله عن
اشتقاق الأسماء ، فأتيت أبا زيد فسألته
فقال : سميت مِنِّي لما يُمنَى فيها من
الدماء^(٢) . »

وبشفافية الحس العربي رفض أعرابي
اشتقاق (مُسْحَب) اسم مفعول من
(سَحَب) الثلاثي المتعدى بدلا من
(مَسْحُوب) الذي هو الأصل والقياس ،
وذلك حين ارتاب أبو عمر الجرمي في
فصاحة أعرابي ، فأراد امتحانه ، وألقى
عليه بيتاً هو .

كم رأينا من (مُسْحَب) مُسْلَحِبٌ
صَادَ لِحَمِّهِ النَّسُورُ وَالْعَقْبَانِ

تنبيه نفر من علماء العربية القدامى
فردوا كثيراً من المواد اللغوية إلى أصولها
المعنوية المشتركة ، والتي اشتقت منها
تلك المواد ، وكان من هؤلاء ابن فارس
(ت ٥٣٩٥) في كتابه (مقاييس اللغة^(١))
حيث يقول في مقدمته : « وقد ألف
الناس في جوامع اللغة ما ألفوا ، ولم يعربوا
في شيء من ذلك عن قياس من تلك
المقاييس ، ولا أصل من الأصول ، والذي
أوماننا إليه باب من العلم جليل ، وله خطر
عظيم ، وقد صادرتنا كل فصل بأصله الذي
يتفرغ منه مسأله .. » .

على أن العربي كان يحس من دخيلة
نفسه وقوة طبعه . ولطف حسه ، أن
الاشتقاق قانون نفسي مطرد لا يتغير ،
لا يعيد عنه ، ولا ينفر منه .

(١) تطلق المقاييس ، ويراد بها الاشتقاق الأكبر .

(٢) المزهر ١ / ٣٥٣ .

و (البط-لان) التي منها الباطل
ضد الحق أصلها من كلمة (الباطل)
بمعنى إبليس ، وقد ورد هذا المعنى الأصلي
في قول الله تعالى : « وما يُبَدِّئُ الباطلُ
وما يُعِيدُ^(٢) »

(١) الأصل الاشتقاقي :

يرى بعض العلماء أن الأصل هو الثنائي
فرمى : أصلها الثنائي (رَمَ) حرك حرفه
الثاني بفتحة مشبعة علامتها ألف ، فلامه
ليست حرفاً ، بل إطالة أو إشباع الفتحة
السايقة . والمثال (وثب) أصله الثنائي
﴿ ثب ﴾ زيدت فيه الواو لتتويجاً . والأجوف
(قام) أصله (قَمَ) أشبعت حركة حرفه
الأول . أما المضاعف فهو مركب من
حرفين مثل : لَعُ لَعُ ، مَرَمَرُ ، فهو عبارة
عن ثنائيين مكررين . ومن العلماء الذين
يرون ثنائية الأصل ابن فارس والشدياق
وجرجي زيدان والكرملى والدومنكى ، ولهم
حجج كثيرة منها :

أن أصول الكلمات السامية كانت

فأفكر الأعرابي فيه ، ثم قال : رُدُّ
على ذكر (المسحوب) حتى قالها مرات ،
فعلت أن فصاحته باقية .

لكن جاءت بعد ذلك (مدرسة
الاشتقاقيين) حيث خرجت بالاشتقاق
عن حده وطبعه ، وزادوا فيه تشويشاً
وتهويماً ، فقالوا : إن (الرَّحْلُ) مشتق
من الرحيل ، و (الخروف) منسوب إلى
موعده في الخريف ، و (الغراب) . من
الغربة والإيدان بها حيث يعيش هذا الطائر ،
و (الفرس) من الافتراس ، و (الحمار)
من لونه الأحمر ، و (الخيل) مشتق من
الخيلاء^(١) . وغاب عنهم أن المعاني الحسية
أسبى في الوجود ، وأنها أصل الاشتقاق
والمعنوي فرع للحسي . (فالجميل والجمال)
أصلهما من (الجمل) عند العرب ،
وكانوا يرونه أجمل الحيوانات ، كما
اعتبروا أي شبه بين الإنسان والحيوان
في الصبر والاحتمال هو (جمال) أيضاً ،
والله تعالى يقول : « فصبر جميل » .

(١) انظر في ذلك قصة طريفة لأبي عمرو بن العلاء في : المزهري ١ / ٣٥٣ (ط دار إحياء الكتب العربية)

(٢) سورة سبأ ، آية ٤٩ ، وفي الكشاف للزحشري (٣ - ٤٦٧) طبعة الاستقامة ١٩٥٣ م « الباطل

إبليس لعنه الله والمعنى : ما ينشئ خلقاً ولا يعيده وقال الزجاج : أي شيء ينشئ إبليس ويعيده ؟ فجعله للاستفهام » .

تبدل من أحد الضعفين حرفاً من حروف
العلة : انظر ما يلي :

كعّ تطورت إلى كاع .

ضرّ يضمرّ ضمراً تطورت ضمراً يضمرّ ضميراً
ذم تطورت إلى ذام .

طبّ ، غمّ تطورت إلى طاب ، غام .

مدّ تطورت إلى ماد .

صرّ (الصوت) تطورت إلى صار .

حفّ تطورت إلى حاف .

غبّ تطورت إلى غاب .

طمّ يطمّ طموماً تطورت إلى طما يطمّو طموماً .

همّ تطورت إلى همى .

محوّ تطورت إلى محأ .

حمّ (الحديد) تطورت إلى حمى

شجب تطورت إلى شجا (أحزن) .

هذا وقد يبدل أحد الضعفين نوناً مثل :

أحرجّم تطورت إلى أحرنجم .

أظلم تطورت إلى انظلم^(١) .

وأبدلت نوناً ، لأنّ النون حرف موسيقي

محبب في اللغة ، ولهذا يرى بعض الباحثين^(٢)

مؤلفة من حرفين اثنين ، ثم زيد فيما بعد
على كل أصل منها حرف ثالث ، وقالوا :
بأنّ الثنائيات صورة بعيدة مغرقة في القدم ،
ودليل ذلك التدرج الطبيعي ، والانتقال
من هذه المرحلة إلى ما استقرت عليه
الكلمات من ثلاثية الأصوات .

ويرى معسكر آخر أنّ أصل اللغة يرجع
إلى الثلاثي ، وأنه لم يتطور عن غيره ،
ولهم أدلتهم أيضاً ، على أنه يجب أن
نشير إلى أنّ النظرية الثنائية مازالت
فرضاً واحتمالاً ، وأنها لم ترق إلى مجال
القواعد الثابتة ، كما أنه اعترض على
النظرية الثلاثية بأنها تنفي أصالة ماعدا
الثلاثي ، وهم مع ذلك يلجئون في إثبات
نظريتهم إلى التأويل .

وعلى مذهب القائلين بأصالة الثنائي
وتنميته لما فوّقه إلى الثلاثي عن طريق
تضعيف الحرف الثاني أو إضافة حرف
علة إلى أول المادة الثنائية أو في وسطها
أو في آخرها ، يرون أنّ اللغة وجدت في
أثناء تطورها في المضعف ثقلاً فراحت

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ج ١٩ - - مصطّ جواد .

(٢) المرجع السابق .

أن وزن (أفعل) هو الأصل ثم تطور إلى (انفعال) فهي صورة جديدة للمضاوغة وهي فرع عن (أفعل وافتعل) .

فالتضعيف هو الوسيلة الأولى لتنمية اللغة ونقلها من الثنائية إلى الثلاثية ، فالمضعف تولد منه على طريق الإبدال : الأَجوف ثم الناقص وكأنه نوع من القطعة^(١) (الترخيم) ثم المثال ثم السالم ، فالسالم جاء آخرًا ؛ لأن زيادة حرف على المضعف أليق^١ بحكمة الواضع في التفنن في نقصه ، إذ لو جعلت السالم أصلاً لزم عنه العدول من الكمال إلى النقصان . والدليل على أصالة المضعف قراءة أبي حيوة (وعزني في الخطاب) (٢٣ سورة : ص) قال ابن جنى في المحتسب (٢ / ٢٣٢ دار إحياء الكتب العربية تحقيق الأستاذ النجدي والدكتور عبد الفتاح شلبي) أصله : عزني غير أنه خفف الكلمة بحذف الزاي الثانية أو الأولى كما حكاه ابن الأعرابي من قولهم ، ظننت ذلك : أي ظننت ، هذا ويمكن

لظاهرة المخالفة أن تفسر الصلة بين المضعف وبين الأَجوف والناقص^(٢) الجبّ تطورت إلى الجَوّب (القطع

دَسَس تطورت إلى دَسَى (وقد خاب من دسأها) .

تسرر تطورت إلى تسرّى .

(وليملل الذي عليه الحق) تطور إلى (فهي تملى عليه بكرة وأصيلا) .

فهذه صور للتطور ورسوم للارتقاء .

على أن حدود التطور لم تقتصر على الأفعال واشتقاقها بعضها من بعض ، بل نرى من (الأفعال) ما تطور إلى (حرف) خالص انظر مثلاً :

البدويُّ عَلى الجبَل - فهي فعل ومع كثرة الاستعمال والتداول أصبحنا نقول^(٣) : البدويُّ على الجبلِ فهي نفسها حرف جر ، والعلاقة بين المثالين واضحة مدلولاً واستعمالاً كما كان الأصل الاشتقاقى محكّ خلاف بين البصريين والكوفيين ، فيرى البصريون

(١) ثنائية الأصول اللغوية ١٢٦ للأستاذ حامد عبد القادر ، ونشر . بمجلة المجمع ج ١١ .

(٢) حروف تشبه الحركات . د . إبراهيم أنيس ، ونشرت بمجلة مجمع اللغة العربية ج ١٦ .

(٣) البحوث والمحاضرات دورة ٣٣ مجمع اللغة العربية : من دلائل القدم في العربية د . عبد الستار الجوارى .

أن المصدر هو الأصل والفعل فرع عليه ،
والكوفيون على العكس يرون أن الفعل هو
الأصل والمصدر فرع عليه .

وحجة البصريين منها : أن الفعل يدل
على الحدث والزمان ، فلو كان المصدر مشتقاً
من الفعل لدل على ما يدل عليه الفعل من
الحدث والزمان وعلى معنى ثالث ،
كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على
الحدث وعلى ذات الفاعل والمفعول ، فلما
لم يكن المصدر كذلك علم أنه ليس مشتقاً
منه .

كما استدلوا على أن المصدر هو الأصل
بتسميته مصدراً ، والمصدر هو الموضع الذي
يصدر عنه ، ... فلما سمي مصدراً دل
على أن الفعل قد صدر عنه ، وكذلك
احتجوا بأن قالوا : بأن المصدر يدل
على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان
معين ، فكما أن المطلق أصل للقيّد ،
فكذلك المصدر أصل للفعل .

كما احتج الكوفيون بأدلة منها : أن
المصدر يصبح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله ،

ألا ترى أنك تقول : قاوم قياماً - فيصح
المصدر لصحة الفعل ، وتقول : قام قياماً -
فيعتل لاعتلاله ، فلما صح لصحته واعتل
لاعتلاله دل على أنه فرع عليه . كما تمسكوا
بأن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ، ولاشك
أن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد ، فدل
على أن الفعل أصل والمصدر فرع^(١) ...
وهناك من الأدلة للفريقين غير هذا ،
وأرجح رأي الكوفيين في هذا النزاع
مسترشداً بما يلي :

١- ما يراه نفر من المستشرقين من أن
أغلب الكلمات يرجع اشتقاقه إلى أصل
ذى ثلاثة أحرف (لبعضها أصل ذو حرفين)
وهذا الأصل فعل يضاف إلى أوله أو آخره
حرف أو أكثر ، فتتكون من الكلمة
الواحدة صور مختلفة تدل على معان
مختلفة .

٢- أن العقلية الفعلية قد ساد
على اللغات السامية ؛ لأن لأغلب الكلمات
في هذه اللغات مظهراً فعلياً . ففي الساميات
الفعل هو كل^(٢) شيء ، أما من ذهب

(١) الإنصاف لابن الأنباري : مسألة ٢٨ .

(٢) تاريخ اللغات السامية ١٤ ولفسون .

إلى أن أصل المشتقات هو المصدر - فهو
مذهب نشأ عن الفرس حيث بحثوا في
اللغة العربية بعقليتهم الآرية ، والأصل في
الاشتقاق عند الآريين هو : المصدر -
فعلماؤنا متأثرون ومقلدون .

وليس النزاع الذي ذكرنا طرفاً منه
وحده فحسب ، بل وقع خلاف في دوائر
البصرة نفسها حيث قال جمهورهم : إن
المصدر متى ثبت أنه أصل للفعل ثبت أنه
أصل للمشتقات بالواسطة ، إذ المشتقات
متعلقات بالأفعال ، ومتى ثبتت فرعية
المتعلق ، ثبتت فرعية المتعلق به ، وقال جماعة
منهم السيرافي : المصدر أصل للفعل ،
ولكنه ليس أصلاً للمشتقات ، بل الفعل
هو الأصل للمشتقات ، إذ لا يلزم من
كون الفعل متفرعاً عن المصدر ، أن تكون
متعلقات الفعل متفرعة كذلك عن المصدر ،
بل ينقل السيوطي عن طائفة من المتأخرين
اللغويين بأن : كل الكلم مشتق ، كما
نقل عن طائفة من أهل النظر أن : الكلم
كله أصل !! وإذا كنا قد رجحنا رأى

الكوفيين فلا زال الطريق شائكاً ، فأى
الأفعال هي الأصل ؟ يذهب بعض العلماء
المحدثين إلى أن اسم الفاعل هو الأصل ،
وبعضهم يذهب إلى أن صيغة الأمر هي
أصل اشتقاق الأفعال . أما نحاة العرب
فبعضهم يرى أن الفعل الماضي هو الأصل ،
وبعضهم يرى أن فعل الحال هو الأصل ،
وآخرون يرون أن فعل المستقبل ، إلى
إغيار هذه الآراء . كما يرى بعضهم أن
بدايات الفعل في العربية إنما هي تطور من
استخدام بعض صور اسم الفعل^(١) ، أو أن
الفعل إنما تطور عن كلمات استخدمت
وقصد بها الاسم والفعل معاً ، ثم أخذ
مدلول الفعل فيها يتحدد ، ويستقل
بإضافة فكرة الزمن ، ويرى نفر من العلماء
أن ننظر إلى (الجذر^(٢)) وهذا يحل
مشكلة الأصل الاشتقاقات ، فمسألة الاشتقاق
إن تقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات
واشتراكها في شيء معين ، والقدر المشترك
بين الكلمات المترابطة . وأصح ذلك هو
الحروف الأصلية الثلاثة ، فأنت إذا

(١) الفعل زمانه وأبنيته ١٢١٠ د. السامرائي .

(٢) مناهج البحث في اللغة ١٨٢ د. تمام حسان .

في اللغة متعدد ، إذ قد اشتقت العرب من الأفعال ومن الأسماء الجامدة والمشتقة ومن الحرف .

وفي المشتقات تطالعنا أحوال عجيبة ، فقد نجد مصادر ولا أفعال لها ، كما أهملت بعض المفردات واستعملت جموعها ، كما استعملوا بعض المصغرات من غير أن يستعملوا لها مكبراً ، كما روى عنهم أنهم أماتوا بعض المصادر . والحقيقة أن المشتقات تنمو وتكثر حين الحاجة إليها ، وقد يسبق بعضها بعضاً في الوجود ، ولهذا لا يمكن أن تكون الأفعال حين وجدت وجدت معها مشتقاتها ، فقد تعيش اللغة زمناً وليس بها إلا الفعل وحده أو المصدر وحده - حسب حاجة اللغة واستعمالاتها في حضارتها وبدائها .

ملحوظتان :

- ١- إذا ترددت الكلمة بين أصليين في الاشتقاق فالتمس ما يرجح أحدهما ، وله وجوه :
- (١) كون أحد الأصليين أشرف .

نظرت إلى : ضرب ضارب مضروب مضرب ضرب ، رأيت أنها تشترك في (ض ر ب) وتتفرع منها ، فهذه الحروف الثلاثة جذور العربية التي تتفرع منها الكلمات . فالفعل واسم الفاعل واسم المفعول إلخ صور من صور التعبير الشكلي للمادة التي لا يصدق عليها وصف بالفعالية أو الاسمية .

وفي كتب العربية نجدهم يتوسعون فيشتقون من أسماء المعاني ، فلقد اشتقوا من أسماء العدد وهي أسماء معان جامدة ، ففي المخصص^(١) : كانوا تسعة وتسعين فأمأيتهم . كما اشتقوا من أسماء الأزمة ففي اللسان^(٢) : وأخرف القوم - دخلوا في الخريف . كما اشتقوا من أسماء الذوات : يديته : ضربت يده ، فهو يدي ، ويدي : شكاً يده^(٣) ، ومن العجيب أن العرب قد اشتقت من الحرف ، ففي الخصائص^(٤) : سألتك حاجة فلوليت لي : أي قلت لي (لولا) فاشتقوا الفعل من الحرف المركب من (لو + لا) . ومعنى ذلك أن (الأصل)

(١) ١٢٩ / ١٧ .

(٢) ٤٠٩ / ١٠ .

(٣) اللسان ٢٠ / ٣٠٣ .

(٤) ص ١ / ٤٣٦ .

سمت على كل لغات البشر . وأما اللغات الأخرى غير العربية « فإن القول بأن لها أى فضل يعتبر قولاً منبوذاً عند أهل الملل^(٢) »

ومن هذه الصيغ التي ردها إلى العربية التي اشتقت منها :

(١) « جَنَاتِ عَدْنٍ^(٣) » فاشتقت من : عَدَنَتِ الإبل بمكان كذا وكذا ، إذا ألفتها ولزمتها ، ومنل قيل لمعدن الذهب والفضة : معدن ، لأن جوهر الذهب والفضة يثبت فيه لكن الواقع أن (عدن) ورد ذكرها في سفر التكوين^(٤) « وغرس الرب الإله جنة في عدن شرقاً » فهي علم على مكان^(٥) وعن جويبير في تفسيره المعرب أنها بالرومية ، وقيل : بالسريانية وفسرت بالكروم والأعشاب .^(٦) فكيف إذن تشتق (عدن) عند علماء العربية من (عَدَن) بالمكان ، إذا أقام وخلد به !

(ب) كونه أخص فيرجع على الأعم .
(ج) كونه أسهل وأحسن تصرفاً .
(د) كونه أليق .

٢- قد يعرض للفرع المشتق مع الأصل

المشتق منه تغييرات منها :

(١) زيادة حركة كَعَلِمَ من العلم .
(ب) زيادة مادة : كطالب وطلب .
(ج) زيادة حركة وحرف كضارب من الضرب .
(د) نقصان حركة كفرس من الفرس .

(راجع القائمة في المزهرة للسيوطي^(١)) .

رسائل وقضايا حول الأصل الاشتقاقي :

هناك كلمات شائكة الدلالة ؛ لأن وجهات النظر تختلف فيها ، وأيسر شيء لدى اللغويين الاشتقاقيين أن يربطوا بين مواد لغوية زعموا أنها اشتقت منها ، وما ذلك إلا لأنهم فتنوا بالعربية حتى

(١) ص ١ - ٣٤٩ .

(٢) كتاب الزينة لأبي حاتم الرازي ١ / ١١ .

(٣) سورة مريم : ٦١ ، وطه : ٧٦ .

(٤) الإصحاح الثامن : الآية ٨ - ٩ .

(٥) كتاب الزينة ٢ / ٢٠١ .

(٦) المتوكلي للسيوطي ٨ ، ٩ (ط دمشق ١٣٤٨ هـ) .

بل يذهبون أكثر من ذلك حيث يقولون :
يَعْدِن وَيَعْدُن : لغتان !! فالكلمة ليست
عربية حتى يمكن ردها إلى أصل عربي .

(ب) من المعروف في الدراسات اللغوية
المقارنة أن السين في العبرية والآرامية
تقابلها الشين في العربية ، وقد وردت
(سَكِين) في العبرية ، و (سَكِينًا) في
الآرامية ، والكلمة (سَكِين) دخيلة في
العربية ، انتقلت إليها من الآرامية
بسينها ، ولز كانت الكلمة أصيلة في
العربية لقليل : (شكين) بالشين^(١)

وعلى الرغم من أن الكلمة دخيلة إلا أن
ابن جنى يشتق منها حيث يقول :
« وكذلك سكين إنما هو موضوع لكثرة
تسكين النابح به^(٢) » .

ومن ذلك قول ابن جنى في (المسك)
بأنه فِعْلٌ من « أمسكت الشيء ، كأنه
لطيب رائحته يمسك الحاسة عليه ، ولا يعدل
بها صاحبها عنه^(٣) فابن جنى يشتق منه
على الرغم من كونه فارسيًا .

وإذا كان (الإريس) بمعنى الأكار
ليست عربية فلا عبرة بالفعل (أرس)
بمعنى : صار أكارا ، لأنه مشتق من الاسم
المعرب^(٤) .

ومن ذلك صيغة (ميناء) فقد خلطت
المعاجم في أصلها واشتقاقها ومدتها وقصرها
فبعضها ذكرها في مادة (مون) أو (مين)
لأن الميناء هو مرفؤ السفن حيث تمون فيه .
واللسان يذكرها في (وني) حيث يقول :
وهو مفعال من الوئى ، وهو الضعف ،
والفتور ، وكأن السفن تنى فيه ، أى
تفتر عن سيرها ، والميناء يمد ويقصر
كذلك . ويرى نفر من الباحثين أن كلمة
(مينه) في المصرية القديمة هي المرسى
للسفن ، ورسمها الرمزي عندهم : مركب
أو سفينة .

والحفريات والآثار تؤكد أن مصر
أول أمة استخدمت الملاحاة والنقل النهري
وإقامة المراسى على الشواطئ ، وما زالت
حيث كانت تحمل السفن من مرساها

(١) نصوص في فقه اللغة العربية ١ / ١٨٣ ، دكتور يعقوب بكر - هامش .

(٢) الخصائص ٣ / ٢٦٧ .

(٣) الخصائص ٢ / ١١٨ .

(٤) دراسات مقارنة في المعجم العربي ٨٦ وما بعدها ، للدكتور يعقوب بكر (بيروت) .

٣- جهنم ، عبرية الأصل ، وقيل :
أصلها عربي^(٢)

٤- خوان ، فارسي ، وحكى عن ثعلب
أنه قال وقد سئل : أيجوز؟ أن يقال :
إن الخوان سمي بذلك لأننا نتخون ما عليه ،
أى نتنقص ؟ فقال : ما يبعد ذلك^(٣) .

ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى قول
أبي بكر محمد السرى السراج فى رسالة
الاشتقاق^(٤) ، فى (باب ما يجب على
الناظر أن يتوقاه ويحترس منه) قوله :
« ومما ينبغى أن يحذر (الناظر) غاية
الحذر أن يشتق من لغة العرب لشيء قد
أخذ من لغة العجم ، فىكون بمنزلة من
ادعى أن الطير ولد الحوت » ، ويقول
ابن جنى فى المحتسب^(٥) : « وإذا جاز
للأعرب أن تخلط فى العربى وهو من لغتها
فكيف يكون - لبيت شعرى - فما ليس
من لغتها !؟ » .

الفول الذى تنتجه أرض الصعيد ، ومثلها
كلمة (المنيا) فى الصعيد تحمل اسم :
منية الفولى ، منيا القمح ، على بحر
مويس ، أو بحر موسى فى الشرقىة ،
وكانت المرسى التى تحمل منه السفن -
المحصول القمح فى الدولة القديمة فى :
أبوسيطه وصا الحجر^(١) . فالكلمة ليست
أعربية ، ومن التعسف أن ترددها المعاجم
فى الاشتقاق إلى أصل عربى .

(ج) وهناك صيغ كثيرة وقع فيها
خلاف كبير حول الأصل الذى اشتقت
منه ، لاسيما فى الألفاظ المعربة :

١- فالمشزاب ، ومعناه بالفارسية :
بل الماء ، رأى يرى أنه من أصل فارسى ،
ورأى يرى أنه من أصل عربى ، ومن
دعاة العربية ابن فارس ، ومن دعاة
الأصل الفارسى الأصمعى

٢- إبليس ، أصله يونانى معرب ،
وبعضهم يرى أن الأصل عربى .

(١) صحيفة الأخبار القاهرية (٣٠ مايو ١٩٧٣م) .
(٢) العرب للجواليقى ١٠٧ (تحقيق الشيخ أحمد شاکر - دار الكتب المصرية) .
(٣) نفسه ١٢٩ .
(٤) ص ٣١ (ط . دمشق) .
(٥) ص ١ / ٨٠ .

أى لصق ، كما حاولوا أن يجدوا أصلاً
ومعنى لكلمة (بَسَن) وهو من : بَسَسَ
السويقي^(٢) .

ومما يؤكد أن الكلمة الثانية لا معنى
ولا اشتقاق لها ما جاء في الجمهرة^(٣)
« قال أبو بكر : سألت أبا حاتم عن
(بَسَن) فقال : لا أدري ما هو »
وأبو حاتم بقوله : « لا أدري » تخلص
من التعسف ، وأمن العثار الذي تردى
فيه آخرون حين أرادوا المخارج فوقعوا
وأوقعوا في المخارج .

٢- بل حاول كثير من اللغويين أن
يرجعوا أسماء الأشخاص والقبائل إلى أصول
لمجرد الاشتراك في الأصوات ، ومن هؤلاء
ابن دريد في كتابه (الاشتقاق) وإليك
نماذج التقطناها من هذا الكتاب :
(١) عَكَّ - من قولهم : عَكَّ يومنا ،
إذا اشتد حره^(٤) .

والحقيقة أن دراسة (الأصول)
تحتاج إلى معرفة دلالات المادة في
الساميات وتطورها ، والعرب لم يكونوا
على معرفة كاملة لبعض اللغات السامية ،
ولهذا استعانوا بالاشتقاق لالتماس
التخريجات لتلك الألفاظ ، وفسروها كما
لو كانت عربية محضة كما سبق .

(د) وهناك صبيغ كان الأجدر بها أن
تظل بمنأى عن فرع الاشتقاق ، من ذلك :
- قولهم في الإتياع : شَيْطَانٌ لَيْطَانٌ ،
وخراب يَبَاب ، وحَسَنٌ بَسَنٌ ، وجائع
نائع^(١) . والغرض من هذا الإتياع تأكيد
الكلمة الأولى عن طريق المجانسة الصوتية ،
مع مخالفة في بعض الحروف ، وقد سئل
بعضهم عن ذلك فقال : هو شيء نَتَدُّ به
كلامنا ، أى نقوى به كلامنا . ولكن
نفرأ من اللغويين حاول جاهداً أن يأتى
(بأصل) للكلمة الثانية ، ويوضح
اشتقاقها ، فليطان - من لاط بقلبي ياوط

(١) المنصف لابن جنى ٢ / ٢٢٥ (ط . إحياء التراث) .

(٢) الكافي في اللغة ٥٥ ، طاهر الجزائري (ط . كردستان) القاهرة ١٣٢٦ هـ .

(٣) ص ٤٢٩ / ٣ .

(٤) الاشتقاق ٢٨٧ (ط . وستفلد) .

(ب) هُجِّيم - من قولهم : هجمت البيت ، إذا هدمته^(١) .

(ج) هُدَّيل - يقال : هُوذَل الرجل ببوله ، إذا اضطرب بوله فقد هوذَل^(٢)

ثم نراه يتخبط في الاشتقاق ، ويكثر من الزعم كما في حديثه عن (حمير)^(٣) مع أن لغة حمير مخالفة للغة مضر وربيعة ولا شك أن كثيراً من علمائنا حاولوا وتكلموا وتسكعوا في بُنيّات الطرق ، ذات اليمين وذات الشمال حتى ربما قالوا قولاً في لفظ ، ثم قالوا خلافه في نظيره^(٤)

(ب) الأصل التاريخي (٥) :

أشرت في أول الكلام إلى الأصول المتخية تلك التي أخذ بها علماءنا الصرفيون ثم سرنا شوطاً طويلاً مع الأصول والفروع في كثير من أبواب الصرف والعربية ، والحديث الآن عن نوع ج-ديد وهو

(الأصل التاريخي) والهدف منه أن نقتنى آثار الصيغة في أطوار حياتها ، وما أصابها عبر التاريخ ، وأرى أن البحث في مثل هذا أجدى من حديث علماء الصرف في الأصول التي تخيلوها في باب الإعلال وسأكتفي بمثل يسيرة :

١- ذكر أبو الطيب اللغوي في كتابه الإبدال أنه يقال : ولد في الدثئ . . . وطبي تقول : في الدثئ - إذا ولد في الشتاء وقبل الصيف . وأرجح أن الصيغة بالثاء أصل ، ففي اللغات العربية الجنوبية القديمة: دثأ - معناها الربيع أو محصولات الربيع ، وهو معنى (دثأ) و (ديش) في الأكديّة بمعنى العشب الكثيف . وفي العبرية (دثأ) بمعنى العشب الغض وفي آرامية العهد القديم والآرامية اليهودية (دثأ) والثاء في العربية تكون شيئاً في الأكديّة والعبرية ، وتاء في الآرامية^(٦)

(١) الاشتقاق ١٠٨ ، وانظر : مادة عكل وتميم ومهرة بن حيدان وعذره وكندة .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الاشتقاق ٣٠٦ .

(٤) انظر : المزهري ١ / ٣٥٣ ، ٣٥٤ حيث زعموا أن الثوب إنما سمي ثوباً لأنه ثاب ، أي رجع لباساً

بعد أن كان غزلاً .

(٥) انظر حديثاً قيباً في : دراسات في علم اللغة القسم الثاني ١١٣ فا بعدها دكتور كمال بشرط دار المعارف

بالقاهرة .

(٦) نصوص في فقه اللغة العربية ٢ / ٢٩٤ ط بيروت . د . يعقوب بكر .

٢- يقول السيرافي في شرحه على الكتاب^(١) « كامة ست في العدد أصلها سدس ودعاهم إلى ذلك كثرة استعمالهم إيَّاه في كلامهم ، ولأن السين مضاعفة وليس بينهما حاجز قوى ، والحاجز أيضاً محرجه أقرب المخارج إلى مخرج السين فكرهوا إدغام الدال فيزداد الحرف سيناً فتلتقى السينات ، ولم تكن السين تدغم في الدال لما ذكرت لك فأبدلوا من السين أشبه الحروف بها من موضع لتلا يصيروا إلى أثقل مما فروا منه إذا أدغموا ، وذلك الحرف التاء كأنه قال : سِدْتُ - ثم أدغموا الدال في التاء^(٢) .

أما النظرة الحديثة فتري أن الأصل : سدث - كما هي في اللغات اليمينية القديمة والأجريتية شبهت الدال بالتاء بالانقلاب إلى الهمس بدل الجهر ، وشبعت التاء بالدال بالانقلاب إلى الشدة بدل الرخاوة فصار الحرفان تاعين وأدغمت التاء في

التاء ، فالدال شديدة مجهورة والتاء مهموسة رخوة ، والتاء شديدة مهموسة فقلبت الدال تاءً لتتشابه مع التاء في الهمس ، وقلبت التاء تاءً لتتشابه مع الدال في الشدة .. والسين النهائية في سادس كانت تاء ... وقد قلبت سيناً لتتشابه مع السين الأولى ، وكلاهما - مهموس رخو .

٣- ورد عن أبي عبيدة عن يونس : أن أهل مكة يخالفون غيرهم من العرب فيهمزون النبي عليه الصلاة والسلام ، والبرية ، والذرية^(٣) . وزاد ابن سيده كلمة أخرى وهي : الخابية^(٤) فالعرب تركت الهمز فيها إلا أهل مكة ، فإنهم يهمزون هذه الأحرف ، ولا بد قبل الحكم عليها من تحليلها : فالبرية : معناها الخلق وهي من برأ الله الخلق ، فأصلها على ذلك الهمز ، وقد تأخذ من البرى - وهي

(١) ٥٩٣/٦ مخطوط بمكتبة تيمور رقم ٥٢٨ نحو .

(٢) انظر الكتاب ٤٢٨/٢ ط أولى .

(٣) إصلاح المنطق ١٥٩ .

(٤) المخصص ص ١٧ / ١٥٣ ، ص ١٤ / ٨ .

التراب ، فأصلها غير الهمز والياء
أصلية^(١) .

والنبي : أصله من النبأ وقد جمع على :
نبياء فأصله الهمز ، وينقل ابن سيده
عن سيبويه قوله : وليس أحد من العرب
إلا وهو يقول : تنبأ مسيلم . ولكن
كيف يتفق هذا (أى أن الأصل فيه
الهمز) مع ما روى من أن رجلاً قال للنبي
(صلى الله عليه وسلم) : يا نبي الله -

بالهمز ، فقال له : لا تنبر باسمي : أى
لا تهمز^(٢) ، وقد يكون الرسول إنما كره
(النبي) بالهمز ، لأنه توهم أنه من :
نبياً من أرض إلى أرض ، والمعنى : يامن
خرج من مكة إلى المدينة على غير وجه
التكريم . على أن شبهات حامت حول
هذا الحديث^(٣) ، كما أن الرسول
صلى الله عليه وسلم سمع من ينشده :
يا خاتم النبياء إنك مرسل

بالحق كل هدى السبيل هداكا

(١) اللسان ١ / ٢٢ .

(٢) اللسان ٧ / ٤٠ .

(٣) الإتيان للسيوطي ١ / ١٠٠ ط حجازي .

(٤) انظر ٩ / ١٠٩ .

(٥) انظر المختص ٨ / ١٤ ، اللسان ١ / ٣١ .

ولم يعترض على هذا . وفي شرح -
المفصل^(٤) : أن التخفيف لازم لكثرة
الاستعمال بحيث صار الأصل (الهمز)
مهجوراً . وبعضهم يرى أنه من النباوة ،
أى الرفعة ، فلا يكون على هذا أصل له
الهمز ولا تخفيف فيه ، ومن الذى أصله
الهمز (الذرية) إذا أخذت من ذراً الله
الخلق ، فإن أخذت من الذر والياء
للسبب ، فلا تكون الهمزة فيها أصلية^(٥) .

٤ - ترعة : الباب بالسريانية ، ثغر :
أى فم ، واشتقاقه من : ثغره يثغره بمعنى
شقّه . وهما من أصل واحد فالثاء في
العربية تقابل التاء في الآرامية والثين في
العبرية ، فالمادة العربية (ث غ ر) تقابل
العبرية (ش ع ر) ، أى باب والآرامية
(ت ع ر) ومدلول المادة في الساميات :
الباب أو الفتحة أو الشق . وفي اللسان :
(ترع) « إن منبرى هذا على ترعة من
ترع الجنة » حديث شريف . والترعة :
الباب . والصيغة الآرامية تحولت بالقلب

المكانى إلى (ت ر ع) ، وألحقت بها الفتحة الطويلة للتعريف فصارت (ت ر ع ا) ، وفي العربية حسبنا أن الفتحة الأخيرة التي على العين هاء تأنيث وعاملناها على ذلك ، مع أنها في الأصل علامة التعريف (١) .

٥- ركبـة - نراها في الأكديّة birke ، وفي العبرية בֵּרֶק . آ . berek ، وفي الآرامية burkā ، وفي الحبشية berk (٢) لكن العربية آثرت الصيغة المقلوبة (ركبـة) وهى الفرع ، وأعرضت عن الأصل (بركة) بدليل قولنا في العربية (برك الجمل) (٣) . ويلاحظ أن معرفة الأصل والفرع لا يكفي فيها فحص (المادة) وحدها كما تقدم من الأمثلة ، بل لابد من ملاحظة (الدلالة) وتتبعها على مدى التاريخ الطويل إذ المعنى عنصر أساسى عبر عنه الإنسان بهذه الألفاظ والأصوات . فالاعتماد على المعنى فى معرفة الأصل والفرع - من الأهمية بمكان لا يقل ، إن لم يزد ، عن الاعتماد فى الاقتصار على

معرفة الألفاظ والأصوات وحدهما فى ذلك ، فالمعنى إذا كان عاماً مبهماً كان ذلك دليلاً على أن اللفظ ضارب فى القدم سابق .

أما أنواع التخصص فى المادة والتأنق فيها فى خيال الإنسان لمعنى لاحق ، وطوراً متأخر ، خذ مثلاً كلمة (اللبن) فتخيل الإنسان لها يجب أن يكون أقدم من تخيل الفروق بين أنواع اللبن ، من : السملج (٤) (الحلو اللبـم) والساهط (ذهبـت عنه حلاوة الحليب ولم يتغير طعمه) والقووة (تغير قليلاً وفيه حلاوة) والمحل (إذا أخذ شيئاً من طعم) والخامط (إذا أخذ شيئاً من رائحة) والهجيمسة (يحقن فى السقاء الجديد ويشرب قبل أن يحمض) ومن ذلك أيضاً كلمة الخائر - فهو أقدم من تخيل الفروق بين أنواع الخائر من العكظ أو العثلط (خشر جداً أو تكبد) والملهاج (لم تتم خشورته) ، والمبخر (تحبب وانقطع) والهـادر

(١) علم اللغة بين التراث والمناهج ٨٧ د. محمود حجازى المكتبة الثقافية القاهرة .

(٢) التطور النحوى ص ٢٢ برجستراسر .

(٣) يقول الأب أنستاس الكرملى : وقالوا : الركبة وكان الحق أن يقال : البركة ؛ لأنهم اشتقوا عنها : برك ولم يقولوا : ركب . نشوء اللغة العربية ١٠٦ ط المصرية بمصر .

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج ٢٢ من مقال للدكتور محمد كامل حسين .

(خشر أعلاه وأسفله دقيق) والإدل
(تكبده ولم ينقطع) والممذقر (المـاء
ناحية واللبن ناحية) والمطرثر (علا زبده
وخشوره) والهجيمة (الخاثر من لبن
الشاة) والروب (الخاثر لم ينزع زبده)
والمظلوم (ما يشرب قبل الروب) .

فكل هذه المعاني من تحصيل وتحدد
وحضارة نشأت في طور متأخر عن معنى
اللبن (وهو المعنى العام ، ولعل بعض
المتخصصين والمتفنين في صناعة الألبان
كان يخفي عليه بعض هذه الأنواع للبن ،
فقد حكى ابن خالويه عن نحوى بغيض
كان يتكلم بالإغراب إلى بائع اللبن يريد
لبناً غليظاً فقال : يالبن ، أعندك لبن
عثلط علبط عجلط^(١) ؟ فقال له اللبان :
تنصرف أو تصفع ؟ أو ربما بعضنا ممن
نشأ في المدن لا يعرف معنى كلمة (شرش)
وهي نوع من اللبن أيضاً

وبهذا كله يكون فهمنا أكثر اتساقاً
مع الواقع اللغوي ، واعتماداً على التحليل
العلمي ورعاية لظروف التطور التاريخي ،
والساميات أخوات العربية

٦- إن كثيراً من الظواهر اللغوية
تسربت من الساميات إلى العربية ،
ونعرض هنا ظاهرة واحدة تتصل بالأصل
التاريخي لضمير المتكلم :

١- في كتاب تاريخ صنعاء لإسحاق
ابن جرير الصنعاني^(٢) أن أم وهب بن منبه
قالت لابنها : رأيتك بنحلم كولدك ابناً
من طيب^(٣) .

٢- وفي الجزء الثاني من الإكليل :
إني سمنعة (أو سمنعة) بنت ذى مرثد
كُنك إذا وحمك^(٤)
٣- روى الأصمعي ، قال الفرزدق :

(١) العثلط أو العكلط : ما خثر من اللبن أو تكبده

(٢) لوحة ١٦٧

(٣) الطيب : الذهب بالحميرية والمعنى : قالت : رأيت في الحلم كأنى ولدت ولداً من طيب .

Rabin Ancient West Aralian p, 48,

(٤) والمعنى : كنت إذا اشتبهت .

رأيت أعرابياً بمكة ومعه عجوز وغلامان
وهو يقول :

(وطالما دَعَوْنَا إِلَيْكَ)

أى دعوتنا

(أَنْتَ وَهَيْبَكَ زَائِدًا وَمَزِيدًا)^(١)

وتحليل هذه الشواهد :

والعجوز تقول : إِذَا شِئْتُكَ إِذَا شِئْتُكَ !

٤- وروى أبو زيد : سمعت أعرابياً
يقول لآخر : سُوِّكُ بِكَ ظَنًّا^(٢)

٥- وروى ابن قتيبة^(٣) : أَنْ سَحِيمًا !

عبد بنى الحسحاس الشاعر العربي المخضرم
كان إذا أنشد شـعراً جيداً يقول
أحسنك^(٤) والله

٦- يقول ابن جنى : وأنشدنا أبو علي .

يابن الزبير طالما عَصَيْكَ

وطالما عَنَيْتَنَا إِلَيْكَ ،

* لنضربن بسيفنا قَفَيْكَ^(٥) *

وفي نوادر أبي زيد^(٦) أن الأبيات

لرجل من حمير وفي إبدال أبي الطيب^(٧) :

(١) أن بعض اللغات السامية كانت
تستخدم الكاف ضميراً متصلاً للمتكلم
المرفوع ، وقد بقي ذلك الاستعمال وعاش
في اللغات : الأكادية والحبشية والحميرية
إكما تصورها الكتب العربية وفي بعض
لهجات جنوب بلاد العرب الحديثة ،
كالمهرية والشحارية والسقطرية والبيوتاحادية
والحرسوسية ، وكذلك في قضاء حراز
غرب صنعاء ، وقضاء الطويلة شمال غرب
صنعاء كما أن بعض الجماعات السامية
الأخرى استخدمت الكاف ضميراً متصلاً
للمخاطب المرفوع قياساً على كاف المتكلم
ثم فرقت بينهما بالحركات فضمت كاف
المتكلم في الفعل الماضي ، وفتحت كاف
المخاطب .

(١) والمعنى : أنت وهبت زائداً ومزيداً ، وإذا شئت ، إذا شئت إبدال أبي الطيب ١ / ١٤١ .

(٢) والمعنى : سوِّت .

(٣) الشعر والشعراء ٢٤١ .

(٤) يعنى : أحسنت (سر الصناعة ١ / ٢٨١) .

(٥) خزائن الأدب ٤ / ٤٢٨ (تحقيق عبد السلام هارون) .

(٦) ص ١٠٥ .

(٧) ص ١ / ١٤١ (تحقيق عز الدين التنوخي - دمشق) .

وبعض الجماعات السامية رأيت أن هذه الكاف التي كانت تستخدم للمتكلم المرفوع تلبس بكاف المخاطب فاستغنوا عنها ، واستخدموا التاء كضمير متصل مرفوع للمتكلم ، وحركوها بالضم للتفرقة بين المتكلم والمخاطب . أما العربية - فجاءت بين المتكلم والمخاطب فاستخدمت التاء للمتكلم والمخاطب مضمومة للمتكلم ، ومفتوحة للمخاطب (١) .

زعم الأئفش وابن مالك ، وإنما الكاف بدل من التاء بدلاً تصريفيًا (٢) .

(ج) يرى بعض علمائنا المحدثين أن تعليل علماء العربية القدامى لوقوع الإبدال بين التاء والكاف غير صحيح ، إذ الكاف من أقصى اللسان ، والتاء من بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا ، ولا نعرف في الساميات التبادل بينهما (٣) .

(د) أن الكاف هي الأصل في تاريخ الجماعات السامية القديمة للمتكلم . والمخاطب ، والدليل على ذلك أنه لو كانت التاء هي الأصل لافترضنا أنها قلبت كافا في بعض اللغات السامية بغير علة مفهومنا . أما إذا كانت الكاف هي الأصل - ل فهمنا سبب إبدالها تاء بسهولة وهو : أن التاء موجودة في المخاطب فأدخلوها على المتكلم أيضًا قياسًا على المخاطب ، ويؤكد ذلك أن الكاف لا تنزل على حالها في بعض

(ب) ويعلل ابن جنى لذلك فيقول : أبدال الكاف من التاء لأنها أختها في - الهمس (٢) ، ويقول الأئفش : إن شئت قلت : أبدال من التاء الكاف لاجتماعها معها في الهمس ، وإن شئت قلت : أوقع الكاف موقعها وإن كان في أكثر الاستعمال للمفعول لا للفاعل ، لإقامة القافية . وقال ابن هشام : ليس هذا من استعارة ضمير النصب مكان ضمير الرفع كما

(١) ضمير المتكلم المرفوع . د . خليل فامي - فصلة من مجلة كلية الآداب م ١٩ ج ١ .

(٢) سر الصناعة ٢٨١ .

(٣) الخزانة ٤ / ٢٩٩ .

(٤) دراسات في اللغة العربية ٨٦ د . خليل فامي (دار المعارف) ولكني أرى جواز التبادل بين التاء والكاف لاجتماعهما في الصفة وهي : الشدة والإصمات والانفتاح والهمس والاستفال ، وإن اختلفا مخرجًا ، أما القول بالتبادل بينها هنا بين الضميرين التاء والكاف فلا أراه لما سبق تعليقه .

علموا ذلك بقولهم : إن الألف انقلبت
إلى الياء في لهجة هذيل .

وقد وردت للهِجَة شواهد شعرية كثيرة^(٢٢)
وأيدتها قراءات قرآنية^(٢٣) ، ولهذا يصفون
هذه الظاهرة بالجواز مرة ، وبالحسن
مرة أخرى^(٢٤) .

ومفاد كلام النحاة أن الألف هي الأصل
القديم في الكلمات السابقة ، وأن الياء
تطورت عنها ، ولانوافق النحاة على رأيهم
لما يأتي :

١- أن العكس هو الصحيح ، والياء
هي الأصل التاريخي ، لوجودها في كثير
من الكلمات قبل أن تتطور تلك الياء إلى
الألف ، ومما يؤيد ذلك أن بعض القبائل
العربية كانت تقول : هذه أفعو ، وبعضها
يقول : هذه أفعي ، وآخرون ينطقونها :
أفعأ بالهمز^(٢٥) . ويؤكد ذلك ما روى عن

اللغات السامية^(٢٦) ، وأن الضمير الأصلي
في أقدم اللغات السامية هو (كو) ،
وليس (تو) .

أما علماء العربية القدامى فيرون أن
(التاء) هي الأصل ، وأنها قلبت كافاً ،
وعندهم في ذلك أن الدراسات المقارنة
لم تظهر في زمنهم ، بدليل أنهم كانوا
يصفون هذه الظواهر بقولهم : هي لكنة
أجنبية !

٧- ومن الأصول اللغوية التاريخية التي
التي لم يحالف علماء العربية التوفيق فيها
أنهم عندما وجدوا صيغاً مختلفة عن
الفصحى من مثل : (هوى) بدلاً من
هـ- واى ، و (قفى) بدلاً من قفأى ،
و (عصى) بدلاً من عصأى ، و (فتى)
بدلاً من فتأى ، و (بشرى) بدلاً من
بشراى ، و (محيى) بدلاً من محياى ،
و (هدى) بدلاً من هداى في لهجة هذيل

(١) الفلسفة اللغوية : جرجى زيدان ١١٨ هامش (دار الهلال) .
(٢) ديوان الهذليين ١ / ٢ ، وشرح ابن عقيل ٧٣ / ٢ ، وشرح الحامسة للمرزوقى ١ / ٥ فما بعدها (والبحر
المحيط ١ / ١٦٩ ، وحاشية الأمير على المغنى ٢ / ٩٧ ، وجمهز ابن دريد ٣ / ٤٨٨ ، والمحاسب لابن جنى
١ / ٤١٧ ، مخطوط بالتيمورية رقم ٣٧٩ تفسير .
(٣) انظر : مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ٥ ، ٦٢ ، والبحر ٤ / ٢٦٢ ، ٥ / ٢٩٠ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٤٦ ط مكة ، وحاشية الصبان على الأشوفى ٢ / ١٨٥ (ط الميمنية) .
(٥) الكتاب ٢ / ٢٨٧ (بولاق) وشرح السيرافى على سيبويه ٥ - ٤٤٠ (مخطوط بالتيمورية رقم ٢٨٥
نحو وشرح الحامسة للمرزوقى ٨٢٩٢ ، والجمع ٢ / ٢٠٦ ، وشرح التصريح ٢ / ٣٣٩ ،

ابن عباس رضي الله عنهما حين قيل له :
 إني قتلت حية وأنا محرم ، فقال : هل
 نهشت إليك ؟ قلت : لا ، قال : لا بأس
 بقتل الأفعو ، ولا برمي الحدو^(١) .
 وأتى ورعى وبني (ألفا ، وإنما كانوا
 ينطقونها ياء فيقولون : بكى ورعى ،
 وأتى^(٢) . وهذا يؤكد أصالة الياء^(٣) ، عكس
 آراء النحاة حين قالوا بأصالة الألف .

(ج) في تاريخ الصيغ :

أولا : إن اللغة العربية ليست بدعا
 بين اللغات ، فهي تتطور وتتغير بفعل
 الزمن على ألسنة المتكلمين بها ، وحسبنا
 أن نشبت ذلك من خلال ما سمي بصيغة
 (الافتعال) فهي تتأثر بالأصوات
 المجاورة لها ، لتيسير عملية النطق ،
 والدليل على ذلك :

(أ) أن بعض العرب يقول : قد

وهذا هو الطور الأول من أطوار النطق
 والأصل التاريخي له ، ثم تطور في -
 الفصحى إلى الألف فصار : أفعى ، عصا ،
 قفا ، فتى . ومعنى هذا أن الفصحى -
 تخلصت من صوت اللين المركب Diphthong
 وهو au (أو) و (ai) (أي)
 إلى الفتحح (ة) .

٢ - أن الصنفويين لم يكونوا ينطقون
 بنهاية هذه الأفعال مثل (بكى ونجى ،

(١) الفائق في غريب الحديث ١ / ١١٩ جاز الله الزمخشري (دار إحياء الكتب العربية ط . أولى) .

(٢) تاريخ العرب قبل الإسلام ٧ - ٢٥ د . جواد علي .

(٣) والدليل على ذلك وجود هذا الأصل القديم في الحبشية الجعزية وهي لغة سامية ففيها : صحو تلو رمى في :
 صحا وتلا ورمى وهذا هو الطور الأول أما الطور الثاني : فسكون هذه الحركة للتحفيف في مثل : أفعى وقد تنبه إلى ذلك
 ابن جني (في الخصائص ٢ / ٧١ فما بعدها) هذا ومن الرجز الذي يصور الطور الثاني ما ورد في (المحتسب ١ / ٦٨)
 بالتهجيرية (من قول الراجز :

* إن لطي نسوة عند الغضى *

* ينعمن الله من قد طنى *

* بالمشرفيات وطن بالقتنى *

وهذا الطور كان يشيع في قبائل عربية قديمة (انظر : كتابنا اللهجات العربية في التراث ٢ - ٤٩٨ ط تونس ،
 ومثاليين أحدهما للدكتور رمضان عبد التواب ، والثاني في في الدورة ٦٤ لجمع اللغة العربية بالقاهرة لجنة اللهجات
 والطور الثالث : تطور الحركة المركبة السابقة إلى حركة الإمالة أما الطور الأخير من تطور الأسماء المقصورة ،
 والأفعال الناقصة والجوفاء فهو التحول من الإمالة إلى الفتحح الخالص في العربية الفصحى .

اتغر ، وبعضهم يقول : قد اتغر -
 بالثاء^(١) ، ولتكسير هـ - لما التطور
 نرى أن الأصل : اتتغر - اجتمعت
 والتاء وهما مهموسان ولا يجمع بين
 عمادتين متناقضتين ، إذ النطق بالثاء
 يقتضى الصغير ، وبالتاء يقتضى ،
 الانفجار ، فانتقل مخرج الثاء إلى
 التاء ، وبهذا اتحد الصوتان في الشدة
 والمخرج والهمس ، فتم الإدغام ،
 وصارت (اتغر) بالتاء ، وذلك أيسر
 لأن فيها اقتصاداً في الجهد العضلي .
 ويشبهه ما سبق ما جاء عنهم من : أتثر
 وأتثر^(٢) .

(ب) ما روى عنهم من قولهم :
 عليك بأبوال الظباء فاصعبها ، فإنها
 شفاء للطحل^(٣) . وقد اجتمع في
 الصيغة صوتان مهموسان : الصاد والتاء ،
 فقلبت التاء إلى نظيرها المطبق وهو
 الطاء فصارت « اصعبط » ثم زاد
 تأثر الراء بالصاد فصارت « اصعبط »

وهي أيسر ؛ لعمل اللسان فيها من وجه
 واحد ، فأوجد صيغة أيسر ، ومما
 يلاحظ أن بعض هذه الصيغ يمثل فترة
 زمنية أقدم من الصور الأخرى من ذلك :

صبيغتان من ص-يغ الأفعال وردتا
 بص- ورتين مختلفتين وهما « اتفعل
 واتفاعل ، إلى جانب : اتفعل واتفاعل .
 والصيغة الأولى هي القدمى ، وورد
 منها في النصوص القديمة والتراث
 والقرآن الكريم الكثير من مثل قوله
 تعالى : « وما يتذكر إلا من ينيب »
 « ثم دنا فتدلى » فمن تصدق به
 فهو كفارة له « قالوا تقاسموا بالله »
 كما ورد من الصيغة الثانية وهي الأحدث
 فواه تعالى : « حتى إذا أخذت الأرض
 زخرفها وازينتها » ، « بل أدرك علمهم
 في الآخرة » ، « أثأقلم إلى الأرض » بل
 إن الصيغتين القدمى والمتطورة نجدتهما
 في نص قرآنى واحد فى قوله تعالى :
 « لياتبروا آياته وليتذكر أولوا الألباب »

(١) معانى القرآن للنسابة ٢١٥ / ١ دار الكتب .

(٢) سر صناعة الإعراب ١ / ١٩٠ لابن جنى .

(٣) معانى القرآن ٢١٦ / ١ دار الكتب .

وذلك يؤكد أن التطور في الصيغ لا يظهر فجأة ، ولا يقضى على القديم بين عشية وضحاها^(١)

ومثل هذا التطور نلاحظه فيما يروى من قراءات قرآنية : « واذكر بعد آية^(٢) ، وقراءة الحسن بالذال^(٣) . وما ، تدخرون في بيوتكم^(٤) » ، وقراءة أخرى « بالذال »^(٥) وما رواه الكسائي عن بعض العرب : « الـلـريق يأتسق ويأتسع^(٦) ، وما روى عن الشافعي في الرسالة^(٧) : وأخرى متفككة ، وقواه وتختلف منه وتاتفق^(٨) ، وقوله اينفق المقاييسون في أكثره^(٩) . وهذه الصيغ السابقة في الفصحى نراها على الترتيب :

يتسق ويتسع ، متفككة ، تتفق ، اتسقى . وهي متطورة عن الصيغ القديمة السابقة ، وعال بعض الباحثين^(١٠) الصيغة التي أبدلت فيها الواو والياء - تاء بقوله : لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة ألفا ، وبعد الضمة واوا ، فلما رأوا مصيرها إلى تغييرها لتغير أحوال ما قبلها - أبدلوا منها حرفا يلزم وجهها واحدا - وهو التاء كما يلاحظ في قانون التطور إن أثر الصوت الأول في الثاني فالتأثر (مقبل) وإن حدث العكس فالتأثر (مدبر) ، كما قد يكون التأثر (كليا) أو (جزئيا) . وقد يسميه بعضهم (تقديميا) أو (رجعيا)

- (١) التطور اللغوي : للدكتور رمضان عبد التواب ، مقال له في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج ٣٣ .
- (٢) يوسف ٤٥ .
- (٣) إنحاف فذلام البشر ٢٦٥ .
- (٤) آل عمران ٤٩ .
- (٥) تفسير الطبري ٦ / ٤٣٦ تحقيق محمود شاكر .
- (٦) سر الصناعة ١ / ١٦٥ .
- (٧) ٢١١ .
- (٨) الرسالة ٣١ ط أولى تحقيق الشيخ أحمد شاكر .
- (٩) المرجع السابق ٤٧٩ .
- (١٠) الجاسوس على الزمان ٥٣٥ ط الخرائط ١٦٩٩ .

وما سبى يؤكد لنا مسار الصيغ وتطورها
بين الأجداد والأحفاد ، ويقوى منافذها
أومسالكها بين السالفين والخالفين .

ثانياً ؛ ما جاء في كلمة (الأم)
وسأتجه فيها إلى القرآن الكريم
وقراءاته :

أ (أ) في قوله تعالى : ١ - وإنه
في أم الكتاب (١) .

في قوله تعالى ٢ - حتى يبعث في أمها
رسولاً (٢) .

» ٣ - فلأمه السادس (٣) «

» ٤ - « فلأمه الثلث (٤) » .

» ٥ - (من بطون أمهاتكم (٥) » .

» ٦ - في بطون أمهاتكم (٦) .

في قوله تعالى ٧ - « في بطون أمهاتكم (٧) » .

» ٨ - « أو بيوت أمهاتكم (٨) »

(ب) ومنه في الأثر قول من روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم (أوصى
امراً بإيمه (٩) . فقرأ الأخوان (١٠) ، وحمزة
الكسائي (١١) بكسر همزة (إم) وصلوا ،
كما كسر الهمزة والميم همزة فيما إذا أصيقت
إلى جمع ، وذلك في آيات النحل
والزمر والنجم والنور ، وكسر الكسائي
الهمزة وحدها ، وذلك في الوصل
أيضاً (١٢) والسبب في كسر الهمزة يرجع
إلى ظاهرة المماثلة حيث وجدت الهمزة
في الآيات السابقة مسبوقه بكسرة
أو ياء ، والياء من جنس الكسر ،
فلو لم تكسر لتسبب الانتقال من كسر

(١) الزخرف آية ٤ .

(٢) القصص آية ٥٩ .

(٣) النساء آية ١١ .

(٤) النساء آية ١١ .

(٥) النحل آية ٧٨ .

(٦) الزمر آية ٦ .

(٧) النجم آية ٣٢ .

(٨) النور آية ٦١ .

(٩) معاني القرآن للفراء : ١ / ٥ - ٦ دار الكتب .

(١٠) البحر ٣ / ١٨٤ .

(١١) إرشاد المرید علی إبراز المعاني ٢٨٥ .

(١٢) النشر ٢ / ٢٤٨ .

وشبهه إلى ضم ، وهذا معنى قول
القراء : « فاستثقل ضمة قبلها ياء
ساكنة أو كسرة^(١) » .

واشترطهم حالة الوصل لكسر الهمزة
يؤكد ظاهرة المماثلة عند هؤلأء القراء ،
بدليل إن وقفت على حرف الجر ،
ضممت الهمزة بلا خلاف ، إذ لم
يبى قبلها ما يقتضى كسرها .

وقد نقل أبو جعفر النحاس حكاية
عن سيبويه أن كسر الهمزة مما سبق
لغة كثير من هوازن وهذيل^(٢) ، وقد
أكد هذا العزو - أبو حيان إلا أنه عزا
الرواية إلى الكسائي والقراء^(٣) ومن
الثابت المقرر أن هوازن مالت إلى
عدم الانسجام^(٤) في الضمائر، فما بالها
هنا مالت إليه ؟

وتخلصنا من هذا التناقض أعرض
اقتراحين :

أولهما : أن هوازن كانت في الأصل
حلفا ضم جماعة قبائل مختلفة^(٥) مفرقة
على وجه الجزيرة العربية ، ومادام
الأمر كذلك فليس من العسير أن تختلف
قبائلها المتناثرة في هذه الظاهرة .
يؤكد هذا حكاية سيبويه فيما سبق
وأها « لغة كثير من هوازن » فيفهم من
قيد الكثرة أن قلة منهم كانت تتخالف
لهجتهم مع ما عليه الكثرة .

ثانيهما : أن الكسائي سمع شيخاً
من هوازن يقول : عليه مال ، وكان
يقول : عليهم وفيهم وبهم « يضم
الضمير^(٦) ويفهم منه ضمنا أن
لهجة الأبناء في هذه القبيلة كانت
تجنح^(٧) إلى المماثلة في حين أن لهجة
الأشياخ - الذين يؤثرون المحافظة -
كانت تفر منها ، وإلا فما معنى
التخصيص بسماعه من (شيخ) ؟
وهنا يوضح لنا مسار اللغة

-
- (١) معاني القرآن للقراء : ١ / ٥ - ٦ .
 - (٢) إبراز المعاني ٢٨٦ .
 - (٣) البحر ٣ / ١٨٥ .
 - (٤) اللسان ٢ / ٣٦٨ .
 - (٥) تاريخ العرب قبل الإسلام ٤ / ٣٢١ .
 - (٦) اللسان ٢ / ٣٦٨ .

ومناخها بين الأجداد والأحفاد ، والسالفين
والخالفين في الظاهرة الواحدة .

(د) الأصل ومدى صلته بظاهرة الشذوذ ؟

على أن هذا الأصل التاريخي يمكن
أن يتعرف عليه من خلال ما سماه
علماء العربية (بالشاذ) تارة أو
(الضرورة) تارة أخرى .

وقد جمعت قدرا صالحا من (الشذوذ
الصرفي ، ومن الضمائر فيه ، لنرى
فيهما الأصل الحقيقي لسير الصيغ :
كما نرى من خلال الصيغة معلة تارة
أو مصححة أخرى أو مضطربة أحيانا .
نرى ونلمس التدرج اللغوي صاعدا على
سلم الارتقاء ، أو منحدرا متجمدا -
يمثل بقايا مرحلة سالفة »

ولعل كثرة الشذوذ ، وتردد هذه الكلمة
في أبواب الصرف وغيره يرجع سببها
إلى أن علماءنا القدامى كانوا يعتقدون
أن العربية خلقت ففهموا أن كل
تطور ينالها إنما ينشأ عن ضعف أو
انحراف أو شذوذ - وليس كذلك ،
إنما يمثل هذا الشذوذ مرحلة من مراحل
حياة الصيغة ، لم تتطوّر - ور تطورا

كاملا ، بل بقيت متجمدة في إحدى
مراحلها فرسخت بالشذوذ عندهم ،
ولكن هذا الشذوذ منبهة على أصلها
ودليل على أولية حالها ، وهو يشير
إلى بقايا من تاريخ الكلمة لا يصح
أن نحملة أو نظلمه بالحيث والجور لأنه
يمثل بيئة لغوية ، وهذا المنهج الذي
اتبعناه يخالف منهج الأقدمين الذين
برون أنه : لا ينبغي أن يلتفت إلى
شواذ الأشياء (عبث الوليد للبحثري)
ومثل ذلك ما جاء في الاقتراح ،
للسيوطي ص ٢٩ ط الثانية : « إن
الشاذ ونحوه يطرح طرحا ولا يتم
بتأويله » ، والحقيقة التي عومل بها
الشاذ أنه إذا كانت الشواهد عليه
كثيرة وافرة - دخل في اللغة الفصحى ،
وإن كانت الشواهد عليه قليلة بقي
شاذا دون أن يفتح له المشرعون مكانا
في كتب الصرف وغيره ، وأياما كان
فالشاذ أقدم عهدا ، وأثبت نسبا من
الصيغ الجارية على القواعد الصحيحة
التي وضعها العلماء . والذي يهمنا في
هذه الدراسة ، وذلك المنهج الجديد
أن نربط هـ -هـ بين الشواذ بحيث

تتواكب وتتواخى في سلم ارتقائى واضح مترابط ، إذ الثابت أن التطور حقيقة في اللغات يميت صيغا وينشئ أخرى غيرها ، ثم تبقى بقايا لما أميت ، ومن النص الآتى يتضح هذا : كلمة (مطلع) وردت بالكسر والفتح - والقياس الفتح (شرح السيرافى ، ٥ - ٢٧٩) أما قياس الكسر فهو أن يكون المضارع تطلع - بكسر اللام «

وكان الكسائى يقول : هذه لغة ماتت في كثير من لغات العرب ، يعنى ذهب من يقول : تطلع بكسر اللام ، وبقي مطلع - بكسرها في الزمان والمكان على ذلك القياس (البحر ٦ - ١٦١) وصيغة الكسر مع أنها خارجة على قياسهم لكنها لهجة معترف بها في تميم وقرأت بها القراءة في (حتى مطلع الفجر) بالكسر .

وسأعرض أمثلة لما يسمى بالشاذ في باب (الإعلال^٣) وقوة دلالاته على الأصل ، وعلى أولية الكلمة .

أولا : نوع أعل	وقياسه التصحيح	مصائب
مصائب	وقياسه مصابوب	(لأن المد في المفرد أصلى فلا يعمل في الجمع بالقلب همزة) .
معائش	وقياسه معايش	(لأن المفرد معيشة فالمد أصلى) .
ناقة عليان	وقياسه علوان	(لأن الواو في كل قلبت ياء ولم تقع بعد كسر) .
وصبية وصبيان	وقياسه صبوة	
من العلو والصبوة	وقياسه صبوان	
ثيرة جمع ثور	وقياسه ثيرة	(لعدم الألف بعد الواو في الجمع)

طيال^(١) جيات وقياسه طوال وجواد (لأن الواو أعلنت في الجمع مع أنها في المفرد (طويل) ليست معلة ولا شبيهة بل متحركة

قرأ بعضهم :

« للريّا تعبرون » وقياسه للرويا (بقلب الواو ياء مع أنها عارضة غير بالتشديد أصيلة)

أنا الليث معديا وقياسه معدوا (لأن الماضي على فَعَل - بفتح العين فالواجب تصحيح الواو)

فما أرق النيام إلا كلامها وقياسه النوم (لأن الجمع عنى فعال والواو لا تقلب ياء فيه فتصح فيه الواو) .

اجلياذ وقياسه اجلواذ (لتشديد الواو) .

ديوان وقياسه دوان (لتشديد الواو) وجمع ديوان - دواوين ودياوين (إبدال أبي الطيب ٤٧٤/٢) ولعل هذا الجمع الأخير تجمّد في دور التهذيب .

داران هامان وقياسه دوران/هيمنان (لأن في آخر الاسم زيادة خاصة

جالان سلان وقياسه جولان/سيمان بالأسماء لكن أعلنت شذوذاً) .

صيار وصيان^(٢) وقياسه صوار (لأن الواو وإن وقعت بين كسرة وألف

وصوان لكنها ليست عين جمع بل هي عين مفرد)

(١) تبين لي أن القراءة ذلة وأن أعزاء الرجا طياها (المفصل : ٣٨١)

كما وردت رواية أخرى (طواها) ابن يعيش ١٠ / ٨٩ محقق .

(٢) صيار : القطيع من الإبل والشاء .

صيان : ما يصان فيه الثياب .

ثانياً : نوع (صحح) وقياسه (الإعلال)

ثوب مضمون وقياسه مصون

ثوب مخيوط وقياسه مخيط

(والتصحيح جائز عند تميم)

شاذ عند غيرهم)

نخوة وقياسه خان لعدم قلب الواو ألفاً مع استيفائها

جمع (خائن) شروط الإعلال .

حركة لعدم قلب الواو ألفاً مع استيفائها

جمع (حائك) شروط الإعلال

مريم وقياسه مرام استحقت الإعلال بالنقل لاستكمالها

الشروط لكنها لم تعمل .

جمع حاجة (جوج) وقياسه حيج استحقت شروط الإعلال ولم تعمل .

مقودة وقياسه مقادة^(١)

مكوزة وقياسه مكازة

مدين وقياسه مدان

موظب

مورق

موهب

سقاية

وقياسه كسر العين مثل : الموضع والموعد

وقياسه سقاعة لأن الياء تطرفت حكماً بعد ألف زائدة

والشاء غير لازمة ، ولم تقلب همزة ،

والقياس سقاعة .

(١) ومن أمثال العرب (إن الفكاهة مقودة إلى الأذى) .

المنصف لابن جنى ١ / ٢٩٥ .

حَيَّي . عَيَّي

وقياسه حَايَ عَايَ يقتضى قلبها ألفاً . لأنه مضعف يائي
فيه الياء الأولى متحركة مفتوحه مقبلتها .
كما يقتضى قلبها ألفاً في مضارعه . لأن
كل أجوف من باب (فعل) بكسر
العين قلبت عينه في الماضي ألفاً تقاب
عينه في المضارع ألفاً مثل (خاف يخاف)
فيقال (يَحَايُ يَعَايُ) ولكن لم يحدث
ذلك .

المنايى^(١) جمع منية وقياسه المنايا (الهجرة عارضة فالنفر منية واللام معتلة
فيجب قلبها ياء لاسيما في شرط
الإعلال) .

سمع من العرب خطاى وقياسه خطايا
قراءة بعضهم (إثلافهم) وقياسه قلب الثانية ياء (لأن الثانية ساكنة بعد كسر) .
قراءة بعضهم (أئمة) وقياسه أئمة (قلب الهجرة الثانية المكسورة ياء)
سواسية وقياسه سواسية (الواو تطرفت بعد كسرة فتقلب ياء)
نوارا : مصدر نارت وقياسه نيار
الظبية إذا نفرت
شوارا : شارب الداية يشمورها وقياسه شيار (استكملت شروط الإعلال ولم تعمل
بأن وقعت الواو عينا لمصدر وقبلها كسرة
وبعدها ألف) .

(١) قال عبيدة بن الحارث في يوم بدر :

فما برجت أقدامنا في مكاننا ثلاثتنا حتى أزيروا المنسائيسا .

القصوى	وقياسه القصيا	(لأن الوار وقعت لاماً لفعل بالضم وصفاً)
الحلوى	وقياسه الحليا	(لأن الواو وقعت لاماً لفعل بالضم وصفاً)
يوم أيوم	وقياسه أييم	(حيث اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ولم تقلب الواو ياء
عوى الكلب عوية	وقياسه عية	(لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون ولم تقلب الواو ياء والقياس عية بتقاب الواو ياء وإدغامها في الياء) .
رجاء بن حيوة	وقياسه حية	وسمع عوة (قلبت فيه الياء واوا ثم أدمجت الواو في الواو عكس القاعدة)
ضيون ^(١)	وقياسه صين	(لاجتماع الواو والياء والأول منهما ساكن قال السيرافي ٤٢٧/٦ (نسختي) أظهروا الواو لأنه لا يتصرف تصرفاً نعلم به أن أصله واو) .
راة بعضهم «راضية مرضوة وقياسه مرضية		(لأن الواو والياء إذا اجتمعتا والأول منهما ساكن قلبت الواو ياء وأدمجت الياء في الياء) .
استخوذ - أعول -	وقياسه استحاذ	لأن الواو وقعت لاماً لاسم المفعول الذي ماضيه على فعل - بالكسر .
أغيلت المرأة - استروح	وقياسه أغال - استراح	اجتمع فيها شروط الإعلال بالنقل فالساكن الذي قبل حرف العلة صحيح ولم تكن الكلمة فعل تعجب . ولا مضعفة اللام ولا كانت اللام حرف العلة ولم تعل .
صددت فأطولت	وقياسه أطال	

(١) ضيون: السور الذكر .

إعوالا - استحوادًا - إغياالا

حيث استكملت شروط الإعلال .	شذ : الروح ^(١)	وقياسه
	الغيب ^(٢)	الإعلال
	الخول ^(٣)	
	القود	

وشذ (أرى عيني ما لم ترأياه) جاء على الأصل المرفوض .

وشذ (فإنه أهل لأن يؤكروا) وقياسه : يكروا حذف الهمزة للاستثقال .

وشذ (حذف الفاء في مثل ينح / يسع / يظأ / بدر) وقياسه ؛ يوسع ويوطأ وعدم حذفها لأن المضارع مفتوح العين .

الفك والإدغام :

كأها جاءت بإظهار التضعيف لبيان الأصل .	شذ : لاحت عينه (بفك الإدغام)
	أل السقاء (تغيرت رائحته)
	ضبيب البلد (كثر ضبابه)
	دبيب الإنسان (نبت شعره في جبينه)
	صكك الفرس (اصطكت عرقرياه)
	قطط الشعر (اشتدت جعودته)

تَهْلِلُ والشذوذ فيه إظهار التضعيف ، ولا يكون ذلك إلا مدغمًا .

مَحْبَبٌ والشذوذ فيه إظهار التضعيف ، ولا يكون ذلك إلا مدغمًا .

(١) الروح : الطيور المتفرقة عند الرواح .

(٢) الغيب : اسم جمع الغائبين .

(٣) الخول : الخدم .

١ - التثنية في المقصود والممدود :

جملة ما شذ من المقصور ثلاثة
أشياء :

- ١- قولهم : مندروان والقياس بالياء
- ٢- قولهم ؛ خوزلان : وقاس عليه الكوفيون .
- ٣- قولهم : رضيان وقاس عليه الكسائي .

والذي شذ من الممدود خمسة أشياء .

- ١- قولهم : حمراءان والكوفيون أجازوه كما حكى ابن النحاس .
- ٢- قولهم : حمرايان وحكى أنه لغة فزارة .

٣- قولهم ؛ قاصعان بيحذف الهذرة والألف . وقاس عليه الكوفيون .

٤- قولهم : كسابان وقاس عليه الكسائي ونقله أبو زيد عن لغة فزارة .

٥- قولهم : قراوان بقلب الألف
الأصيلة واوا .

٢ - شواذ التعجب والتفضيل :

تبني صيغتا التعجب والتفضيل من :
فعل ثلاثي مجرد تام مثبت متصرف
قابل للكثرة - غير مبني للمفعول
ولا معبر عن فعله بأفعل فعلاء

ومن الشاذ : ما أأتاه (*) للمعروف
وما أعطاه للدراهم .

وما أعوره ، وما أحمره (**)

هـ- و أحنك^(١) البعيرين . وأقمن^(٢)
به . وما أعساه^(٣) وأعس به ،
وما أقدر الله أن يدنى على شحط :
لعدم قبول صفات الله الكثرة ، هو
أزهي^(٤) من ديك^(٥) ، وأشغل من ذات
النحيين^(٥) (التصريح والهمع
والأشموئي في هذه الأبواب)

(*) ليس مجردا .

(**) معبر عن فاعله بأفعل فعلاء .

(١) اسم عين .

(٢) من وصف لا فعل له .

(٣) فعل جامد .

(٤) مبني للمجهول .

(٥) مبني للمجهول (شغل) .

٣ - شواذ النسب :

١- يحذف لياء النسب ياء فعيلة بشرط صحة العين وانتفاء تضعيفها : كحنيفة وصحيفة - تحذف منه تاء التانيث أولا ثم تحذف الياء ثانيا ثم تقلب الكسرة فتحة : حنفي وصحفي « التصريح ٢ / ٣٣٠ » .

وشاء قولهم في سايمة : سايدي وفي عميرة - كلب - عديري وفي السليقة سليقي ، قال الشاعر ولست بنحوي يابوك لسانه ولكن سايقي أقول فأعرب

فهذه الكلمات جاءت شاذة للتنبية على الأصل المرفوض والقياس : سلقى مثل حنفي ولكنه جاء على خلاف القياس (الأشموني ٤ / ١٨٦ ، والتصريح ٢ / ٣٣٠) .

(تعليق ونقد) :

١- قد يجرى في الباب الحرف ، والحرفان على أصولهما ، وإن كان الاستعمال على غير ذلك ليدل على أصل الباب (انظر : « استحوذ عليهم الشيطان » المجادلة ١٩)

وأغيلت المرأة (إذا أرضعت ولدها وهي حامل) وكذلك ، لحجت عينه (لمسقت)

٢- المراد بالشذوذ ردّ إلى الأصل

المرفوض (شواهد المغنى ١٧٢ ، ٢٤٠ ٢٣٢) وتفسير الشذوذ أن التصحيح هو الأصل - ل والإعلال طارئ متأخر وتهذيب جاء في اللغة ، أحواله الموسيقي المنظمة عن النطق السابق إلى الحاضر على نسق معين ، ولهذا يمثل الإعلال نهاية العمل المتكامل ، إذ العربية في تاريخها الطويل كانت خاضعة لسنة الارتقاء وهي بين النقص الزيادة والتهذيب والتشذيب ، والهدف من الإعلال في النهاية التخفيف ، ففيه النقل والقلب والحذف وسبيل ذلك التيسير .

٣- ومما يؤكد أن مرحلة ما بين

التصحيح (وهو الأصل) والإعلال (وهو الفرع) كانت للتنقيح والتهذيب ونصفية الصيغ ، أن الصيغ المصححة مثل : أعول ، وأغيل وأجود قد سمعت معاملة على القياس إلا أنه تحوذ ، واسه - شروح المريح ، وأغيلت المرأة

(أرضعت على الحبل) وإنما لم تعل هذه الأفعال بالنقل دلالة على أن الإعلال في مثلها غير أصل .
٤- أن علماء العربية كانوا يظنون أن الإنسان هو الذي يقوم بعملية التصحيح والإعلال في اللغة . فكثيراً ما تسمعونهم يقولون « المنائي - بإبقاء الهمزة مع عروضها في الجمع ، وكان القياس (المنايا) وأصله (المنائي) بهمزة عارضة ثم تفتح الهمزة مع القياس فتقلب الياء ألفاً فتصير (المناء) ثم تقلب الهمزة ياء فتصير (المنايا) ولكنهم بعد عروض الهمزة كفوا أيديهم وعاملوها معاملة الهمزات الأصلية . وهذا غير صحيح ، لأن اللغة ظاهرة من ظواهر المجتمع لا تتأثر للفرد عليها . ٥- ويرى نفر من الباحثين وجها حسنا في نفيه الشذوذ - عما . يسمى بالشذوذ في العربية . فيقول معلقاً على الشذوذ في اسم الآلة : المُسَعَط والمُنْخَل والمُدْهَن والحق أن هذه الألفاظ لم يذهب بها مذهب الفعل ، ولكنها كما قال سيبويه جاءت لتجعل أسماء لهذه الأوعية ، فالكحلة ليست

لكل ما يكون فيه الكحل . ولكنها اختصت بالآلة المخصوصة ، ولهذا جاز تغييرها عما جاء عليه قياس اسم الآلة .
كما نفى الشذوذ أيضاً حين قالوا بشذوذ (يدع وينذر) لأن القياس حذف الواو من المثال إذا كان في المضارع على (يفعل) بكسر العين ، والنافي للشذوذ يرى أن أصل الفعل - يفعل - بكسر العين ، إذ القياس المخالفة بين الماضي والمضارع إلا أنها فتحت من أجل حرف الحلق .

كما نفى الشذوذ في قولهم : أموى بالفتح في أمية - بالضم ، وبدوى : بالتحريك في البدو . فأموى - جائعوا به على الأصل الأصيل ، إذ أمية تصغير (أمة) بفتح الهمزة ، وبدوى قياسه بدوى - بالسكون - وإنما فتح للزدواج مع نظيره (الحضري) .

٦- شأن الأعلام مثل (مريم . مدين وزجاء بن حيوة) المحافظة على صورتها الأصلية ولهذا لم يدخلها الإعلال (أي التهذيب والتنقيح) كما دخل غيرها .

٧- أن الصيغ الصرفية لم تخضع للقوانين ولم تخف من الحدود وإقامة السدود بدليل ما سبق من صيغ صححت والقياس فيها الإعلال ، وصيغ أخرى أعلنت والقياس فيها التصحيح وصيغ يجب فيها حذف الهمزة في التصريف فلم تحذف ، وصيغ جاءت بإظهار لتضعيف ، وقياسها الإدغام إلى آخر الشواهد والأمثلة السابقة .

٨- ويرجع السدود إلى أسباب كثيرة منها :

التوهم : ومن ذلك قول الشاعر
ولقد رأيتك بالقوادم مرة
وعلى من سدف العشي رِيح

فالقياس رواح - لأنه من راح يروح لكنه لما كثر قلب هذه الواو في تصريف هذه الكلمة - ياء - نحو : رِيح ورياح - ومريح ومستريح ، وكانت الياء أيضاً عليهم أخف تدرجوا من ذلك إلى أن قلبوها في (رِيح) مع زوال الكسرة التي توجب القلب وكانهم توهموا أن الياء أصل في ذلك .

ومن هذا ما يحكى عن عمارة بن عقيل من أنه قال في جمع رِيح - أرياح حتى نبه عليه فعاد إلى - أرواح . وكان عمارة توهم في أرياح - أصالة الياء . ومثل هذا التدرج من أرواح إلى أرياح - نمط من حياة اللغة وتطورها . ولهذا يقول السهيلي : إن ريحا وأرياحا - لغة لبنى أسد . وقال الخفاجي في شرح بانة سعاد لابن هشام : من العرب من يقول : أرياح ، كراهة الاشتباه بجمع روح . ومثل هذا قولهم في جمع عيد - أعياد - والواجب : أعواد . وإنما قالوا ذلك لتوهم أصالة الياء في عيد ، ودفع الالتباس بجمع عود لوقيل : أعواد .

ومن هذا الضرب أيضاً قولهم : ديمة وديم . وأصلها من الدوام ، وقالوا أيضاً : دوّمت السماء - على الأصل ، وديمت - على توهم أصالة الياء ، وأنها ليست منقلبة عن واو ، وقد تجاوز هذا فقالوا : دامت السماء تديم - فمرد هذا إلى التوهم وهو مستول عن خلق صيغ جديدة في الحقل اللغوي .

وقد يرجع الشاذ إلى الإتياع ،
والمزاوجة فمن ذلك قولهم . هنائي
الطعام ومرأني ، فإذا أفردوا قالوا :
أمرائني ، وفي الحديث : « ارجعن
مأزورات غير مأجورات » . ومأزورات
من الوزر وهو الذنب فأصله : موزورات .
ومن ذلك قولهم : جاء فلان بالضريح
والريح ، وأصله : بالضح أي بما طلعت
عليه الشمس وجرت عليه الريح ،
فقليل ، الضريح للازدواج مع الريح
(الاقتضاب ٢١٩) كما قد يكون
سببه الضرورات الشعرية .

ونظرية الإتياع أو المماثلة أو التوافق
الحركي قد لاحظها القدماء من الصرفيين
وعبروا عنها بالمناسبة في مثل قولهم :

١- مقام : أصلها مقوم . نقلت
حركة الواو إلى الساكن الصحيح ثم
قلبت الواو ألفاً لمناسبة الفتحة .

٢- يستجيب : أصلها يستجوب
(بكسر الواو) نقلت حركة الواو
إلى الساكن الصحيح ثم قلبت الواو
ياءً لمناسبة الحركة المنقولة .

٣- المستقيم : أصلها المستقوم .
(بكسر الواو) نقلت حركة الواو
إلى الساكن الصحيح ثم قلبت الواو
ياءً لمناسبة الكسرة .

ولكن الصرفيين كان في إمكانهم أن
يستغلوا هذا العامل لحل مشكلات باب
(الإعلال) إذ إن فهم عامل المماثلة
يسهل عملية الإعلال ويختصرها ،
ويفسرها تفسيراً لا يخرج باللغة عن
طبيعتها ، ولا يوقعنا في متاهات وافتراضات
للكلمة مثلاً :

١- سيّد ومييت : أصلهما : سيود
وميوت . اجتمعت الواو والياء والياء
ساكنة فقلبت الواو ياءً ثم أدمجت الياء
في الياء - للمماثلة .

٢- آمنت : أصلها أمنت . توالى
همزتان وسكنت الثانية فقلبت مدة من
جنس حركة الأولى للمماثلة .

٣- حياض : أصلها : حواض ،
وقعت الواو عينا لجمع صحيح اللام
بعد كسرة وبعدها ألف الجمع فقلبت
ياءً لمشكلة الكسرة أو للمناسبة

ليس تطيع الإنسان أن يأتي على
أكثر باب الإعلال ، ويفسره هذا
التفسير. المادى اليسير بل يستطيع
الباحث بشيء من التفحص أن يرجع
كثيرا من الظواهر اللغوية إلى هذا
العامل . وبهذا يمكن أن نستغنى عن كثير
من قواعد الصرفيين فى باب الإعلال
ونختصرها .

أحمد علم الدين الجندى

الأستاذ بكلية دار العلوم والخبر بالمجمع

٤- ميزان : أصله موزان ، وقعت
الواو ساكنة بعد كسرة فقلبت ياء
لمناسبة الكسرة

٥- يوقن : أصله : يُيقن وقعت
الياء الساكنة بعد ضمة فقلبت واو
لمساكلة الضمة قبلها :

٦- سيق : أصله سُوق . قابت الواو
ياء ثم قلبت ضمة السين . كسرة
لمماثلة الياء ..



للأستاذ
محمد علي البجاوي

الوصف وفعله

عضو المجمع

الموطن الأول في د باب في تعارض السماع
والقياس ، وفيه يقول في ص ١٢١ :
« قال لي أبو علي بالشأم : إذا صحت الصفة
فالفعل في الكف » .

والموطن الثاني في د باب في أن ما قيس على
كلام العرب فهو من كلام العرب . وفيه يقول
في ص ٣٥٧ : « إن المعرب قد تتصرف فيه
العرب كما تتصرف فيما وضعته . وأورد من هذا
أنها اشتق من الأسماء الأعجمية ؛ كما اشتق
رؤية سختيتا من السخت في قوله :

هل ينجيني حلف سختيت

أو فضة أو ذهب كبريت (١)

فسختيت اشتق من السخت ، وهي كلمة
فارسية بمعنى قوى . وأورد أيضا الاشتقاق من
الدرهم - وهو في الأصل أعجمي (٢) - فحكى

لا تنكر الصلة بين الوصف وفعله .
والوصف قد يدل على الذي قام به حدث فعله
أو وقع منه ، وهذا هو اسم الفاعل ، ويلتحق
به الصفة المشبهة باسم الفاعل . وقد يدل على
الذي وقع عليه حدث فعله ، وهذا هو اسم
المفعول . وقد يدل على زيادة الحدث ، وهو
اسم التفضيل . وهذا لا يعينني في البحث .

وقد اشتهر أن الوصف يهدي إلى فعله .
وبني على هذا أن الوصف إذا ورد في العربية
ساغ لنا أن نضع فعله المناسب له ونعده في
العربية .

وأساس هذا الأصل قول ابن جنى - تبعاً
لأستاذه أبي علي الفارسي - : « إذا صحت
الصفة فالفعل في الكف » .

وابن جنى عرض لهذا المبحث في ثلاثة
مواطن في الخصائص في الجزء الأول .

(١) ذهب كبريت ، أي : ذهب أحمر .

(٢) نقله العرب عن الفارسية . ولا يزال الدرهم في النقد اليوناني . وهو عندهم دراخمي

DRACHME

ورجل مدرهم أي كثير الدراهم . ومفتود
أي جبان ضعيف كأنه لا فؤاد له . وقد ورد
فأده أي أصاب فؤاده ، فيكون إطلاق المفتود
على الجبان على التشبيه بمن أصيب فؤاده .

وقد يكون ابن جنى لم يصح عنده هذا
الفعل ، ويريد بقوله : « فهذا غير الأول » أن
« درهمت الخبازي » فيه الفعل مبنى للفاعل ،
و « مدرهم » من المبنى للمفعول . فمدرهم ليس
من درهم اللازم الوارد ، وإنما يكون من
دُرهم الذي لم يسمع .

ويعني في هذا البحث أن أبين أن
الوصف قد يرد في اللغة ، ولا يسوغ مع هذا
استعمال الفعل . فإذا رأينا في المعاجم أو فيما
صح في العربية وصفا فلا ينبغي أن نبادر إلى
أخذ الفعل منه واستعماله ، ومن الخير أن
نتثبت ونحتاط في الأمر ، فلعل بعض الموانع
يقوم في وجه الفعل .

١ - فقد يكون الوصف غير جار على
فعله . ويعبر عنه النحويون بأن يأتي على وجه
النسب ، وأكثر ما يكون ذلك في اسم
الفاعل ويقل أن يأتي في اسم المفعول . وذلك
أن الوصف إذا خرج مخرج النسب فقياسه (٤)

عن ابن الأعرابي أنه يقال : درهمت
الخبازي (١) أي صارت مستديرة كالدرهم .
ويقول ابن جنى : « فاشتق من الدرهم وهو اسم
أعجمي - وحكى أبو زيد : رجل مدرهم . قال :
ولم يقولوا منه : دُرهم ؛ إلا أنه إذا جاء
اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف » .

والموطن الثالث في « باب (٢) في امتناع العرب
من الكلام بما يجوز في القياس » . فقد أورد فيما
يجوز في القياس ولم يرد به الاستعمال : « رجل
مدرهم » وهو يقول : « وما يجوز في القياس ،
وإن لم يرد به استعمال ، الأفعال التي وردت
مصادرهما ورفضت هي ؛ نحو قوطم : فاطم الميتم
يفيظ فيظا وفوظا ، ولم يستعملوا من فوظ
فعلا ؛ وكذلك الأين للإعياء ، لم يستعملوا
منه فعلا (٣) . قال أبو زيد : وقالوا : رجل
مدرهم ولم يقولوا : دُرهم . وحدثنا أبو علي
- أظنه عن ابن الأعرابي - أنهم يقولون :
درهمت الخبازي ، فهذا غير الأول .
وقالوا : رجل مفتود ، ولم يصرفوا فعله ،
ومفعول الصفة إنما يأتي على الفعل ؛ نحو
مضروب من ضرب ، ومقتول من قتل » .

(١) هي من النبات . ومن لغاتها الخبيز . وهي معروفة في مصر بهذا الاسم الأخير .

(٢) ص ٣٩١ وما بعدها .

(٣) أثبت أصحاب المعاجم للفوظ والأين فعليهما .

(٤) الاقتضاب ١٦٠ . وانظر الخصائص ١ / ١٥٢

يريد : اللحم المحنوذ .
وقال آخر :
لقد عيل الأيتام طعنة ناشره
أناشر لازالت يمينك أشره (٢)
أى مأشورة .
ومن أمثلة ما جاء للنسب على صيغة فاعل :
لابن وتامر : أى ذولبن وذو تمر . وتأتج أى ذو
تاج ، ولا يستعمل من هذه الأوصاف فاعل ،
فلا يقال : لَبِنَ وَلَا تَمَرَ وَلَا تَاجَ .
وبما جاء على فاعل للنسب ومعناه المفعول :
فأقد (٣) فى معنى مفقود ، والساحل ، وإنما هو
مسحول لأن الماء سحله أى قشره ، ودابة حاسر
أى حصرها السير .
وبما ورد على مفعول للنسب قولهم :
مكان مأنوس . وفى اللسان : وإنما هو على
النسب . لأنهم لم يقولوا : أنسنت المسكان
ولا أنسنته . فلما لم نجد له فعلا وكان
النسب يسوغ فى هذا حملناه عليه . قال جرير :
حى الهدملة من ذات المواعيس
فالحنو أصبح قفرا غير مأنوس (٤)

أن يجيء المفعول منه على صيغة لفظ الفاعل .
الأتراهم قالوا : عيشة راضية ومعناه :
مرضية ، وماء دافق ومعناه مدفوق .
وإنما لزم أن يجيء المفعول من هذا الباب
على صيغة لفظ الفاعل لأن الفعل ينسب إليه
كنسبته إلى الفاعل ، فيقال : رجل ذورضا
وعيشة ذات رضا ، ورجل ذودفق وماء ذودفق .
فلما تساويا فى نسبة الفعل إلى كل واحد
منهما على صورة واحدة وجب أن تكون صيغة
اسميها واحدة . ونظير تساوى الفاعل والمفعول
فى الاسم المصوغ لهما - لتساويهما فى الفعل
المسند إليهما - تساويهما فى الإعراب حين تساويا
فى إسناد الحديث إليهما . فقالوا : ضرب زيد
فرقهوه وهو مفعول حين حدثوا عنه كما يتحدث
عن الفاعل . وكذلك مات زيد وضرب
الضرب ، والضرب لا يضرب . وعلى هذا
المجرى كلام العرب :

قال علقمة :

فذل الأكف يختلفن بمائد

إلى جوجو مثل المداك المخضب (١)

- (١) قبله : فقلنا الأقد كان صيد لقانص نخبوا علينا فضل برد مطنب
والجوجو : الصدر . والمداك : الصخرة يسحق عليها الطيب . يقول : لأنه ظفر بصيد ، فأمر
الغلان أن ينصبوا خباء يستظلون به ، وشووا الصيد فاختلفت أكفهم إليه ظافرة بالحنيذ منه الواصل
إلى صدر المصيد ، وجعل الصدر بما عليه من الودك كالمداك إذا خضب بالطيب .
(٢) ناشرة من بنى تغلب قتل همام بن مرة فى يوم واردات . وانظر التعليق على الخصائص ١/١٥٢
(٣) النخصص ٧٠/١٥ و ١٢٨/١٦
(٤) الهدملة وذات المواعيس والحنو : مواضع .

٦٦/٥ : د سيبويه : أدنف ولا يقال : دنِف ،
وإن كانوا قد قالوا : دنف يذهب به إلى النسب .
وقد أثبت غير سيبويه دنِف : أى مرض فعلا .

٢ - وقد يرد اسم المفعول مع الفعل
اللازم ، ولا يرد فعله المتعدى . ولا يشوغ لنا
حينئذ صوغ المتعدى ، استغناء باللازم ،
وقد نص ابن جنى وغيره على أنه إذا طرح فعل
للاستغناء عنه بآخر لا يجوز استعمال ما هجرته
العرب ، فإن ما اطرحته العرب يجب اطراحه .
وعقد ابن جنى فى الخصائص بابا (٣) فى
الاستغناء بالشئ عن الشئ ، صدره بقوله :
« قال سيبويه : واعلم أن العرب قد تستغنى
بالشئ عن الشئ ، حتى يصير المستغنى عنه
مسقطاً من كلامهم البتة » .

وأكثر ما يكون هذا الضرب فيما دل على
داء أو عيب .

وقد جاء فى اللغة من هذا قدر صالح .
فمنه : مآدور ومضعوف ومحور ومأبوت ،
وأرض مرشوشة .

فمآدور فعله الوارد أدِر الرجل أى
انتفخت شخصيته . والوصف الجارى على الفعل

ومن هذا حجاب مستور، ورجل مرطوب،
ومكان مهول ، وجارية مغنوجة .

ذكر أبو حيان فى البحر (١) أن هذه
الأوصاف جاءت على النسب فى بعض الأوجه ،
وهو يقول : « والظاهر إقرار (مستورا) على
موضوعه من كونه اسم مفعول أى مستورا
عن أعين الكفار فلا يرونه ، أو مستورا به
الرسول عن رؤيتهم ، أو نسب الستر إليه لما كان
مستورا به . قاله المبرد ، ويشول معناه إلى أنه
ذو ستر ، كما جاء فى صيغة لابن وتامر أى ذو
لبن وذو تمر . وقالوا : رجل مرطوب أى
ذو رطوبة ، ولا يقال : رطوبته . ومكان
مهول أى ذو هول وجارية مغنوجة ، ولا يقال :
هملت المكان ولا غنجت الجارية . وقد
أنكر بعض اللغويين أن يقال : أمر مهول ،
ولئلا يقال : هائل .

ومن ورود الصفة المشبهة على معنى النسب
نَسِر أى يعمل بالنهار ، قال الراجز .

لست بليلى ولكنى نهر

لا أدلج الليل ولكن أبتكر (٢)

ومن هذا دنف عند سيبويه ، وفى المخصص

(١) ج ٦ ص ٤٢

(٢) انظر كتاب سيبويه ٩١/٢

(٣) ج ١ ص ٢٦٦

يوم الرذاذ بأنه مغيوم، وإنما يقال : غامت السماء وغيمت، ولم يأت منه المتعدى .

وهنا يعن للباحث أن يسأل :

ما بال العرب صاغت اسم المفعول مع الفعل اللازم ؟

ويبدولى في الجواب أن العرب يذهبون في نحو مضعوف إلى أنه مصاب بالضعف مرمى به ، فهذا فيه معنى غير ما في معنى ضعيف ؛ كما قالوا في قول النابغة يصف ناقة :

مقدوفة بدخيس النحض بازها

له صريف صريف القعو بالمسد

إن المعنى أنها مرمية باللحم . وفي اللسان (قذف) : يقال : قذفت الناقة باللحم قذفا ، ولُدِست به لدسا ، كأنها رُميت به رميا فأكثر منه .

فأدرر : مصاب بالأدرة ، ومحورر :

مصاب بالحررة ، وهكذا .

وقد أشار اللغويون إلى هذا المعنى . فيقول ابن سيده في المحكم (ج ر د) ، ونقله صاحب اللسان : « فأما ما حكاه أبو عبيد من قولهم أرض مجرودة من الجراد فالوجه عندي أن يكون : مفعولة من جردها الجراد ، كما تقدم . والآخر أن يعنى بها كثرة الجراد ؛ كما قالوا :

آدر . ويقال : رجل مضعوف إذا كان في عقله ضعف ، ولم يأت منه فعل متعد . ويقال : رجل محورر أى حرران .

وفي اللسان : « والحريير المحرور الذى تداخلته حرارة القيظ وغيره ، وفعله لازم ، يقال : حررت تحير . ولا يقال : رجل مأبوت أى محرور وإنما يقال : أبوت اليوم ، كسمع ونصر وضرب ، أى اشتد حره ، وقد انفرد القاموس بذكر مأبوت ولم يرد في اللسان ، وأرض مرشوشة : أصابها رش وهو أول المطر .

ولا يقال : بعير معجوف أى أعجف هزيل غير سمين ، وإنما يقال : عجف ؛ كفجرح وككرم . ويقال : بعير مغيوم ، أى به الغيم ، وهو داء يصيب الإبل ، كالقُلاب وهو وجع القلب . ولا يقال : يوم مغيوم أى فيه غيم . وبما ورد فيه قول علقمة الفحل في قصيدة مفضليته يصف الظلم :

حتى تذكر بيضات وهيجه

يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم

يذكر أن الظلم - وهو ذكر النعام - كان يرعى ، فلما أرذت السماء تذكر بيضاته . وكان تركها في الأدحى ، وخشى أن يضرها المطر ، فهبجه ذلك إلى الرواح ليدرك بيضاته ، ووصف

« استعماله الفقهاء . وقالوا : لم يسمع عن أئمة اللغة رقه حتى يشتق منه مرقوق . ورد بأن الأزهري حكى عن ابن السكيت أنه جاء عبد مرقوق ، وهو ثقة . »

ويكثر هذا الضرب في الثلاثي ، ويقال في غيره : أن يرد اسم المفعول مع الفعل اللازم .

ومما جاء من غير الثلاثي قولهم : أفلج الرجل أى أفلس . جاء الوصف على ملفج بكسر الفاء على الأصل . وجاء أيضا ملفج بفتح الفاء . وفي الحديث : أطعموا ملفجكم أى فقراءكم . فالملفج جاء على صيغة اسم المفعول ، ومعناه : المصاب بالإفلاج .

ومنه قولهم : أسهب الرجل أى أكثر الكلام . يجيء الوصف منه على مسهب بكسر الهاء على الأصل . وجاء أيضا مسهب بفتح الهاء .

وفي اللسان : « قال ابن بري : قال أبو علي البغدادي : رجل مسهب - بالفتح - إذا أكثر الكلام في الخطأ . فإن كان ذلك في صواب فهو مسهب بالكسر لا غير . »

وكان رأى أبي علي القالي هو الذي اعتمد عليه الأعلام الشنتمري في جوابه على سؤال سلطان الأندلس المعتمد بن عباد في الفرق بين الصيغتين .

وانظر نفع الطيب (الباب السابع ج ٢ ص ٣٨٣ من الطبعة الأزهريّة) وكتاب « ليس في كلام العرب ، ص ١٣ بتحقيق الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار .

أرض موحوشة : كثيرة الوحش فيكون على صيغة مفعول من غير فعل إلا بحسب التوهم كأنه جردت الأرض ، أى حدث فيها الجراد أو كأنها رميت بذلك . ومن هذا كان الأصل في الباب للميوب والأدواء .

وقد يحمل ضد العيب على العيب فيصاغ اسم المفعول مع الفعل اللازم . ومن هذا - عندي - مكان مأنوس ، جاء على مكان موحوش وأرض موحوشة إذ كان ضده . وحمل الضد على الضد مألوف في العربية . ومنه قولهم : عدوة بالتأنيث حملا على ضده صديقة ، ولولا هذا لما ساغ التأنيث ، كما لا يقال في صبور : صبورة . ومما جاء من هذا الباب قول الشاعر :

إذا رضيت علي بنو قشير

لعمرك الله أعجبنى رضاها

فقد عدى رضى به « على » حملا على ضده سخط ، والمألوف أن يعدى به « عن » ، كما في قوله تعالى : « رضى الله عنهم ورضوا عنه . »

ومن باب مأنوس قولهم : رجل ملبوب ، أى موصوف باللبابة والعقل ، جاء على صيغة ضده : مضعوف ، وفعله لببت ولببت أى من بابي كرم وفرح .

ومما جاء على أصل الباب - وهو الميوب - وما جرى مجراها - قول الفقهاء للعبد : مرقوق أى مصاب بالرق ، وإنما يقال : رق العبد ، ولا يقال : رقه مالكة . وفي شفاء الغليل :

فقال أمها :

« الحصن أدنى - لو تأييته -

من حثوك التراب على الراكب »

تأييته : قصدته . والمسحفر : الواسع .

واللاحب : الطريق الواضح .

٣ - وقد يأتي اسم المفعول من اللازم حملا

على ما هو في معناه أو ضده من المتعدى .

وقد حمل بعضهم على هذا معكوبا في قوله

تعالى في سورة الفتح : « هم الذين كفروا

وحسدوكم عن المسجد الحرام والهدى معكوبا

أن يبلغ محله ، معكوبا : أى محبوسا ،

وينكر بعضهم ورود عكفه أى حبسه ، فيجعل

صوغ معكوف من اللازم لأنه في معنى محبوس .

ويرى بعضهم ورود عكفه ، فلا يحتاج إلى

هذا التأويل . ومن هذا قولهم : رجل مفروح

من فرح اللازم حملا على ضده : محزون ،

وقولهم : رجل مبخوت ومجدود حملا على

ضدهما : محروم .

٤ - وقد يأتي اسم المفعول من الفعل

اللازم على حذف الصلة ، ويعرف هذا عندهم

بالحذف والإيصال . ومن هذا الضرب قولهم :

أمر مشترك أى مشترك فيه . وفي المصباح :

« وطريق مشترك بالفتح ، والأصل مشترك فيه .

ومنه الأجير المشترك ، وهو الذى لا يخص

ومن هذا قولهم : أجرأشت الإبل إذا
سمنت وامتلات بطونها . ويقال : إبل مجرأشة
على صيغة المفعول . وكأن مأتى هذا أن رجلا
سمنت إبله نفال سمنا داء فصاغ الفعل على
هذا .

وقد عد من هذا الباب أحصن الرجل فهو

محصن . وهذا عند التحقيق ليس منه ، فإنه

يقال : أحصن الرجل - لازما - أى تزوج أو

عف ، والوصف محصن بكسر الصاد . ويقال

أيضا : أحصن الرجل نفسه فهو محصن . وهكذا

يقال في المرأة . والأصل في هذا : الحصن أى

العفة والتصون ، والحساء في الحصن مثثة .

وأذكر بذكر الحصن - وهو التزامه عن الرية -

محاورة (١) بين بنت وأمها .

فقد قصت البنت على أمها - بتبجح - بتصونها

أنها لقيت شابا ثخت في وجهه التراب كيلا

يطمع فيها . فقالت لها أمها المجرية الحكيمة :

كان الخير لك ألا تعرضى له وأن تتجنبيه البتة .

وهذا معنى ما جرى بينهما . فأما لفظه فقد

قالت البنت :

ويا أمتى أبصرنى راكب

يسير في مسحفر لاحب

مازلت أحثو التراب في وجهه

عمدا وأحى حوزة الغائب »

(١) انظر اللسان في (أيا) .

لتحتملن بالليل منكم ظهينة
إلى غير موثوق من العز تهرب
ويقول ابن جنى: «أى موثوق به، ثم
حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر في اسم
المفعول» .

هـ - وقد وردت في اللفظة ألفاظ على صيغة
اسم المفعول - على غير الوجه فيها - عرض لها
العلماء . فمن هذا قولهم في المثل: كل
مُسَجَّرٍ في الخلاء مُسَرَّرٌ . قال ابن سيده ،
كما في اللسان (سرر) : «هكذا حكاة أفتار
بن لثقيط ، إنما جاء على توهم أسر ؛ كما أنشد
الآخر في عكسه :

وبلد يفضى على النعوت
يفضى كإغضاء الروى المثبوت

أراد: المثبت ، فتوهم ثببته ، كما أراد
الآخر : المسرور ، فتوهم أسرته .
وقد نسب ابن سيده حكاية المثل إلى أفتار لأن
المعروف فيه : كل مجر في الخلاء يُسر ، وهذا
واضح لا شيء فيه .

وقوله في البيت «كإغضاء الروى» : ضبط
في اللسان بضم راء الروى . والظاهر أنه الروا
بكسر الراء مقصور الرواء ، وهو الحبل يشد
به الرجل .

ويريد بالبلد صحراء مبهمة .

وقوله : يفضى على النعوت أى لا ينفذ
السائر فيه أن ينعث له ويوصف طرق السير
فيه ، فهو يفضى ولا يستجيب لذلك .

أحدا بعمله ، بل يعمل لكل من يقصده بالعمل؛
كالخياط في مقاعد الأسواق ، . ومثله - عند
ابن جنى (١) - المبروز في قول لييد :

فكأن معروف الديار بقدام

فبراق غول فالرجام وشوم

أو مذهب جدد على ألواحه

الناطق المبروز والمختوم

قدام وبراق غول والرجام : مواضع .
والوشوم جمع الوشم ، والمذهب : اللوح المطلي
بالذهب ، وجدد جمع جدة وهى الطريقة ،
والمبروز : المظهر المشهور ، والمختوم :
الغامض . يريد بالمبروز الخط الواضح والمختوم
الخفى منه . شبه المعروف من آثار الديار
بالوشوم أو باللوح الذى فيه كتابة ، بعضها
واضح وبعضها خفى . ويقول ابن جنى :
«أى المبروز به ، ثم حذف حرف الجر
فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول» .
وجعل ابن جنى من هذا الباب موثوقا
في قول بشر بن أبي خازم :

لئن شبت الحرب العوان التى أرى

وقد طال إبعادها وترهب

(١) انظر الخصائص ١/١٩٣

سقوط . ويمكن أن يكون من الإسقاط ، مثل
أجمته الله فهو محموم ، .

وفي شفاء الغليل : « مسقوطة بمعنى ساقطة
ليس بخطأ .

وفي البخاري : مر بتمر مسقوطة ، قال
الشراح : القياس ساقطة ، لكنه قد يجعل اللازم
متعدياً بتأويل . وقد يقال : سقط جاء متعدياً
بدليل « سقط في أيديهم ، وكأنه يريد بالتأويل
التضمين ، فيضمّن سقط معنى رمى أو ألقى .
ولا دليل في قوله تعالى « سقط في أيديهم ، على
التعدى ؛ فإن الفعل مسند إلى الصلة ، ويستوى
في هذا اللازم والمتعدى .

وفي مقاييس اللغة لابن فارس : « الفاء
والكاف واللام كلمة واحدة . وهي الأفكل :
الرعدة . ويقولون : لا يبنى منه فعل ، .

وفي شرح القاموس : « وقال ابن فارس :
ويقولون : لا يبنى منه فعل ، وليس كذلك لأنهم
قالوا : (مفكول) ، وتراء استدل على بناء الفعل منه
بمجيء اسم المفعول ، فكأنه يرى أن مجيئه
مؤذن بمجيء الفعل على ما اشتهر . وقد يكون
مفكول أتى كما جاء مضعوف ومحروور أي
مصابب بالأفكل ، فلا يسوغ لنا ذلك بناء الفعل ،
كما تقدم ، فلا يصلح كلام الزبيدي ردا على
ابن فارس إلا إذا عني بعدم ورود الفعل
ما يشمل عدم ورود ما تصرف منه ؟

ومن هذا محمول الشيء للحاصل منه . وفي
شفاء الغليل (حرف الميم) : « محمول بمعنى
غلة ليس مولدا ، كما توهم . قال ابن يعيش :
مفعول يكون اسما ؛ كالمقول بمعنى العقول
ومحمول بمعنى الحاصل ، وهو البقية . انتهى .
قلت : أو مفعول للنسبة ، .

ويقول الزمخشري في أسناس البلاغة :
« وهذا محمول كلامه ومحمول مراده . وفيه
وجهان : أحدهما أن يكون مصدرا ؛ كالمقول
والمجلود ، وضع موضع الفاعل ؛ كما وضع صوم
وفطر موضع صائم ومفطر ، والثاني أن يقال :
حصله بمعنى حصله من قول العباس بن مرداس :

يا جسر إن الحق بعد حصله
له فضول يهتدى بفضلته
يدينه الجاهل بعد جميله .

هذا كلام الزمخشري . والظاهر أن
« حصله » في الشعر بمعنى حصوله ، مصدر
حصل اللازم ، وهذا كالمسكت والسكوت
لسكت اللازم .

وفي مستدرک مادة (س ق ط) من التاج :
« وفي الحديث : مر بتمر مسقوطة . قيل :
أراد : ساقطة ، وقيل : على النسب أي ذات

بحث في علم الاشتقاق

لعبد الله افندي أمين

عرف كثير من العلماء : المتقدمين والمتأخرين علم الاشتقاق، وبيّنوا أقسامه ، واختلفوا في تعريفه ، وفي بيان أقسامه بعض الاختلاف ، وألف بعضهم فيه كتباً لم يبق منها إلا رسائل قليلة صغيرة ، ضاقت بمباحثه العويصة ذرعاً ، وقصرت عنه بوعاً ، وعُنيَتْ بدراسته منذ أكثر من عشر سنين ، أيام كنت عضواً في أحد المجامع اللغوية المصرية ، ونشرت فيه حينئذ كلمات في صحيفة المعلمين في سنتي ١٩٢٣ و ١٩٢٤ ولا أزال معنياً به للآن ، وجمعت مباحثه في كتاب واحد . وإني لأرجو أن أكون قد وفقت في جمعها ولو بعض التوفيق . أما التعريف والأقسام والمباحث التي ارتضيتهما فإليك بيانها بإيجاز :

التعريف : الاشتقاق : أخذ كلمة من كلمة أو أكثر ، مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى .

الأقسام : أقسام علم الاشتقاق التي يشملها هذا التعريف أربعة أقسام : صغير ، وكبير ، وكُجَار ، وكُجَار .

فالاشتقاق الصغير : هو انتزاع كلمة من كلمة بتغيير في الصيغة ، مع تشابه بينهما في المعنى ، واتفاق في الأحرف الأصلية وفي ترتيبها ، مثل ضرب ، ويضرب ، واضرب ، وضارب ، ومضروب ، وضروب ، وضراب ، ومضرب ، من الضرب .

والاشتقاق الكبير ، هو انتزاع كلمة من كلمة بتغيير في ترتيب بعض أحرفهما ، مع تشابه بينهما في المعنى : واتفاق في الأحرف ، مثل : لكم ، وكلم ، وملك ، وكل ، ويسمى قلباً .

والاشتقاق الجُّار : هو انتزاع كلمة من كلمة بتغيير في بعض أحرفهما مع تشابه بينهما في المعنى ، واتفاق في الأحرف الثابتة ، وفي مخارج الأحرف المغيرة أو صفاتها ، أو فيهما معا ، مثل : القرد والقصد ، والمهرب والترب ، وعنوان الكتاب وعلوانه ، ويسمى إبدالا .

والاشتقاق الجُّار : هو انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر ، مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى معا ، مثل : "عبشمى" من "عبد شمس" و"حولق" من "لاحول ولا قوة إلا بالله" ، ويسمى نحتا .

وهذه الأقسام الأربعة ليست سواء في السهولة والصعوبة ، وإنما هي على وفق ترتيبها هنا ، أولها أسهلها ، ورابعها أصعبها ، فهي أسهل وسهل ، وصعب وأصعب ؛ ولذلك وصفت بالصغير والكبير والأكبر أو الجار والجار لأن الصغير أقل من الكبير ، والكبير أقل من الجار ، والجار أقل من الجار .

وهناك قسم مقدم على هذه الأقسام في الترتيب ، وهو "أصل المشتقات" ، فتكون أقسام هذا العلم خمسة ، وتحت كل قسم منها مباحث .

وسأوجز الكلام في هذا المقال على هذا القسم ، وهو "أصل المشتقات" ، فأقول .:

القسم الأول

في أصل المشتقات ، وفيه خمسة مباحث

المبحث الأول — في أن أصل المشتقات المصدر ، كما قال البصريون ، لا الفعل ، كما قال الكوفيون . وإذ كان الإمام الجليل : كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي ، رضى الله عنه ، قد ساق في المسألة الثامنة والعشرين ، في الصفحة الثانية بعد المائة ، من كتابه المسمى "الإنصاف" ، في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين "المطبوع

في لندن سنة ١٩١٣م، آراء البصريين والكوفيين في أصل المشتقات، ووازن بينها، ولم يرع فيما جاء به مقالا لقائل، فإني اكتفيت في هذا البحث بما كتب، ونقلته عنه وعوّلت عليه. وإني لأرجو ممن يعينهم الأمر الرجوع إليه.

المبحث الثاني - في أن العرب اشتقت من أسماء المعاني، من غير المصادر، كما اشتقت من أسماء المعاني المصدرية، فاشتقوا من أسماء العدد، وهي أسماء معان جامدة اشتقاقا صريحا مطردا، ففي لسان العرب "ويقال وحده وأحده، كما يقال ثناه وثلثه ل (١) - ٤ - ٤٦٢ - ٥ - ابن سيده: وحده ووحده وحادّة وحده ووحدا وتوحد بقي وحده يطرد إلى العشرة عن الشيباني - ل - ٤ - ٤٦٢ - ١٣ - وفيه "وثنيته ثنية أي جعلته اثنين ل - ١٨ - ١٢٤ - ٤ من تحت. وإذا فعل الرجل أمرا ثم ضم إليه أمرا آخر، قيل ثنى بالأمر الثاني يثنى ثنية - ل - ١٨ - ١٢٥ - ٣ - وفي المخصص لابن سيده "ويقال ثلثت القوم أثلاثهم ثلثا بكسر اللام: إذا كنت لهم ثلثا. أبو عبيد: كانوا ثلاثة فربعتهم، أي صرت رابعهم، وكانوا أربعة فخمستهم إلى العشرة، وكذلك إذا أخذت الثلث من أموالهم قلت ثلثتهم ثلثا. وفي الربع ربعتهم إلى العشر مثله. فإذا جئت إلى يفعل قلت في العدد يثلث ويخمس إلى العشرة، وفي الأموال يثلث ويخمس إلى العشر، إلا ثلاثة أحرف فإنها بالفتح في الحدين جميعا: يربع ويسبع ويتسع م (٢) - ١٧ - ١٢٩ - ١ - وفي اللسان "وعشرفت الشيء جعلته عشرين، نادر للفرق الذي بينه وبين عشرت - ل - ٦ - ٢٤٦ - ٣ - وفي المخصص "كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم: أي صرت لهم تمام ثلاثين، وكانوا تسعة وثلاثين فربعتهم، مثل لفظ الثلاثة والأربعة. وكذلك جميع العقود إلى المائة، فإذا بلغت المائة قلت كانوا تسعة وتسعين فأمايتهم، مثال أفعلتهم. وكانوا تسعمائة وتسعة وتسعين فآلقتهم ممدودة، وكذلك إذا صاروا هم كذلك قلت

(١) اللام: رمز لمعجم لسان العرب، والعدد الأول رقم الجزء، والعدد الثاني رقم الصفحة، والعدد الثالث رقم السطر.

(٢) الميم: رمز للمخصص.

قد أمأوا، وآلفوا، مثال أفعالوا : أى صاروا مائة وألفاً — ١٧ — ١٢٩ — ١١ .
ففى هذه النصوص إما نص صريح باطراد الاشتقاق من أسماء العدد ؛ وإما ضوابط
للاشتقاق ، لا تكون إلا فى الشيء المطرد .

واشتقوا من أسماء الأزمنة ، وهى أسماء معان جامدة ، اشتقاقاً صريحاً ، يكاد
يكون مطرداً ، إذ قلما تجد اسم زمان لم تشتق العرب منه أفعالاً ، ففى اللسان
”وأحرف القوم دخلوا فى الحريف ، وإذا مطر القوم فى الحريف قيل قد حُرفوا
ل — ١٠ — ٤٠٩ — ٨ من تحت“ ، وفيه ” وشتوت بموضع كذا وتشتيت أقت
به الشتاء ، وهذا الذى يشتينى أى يكفينى لشتائى ل — ١٩ — ١٤٩ — ٧ “ .
وفيه ” وأربع القوم : دخلوا فى الربيع ، وقيل أربعوا صاروا إلى الربيع والماء ،
وترجع القوم الموضع وبه وارتبعوه أقامو فيه زمن الربيع — ل — ٩ — ٤٦٠ — ٦
من تحت“ ، وفيه ” وأصاف القوم دخلوا فى الصيف ، وصافوا بمكان كذا أقاموا فيه
صيفهم وصفت بمكان كذا وكذا وصفته وتصيفته وصيفته — ل — ١١ — ١٠٣ — ٥
من تحت“ ، وفيه ” وأبجروا دخلوا فى الفجر ، كما تقول أصبحنا من الصبح
ل — ٦ — ٣٥١ — ٢ “ ، وفيه ” وأشرق القوم دخلوا فى وقت الشروق ،
كما تقول أبجروا وأصبحوا وأظهروا — ل — ١٢ — ٤١ — ٧ من تحت“ ،
وفيه ” وأظهرنا دخلنا فى وقت الظهر . كأصبحنا وأمسينا فى الصباح والمساء
ل — ٦ — ٢٠٠ — ٧ من تحت“ ، وفيه ” وأعصرنا دخلنا فى العصر
ل — ٦ — ٢٥٢ — ٥ من تحت“ ، وفيه ” وأصلنا دخلنا فى الأصيل
ل — ١٣ — ١٧ — ٣ “ ، وفيه ” وفى الحديث أنه عليه السلام كان فى سفر
فاعتشى فى أول الليل أى سار وقت العشاء ، كما يقال استجر وابتكر
ل — ١٩ — ٢٨٩ — ١٦ “ ، وفيه ” وساوعه مساوعة وسواعا استأجره الساعة
أو عامله بها — ل — ١٠ — ٣٤ — ٢ “ . وفيه : ” وألوا دخلوا فى الليل ،
ولايلته ملايلة وليالا استأجرته لليلة عن اللجاني ، وعامله ملايلة من الليل ، كما
تقول مياومة من اليوم — ل — ١٤ — ١٣٠ — ٨ “ . وهكذا إذا تتبعت جميع
أسماء الأزمنة ، فقلما تجد منها اسماً لم تشتق منه العرب أفعالاً .

المبحث الثالث — في أن العرب اشتقوا من أسماء الذوات كما اشتقوا من أسماء المعاني من المصادر ومن غيرها، فمن أسماء الذوات التي اشتقوا منها اشتقاقاً صريحاً أعضاء الجسم الظاهرة والباطنة، والاشتقاق منها مطرد، ففي لسان العرب "وأذنه أذنا فهو مأذون أصاب أذنه على ما يطرد في الأعضاء، وأذنه كأذنه، أي ضرب أذنه ل — ١٦ — ١٤٩ — ٩"، وفيه "ابن سيده: يديته ضربت يده، فهو ميدي ويدي: شكا يده على ما يطرد في هذا النحو — ل — ٢٠ — ٣٠٣ — ١٦"، وحسبنا هذان النصان دليلين على الاطراد، فنقول في الرثة مثلا كما جاء في اللسان: "ورأيته أصبت رثته، ورئي رأيا أشكى رثته غيره، وأرأى الرجل إذا اشكى رثته — ل — ١٩ — ١٥ — ٣ من تحت"، وفي العين كما جاء فيه "والعين أن تصيب الإنسان بعين، وعان الرجل يعينه عينا فهو عائن، والمصاب معين على النقص، ومعيون على التمام أصابه بالعين — ل — ١٧ — ١٧٦ — ٣"، وهكذا في جميع الأعضاء الظاهرة والباطنة للإنسان والحيوان.

وأما في غير الأعضاء من أسماء الذوات، فالاشتقاق منها كثير كثيرة يصدق عليه فيها أنه مطرد، وقد نقلت عن كتب اللغة مئات الأسماء التي اشتقت العرب منها اشتقاقاً صريحاً، وأكتفى في هذا المقال بمثل قليلة، لضيق المقام، منها "وأبوت وأبيت صرت أبا، وأبوته إباوة صرت له أبا — ل — ١٨ — ٨ — ٥" و"المأبور من أبرته العقرب أي لسعته بأبرتها — ل — ٥ — ٥٩ — ٧ من تحت" و"وتأبط الشيء وضعه تحت إبطه، وتأبط سيفاً أو شيئاً أخذه تحت إبطه — ل — ٩ — ١٢١ — ٦ من تحت" و"وأبّل الرجل بتشديد الباء وأبّل: كثرت إبله — ل — ١٣ — ٢ — ٢ من تحت"، و"التأرض التناقل إلى الأرض — ل — ٨ — ٣٨١ — ١" و"ويقال أتبتها تأتيها فأتبت هي أي ألبستها الإتب فلبسته — ل — ١ — ٢٠٠ — ٢" و"ويقال آدمت الجلد بشرت آدمته — ل — ١٤ — ٢٧٦ — ١" و"وجمع الإزار أزر، وأزرت فلانا إذا ألبسته إزاراً، فتأزر تأزراً — ل — ٥ — ٧٤ — ١١" و"وأسّد الرجل استأسد صار كالأسد في جراته وأخلاقه — ل — ٤ — ٣٨ — ١٤" و"وأمتّ تومّ أمومة صارت أما

ل - ١٤ - ٢٩٥ - ٥ " و " وأنت المرأة وهي مؤنث ولدت الإناث
ل - ٢ - ٤١٧ - ٢ من تحت " و " واستأهل الرجل إذا اتدم بالإهالة
والمستأهل الذي يأخذ الإهالة أو يأكلها - ل - ١٣ - ٣٣ - ١٢ " . هذا
ما يتسع له هذا الموجز، وفي الكتاب ما تضيق به المطولات .

المبحث الرابع - في أن العرب اشتقوا من أسم الصوت، كما اشتقوا من اسم
المعنى المصدرى، ومن اسم المعنى من غير المصادر، ومن اسم الذات، ففي الخصائص
لابن جنى "وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات
كدوى الريح، وحنين الرعد، وحرير، الماء وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل
الفرس، ونزيب الظبي، ونحو ذلك، ثم وُلدت اللغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي
وجه "صالح" ومذهب متقبل - الخصائص - ١ - ٤٤ - ١٨ " .

هذا رأى بعض العلماء المتقدمين في أصل اللغات، وهو رأى أئمة علماء
اللغات في العصر الحاضر من العرب والعجم، أما أصول هذه الأصوات في اللغة
العربية فنثائية، خالية من اللين، مثل طق وطق، أو فيها لين لا يخرجها عن
ثنائيتها، مثل غاق وشيب . وقد تفرعت من هذه الأصول الأفعال والأسماء
الثلاثية فما فوقها بالزيادة، غير أن علماء العربية المتقدمين لم يُعْنُوا بِرَدِّ أَكْثَرِ
الكلمات إلى أصولها، فضعاف أكثر هذه الأصول، وردّها إليها الآن ممكّن وإن
كان فيه عسر ومشقة، وإليك بعض الأمثلة :

من الألفاظ التي تحكى بها الأصوات لفظ "صل" وهو حكاية صوت شيء
يابس إذا حرك، وقد اشتق العرب منه الفعل الثلاثى (صل) للدلالة على هذا الصوت،
فإن تكرر قالوا صلصل ففي اللسان "الليث" : يقال صلّ اللجام إذا توهمت في صوتة

حكاية صوت (صل) فان توهمت ترجيعا قلت صلصل اللجام ، وكذلك كل يابس
يصلصل ، وصلصلة اللجام صوته إذا ضوئف ، وحمار صلصل وصلاصل وصلصال
ومصلصل : مصوت ، قال الأعشى :

عتريس تعدو إذا مسها الصو ت كعدو المصلصل الجوال

وفرص صلصال حاد الصوت دقيقه — ل ١٣ — ٤٠٥ — ٩ .“

وفيه ” وصلصلة صفاء صوت الرعد ، وقد صلصل وتصلصل الحلى أى
صوت . وفي صفة الوحي كأنه صلصلة على صفوان الصلصلة صوت الحديد إذا
حرك ، يقال : صل الحديد وصلصل ، والصلصلة أشد من الصليل — ل —
١٣ — ٤٠٥ — ١٥ .“

ولما كان الصليل والصلصلة صوت الشيء الجاف اليابس إذا حرك ، وكان هذا
الجاف اليابس مصدر هذا الصوت ، سمي الطين اليابس صلصالا لذلك ؛ وصلصال
صفة من صلصل ، ففي اللسان ” وصلصال من الطين ما لم يجعل خزفا ، سمي به
لتصلصله ، وكل ما جف من طين أو فخار فقد صل صليلا ، وطين صلال
ومصلال : أى يصوت ، كما يصوت الخزف الجديد — ل — ١٣ — ٤٠٥ — ٨
من تحت “ . وفيه ” أبو اسحاق : الصلصال الطين اليابس الذى يصل من يسه
أى يصوت . وفي التنزيل العزيز (من صلصال كالفخار) قال هو صلصال ما لم
تصبه النار ، فإذا مسته النار فهو حينئذ فخار — ل — ١٣ — ٤٠٥ — ١
من تحت “ .

وإذ كان للقطع صوت يحدث من انشقاق جسم ، سمي السيف القاطع صيلا ،
ففي اللسان ” الأصلال السيوف القاطعة ، والواحد صل — ل ١٣ — ٤٠٦ — ١٠
من تحت “ . وكذلك اشتق العرب اسم الحية من صوتها ، وهو صل ، فسوخها
صيلا ، ففي اللسان ” والصل ، الحية التي تهتل إذا نهشت من ساعتها — ل — ١٣ —
٤٠٨ — ١٥ .“

وإذ كان الصل صوت الشيء اليابس إذا حرك ، وكانت العرب قد سميت بعض مباحث هذا الصوت بأسماء مشتقة منه ، وكانت هذه المباحث من الأشياء اليابسة الشديدة الجافة ، فقد اشتقوا من "صل" الصمل بمعنى اليبس والشدة . ففي اللسان "الصمل اليبس والشدة — ل — ١٣ — ٤٠٩ — ٨" واشتقوا من الصمل الصمُّل : للشديد الخلق من أشياء كثيرة ، وصرفوا منه أفعالا ، ففي اللسان "والصمُّل الشديد الخلق من الناس والإبل والجبال ، والأنتى صمَّلة . وقد صَمَل يَصْمَلُ صمولا إذا صلب واشتد واكتنز ، يوصف به الجمل والجبل والرجل وقال رؤبة : عن صامل عاس إذا ما اصلخما : يصف الجبل . والصمُّل ، الشديد الخلق العظيم ، واصمَّال الشيء بالهمز اصمَّلالا أى اشتد . وفي الحديث أنت رجل صمل بالضم والتشديد أى شديد الخلق ، واصمَّال النبات إذا التف ، وصمَّال الشجر ، إذا عطش نخشن ويبس — ل — ١٣ — ٤٠٩ — ٨" وفي معنى الشدة الصندل للشديد الخلق ، ففي اللسان "التهديب : الصندل من الحجر الشديد الخلق الضخم الرأس — ل — ١٣ — ٤١٠ — ٩" وفي معنى الشدة اشتق صال يصول إذا سطا . ففي اللسان "صال على قرنه صولا وصيالا وصؤولا وصولانا وصالا ومصالة سطا — ١٣ — ٤١١ — ٦ — والمصاولة الموائبة ، وكذلك الصيال والصيالة ، والفحلان يتصاولان أى يتواثبان : الليث : صال الجمل يصول صيالا وصولا ، وهو جمل صؤول ، وهو الذى يأكل راعيه ، ويواثب الناس فيأكلهم — ل — ١٣ — ٤١١ — ١١" .

ومن حكاية الصوت "صل" اشتق الصَّحَل لُبحة في الصوت وليدة حدثه . ففي اللسان "والصَّحَل : حدة الصوت مع ببح — ل — ١٣ — ٤٠١ — ١٥ — صحل الرجل بالكسر ، وصحل صوته يصحل صحلا ، فهو أصحل وصحل ، ببح ، ويقال في صوته صحل أى بجوحه . وفي صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وصفته أم معبد : وفي صوته صحل ، هو بالتحريك كالبُحة ، وألا يكون حادا . وحديث رقيقة فإذا أنا بها تف يصرخ بصوت صحل ، وحديث ابن عمر أنه كان رفع صوته بالتلبية حتى يصحل أى يبح — ل — ١٣ — ٤٠١ — ٩" .

ومن حكاية الصوت ”صل“ اشتق الصهيل لصوت الخيل، ففي اللسان
”ابن سيده : الصهيل من أصوات الخيل صهل الفرس يصهل ويصهل صهيلا
وفرس صهال كثير الصهيل . وفي حديث أم معبد ”في صوته صهل“ : حدة
وصلاية ، من صهيل الخيل وهو صوتها — ل — ١٣ — ٤١٠ — ٥ من تحت“
وهذه الرواية تؤيد أن في الصهل حدة وشدة .

*
* *

ومن الألفاظ التي تحكى بها الأصوات لفظ ”قب“ ففي اللسان ”وقب قب
حكاية وقع السيف — ل ٢ — ١٥٣ — ٣ من تحت“ واشتق من قب هذا فعل
ثلاثي للدلالة عليه ، فان تكرر هذا الصوت قالوا قبب . وقد وردت هذه
الأفعال للدلالة على أصوات مختلفة، ففي اللسان ”قب القوم يقبون قبا صخبوا في
خصومة أوتمار ، وقب الأسد والفحل يقب قبا وقبيا إذا سمعت قعقة
أنيابه ، وقب ناب الفحل والأسد قبا وقبيا كذلك : يضيفونه إلى الناب — ل
٢ — ١٥٠ — ٧ من تحت“ واشتق منه فعل رباعي فيه معنى التكرار والترجيع ،
ففي اللسان ”وقبب الأسد والفحل قببة : إذا هدر ، والقبقاب الجمل
الهدار ، ورجل قبقاب وقباقب كثير الكلام أخطأ أو أصاب ، وقيل كثير
الكلام مخاطبه ، وأنشد ثعلب : ”أوسكت القوم فانت قبقاب“. وقبب الأسد
صرف نايه — ل — ٢ — ١٥٣ — ٥ — والقبقة والقيب صوت جوف
الفرس ، والقبقة والقبقاب صوت أنياب الفحل وهديره ، وقيل هو ترجيع
الهدير — ل — ٢ — ١٥٣ — ٤“ .

ولما كان قب حكاية لصوت السيف إذا وقع وقطع ، استعمل قب في
معنى قطع ؛ ففي اللسان ”قبه يقبه قبا واقبته قطعه ، وهو افتعل ل — ٢ —
١٥١ — ٤ — وخص بعضهم به قطع اليد ، يقال اقتب فلان يد فلان اقتبابا
إذا قطعها ، وهو افتعال . وقيل الاقتباب ، كل قطع لا يدع شيئا — ل — ٢ —
١٥١ — ٧“ .

واشتق من قب قصب بمعنى قطع ، ففي اللسان ” وقصب الشيء يقصبه قصباً واقتصبه قطعه والقاصب والقصاب الجزار وحرفته القصابة ، فإما أن يكون من القطع ، وإما أن يكون من أنه يأخذ الشاة بقصبته أي بساقها ل - ٢ - ١٦٨ - ٣ من تحت ” ومنه اشتق قضب بمعنى قطع كذلك ، ففي اللسان ” القضب القطع ، قصبه يقصبه قصباً واقتصبه وقصبه فانقضب وتقضب انقطع ل - ٢ - ١٧١ - ١٧ ”

واشتق منه قرصب بمعنى قطع ، ففي اللسان ” قرصب الشيء قطعه ، والضاد أعلى ل - ٢ - ١٦٣ - ١٣ ” وفيه ” القرصبة شدة القطع قرصب الشيء ولذمه قطعه ، وبه سمي اللصوص لهاذمة وقراضبة ، من هذمته وقرضبته ، إذا قطعته . وسيف قرضوب وقرضاب ومقرضب قطاع . وفي الصحاح القرضوب والقرضاب السيف القاطع يقطع العظام ل - ٢ - ١٦٣ - ١٣ ” .

ومن الألفاظ التي تحكى بها الأصوات لفظ ”صخ” حكاية لصوت حادث من ضرب صخرة بصخرة ، وقد اشتق العرب من هذا الصوت الفعل الثلاثي صخ للدلالة على حدوثه ، ولم يرد من هذه المادة فعل رباعي يدل على التكرار والترجيع . في اللسان ” الصخ الضرب بالحديد على الحديد ، والعصا الصلبة على شيء مصمت . وصخ الصخرة وصخيجها صوتها إذا ضربتها بحجر أو غيره . وكل صوت من وقع صخرة على صخرة ونحوه صخ وصخيج ، وقد صخنت تصخ ل - ٤ - ٢ - ٣ ” .

واشتقاق الصاخة ، وهي الصيعة ، من هذا ، ففي اللسان ” وقال أبو اسحاق الصاخة هي الصيعة تكون فيها القيامة تُصخ الأسماع أي تُصمها فلا تسمع إلا ما تدعى به للإحياء ، وتقول صخ الصوت الأذن يصخها صخاً ، وفي نسخة من التهذيب أصخ إصخاخال - ٤ - ٢ - ٧ ” .

ومن حكاية الصوت "صح" اشتق أصاخ بمعنى استمع وأنصت ، ففي اللسان "أصاخ له يصيخ إصاخة استمع وأنصت لصوت . قال أبو دواد :
ويصيخ أحيانا كما أسـ تمع المضلّ لصوت ناشد

وفي حديث ساعة الجمعة " ما من دابة إلا وهى مصيخة " أى مستمعة منصتة
ل - ٤ - ٤ - ١ من تحت " .

والصخر نفسه وهو مبعث هذا الصوت "صح" مشتق منه بإحكام الراء فيه ،
ففى اللسان "الصخرة الحجر العظيم الصلب ل - ٦ - ١١٥ - ٨" وقد اشتقوا
من الصخر أفعالا ومشتقات ، ففي اللسان "ومكان صخر ومصخر كثير الصخر
ل - ٦ - ١١٥ - ١٢" ، ويدل على أن الصخرة من "صح" ما جاء فى اللسان
وهو "والصاخر : صوت الحديد بعضه على بعض - ل - ٦ - ١١٥ - ١٣" .

واشتقوا من "صح" الصراخ ، وهو التصويت ، ففي اللسان "الصرخة :
الصيحة الشديدة عند الفزع أو المصيبة ، وقيل الصراخ الصوت الشديد ما كان ،
صرخ يصرخ صراخا - ل - ٤ - ٢ - ٢ من تحت - الصارخ المستغيث ،
والمصرخ المغيث ، والمستصرخ المستغيث أيضا . وروى شمر عن أبي حاتم أنه
قال "الاستصراخ الاستغاثة والاستصراخ الاغاثة" - ل - ٤ - ٣ - ٣ " .

ومن "صح" اشتق الصخب ، وهو الصياح والجلبة ، ففي اللسان
"والصخب الصياح والجلبة وشدة الصوت واختلاطه ، وفي حديث كعب فى
التوراة "محمد عبدى ، ليس بفظ ولا غليظ ولا صخوب فى الأسواق" ، وفى
رواية "ولا صخباب" . الصخب والسخب الضجة واختلاط الأصوات
للخصام - ل - ٢ - ٩ - ٦ من تحت " .

ومنه اشتق الصخذ ، وهو من الأصوات : ففي اللسان "الصخذ ، صوت
الهام والصرد ، وقد صخذ الهام والصرد يصخذ صخدا وصخيدا ، صوت ، وأنشد:
وصاح من الافراط هام صواخذ" ل - ٤ - ٢٣١ - ١٣ " .

ومنه اشتق صمماخ الأذن ، لأنه جزء من أداة السمع ، التي تسمع الصوت المحكى
بـ ” صمخ “ ، وكذلك صملاخها ، ففي اللسان ” الصمماخ من الأذن الخرق الباطن
الذى يفضى إلى الرأس ، تيمية ، والصمماخ ، لغة فيه ، ويقال إن الصمماخ هو
الأذن نفسها — ل — ع — ع — ٣ — وصممه يصممه صمما : أصاب
صمماخه ، وصممت فلانا إذا عقرت صمماخ أذنه بعود أو غيره — ل — ع — ع
— ٨ “ وفيه ” الصملاخ والصملاوخ وسمخ صمماخ الأذن ، وما يخرج من قشورها ،
والجمع الصممايخ — ل — ع — ع — ١١ من تحت “ .

*
* *

فانظر كيف زادت العرب كل صوت من هذه الأصوات حرفا وأكثر ،
وصرفت منه بهذه الزيادات صيفا من أفعال وأسماء مختلفة الأوزان ،
مختلفة المعاني .

*
* *

البحث الخامس — في أن العرب اشتقت من الحرف ، كما اشتقت من الاسم .
وهذا ما يقضى بالعجب العجاب . لقد اشتقوا أفعالا من بعض الحروف ، ومن
الأفعال يمكن اشتقاق جميع المشتقات ، ففي الخصائص لابن جني ما يأتي :

” فان قلت : فهلا كان ” نعم ، ويجل “ مشتقين من النعمة والنعيم ، والبجال
والبجيل ، ونحو ذلك ، دون أن يكون كل ذلك مشتقا منهما ، قيل : الحروف
يشتق منها ولا تشتق هي أبدا . وذلك أنها لما جمدت فلم تتصرف ، شابهت
بذلك أصول الكلام الأول ، التي لا تكون مشتقة من شيء ، لأنه ليس قبلها
ما تكون فرعا له ، ومشتقة منه ، يؤكد ذلك عندك قولهم : سألتك حاجة فلوليت
لى أى قلت لى ” لولا “ فاشتقوا الفعل من الحرف المركب من (لو) و (لا)
— الخصائص — ١ — ٤٣٦ — ٣ “ .

وفي اللسان "سوف" كلمة معناها التنفيس والتأخير ، قال سيبويه : سوف كلمة تنفيس ، فيما لم يكن بعد ، ألا ترى أنك تقول سوفته : إذا قلت له مرة بعد مرة سوف أفعل ، ولا يفصل بينها وبين أفعل ؛ لأنها بمنزلة السين في سيفعل . ابن سيده . وأما قوله تعالى "ولسوف يعطيك ربك فترضى" اللام داخله فيه على الفعل ، لا على الحروف . وقال ابن جنى : هو حرف ، واشتقوا منه فعلا فقالوا "سوفت الرجل تسويفا" قال ، وهذا كما ترى مأخوذ من الحرف ، أنشد سيبويه لابن مقبل :

لو ساوفتنا بسوف من تجنبها سوف العيوف لراح الركب قد قنعوا

انتصب سوف العيوف على المصدر المحذوف - ل - ١١ - ٦٥ - ١١ -
والتسويق التأخير من قولك سوف أفعل - ل - ١١ - ٦٥ - ٥ من تحت " .
وفيه "وعننة تميم" ابدالهم العين من الهمزة ، كقولهم "عن" يريدون "أن"
وأنشد يعقوب :

فلا تلهك الدنيا عن الدين واعتمل الآخرة لا بد عن ستصيرها
(ل - ١٧ - ١٦٨ - ١٢) ٦

الجزيرة في غرة جمادى الآخرة سنة ١٣٥٣ هـ الموافق ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٣٤

عبد الله أمين

من قضايا جمع التكسير

للكاتب الدكتور محمد أبو الفتوح شريف

إمكان ثنية فُلْكَ على فُلْكَان^(٣)، ويدل على أنها وأشباهاها مثل : هذا هِجَانٌ وهذا هِجَانَانٌ^(٤) كلمات مفردة ولا بد أن يحدث تغيير في جمعها ، ولو كان التغيير متخيلاً . وقد رد فريق من العلماء على هذا الافتراض بأن هذه الكلمات ليست جموعاً ، وإنما تعتبر أسماء جموع وهي : بكل اسم دل على أكثر من اثنين وليس له مفرد من لفظه أو معناه ، إذ يعتبر رأيهم هذا قريباً من المنهج الوصفي الذي ينأى عن التأويل والتقدير .

نعود إلى قضية التغيير الذي يحدث بين المفرد وجمع التكسير ، لنعرض أنواعه ، فنجد الصرفيين قد عدّوها نسبة ، يقرّهم البحث فيها على ستة تغييرات ، ويرفض السابع لمجانبة المنهج الوصفي ، وهذه التغييرات التي عرضوها للتغيير الظاهر هي :

الأول : تغيير بالشكل فقط مثل : أسد جمعاً لأسد ، ووثن جمعاً لوثن^(٥) .

بين يدي البحث :
يتفق اللغويون على أن جمع التكسير هو الجمع العام الذي يدل على أكثر من اثنين أو اثنين في العقلاء وغيرهم ، بتغيير ظاهر في صيغة المفرد ، وقد يكون التغيير في اللفظ مثل : رجل ورجال ، أو في التقدير على حد تعبير الصرفيين الذين مثلوا له بقولهم : فُلْكَ وهِجَانٌ حيث اشترك الجمع هنا مع المفرد وزناً وصيغة ، فتطلق الفلّك والهجان على المفرد والجمع ، لذا وجد الصرفيون أنفسهم أمام موقف صعب وضعوا أنفسهم فيه بالتعريف الذي اتفقوا عليه ، فاضطروا في مثل تلك الأمثلة إلى القول بالتغيير المقدر . وأكتفى بالقول : إن العرب قد أطلقت بعض الألفاظ على المفرد والجمع دون تغيير ظاهر أو مقدر مثل : فُلْكَ وهِجَانٌ ودِلاص وكناز^(١) .

ولعل الذي دفع الصرفيين إلى هذا الافتراض هو رأي سيبويه^(٢) الذي اعتبر

(١) والهجان : كرام الإبل ، تقال للناقة والإبل ، ومنها كزاز : كثيرة اللحم الصلبة ، ودلاص : ملساء لينّة برفافة . ويراجع كتاب سيبويه ٦٣٩/٣ .
(٢) الكتاب ٥٧٧/٣ .
(٣) التصريح ٣٠٠/٢ .
(٤) شرح الشافية ١٣٥/٢ .
(٥) الكتاب ٥٧١/٣ .

السابع : وهو القسم الذي بجانب المنهج الوصفي ويرفضه البحث ، لأنه القسم الذي أوردوه تامة للقسمة العقلية ، لكنهم قالوا: ليس له مثال - وهو : التغيير بالنقص والزيادة دون الشكل ، وسبب رفض البحث له أنه لا يوجد له مثال واحد في الاستعمال اللغوي لذلك نعتبر تغييرات جمع التكسير التي تحدث عند تحويل المفرد إلى جمع ستة تغييرات فقط ، وليست سبعة .

أولاً : قضية القلة والكثرة في جمع التكسير : اتفق الصرفيون على أن جموع التكسير قسمان : جموع قلة وجموع كثرة ، والممدول اللفظي لجموع القلة بطريق الحقيقة من ثلاثة إلى عشرة^(٧) ، وجموع الكثرة بطريق - الحقيقة : ما جاوز العشرة إلى ما لا نهاية ، وقد اتفقوا^(٨) أيضاً على أن كلا منهما يستعمل مكان الآخر - مجازاً - إن كان للمفرد جمعا قلة وكثرة ، أما إذا لم يكن له إلا جمع قلة

الثاني : تغيير بالزيادة فقط مثل : صنوان وقنوان^(١) جمعاً لصنو وقنو ؛ كقول القرآن : « وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان^(٢) » .

الثالث : تغيير بالنقص فقط مثل : تهم وآي^(٣) جمعاً لتهمة وآية .

الرابع : تغيير بالشكل والزيادة مثل : رجال وأولاد جمعاً لرجل وولد ؛ وعليهما قوله تعالى : « من المؤمنين رجال^(٤) » ، وقوله جل شأنه : « ولا تقتلوا أولادكم من إملاق^(٥) » .

الخامس : تغيير بالشكل والنقص مثل : مدن وصبر جمعاً للمدينة وصبور .

السادس : تغيير بالشكل والزيادة والنقص مثل : مرضى وغربان جمعاً لمرضى وغراب ، وعليه قول القرآن : « وإن كنتم مرضى أو على سفر^(٦) » .

(١) الصنو : إذا خرجت نخلتان أو ثلاث من أصل واحد ، فكل واحد منها صنو ، والقنو : عذق النخلة الذي يجمع الشاربخ .

(٢) سورة الرعد / (٣) يمكن إدخال هذا القسم تحت : اسم الجنس الجمعي الذي يمتاز واحده عن جمعه بالتاء .

(٤) سورة الأحزاب / ٢٣ .

(٥) سورة الأنعام / ١٥١ .

(٦) سورة النساء / ٤٣ .

(٧) تستعمل الصيغ التي أسبوها بأبنية القلة مع العدد أحياناً ، فإذا أفرد استوت الدلالات من حيث الكثرة والقلة . ويتضح هذا مع العدد إذ نقول : ثلاثة أشهر ، ونقول مع غيره : شهر ، جاء في القرآن الكريم « إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً » سورة التوبة / ٣٦ كما نلاحظ أن صيغة « أقل » حين ترد فكرة وغير مضافة يغلب أن تأتي مع العدد - وهو أقل من عشرة ، وقد جاء ذلك في موضعين من القرآن الكريم هما قوله تعالى من سورة التوبة : « أريمة أشهر » وقوله من سورة لقمان : « سبعة أبحر » فدلالة القلة قد اكتسبت من حيث العدد لا من حيث الصيغة .

(٨) المنع ٢ / ١٧٤ والفصل في ألوان الجموع ص ٢٠ .

فقط ، أو جمع كثرة فقط فلا تجوز ؛ لأنه من قبيل المشترك .

لنا الحفئات الفر (٥) يلعبن في الضحى
وأسيافنا يقطنن من نجدة (٦) دما
فكلمة أسياف - يراد بها الكثرة هنا .

وقد فرق الصرفيون (١) بينهما بأن جمع القلة : من الثلاثة إلى العشرة ، وجمع الكثرة من الثلاثة إلى ما لا يتناهى ، فالفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة المبدأ ، وعلى هذا الرأى تكون النيابة من جانب القلة عن الكثرة لا العكس .

واعتبر الصرفيون كذلك أن جموع القلة تكون في نكرات الجموع ، أما معارفها فصالحة للقلة والكثرة باعتبار الجنس ، أو الاستغراق ، فما جاء مبرفاً بالإضافة ويدل على الكثرة . ووزنه على بناء القلة « أفعال » قول القرآن : « فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون (٢) » وقوله : « وإذ قال موسى لقومه يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم (٣) » وقوله : « ولا تسأل عن أصحاب الجحيم (٤) » ، وعليه قول حسان بن ثابت :

وإذا نظرنا إلى القلة والكثرة (٧) في جموع التكسير نظرة واقعية بعيدة عن افتراضات الصرفيين ، وجدنا أن هذه القضية يمكن أهدمها من أساسها ، فجموع التكسير نوع واحد لا نوعان ، وهذا هو الأقرب - في رأى - للمنطق وواقع الاستعمال ، حيث لم يتقيد المستعمل العربى الأول للغة العربية قديماً بما تخيله الصرفيون ، بدليل اعتراف علماءهم بأن بعض أبنية القلة قد استغنى بها عن بناء الكثرة ، فلا يوجد لأبنية مثل : أرجل وأقنعة وأعناق ، وأوزانها على : أفعال وأفعلة وأفعال - قالوا : لا يوجد لها أوزان كثرة ، فاستعملوها للقلة والكثرة . وبدليل تقريرهم كذلك أن بعض أبنية الكثرة تغنى عن أبنية

(١) التصريح ٢ / ٣٠٠ والجمع ٢ / ١٧٤

(٢) سورة البقرة / الآية : ٨١

(٣) سورة البقرة / الآية : ٥٤

(٤) سورة البقرة / الآية : ١١٩

(٥) الحفئات الفر : القصص الثلاثة .

(٦) النجدة : هى الشجاعة والقوة . وأبيت بقصيدة من ديوان حسان بن ثابت ص ٢٩٦ وتراجع حاشية

المقتضب ٢ / ١٨٦

(٧) جميع أبنية جموع التكسير تعتمد على السماع ، ولا مجال للقياس الدقيق فيها - من وجهة النظر اللغوية الحديثة ، وقد اعتبر الصرفيون أبنية القلة أربعة ، وأبنية الكثرة ثلاثة أو أربعة وعشرين بناء ، فما اعتبروه جموع قلة : أفعال كأنهر ، وأفعال كأصحاب ، وأفعلة كأقمصة ، وفعله كصبيبة ، وما اعتبروه جموع كثرة : فعول كعقول ، وفعائل كصحائف ، وفعال كرجال ، وفعال كشواجر . إلى آخر تلك الأبنية التى سيمعرض لها البحث بإيجاز عند الحديث من قصة الأبنية في جموع التكسير .

القلة ، فلا يوجد لأبنية مثل : قلوب ورجال
وأوزانها على : فعول وفعال - قالوا :
لا يوجد لها أوزان قلة ، فاستعملوها للقلة
والكثرة معاً .

أى أن النوعين - القلة والكثرة -
باعتراف الصرفيين يتناوبان الدلالة ولفظاً
لظروف الاستعمال ، فالفارق الذى وضعوه
من حيث الدلالة ليس دقيقاً من هذه الناحية .

ومن ناحية أخرى نجد القرآن الكريم
- وهو أعلى وأرفع نماذج الكلام العربى -
الفصيح قد استخدم بعض أوزان القلة - التى
زعمها الصرفيون فى الدلالة على الكثرة ،
كما استخدم بعض أوزان الكثرة التى زعموها
كذلك فى الدلالة على القلة ، مما يؤكد انهيار
هذه النظرية من أساسها . فن الأولى قول
القرآن : « ولو أن ما فى الأرض من شجرة
أقلام » (١) وقوله كذلك : « كيف تكفرون
بأن الله وكنتم أمواتاً فأحياكم » (٢) وقوله :
« من ذا الذى يقرض الله قرصاً حسناً فيضاعفه
له أضعافاً كثيرة » (٣)

فالكلمات : أقلام وأمواتاً وأضعافاً ،
ووزن كل منها : أفعال - وهو من الأبنية
التي اعتبرها الصرفيون أبنية قلة ، ودلالة

كل منها فى الآيات الكريمة واضحة على
الكثرة أبداً وضوح ، كما أن لكلي من
كلمتي : أقلام وأموات جمعاً آخر على أحد
أبنية الكثرة المزعومة وهما : قلام على وزن :
فعال ، وموتى على وزن : فُعلى ، ومع ذلك
فقد آثر القرآن الكريم البناء الأول « أفعال »
على كل من : فعال وفعلى .

ومن الناحية الثانية - أى استخدام القرآن
الكريم لبعض أوزان الكثرة التى زعموها -
فى الدلالة على القلة ؛ أقول : من تلك
الناحية قول القرآن : « والمطلقات يتربصن
بأنفسهن ثلاثة قروء » (٤) حيث نلاحظ أن
لفظة (ثلاثة) الدالة على القلة قد اقترنت
بجمع الكثرة (قروء) مع وجود جمع آخر
مستعمل للقلة من هذا اللفظ وهو : أقراء .

أيمكن بعد هذه الأدلة الواقعية - من
الاستعمال اللغوى والقرآنى - أن نوافق
الافتراض الصبرى الذى قسم جموع التكسير
إلى قلة وكثرة ؟

ثانياً : قضية الأبنية فى جموع التكسير :
(غير منتهى الجموع) :

وقد جدها الصرفيون سبعة أو ثمانية
وعشرين بناءً (٥) جميعها مصاعى - كما

(٢) سورة البقرة - الآية : ٢٨

(٤) سورة البقرة - الآية : ٢٢٨

(١) سورة لقمان - الآية : ٢٧
(٢) سورة البقرة - الآية : ٢٤٥
(٥) هناك أوزان وأبنية أخرى توصلت إليها من استقرار ألفاظ الجموع فى القرآن الكريم ، ومن بحثى فى المنا
صرفية سوى تلك الأبنية الثمانية والعشرين التى سردتها الصرفيون ، سيعرضها البحث فى حينها .

أسلفت - وحفظها وإدراكها ووضع ضوابط محددة لها أمر تكفل به علماء الصرف^(١) في مطولاتهم ، واستيعاب هذه الضوابط أمر ليس بالسهل ، وإنما مدار الأمر على كثرة الاستعمال والمران اللغوي ، والاعتماد على المراجع اللغوية هو الذي يساعد في التعرف على تلك الأبنية .

ويعتبر علماء الصرف الصيغ التي سيردها البحث بعد قليل صيغاً مقيسة ، ويقصد بالمقيس في هذا المجال : ما تكسر عليه مفردات لها سمات محددة يجب أن تتوافر فيه .

ومع التسليم بأهمية تلك القواعد ، إلا أن هناك أسماء كثيرة توافرت فيها الصفات التي توهمها لأن تكسر على بناء خاص ، ولكنها لم ترد مكسرة عليه ، إما للاعتماد على أنها مقيسة ، وإما للاكتفاء بتكسيروها على غيره من الأبنية^(٢) وليس معنى عدم تكسيروها عليه في كتب اللغة أن ذلك ضئيف : وبخاصة أن هذه الكتب لم تنص على تحريمه ومثال ذلك جمعهم كلمة حبش على : حبشان وأحابش ، وكلمة قدر

على : قدور ، وهما مما ينقاس جمعهما على (أفعال) لأن كلا منهما ثلاثي بوزن (فعل) لم يطرد فيه (أفعال) فيقال : أحباش ، وأقدار . . . وغير هذا كثير مما حدا بالبحث إلى الحكم بسماوية جموع التكسير - كما ألمحت منذ قليل ، بالرغم من الضوابط التي يحاول الصرفيون وضعها لأغاب تلك الجموع .

وسوف يعرض البحث هنا أوزان جموع التكسير بإيجاز دون التعرض لتفاصيل ما يصاغ على كل بناء منها ، فقد تكفلت بهذا الأمر المراجع التي أشرت إليها سابقاً ، ولا أرى جدوى من تكريرها هنا وإنما سأذكر كل وزن مع بعض النماذج القرآنية التي وردت عليه ، ثم أقعد له تفصيلاً يوافق المنهج الوصفي الاستقرائي .

البناء الأول - أفعلة^(٣) (بكسر العين) :

وعلى هذا البناء قول القرآن في جمع جنين على أجنة : « هو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض وإذ أنتم أجنة في بطون أمهاتكم »^(٤) وجمع هلال على أهلة كقولهم : « يسألونك

(١) يمكن مراجعة تلك التفاصيل في المراجع الآتية :

كتاب سيبويه ٣ / ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٩١ ، ٥٦٧ ، ٤٠٦٥٠ ، ٤٨ / ٤٨٠ - ٢٥٠ ، ٢٥٨ ، ٣٥٨ - ٣٩٢ ، ٤١٥ ، والجمع / ٢ : ١٧٤ - ١٨٣ وشرح الشافية ٢ / ٨٩ - ٢٠٩ والتضريح ٤ / ٣٠٠ -

٣١٧ وشرح المفصل ٥ / ٨٦ - ٨٧ والمقتضب في مواضع متفرقة من ١٠ ، ٢٠

والأشرف ٢ / ٣٤٣ - ٣٧٩ وهذا العرف / ١٠٢ - ١١٣ والفصل في ألوان الجموع ٣٣ - ٩٩ برقي تصريف

الأسماء / ٢٨٢ - ٣١٩

(٢) يراجع الفیصل / ١٠١

(٣) ورد هذا البناء أربع عشرة مرة في القرآن الكريم من واقع الاستقراء بقطع النظر عن تكرار بعض الألفاظ

مثل أفئدة وغيرها

(٤) سورة النجم الآية : ٣٣

عن الأهاء (١) ، ولسان على ألسنة كقوله :
« وإن منهم لفريقاً يلوون ألسنتهم بالكتاب » (٢)
وفواد على أفئدة كقوله : « فاجعل أفئدة من
الناس تهوى إليهم » (٣) ، وسلاح على أسلحة
كقوله : « ود الذين كفروا لو تغفلون عن
أسلحتكم » (٤) ، وذليل على أذلة كقوله :
« ولقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلة » (٥) ،
ومتاع على أمتعة كقوله : « ود الذين كفروا
لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم » (٦) ،
وعزيز على أعزة كقوله : « . . أعزة على
الكافرين » (٧) ، وكنان على أكنة كقوله :
« وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه » (٨) ،
وإله على آلهة كقوله : « قالوا يا موسى
اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة » (٩) ، وإمام على
أئمة كقوله : « وجعلناهم أئمة يدعون إلى
النار » (١٠) ، وشحيح على أشحة كقوله :

« أشحة عليكم » (١١) ، وجناح على أجنحة
كقوله : « جاعل الملائكة رسلاً أولى -
أجنحة » (١٢) ، وسوار على أسورة كقوله :
« فلولا أتى عليه أسورة من ذهب » (١٣) .
ونلاحظ (١٤) أن هذا الجمع ورد في
الاستعمال القرآني جمعاً للمفردات التي على
وزن : فعيل - مضعف العين ، وفعال
وقتنال وفعال .

البناء الثاني - أفعال (بضم العين) :

وعلى هذا البناء قول القرآن الكريم في
جمع نفس على أنفس : « ونقص من الأموال
والأنفس والثمرات » (١٦) ، وجمع شهر على
أشهر كقوله : « ألحج أشهر معلومات » (١٧)
ويد على أيد كقوله : « فامسحوا بوجوهكم
وأيديكم » (١٨) ، ورجل على أرجل كقوله :

- (١) سورة البقرة الآية : ١٨٩
(٢) سورة إبراهيم الآية ٢٧
(٣) سورة آل عمران الآية : ١٢٣
(٤) سورة المائدة الآية : ٥٤
(٥) سورة الأنعام الآية ٢٥ ولسان العرب (كنن) : والكن أو الكنة أو الكنان : وقاء كل شيء وسنره ،
والكنن : البيت أيضا ، والجمع أكنان وأكنة .
(٦) سورة الأعراف الآية : ١٣٨
(٧) سورة الأحزاب الآية : ١٩
(٨) سورة الزخرف الآية : ٥٣
(٩) سورة الأعراف الآية : ٥٣
(١٠) سورة الزمر الآية : ٤٢
(١١) سورة النساء الآية : ٤٣
(١٢) سورة القصص الآية : ٤١
(١٣) سورة فاطر الآية : ١
(١٤) يراجع الكتاب ٦٠١/٣ - ٦٠٧، ٦٠٤، ٦٣٤، والجمع ١٧٥/٢ والتصريح ٣٠٣/٢ والأشهر في ٣٥٠/٢
(١٥) ورد هذا البناء سبع مرات في القرآن الكريم من واقع الاستقراء - بقطع النظر عن تكرار بعض الألفاظ
مثل : أنفس وغيرها .
(١٦) سورة التوبة الآية : ٢
(١٧) سورة التوبة الآية : ٢
(١٨) سورة النساء الآية : ٤٣

« وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم » (١) ،
وعين على عين كقوله : « فلما ألقوا
سحروا أعين الناس » (٢) ، ونعمة على أنعم
كقوله : « فكفرت بأنعم الله » (٣) ، وبحر
على أبحر كقوله : « والبحر بمدّه من بعده
سبعة أبحر » (٤) .

ونلاحظ (٥) أن هذا الجمع ورد في
الاستعمال القرآني جمعاً للمفردات التي على
وزن فَعَلَ - صحيح اللام أو محذوفها ،
وفِعَلَ ، وفِعِلَه :

البناء الثالث - أفعال :

ويعتبر هذا الوزن أكثر أوزان جموع
التكسير استعمالاً في القرآن الكريم (٦) .
وعلى هذا البناء قول القرآن في جمع ميت على
أهوات : « كيف تكفرون بالله وكنتم
أمواتاً فأحياكم » (٧) ، وبصر على أبصار

كقوله : « إن في ذلك لعبرة لأولي الأبصار » (٨)
وابن على أبناء كقوله : « يعرفونه كما يعرفون
أبنائهم » (٩) ، وسبب على أسباب كقوله :
« وتقطعت بهم الأسباب » (١٠) ، وند على
على أنداد كقوله : « ومن الناس من يتخذمن
دون الله أنداداً » (١١) ، ونخذن على أخذان
كقوله : « ولامتخذات أخذان » (١٢) ،
ودبر على أدبار كقوله : « ومن الليل فسبحه
وأدبار السجود » (١٣) وزلم على أزلام كقوله :
« وأن تستقسموا بالأزلام ذلكم فسق » (١٤) ،
ويقظ على أيقاظ كقوله : « وتحسبهم أيقاظاً وهم
رقود » (١٥) ، وعنب على أعناب كقوله :
« وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب » (١٦) ،
ولوح على ألواح كقوله : « وألقى الألواح
وأخذ برأس أخيه » (١٧) ، وصنم على أصنام
كقوله : « واجنبي وبنى أن نعبد الأصنام » (١٨) ،
وسبط على أسباط كقوله : « وقطعناهم
اثنتي عشرة أسباطاً أمماً » (١٩) ، ومثل على أمثال

(١) سورة المائدة الآية : ٦

(٢) سورة النحل الآية : ١١٢

(٣) يراجع الكتاب ٣ / ٥٦٧ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٥ - ٥٧٨ ، ٥٨١ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٩١ ،

٥٩٤ ، ٥٩٧ ، ٥٩٩ ، ٦٠٥ - ٦٠٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، والمجموع ٢ / ١٧٥ والتصريح - ٢ / ٣٠١ والأشعري ٢ / ٣٤٦

(٦) وصل عدد مرات استعمال القرآن لصيغة أفعال : مائة وأحدى عشرة مرة دون تكرار في مختلف
سور القرآن الكريم - من واقع الاستقراء الدقيق ، بصرف النظر عن تكرار بعض الجموع ، فهناك بعض الكلمات
التي استخدمت أكثر من عشر مرات مثل : أموال وأولاد . . . وغيرهما ، وقد أحصيت كلا منها بوحدة ،
ولم أحص التكرار .

(٧) سورة البقرة الآية : ٢٨

(٨) سورة آل عمران الآية : ١٣ (٩) سورة البقرة الآية : ١٤٦ (١٠) سورة البقرة الآية : ١٦٦

(١١) سورة البقرة الآية : ١٦٥ (١٢) سورة النساء الآية : ٢٥ (١٣) سورة ق الآية : ٤٠

(١٤) سورة المائدة الآية : ٣ (١٥) سورة الكهف الآية : ١٨ (١٦) سورة يس الآية : ٤

(١٧) سورة الأعراف الآية : ١٥٠ (١٨) سورة إبراهيم الآية : ٣٥ (١٩) سورة الأعراف الآية : ١٦٠

على أتراب كقول القرآن أيضاً : « وعندهم قاصرات الطرف أتراب (١٤) ». وغير ذلك كثير مما يضيق البحث عن ذكر جميع نماذجه الكريمة .

ولاحظ أن هذا الجمع (١٥) قد ورد في الاستعمال القرآني جمعاً للمفردات التي على أوزان : فَعَلٌ ، وفِعْلٌ . — مضاعف العين ومعتلها ، وفِعْلٌ ، وفَعْلٌ ، وفَعِلٌ ، وفِعِلٌ ، وفَعِلٌ ، وفَعِلٌ — صحيح اللام ومنقوصها ، وفَعِلٌ .. وغيرها :

البناء الرابع — فعلة (بهكسر فسكون) :

وهو وزن سماعي غير مطرد ، وقليل في الاستعمال اللغوي مما حدا بابن السراج (١٦) إلى القول بأنه من أسماء الجمع ، وليس من أوزان التكسير ، وعلى هذا البناء جمع القرآن الكريم أخ على إخوة في قوله : « وجاء إخوة يوسف فدخلوا عليه فعرفهم (١٧) » وفيه على فتية كقوله : « إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى (١٨) » ، وقاع على قبيعة

كقوله : « ويضرب الله الأمثال للناس (١) » ، ونسب على أنساب كقوله : « فلا أنساب بينهم يومئذ (٢) » ، ووزر على أوزار كقوله : « حتى تضع الحرب أوزارها (٣) » ، وأذن على آذان كقوله : « وآذان يسمعون بها (٤) » وإلى على آلاء كقوله : « فاذكروا آلاء الله (٥) » وبر على أبرار في قوله : « إن الأبرار لفي نعيم (٦) » ، وقدم على أقدام كقوله « وليزبط على قلوبكم ويثبت به الأقدام (٧) » ، وهوى على أهواء كقوله : « ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون (٨) » ، ونُصِبَ على أنصاب كقوله : « إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس (٩) » ، ورحم على أرحام كقوله : « واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام (١٠) » ، وضغث على أضغاث كقوله : « بل قالوا أضغاث أحلام (١١) » ، وفين على أفنان كقوله : « ذواتا أفنان (١٢) » ، ومعى على أمعاء كقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المؤمن يأكل في معي واحد ، والكافر يأكل في سبعة أمعاء (١٣) » ، وتيرب

- (١) سورة إبراهيم الآية : ٢٥ (٢) سورة المؤمنون الآية : ١٠١ (٣) سورة محمد الآية : ٤
(٤) سورة الحج الآية : ٤٦ (٥) سورة الأعراف الآية : ٦٩ (٦) سورة الانفطار الآية : ١٣
(٧) سورة الأنفال الآية : ١١ (٨) سورة الباقية الآية : ١٨ (٩) سورة المائدة الآية : ١٠
(١٠) سورة النساء الآية : ١ (١١) سورة الأنبياء الآية : ٥ (١٢) سورة الرحمن الآية : ٤٨
(١٣) البخاري بحاشية السنن — كتاب الأشربة باب ١٢ بطرق كثيرة وصحيح مسلم كتاب الأشربة (باب المؤمن يأكل)
(١٤) سورة ص الآية : ٥٢
(١٥) يراجع الكتاب ٣ / ٥٦٨ ، ٥٧٠ ، ٥٧٧ ، ٥٨٥ ، ٥٩٣ ، ٥٩٧ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٢٨ —
٦٣١ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٤٣ ، والجمع ٢ / ١٧٤ ، والتصريح ٢ / ٣٠٢ والأشرفي ٢ / ٣٤٨
(١٦) التصريح ٢ / ٣٠٤ والجمع ٢ / ١٧٥ والأشرفي ٢ / ٣٤٤
(١٧) سورة يوسف الآية : ٥٨ (١٨) سورة الكهف الآية : ١٣

كقوله : « والذين كفروا أعمالهم كسراب
بقيعة » (١)

ولم يرد في القرآن الكريم سوى هذه النماذج
الثلاثة .

ونلاحظ أن هذا البناء (٢) قد جاء جمعاً في
الاستعمال القرآني لوزن واحد وهو : فَعَلَّ -
مَحذوف اللام ، أو منقوصها ، أو من الأجوف .

البناء الخامس - فَعَلَّ (٣) (بضم فسكون) :

وعلى هذا البناء قول القرآن الكريم في جمع
شحيح على شُحِّح : « وأحضرت الأنفس
الشح » (٤) وأصم وأبكم وأعمى على : صم
وبكم وعمى كقوله : « صم بكم عمى فهم
لا يرجعون » (٥) ، وألد على لُدَّ كقوله :
« وتلدن به قوماً لدا » (٦) ، وأزرق على زُرَّق
كقوله : « ونحشر المحرمين يومئذ زرقاً » (٧)
وبدنة على بُدُن كقوله : « والبدن جعلناها لكم
من شعائر الله » (٨) ، وأغلب على غَلَّب كقوله
« وجدائق غلباً » (٩) وساق على سوق كقوله :

« فطفق مسحاً بالسوق والأعناق » (١٠) إلى آخر
تلك النماذج .

ونلاحظ أن هذا البناء (١١) قد جاء في
الاستعمال القرآني جمعاً لأوزان : فَعِيل - من
المضعف ، وأفعل وفعلاء ، وفعلة ، وفَعَّل
(من الأجوف) .

البناء السادس - فعل (١٢) (بضمين) :

وعلى هذا البناء تأتي أوزان مطردة ، كما
يأتي عليها غير ذلك ، وعليه قول القرآن في جمع
رسول على رسل : « وما محمد إلا رسول قد
خلت من قبله الرسل » (١٣) ، وسقف على سقف
كقوله : « سقفاً من فضة » (١٤) وصحيفة
على صحف كقوله : « أو لم تأتهم بيعة ماني
الصحف الأولى » (١٥) ، وفراش على فرش
كقوله : « متكئين على فرش بطائنها من
إستبرق » (١٦) ، وخمار على خمر كقوله :
« وليضربن بخمرهن على جيوبهن » (١٧) ،
وعروب على عرب كقوله : « عربياً أتراباً » (١٨)
إلى آخر تلك النماذج .

- (١) سورة النور الآية : ٣٩ (٢) يراجع الكتاب ٥٠٦/٣ والجمع ١٧٥/٢ والتصريح ٣٠٤/٢
(٣) ورد هذا البناء ست عشرة مرة في القرآن الكريم من خلال الاستقراء بقطع النظر عن تكرار بعض
الألفاظ .
(٤) سورة النساء الآية : ١٢٨
(٥) سورة البقرة الآية : ١٨ (٦) سورة مريم الآية : ٩٧ (٧) سورة طه الآية : ١٠٢
(٨) سورة الحج الآية : ٣٦ (٩) سورة محسن الآية : ٣٠ (١٠) سورة ص الآية : ٢٣
(١١) يراجع الكتاب ٥٧١/٣ ، ٥٧٧ ، ٥٩١ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٢ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ،
٦٤٤ ، ٦٤٩ والجمع ١٧٥/٢ والتصريح ٣٠٤/٢ والأشموقي ٣٥١/٢
(١٢) ورد هذا البناء ست عشرة مرة في القرآن الكريم من خلال الاستقراء بقطع النظر عن تكرار بعض الألفاظ
(١٣) سورة آل عمران الآية : ١٤٤ (١٤) سورة الزخرف الآية : ٣٣ (١٥) سورة طه الآية : ١٣٣
(١٦) سورة الرحمن الآية : ٥٤ (١٧) سورة النور الآية : ٣١
(١٨) سورة الواقعة الآية : ٣٧ ولسان العرب (عرب) وعرب جمع عروب : وهي المرأة الحسناء المنسوبة إلى زوجها .

ونلاحظ أن هذا البناء^(١) جاء في الاستعمال
القرآني جمعاً لوزن: فعول وفعل وفعلية وفِعال
وفِعول وفِعلة وفِعيل وفِعلة .

البناء السابع - فعل (بضم ففتح) :

وعلى هذا البناء جمع أُخرى على أُخر في
قول القرآن : « فعدة من أيام أُخر^(٢) » ،
وجمع سنة على سنن في قوله : « قد خلت
من قبلكم سنن^(٣) » ، وقرية على قرى في
قوله : « ولو أن أهل القرى آمنوا^(٤) » ،
وظلة على ظلل كقوله : « وإذا غشيهم موج
كالظل^(٥) » ، وزمرة على زمّر كقوله :
« وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً^(٦) » ،
وصورة على صور كقوله : « وصوركم
فأحسن صوركم^(٧) » وكبرى على كُبر
كقوله : « إنها لإحدى الكبر^(٨) » ، وجدة
على جدّد كقوله : « ومن الجبال جدد
بيض^(٩) » . . . إلى آخر تلك النماذج .

ونلاحظ أن هذا البناء^(١١) قد ورد في
الاستعمال القرآني جمعاً لوزن: فُعَل وفُعلة
وفُعلة

البناء الثامن - فعل^(١٢) (بكسر ففتح) :

وعلى هذا البناء جمع شيعة على شيع في قول
القرآن الكريم : « ولقد أرسلنا من قبلك في
شيع الأولين^(١٣) » ، وقطعة على قطع في قوله :
« وفي الأرض قطع متجاورات^(١٤) » ، وكسفة
على كسف في قوله : « أوتسقط السماء كما
زعمت علينا كسفاً^(١٥) » ، وبيعة على بيع في
في قوله : « هدمت صوامع وبيع وصلوات^(١٦) »
وعصمة على عصم في قوله : « ولا تمسكوا
بعصم الكوافر^(١٧) » .

ونلاحظ أن هذا الجمع^(١٨) لم يطرّد في
الاستعمال القرآني إلا في جمع فِعلة على فِعَل .

(١) يراجع الكتاب ٣/٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٤ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦١٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٥ - ٦٣٧ ،
٦٣٩ ، ٦٤٨ والهمع ٢/١٧٥ والتصريح ٢/٣٠٥ والأشموني ٢/٣٥٢
(٢) ورد هذا البناء خمس عشرة مرة في القرآن الكريم من خلال الاستقراء - بقطع النظر عن تكرار بعض
الألفاظ .

(٣) سورة البقرة الآية ١٨٤ .
(٤) سورة الأعراف الآية ٩٦
(٥) سورة الزمر الآية ٧٣ (٨) سورة شاعر الآية ٦٤ (٩) سورة المدثر الآية ٣٥
(١٠) سورة فاطر الآية ٢٧ واللسان (جند) وجدة كل شيء ؛ طريقته وعلامته ، ومعناها في الآية :
طرائق تخالف لون الجبل . (١١) يراجع سيويه ٣/٦٠٨ والأشموني ٢/٣٥٤ والفيصل ص ٥٠
(١٢) من خلال الاستقراء القرآني ، وجدت هذا البناء لم يرد أكثر من خمس مرات - إذا صرفنا النظر عن
تكرار كلمة مثل شيع وكسف في أكثر من موضع .
(١٣) سورة الحجر الآية ١٠ (١٤) سورة الحج الآية ١٠
(١٥) سورة الإسراء الآية ٩٢ (١٦) سورة الحج الآية ٤٠
(١٧) سورة الرعد الآية ٤ (١٨) يراجع الكتاب ٣/٥٨١ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ والهمع ٢/١٧٦ والتصريح ٢/٣٠٦ والأشموني ٢/٣٥٥

البناء التاسع - فُعَلَة (بضم ففتح) :

وقد لاحظت من خلال استقرائي لألفاظ الجموع في القرآن الكريم أن هذا البناء لم يستخدم فيه مطلقاً ويرى الصرفيون^(١) أنه يطرد في جمع كل وصف عاقل على وزن (فاعل) معتل اللام مثل : قاضٍ وقضاة ، وراع ورعاة ، وأقول : إن ما جاء على وزن (فُعَلَة) في القرآن الكريم - وهو صحيح اللام إنما جاء صيغة مبالغة ، ولم يرد جمع تكسير ، وذلك كقول القرآن الكريم في غير موضع من سورة الحمزة : « ويل لكل همزة لمزة^(٢) » ، وقوله : « وما أدراك ما الحطمة^(٣) » ، فالكلمات : همزة ولمزة وحطمة^(٤) - وجميعها على وزن فُعَلَة هي صيغ للمبالغة ، وليست من جموع التكسير كما ألفت .

« بأيدي سفرة كرام بررة^(٥) » ، ووارث على ورثة في قوله : « واجعلني من ورثة جنة النعيم^(٦) » ، ونحازن على خزنة في قوله : « وقال لهم خزنتها^(٧) وكافر وفاجر على كفرة وقجرة في قوله : « أولئك هم الكفرة النجرة^(٨) » ، وحفيد على حفدة في قوله : « وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة^(٩) » .

ونلاحظ أن هذا الجمع لم يطرد في الاستعمال القرآني إلا في جمع وصف مذكر عاقل صحيح اللام - وبهذا أقر الصرفيون^(١٠) ، ويقصد بالوصف في تلك النماذج صيغة فاعل ، وجاءت في سبعة مواضع ، وصيغة فاعل وجاءت في موضع واحد :

ويجيز المنهج الوصفي الاستقرائي جميع الصيغ الواردة دون تمييز لإحداها مادامت كلها واردة عن الفصحاء .

البناء الحادي عشر - فَعَلَى (بفتح فسكون) :

وقد ورد هذا البناء ثلاث مرات في القرآن الكريم ، بصرف النظر عن تكرار لفظي موتى ومرضى^(١١) .

البناء العاشر - فَعَاة^(١٢) (بفتححتين) :

وعلى هذا البناء جمع ساحر على سحرة في قول القرآن : « فأتى السحرة ساجدين^(١٣) » وسافر وبار على سفرة وبررة في قوله :

(١) يراجع سيبويه ٢/٢٠٦ ، ٣/٦٣١ والمقتضب ٢/٢١٨ والأشمونى ٢/٣٥٧

(٢) سورة الحمزة الآية ١

(٣) همزة لمزة : طعان عياب للناس ، الحطمة : جهنم - لحطبها ما يلقى فيها .

(٤) ورد هذا البناء ثمان مرات في القرآن الكريم - استقرأه بقطع النظر عن تكرار بعض الألفاظ .

(٥) سورة الشعراء الآية ٤٦ (٦) سورة عبس الآيات ١٥ ، ١٦ (٨) سورة الشعراء الآية ٨٥

(٩) سورة الزمر الآية ٧١ (١٠) سورة عبس الآية ٤٢ (١١) سورة النحل الآية ٧٢

(١٢) يراجع الكتاب ٢/٢٠٦ ، ٣/٦٣١ والمقتضب ٢/٢١٨ والأشمونى ٢/٣٥٧

(١٣) تكررت لفظة (موتى) سبع عشرة مرة ، ولفظة (مرضى) خمس مرات .

البناء الثالث عشر - فُعَلٌ (٧) بالضم وفتح العين المشددة) :

وعلى هذا البناء جمع ميت على غُزَيٍّ كقوله :
« وقالوا لإخوانهم إذا ضربوا في الأرض
أو كانوا غزى (٨) » ، وساجد على نجد في
قوله : « وقلنا لهم ادخلوا الباب سجدا (٩) » ،
وخاشع على خشع في قوله : « خُشِعَا
أبصارهم (١٠) » ، وكانس على كنس ، وخانس
على خنس في قوله : « فلا أقسم بالخنس
الحوار الكنس (١١) .. إلى آخر تلك النماذج .

ونلاحظ اطراد هذا الوزن (١٢) في وصف
صحيح اللام على فاعل أو فاعلة . وأقول :
يقصد بالوصف هنا : اسم الفاعل (فاعل)
أو صيغة المبالغة (فعَّال) .

البناء الرابع عشر - فُعَّالٌ (بضم الأول وتشديد
الثاني مفتوحاً مع المد) :

وقد لاحظت ورود هذا البناء ثلاث مرات
في القرآن الكريم - من خلال الاستقراء
بصرف النظر عن تكرار لفظتين منها في أكثر

وعلى هذا البناء جمع ميت على موتى كقول
القرآن : « وإذ تخرج الموتى ياذن (١) » ،
ومريض على مرضى كقوله : « وإن كنتم
مرضى أو على سفر (٢) » ، وصریح على
صرعى كقوله : « فترى القوم فيها صرعى (٣) »
ونلاحظ - كما قرر الصرفيون (٤) - أن
هذا البناء يطرد في وصف يدل على هلاك
أو توجع أو تشتت .

وأقول : يشترط أن يكون هذا الوصف
على وزن فاعيل مثل : مريض وصریح ،
أو فاعل مثل : ميت ، كما نلاحظ أن
« فَعَلٌ » يعتبر تطوراً صوتياً للوزن « فَعَلٌ »
حيث طالت حركة اللام فصارت ألفاً مقصورة .

البناء الثاني عشر - فِعَّةٌ (٥) (بكسر ففتح) :
وقد لاحظت أن هذا البناء قد ورد مرة
واحدة في القرآن الكريم - من خلال الاستقراء
بصرف النظر عن تكرار هذا الجمع ثلاث
مرات في ثلاث سور من القرآن ، وعلى هذا
البناء جاء الجمع الوحيد لكلمة قرد على قرزة
في قوله : « ققلنا لهم كونوا قرزة نحاسين (٦) »

(١) سورة المائدة الآية ١١٠ (٢) سورة النساء الآية ٤٣ (٣) سورة الحاقة الآية ٧

(٤) يراجع الكتاب ٦٤٧/٣ ، ٦٤٩ ، والأشموقي ٣٥٧/٢

(٥) يراجع الكتاب ٥٦٨/٣ ، ٥٧١ ، ٥٧٥ ، ٥٧٧ ، ٥٨٠ ، ٥٨٨ ، ٥٩٢ ، ٦٢٨ ، والأشموقي ٣٥٨/٢

(٦) سورة البقرة الآية ٦٥ (٧) ورد هذا البناء ثمان مرات في القرآن الكريم - استقراء

(٨) سورة آل عمران الآية ١٥٦

(٩) سورة النساء الآية ١٥٤ (١٠) سورة القمر الآية ٧

(١١) سورة التكويد الآية ١٥ ، ١٦ ويقال : كنس الظبي ، أى دخل في كناسه ليستقر فيه ، والخناس : من

صفات الشيطان لأنه يخنس وينقبض إذا سمع ذكر الله تعالى ، والخنس : الكواكب كلها لأنها تخنس في المغيب ،
أو لأنها تخفى نهاراً ، كما تكفئ الظباء في بيوتها .

(١٢) يراجع الكتاب ٦٣١ ، ٦٣٣ ، ٣٦٢/٤ ، والأشموقي ٣٥٨/٢

من موضع . وعليه جاء جمع كافر على كفار
في قول القرآن : « يا أيها النبي جاهد الكفار
والمنافقين واغلب عليهم » (١) ، وفاجر على
فجار في قوله : « إن الفجار لفي سجين » (٢) ،
وزارع على زراع في قوله : « يعجب الزراع
ليغيب بهم الكفار » (٣) .

ونلاحظ اطراد هذا الوزن (٤) كسابقه في
وصف على وزن (فاعل) . كما نلاحظ أن
وزن «فُعَال» يعتبر تطوراً صوتياً للوزن
«فُعَل» حيث طالت حركة العين فصارت
ألفاً .

البناء الخامس عشر - فِعَال (بكسر
ففتح) :

ويرد هذا البناء في أكثر من أربعة عشر
وزناً (٥) للمفرد ، نذكر أشهر أمثلتها التي
وردت في القرآن الكريم (٦) ؛ كجمع كريم
على كرام في قوله : « كرام برة » (٧) «

ورجل على رجال في قوله : « من المؤمنين
رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه » (٨) ،
وثقيل على ثقال في قوله : « صحابا ثقالا سقناه
لبلد ميت » (٩) ، وجبل على جبال كقوله :
« وتنتحون الجبال بيوتا » (١٠) وبغل على
بغال كقوله : « والحيل والبغال والحمير
لتركبوها وزينة » (١١) ، وسمينة على سمان
وعجفاء على عجاف في قوله : « وقال
الملك إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن
سبع عجاف » (١٢) ، ودم على دماء في قوله :
« لن ينال الله لحومها ولا دماؤها » (١٣) ،
وأمة على إماء في قوله : « والصالحين من
عبادكم وإمائكم » (١٤) ، وقائم على قيام في
قوله : « والذين يبنيون لربهم سجداً وقياماً » (١٥)
ونعجة على نعاج في قوله : « قال لقد ظلمك
بسؤال نعجتك إلى نعاجه » (١٦) ، وجواد
على جواد في قوله : « إذ عرض عليه بالعشي
الصفان الحياض » (١٧) ، وعشراء على عشار في
قوله : « وإذا العشار عطلت » (١٨) ، وراع

- (١) سورة التوبة الآية ٧٣ (٢) سورة الانطار الآية ١٤ (٣) سورة الفتح الآية ٢٩
(٤) يراجع الكتاب ٦٣١/٣ ، ٦٤٨ ، ٤٨/٤ ، والمقتضب ٢٦٦/١ والأشوف ٣٥٩/٢ .
(٥) يراجع الكتاب ٢ / ١٨٥ ، ٣ / ٥٦٧ ، ٥٧٠ ، ٥٧٢ ، ٥٧٥ ، ٥٧٣ ، ٥٧٨ - ٥٨٠ ،
٥٨٢ ، ٥٨٥ ، ٥٩١ ، ٥٩٥ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٦٠٥ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١٤ ، ٦٢٦ ، ٦٢٨ - ٦٣٢ ، ٦٣٢ ،
٦٣٤ - ٦٣٦ ، ٦٣٩ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٥ - ٦٤٧ ، ٦٤٩ ، والمقتضب ١ / ٢٦٩ ، ٢ / ٢١١
والأشوف ٣٥٩/٢ (٦) ورد هذا البناء ثمانياً وثلاثين مرة - من خلال الاستقراء القرآني بصرف
النظر عما تكرر من تلك الصيغ في أكثر من موضع
(٧) سورة هبس الآية ١٦
(٨) سورة النساء الآية ١ (٩) سورة الأعراف الآية ٥٧ (١٠) سورة الأعراف الآية ٧٤
(١١) سورة النحل الآية ٨ (١٢) سورة يوسف الآية ٤٣ (١٣) سورة الحجج الآية ٣٧
(١٤) سورة النور الآية ٣٢ (١٥) سورة الفرقان الآية ٦٤ (١٦) سورة ص الآية ٢٤
(١٧) سورة ص الآية ٣١ . وما قيل افتراضياً عن الإعلال بالقلب الذي أصابه (جواد) مرفوض وصحياً لأن
العربي الأول نطقها هكذا دون تغيير أو تبديل .
(١٨) سورة التكملة - ٤

على رعاء في قوله : « حتى يصدر الرعاء »^(١) ،
وأمّ على إمام في قوله : « واجعلنا للمتقين
إماماً »^(٢) . . . إلى آخر تلك النماذج .

ونلاحظ أن هذا البناء ليس مما يطرد
ولا يتقاس ، لأن المفرد فيه على أكثر من
أربعة عشر وزناً - كما ألفت منذ قليل ،
فهو يأتي مثلاً - ومن خلال النماذج القرآنية
التي استشهدت بها - جمعاً لصيغ : فِعِيل
وَفَعَلٌ وَفَعَلٌ وَفَعِيلَةٌ وَفَعَلَاءٌ وَفَعَلٌ
(محذوف اللام) وَفَاعِلٌ وَفَعْلَةٌ وَفَعَالٌ وَفَعْلَاءٌ
وَفَاعِلٌ (معتل اللام) وَفَاعِلٌ (مضعف العين
واللام) . أي أن هذا البناء - استقراء وليس
قياساً - يأتي من الحامد والمشتق ، من
الصفة وغيرها ، من الصحيح اللام ومعتلها
ومن أوزان مختلفة ومتنوعة .

كما نلاحظ أن صيغة « فِعَالٌ » هذه تعتبر
تطوراً صوتياً لصيغة فِعَلٌ حيث طالت حركة
العين وأشبعحت حتى صارت ألفاً .

البناء السادس عشر - فُعُولٌ^(٣) (بضمين) :
وعلى هذا البناء جمع وجه على وجوه كقول

القرآن : « يوم تبيض وجوه »^(٤) ، وحجبر
على حجور كقوله : « وربائبكم اللاتي في
حجوركم »^(٥) ، وبرج على بروج في قوله :
« والسماء ذات البروج »^(٦) ، وملك على
ملوك في قوله : « إذ جعل فيكم أنبياء وجعلكم
ملوكاً »^(٧) ، وجرح على جروح في قوله :
« والجروح قصاص »^(٨) ، وذكر على ذكور
في قوله : « وقالوا ما في بطون هذه الأنعام
خالصة للذكورنا »^(٩) ، وشاهد على شهود
في قوله : « ولا تعملون من عمل إلا كنا
عليكم شهوداً »^(١٠) ، وبك على بكى في قوله
« خروا سجداً وبكياً »^(١١) ، وجذع على
جذوع في قوله : « ولأصليبتكم في جذوع
النخل »^(١٢) ، وغداة على غدو في قوله :
« واذكر ربك في نفسك تضرعاً وخيفة
ودون الجهر من القول بالغدو »^(١٣) والآصال^(١٤)
وجند أوجندى على جنود في قوله :
« وأنزل جنوداً لم تروها »^(١٥) . . . إلى آخر تلك
النماذج الكريمة .

(١) سورة القصص / ٢٣

(٢) سورة الفرقان / ٧٤

(٣) يعتبر هذا الوزن ثانی اَبْنِيَّةِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ اسْتِعْمَالاً فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بَعْدَ وَزْنِ « أفعال » حيث بلغ عدد
« ألفاظه » اثنين وخمسين - من خلال الاستقراء في آياته وسوره بصرف النظر عن بعض الجموع التي استعملت أكثر
من مرة في أكثر من موضع (٤) سورة آل عمران الآية ١٠٦

(٥) سورة النساء الآية ٢٣

(٦) سورة البروج الآية ١

(٧) سورة المائدة الآية ٢٠

(٨) سورة الأنعام الآية ١٣٩

(٩) سورة طه الآية ٧١

(١٠) سورة يونس الآية ٦١

(١١) سورة مريم الآية ٥٨

(١٢) تفسير البحر المحيط ٤/٤٥٢ : إن كان الغدو جمعاً لغداة فهو

(١٣) سورة الأعراف الآية ٢٠٥

متقابل بالجمع وهو : بالآصال ، وإن كان مصدر الغداه ، فيكون على حذف تقديره : بأوقات الغدو ، والظاهر

(١٤) سورة التوبة الآية ٢٦

اقتصار الأمر بالذكر على هذين الوقتين .

وأزواجكم^(٨) . وقوله : « لاجناح عليهن
في آياتهن ولا أبناهن ولا إخوانهن^(٩) » .

ونلاحظ أن هذا البناء مع قلة نماذجه في
القرآن الكريم ؛ إلا أنه يطرد عند الصرفيين
في ثلاثة أوزان هي : فَعَللَ وفُعَللَ وفُعَللَ ،
كما يستخدم في غيرها بلا اطراد مثل وزني
فَعَل كولد ، وفَعَلل - معتل اللام كأخ :

وأقول : إن المنهج الوصفي المعتمد على
الاستقرار يسوى بين جميع الأوزان ، ويوافق
عليها جميعاً .

البناء الثامن عشر فُعَللان (بضم فسكون) :
ويعتبر هذا الوزن من أندر الأبنية
استعمالاً في القرآن الكريم ، حيث لم يرد
- استقراء - إلا في لفظي جمع ؛ وورد الأول
منهما مرتين في القرآن عند جمع ذكر على
ذكران : « أو يزوجهم ذكراً وإناثاً^(١٠) » ،
وورد الثاني ثلاث مرات عند جمع رهاب
على رهبان في قوله : « ذلك بأن منهم
قسيسين ورهباناً ، وأنهم لا يستكبرون^(١١) » .

ونلاحظ أن هذا البناء يطرد - من وجهة
نظر الصرفيين^(١٢) - على أكثر من وزن في
المفرد مثل : فَعَلل - يأتي العين أو صحيحها ،
أو مضعف العين واللام ، وفِعَلل ، وفُعَلل ،
وفَعَلل ، وفَعَلل ، وفاعل - صحيح اللام
أو معتلها .

كما نلاحظ أن بناء فُعول يعتبر تطوراً
صوتياً لِبِئاء «فُعَلل» حيث طالت ضمة العين
فصارت واواً :

البناء السابع عشر - فِعَللان^(١٣) (بكسر فسكو) :

وعلى هذا البناء قول القرآن الكريم في جمع
وَلِد على ولدان : « والمستضعفين من الرجال
والنساء والولدان^(١٤) » وحوث على حيتان^(١٥)
في قوله : « إذ تأتيهم حيتانهم يوم سبتهم^(١٥) »
وغلام على غلمان في قوله : « ويطوف عليهم
غلمان لهم كأنهم لؤلؤ مكنون^(١٦) » ، وصِنو
على صنوان في قوله : « وزرع ونخيل صنوان
وغير صنوان^(١٧) » ، وأخ على إخوان في
قوله : « قل إن كان آباؤكم وإخوانكم

(١) يراجع الكتاب ٢ / ١٨٦ ، ٥٠٦ ، ٥٧٠ - ٥٧٣ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٨ ، ٥٨٢ ،
٥٨٨ - ٥٩٠ ، ٦٠٦ ، ٦٢٦ ، ٦٢٨ ، ٦٢٨ ، ٣٨٤ - ٣٨٥ ، ٣٨٥ / ٤ ، والأشموني ٢ / ٣٦١
(٢) لم يرد هذا البناء - من خلال استقراءنا لجموع التفسير في القرآن الكريم - في أكثر من خمسة جموع بصرف النظر
عن تكرار بعضها في أماكن متفرقة . ويراجع الكتاب ٣ / ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٨ ، ٥٨٧ ،
٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٣ ، ٥٩٧ ، ٦٠١ ، ٦٠٣ - ٦٠٥ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦١٤ ، ٦٢٨ ، ٦٣٥ ، ٦٤٣ ،
والأشموني ٢ / ٣٦٣

(٣) سورة النساء الآية ٧٥ (٤) ما قيل افتراضياً عن الاعلال الذي أصاب حيتان وأن أصلها كان
حوتان - مرفوض للعلماء المذكورة في مواضع سابقة ومشابهة من البحث ،

(٥) سورة الأعراف الآية ١٦٣ (٦) سورة الطور الآية ٢٤
(٧) سورة الرعد الآية ٤ (٨) سورة التوبة الآية ٢٤ (٩) سورة الأحزاب الآية ٥٠
(١٠) سورة الشورى الآية ٥٠ (١١) سورة المائدة الآية ٨٢

وقد اشترط الصرفيون^(١) في هذا الوزن أن يكون صحيح العين ، وليست عينه أولامه من جنس واحد واعتبروا جمع (فَعَل) على (فُعَلان) مما يكثر في هذا الباب وأن (فاعل) يعتبر قليلاً ، وأقول - استقراء إن هذا البناء يجوز في جمع أوزان : فَعَل و فَعَل أو فَعِيل أو فاعل دون اعتبار فيها للقليل أو الكثير .

البناء التاسع عشر - فُعَلَاء^(٢) (بضم ففتح) :

وعلى هذا البناء جمع سفيه على سفهاء كقول القرآن الكريم : « وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء^(٣) » وشفيع على شفعاء في قوله : « ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله^(٤) » ، وعليم أو عالم على علماء في قوله : « إنما يخشى الله من عباده العلماء^(٥) » . . . إلى آخر تلك النماذج :

ونلاحظ أن هذا البناء^(٦) يطرد في وصف مذكر عاقل على وزن فعيل بمعنى فاعل - غير مضعف ولا معتل اللام ولا واوى العين ،

ويقرر الصرفيون أن ماورد خلاف ذلك يعتبر شاذاً مثل : خائفة وخلفاء، جبان وجبناء . وأقول : إن من يحكم بواقع الاستقراء اللغوي يؤكد أن هذا البناء يجوز أن تجمع عليه أية صيغة سمعت عن فصحاء العرب ؛ بدليل استخدام القرآن لشهداء^(٧) وهي جمع شهيد، ودلالاتها على اسم المفعول وليست على اسم الفاعل كما اشترط الصرفيون ، وبدليل جمع عاقل بزنة فاعل على عقلاء وسَمَح - وهي مخالفة للوزن - على سُمحاء .

كما نلاحظ أن هذا البناء - فُعَلَاء - يعتبر تطوراً صوتياً للبناء « فَعَل » حيث طالت حركة اللام حتى صارت ألفاً مملودة :

البناء العشرون - أفعِلَاء^(٨) (بفتح فسكون فكسر) :

وعلى هذا البناء قول القرآن في جمع نبيّ على أنبياء في قوله : « اذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل

(١) يراجع الكتاب ٣/ ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٨ ، ٥٩٢ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦١٤ ، ٦٢٨ ، ٦٣٢ ، ٦٤٤ ك والأشرفي ٢ / ٣٦٤

(٢) ورد هذا البناء إحدى عشرة مرة من خلال الاستقراء في القرآن الكريم ، بصرف النظر عن تكرار بعض الألفاظ في أكثر من موضع .
(٣) سورة البقرة الآية ١٣
(٤) سورة يونس الآية ١٨
(٥) سورة فاطر الآية ٢٨

(٦) يراجع الكتاب ٣ / ٦٢٢ ، ٦٣٦ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٨ / ٤ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، ١٤١٩ ، ١٤٢٠ ، ١٤٢١ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٥ ، ١٤٢٦ ، ١٤٢٧ ، ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ ، ١٤٣٠ ، ١٤٣١ ، ١٤٣٢ ، ١٤٣٣ ، ١٤٣٤ ، ١٤٣٥ ، ١٤٣٦ ، ١٤٣٧ ، ١٤٣٨ ، ١٤٣٩ ، ١٤٤٠ ، ١٤٤١ ، ١٤٤٢ ، ١٤٤٣ ، ١٤٤٤ ، ١٤٤٥ ، ١٤٤٦ ، ١٤٤٧ ، ١٤٤٨ ، ١٤٤٩ ، ١٤٥٠ ، ١٤٥١ ، ١٤٥٢ ، ١٤٥٣ ، ١٤٥٤ ، ١٤٥٥ ، ١٤٥٦ ، ١٤٥٧ ، ١٤٥٨ ، ١٤٥٩ ، ١٤٦٠ ، ١٤٦١ ، ١٤٦٢ ، ١٤٦٣ ، ١٤٦٤ ، ١٤٦٥ ، ١٤٦٦ ، ١٤٦٧ ، ١٤٦٨ ، ١٤٦٩ ، ١٤٧٠ ، ١٤٧١ ، ١٤٧٢ ، ١٤٧٣ ، ١٤٧٤ ، ١٤٧٥ ، ١٤٧٦ ، ١٤٧٧ ، ١٤٧٨ ، ١٤٧٩ ، ١٤٨٠ ، ١٤٨١ ، ١٤٨٢ ، ١٤٨٣ ، ١٤٨٤ ، ١٤٨٥ ، ١٤٨٦ ، ١٤٨٧ ، ١٤٨٨ ، ١٤٨٩ ، ١٤٩٠ ، ١٤٩١ ، ١٤٩٢ ، ١٤٩٣ ، ١٤٩٤ ، ١٤٩٥ ، ١٤٩٦ ، ١٤٩٧ ، ١٤٩٨ ، ١٤٩٩ ، ١٥٠٠ ، ١٥٠١ ، ١٥٠٢ ، ١٥٠٣ ، ١٥٠٤ ، ١٥٠٥ ، ١٥٠٦ ، ١٥٠٧ ، ١٥٠٨ ، ١٥٠٩ ، ١٥١٠ ، ١٥١١ ، ١٥١٢ ، ١٥١٣ ، ١٥١٤ ، ١٥١٥ ، ١٥١٦ ، ١٥١٧ ، ١٥١٨ ، ١٥١٩ ، ١٥٢٠ ، ١٥٢١ ، ١٥٢٢ ، ١٥٢٣ ، ١٥٢٤ ، ١٥٢٥ ، ١٥٢٦ ، ١٥٢٧ ، ١٥٢٨ ، ١٥٢٩ ، ١٥٣٠ ، ١٥٣١ ، ١٥٣٢ ، ١٥٣٣ ، ١٥٣٤ ، ١٥٣٥ ، ١٥٣٦ ، ١٥٣٧ ، ١٥٣٨ ، ١٥٣٩ ، ١٥٤٠ ، ١٥٤١ ، ١٥٤٢ ، ١٥٤٣ ، ١٥٤٤ ، ١٥٤٥ ، ١٥٤٦ ، ١٥٤٧ ، ١٥٤٨ ، ١٥٤٩ ، ١٥٥٠ ، ١٥٥١ ، ١٥٥٢ ، ١٥٥٣ ، ١٥٥٤ ، ١٥٥٥ ، ١٥٥٦ ، ١٥٥٧ ، ١٥٥٨ ، ١٥٥٩ ، ١٥٦٠ ، ١٥٦١ ، ١٥٦٢ ، ١٥٦٣ ، ١٥٦٤ ، ١٥٦٥ ، ١٥٦٦ ، ١٥٦٧ ، ١٥٦٨ ، ١٥٦٩ ، ١٥٧٠ ، ١٥٧١ ، ١٥٧٢ ، ١٥٧٣ ، ١٥٧٤ ، ١٥٧٥ ، ١٥٧٦ ، ١٥٧٧ ، ١٥٧٨ ، ١٥٧٩ ، ١٥٨٠ ، ١٥٨١ ، ١٥٨٢ ، ١٥٨٣ ، ١٥٨٤ ، ١٥٨٥ ، ١٥٨٦ ، ١٥٨٧ ، ١٥٨٨ ، ١٥٨٩ ، ١٥٩٠ ، ١٥٩١ ، ١٥٩٢ ، ١٥٩٣ ، ١٥٩٤ ، ١٥٩٥ ، ١٥٩٦ ، ١٥٩٧ ، ١٥٩٨ ، ١٥٩٩ ، ١٦٠٠ ، ١٦٠١ ، ١٦٠٢ ، ١٦٠٣ ، ١٦٠٤ ، ١٦٠٥ ، ١٦٠٦ ، ١٦٠٧ ، ١٦٠٨ ، ١٦٠٩ ، ١٦١٠ ، ١٦١١ ، ١٦١٢ ، ١٦١٣ ، ١٦١٤ ، ١٦١٥ ، ١٦١٦ ، ١٦١٧ ، ١٦١٨ ، ١٦١٩ ، ١٦٢٠ ، ١٦٢١ ، ١٦٢٢ ، ١٦٢٣ ، ١٦٢٤ ، ١٦٢٥ ، ١٦٢٦ ، ١٦٢٧ ، ١٦٢٨ ، ١٦٢٩ ، ١٦٣٠ ، ١٦٣١ ، ١٦٣٢ ، ١٦٣٣ ، ١٦٣٤ ، ١٦٣٥ ، ١٦٣٦ ، ١٦٣٧ ، ١٦٣٨ ، ١٦٣٩ ، ١٦٤٠ ، ١٦٤١ ، ١٦٤٢ ، ١٦٤٣ ، ١٦٤٤ ، ١٦٤٥ ، ١٦٤٦ ، ١٦٤٧ ، ١٦٤٨ ، ١٦٤٩ ، ١٦٥٠ ، ١٦٥١ ، ١٦٥٢ ، ١٦٥٣ ، ١٦٥٤ ، ١٦٥٥ ، ١٦٥٦ ، ١٦٥٧ ، ١٦٥٨ ، ١٦٥٩ ، ١٦٦٠ ، ١٦٦١ ، ١٦٦٢ ، ١٦٦٣ ، ١٦٦٤ ، ١٦٦٥ ، ١٦٦٦ ، ١٦٦٧ ، ١٦٦٨ ، ١٦٦٩ ، ١٦٧٠ ، ١٦٧١ ، ١٦٧٢ ، ١٦٧٣ ، ١٦٧٤ ، ١٦٧٥ ، ١٦٧٦ ، ١٦٧٧ ، ١٦٧٨ ، ١٦٧٩ ، ١٦٨٠ ، ١٦٨١ ، ١٦٨٢ ، ١٦٨٣ ، ١٦٨٤ ، ١٦٨٥ ، ١٦٨٦ ، ١٦٨٧ ، ١٦٨٨ ، ١٦٨٩ ، ١٦٩٠ ، ١٦٩١ ، ١٦٩٢ ، ١٦٩٣ ، ١٦٩٤ ، ١٦٩٥ ، ١٦٩٦ ، ١٦٩٧ ، ١٦٩٨ ، ١٦٩٩ ، ١٧٠٠ ، ١٧٠١ ، ١٧٠٢ ، ١٧٠٣ ، ١٧٠٤ ، ١٧٠٥ ، ١٧٠٦ ، ١٧٠٧ ، ١٧٠٨ ، ١٧٠٩ ، ١٧١٠ ، ١٧١١ ، ١٧١٢ ، ١٧١٣ ، ١٧١٤ ، ١٧١٥ ، ١٧١٦ ، ١٧١٧ ، ١٧١٨ ، ١٧١٩ ، ١٧٢٠ ، ١٧٢١ ، ١٧٢٢ ، ١٧٢٣ ، ١٧٢٤ ، ١٧٢٥ ، ١٧٢٦ ، ١٧٢٧ ، ١٧٢٨ ، ١٧٢٩ ، ١٧٣٠ ، ١٧٣١ ، ١٧٣٢ ، ١٧٣٣ ، ١٧٣٤ ، ١٧٣٥ ، ١٧٣٦ ، ١٧٣٧ ، ١٧٣٨ ، ١٧٣٩ ، ١٧٤٠ ، ١٧٤١ ، ١٧٤٢ ، ١٧٤٣ ، ١٧٤٤ ، ١٧٤٥ ، ١٧٤٦ ، ١٧٤٧ ، ١٧٤٨ ، ١٧٤٩ ، ١٧٥٠ ، ١٧٥١ ، ١٧٥٢ ، ١٧٥٣ ، ١٧٥٤ ، ١٧٥٥ ، ١٧٥٦ ، ١٧٥٧ ، ١٧٥٨ ، ١٧٥٩ ، ١٧٦٠ ، ١٧٦١ ، ١٧٦٢ ، ١٧٦٣ ، ١٧٦٤ ، ١٧٦٥ ، ١٧٦٦ ، ١٧٦٧ ، ١٧٦٨ ، ١٧٦٩ ، ١٧٧٠ ، ١٧٧١ ، ١٧٧٢ ، ١٧٧٣ ، ١٧٧٤ ، ١٧٧٥ ، ١٧٧٦ ، ١٧٧٧ ، ١٧٧٨ ، ١٧٧٩ ، ١٧٨٠ ، ١٧٨١ ، ١٧٨٢ ، ١٧٨٣ ، ١٧٨٤ ، ١٧٨٥ ، ١٧٨٦ ، ١٧٨٧ ، ١٧٨٨ ، ١٧٨٩ ، ١٧٩٠ ، ١٧٩١ ، ١٧٩٢ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٤ ، ١٧٩٥ ، ١٧٩٦ ، ١٧٩٧ ، ١٧٩٨ ، ١٧٩٩ ، ١٨٠٠ ، ١٨٠١ ، ١٨٠٢ ، ١٨٠٣ ، ١٨٠٤ ، ١٨٠٥ ، ١٨٠٦ ، ١٨٠٧ ، ١٨٠٨ ، ١٨٠٩ ، ١٨١٠ ، ١٨١١ ، ١٨١٢ ، ١٨١٣ ، ١٨١٤ ، ١٨١٥ ، ١٨١٦ ، ١٨١٧ ، ١٨١٨ ، ١٨١٩ ، ١٨٢٠ ، ١٨٢١ ، ١٨٢٢ ، ١٨٢٣ ، ١٨٢٤ ، ١٨٢٥ ، ١٨٢٦ ، ١٨٢٧ ، ١٨٢٨ ، ١٨٢٩ ، ١٨٣٠ ، ١٨٣١ ، ١٨٣٢ ، ١٨٣٣ ، ١٨٣٤ ، ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ ، ١٨٣٧ ، ١٨٣٨ ، ١٨٣٩ ، ١٨٤٠ ، ١٨٤١ ، ١٨٤٢ ، ١٨٤٣ ، ١٨٤٤ ، ١٨٤٥ ، ١٨٤٦ ،

ثالثاً : صيغ منتهى الجموع :

البناء الحادى والعشرون - فواعل^(٦) :

وعلى هذا البناء جمع صاعقة على صواعق
كقول القرآن : « يجعلون أصابعهم في
آذانهم من الصواعق حذر الموت^(٧) » :
وصومعة على صوامع كقوله : « ولولا
دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع
وبيع^(٨) » ، وموضع على مواضع في قوله :
« من الذين هادوا يحرفون الكلم عن
مواضعه^(٩) » ، وغاشية على غواش في قوله :
« لهم من جهنم مهاد ومن فوقهم غواش^(١٠) » ،
وقاعد على قواعد في قوله : « والقواعد من
النساء^(١١) » ، وناصية على نواص في قوله :
« فيؤخذ بالنواصي والأقدام^(١٢) » ، وكاعب
على كواعب في قوله : « كواعب أترابا^(١٣) »

ونلاحظ أن هذا البناء^(١٤) يطرد في جمع
اسم أو صفة على (فاعلة) ، وفي الأسماء
التي على : فوعل أو فوعلة أو فاعل أو فاعلاء
أو فاعل .

فيكم أنبياء^(١) » ، وولى على أولياء في قوله :
« إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه^(٢) » ،
وغنى على أغنياء في قوله : « لقد سمع الله
قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء^(٣) »
ودعيت على أدعياء في قوله : « وما جعل
أدعياءكم أبناءكم^(٤) » .

ونلاحظ أن هذا البناء^(٥) يطرد في جمع
وصف مذكر عاقل كسابقه ، لكن بوزن
فعليل بشرط أن يكون مضعفاً أو معتل اللام .
ويحكم الصرفيون بشلوذ ما ورد خلاف ذلك
مثل : صديق وأصدقاء ، وبريء وأبرياء ،
لعدم اعتلال اللام أو تضعيفها :

وأقول : إن واقع الاستقراء في اللغة
يؤكد جواز الصيغة ما دامت مسموعة عن
فصحاء العرب . كما نلاحظ أن هذا البناء
يعتبر تطوراً صوتياً للبناء « أفعله » حيث
حذفت لاحقة التاء ، وطالت حركة اللام
حتى صارت ألفاً بدليل أن كلمة مثل :
نصيب تجمع على كلا الوزنين - أنصبة ،
وأنصباء .

(٢) سورة آل عمران الآية ١٧٥

(٤) سورة الأحزاب الآية ٤

(٥) يراجع الكتاب ٦٠٤/٣ ، ٦٤٣، ٦٣٤٤ ، والأشموني ٣٦٦/٢

(٦) ورد هذا البناء إحدى وعشرين مرة - من خلال الاستقراء القرآني بصرف النظر عما تكرر من

(٧) سورة البقرة الآية ١٩

ألفاظ هذه الهيئة

(٨) سورة الحج الآية ٤٠ (٩) سورة النساء الآية ٤٦ (١٠) سورة الأعراف الآية ٤١

(١١) سورة النور الآية ٦٠ (١٢) سورة الرحمن الآية ٤١ (١٣) سورة النبا الآية ٣٣

(١٤) يراجع الكتاب ٦١٤/٣ ، ٦١٥ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٣٧٧/٤ ، ٣٩١ ، والمقتضب ٢١٦/٢ ، ٢١٧

والأشموني ٣٦٧ / ٢

ويحكم الصرفيون بشلوذ ما ورد خلافاً
لذلك كجمعهم فارس على فوارس ،
وناكس على نواكس مثلاً ؛ لأنه على وزن
فاعل للمذكر عاقل .

وأقول : إن منطق الاستقراء اللغوي يجيز
أن يجمع صيغة فاعل على فواعل سواء -
أكانت صفة للمذكر عاقل أو غير عاقل
كصاهل وصواهل ، فضلاً عن الصيغ
الأخرى التي أقرها الصرفيون آنفاً وذلك لأن
الصرفيين أنفسهم أوردوا نماذج فصيحة حول
جمع فاعل العاقل المذكور على (فواعل)
كقول الفرزدق :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيهم
نخضع الرقاب نواكس الأبصار (١)

وكقول المتنخل اليشكري :

وعلى الجيساد المضمرا
ت فوارس مثل الصقور (٢)

وقول مودود العنبري :

وكنا حسبناهم فوارس كهمس
حيوا بعد ما ماتوا من الدهر أعصرا (٣)

البناء الثاني والعشرون - فعائل (٤) :
وعلى هذا البناء جمع حليمة على حلائل
كقول القرآن : « وحلائل أبنائكم (٥) » ،
ومدينة على مدائن كقوله : « فأرسل فرعون
في المدائن حاشرين (٦) » ، وأريكة على أرائك
كقوله : « متكئين فيها على الأرائك (٧) »
وحديقة على حدائق كقوله : « حدائق ذات
بهجة (٨) » ، وربيبية على ربائب كقوله :
« وربائبكم اللاتي في حجوركم (٩) » ،

ونلاحظ أن هذا البناء (١٠) يطرد في
جمع الاسم الرباعي المؤنث الذي ثالثه مد
مثل ما ذكرت من آيات كريمة وبحكم
الصرفيون بشلوذ ما عدا ذلك مما نقص شرطاً
كجمع ذبيحة ووديعة وضرة على : ذبائح
وودائع وضرائر ، والشرط الناقص : أن
الاسم الذي على وزن (فعيلة) لا يجب أن
يكون بمعنى (مفعولة) والشرط الناقص من
(ضرة) أن ثالثه ليس مداً - من وجهة نظر
الفرض الصرفي :

كما أقر الصرفيون أن مثل : قضية وبريئة
وهراوة يجمع على وزن (فعائل) : قضايا

(١) المقتضب ٢١٧/٢ وشرح أبيات الكتاب للسيرا في ٣٦٧/٢ والنواكس : الذين ينظرون إلى الأرض
من الخوف والدلة
(٢) هذا البيت من شواهد الكتاب ولكن ليس شاهداً على جمع فاعل وفواعل ، وإنما على شيء آخر ،
ولكني أتيت به لأدل على استخدام اللفظ (فوارس) مع أن الصرفيين تسد حكموا بشلوذ . يراجع شرح أبيات
الكتاب للسيرا في ٤٣٤/٢ وكهمس : أحد شجيمان الخوارج .
(٣) استقراء - بصرف النظر عما تكرر من ألفاظ
(٤) (٦) سورة الشعراء آية ٥٣ (٧) سورة الكهف آية ٣١ (٨) سورة النمل آية ٦٠
(٩) سورة النساء آية ٢٣ (١٠) يراجع الكتاب ٢٣٦/٣ ، ٦٣٧ ، ٦٣٩ ، ٢٧٧/٤ ، ٢٩٠ ،
٣٩١ والمقتضب ١٠ / ٢٧٧ والأشموقي ٣٦٨/٢

وبرايا وهرأوى فكلفوا أنفسهم والدارسين
بعدهم شططاً .

وأقول : إن المنهج الوصفي الاستقرائي
يجيز الصيغ الواردة جميعاً في وزن (فعائل)
سواء أكانت مستوفية للشروط أم غير مستوفية
كما يرفض هذا المنهج أن ننسب كلمات مثل :
قضايا وبرايا وهرأوى إلى وزن (فعائل)
بل نلحقها بوزن (فعالي) الذي سيتناوله
البحث بعد قليل .

البناء الثالث والعشرون - فعالي (بفتح
الفاء وكسر لام الكلمة المنقوصة) :

ويعتبر هذا البناء أيضاً من أندر الأبنية
استعمالاً في القرآن الكريم ، حيث لم يرد
من خلال الاستقراء إلا في ثلاثة ألفاظ
جموع ؛ تكررت أولها أربع مرات ،
وذكرت كل من الثانية والثالثة مرة واحدة ؛
فالأولى جمع ليلة على ليال في قول القرآن :
« سيروا فيها ليلالي وأياماً آمنين^(١) » والثانية
جمع ترقوة على تراق في قوله : « كلا

إذا بلغت التراقي^(٢) » ، والثالثة جمع صبيصة
على صياص في قوله : « وأنزل الذين
ظاهروهم من أهل الكتاب من صياصيهم^(٣) » .
ونلاحظ - كما أكد الصرفيون^(٤) - اطراد
هذا البناء في أشياء أشهرها : فَعْلُوَةٌ كترقوة ،
كما يطرَد في جمع فَعْلَاء ، وفَعْلَى مثل :
صحراء وحبلى وجمعهما : صحار وحبال^(٥)
وكذلك فَعْلَى وفَعْلَى وفَعْلَاء وفَعْلَاء وفَعْلِيَّة ،
ويحفظ في غيرها كجمع أهل وليل على
الأهالي والليالي . وأقول : إن الاستقراء
الوصفي يجيز جميع الصيغ المسموعة عن العرب
دون اهتمام بالطراد أو المسموع أو النادر ،
فالعبرة بما ورد من نماذج فصيحة علينا
اتباعها .

البناء الرابع والعشرون - فعالي^(٦) (بفتح
الفاء وفتح لام الكلمة المقصورة) :

وعلى هذا البناء^(٧) جمع يقيم على يتامى
كقول القرآن : « وآتوا اليتامى أموالهم^(٨) » ،
وحويّة على حوايا كقوله : « لإلما حملت
ظهورهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم^(٩) »

(١) سورة سبأ آية ١٨ (٢) سورة القيامة آية ٢٦ ويقصد بالتراق : أهالي الصدر وهي كناية عن

قرب مفارقة الروح للجسد (٣) سورة الأحزاب آية ٢٦ ، والصبيصة : الحصن ، ومن صياصيهم : من
حصونهم / تاج الروس - مادة (صيص) .

(٤) يراجع الكتاب ٦٠٩/٣ ، ٦١٠ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، والمقتضب ٢/٢٣٠ ، ٢٣١ والأشرفي

٣٧٠/٢ والفصل / ٨٢ وما بعدها . (٥) الأصل فيهما : صحارى وحبال ، وأعلت كل منهما لإطلاق قاص

(٦) لم يرد هذا البناء في غير خمسة جموع بالقرآن الكريم استقراء - دون نظر إلى تكرار بعض ألفاظه .

(٧) وعلى نفس الوزن جمعوا حبلى وصحراء على : حبال وصحارى ، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

وبالفعلالي والفعالي خمسا صحراء والندراء والمقيس أتيا

(٨) سورة النساء آية : ٢

(٩) سورة الأنعام آية ١٤٦ والحوايا : المباحر أو المصارين والأمعاء ، وما اختلط بعظم : إليه الضأن .

وَأَيْسَ عَلَى أَيامِي فِي قَوْلِهِ: «وَأَنْكَحُوا الْأَيَامِي مِنْكُمْ»^(١) وَنَصْرَانِي عَلَى نَصَارِي فِي قَوْلِهِ: «لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ»^(٢).
 وَيَجْدُرُ بِنَا هُنَا أَنْ نَشِيرَ إِلَى أَنْ جُمُوعَ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ مِثْلُ: خَطِيئَةٌ وَقَضِيَّةٌ وَبَلِيَّةٌ وَبَرِيئَةٌ وَهَرَاوَةٌ - وَهِيَ: خَطَايَا وَقَضَايَا وَبَلَايَا وَبِرَايَا وَهَرَاوِيٌّ؛ وَمِثَالُ الْأُولَى قَوْلُ الْقُرْآنِ: «إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا»^(٣).
 أَقُولُ: يَجْدُرُ بِنَا أَنْ نُوَافِقَ الْخَلِيلَ، وَالْكَوْفِيَّ^(٤) فِي رَأْيِهِمُ الَّذِي يَدْعُمُ الْمَنْهَجَ الْوَصْفِيَّ الْاِسْتِقْرَائِيَّ مِنْ أَنْ هَذِهِ الْجُمُوعُ: صِيغَتٌ عَلَى وَزْنِ «فَعَالِيٍّ» الَّذِي نَحْنُ بِصُدَدِهِ الْآنَ، وَعَلَيْهِ تَتَعَدَّلُ الْقَاعِدَةُ الْخَاصَّةُ بِجَمْعِ الْمُعْتَلِ الْآخِرِ الَّذِي بوزن (فَعِيلَةٌ وَفَعَالَةٌ) وَتَقُولُ بِجَمْعِهَا عَلَى وَزْنِ (فَعَالِيٍّ).

وَفِي هَذَا تَيْسِيرِ أَيِّ تَيْسِيرٍ، لِأَنَّنا بِذَلِكَ نَسْتَعْنِي عَنِ التَّقْدِيرَاتِ وَالِافْتِعَالَاتِ الَّتِي أوردَهَا مَخَالِفُوهُمْ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ^(٥) الَّذِينَ اعْتَبَرُوا مِثْلَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ عَلَى وَزْنِ (فَعَالِيٍّ) قِيَاسًا عَلَى الصَّحِيحِ مِثْلُ: صَحِيفَةٌ وَصَحَائِفٌ

وَكَبِيرَةٌ وَكِبَائِرٌ، فَتَأُولُوا مَا تَأُولُوا مِنْ أَنْ كَلِمَةٌ (خَطَايَا) مِثْلًا قَدْ مَرَّتْ بِمَرَاكِلِ - افْتَرَضُوهَا - هِيَ: خَطَايِيٌّ ثُمَّ خَطَائِيٌّ، ثُمَّ خَطَائِيٌّ، ثُمَّ خَطَاءٌ، ثُمَّ خَطَايَا - بِوزنِ فَعَالِيٍّ^(٦).

وَنَلَاخِظُ أَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ يَطْرُدُ - مِنْ وَجْهَةٍ نَظَرِ الصَّرْفِيِّينَ^(٧) - فِي أَشْيَاءَ أَشْهَرِهَا: جَمْعُ فَعْلَانٍ وَفَعْلَاعٍ وَفَعْلَعِيٍّ، وَفَعْلَعِيٍّ (أَسْمَاءٌ أَوْ صِفَةٌ) وَفَعْلَعِيٍّ، وَيَحْفَظُ فِي مِثْلِ: يَتِيمٌ عَلَى يَتَامٍ، وَحَوِيَّةٌ عَلَى حَوَايَا، وَقَضِيَّةٌ عَلَى قَضَايَا، وَمَطِيَّةٌ عَلَى مَطَايَا.

وَأَقُولُ: إِنَّ جَمِيعَ الْأَوْزَانِ السَّابِقَةِ - مِنْ وَاوَعِ الْمَنْهَجِ الْاِسْتِقْرَائِيَّ - يَجُوزُ جَمْعُهَا عَلَى «فَعَالِيٍّ» فِي: فَعْلَانٍ وَفَعْلَعِيٍّ وَفَعْلَعِيٍّ وَفَعْلَعِيٍّ وَفَعْلَعِيٍّ وَفَعْلَعِيٍّ (مِنْ مَعْتَلِ اللَّامِ أَوْ مُضْعَفِهَا).

الْبِنَاءُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ - فَعَالِيٍّ^(٨) بِضَمِّ الْفَاءِ وَفَتْحِ لَامِ الْكَلِمَةِ الْمَقْصُورَةِ):

وَيَعْتَبَرُ هَذَا الْوِزْنَ مِنَ الْأَبْنِيَةِ النَّادِرَةِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، حَيْثُ لَمْ يَرُدَّ فِي غَيْرِ أَرْبَعَةٍ

- (١) سُورَةُ النُّورِ الْآيَةُ ٣٢ وَالْآيَاتُ ٣٢ وَالْآيَاتُ ٣٢ وَالْآيَاتُ ٣٢ وَمِنْ لَزُوجِهَا، وَمِنْ لَزُوجِهَا .
 (٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ الْآيَةُ ٥١ (٣) سُورَةُ الشُّرَاهِ الْآيَةُ ٥١ (٤) يَرَاوِجُ الْإِنْصَافَ لِلْأَنْبِيَاءِ
 مَسْأَلَةٌ ١١٦ ج ٢ ص ٤٢٨ (٥) يَرَاوِجُ الْكِتَابَ ٦٣٧/٣ وَالْمَقْتَضِبَ ٢٧٩/١
 (٦) يُمْكِنُ الرَّجُوعُ إِلَى تَفَاصِيلِ تِلْكَ الْقَضِيَّةِ بِكِتَابِي: نَظَرَةٌ وَصِفِيَّةٌ فِي تَصْرِيفِ الْأَفْعَالِ الطَّبَعَةِ الثَّانِيَةِ ص ١٠٣، ١٠٤
 (٧) يَرَاوِجُ الْكِتَابَ ٦٤٥/٣ وَالْمَقْتَضِبَ ٢٧٧/١، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٣٠/٢، وَالْمَهْمَجَ ١٧٩/٢ وَالْبَصْرِيَّ ٣١٤/٢ وَالْقَيْمِلَ ص ٨٢
 (٨) أَغْفَلُ ابْنَ مَالِكٍ هَذَا الْبِنَاءَ، وَلِذَا لَمْ يَتَمَرَّضْ لَهُ شِرَاحُهُ كَالْأَشْمُونِيِّ وَصَاحِبِ التَّصْرِيفِ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ قَدْ عَلِقَ عَلَيْهِ عَقَبَ عَرَضِهِ لَوْزْنِ (فَعَالِيٍّ) يَقُولُهُ ٣٧١/٢: وَاعْلَمْ أَنَّ فَعَالِيٍّ، بِضَمِّ الْعَيْنِ فِي جَمِيعِ نَحْوِ سَكْرَانٍ وَسَكْرِيٍّ وَرَاجِحٍ عَلَى فَعَالِيٍّ بِفَتْحِهَا، وَفِي غَيْرِ يَتِيمٍ مِنْ نَحْوِ قَدِيمٍ وَأَسِيرٍ مُسْتَعْفَى عَنْهُ بِهِ، وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ مُسْتَعْفَى عَنْهُ، وَقَدْ ذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي الْمَجْمَعِ عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنِ الْبِنَاءِ الْمَشْرُوبِ مِنَ أَبْنِيَةِ الْكُثْرَةِ ١٧٩/٢ وَيَرَاوِجُ الْكِتَابَ ٦٤٥/٣، ٦٥٠

ونلاحظ اطراد هذا البناء - من وجهة نظر الصرفيين (٥) - في الثلاثي سا كن العين وآخره ياء مشددة غير ياء النسب ؛ مثل : كرسى وكراسى ، وقهرى - لنوع من الحمام - وقاوى وإنسى وأناسى ، وجاء على غير القاعدة - على حد قولهم : إنسان وأناسى (٦).

وأقول : إن الاستقراء الوصفي يميز الصيغ المسموعة عن العرب في هذا البناء وغيره ، دون اهتمام بالمطرود أو الشاذ أو النادر ، فالعبرة بما ورد من نماذج فصيحة أجازها العرب .

البناء السابع والعشرون - فعالى (٧) (بفتح الفاء وكسر اللام الأولى) :

وعلى هذا البناء قول القرآن الكريم : جمع ضفدع على ضفادع في قوله : « فأرسلنا عليهم الطوفان والجراد والقمل والضفادع (٨) » وملك على ملائكة في قوله : « بمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومين (٩) » ، ودرهم على دراهم في قوله : « وشروه بثمن بخس دراهم معدودة (١٠) » وسلسلة على سلاسل في قوله : « إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل

جموع من الكتاب العزيز - من واقع الاستقراء - وهى جمع أسير على أسارى في قول القرآن : « وإن يأتوكم أسارى - تفادوهم (١) » ، وجمع سكران على سكارى في قوله : « وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن عذاب الله شديد (٢) » ، وكسلان على كسالى في قوله : « وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراءون الناس (٣) » ، وفريد أو منفرد على فرادى في قوله : « ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم (٤) » .

ونلاحظ أن هذا البناء - من خلال المنهج الاستقرائى ، وبغض النظر عن إغفال ابن مالك وبعض الصرفيين له ، أقول : نلاحظ أنه يأتى جمعاً لكل وصف على : فعلان ، ويأتى كذلك جمعاً للمفرد الذى بوزن فعيل مثل : قديم وأسير وفريد .

البناء السادس والعشرون - فعالى (بفتح الفاء والعين وكسر اللام وتشديد الياء) : وقد لاحظت من خلال الاستقراء الدقيق لألفاظ الجموع في القرآن الكريم أن هذا البناء لم يستعمل فيه مطلقاً .

(١) سورة البقرة الآية ٨٥ (٢) سورة الحج الآية ٢، ٣ وقد وردت نفس الكلمة (سكارى) في الآية ٤٣ من سورة النساء (٣) سورة النساء الآية ١٤٢ (٤) سورة الأنعام الآية ٩٤

(٥) يراجع التصريح ٣١٤/٢ والأشعري ٣٧١/٢ والهمع ١٧٩/٢ والفيصل ص ٨٧ .

(٦) يراجع سيهويه ٦٢١/٣

(٧) ورد هذا البناء ثمانى مرات في القرآن الكريم - استقراء - بصرف النظر عن تكرار بعض الجموع في مواضع مختلفة (٨) سورة الأعراف الآية ١٣٣

(٩) سورة آل عمران الآية ١٢٥ (١٠) سورة يوسف الآية ٢٠

يسحبون^(١) ، وحنجرة على حناجر في قوله : « إذ القلوب لدى الحناجر كاظمين^(٢) » .

ونلاحظ أن الصرفين^(٣) يقررون ، ولا يخالفهم المنهج الوصفي فيما قرروا - أن هذا البناء يطرد في جمع مجرد الرباعي أو الخماسي ومزيدهما مثل : جعفر وجعفر ، برثن وبرثن ، سفرجل وسفارج ، فرزدق وفرازق أو فرازد . فرى الرباعي قد جمع دون حذف أحد أصوله ، أما الخماسي فقد جمع بحذف الرابع أو الخامس ، وحذف الخامس أولى أما مزيد الرباعي^(٤) والخماسي فتحذف حروف الزيادة من الرباعي والحرف الخامس الأصلي مع الزيادة من الخماسي .

* * *

رابعا : قضية شبه فعالل وفعاليل :

وهو آخر الأبنية التي ارتأها الصرفيون لجموع التكسير ، ويبدو أنهم استكثروا الأوزان فوضعوا أكثر من عشرة أبنية مختلفة تحت تقسيم واحد وسموه بشبه فعالل ، وعرفوه بقولهم : « وهو ما مائله عددا

وهيئة ، وإن خالفه زنة كفاعل وفعال ، ويطرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم^(٥) : وقد عبر ابن مالك عن هذا البناء وماشابهه بقوله :

وبفعالل وشبهه انطقا
في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى
وقال الأشموني في شرحه : وأما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثي مزيد إلا ما أخرجه ابن مالك بقوله : (من غير ما مضى) .. وشمل قوله ما فوق الثلاثة : الرباعي وما زاد عليه ، أما الرباعي فإن كان مجردا جمع على فعالل . وإن كان بزيادة جُمع على شبه فعالل سواء أكانت زيادة للإلحاق أم لغيره^(٦) ، ولم يظفر شبهه فعالل بعناية أكثر من هذا من جانب الصرفيين الأوائل .

وأقول : إن المنهج الوصفي الاستقرائي يرفض التعميم ، ويميل إلى استقرار الأمثلة من كلام العرب وتقعيد القواعد المفصلة المناسبة ، وإذا كنا قد اتجهنا مع الصرفيين في تقسيمات جموع التكسير التي وصلت - بعد أن ألغى البحث الفروق بين القلة والكثرة

(٢) سورة غافر الآية ١٨

(١) سورة غافر الآية ٧١

(٣) يراجع الكتاب ٦٢٠/٢ والمقتضب ٢٢٦/٢ ، ٢٢٨ ، والهمع ١٨٠/٢ - ١٨١ ، والصريح ٣١٥/٢

والأشموني ٢٧٣/٢

(٤) إذا كان الحرف الزائد حرف لين (ألف أو واو أو ياء ساكنة مسبوقه بحركة تماثلها) وجاء رابعا قبل الآخر ، فإنه يبقى إن كان ياء ، ويقلب ياء إن كان ألفاً أو واو أو ياء مثل : قنديل وقناديل ، عصفور وعصافير مصباح ومصاييح .

(٦) التصريح ٣١٦/٢

(٥) الأشموني ٢ / ٢٧٣

إلى ثمانية وعشرين بناء ، فما أحرانا أن نقعد تفصيلاً لما أطاقوا عاياه « شبه فعالل » لأنها - في رأيي - أبنية مستقلة ذات قواعد ثابتة وإن كان يجمع كل تلك الأوزان : أن مفرداتها غير ثلاثية إلا ما تقدم - على حد تعبير ابن مالك الوارد سلفاً .

وسيتناول بحثي هذا البناء من خلال أربعة عشر وزناً - من واقع الاستقراء الدقيق للجموع في القرآن الكريم ، وفي كلام العرب ، وسنعالجها بنفس الأسلوب الذي عالجننا به أبنية التكسير السابقة .

١ - مفاعيل (١) :

وعليه جاء جمع مضجع على مضاجع كقول القرآن : « واهجروهن في المضاجع (٢) » ، ومعيشة على معايش في قوله : « وجعلنا لكم فيها معايش (٣) » ، وشرق ومغرب على مشارق ومغارب في قوله : « فلا أتسم برب المشارق والمغارب (٤) » ، ومرفق على مرفاق

في قوله : « فأغساوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق (٥) » ، ومفتاح على مفاتيح كقوله : « وعنده مفاتيح الغيب (٦) » : ومنفعة على منافع كقوله : « ليشهدوا منافع لهم (٧) » ، ومسجد على مساجد في قوله : « وأن المساجد لله (٨) » ، ومصنع على مصانع في قوله : « وتتخفون مصانع لعلكم تخادون (٩) » . . . إلى آخر تلك النماذج الكريمة .

ونلاحظ أن هذا الجمع - استقراء - يرد للمفردات التي بوزن : مفعَل أو مفعِل أو مفعِل أو مفعِل أو مفعلة أو مفعال (١٠) . ويرد قليلاً من وزن : مفعَل كمدهن (١١) ومداهن ، ومنخل ومناخل :

٢ - مفاعيل (١٢) :

وعليه جاء جمع مسكين على مساكين في قول القرآن : « فكفارته إطعام عشرة مساكين (١٣) » ، وميزان على موازين في قوله : « فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون (١٤) »

(١) ورد هذا الجمع أربعا وعشرين مرة - من واقع الاستقراء - في القرآن الكريم بصرف النظر عن مرات تكرار بعض الجموع .

ويراجع الكتاب ج ٢٢٧/٣ ، ٢٢٨ ، ٢٤٠ ، ٤٤٠ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ج ٤/١٥٠ ، ٢٥٠ ، والأشرفي ٢/٣٧٣ .
 (٢) سورة النساء الآية ٣٤ (٣) سورة الأعراف الآية ١٠ (٤) سورة المعارج الآية ٤٠
 (٥) سورة المائدة الآية ٦ (٦) سورة الأنعام الآية ٥٩ (٧) سورة الحج الآية ٢٨
 (٨) سورة الجن الآية ١٨ (٩) سورة الشعراء الآية ١٢٩

(١٠) لم تخرج النماذج القرآنية الأربعة والعشرون عن هذه الأوزان الستة في مفرداتها وأمثلتها على الترتيب : مضجع وشرق ومرضع ومرفق ومعيشة ومفتاح (١١) المدهن : قارورة الدهن

(١٢) ورد هذا الجمع ست مرات في القرآن الكريم استقراء - بصرف النظر عن تكرار بعض ألفاظه . ويراجع الكتاب ج ٢٢٧/٣ ، ٢٢٨ ، ٢٤٠ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٢٥٠ ، ١٥٠ ، والمقتضب ٢ / ٢٨٥ ، ٣٦٢/٣
 (١٣) سورة المائدة الآية ٨٩ (١٤) سورة الأعراف الآية ٨

ومحراب على محارب في قوله : يعملون له ما يشاء من محارب (١) ، ومنصباح على مصابيح في قوله : «وزينا السماء الدنيا بمصابيح وحفظاً» (٢) ، ومعدار على معاذير في قوله : «ولو أتت معاذيره» (٣) ، ومقلد على مقاليد في قوله : «له مقاليد السماوات والأرض» (٤) .

ونلاحظ أن هذا الجمع - استقراء - يرد للمفردات التي بوزن : مفعيل أو مفعال أو ميفعل ، كما يأتي قليلاً من وزني : مفعول كوسر ومياسير ، ومفعولة كرجوحة ، ومراجيح ، ومفعول (٥) كلعون وملاعين . كما نلاحظ أن جمع «مفاعيل» يعتبر تطوراً صوتياً للجمع السابق «مفاعل» حيث أشبهت كسرة العين وطالت فصارت ياء .

٣ - فياعل (٦) :

وهو من الأوزان التي لم يرد عليها ألفاظ جموع في القرآن الكريم . وهو يأتي - استقراء - جمعاً لفيعل في قولنا : فيلق (٧)

وفيالق ، وأيطل (٨) وأياطل ، وهيكل وهياكل ، ونيزك ونيازك (٩) :

فنلاحظ أنه يأتي جمعاً لوزن « فيعل » باستمرار .

٤ - فياعيل (١٠) :

وهو من الأوزان النادرة الاستعمال في القرآن الكريم ؛ حيث ورد مرة واحدة ، بغض النظر عن مرات تكراره ، وهو كلمة شيطان (١١) وجمعها شياطين في قول القرآن : « إن المبشرين كانوا إخوان الشياطين (١٢) » .

ويأتي أحياناً جمعاً لفيعل كقولنا : حيزوم (١٣) وحيازيم :

فنلاحظ أن هذا الوزن يأتي جمعاً لفيعمال .

وفيعل . ويعتبر هذا البناء (فياعيل) تطوراً صوتياً للجمع السابق (فياعل) حيث أشبهت كسرة العين ، وطالت ، فصارت ياء .

- (١) سورة سبأ الآية ١٣ (٢) سورة فصلت الآية ١٢
(٣) سورة القيامة الآية ١٥ والمعاذير : الحجج يعتذر بها - واحد معذار (تاج العروس / علو) .
(٤) سورة الزمر الآية ٦٣ والمقلد : عصا في رأسها اعوجاج يقلد الكلا كما يقلد القبت إذا جعل حبالاً أي يفتل ، والجمع : المقاليد (لسان العرب / قلد) .
(٥) منفرد هذه القضية بمعالجة خاص بعد الانتهاء من استعراض أبنية جموع التكسير جميعها
(٦) يراجع الكتاب ٤/٢٧٩، ٣٩٢ والتصريح ٢/٣١٧ والأشتمول ٢/٣٧٣ والهمع ٢/١٨٠ والفصل ص ١٧٨
(٧) الفيلق : الجيش . (٨) الأيطل : الثامرة . (٩) النيزك : الريح القصير .
(١٠) يراجع الكتاب ٤/٢٥٢ والمقطب ١ / ٢٦٤ ، والفصل ص ١٧٩
(١١) تعتبر هذه الكلمة تابعة للوزن (فيعال) إن اعتبرنا الأصل المجمع لها (شيطان) بوزن فعل ، فتكون شيطان بوزن : فيعال
(١٢) سورة الإسراء الآية ٢٧
(١٣) الحيزوم : صدر السفينة .

٥ - فباعلة (١) :

وفِعْلَوَل، وقد أوردنا أمثلة قرآنية للوزنين
الأوليين ، أما الأوزان الثلاثة الأخيرة فأمثلتها
على الترتيب : عصفور وعصافير ، برهان
وبراهين ، برذون (١٠) وبراذين :

وهو من الأبنية التي لم تستعمل في القرآن
الكريم . ومنها قولنا في جمع الصيقل (٢)
صياقاة ، والصيرفي : صيارفة ، والبيطار (٣) :
بياطرة ، والصيدلاني : صيادلة .

ويعتبر هذا الوزن تطوراً صوتياً للوزن
(فعالل) حيث طالت وأشبعت كسرة اللام
الأولى فصارت باء :

فتلاحظ أن هذا البناء يأتي جمعاً لفعل
وقِيْعَلِي وِفِعَال وِفِعْلَانِي .

٧ - فعالة :

٦ - فعاليل (٤) :

وهو من الأبنية التي لم تستعمل في القرآن
الكريم ، ومنها قولنا في جمع البطريق (١١) :
بطارقة ، والجهيد (١٢) : جهابذة ، والسهب (١٣)
: لاهية ، والدهقان (١٤) : دهاقنة .

وعلى هذا البناء جمع جلباب على جلابيب
في قول القرآن : « يدنين عليهم من جلابيبهن » (٥)
ونخزير على خنازير في قوله : « وجعل منهم
القردة والخنازير » (٦) ، وقرطاس على
قراطيس في قوله : « يجعلونه قراطيس
تبدونها » (٧) ، وسربال على سراويل في قوله :
« سراويل تقيكم الحر » (٨) ، وغريب على
غرايب في قوله : « وغرايب سود » (٩) .

فتلاحظ أن هذا البناء (١٥) يأتي جمعاً لفعليل
وفِعْلَالِي وِفِعْلَالِي وِفِعْلَالِي .
٨ - فعاعيل (١٦) :

فتلاحظ أن هذا البناء يأتي جمعاً لفعلال
وفِعْلَالِي ، كما يأتي جمعاً لفعلول وفِعْلَالِي .

وهو كذلك من الأبنية التي لم تستخدم في
القرآن الكريم . ومنها قولنا في جمع الخفاش

(٢) الصيقل : شحاذ السيوف وجلاؤها

(١) يراجع الهمع ١٨٠/٢ والفيصل ص ١٧٩

(٣) البيطار : من يعالج اللوات

(٤) ورد ذكر هذا البناء خمس مرات من واقع الاستقراء القرآني ، بعض النظر عن تكرار بعض الفاظه . ويراجع

الكتاب ٦٢٣/٣ والمقتضب ٢٢٩/٢ ، ٢٣٢ ، ٢٥٤ ، والأشرفي ٣٧٥/٢

(٥) سورة الأحزاب الآية ٥٩ ، (٦) سورة المائدة الآية ٦٠

(٧) سورة الأنعام الآية ٩١ ، (٨) سورة النحل الآية ٨١

(٩) سورة فاطر الآية ٢٧ ولسان العرب (غرب) ويقال : أسود خرابي وغرايب : شديد السواد ، وجمعه :

غرايب . (١٠) البرذون : الدابة .

(١١) البطريق : القائد من قواد الروم . (١٢) الجهيد : القائد الخبير بما يعمل

(١٣) السهب : الطويل من الرجال ، ويراجع في هذه البنية كل من المقتضب ٢٢٦/٢ والهمع ١٨٠/٢

والفيصل ص ١٧٥ (١٤) الدهقان : رئيس الإقليم وزعيم فلاحي المقيم

(١٥) يراجع كتاب سيوييه ٦٢٠/٣ (١٦) يراجع الكتاب ٣٧٨/٤ والفيصل ص ١٧٦

خفافيش ، والدكان : دكائين ، والسلم :
سلايم (١) .

فلاحظ أن هذا البناء يأتي جمعاً لصيغتي :
فَعَّلَ وفَعَّلَ .

٩ - فعالين (٢) :

وهو من الأبنية النادرة في القرآن الكريم ،
حيث ورد منه لفظ واحد ؛ وهو كلمة
شيطان (٣) وجمعه : شياطين في قول القرآن :
« ولقد زيننا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها
رجوماً للشياطين (٤) » .

ونلاحظ أن هذا البناء يأتي جمعاً لأوزان :
فَعَّلان وفَعَّلان وفَعَّلان وفَعَّلان ، ونماذجها
على الترتيب : شيطان وشياطين - كما أسلفنا
و: بيتان وبيتان ، وسرحان (٥) وسراحين ،
وكروان وكرارين .

١٠ - أفاعل (٦) :

وعلى هذا البناء جمع أفعلة (بتثنية الهمزة
والميم) على أنامل في قول القرآن : « وإذا
خلواً عضواً عليكم الأنامل (٧) » ، والأرذل
(أو الرذال والرذيل (٨)) على أراذل في
قوله : « وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا (٩) »
ولسورة على أساور في قوله : « وحلوا أساور
من فضة وسقاهم ربهم شراباً طهوراً (١٠) » ،
ولصبيح على أصابع في قوله : « يجعلون
أصابعهم في آذانهم (١١) » .

ونلاحظ أن هذا البناء (١٢) يأتي جمعاً -
لأوزان : لإفعلة وأفعل وإفعل ، وإفعول
وفُعلة ، والوزنان الأخيران قليلاً الاستعمال (١٣) .

١١ - أفاعيل (١٤) :

وعلى هذا البناء جمع أمنية على أمانى في
قول القرآن : « ليس بأمانيكم ولا أمانى
أهل الكتاب (١٥) » ، وأسطورة على أساطير

(١) يستخدم هذا الجمع في لهجات صعيد مصر ، وهو جمع فصيح ، وورد للوزن نفسه جمع آخر على وزن
(فاعل) وهو قولهم : سلام ، وصيغة (فاعل) نادرة الاستعمال في اللغة .

(٢) يراجع المقتضب ٢٦٤/٢ والهمع ١٨٠/٢

(٣) وتعتبر هذه الكلمة مثالا للوزن المذكور إن اعتبرنا أصلها المعجم (شيط) فيكون شيطان بوزن : فعلان

(٤) سورة الملك الآية ٥

(٥) السرحان : الذئب أو الأسد .

(٦) ورد هذا البناء أربع مرات في القرآن الكريم استقراء بغض النظر عن تكرار بعض ألفاظه .

(٧) سورة آل عمران الآية ١١٩

(٨) تاج العروس (رذل) : وهو الدون من الناس أو الخسيس ، والوديء من كل شيء .

(٩) سورة هود الآية ٢٧ (١٠) سورة الإنسان الآية ٢١ (١١) سورة البقرة الآية ١٩

(١٢) يراجع الكتاب ٣ / ٦١٨ ، ٤٠٧ ، والمقتضب ٢ / ٢١٤ ، ٢٢٦

(١٣) مثلوا لها بقولهم : الأمعوز - لسرب الظباء وجمعها أماعز والكحلة - لبقلة وجمعها : أكاحل

(١٤) ورد هذا البناء خمس مرات في القرآن الكريم من خلال الاستقراء بصرف النظر عن تكرار بعض الألفاظ

(١٥) سورة النساء الآية ١٢٣

في قوله : « إن هذا إلا أساطير الأولين ^(١) » ،
ولإبريق على أبريق في قوله : « بأكواب
وأباريق ^(٢) » ، وأحدوثة (أو حديث) على
أحاديث في قوله : « ويعلمك من تأويل
الأحاديث ^(٣) » ، وقول وأقوال وجمع
الجمع : أقاويل في قوله : « ولو تقول علينا
بعض الأقاويل ^(٤) » .

ونلاحظ أن هذا البناء ^(٥) يأتي جمعاً
لأوزان : أفعولة وإفعليل ، وأفعال جمعاً ،
وقفعيل وفعول قليلاً - ومثال الأخيرين :
حديث وأحاديث ، وعروض وأعاريض .
ويعتبر هذا البناء تطوراً صوتياً للوزن -
السابق (أفاعل) حيث أشبعت كسرة العين
وطالت ، فصارت ياء .

١٢ - تفاعيل ^(٦) :

وهو من الأوزان النادرة في القرآن الكريم
حيث لم يرد عليه إلا جمع واحد من واقع
الاستقراء الدقيق ، وهو جمع تمثال على

تمائيل ^(٧) في قوله : « ما هذه التمائيل التي
أنتم لها عاكفون ^(٨) » .

ونلاحظ أن هذا البناء يرد جمعاً لأوزان
تفعال - بفتح التاء أو كسرهما ، وتفعيل ؛
ومثالها : تصريف وتصاريف .

١٣ - يفاعيل :

ويعتبر هذا الوزن جديداً ، حيث لم
أعثر على مَنْ عالجَه في مراجع الصرف التي
وقعت عليها عين البحث ضمن بناء « شبه
فعال » أو غيره ، سوى للملاحه سريعة
من سيوييه ^(٩) .

وقد عثرت عليه في أثناء استقرائي لألفاظ
الجموع في القرآن الكريم مرة واحدة ،
وهو جمع ينبوع على ينابيع في قوله : « ألم
تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع
في الأرض ^(١٠) » ، ومنها ماجاء في الكتاب
يربوع ويرابيع ، ويعقوب ويعاقيب .

(١) سورة الأنعام الآية ٢٥ (٢) سورة الواقعة الآية ١٨

(٣) سورة يوسف الآية ٧ ولسان العرب (حدث) : ونقل عن الفراء أن واحد الأحاديث : أحدوثة بمعنى
أعجوبة ، ثم جعلوه جمعاً للحديث ، وقال ابن بري : لا يكون واحد أحاديث الرسول إلا حديثاً .

(٤) سورة الحاقة الآية ٤٤

(٥) يراجع الكتاب ٤٠٧/٣ والهمع ١٨٠/٢ والأشموقي ٣٧٨/٢ والفيصل ص ١٨٦ .

(٦) يراجع الكتاب ٢٥٢/٤ والهمع ١٨٠/٢ والأشموقي ٣٧٦/٢ واللسان (مثل) والفيصل ص ١٨٨

(٧) تكررت هذه الكلمة مرتين في موضعين من الكتاب العزيز ، ويراجع لسان العرب مثل : ويقال مثلت
إذا صورت تمثالا ، والتمثال : الاسم منه ، والتمثال : اسم الشيء المصنوع مشبهاً بخلق من خلق الله وجمعه تمائيل ،
وأصله من مثلت الشيء ، واسم ذلك الممثال : تمثال ، وأما التمثال بالفتح فهو مصدر مثلت تمثيلاً وتمثالا . ويراجع
الصحاح (مثل) والتمثال : الصورة ، والجمع : التمائيل .

(٨) سورة الأنبياء الآية ٥٢ (٩) يراجع الكتاب ٢٥٢/٤

(١٠) سورة الزمر الآية ٢١ ويراجع تاج العروس / نبح : وينبوع على يفعل ، والجمع ينابيع على يفاعيل .

إمكان الإشارة إلى الجمع بلفظ الواحد فنقول
هذا ركب ، وهذه نخيل .

ولكن - هل تحقق هذا الشرط فيما نحن
بصدده ؟ وهل يمكن أن نقول : هذا حرس
وهذا تبع ؟ وما المانع أن تكون مثل هذه
الجموع - شأنها شأن جموع التكسير الأخرى
- موضوعة للأحاد المحتملة دالة عليها دلالة
تكرار الواحد بالعطف ؟ فكلمة حرس تدل
- مثلاً - على حارس وحارس وحارس ،
ويمكننا أن نقول : هؤلاء حرس الملك كما
نقول : هؤلاء حراسه .

البناء الثاني - فعيل^(٨) (بفتح فكسر) :

وهو كذلك من الأبنية الجديدة التي
كشفتها البحث من خلال استقراء ألفاظ
الجموع في القرآن الكريم ، وعليه جمع
عبد على عبيد في قول القرآن : « وأن الله ليس
بظلام للعبيد^(٩) » ، وعمار على حمير في قوله :
« والحيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة^(١٠) »
ونخلة على نخيل في قوله : « ومن ثمرات
النخيل والأعناب^(١١) » .

قوله : « فوجدناها ملئت حرساً شديداً^(١٢) »
وتابع على تبع في قوله : « كنا لكم تبعاً^(١٣) » ،
وقصة على قصص في قوله : « نحن نقص
عليك أحسن القصص^(١٤) » ، وحماة على حما
في قوله : « من حما مسنون^(١٥) » .

ونلاحظ أن هذا البناء ورد - من خلال
الاستقراء القرآني - جمعاً لصيغ : فعول
وفاعل وفعلة وفعلة : كما جاء من غير ذلك
جمعاً لفعيل وفعال ، وأمثلتها كما حددتها
الغويون^(١٦) : أفيق^(١٧) وأفق ، إهاب وأهب .

ولنتاقد الصرفيين في اعتبارهم أمثال هذه
الكلمات الواردة تحت هذا البناء (فعول)
وغيره مما سيدكر من أبنية ضمن أسماء الجموع
وليست من جموع التكسير . فنورد تعريف
الصرفيين^(١٧) لاسم الجمع حيث قالوا « اسم
الجمع ما كان موضوعاً لمجموع الأحادد ألا عليها
دلالة الواحد على جملة أجزاء مسماه سواء
كان له واحد من لفظه مستعمل كراكب
وركب ، أو لم يكن له واحد من لفظه كقوم
جمعاً لرجل ، ونخيل جمعاً لفرس » .
وتصورهم لهذه الدلالة سببه - فيما أرى -

(٢) سورة غافر الآية ٤٧

(١) سورة الجن الآية ٨

(٤) سورة الحجر الآية ٢٦

(٣) سورة يوسف الآية ٣

(٥) يراجع لسان العرب ، والمصادر السابقة المذكورة في الحاشية رقم (٤) من الصفحة السابقة في التحفة على

البناء (فعل) الذي نحن بصدده .

(٦) اللسان / أفق : الأفيق - الجلد الذي لم يدبغ (عن ثعلب) .

(٧) الأشموني ٢-٣٧٩ والفصل ص ١١١

(٨) ورد هذا البناء ثلاث مرات فقط في القرآن الكريم بصرف النظر عن تكرار بعض ألفاظه .

(١٠) سورة النحل الآية ٨

(٩) سورة آل عمران الآية ١٨٢

(١١) سورة النحل الآية ٦٧

ونلاحظ أن هذا البناء ورد من خلال الاستقراء القرآني جمعاً لصيغ: فَعَلَّ و فِعْعَل ، و فَعَّلَة . كما جاء من غير ذلك جمعاً لفاعل كتمثيل سيويوه^(١) : عازب وعزيب وغاز وغزى ، وعلى نفس الوزن جاء : حاج وحجيج .

البناء الثالث - فعال^(٢) (بضم ففتح) :

وهو كذلك من الأبنية الجديدة التي كشفها البحث من خلال استقراء ألفاظ الجموع في القرآن الكريم وعايه جمع جديد على

جَذَاذ في قول القرآن : « فجعلهم جذاذا إلا كبيراً لهم^(٣) » . ولم يرد هذا الجمع في القرآن الكريم^(٤) إلا مرة واحدة وعلى تلك اللفظة (جَذَاذ) ،

ونلاحظ أن هذا البناء قد ورد من خلال الاستقراء القرآني - جمعاً لصيغة : فَعِيل ، كما جاء من غير ذلك جمعاً لصيغة فِعْل كقولهم : ظيّر وظوار^(٥) وخفيف وخفاف ، وسريع وسراع^(٦) :

ونلاحظ أيضاً أن هذا البناء (فعال) يعتبر تطوراً صوتياً للبناء (فَعَّل) وهو من أبنية

(١) يراجع الكتاب ٣ / ٦٢٦ واستشهد بقول امرئ القيس :

سريت بهم حتى تكل غزيم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

ويقول محقق الكتاب : فهو اسم جمع لغاز لأن فميلا ليس بما يكسر عليه الواحد إلا شلواذا ، والمنهج الوصفي شأن الكوفيين - يعترف بجميع الظواهر اللغوية ، مادام الفصحاء قد أجازوها في كلامهم ، ولا يرفض النادر . ويراجع الكتاب كذلك ٣ / ٥٦٧ ، ٥٧٦ ، ٦٢٨ وشرح الشافية ٤ / ٢٠٦ ، ٩٢ وينقل الاسترأبادي رأى سيويوه من الصفحات المشار إليها بقوله : « وحيمير (فعيل) عند سيويوه من صيغة الجمع لكنه كان القياس أن يكون جمع فعل ككليب ومميز وضئين ، وقال غير سيويوه : إنه ليس من أبنية الجموع فهو اسم جمع كركب » وأقول : إنني أتفق في رأي مع رأى إمام النحاة الذي اعتبر هذه الصيغة (فعيل) من جموع التكسير .

(٢) يراجع الكتاب ٣ / ٦١٤٧٦٠٩ ، ٦٤٧ وشرح الشافية ٤ / ٢٠٦ ويذكر الاسترأبادي أن وزن (فعال) عند سيويوه من أبنية الجموع خلافاً لغيره ، لكن قياسه عنده أن يكون جمع فعل كظوار في ظئر (وهي التي تعطف على على ولد غيرها من الناس وغيرهم) وفعل كرخال في رخل (وهو الأثني من أولاد الضان) قال : وتوأم في توأم شاذ ، وعند غيره هو اسم جمع . ا.هـ. وأكرر ما قلته في الحاشية السابقة أنني أوافق رأى سيويوه الذي اعتبر (فعال) كذلك من صيغ جموع التكسير .

(٣) سورة الأنبياء الآية ٥٨ ويراجع تاج العروس / جذذ : جذذت الشيء جذاذاً : قطعتة قطعاً ، وجعلهم جذاذا : أى حطاماً ، وقيل : هو جمع جديد - وهو من الجمع العزيز مثل : خفيف وخفاف .

(٤) ورد على الوزن نفسه جمع ذبابة على ذباب في سورة الحج - ٧٣ « لن يخلقواذ باباً » ولم أثبتها شاهداً لأنه ينطبق عليها قاعدة اسم الجنس الجمعي ، وإن كان ابن خالويه يعتبرها جمعاً مسموحاً للمفرد : ذب بوزن (فعل) ويراجع ابن خالويه عالم اللغة ص ٢١٨

(٥) يراجع الأشموني ٢ / ٣٧٢

(٦) يراجع المقتضب ٢ / ٢٠٨ ولسان العرب / سراع : ونقل عن ابن بري استشهاده بقول عمرو بن معد يكرب حتى تروه كاشفاً قناعه تعدو به سلهبة سراع

ويتفق الشطر الثاني من الشاهد مع ما رواه المبرد في المقتضب ، وراذ : ثوب رقيق ورقاق ، وعلق بقوله : وهذا أكثر من أن يحصى . وأقول : ألا يجدر بنا بعد قول المبرد وغيره اعتبار هذه البنية (فعال) من أبنية جموع التكسير ؟

التكسير المعروفة كغُرْفَة و غُرْف ومُدِيَة
ومُدِي حيث أشبعت فتحة العين فصارت ألفاً .

وقال الأشموني في منهج السالك^(١) عن
هذا الوزن (فَعَال) وسابقه (فَعِيل) :
« وأما فَعِيل وفَعَال - بضم الفاء ؛ نحو عبيد
جمع عبد ، وظؤار جمع ظئر ففيها خلاف ،
ذكر بعضهم أنها اسم جمع ، على الصحيح -
من وجهة نظر الأشموني ، وقال في التسهيل
يقصد ابن مالك ؛ وأنا معه في رأيه : الأصح
أنها - مثلاً تكسير لا اسماً جمع ، وقد
أيدت ذلك في الحواشي السابقة من كلام
إمام النجاة سيويه الذي اعتبرهما من جموع
التكسير كما أسلفت .

البناء الرابع - فَعَالَة^(٢) (بكسر ففتح) :

وهو بناء جديد يصدق - من خلال الاستقراء
القرآني - على كلمتين اثنتين وردتا جمعاً
لكلمتي : . جمل على جمالة في قول القرآن :
« كأنه جِمالٌ صفر^(٣) » وحجر على
حجارة في قوله : « قل كونوا حجارة أو
حديداً^(٤) » .

ونلاحظ أن هذا البناء يأتي جمعاً لوزن
واحد هو : فَعَل - من خلال مثالي القرآن
الكريم .

كما نلاحظ أنه يأتي كذلك - في غير القرآن
جمعاً لوزن فاعل قليلاً مثل : صاحب وصحابة
ونلاحظ أخيراً أن وزن (فَعَالَة) يعتبر
تطوراً صوتياً للوزن (فَعَالَة) وهو من أبنية جموع
التكسير المعروفة مثل : قرد وقردة ، حيث
أشبعت فتحة العين وطالت حتى صارت
ألفاً في (فَعَالَة) .

البناء الخامس - فَعَالَة (بفتحين) :

وهو بناء جديد ، لم نعثر على نموذج له
في ألفاظ القرآن الكريم ، ولكنه وارد في
اللغة الفصيحة - ضمن ما اعتبره الصرفيون
من أسماء الجموع ، وهو جمعهم لصاحب
على صحابة^(٥) ، وقد اشتهر بهذا الاسم
صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم -
رضوان الله عليهم . أي أن فاعل قد تجمع
على : فَعَالَة .

وأرى أن هذا البناء (فَعَالَة) يعتبر تطوراً
صوتياً للبناء (فَعَالَة) وهو من أبنية جموع
التكسير المعروفة مثل : ساحر وسحرة ،
حيث أشبعت فتحة العين ، وطالت ، حتى
صارت ألفاً في (فَعَالَة) .

البناء السادس - فَعَالَة (بفتح الأول وتشديد
الثاني مفتوحاً مع المدح) :

وهو بناء جديد ، يصدق - من خلال
الاستقراء القرآني - على كلمة واحدة وردت

(١) منهج السالك ٣٧٢/٢ ويراجع التسهيل ص ٢٧٤

(٢) سورة المرسلات الآية ٢٣

(٣) يراجع الكتاب ٥٦٨/٣ ، ٥٧١

(٥) يراجع الفيصل ص ٢٥٣

(٤) سورة الإسراء . الآية ٥٠

جمعاً للفظه سائر على سياره بمعنى : مسافرين
في قول القرآن : « يلتقطه بعض السيارة »^(١).

أى أن وزن اسم الفاعل (من الثلاثي)
وهو وزن فاعل^(٢) يجمع أحياناً على : فعالة .

البناء السابع - فاعل :

وهو يصدق من خلال الاستقراء القرآني
على كلمة واحدة وردت جمعاً لكلمة جن
على جان في قول القرآن : « ونخلق الجن من
مارج من نار »^(٣) . وهو فيما يتضح بناء
نادر^(٤) .

ونلاحظ أن هذا البناء^(٥) قد يأتي جمعاً -
على ندره - للأوزان : فِعْل وفِعْل أو فَعْلَة ،
وإن كان الأخيران ومثالاهما : جَمَل وجامل ،
بقرة وبقرة - لا يستعملان إلا قليلاً .

البناء الثامن - فَعَل (بفتح فسكون) :

وهو بناء جديد يصدق - من خلال
الاستقراء القرآني - على أربع كلمات وردت
كل منها مرة واحدة فجاءت كلمة راكب
مجموعه على رَكِب في قول القرآن : « والركب
أسفل منكم »^(٦) ، وكلمة ضائن على ضأن
وما عز على معز في قوله : « ثمانية أزواج
من الضأن اثنين ، ومن المعز اثنين »^(٧) . وكلمة
وافد على وفد في قوله : « يوم نحشر المتقين
إلى الرحمن وقداء »^(٨) .

فنلاحظ أن (فاعل) يجمع كذلك على
(فَعْل) . وهناك حديث شريف جاء فيه
جمع شارخ بمعنى شاب على شَرخ أى فاعل
على فَعْل - وذلك قوله صلى الله عليه وسلم :

(١) سورة يوسف الآية ١٠ وقد ورد هذا الجمع ثلاث مرات في القرآن الكريم من سورتي المائدة ويوسف .
(٢) من خلال الاستقراء القرآني ، وتبع جموع التكسير في كثير من المصادر اللغوية والصرفية وأقوال الفصحاه
وجدنا أن الاسم الموزون على (فاعل) من أكثر الأسماء جنوحاً ، حيث ورد له كثير من الجموع المقيسة والنادرة
تصل إلى أربعة وعشرين بناءً أو تزيد من الأبنية التي سبق أن عرضها البحث للجموع المعروفة ولشبه فعال وللجموع
الجديدة التي اعتبر جمهور الصرفيين بعضها منها أسماء جموع .

(٣) سورة الرحمن الآية ١٥

(٤) قال بعض اللغويين : إن الجان اسم جمع للجن كالجامل والباقر ، وإن كنت أرى أن الجان والباقر جموع
تكسير على وزن فاعل للكلمات : جن وجمل وبقرة ، وفق المنهج الذي ارتضيناه من قبل . ويراجع تاج العروس والمحكم
(جن)

(٥) يخالف هذا الرأي رأى إمام البصريين سيويه الذي يقول في الكتاب ٦٢٥/٣ عند تعليقه على مثالي الجامل والباقر
أن فاعلاً لا يكسر عليه شيء ، وذلك لأن اتجاه القياس البصرى يخالف المنهج الذي ارتضيناه ، حيث يمكن تقعيد القاعدة
ولو لمثال واحد ، مادام الفصحاه قد أقروه ، أو ورد به الاستعمال في القرآن الكريم .

(٦) سورة الأنفال الآية ٤٣

(٧) سورة الأنعام الآية ١٤٣

(٨) سورة مريم الآية ٨٥ ويراجع « كلمات القرآن » ص ٢٢٢ وقد : ركبانا أورا فدين استرفادا .

« اقتلوا شيوخ المشركين ، واستحيوا
شرحهم (١) . أي شباهم .

البناء التاسع - فَعُولَةٌ :

وهو بناء جديد ذكره سيبويه (٢) ، ولم يرد
ضمن الاستعمال القرآني ، ومما مثلوا له به
هو جمعهم كلمة عم على عمومة ، وبَعَلْ
على بعولة ، وعير على عيورة ، ولحيط على
نحيوطه .

أي أن (فَعَلْ) يجمع أحيانا على (فَعُولَةٌ) .

* * *

سادسا : قضية مفعول ومفاعيل :

منع علماء الصرف تكسير اسمى الفاعل
والمفعول إذا كان كل منهما مبدوعا بميم
زائدة ، وقالوا : إن قياسها التصحيح ،
بيد أن بعضهم ذكر أمثلة صحيحة لجمع
(مفعول) على (مفاعيل) مسبوقة عن
يحتاج بكلامهم ، ويعتبر سيبويه من المانعين

لذلك على الرغم مما ساقه في الكتاب (٣) من
جدوع تخالف رأيه مثل : ملعون وملاعين ،
مشثوم ومشائم ، مسلوخة ومساليخ ،
مكسور ومكاسير (٤) .

كما أورد نماذج لاسم الفاعل الذي
على وزن (مفعول) كمكفل ومطافيل ،
وجاء في المعاجم : موهر ومياسير ،
ومنكر ومناكير .

لنا فلأني أرى رأى من خالف سيبويه
وابن هشام أنه لا داعي لمنع القياس على
هذه الجموع المتعددة ، وخاصة بعد
كشف نظائر أخرى كثيرة لها ، نذكر
منها : مجنون ومجانين - فبا أنشده الكسائي :

إن هو مستوليا على أحد

إلا على أضعف المجانين (٥)

ومرجوع (وهو الوشم المجدد) ومراجع
في قول زهير :

ودار لها بالرقمتين كأنها

مراجع وشم في نواشر معصم (٦)

(١) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (شرح) ٩٦/٣ ، والترمذي بشرح تحفة الأحمدي (السير) باب
٢٨ ج ٢٠٧/٥ واللفظ موافق لما في الترمذي ، وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب ومسنود أحمد بن حنبل ١٢/٥
واللفظ موافق لما في مسنده ، وفي ص ٢٠ من ابن حنبل ورد برواية أخرى هي : واستبقوا شرحهم .

(٢) يراجع الكتاب ٥٦٨/٣ ، ٥٩٠

(٣) يراجع الكتاب ٦٤١/٣ والفصل ص ٩٤

(٤) يراجع شرح الفصل ٦٨/٥ ومنكر : فاعل من أنكر فهو منكر ، والجمع : مناكير - وهي عنده
من شواذ الجمع .

(٥) البيت من شواهد النحو المشهورة على إعمال إن النافية ، عمل ليس - تهذيب التوضيح ٧٣/١

(٦) شرح ديوان زهير من وپروی مراجع وشم ، وقوله مراجع وشم : شبه فيه آثار الديار يوشم ترجمه أي
تردده حتى يثبت في كفها ، والنواشر : عصب الذراع .

(للنصطلح النحوى) ومفاعيل ، وأسماء ذوات أو هيئات كحلول ومحاليل ، محصول محاصيل ، مزدوحة (للأرض الواسعة) ومناديح—وعليها قول الشاعر (٤) :
إلا أن جيراني العشية رائحٌ
دعهم دواعٍ للهوى ومنادحٌ

الثانى : كلمات بوزن (مفعول)
وتدل على النسب مثل : منكود بمعنى
ذى نكد ومناكيد - فى قول المتنبي
فى هجاء كافور .

لا تشر العبد إلا والعصا معه
إن العبيد لأنجاس مناكيد (٥)

ومشثوم بمعنى : ذى شوم ومشائم
كما فى قول الأخوص الرياحى هاجيا :

مشائم ليسوا مصلحين عشيرة
ولا ناعبا إلا بشثوم غرابها (٦)

ومشبوب (وهو حسن الوجه) ومشاييب -
فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
فى كتابه لوائل بن حجر : « إلى الأقيال
العباهلة والأرواع المشاييب » (١). ويقال كذلك :
ناقة ملقوحة ونوق ملاقيح ، ومطمورة
ومطامير (٢) .

ولنا أن نقول قياساً على ما سبق :
موضوع ومواضيع ، مشروع ومشاريع ،
مشهور ومشاهير ، مفهوم ومفاهيم ،
مسحوق ومساحيق .

ولعل هذا القياس لتلك الصيغ يناسب
المنهج الوصفى الذى يقبل الصيغ المستعملة
الموافقة للأصول اللغوية المتعارف عليها .

وتكون صيغة (مفعول) (٣) عندئذ مفيدة
لأمر من اثنين :

الأول : فى أسماء المصطلحات كمرجوع
(للوشم المجدد) ومراجيع ، ومفعول

(١) القيل : من ملوك اليمن فى الجاهلية دون الملك الأعظم ، واجمع : أقوال وأقيال . والعباهلة الأقيال ،
المقرون على ملكهم ، والأرواع : جمع أروع ، وهو من يمجك بحسنه أو بشجاعته .
وقد ورد الحديث الشريف بلسان العرب (شيب) ، وقال اللسان ورجل مشبوب : جميل حسن الوجه كأنه
أوقد - قال ذو الرمة :

إذ الأروع المشبوب أضحى كأنه

على الرحل بما منه السير أحق

والمشاييب هنا - كما شرحها اللسان : السادة الروس الزهر الألوان الحسان المناظر .

(٢) المطامير : الحفر تحت الأرض يخبأ فيها الطعام .

(٣) مجلة العربى (صفحة فى اللغة) العدد ٢٢٥ ص ١١٩ - محمد خليفة التونسى .

(٤) الهج ١٨٢/٢ والدرر اللوامع ٢٢٨/٢

(٥) ديوان المتنبي ص ٥٠٧ والمناكيد : جمع منكود وهو قليل الخير يعنى : لا يصلح إلا على الضرب والإهانة ،

والبيت من قصيدة (لا تشر العبد) قالها فى هجاء كافور عند خروجه من مصر .

(٦) شرح أبيات سيويه ١ / ٧٤

وكتاب سيويه ٢٩/٣ ، ٤٦/٥ ، وقد نسب الأستاذ عبد السلام هارون « محقق الكتاب » وصانع فهرسه فى

حاشية التحقيق إلى الترذوق كذلك .

ومشغول بمعنى ذى شغل كقول مروان
ابن أبي حفصة مادحا المأمون :

أضحى إمام الهدى المأمون مشتغلا
بالدين ، والناس بالدنيا مشاغيل

* * *

سابعاً : قضية العلاج الصوتي لجموع التكسير

يقرر علماء اللغة أن الصرف أشد
التصاقاً من النحر بالأصوات اللغوية
ونظرياتها ونظمها . وينجب بعضهم (١)
أن يتجاهل المهتمون بالصرف العربي علم
الأصوات اللغوية اكتفاء بالمحفوظ والمشهور
من الصيغ والقواعد التقليدية . . . وقد
وجد من الأقدمين من اهتم بدراسة الأصوات
وفي مقدمتهم سيويو والفارسي وابن جني ،
ولكنهم درسوه منفصلاً عن دراسة النظام
الصرفي .

وإني أعترف هنا بأمرين : الأول : هو
صدق الرأي السابق وأهميته ، والآخر :
هو أنني لست من فرسان هذه الحلبة .
ومع ذلك فإنني لا أريد أن يخرج بحثي
دون إمامة صوتية تنطلق من حيث انتهى
الباحثون ، وستكون محاولتي في بدايتها
شأن من يتعلم فناً جديداً يحاول اللخول
إلى ميدانه ، راجياً من الله سبحانه ألا
يحرمني أجر الاجتهاد إن كنت من غير
المصيبين :

وقد عالج الدكتور عبدالصبور شاهين (٢)
جموع التكسير بأن قسم الأبنية التقليدية
السبعة والعشرين إلى سبع مجموعات بحسب
كمية أصواتها ، لتبين علاقة مادة الكلمة
بما يختلف عليها من حركات :

وقد نهجت نهجه ، وارتضيت تقسيمه ،
ولكنني قمت بتقسيم الأبنية الخمسين التي
توصل البحث إليها على تلك المجموعات
السبع ، وفقاً لنفس المعايير التي قررها
الباحث في كتابه وهذه المجموعات هي :

المجموعة الأولى :

وتجمع صوامت المادة مع تغيير حركاتها ،
وتضم أحد عشر وزناً هي :

فُعَل	فُعَل	فُعَل
فُعُول	فِعَل	فِعَال
فُعَال	فِعِيل	فَاعِل
فَعَل	فَعَل	

المجموعة الثانية :

وتجمع صوامت المادة مع تضعيف العين
مع زيادة لاحقة (التاء) في الوزن الثالث
وتضم ثلاثة أوزان :

فُعَل	فُعَال	فَعَّالَة
-------	--------	-----------

المجموعة الثالثة :

وتشمل تغيير حركات المادة مع زياده
لاحقة (التاء) ، وتضم سبعة أوزان :

فِعَلَة	فِعَاة	فَعَلَة	فَعَلَة
فِعَالَة	فَعَالَة	فَعُولَة	

(٢) المصدر السابق ص ١٢٣ - ١٤٢

(١) المنهج الصوقي للبئية العربية ص ٩

المجموعة الرابعة :

فعال ، فعائل ، فعائل ، فواعل
فَعَالِي ، فَعَالِي ، فَعَالِي ، فَعَالِي
تفاعيل ، أفاعل ، أفاعيل ، مفاعيل
مفاعل ، فعالين ، فواعيل ، يفاعيل
ففاعيل ، ففاعل ، ففاعلة ، ففاعلة
ففاعيل .

وتشمل تغيير حركات المادة مع زيادة
سابقة (المهزة) في وزنين ، وإضافة
لاحقة (التاء) في الوزن الثالث ، وتضم
ثلاثة أوزان :

أفعل ، أفعال ، أفعاء ،

المجموعة الخامسة :

ونلاحظ أننا اتفقنا مع تقسيات الدكتور
شاهين وأبنيته في المجموعات الرابعة والخامسة
والسادسة وأضافنا خمسة أوزان على أوزان مجموعته
الأولى ، ووزنا واحدا على أوزان مجموعته
الثانية ، وثلاثة أوزان على مجموعته الثالثة ،
وأربعة عشر وزنا على أوزان مجموعته
السابعة وهي الخاصة بصيغ منتهى الجموع .

وتشمل تغيير حركات المادة مع إلحاقات ؛
وتضم ثلاثة أوزان :
فَعَلَى ، فَعَلَاء ، أفعلاء .

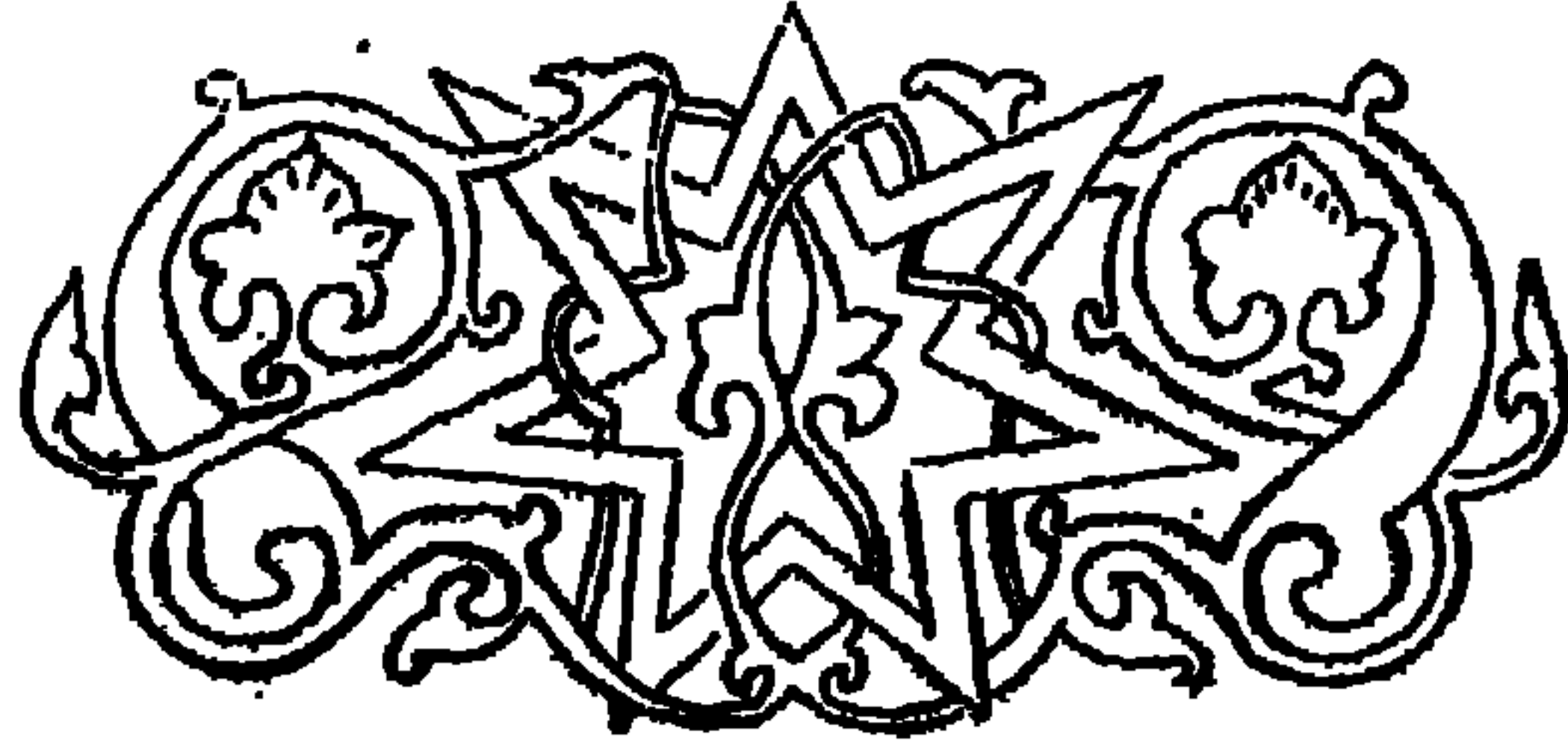
المجموعة السادسة :

كما يجدر بي أن أشير إلى أنني كنت
في بعض الأبنية التي رأيت فيها تطورا
صوتيا عن بناء آخر ، أقول : كنت ألمح
إليها في آخر علاجى لأي بناء منها .

وتشمل التغيير في حركات المادة مع
زيادة ألف ونون لاحقة ، وتضم وزنين :
فَعْلَان ، فَعْلَان .

المجموعة السابعة :

وتشمل صيغ منتهى الجموع ، وتضم
واحدا وعشرين وزنا :



اخيرا - خاتمة البحث

الموضوع الرابع : قضية مفعول ومفاعيل :
وعرضت فيها رأى سيديويه وبعض الصرفيين
الذين منعوها ، وقد أجزتها مع من أجازها
من خلال استقراء كثير من الشواهد الفصيحة .

وقد كشف البحث عن كثير من الأمور
الجديدة التي أقدمها للقارئ الكريم آملا
أن يجد فيها طابته من البحث عن الجديد
المفيد . ومن ذلك :

أولا - تعديل التعريف الخاص بجمع
التكسير ليوافق المنهج الوصفي الذي كان
عمدة البحث - ورفض التغيير السابع الذي
ارتآه الصرفيون بين المفرد وجمع التكسير .

ثانيا - حسم قضية القلة والكثرة وإلغاء
الفرق بين النوعين ، واعتبار جموع التكسير
نوعا واحدا .

ثالثا - استقراء ألفاظ الجموع في القرآن
الكريم استقراء دقيقا وصلت من خلاله
إلى أن القرآن قد استخدم الثنن وأربعين
بناء ، وكان وزن « أفعال » أكثر الأبنية
استعمالا في القرآن الكريم حيث استخدم
مائة وإحدى عشرة مرة ، ثم تلاه وزن
« فعول » الذي استخدم اثنتين وخمسين مرة
ثم وزن « فاعل » في ثمان وثلاثين مرة ، ووزن
« مفاعل » في أربع وعشرين مرة ، ووزن
« فواعل » و« فُعَل » في إحدى وعشرين مرة ،

وبعد - فهذا بحثي في موضوع : « من
قضايا جمع التكسير » ، ظفت فيه بكثير
من القضايا التي أهتمت الباحثين من اللغويين
وما زالت تهمهم حتى يومنا هذا في موضوع
« جمع التكسير » ؛ فبعد التقديم ، عرضت بعض
التعريفات وكان لي فيها رأى معين ، ثم
انتقلت إلى قضية جموع القلة والكثرة
فحسمتها بالدليل ، ووصلت إلى إلغاء الفروق
بين النوعين ، ثم انتقلت إلى قضية الأبنية
وعرضتها في أربعة مواضع ، حرصت البحث
في خلالها أن يعتمد في تفصيل القواعد على
الاستقراء لا الاطراد ،

الموضوع الأول : الأبنية التي اتفق عليها
الصرفيون : وعرضت فيها سبعة وعشرين
بناء مركزا فيها على الشواهد القرآنية التي استقرأها
البحث بدقة في القرآن الكريم .

الموضوع الثاني : قضية شبه فعال :
وعرضت فيها أربعة عشر وزنا مستقلا ، منها
وزنان جديديان لم تتعرض لهما كتب الصرف
من قبل ، ومعظمها دعمه البحث بالشواهد
القرآنية .

الموضوع الثالث : الأوزان الجديدة :
وعرضت فيها تسعة أبنية جديدة ، معظمها
دعمه البحث بالشواهد القرآنية ، وتعتبر
هذه الأوزان إضافة جديدة على أبنية جموع
التكسير .

ووزن «فعائل» في سبع عشرة مرة ، ووزن «فُعَلَّ» في ست عشرة مرة، ووزن «فُعَلَّ» في خمس عشرة مرة، ووزن «أفعلِه» في أربع عشرة مرة ، ووزن «فُعَلَّاء»؛ في إحدى عشرة مرة، وأوزان «فَعَلَّة وفُعَلَّ وفَعَالل في ثمانى مرات ، ووزن « أفعل » في سبع مرات ، ووزن « أفعلَاء ومفاعيل » في ست مرات ، وأوزان: فَعَلَّ وفَعَلان وأفاعيل وفَعَالل وفَعَالى وفُعَلَّ—في خمس مرات لكل منها وأوزان : فُعَالىَ وأفاعِل وفُعَلَّ—في أربع مرات لكل منها ، ووزن: فُعَلان وفَعَالَّة في مرتين لكل وزن ، وكان أندر الأوزان ورودا وآخرها ترتيبا الأوزان التسعة الآتية : فِعاة وتفاعيل وفعالين وفواعيل وفِفاعيل ويفاعيل وفُعَال وفاعل وفَعَالَّة — حيث ورد كل بناء منها مرة واحدة فقط في الاستعمال القرآنى الكريم .

أما الأوزان: فُعَلَّة وفَعَالىَ ، وفَعَالَّة وفَعول ، وفِفاعِل ، وفِفاعِلَة ، وفَعَالَّة ، وفَعَالل فلم تحظ بالاستعمال القرآنى مطلقاً .

رابعا — إضافة وزن (فُعَالىَ) الذى أغنيت به بعض المطولات الصرفية .

خامسا — إعادة تقعيد بعض القواعد حول بعض الأبنية المتعارف عليها عند الصرفيين مثل صيغ :

فَعَلَىَ ، وفُعَلَّ ، وفُعَلان ، وفُعَلَّاء ، وفِفاعِل وفَعَالل ، وفَعَالىَ .

سادسا — رفض الرأى البصرى ، ودعم الرأى الكوفى في وزن (فَعَالىَ) الذى اعتبرنا منه : خطايا وقضايا وهرأوى .

سابعا — علاج جديد لوزن «شبه فعالل» ، وكشف بنائين جديدين مدعومين بنماذج من القرآن الكريم وهما : يفاعيل وفواعيل — بعد عرض مستقل لاثنى عشر بناء اتفق عليها الصرفيون في أماكن متناثرة من مطولاتهم .

ثامنا — إضافة تسعة أبنية جديدة كان معظم الصرفيين يعتبر أغلبها من أسماء الجموع ؛ تلك الأبنية هي : فَعَلَّ وفَعِيل وفُعَال وفِعالَّة وفَعَالَّة وفَعَالَّة وفاعل وفَعَلَّ وفَعُولَة ، وعلاجها ، وصياغة قواعدها .

تاسعا : العلاج الصوتى لجميع الأبنية الخمسين في جموع التكسير ، وتقسيمها في مجموعات سبع .

تلك نتائج البحث أضعها بين يدي كل باحث محب للغة القرآن الكريم ، ليرى فيها الحديد دائما وآمل إن لم أكن قد أصبت الهدف ، أن أكون قد دنوت ، ولا شك أن العمل العلمى قلما يخلو من المآخذ . فطوبى لمن أهلى إلى عيوبى :

والحمد لله فى الأولى والآخرة ما



من مراجع البحث

- ١ - أصول النحو العربي، للدكتور محمد عيد (عالم الكتب . القاهرة - ١٩٧٨ م) .
- ٢ - إعراب ثلاثين سوزة لابن خالويه (بغداد - ١٩٦٧ م) .
- ٣ - الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري بتحقيق الشيخ محيي الدين . (التجارية الكبرى بمصر - ١٩٥٥ م) .
- ٤ - البخاري بحاشية السندی (الخليج . القاهرة - بلا تاريخ) .
- ٥ - تاج العروس للزبيدي (دار مكتبة الحياة - بيروت - بلا تاريخ) .
- ٦ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك بتحقيق محمد كامل بركات (دار الكاتب العربي . القاهرة - ١٩٦٧ م) .
- ٧ - تفسير البحر المحيط لأبي حيان (دار الفكر : بيروت - ١٣٩٨ هـ) .
- ٨ - حاشية الصبان على الأشموني (دار إحياء الكتب العربية بمصر - بلا تاريخ) .
- ٩ - دراسات في علم الصرف، للدكتور عبد الله درويش (مكتبة الشباب بالقاهرة ط . ١٩٦٢ م) .
- ١٠ - ديوان حسان بن ثابت (تونس - ١٢٨١ هـ) .
- ١١ - ديوان المتنبي (دار بيروت للطباعة والنشر - ١٩٧٠ م) .
- ١٢ - ابن خالويه عالم اللغة - والنحو والصرف والقراءات للباحث (مخطوط تحت الطبع) .
- ١٣ - شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحماوي (الخليج . القاهرة - ط . ١٩٧٦ م) .
- ١٤ - شرح أبيات سيويه للسيرافي ، بتحقيق الدكتور محمد علي سلطاني . (مجمع اللغة العربية . دمشق - ١٩٧٦ م) .
- ١٥ - شرح تحفة الأحوذى على الترمذى (المكتبة السلفية بالمدينة المنورة - ١٩٦٤ م) .
- ١٦ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى وحاشية الشيخ يس (الخليج . القاهرة - ١٣٤٤ هـ) .
- ١٧ - شرح ديوان زهير بن أبي سلمى (الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة - ١٩٦٤ م) .
- ١٨ - شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذى بتحقيق الأستاذة محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين (التزام محمد توفيق الكتبي بمصر ١٣٥٦ هـ - تصوير بيروت) .
- ١٩ - شرح المفصل لابن يعيش (عالم الكتب بيروت) ومكتبة المتنبي - القاهرة بلا تاريخ .

- ٢٠- الصحاح للجوهري بتحقيق الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار (دار العلم للملايين . بيروت - ١٩٧٩ م) .
- ٢١- صحيح مسلم بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي (الحلبي . القاهرة - ١٩٥٥ م)
- ٢٢- في تصريف الأسماء للدكتور عبد الرحمن شاهين (مكتبة الشباب بالقاهرة - طبعة ١٩٧٧ م) .
- ٢٣- الفيصل في ألوان الجموع للأستاذ عباس أبو السعود (دار المعارف بمصر - ١٩٧١ م) .
- ٢٤- القاموس المحيط للفيروزابادي (بولاق . القاهرة - بلا تاريخ) .
- ٢٥- الكتاب لسيويه (بولاق . القاهرة - ١٣١٦ هـ) .
- ٢٦- الكتاب لسيويه . نسخة أخرى بتحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون (هيئة الكتاب ، القاهرة - ١٩٦٦ - ١٩٧٧ م) .
- ٢٧- كلمات القرآن - تفسير وبيان للأستاذ حسين محمد مخلوف (الحلبي بالقاهرة - ١٣٨٧ هـ) .
- ٢٨- لسان العرب لابن منظور (الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر عن نسخة بولاق - بلا تاريخ) .
- ٢٩- مجلة العربي العدد ٢٢٥ - صفحة في اللغة (الكويت - أغسطس ١٩٧٧ م) .
- ٣٠- مسند أحمد بن حنبل (دار الفكر . بيروت - بلا تاريخ) .
- ٣١- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي (دار الشعب بالقاهرة - ١٩٧٨ هـ) .
- ٣٢- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث الشريف لبعض المستشرقين والأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي (ليدن - ١٩٥٥ ، ١٩٧٠ م)
- ٣٣- المقتضب للمبرد بتحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضية . (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - بالقاهرة - ١٣٨٨ هـ) .
- ٣٤- منهج السالك للأشموني (صبيح بالقاهرة - بلا تاريخ) .
- ٣٥- المنهج الصوتي للبنية العربية للدكتور عبد الصبور شاهين . (مؤسسة الرسالة . بيروت - ١٩٨٠ م) .
- ٣٦- نظرة وصفية في تصريف الأفعال للباحث (مكتبة الشباب بالقاهرة - ط / ١٩٧٩ م) .
- ٣٧- معجم الهوامع للسيوطي (تصوير بيروت . دار المعرفة - بلا تاريخ) .
- محمد أبو الفتوح شريف
استاذ اللغويات بجامعة المنصورة

جموع التكسير والعرف اللغوي

للدكتور محمود محمد الطناحي

وكذلك أسماء الجموع ، وأسماء الجنس
معروفة محصورة .

أما جمع التكسير (٢) . فبحر
لا سماع له ، لأن منه القياسى ومنه
السماعى ، والقياسى تكفلت ببيانه كتب
الصرف ومعاجم اللغة ، أما السماعى
فهو موكول إلى الاستعمال .
ولا ضابط له ولا حاصر .

وقد ذكروا لجمع التكسير قسمين :

الأبنية التى تدل على الكثرة فى
المفرد ستة : جمع المذكر السالم ، وجمع
المؤنث السالم ، وجمع التكسير ، واسم
الجمع ، واسم الجنس الجمعى ، واسم
الجنس الإفرادى (١) .

والشأن فى جمعى المذكر والمؤنث
السالمين قريب ، لأن علامة الجمع فيهما
معروفة : الواو والنون رفعا ، والياء
والنون نصبا وجرا ، والألف والتاء .

(١) اسم الجمع : مالا واحد له من لفظه ، نحو : قوم ونساء ونسوة ، وفئة - بمعنى جماعة - ونفر ورهط وملا . واسم
الجنس الجمعى : ما يدل على أكثر من اثنين ويفرق بينه وبين واحده بالتاء ، كبقرة وبقر ، وشجرة وشجر ، وتمرة وتمر ،
وكلمة وكلم ، وقد تكون التفرقة بالياء ، نحو : زنج وزنجى ، رؤم ورؤمى ، وترك وتركى . واسم الجنس الإفرادى : هو
ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد ، مثل : ماء وذهب وخل وزيت .

(٢) يأتى الحديث عن جمع التكسير عند الأقدمين فى أثناء الحديث عن الجموع كلها . انظر مثلا كتاب سيبويه ٢ / ٣٩٥ ،
ولعل أقدم من عرف جمع التكسير تعريفا يميزه عن قسيميه جمع المذكر وجمع المؤنث السالمين هو أبو الفتح بن جنى ،
فقد قال فى تعريفه : " هو كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبنائه ، ويكون لمن يعقل ولما لا يعقل ، وإعرابه جار على آخره ،
كما يجرى على الواحد الصحيح ، تقول : هذه دور وقصور ، ورأيت دورا وقصورا ، ومررت بدور وقصور " اللع ص
١٠٧ ، وانظر أبنيته فى ص ٢٤٦ .

ولعل أبا بكر بن السراج هو أول من علل لتسمية هذا الجمع ، فقال : " هذا الجمع يسمى مكسرا ، لأن بناء الواحد فيه
قد غير عما كان عليه ، فكأنه قد كسر ، لأن كسر كل شئ تغيير عما كان عليه " الأصول ٢ / ٤٢٩ ، وتبعه أبو على
الفارسى ، فقال : " هذا الضرب من الجمع يسمى جمعا مكسرا ، على التشبيه بتكسير الأنية ونحوها ، لأن تكسيرها
إنما هو إزالة التثام الأجزاء التى كان لها قبل ، فلما أزيل النظم وفك النضد فى هذا الجمع أيضا عما كان عليه واحده
سموه تكسيرا " التكملة ص ١٤٧

جموع القلة ، وهى ما بين الثلاثة إلى العشرة ، وجموع الكثرة ، وهى ما فوق ذلك ، وحصروا أبنية القسمين ، وتكلموا عليها ، ثم ذكروا أنه يجوز أن يستعمل كل منهما مكان الآخر .

وقضايا جمع التكسير متشعبة ، ومناجِحها واسعة ، وقد اخترت من هذه القضايا قضية واحدة ، هى قضية «العرف اللغوى» عالجت فيها جملة من هذه الجموع يظهر فيها ذلك العرف واضحا فارقا بين الدلالات التى يستعمل لها الجمع ، فإذا كانوا قد قالوا : إن «الشعر» هذا الذى ينبت فى الجسم مما ليس بصوف ولا وبر يجمع فى القلة على «أشعار» ، وفى الكثرة على «شعور» فهل استعمل الجمعان استعمالا واحدا ، أم أن الدلالة غلبت أحدهما فى موضع ، وصرفت الثانى إلى موضع آخر ؟

وكذلك «البيت» يجمع فى القلة على «أبيات» وفى الكثرة على «بيوت» فهل

استعمل الجمعان استعمالا واحدا فى جمع «البيت» الذى يسكن فيه ، و«البيت» من الشعر ، ذلك الموزون المقفى ؟

والسهم : معناه النصيب والحظ ، وهو أيضا : واحد النبل الذى يرمى به ، ويجمع السهم بمعنييه هذين على : أسهم وسهام ، لكن العرف اللغوى - وبخاصة فى أيامنا هذه - قصر الجمع «الأسهم» على «السهم» الذى هو النصيب والحظ ، وخاصة فى مجال البنوك والشركات والجمعيات ، فيقال : أسهم المساهمين على حين صرف الجمع «السهام» إلى النبل الذى يرمى به ، وإن كان هذا قد جاء فى الشعر القديم كثيرا ، ومنه ما أنشده سيبويه :

ولقد علمت لتأتين منيتى

إن المنايا لا تطيش سهامها (١)

وقال المتنبى :

أيا راميا يصمى فؤاد مرامه

تربى عداه ريشها لسهامه (٢)

(١) الكتاب ٣ / ١١٠ ، وعجز البيت فى معلقة لبىد ، ديوانه ص ٣٠٨

(٢) ديوانه ٤ / ٣ ، والخزانة ٩ / ١٢٦

وقد جاء هذا الجمع «السهام» في «السهم» الذي هو النصيب والحظ ، في الشعر كثيرا .

ومنه قول مروان بن أبي حفصة من قصيدته الشهيرة في مدح المهدي العباسي :

أنى يكون وليس ذاك بكائن

لبنى البنات وراثه الأعمام

ألغى سهامهم الكتاب فحاولوا

أن يشرعوا فيها بغير سهام (١)

والشاهد الذي يطلع على الشئ

ويعاينه يجمع علي أشهاد وشهود ، وقد

جاء الجمعان في القرآن الكريم مجيئا

مستويا (٢) ، لكن عرفنا اللغوى الآن

لا يستعمل إلا الشهود ، وبخاصة في القضايا والمنازعات .

ولا يجرى العرف اللغوى بين جموع

التكسير فقط ، بل يجرى بينها وبين جمع

المذكر السالم أيضا ، فالعامل يجمع جمع

تكسير على «عمال» ، ويجمع جمع مذكر

سالم على «عاملين» ولا فرق في اللغة بين

هذا وذاك ، لكن العرف اللغوى الآن -

وبخاصة في ديارنا المصرية - يطلق

«العمال» على الحرفيين وأصحاب

الصناعات اليدوية ، ويجعل «العاملين»

مرادفة للموظفين ، فهو جمع يبدو أكثر

احتراما ، وهذا ما يعرف بانحطاط

الدلالة ، فإن الألفاظ كالبشر ، تشقى

وتسعد ، وتعلو وتبهط (٣) .

(١) شعر مروان بن أبي حفصة ص ١٠٤ ، والكامل ص ٦٢٠

(٢) راجع سورة يونس ٦١ ، والمدثر ١٣ ، سورة هود ١٨ ، وغافر ٥١

(٣) و«العامل» نفسه مما جرى عليه العرف اللغوى ، فإنه في اللغة : كل من يعمل ، وفي عرفنا اللغوى الآن غلب علي الحرفي والصانع ومن يعمل بيديه ، وكان يطلق قديما على ما يسمى الآن «المحافظ» فيقال : إن أبا موسى الأشعري كان عامل عمر بن الخطاب على البصرة ، وإن الحجاج بن يوسف الثقفي كان عاملا لعبد الملك بن مروان علي العراق فالعمال قديما هم الولاة والمحافظون ، وكتاب تقي الدين السبكي «فصل المقال في هدايا العمال» يريد به ما يقدم للولاة من الهدايا والرئى ، وقد نشر مختصره في فتاوى السبكي ١ / ٢١٣ وينبغى التنبه إلى أن «العامل» لا يزال مستعملا بهذه الدلالة القديمة الرفيعة في المغرب واليمن ، فيقال : عامل فاس ، وعامل زبيد . وهذا سمعته وعايته في إقامتي بالبلدين .

وليس من اليسير تتبع دواعى العرف اللغوى ، ورصد أسبابه التى تؤثر جمعا على جمع ، أو تقصر جمعا على دلالة ، وجمعا آخر على دلالة أخرى ، غاية ما يمكن قوله أنه الاستسهال ، أو الاستحسان ، استسهال بنية دون بنية ، واستحسان وزن دون وزن ، ثم متابعة اللاحق للسابق ، مما يمكن أن يسمى : الكسل اللغوى . وفى كلام بعض اللغويين القدامى ما يؤكد ذلك ، قال الليث بن نصر : «الأحجار : جمع الحجر ، والحجارة : جمع الحجر أيضا ، على غير قياس، ولكن يجوز الاستحسان فى العربية ، كما أنه يجوز فى الفقه ، وترك القياس له ، كما قال :

لا نا قصى حسب ولا

أيد إذا مدت قصارة

ومثله المهارة والبكارة ، لجمع المهر

والبكر (١) .

فهذا معيار من معايير العرف اللغوى : «الاستحسان» وهو غاية يترك القياس من أجلها ، وعلى سبيل المثال فإن «قرية» تجمع فى القياس على «قراء» بكسر القاف لأن ما كان بوزن فَعْلَة ، بفتح الفاء من المعتل ، فجمعه ممدود ، مثل رَكوة وركاء ، وظيفية وظيفاء ، ولكنهم تركوا هذا القياس ، وجمعوها استحسانا على «قُرى» (٢) . وترك القياس والاحتكام إلى السماع كثير شائع جدا فى أبنية جموع التكسير ، فما أكثر ما استعمل جمع القلة مكان جمع الكثرة ، مثل «البيت» الذى يجمع فى القلة على «أبيات» ويجمع فى الكثرة على «بيوت» ، ومعلوم أن جمع القلة من الثلاثة إلى العشرة - كما سبق - لكن «الأبيات» جاءت دالة على الكثرة الكاثرة ، وذلك فى عنوانات هذه الكتب : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، وشرح أبيات إصلاح المنطق، له أيضا ،

(١) العين ٢ / ٧٣ ، ٧٤ ، حكاة الأزهرى فى التهذيب ٤ / ١٣٠ ، وابن منظور فى اللسان (حجر) . والبيت الشاهد للأعشى فى ديوانه ص ١٥٧ . وموضع الشاهد أن «القصيرة» من النساء تجمع على «قصار» . والكلام عليه وشاهده فى اللسان (قصر) .

(٢) انظر الكتاب ٢ / ٥٩٣ ، والتكملة لأبى على الفارسى ص ١٥٦ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٤٧٣ ، والمتع ص ٥٠٠ ، والمصباح المنير (قرى) . لكن «قُرى» وإن كانت شاذة فى جمع «قرية» فقد قيسَ عليها ، جاء فى اللسان (رحب) : «والرُحبة : ما اتسع من الأرض ، وجمعها رُحَبٌ ، مثل قرية وقُرى » .

وشرح أبيات مغنى اللبيب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، ومعلوم أن الشواهد الشعرية في هذه الكتب تعد بالمئتين (١) .

ولعل أشهر شاهد على استعمال جمع القلة للكثرة هو قول حسان بن ثابت، في ذلك البيت الذي تداولته كتب الأدب واللغة والنحو :

لنا الجففات الغر يلمعن بالضحى

وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

وقول النابغة له : " قَلَّتْ جفانك

وسيوفك " ، حيث وضع « الجفانات »

موضع « الجفان » - لأن جمع المؤنث

السالم يُعدّ جمعَ قلة - ووضع « الأسياف »

موضع « السيوف » (٢) .

ويحلو لبعض الباحثين أن يشكك في

هذه الرواية ، على أساس أن مصطلح

« جمع القلة والكثرة » لم يكن معروفاً أيام

النابغة وحسان ، وأنه لم يُسمع إلا في كتاب سيبويه في أواخر القرن الثاني . ولنا أن نقول : إن النابغة - على ما جاءت به الرواية - لم يستعمل كلمة « جمع » أما التفطن للقلة والكثرة في أبنية الكلام فقد يكون من السلائق اللغوية القديمة الثابتة عند العرب ، وهي كثيرة معروفة ، قبل أن تستقر علوم اللغة والنحو والمصرف ، وتتحدد طرائقها ومصطلحاتها .

وقد يكون المعيار في العرف اللغويّ

راجعاً إلى رغبتهم في تثبيت الفروق

اللغوية في الدلالات ، كالتفرقة في جمع

« العبد » بين عباد الله ، والعبيد

المملوكين (٣) .

وقد يكون الأمر في العرف اللغويّ

مجرد الاستعمال وتصرف العرب في

(١) انظر مقالتي في الجزء الثاني والسبعين من مجلة المجمع ص ١١٥

(٢) ديوان حسان ص ٣٥ ، والخصائص ٢ / ٢٠٦ ، والمصون ص ٣ ، والموشح ص ٨٣ ، والخزانة ٨ / ١٠٦ . ومن

شواهد جمع « السيف » جمع قلة ، وسياقه للكثرة قول بشار :

وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا

ديوانه ص ٤٦

(٣) سيأتي الحديث عنه مفصلاً إن شاء الله .

كلامها ، يكثر استعمالها لشيء ، ويقال استعمالها لشيء آخر ، مع تساويهما في الصحة والجواز : وجدت في حاشية مخطوطة قديمة من «أمالى ابن الشجرى» منسوخة سنة ٥٨١ ، تعليقا على قول ابن الشجرى : " والعباد مختص بالله تعالى ، يقولون : نحن عباد الله ، لا يكادون يضيفونه إلى الناس " ، وتقول الحاشية : " قد يكثر الشيء في كلامهم وغيره مثله في الجواز . لكن يقل استعمالهم له ، فأما « العباد » فقد جاء في قوله تعالى : « والصالحين من عبادكم وإمائكم » ، وهذا قاطع لمن خالفه " (١) .



على أن من مساوىء هذا العرف اللغوى أنه يُميت بعضَ الجموع حين يهجرها الناس في استعمالهم ، وقد يتمادى هذا الهجران ويتصل حتى ليُظن أن هذا الجمع خطأ ، وعلى سبيل المثال :

(١) أمالى ابن الشجرى ١ / ٩٩ وسيأتى تفصيل ذلك .

تقول اللغة : « رجلٌ قارئٌ ، من قومٍ قرأء وقرأة - بوزن فعلة - وقارئين » فنحن أمام ثلاثة جموع لقارئ القرآن ، اثنان جمع تكسير والثالث جمع مذكر سالم ، ولم يبق من هذه الثلاثة في عرفنا اللغوى الآن إلا اثنان : القراء والمقرعون (٢) ، أما الثالث وهو قرأة - بالتحريك - مثل كامل وكملة ، وساحر وسحرة ، وكاتب وكتبة ، وهو مطرد منقاس فيما جاء على فاعل ، وصفا لمذكر عاقل ، بشرط أن يكون صحيح اللام : فقد هجره الناس هجراً طويلاً ، حتى إنهم إذا وجدوه في كلامٍ مآثور ظنوه خطأ ، وحرّفوه إلى : قرأء ، وترى التنبيه على هذا كثيراً فيما نشره شيخنا محمود محمد شاكر ، من تفسير الإمام أبى جعفر الطبرى ، فقد وجد كثيراً في طبعة بولاق من ذلك التفسير : « قرأء » ، مكان « قرأة » ، الثابتة في مخطوطة الكتاب .

(٢) ولعل مما أغرى الناس بالوقوف عند هذين الجمعين وهجر الثالث مجيئهما في عنوانين لكتابين شهيرين : أولهما : طبقات القراء لابن الجزرى ، وثانيهما : منجد المقرئين ، له أيضاً .

ومن العلماء الذين أشاروا صراحةً إلى العرف اللغوي في جموع التكسير : سراج الدين أبو حفص عمر بن عبد الرحمن القزويني المفسر المتوفى سنة ٧٤٥ ، وقد ذكر ذلك في كتابه المسمى «الكشف عن مشكلات الكشاف» للزمخشري ، وحكاه عنه شمس الدين أحمد بن سليمان الرومي ، المعروف بابن كمال باشا ، المتوفى سنة ٩٤٠ ، قال في أثناء حديثه عن الأعراب والعرب : « ولا يرد النقض على قوله ؛ لأنه لو كان جمعاً للعرب لكان مدلوله في الجمعية كمدلوله في حالة الأفراد كالفُضُولي ، فإنها جمع الفضل ، وقد اختلف مدلولها ، قال المطرزي في المغرب : " الفضل : الزيادة ، وقد غلب جمعه على ما لا خير فيه ، حتى قيل :

فضولٌ بلا فضل وسينٌ بلا سنى
وطولٌ بلا طولٍ وعرضٌ بلا عرضٍ

ثم قيل لمن يشتغل بما لا يعنيه : «فُضُولي» ؛ لأن ذلك الاختلاف من جملة العرف الطارئ ، على ما أفصح عنه صاحب «الكشف» حيث قال في شرح قول صاحب «الكشاف» : « وهذا فضولٌ من القول » : هو جمع « فضل » غلب على ما لا خير فيه ، عكس الواحد ، وهو عرف طارئ » (١) .



وهنا بحثٌ ، لا بأس على في الاستطراد إليه إن شاء الله ؛ لأنه يكشف وهماً ويزيل لبساً يقع فيه كثيرٌ من الناس في زماننا هذا :

لقد ثبت أن « الفضل » الذي هو بمعنى الزيادة والخير يُجمع على «فُضُول» ليس غير ، قال عبيد بن العرندس الكلابي :

حبرٌ ثناء بني عمرٍ وفإنهم

أولو فضولٍ وأنفالٍ وأخطارٍ (٢)

(١) رسالة في نسبة الجمع . لابن كمال باشا . تحقيق الدكتور محمود فجال . مجلة عالم الكتب ، المجلد ١٣ - العدد ٦ - الرياض ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م . وقول المطرزي في كتابه : المغرب في ترتيب المعرب . مادة « فضل » ٢ / ٩٨ - حيدر آباد الدكن = الهند ١٣٢٨ هـ .

(٢) الحيوان ٢ / ٨٩ ، ٣ / ٩٤ ، والكامل ص ١٠٧ ، وروى الجاحظ أيضاً في الحيوان ٥ / ١٩٤ : « وقدم عبد الملك - وكان يحب الشعر - فبعثت إلى الرواة ، فما أتت عليّ سنة حتى رويت الشاهد والمثل وفُضُولاً بعد ذلك » أي زيادات .

وقال جرير :

لكم فرعٌ تفرع كلُّ فرعٍ

وفضلٌ لا تُعادلُهُ الفُضُولُ (١)

لكننا نسمع ونقرأ في كلام الناس الآن - خاصتهم وعامتهم - قولهم : له على أفضال كثيرة ، ولن أنسى أفضاله ، ونحو هذا ، فيجمعون « الفضل » على « أفضال » ، بل إن بعضهم يضبط ما جاء منه في الشعر القديم كذلك بفتح الهمزة ، يقيناً منهم بأنه جمع لفضل ، وهذا خطأ ، ولا أصل له ؛ لأمرين :

الأول : أنه غير مسموع ولا مروى ،

في كلام العرب وأشعارها .

والثاني : أن جمع « فعل » على

« أفعال » خارج عن القياس ، والأمثلة التي جاءت منه مسموعة ومحصورة ، مثل حَبْرٌ وأحبار ، وزَنْدٌ وأزناد ، وفرخ وأفراخ ، إلى آخر ما ذكره (٢) - ولم

يعدوا من أمثله « فضلاً وأفضالاً » وذكر ابن الشجري أن القياس في جمع « فعل » : « فُعُول » نحو فنّ وفنون ، وصكوك ، وعلى ذلك يكون قياس جمع « فضل » على « فُضُول » كما ذكرت كتب اللغة .

ولقد امتد هذا الوهم إلى ضبط الشعر في دواوين الشعراء وكتب الأدب ، فرأينا من يضبط « الأفضال » في القوافي وفي أثناء الشعر بفتح الهمزة ، توهُماً أنه جمع « فضل » كما سبق .

وحق ما جاء من ذلك البناء أن يكون

بكسر الهمزة « الإفضال » - وهو الإحسان - على المصدرية من الفعل الرباعي . قال في اللسان : « وأفضل الرجلُ على فلانٍ وتفضلُ بمعنى : إذا أناله من فضله وأحسن إليه » .

فحيثما وجدت هذا البناء في شعر أو

(١) ديوانه ص ٧١٨ ، وانظر الديوان أيضاً ، صفحات ٢١٩ ، ٢٩٢ ، ٥٣٥ .

(٢) انظر هذه الأمثلة في الكتاب ٢ / ٥٦٨ ، والمقتضب ٢ / ١٩٥ ، والأصول ٢ / ٤٣٦ ، والخصائص ٣ / ٥٩ ، وأمالى ابن الشجري ٢ / ٧٦ ، والتنبيهات على أغاليط الرواة ص ٩٧ ، والتبصرة ص ٦٤٢ ، وشرح المفصل ٥ / ١٦ ، وانظر قصة طريقة حول هذا الجمع بين أبي حيان التوحيدي والصاحب بن عباد ، في مثالب الوزيرين ص ١٥٠ ، وحكاها ياقوت في معجم الأدباء ١٥ / ٢٦ « ترجمة أبي حيان » ، وانظر الفیصل فی ألوان الجموع ص ٣٦ - ٣٩ .

نثر ، فاقراه واضبطه بكسر الهمزة ليس
غير ، ولا تَغْتَرُّ بما تجده في مثل شعر
الرضي :

قد كنتُ أملُ أن أراك فأجتنى

فضلاً إذا غيرى جنى أفضالاً (١)

فقد ضبطه ناشر الديوان بفتح
الهمزة ، ظناً منه أن الشاعر وضع مفرداً
بإزاء جمع ؛ لأن مثل ذلك جاء في شعر
البحترى ، وتنبه له محققه الأستاذ حسن
كامل الصيرفي ، رحمه الله ، فضبطه
بالكسر ، على الصواب ، وذلك قول
البحترى :

هَبْرِيٌّ يَرِي وَإِنْ فَاضَ غُرّاً

لا متداحي فضلاً على إفضاله (٢)

وقوله أيضاً :

فضلٌ وإفضالٌ وما أخذ المدى

بعد المدى كالأفضل المتفضل (٣)

ومن عجب أن هذا الوهم جاز على
بعض كبار المحققين ، فقد ضبطه
أستاذنا العلامة السيد أحمد صقر ،
بالفتح ، في قول البحترى :

لو لم أعوضه شكراً عن تطوُّه

إذ لم أقابله أفضالاً بأفضال (٤)

وقد كان هذا في الطبعة الأولى من
«الموازنة» للآمدى ، لكنه أصلحه في
الطبعة الثانية بالكسر ، على الصواب
«إفضالاً بإفضال» ، لكنه كان ينبغي عليه
التنبية على هذا الإصلاح ، حتى يكون

(١) ديوان الشريف الرضي ٢ / ٢٠٨ .

(٢) ديوان البحترى ص ١٨٤٣ ، وانظر «الإفضال» أيضاً في الديوان ، صفحات ١٦٣٦ ، ١٧٢١ ، ١٨٠٩ ، ١٨١٢ ،
١٨٢٧ .

(٣) ديوانه ص ١٧٤٩ .

(٤) الموازنة ١ / ٣٢١ ، والطبعتان متفقتان في الترقيم ، والظاهر أن هذا الإصلاح في الطبعة الثانية من الموازنة إنما
جاء نتيجة وأثراً لنشرة الأستاذ الصيرفي لديوان البحترى ، فقد ذكر رحمه الله في حاشية الديوان ص ١٧٢٠ أن هذه
القصيدة التي منها هذا البيت لم يسبق نشرها ، ثم كانت نشرة الأستاذ السيد أحمد صقر للموازنة - في طبعتها
الأولى - سابقة على طبع ذلك الجزء من ديوان البحترى بآية ذلك أن الأستاذ صقر لم يذكر موضع شعر البحترى من
ديوانه ، في الطبعة الأولى من الموازنة ، فلما كانت الطبعة الثانية منها ، ذكر في الحاشية موضع الشعر من الديوان
من طبعة الصيرفي ، رحمه الله جميعاً ، فقد كانا من أئمة تحقيق النصوص وقد تعلمت منهما كثيراً .

القارىء المبتدئ على بيّنة من وجه الخطأ الذى كان ، ومأخذ الصواب الذى ثبت .

ثم يتمكن هذا الوهم عند بعض ناشرى الشعر ، فيضبط به ، ويشرح عليه أيضاً : جاء فى شعر الأعشى ، يمدح إياس بن قبيصة الطائى :

أبرّ يمينا إذا أقسموا

وأفضل إن عدّ أفضالها

هكذا « أفضالها » بفتح الهمزة خطأ، فى الطبعتين الأوربية والمصرية (١)، وثبت هذا الضبط الخاطىء ناشرُ الطبعة المصرية ، فقال فى شرحه للبيت : « وإنك لأبرهم باليمين ، وأفضلهم إذا عدت الأفضال » وكأنه رحمه الله لم يتنبه لقول الأعشى : « إن عدّ إفضالها » فلم يلحق الفعل علامة التانيث .

وقد أفادنى شيخى محمود محمد شاكر - حفظه الله - أنه فى نسخة عتيقة مخطوطة من شعر الأعشى فى مكتبته ، مضبوط « إفضالها » بكسر الهمزة .

هذا وقد قضيت وقتاً ليس بالقصير فى تتبّع هذا البناء فى بعض مالدئ من دواوين الشعراء ، فوجدته مضبوطاً بالفتح فى بعضها ، على توهم أنه جمع « فضل » ، ومن ذلك : ما جاء فى شعر الفرزدق المطبوع :

بل الجودُ والأفضال منه عليهم

كغيث ربيع كدر الغيث وابلُهُ (٢)

والصواب الكسر « الإفضال » ، وهو بمعنى الإحسان كما سبق ، ويؤكد أنه « الفضل » قد سبق جمعه على حق جمعه فى قول الفرزدق :

متى تلقَ إبراهيم تعرفَ فضولَه

بنورٍ على خديّه أنجح سائله (٣)

وجاء مهملاً فى قوله :

لا يُنعمون فيستثيبوا نعمةً

لهم ولا يُجزون بالافضال (٤)

فينبغى ضبطه بالكسر .

وجاء فى شعره على الصواب ، فيما

(١) طبعة رودلف جاير ص ١١٨ ، وطبعة د. محمد محمد حسين ص ١٦٥ .

(٢) وانظر « الفضول » أيضاً فى ديوانه صفحات ٦٧١ ، ٦٧٤ ، ٦٧٨ .

(٣) ديوانه ص ٦٤٨ .

(٤) ديوانه ص ٧٢٨ .

حكاه ابن قتيبة ، قال : « ودخل الفرزدق

على يزيد بن المهلب في الحبس ، فقال :

أصبح في قيدك السَّماحةُ والـ

جُودُ وحَمَلُ الدِّيَّاتِ والإفضالُ

فقال له : « أتمدحني وأنا على هذه

الحال ؟ » قال : أصببتك رخيصاً

فأسلفْتُك « (١) .

وجاء خطأ أيضاً بالفتح في شعر

ابن الرومي ، وذلك قوله :

وشكُرُ تفضيل الرجال الأفضالُ (٢)

وكذلك جاء في شعر ابن قلاقس ،

وهو قوله :

لبسوا بالآثير حلةً فضُلِّ

طرزتها يداه بالأفضالِ (٣)

وفي شعر أبي حيان النحوي ، وهو

قوله :

وثبتُ لله أرجو منه مغفرةً

ورحمةً تُوسِعُ المسكين أفضالاً (٤)

وفيما أنشده الثعالبي :

الحمد لله ليس لي مالُ

ولا لخلقٍ عليّ أفضالُ

الخان بيتي ومشجبي بدني

وخازني والوكيلُ بقالُ (٥)

وضبطناه نحن أيضاً خطأً في قول

فتح الدين القليوبي :

(١) الشعر والشعراء ص ٤٨٠ ، والعقد الفريد ١ / ٣٠٣ ، وشروح سقط الزند ص ٧٦٠ ، وهذا البيت مما أخل به ديوان

الفرزدق المطبوع .

(٢) ديوانه ص ١٩٦١ ، ولكن جاء فيه « الإفضال » بالكسر على الصواب ، في الصفحات : ١٩١٤ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٣ ،

١٩٦٢ ، ١٩٩٥ ، ٢٠٢٨ ، ٢٠٥٨ .

(٣) ديوانه ص ٤٩٥ .

(٤) ديوانه ص ٣٦١ - وأرجو أن يسمح لي القارئ الكريم بذكر هذه الفائدة : جاء في أثناء قصيدة أبي حيان هذه ، في

الديوان ، ذلك البيت : فالحمد لله إذ لم يأتني أجلى

حتى اكتسيت من الطاعات سريلاً

وهذا البيت مقحم لاشك ، فإنه بيت قديم ، وقد تنازعه شعراء ثلاثة : ليبيد ، والنايعة الجعدي ، وفروة - أو قرودة - بن

نفاثة ، انظر ديوان ليبيد ص ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، وديوان النايعة ص ١٠١ ، والإصابة ٥ / ٤٣٠ « ترجمة قرودة بن نفاثة » .

(٥) التمثيل والمحاضرة ص ٢٠٠ .

يا أيها المولى الوزير الذى

أفضاله أوجب تفضيلاً (١)

وفى شعرنا الحديث ، وهو قول أحمد

شوقى ، من قصيدته فى الاحتفال بالمواد

النبوى الشريف ، يخاطب الخليفة

العثمانى محمد رشاد الخامس :

يجدون دولتك التى سَعِدُوا بها

من رحمة المولى ومن أفضاله (٢)

فهذا كلُّه لا يكون إلا بكسر الهمزة

«الإفضال» على المصدرية ، كما سبق .

وهذا أوان الشروع فى الحديث عن

«العرف اللغوى» فى جموع التكسير .

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٩ / ١٢٦ ، وتأمل قوله « أوجب » فلو كان الضمير فيه عائداً على « الأفضال » لكان الفعل « أوجبت » .

(٢) ديوانه (الشوقيات) ١ / ١٦٩ .

الآبيات والبيوت

وبيوت ، قال ابن دُرَيْد : " وأبيات الشعر
وبيوته معروفة " (٤) . وقال الزمخشري :
" وقلت أبياتاً من الشعر وبيوتاً " (٥) .

وجاء في اللسان ، بعد الكلام على
بيت الشعر : « والجمع أبيات ، وحكى
س : بويه في جمعه : بيوت ، فتبعه ابنُ
جنى ، فقال حين أنشد بيتي العجاج :
يا دار سلمى يا سلمى ثم أسلمى
فخندفُ هامةُ هذا العالمُ
جاء بالتأسيس ، ولم يجيء بها في
شيء من البيوت » (٦) .

وهذا الذي حكاه صاحب اللسان عن
سيبويه ، جاء في قوله تعليقاً على شواهد
نصب « أحقاً » ، قال : " فكلُّ هذه البيوت
سمعناها من أهل الثقة هكذا " (٧) .
ولئن كان البيت الذي يُسكن فيه
والبيت من الشعر يُجمعان كلاهما على

البيت : المسكن ، معروف ، وجمعه
أبيات ، وهو قليل ، وبيوت ، وهو الأشهرُ
، وجمع الجمع : أباييتُ ، وهو جمع
تكسير ، كمثل أقوال وأقاويل ، وبيوتاتُ ،
وأبياواتُ ، وهذا نادر (١) .

والبيتُ من الشعر سُمي بذلك ؛ لأنه
يضم الكلامَ ، كما يضم البيتُ أهلهُ ،
ولذلك سُموا مَقَطَّعَاتِهِ أسباباً وأوتاداً ،
على التشبيه لها بأسباب البيوت
وأوتادها (٢) .

وقال الفيومي : " وبيت الشعر : ما
يشتمل على أجزاء معلومة وتُسَمَّى أجزاءَ
التفعيل ، سُمي بذلك على الاستعارة
بضمِّ الأجزاء بعضها إلى بعض على نوع
خاص ، كما تضم أجزاء البيت في
عمارته على نوع خاص " (٣) .

وبيت الشعر هذا يُجمع على أبيات

(٢) اللسان « بيت »

(٤) الجمهرة ، ص ١٠٦

(٦) اللسان « بيت »

(١) تاج العروس « بيت »

(٣) المصباح المنير « بيت »

(٥) أساس البلاغة « بيت »

(٧) الكتاب ٣ / ١٣٧ (باب من أبواب « أن » تكون « أن » فيه مبنية على ما قبلها) وحكاه عنه البغدادي في الخزانة ١٠ / ٢٧٧ ، وشرح أبيات المغنى ١ / ٣٤٧

بيوت وأبيات ؛ فإن العرف اللغوي يجعل « البيوت » أكثر ما تُستعمل جمعاً للبيت الذي يُسكن فيه ، وعلى ذلك جاء القرآن الكريم ، ويجعل « الأبيات » أكثر ما تستعمل جمعاً لبيت الشعر ، يقول أبو البقاء الكفوي : " والبيت يُجمع على أبيات وبيوت ، لكن البيوت بالمسكن أخص ، والأبيات بالشعر " (١) .

ومع استقرار هذا العرف وتتابع الناس عليه ، فقد استعمل هذا الجمع مكانَ ذلك ، وقد سبق استعمالُ سيبويه للبيوت جمعاً لبيت الشعر ، ومن ذلك قول الشاعر :

وبعضُ بيوت الشعرِ حكمٌ وبعضُها

خَلَى لَفَّهُ فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ حَاطِئُهُ (٢)

ثم جاء ذلك مستفيضاً في كلام أهل العلم . قال محمد بن سلام الجُمحي ، في سياقة المفاضلة بين جرير والفرزدق :

(١) الكليات ١ / ٤١٣ ، ٤١٤

(٢) شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٩٦ ، والخلى : الحشيش ، يقال : اختليت الحشيش : أى قطعته .

(٣) طبقات فحول الشعراء ص ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، وحواشيه ، وانظر ديوان المعاني ١ / ٣١ ، وثمرات الأوراق ص ٧٧

(٤) معاني القرآن ١ / ٣٦٨

(٥) البيان والتبيين ٢ / ٩

(٦) الحيوان ٦ / ٢٨٤

" وسألتُ الأسيديُّ - أخابني سلامة -
عنهما ، فقال : بيوت الشعر أربعة : فخرٌ ،
ومديحٌ ونسيبٌ وهجاء ، وفي كلِّها غلبٌ
جرير ... " (٣) .

وحكى الفراء : " وقال بعض العرب :
قلتُ أبياتاً جاد أبياتاً " ثم قال : " فوحدُ
فعل البيوت " (٤) .

وقال الجاحظ : " وفي بيوت الشعر
الأمثالُ والأوابدُ ، ومنها الشواهد ومنها
الشوارد " (٥) .

وقال أيضاً في تقدمته لقصيدتين من
شعر بشر بن المعتمر : " وإذا قَسَمْنَا ما
عندنا في هذه الأصناف على بيوت هذين
الشُعَريين وقع ذكرها مصنفاً ، فيصير
حينئذ أنق في الأسماع ، وأشدُّ في
الحفظ " (٦) .

وحكى أبو العباس ثعلب ، قال : قال
عبد الملك بن مروان للأخطل : أيُّ الناس

أشعر؟ قال : العبدُ العَجَلَانِيّ ، قال : بم
ذاك؟ قال : وجدته قائماً في بطحاء
الشَّعْر ، والشعراء على الحرفين . قال :
أعرف ذلك له كرهاً . يعنى ابن مقبل .
فقال ابن مقبل : إني لأرسل البيوتَ عوجاً
فتأتى الرواة بها قد أقامتها " (١) .

ويقول أبو على المرزوقي ، تعليقاً على
بعض روايات أبي تمام لشعر تأبُّط شراً
من الحماسة : " على أنى قد نظرتُ
فوجدتُ أبا تمام قد غير كثيراً من ألفاظ
البيوت التي اشتمل عليها هذا الكتاب ،
ولعله لو أنشر الله الشعراء الذين قالوها
لتبعوه وسلّموا له " (٢) .

ويقول أيضاً في مقدمة كتابه : شرح
مشكلات ديوان أبي تمام : " ثم سألت أن
أتتبع مشاهير كلماته ، فالتقط من فقرها
ما يفتقر إلى تبين ، ومن بيوتها ما يحوجُّ
إلى تفسير " (٣) .

ويقول أبو الوليد هشام بن أحمد
الوقشي ، تعليقاً على بيت في كامل
المبرد : " ووقع البيت في كتاب سيبويه
لعمر بن معد يكرب ، وقال : « وذا نشب
« بالشين المعجمة ، وعليه شرح في بيوت
الكتاب لابن النحاس " (٤) .

وكتاب ابن النحاس في شرح
شواهد سيبويه مشهور ومطبوع باسم
"شرح أبيات سيبويه" ، وإن كان في
نسبة هذا المطبوع إليه خلاف (٥) .

وقال الوقشي أيضاً تعليقاً على بيتين
أوردهما المبرد لذي الرمة : " بين هذين
البيتين بيوت كثيرة " (٦) .

وحكى الحافظ ابن كثير من عجائب
الحفظة ، قال : " لما كان يوم الثلاثاء
العشرين من شعبان دُعيت إلى بستان
العلامة كمال الدين بن الشريشي شيخ
الشافعية ، وحضر جماعة من الأعيان ،

(١) مجالس ثعلب ص ٤١٣

(٢) شرح مشكلات ديوان أبي تمام ص ٣

(٣) شرح الحماسة ١ / ٨٢ ، ٨٤

(٤) طرد الوقشي والبطليوسي على كامل المبرد ص ٣٧

(٥) انظر في ذلك مقالتيين للمرحوم الدكتور محمد خير حلوانى بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مجلد ٥٣ ج ٢ ، ص

٤١١ ، ج ٣ ، ص ٦٤١ .

(٦) طرد الوقشي ، ص ٦٥٥

منهم الشيخ العلامة شمس الدين بن
الموصلى الشافعى ، والشيخ الإمام
العلامة صلاح الدين الصفدى وكيل بيت
المال ، والشيخ الإمام العلامة مجد الدين
محمد بن يعقوب الشيرازى ، من ذرية
الشيخ أبى إسحاق الفيروز ابادى ، من
أئمة اللغويين ، والخطيب الإمام العلامة
صدر الدين بن العز الحنفى أحد البلغاء
الفضلاء ، والشيخ الإمام العلامة نور
الدين على بن الصارم ، أحد القراء
المحدثين البلغاء ، وأحضروا نيّفاً وأربعين
مجلداً من كتاب المنتهى فى اللغة للتميمي
البرمكى (١) ، وقف الناصرية ، وحضر
ولد الشيخ كمال الدين بن الشريشى ،
وهو العلامة بدر الدين محمد ، واجتمعنا

كلنا عليه ، وأخذ كلُّ منا مجلداً بيده من
تلك المجلدات ، ثم أخذنا نسأله عن بيوت
الشعر المستشهد عليها بها ، فينثر كلاً
منها ويتكلم عليه بكلام مبين مفيد ، فجزم
الحاضرون والسامعون أنه يحفظ جميع
شواهد اللغة ، ولا يشذُّ عنه منها إلا
القليل الشاذُّ (٢) .

وذكر الأشمونى فى « باب الصفة
المشبهة » أنه صنع جدولاً لصور الصفة
المشبهة وقال بعض الطلبة شارحاً هذا
الجدول : " وقد جعل فى رأس أبيات
النوعين خمس بيوت ... " (٣) .

وفى عصرنا الحديث استعمل هذا
الجمع شيخنا أبو فهر محمود محمد

(١) هو محمد بن تميم - أبو المعالى البرمكى ، من أهل مصر ، لم يعرف له تاريخ مولد أو وفاة لكنه ذكر فى مقدمة كتابه :
أنه صنّفه سنة ٣٩٧ ، وقد بنى كتابه هذا على كتاب الصحاح للجوهري . معجم الأدياء ١٨ / ٢٤ ، ٣٥ ، وإنباه
الرواه ٤ / ١٧٨

(٢) البداية والنهاية ١٤ / ٢١٠ « حوادث سنة ٧٦٢ » ، وفيه « كمال الدين بن الشريشى » كما رأيت فى أوّل النقل ،
والذى فى كتب التراجم : « جمال الدين » واسمه محمد بن أحمد بن محمد . راجع الدرر الكامنة ٣ / ٤٤١ ،
والدارس فى أخبار المدارس ١ / ١١٧ ، وشذرات الذهب ٦ / ٢٦٣ ، أما ابنه هذا بدر الدين محمد ، فقد وصف
بكثرة الحفظ ، قال ابن العماد الحنبلى : " وكان يستحضر الفائق للزمخشري والصحاح والجمهرة والنهاية وغريب أبى
عبيد ، والمنتهى فى اللغة للبرمكى ، وهو أكثر من ثلاثين مجلداً ، وقد عقد له مجلس بحضرة أعيان علماء دمشق ،
وامتحن فى هذه الكتب فى شعبان سنة ثلاث وستين - وسبعمائة - " شذرات الذهب ٦ / ٢١٨

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشمونى على الألفية ٢ / ١٥

شاكراً ، فقال عن أبي الطيب المتنبي :
" واجتماع الذكاء والحسُّ المُرْهَفُ هما آلة
كلِّ شاعر ، وقد ظفر المتنبي من كليهما
بنصيب الأسد الهصور ، ولذلك كان
شعره أروعَ شعر في العربية وكثيرٍ
غيرها ، وكان محبباً إلى أهل عصره ،
متداولاً سائراً بينهم ، لأنه كان يأخذ
بنفسه المرهفة من شعور الناس وآلامهم
وأحداثهم ، ويبني بما يأخذ بيوت شعره ،
ودواع بلاغاته " (١) .

ولعل شيخنا أبا فهر قد أثر هذا
الجمع « البيوت » في ذلك السياق ،
لمشاكلته « بينى » ولو كان مكان هذا
الفعل « يقول » أو « ينظم » مثلاً ، لقال :
« أبيات شعره » .

ثم سمعت ذات يوم وأنا بمدينة
الرياض حاضرة المملكة العربية
السعودية، عام ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤ م ، من
خلال الراديو ، بدويًا من أهل « الدوادمي »

(١) المتنبي ص ١٩١

يتحدث عن الشعر النبطي ونظمه فيه ،
يقول : « كنت في بداية الأمر أقول خمس
بيوت » .

هذا ، ولحمزة بن الحسن الأصفهاني
المتوفى نحو سنة ٣٥١ هـ كتاب يسمى
« الأمثال الصادرة عن بيوت الشعر » ومنه
نسخة خطية ببرلين برقم (١١٢٥) .

فهذا ما كان من أمر « البيت من
الشعر » وجمعه على « بيوت » على غير
العرف اللغوي .

أما « البيت » الذي يُسَكَنُ فيه ، فقد
تقدّم أن جمعه الأكثر والأشهر « البيوت »
وقد يُجمع على « الأبيات » وهو قليل :

ومن ذلك ما أخرجه أحمد وابن
ماجة، من حديث سعيد بن سعد بن
عبادة ، قال : « كان بين أبياتنا رجل
مُخَدَّجٌ ضعيف ، فلم يُرَعِ أهلُ الدار إلاَّ
وهو على أمةٍ من إماء الدار يخبثُ بها »
الحديث (٢) .

(٢) انظر مقدمة تحقيق الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة ، للدكتور عبد المجيد قطامش دار المعارف بمصر ١٩٧٢ م .

(٣) مسند أحمد ٢٢٢/٥ ، وسنن ابن ماجة (باب الكبير والمريض يجب عليه الحد . من كتاب الحدود) ص ٨٥٩ . والمخدج :

الناقص الخلق . والخداج : النقصان . النهاية ١٢/٢ / ١٣

ومنه ما أخرجه أحمدُ أيضاً ، من حديث أبي الدرداء : «ويحك يا معدان ، فإنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما من خمسة أهل أبيات لا يؤذن فيهم بالصلاة وتقام فيهم الصلوات إلا استحوذ عليهم الشيطان ، وإن الذئب يأخذ الشاة ... » الحديث (١) .

وأخرج أحمدُ أيضاً من حديث المقداد بن الأسود ، يقول : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه : " ما تقولون في الزنا ؟ . قالوا : حرّمه الله ورسوله ، فهو حرامٌ إلى يوم القيامة . قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لأنّ يزنى الرجل بعشر نسوة أيسرُ عليه من أن يزنى بامرأة جاره ، قال : فقال : ما تقولون في السرقة ؟ . قالوا : حرّمها الله ورسوله ، فهي حرامٌ ، قال : لأنّ يسرق الرجل من عشرة أبيات أيسر عليه من أن يسرق من جاره " » (٢) .

ومن ذلك أيضاً ما جاء في حديث نزول جرهم على هاجر أم إسماعيل عليه السلام ، عندما تفجرت لها زمزم : قال ابن عباس : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « فألفى ذلك أم إسماعيل وهي تحب الإنس ، فنزلوا وأرسلوا إلى أهلهم فنزلوا معهم ، حتى إذا كان بها أهل أبيات منهم وشب الغلام - أي إسماعيل - وتعلم العربية منهم .. » الحديث (٣) .

وجاء في خبر سرية أبي بكر الصديق إلى نجد ، في شعبان سنة سبع: قال سلمة بن الأكوع : « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم علينا أبا بكر رضى الله عنه ، فغزونا ناسا من المشركين - من هوازن - فبيّتناهم نقتلهم ، وكان شعارنا تلك الليلة : أمت أمت . قال : فقتلت بيدي تلك الليلة سبعة أهل أبيات من المشركين » (٤) .

(١) مسند أحمد ٤٤٦/٦

(٢) مسند أحمد ٨/٦

(٣) صحيح البخارى (باب يزقون : النسلان فى المشى . من كتاب الأنبياء ١٧٤/٤ ، وانظر فتح البارى ٣٩٧/٦

(٤) سنن أبى داود (باب فى البيات . من كتاب الجهاد) ص ٩٤٧ ، ومسند أحمد ٤٦/٤ ، ومغازى الواقدى ص ٧٢٢ ، وطبقات ابن سعد ٢٠٥/٤ .

وقال الصالحى الشامى ، فى الحديث عن «المدينة النبوية» : «والمدينة : من مدن بالمكان :أقام به ، أو من دان : إذا أطاع ، إذ يطاع السلطان بالمدينة لسكناه بها ، وهى أبيات كثيرة تجاوز حد القرى ولم تبلغ حد الأمصار (١) .»

ومن حديث الشعر : قال الفرزدق يخاطب ناقته، ويمدح الوليد بن عبد الملك :
إذا عثرتُ بى قلتِ عالكِ وانتهى
إلى باب أبياتِ الوليدِ كلالها(٢)

وقال جرير يمدح يزيد بن عبد الملك :

ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ وَالْأَبِيَّاتِ ، غُرَّتُهُ
كَالْبَدْرِ لَيْلَةَ كَادِ الشَّهْرِ يُنْتَصَفُ(٣)

وقال سليمان بن قتة العدوى التيمى:

مررتُ على أبياتِ آلِ محمدٍ
فلم أرَ أمثالها يومَ حلتِ(٤)

وتال فقيد ثقيف :

ألا رفقاُ إلا رفقاُ قليلاً ما أكونتُهُ
ألمأ بى على الأبياتِ بالخيفِ أزرهتُهُ
غزالاً ما رأيتِ اليو مَ فى وفدِ بنى كنة
غضيبِ الطرفِ مريباً وفى منطِقهِ غنة(٥)

وفى عصرنا الحديث قال أحمد شوقى

ألم على أبيات ليلى بى الهوى

وما غير أشواقى دليل ولا ركب(٦)

(١) سبل الهدى والرشاد فى سيرة خير العباد ٣ / ٤٢٣ .

(٢) ديوانه ص ٧٠٩ ، وقوله : «عالك» دعاء للناقة إذا عثرت ، أن تنتعش وترتفع . يتان : لعالك ، وعالك .

(٣) ديوانه ص ١٧٥ ، والدسيعة : الجفنة ، وهى القصعة يوضع فيها الطعام ، وقيل : الدسيعة : مائدة الرجل .

(٤) شرح الحماسة للمرزوقى ص ٩٦١ . وسليمان بن قتة ، التيمى بالولاء ، مقرئ شاعر ، عرض ختمة على ابن عباس ، وسمع من معاوية وعمرو بن العاص ، وقرأ عليه عاصم الجحدري . طبقات القراء ١ / ٣١٤ ، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٥٩٦ ، وهو صاحب البيت الشهير : فإن الألى بالطف من آل هاشم تأسوا فستوا للكرام التأسيا

الأغانى ١٩ / ١٢٩ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ١٩٩

(٥) شرح الحماسة للتبريزى ٢ / ٨١ ، وتهذيب إصلاح المنطق له ص ٧١١ ، ولهذا الشعر قصة طريفة تدل على فطنة الطبيب العربى الحارث بن كدة ، نكرها التبريزى فى كتابيه المذكورين .

(٦) رواية مجنون ليلى ص ٢١

الأسن والاسنة

لسانُ السُّوءِ تُهْدِيها إلينا
وَحِنْتٌ وما حَسِبْتُكَ أن تَحِينا
وربما نَكُرُّ ، وهو بهذه المعانى
المجازية ، قال الحطيئة :

ندمتُ على لسان فات منى
فليت بأنه فى جوفِ عِكْمِ
قال السكرى : أراد باللسان الشعر،
يريد : وددت أن الشعر الذى قلت فيهم
كان مخبوءا فى جُوالق» (٣).

وقال أهل اللغة : ومن أنت اللسان
جمعه على «الأسن» مثل ذراع وأذرع ،
ومن نكَّره جمعه على «الأسنة» مثل حمارٍ
وأحمره (٤).

ونأتى إلى العرف اللغوى فى هذين
الجمعين «الأسن والأسنة» فنقول :

اللسان : جارحة الكلام وأداة النطق،
وهو مذكر ، لأنه العضو ، وربما أنث ،
وبخاصة إذا أريد به اللغة أو الرسالة أو
المقالة أو القصيدة من الشعر ،

قال المرقش الأكبر :

أتنتى لسان بنى عامرٍ
فجَلَّتْ أحاديثُها عن بَصَرٍ (١)
أراد القصيدة والرسالة . وقال
أعشى باهلة :

إنى أتنتى لسانٌ لا أُسْرِبُها
من علو لا عجبٌ منها ولا سَخَرٌ (٢)
أراد الرسالة والمقالة .

وقال قساس الكندى :

ألا أبلغ لديدك أبا هنى
ألا تنهى لسانك عن رداها
وقال الآخر :

(١) الفضليات ص ٢٣٥ ، وجاء العجز فى المخصص ١٢/١٧ ، واللسان : أحاديثها بعد قول نكر

(٢) هكذا الرواية فى كتب المذكر والمؤنث والمعاجم الآتية ، وجاءت فى شعره المنشور فى الصبح المنير ص ٢٦٦ :

إنى أتانى لسان لا أسريه من علو لا كذب منه ولا سخر

(٣) ديوان الحطيئة ص ١٩٧

(٤) راجع المذكر والمؤنث للمبرد ص ١١٤ ، ولاين الأنبارى ص ٢٩٦ ، ولا بن جنى ص ٩٠ ، ولاين التستري ص ١٠١ ،
ومختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة ص ٣٢٩ ، والبلغة للأنبارى ص ٨١ ، والمخصص ١٢/١٧ ، وخلق الإنسان
لأبى محمد الحسن بن أحمد ص ٢٦٤ ، واللسان والمصباح (لسن) ، وانظر حواشى المحققين .

إن «الألسنة» استعملت غالباً في جمع «لسان» الذي هو بمعنى اللغة (١)، ومن ذلك قوله تعالى : (ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم) (٢) ، قال أبو جعفر الطبري في تفسير الآية الكريمة : «يقول : واختلاف منطلق ألسنتكم ولغاتهما (٣) » . وقال القرطبي : «اللسان في الفم ، وفيه اختلاف اللغات من العربية والعجمية والتركية والرومية» (٤) . وقال أبو حيان : «واختلاف ألسنتكم : أي لغاتكم (٥)» .

وقال شهاب الدين الألوسي : «أي لغاتكم ، بأن علم سبحانه كل صنف لغته، أو ألهمه جل وعلا وضعها ، وأقدره عليها، فصار بعض يتكلم بالعربية ، وبعض بالفارسية ، وبعض بالرومية ، إلى غير ذلك مما الله تعالى أعلم بكميته» (٦) .

وقال المرتضى الزبيدي : «اللسان: اللغة ، وتؤنث حينئذ لا غير ، ومنه قوله تعالى : (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه) (٧) ، أي بلغة قومه والجمع : ألسنة، ومنه قوله تعالى : (واختلاف ألسنتكم) أي لغاتكم (٨) » .

وقد استشهد علماء أصول الفقه بالآية الكريمة على أن اللغة توقيفية . قال الفخر الرازي ، بعد أن تلا الآية الكريمة : «ولا يجوز أن يكون المراد منه اختلاف تأليفات الألسنة وتركيباتها ، لأن ذلك في غير الألسن أبلغ وأجمل ، فلا يكون تخصيص الألسن بالذكر مراداً ، فبقي أن يكون المراد اختلاف اللغات (٩) .

فهذا قول الفخر الرازي في كتابه : المحصول ، لكنه قرر في تفسيره أن

(١) وإذا صح هذا فيكون فيه مخالفة لقول أهل اللغة ، فإنهم قالوا : إنه يجمع على «ألسنة» إذا كان مذكراً ، لكنهم قالوا أيضاً : إنه إذا أريد به اللغة كان مؤنثاً .

(٢) سورة الروم ٢٢

(٣) تفسير الطبري ٢٢/٢١

(٤) البحر المحيط ١٦٧/٧

(٥) سورة إبراهيم ٤

(٦) تفسير القرطبي ١٨/١٤

(٧) روح المعاني ٣١/٢١

(٨) تاج العروس (لسن) . وانظر كتاب الشعر لأبي على ص ٢٤١ ، ونبهت هناك على وهم لأبي على رحمه الله .

(٩) المحصول في علم أصول الفقه ٢٥١/١ ، وتأمل مر أوجته في استعمال «الألسنة والألسن» .

المراد اختلاف الأصوات أو مخارج الحروف ، لا اللغات (١) .

وقال شمس الدين الأصفهاني : «قوله تعالى :-(واختلاف ألسنتكم)- يدل على أن اللغات توقيفية ، وذلك لأنه لا يجوز أن يكون المراد بالألسنة مفهومها الحقيقي ، لأن الاختلاف في غير الألسن أبلغ وأجمل ، إذ الاختلاف في أجرامها لا يبلغ إلى حد يستغرب ، فإذا المراد اللغات ، تسمية للشئ باسم سببه ، وإذا كانت اللغات مخلوقة كانت توقيفية (٢) » .

وقال ابن النجار الحنبلي : «وقوله تعالى : (واختلاف ألسنتكم) وحمله على اللغة أبلغ من الجارحة ، وحمله على اختلاف اللغات أولى من حمله على الإقدار عليها (٣) » .

وقال الجلال السيوطي عقب تلاوة الآية الكريمة : «والألسنة اللسانية غير مرادة ، لعدم اختلافها ، ولأن بدائع الصنع في غيرها أكثر ، فالمراد هي اللغات (٤) » .

وقد جمع الزمخشري بين التفسيرين: اللغات والنغمات ، فقال : «الألسنة : اللغات أو أجناس النطق وأشكاله (٥) ، خالف عز وعلا بين هذه الأشياء حتى لا تكاد تسمع منطقتين متفقتين ، في همس واحد ، ولا جهازة ولا حدة ولا رخاوة ، ولا فصاحة ولا كنة ، ولا نظم ولا أسلوب ، ولا غير ذلك من صفات النطق وأحواله (٦) » .

وإلى مبعث ذلك ذهب الراغب الأصفهاني ، فقال : «فاختلاف الألسنة إشارة إلى اختلاف اللغات ، وإلى

(١) مفاتيح الغيب ٦/٤٦٧ ، وانظر الموضوع السابق من روح المعاني .

(٢) بيان المختصر - شرح مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه ١/٢٨٢ ، وتأمل استعماله «الألسن» بعد «الألسنة» فإن ذلك ناطق بأنه يريد بالألسن جمع اللسان : العضو

(٣) شرح الكوكب المنير في أصول الفقه ١ / ٢٨٦

(٤) المزهر ١/١٧ ، ١٨ ،

(٥) في الكشاف : «وأشغاله» وصحته من الموضوع السابق من البحر المحيط .

(٦) الكشاف ٣ / ٢١٨

اختلاف النغمات ، فإن لكل إنسان نغمة
مخصوصة يميزها السمع ، كما أن له
صورة مخصوصة يميزها البصر^(١) .

وجاءت «الألسنة» أيضا في الحديث
مرادا بها اللغات :

أخرج أحمد بسنده إلى سهل بن
سعد الأنصاري ، أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال : «اللهم لا يدركني
زمان ولا تدركوا زمانا لا يتبع فيه العليم
، ولا يستحيى فيه من الحليم ، قلوبهم
قلوب الأعاجم ، وألسنتهم ألسنة
العرب^(٢)» .

وجاء في حديث عمر بن الخطاب
رضي الله عنه : «إن الله يعلم الألسنة
كلها^(٣)» ، قال الحافظ ابن حجر :
«المراد اللغات^(٤)» .

وكذلك جاءت «الألسنة» أيضا في
كلام الشافعي - ولغته حجة - مرادا بها
اللغات ، وذلك قوله : «ولسان العرب
أوسع الألسنة مذهبا ، وأكثرها ألفاظا ،
ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسانٌ غير
نبي^(٥)» .

وفي كلام لابن جنى ، قال : «وكذلك
أيضا لوفشا في أهل الوبر ماشاع في
لغة أهل المدر ، من اضطراب الألسنة
وخبالها ، وانتقاض عادة الفصاحة
وانتشارها ، لوجب رفض لغتها^(٦)» .

وقد جاءت «الألسنة» في كلام أبي
بكر الباقلاني في كتابه إعجاز القرآن
أربع مرات ، أريد بها في ثلاث منها اللغة
بلاشك :

المرّة الأولى في قوله : «... ولعنى
آخر ، وهو أن ذلك اللسان لا يتأتى فيه

(١) مفردات ألفاظ القرآن من ٧٤٠

(٢) مسند أحمد بن حنبل ٣٤٠/٥

(٣) صحيح البخاري (باب إذا قالوا : صباانا ولم يحسنوا أسلمنا ، من كتاب الجزية والموادعة) ١٢٢/٤

(٤) فتح الباري ٢٧٤/٦ ، ٢٧٥

(٥) الرسالة من ٤٢ ، وانظر أيضا من ٤٥ ، ٤٦

(٦) الخصائص ٥/٢

من وجوه الفصاحة ما يقع به التفاضل الذي ينتهي إلى حد الإعجاز ، ولكنه يتقارب ، وقد رأيت أصحابنا يذكرون هذا في سائر الألسنة ... » .

والثانية : في قوله : « ويبين ذلك أن كثيراً من المسلمين قد عرفوا تلك الألسنة ، وهم من أهل البراعة فيها ، وفي العربية ... ويبين هذا أن الشعر لا يتأتى في تلك الألسنة ، على ما قد اتفق في العربية » .

والثالثة : في قوله : « ولضيق ما سوى كلام العرب ، أو لخروجه عن الاعتدال ، يتكرر في بعض الألسنة الحرف الواحد والكلمات المختلفة كثيراً ، كنحو تكرر الطاء والسين في لسان يونان وكنحو الحروف الكثيرة التي هي اسمٌ لشيء واحد في لسان الترك » .

والمرة الرابعة جاءت مراداً بها جمع اللسان ، العضو ، وذلك قوله : « ولو كان ذلك مما يجوز اتفاهه من الطبائع ، ولم

ينفك العالم من قوم يتفق ذلك منهم ويعرض على ألسنتهم وتجيئ به خواطرهم ... » (١) .

وجاءت « الألسن » في كلامه مراداً به جمع العضو ، وذلك قوله : « ويزعمون أن في الكتاب - يعنى كتاب ماني - الحكيم ، وهي حكم منقولة ، متداولة على الألسن » .

وقوله : « من توهم أن الشعر يلحظ شأوه بان ضلاله ، ووضح جهله ، إذ الشعرُ سمت قد تناولته الألسن ، وتداولته القلوب ... » (٢) .

فهذا ما كان من أمر « الألسنة » التي جاءت - في الغالب - جمعاً للسان بمعنى اللغة ، وإن كانت قد جاءت في القرآن الكريم أيضاً جمعاً للسان الذي هو العضو ، في تسعة مواضع من الكتاب العزيز (٣) .

وكذلك جاءت في الحديث ، وهو

(١) إعجاز القرآن . صفحات ٣١ ، ٣٢ - مرتين في سياق واحد - ١١٨ ، ٦٢ .

(٢) ص ٣٢ ، ٣٠٢ .

(٣) انظرها في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ، ورحم الله مولفة رحمة واسعة سابقة .

حديث معاذ بن جبل رضى الله عنه ، وفى آخره : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «وهل يكبُّ الناسُ فى النارِ على وجوههم ، أو على مناخرهم إلا حصائدُ ألسنتهم (١)» . وفى أحاديث أخرى (٢) .

ومن ذلك أيضا قول الفرزدق :

لم يبق منهم غيرُ ألسنة

وأعْيُظُمُ وجواصلِ حُمْرٍ (٣)

وكذلك جاءت فى مقدمة مفتاح العلوم للسكاكى ، وذلك قوله : «أحق كلام أن تلهج به الألسنة» .

وجاءت كذلك فى عنوان كتاب لإسماعيل بن محمد العجلونى المتوفى سنة ١١٦٢هـ ، وهو : «كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» وهو مطبوع بالقاهرة سنة ١٣٥١هـ .

أما «الألسن» فأكثر ما تجىء جمعاً للسان الذى هو العضو أو الجارحة ،

ومن ذلك قول جرير :

إذا مِتُّ فأنعِنِي لمولى تظاهرت

عليه من الأعداء أيدٍ وألسنٍ (٤)

وقول الإمام الشافعى :

إذا رُمْتَ أن تحيا سليماً من الردى

ودينك موفورٌ وعرضك صينٌ

فلا ينطقن منك اللسان بسوءاً

فكلكُ سوءاتٌ وللناسِ ألسنٌ (٥)

وقول اسحاق بن خلف البهرانى ،

المعروف بابن الطيب :

النحو يبسط من لسان الألكن

والمرء تكرمه إذا لم يلحن

وإذا طلبت من العلوم أجلها

فأجلها منها مقيمُ الألسن (٦)

(١) عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذى (باب ما جاء فى حرمة الصلاة . من كتاب الإيمان) ٨٦/١٠ وسنن ابن

ماجة (باب كف اللسان فى الفتنة . من كتاب الفن) ص ١٣١٥ ، ومسند أحمد ٢٣١/٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧

(٢) ترى الإشارة إليها فى المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى ١١٧/٦

(٣) ديوانه ص ٢٢٦

(٤) ديوانه ص ٥٧١

(٥) ديوانه ص ٨٤

(٦) الكامل ص ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، وبهجة المجالس ٦٦/١ ، ومعجم الأدباء ٨٥/١ ، وتنبيه الألباب على فضائل الإعراب ص ٩٧ ،

واسحاق بن خلف هذا : من شعراء المعتصم ، توفى فى حدود سنة ٢٣٠ ، وترجمته طريفة ، فاطلبها فى فوات الوفيات

١٦/١ ، ١٧ ، والكامل ص ٥٢٠ ، وحواشى تنبيه الألباب .

عامرةً من الوعد ، وقلوبٌ خربةٌ من العزم» (٦) .

وجاء في أمثال المؤلدين : «غشُّ انقلوب يظهر في فلتات الألسن وصفحات الوجوه» (٧) .

ومن ذلك ما ذكره الطبرى فى حوادث سنة ٣٠ ، قال : «جاء جنذب ورهط معه إلى ابن مسعود ، فقالوا : «الوليد يعكف على الخمر ، وأذاعوا ذلك حتى طُرح على ألسن الناس» (٨) ومن ذلك أيضا قول جلال الدين السيوطى فى مفتتح كتابه المزهري : «الحمد لله ، خالق الألسن واللغات» ، فالألسن هاهنا : جمع «اللسان» الذى هو الجارحة والعضو لعطف «اللغات» ، عليها ، والعطف فى

وقول العجاج :

أَوْ تَلْحَجُّ الْأَلْسُنُ فِينَا مَلْحَجًا (١)

وقول شاعر من بنى تميم :

أَمَا رَأَيْتَ الْأَلْسُنَ السَّلَاطَا (٢)

وقول الأسلع بن قصاف الطهوى :

بَأَيْدٍ يُفَرِّجْنَ الْمُضِيقَ وَالسُّنَّ

سِلَاطٍ وَجَمْعٍ ذِي زُهَاءٍ عَرْمَرَمٍ (٣)

وقول المتنبى :

حَسَمَ الصَّلْحَ مَا اشْتَهَتْهُ الْأَعَادَى

وَأَذَاعَتْهُ أَلْسُنُ الْحُسَّارِ (٤)

وقوله :

الْحَبُّ مَامَنَعَ الْكَلَامَ الْأُسْنَا

وَأَلْذُّ شَكْوَى عَاشِقٍ مَا أَعْلَنَّا (٥)

وقال أعرابى يذم قومه : «ألسنُ

(١) ديوانه ص ٣٦٥ ، والموضع السابق من خلق الإنسان ، واللحج : الميل . المعنى : أو تقول الألسن فىنا الكذب فتميل عن الحسن إلى القبيح .

(٢) البيان والتبيين ١٧٧/٨

(٣) البيان والتبيين ١٧٧/٨ ، والحيوان ٤٤٥/٥ ، وانظر الخلاف فى نسبه فى الكامل وحواشيه ص ٢٢٦

(٤) ديوانه ٣١ / ٢

(٥) ديوانه ١٩٥ / ٤

(٦) إجاز القرآن للباقلانى ص ٩٧

(٧) مجمع الأمثال ٦٧/٢

(٨) تاريخ الطبرى ٢٧٤/٤ (ذكر السبب فى عزل عثمان الوليد بن عقبة عن الكوفة)

أصل وضعه يقتضى المغايرة ، إلا أن يكون من باب عطف الشيء على نظيره ، على حد قول الحطيئة :

وهند أتى من دونها النَّأْيُ والبُعْدُ^(١)

فيكون المراد بالألسن هنا : اللغات أيضا ، ويكون قد استعمل «الألسن» مكان «الألسنة» .

وقد جاءت «الألسن» فى مقدمات كتب كثيرة ، أذكر منها كتاب البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن للزمكاني ، وكتاب التبيان فى علم البيان له أيضا .

ومما ينبغى التنبيه عليه هنا أن «الألسن» لم تأت فى القرآن الكريم ، وإنما أتى فيه «الألسنة» فقط ، مرادا بها اللغات فى موضع واحد ، ومرادا بها جمع «اللسان» العضو والجراحة فى سائر المواضع ، كما سبق .

ويبقى تنبيه آخر : وهو أن الخيار فى جمع اللسان على السنة وعلى السن ، مشروط بعدم الإضافة إلى ضمير من ضمائر الجمع ، فإذا وجد ذلك الضمير تعينت «الألسنة» ليس غير ، فنحن نقول : ألسنتنا وألسنتكم وألسنتكن وألسنتهم وألسنتهن ، ولا نقول : ألسنا وألسنكم وألسنكن وألسنهم وألسنهن . وهذا لم يُنص عليه ، ولكنه معروف بالتتابع والاستقراء .



ويعد : فإذا صح أن «الألسنة» تعنى غالبا : اللغات ، وأن «الألسن» تستعمل غالبا فى جمع اللسان ، الذى هو العضو والجراحة ، كان الأولى بكلية الألسن ، أن تكون : «كلية الألسنة» ، ولا تستثقلن هذه التسمية لأن الإلف والعادة أنسا بالتسمية الأولى ، ليس غير .

(١) ديوانه ص ٦٤ ، وانظر مبحث « عطف الشيء على نظيره » فى معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١٨٥/٢ ، والصناعتين ص ١٠٨ ، والموشع ص ١٤١ ، والصاحبى ص ١١٥ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٣٤/٢ ، ٢٥٣/٣ ، وشرح المفصل ١٠/١ ، ثم انظر اللسان « نأى » .

الأوقاف والوقف

ماله ، فيقطع تصرفه عنها ، ويجعل منافعها لوجه من وجوه الخير ، تقرباً إلى الله تعالى (١).

والوقف في اصطلاح القراء : عبارة عن قطع الصوت عند آخر الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة ، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه ، أو بما قبله ، لا بنية الإعراض ، ولا يأتى فى وسط كلمة ، ولا فيما اتصل رسماً ، ولا بد من التنفس معه (٢) .

والوقف فى اصطلاح الفقهاء وفى اصطلاح القراء يُجمع على «أوقاف ووقف» ، لكن العرف اللغوى غلب «الأوقاف» على الوقف الفقهى ، الذى هو حبس المال ، على حين صرف «الوقف» إلى وقف القراء ، وإن كان أحدهما قد استعمل مكان الآخر ، توسعة وإباحة .

الوقف فى اللغة : الكف والحبس ، وفى اصطلاح الفقهاء : حبس مال يمكن الانتفاع به ، مع بقاء عينه ، بقطع التصرف فى رقبته على مصرفٍ مباح موجود .

وقيل : حبس العين على ملك الواقف والتصدق بمنفعتها ، أو صرف منفعتها على من أحب .

وقيل : إعطاء منفعة شئ مدة وجوده ، لازماً بقاؤه فى ملك معطيه ولو تقديراً .

وقيل : تحبىس مالك مطلق التصرف ماله المنتفع به ، مع بقاء عينه ، بقطع تصرف الواقف وغيره فى رقبته ، أى المال .

وقيل : أن يحبس عيناً من أعيان

(١) الإقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع - فى فقه الشافعية - ٨١/٢ ، وشرح فتح القدير - فى فقه الحنفية - ٢٠٠/٦

والخرشى على مختصر خليل - فى فقه المالكية - ٧٨/٧ ، وكشاف القناع عن متن الإقناع - فى فقه الحنابلة

- ٢٤٠/٤ ، والتعريفات للسيد الشريف الجرجانى ص ٢٥٣ ، وتهذيب الأسماء واللغات ١٩٤/٢

(٢) النشر فى القراءات العشر ١/٢٢٤ ، ولطائف الإشارات ١/٢٤٨ ، وإتحاف فضلاء البشر ١/٣١٣ ، ونهاية القول

المفيد فى علم التجويد ص ١٥٦ .

وعلى هذا جاءت تعريفات بعض الفقهاء واللغويين : ففي شرح فتح القدير: «وقف وأوقاف ، كوقت وأوقات» ، وقال الفيومي : «ووقفت الدار وقفا : حبستها في سبيل الله ، وشئ موقوف ووقف أيضا ، تسمية بالمصدر ، والجمع أوقاف، مثل ثوب وأثواب^(١) .»

وعنَّون به ابن فارس ، فقال : «مسألة : ما يفضل من أوقاف المساجد والرباطات^(٢) .»

وقد ترجم البخارى لباب (أوقاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . من كتاب الحرث والمزارعة)^(٣) ، وقال ابن القوطية : «وأوقاف المسلمين : أحباسهم ، جمع وقف^(٤) .»

وقد امتد هذا العرف إلى أيامنا هذه ، فيقولون : وزارة الأوقاف ، ومديرية الأوقاف ، ونحو ذلك .

ومع شيوع هذا الجمع وكثرته فيما رأيتُ من كتب الفقه والعربية ، فقد وجدتُ الجمع الآخر « الوقوف » فى الوقف الفقهى ، وذلك فى كلام تاج الدين السبكي المتوفى سنة ٧٧١ هـ ، قال فى أثناء ترجمة الوزير الكبير نظام الملك : «بنى المدارس ووقف الوقوف» . وحكى أيضاً عن نظام الملك قوله يخاطب السلطان ملك شاه : «أنا أخذ المال ، وأعطيه لهؤلاء الغلمان الذين جعلتهم لك ، وأصرفه أيضاً فى الصدقات والوقف والصلوات التى معظم ذكرها لك ...»^(٥) .
أمّا « وقف القرآن » فالكثير الشائع فى جمعه « وقوف » . وروى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه أنه قال : «الترتيل معرفة الوقوف وتجويد الحروف»^(٦) ، وليست هذه ضرورة سجع وتقفية ؛ فقد شاع استعمال « وقوف القرآن » شيوعاً ظاهراً . وهو عنوان

(١) المصباح المنير (وقف) .

(٢) حلية الفقهاء ، ص ٢١٩ ، ولم يعرض ابن فارس لأى من الجمعين فى كتابيه : المقاييس والمجمل .

(٣) صحيح البخارى ٣ / ١٣٩ (٤) الأفعال ، ص ١٥٧ ، وانظر أيضاً الأفعال لابن القطاع ٣ / ٢٩٣

(٥) طبقات الشافعية الكبرى ٤ / ٣١٩ ، ٣٢٦ (٦) النشر ١ / ٢٢٥ . وانظر أيضاً ص ٢٠٥

لباب في كتب الأداء والقراءات وعلوم القرآن ، فيقال : باب الوقف والابتداء ، والوقوف والابتداء (١) . ويقول المرتضى الزبيدي : " ووقف القارئ على الكلمة وقوفاً ، ووقفه توقيفاً : علمه مواضع الوقوف " (٢) .

ويقول أبو بكر بن الأنباري ، وهو من أوائل من صنّفوا في علم الوقف والابتداء : « في فاتحة الكتاب أربعة وقوف تامة » (٣) . وتسمى بعض كتب هذا الفن باسم : « الوقوف » كما ترى في ترجمة « أحمد ابن كامل بن خلف بن شجرة » صاحب ابن جرير الطبري (٤) . وتقرأ في كتب الفن هذه العبارة كثيراً : « وقوف السجاوئدي » (٥) .

ومع شيوع هذا الجمع وغلبته ، فقد جاء أيضاً على قلة : « الأوقاف » ، وذلك ما ذكره علم الدين السخاوي ، في قوله : « وفي آية الكرسي عشرة أوقاف » ، وقوله : « وفي قوله عز وجل : " ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنةً نعاساً " في آل عمران عشرة أوقاف » .

وقوله : « وفي سورة الامتحان - الممتحنة - أيضاً آية فيها من الأوقاف هذه العدة » (٦) .

ويقول ابن الجزري : « والكلام هنا على معرفة ما يوقف عليه ويبتدأ به ، وقد ألف الأئمة فيها كتباً قديماً وحديثاً ، ومختصراً ومطوَّلاً ، أتيت على ما وقفت عليه من ذلك ، واستقصيته في كتاب

(١) المرجع السابق ١ / ٢٢٤ ، وانظر البرهان في علوم القرآن ١ / ٣٥٩ ، وإلتقان ١ / ٢٣٠

(٢) تاج العروس « وقف » ، والتكملة للزبيدي أيضاً ٥ / ١٦٩ ، والعبارة فيها : « وقف القارئ على الكلمة وقوفاً : علمه مواضع الوقوف ، كوقفه توقيفاً » ، وهذه العبارة أبين وأصرح في الدلالة على أن الفعل السابق متعد ، والدليل على ذلك أن كلمة « القارئ » ضبّطت في الطبعة الكويتية من التاج ٤٧٥/٢٤ ، بالرفع ، على توهم أن الفعل « وقف » لازم . وفي هذا شاهد على أنه « لا يُغنى كتاب عن كتاب » فإن بعضهم يقول : إن التكملة للزبيدي ليست سوى « مستدرک التاج » .

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٤٧٨

(٤) إنباه الرواه ١ / ٩٨ « الحاشية »

(٥) هو محمد بن طيفور ، من علماء القراءات والنحو في القرن السادس - إنباه الرواه ٣ / ١٥٣ ، وطبقات القراء ٢/١٥٧

(٦) جمال القراء وكمال الإقراء ، ص ٥٦٨ ، ٥٦٩

«الاهتدا إلى معرفة الوقف والابتدا» ،
وذكرت في أوله مقدمتين جمعت بهما
أنواعاً من الفوائد ، ثم استوعبت أوقاف
القرآن سورةً سورةً .

وقال أيضاً : « من الأوقاف ما يتأكد
استحبابه لبيان المعنى المقصود » .
وقال في موضع ثالث : « فليعلم أن
مراد السجاوندى بقوله « لا » أي لا
يوقف عليه على أن يُبتدأ بما بعده ،
كغيره من الأوقاف » (١) .

(١) النشر في القراءات العشر ١ / ٢٢٤ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤

الأيادي والأيدي

تُستعمل في « اليد » العضو والجراحة ،
وعلى ذلك جاء القرآن الكريم ، و « الأيدي
» أكثر ما تُستعمل في جمع « اليد » التي
هي النعمة ، لا العضو . والشواهد على
ذلك كثيرة ، منها قول أبي تمام :

فإذا هُلِّهَلِ النَّوَالُ أَتَتْنَا

ذاتُ نَيْرَيْنِ مُطَبَّقَاتُ الأيادي

قال التبريزي : « ومطبيقات الأيدي :

التي قد أطبق بعضها على بعض .
والأيادي : النعم » (٢) .

وقال أيضاً :

وغيري يأكل المعروف سحناً

وتشحبُ عنده بيضُ الأيادي

قال التبريزي : « يقول : بيض الأيدي

عندي محفوظة ، لا غيرها ، ولا يشحب
لونها » (٣) .

وقال البحتري :

شفيح المسلمين إليك فيما

تُنيل من الصنائع والأيادي (٤)

اليد : الجراحة ، مؤنثة ، ولامنها
محدوفة ، وهي ياء ، بدليل : يديان ، في
التثنية ، والأصل : يدى ، قيل : بفتح
الدا ، وقيل : بسكونها .

وتُطلق « اليد » مجازاً على الإحسان
والنعمة ، وما يتخذه الرجل عند الرجل
من الفضل والعون والمعروف .

قال ابن الشجري : « يجوز أن تكون
اليدُ التي هي النعمة مأخوذةً من التي هي
الجراحة ؛ لأن النعمة تُسدى باليد ،
ويجوز أن تكون الجراحة مأخوذةً من
النعمة ؛ لأن اليدَ نعمةً من نعم الله على
العبد » (١) .

وتُجمع اليد على الأيدي والأيادي ،
وإن كان بعضهم يرى أن « الأيادي »
جمع الأيدي ، فتكون جمع الجمع ،
كقولهم : كلب وأكلب وأكالب ، وسيأتي
البحث في هذا .

لكنهم قالوا : إن « الأيدي » أكثر ما

(١) أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٣١

(٢) الديوان نفسه ١ / ٣٧٧

(٣) ديوان أبي تمام بشرح التبريزي ١ / ٣٦٦

(٤) ديوانه ص ٥٢٥

وقال أيضاً :

وكم لك من يد بيضاء عندي

لها فضلٌ كفضلك والأيادي (١)

وقال ابن الرومي :

ما على الأحرار من ريقٍ إذا

نقدوا شكرهم مولى أيادي (٢)

وقال أيضاً :

ولا عديم المؤمل منه مطلاً

تتمُّ به الصنائع والأيادي (٣)

وقال المتنبي :

له أيادٍ إلى سابقه

أعدُّ منها ولا أعدُّها (٤)

وقال أيضاً :

أرضى أن أعيش ولا أكفى

على ما للأمير من الأيادي (٥)

وقال الحسين بن الحجاج - من

شعراء اليتيمة - وقيل : محمد بن

إبراهيم الأسدي :

قلتُ ثقلتُ إذ أتيتُ مراراً

قال ثقلتُ كاهلي بالأيادي (٦)

وقال شاعر :

له على أيادٍ لستُ أكفرها

وإنما الكفر إلا تُشكرُ النعمُ (٧)

ولعل أشهر شاهد عند النحاة على

«الأيادي» بمعنى النعم ، هو قول ابن

مالك في الألفية :

والخبر الجزء المتمم الفائدة

كالله برُّ والأيادي شاهدة

قال المكوذي : « والأيادي : النعم ،

وهو جمع أيدٍ ، وأيد جمع يدٍ ، فهو جمع

الجمع » (٨) .

(٢) ديوانه ص ٧٢٧

(٤) ديوانه ١ / ٣٠٤

(١) ديوانه ص ٧٢٦

(٣) ديوانه ص ٧٤٨

(٥) ديوانه ١ / ٣٥٧

(٦) وهذا البيت من شواهد القول بالموجب - من علم البديع - ويسمى أسلوب الحكيم . راجع بديع القرآن ص ٣١٥ ،

وتحرير التعبير ص ٥٩٩ ، وشروح التلخيص ٤ / ٤٠٩ ، ومعاهد التنصيص ٢ / ١٨٠ ، وشرح الكافية البديعية في

علوم البلاغة ص ٩٦ ، ونهاية الأرب ٧ / ١٧١

والحسين بن الحجاج هذا من شعراء اليتيمة ، كما ذكرت ، وقد أورد له الثعالبي في اليتيمة جملة صالحة من شعره ،

ولكن لم يرد فيها هذا البيت ، وترجمته في اليتيمة ٣ / ٣١ - ١٠٤

(٨) شرح المكوذي على الألفية ١ / ١٧٤

(٧) اللسان « يدى » .

وجاء في أمثال المولدين : « إن الأيادي قروض » (١) .

وكان هذه الدلالة للأيدي قد استقرت عند بعض اللغويين ، فجاء بها شرحاً للفواضل والإحسان . قال ابن دريد : « والفواضل : الأيادي الجميلة » (٢) ، وعبارة صاحب القاموس : « والفواضل : الأيادي الجسيمة أو الجميلة » (٣) .

ومع شيوع « الأيادي » جمعاً لليد التي بمعنى النعمة والإحسان ، فقد جاء هذا الجمع أيضاً لليد ، التي هي العضو والجارحة ، وكان الجمع المعروف فيها : « الأيدي » كما سبق ، وقد ذكر ذلك أبو الفتح بن جنى في (باب الاستغناء بالشئ عن الشئ) . من الخصائص قال : « وكذلك اليد التي هي العضو قالوا فيها " أيدي ، ألبنة ، فأما أياد فتكسر أيدي لا تكسر يد ، وعلى أن « أياد » أكثر ما تستعمل في النعم ، لا في الأعضاء ، وقد جاءت أيضاً فيها » (٤) ، واستشهد ابن جنى لذلك بشواهد كثيرة ، منها قول

(١) مجمع الأمثال ١ / ٨٩ ، والمستقصى ١ / ٢٠٣

(٢) القاموس « فضل »

عدى بن زيد العبادي :

ساعها ما تأملت في أيادي

نا وإشناقها إلى الأعناق

وقد جرت هذه القضية في مجلس أبي عمرو بن العلاء مع أبي الخطاب الأخفش الكبير ، جاء في مجالس العلماء للزجاجي : « قال أبو العباس - المبرد - : قال أبو عبيدة : كنا عند أبي عمرو بن العلاء ، فسأله سائل عن جمع يد من الإنسان ، فقال : أيدي ، وأنكر أن تكون أيادي إلا في النعم ، فلما قمنا قال لي أبو الخطاب الأخفش : أما إنها في علمه ، غير أنها لم تحضره ، ثم أنشد أبو الخطاب الأخفش بيت عدى بن زيد العبادي :

أنكرت ما تبينت في أيادي

نا وإشناقها إلى الأعناق

ويروى : « ساعها ما بنا تبين في الأيدي » . قال أبو عمرو : يعني بنته هنداً ، باتت عنده مع أمها في السجن وهي جويرية صغيرة ، فقالت : يا أبتاه ،

(٢) الجمهرة ، ص ٩٠٧

(٤) الخصائص ١ / ٢٦٧

أى شىء هذا فى يدك ؟ - تعنى الغلُّ -
ويكت منه ، نفى ذلك يقول : « ساءها ما
بنا تبين » (١) .

ومن شواهد ذلك أيضاً ما أنشده أبو
زيد لرجل من عبدة شمس ، جاهلى ،
اسمه نقيع - وقال أبو حاتم : نقيع -
أماً واحداً فكفاك مثلى

فَمَنْ لِيَدٍ تُطَاوِحُهَا الْأَيْدَى (٢)

ومن ذلك قولُ الشاعر :

طِوَالُ الْأَيْدَى وَالْحَوَادِي كَأَنَّهَا

سَمَاحِيحٌ قُبُّ طَارَ عَنْهَا نُسَالُهَا (٣)

وقول الفحيف العقيلي :

ومن أعجب الدنيا إلى زُجاجةُ
تَظَلُّ أَيْدَى الْمُنْتَشِينَ بِهَا فَتَلَا (٤)

وقول القائل :

مُسْتَامَةٌ تُسْتَامُ وَهِيَ رَخِيصَةٌ

تُبَاعُ بِسَاحَاتِ الْأَيْدَى وَتُمَسَّحُ (٥)

وقال العجاج :

وخطرت فيه الأيادي وخطرت

رأى إذا أوردته الطعن صدر

وهذه رواية ابن جنى (٦) ، أما الرواية

فى ديوان العجاج (٧) فهى :

وخطرت أيدى الكُماة وخطرت

(١) مجالس العلماء ، ص ١٦٢ ، بالمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ، ص ٢٧٦ ، والمخصص ٢ / ٢ ، ١٢ / ٢٢٧ ، وأمالى

ابن الشجرى ٢ / ٢٣١ ، ٢٣٢ ، وشرح المفصل ٥ / ٧٤ ، ونزهة الألباء ص ٤٤ ، والخزانة ٧ / ٤٨١ .

(٢) النوادر ص ٢٥٥ ، واللسان « طوح » وروايته « واحد » قال أبو زيد : ونصب « واحداً » على كفاك ، كما تقول : أماً
درهماً فاعطاك زيد . ويقال : طاوحه : راماه ، وطاح الشىء : ذهب .

(٣) أمالى القالى ١ / ١٥١ ، والسمط ص ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، والشاعر يصف خيلاً ، شبهها فى طولها وارتفاعها بإبل
سماحيح ، أى طوال ، طارعتها نسالها : أى ريشها ، لسميتها ، والحوادى : الأرجل التى تتلو الأيدي وتحدها .

(٤) سمط اللالى ص ٤٠٦ ، و « فتلاً » من الفتل ، بالتحريك ، وهو تباعد ما بين المرفقين عن جنبى البعير ، ويقال : قوم
فتل الأيدي .

(٥) الخصائص ١ / ٢٦٨ ، والمقتضب لابن جنى ص ٦٨ ، وينسب لذى الرمة ، ملحق ديوانه ص ١٨٥٦ و « مستامة » من
السوم الذى هو السير السريع ، يعنى أرضاً تسوم فيها الإبل ، و « تباع » أى تمد فيها الإبل أبواعها وأيديها ،
والبوع : مسافة ما بين الكفين إذا بسطتهما .

و « تمسح » من المسح ، وهو القطع ، من قوله تعالى « فطفق مسحاً بالسوق والأعناق » سورة ص ٣٣ ، وهذا البيت
من أبيات المعانى ، وهى الأبيات التى يخالف ظاهرها باطنها ، وهو لون من الألفاظ والتعمية .

(٧) ديوان العجاج ص ٢٨

(٦) الخصائص ١ / ٢٦٨

وكذلك جاءت في الكتاب والمقتضب
والمنصف (١) . وأخشى أن تكون هذه
الرواية مغيرة ؛ لإثبات أن « اليد »
العضو تُجمع على « أيدي » ليس غير .

وقال جندل بن المثنى الطهوي :

كأنه بالصَّحَّحان الأَنْجَلِ

قُطْنُ سَخَامٍ بِأَيْدِي غَزَلٍ (٢)

ورواه ابن فارس :

قُطْنُ سَخَامِيٍّ بِأَيْدِي غَزَلٍ (٣)

وأخشى أيضاً أن تكون هذه الرواية
مغيرة ؛ للعلة التي ذكرتها في الشاهد
السابق .

وقال الفرزدق - وجمع بين الجمعين

لليد التي هي العضو - :

ألا أيها الناهي عن الوردِ ناقتي

وراكبها سَدِّدْ يمينك للرُّشْدِ

فأى أيادي الورد فيه التي التقتُ

تخاف علينا أن تُحلَّقَ بالوردِ

أَلْفُ ابنِ ليلي أم يدُ عامريةٌ

أم الفاضلاتُ الناسُ أيدي بني سعدٍ (٤)

ومن استعمال « الأيادي » جمعاً لليد

العضو ، هذه الرواية الثانية في المثل :

« ذهبوا أيدي سبأ » و « ذهبوا أيادي سبأ »

قال ذو الرمة :

أمن أجل دارِ طيرِ البينِ أهلها

أيادي سبأ بعدى وطال احتيالها (٥)

وقال كثير :

أيادي سبأ يا عزُّ ما كنتُ بعدكم

فلم يحلَّ للعينين بعدك منظرٌ (٦)

وقال الفرزدق :

من ابني نزارٍ واليمانين بعدهم

أيادي سبأ والعقل للمتفهم (٧)

(١) الكتاب ٣ / ٥٩٦ ، والمقتضب ١ / ١٥٢ ، والمنصف ٢ / ٧ ، جاء به شاهداً على جمع راية على رأي .

(٢) إصلاح المنطق ص ٢٨١ ، والألفاظ لابن السكيت ص ٦٧١ ، ونسبها الزمخشري في الأساس « سخم » لأبي النجم ،
وليوسف ديوانه المطبوع بالرياض ، وانظر كتاب الشعر ص ٣٣٤ ، والخصائص ١ / ٢٦٩ ، وأمالى ابن الشحرى
٢ / ٢٣٢ ، والسُّخَامُ بضم السين ، وهو هنا اللين الناعم . والصَّحَّحان : ما استوى من الأرض ، والأنجل : الواسع ،
والالراجز يصف سراياً .

(٣) مقاييس اللغة ٣ / ١٤٥

(٤) ديوانه ص ٥٠١

(٤) ديوانه ١ / ١٧١ ، والورد : هو الورد بن الأشهب الحنفي

(٦) ديوانه ص ٣٢٨ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٥ / ١٥٩ - ١٦١

(٧) ديوانه ص ٧٥٥

وحكى صاحب اللسان ، عن ابن برى تعليقاً على بيت ذى الرمة السابق ، قال : « قولهم : أيادي سبأ : يُراد به نِعْمَهُمْ ، واليد : النعمة ؛ لأن نعمهم وأموالهم تذرقت بتفرقهم . وقيل : اليد هنا كناية عن الفرقة ، يقال : أتانى يد من الناس ، وعين من الناس ، فمعناه : تفرقوا تفرقُ جماعات سبأ . وقيل : إن أهل سبأ كانت يدهم واحدة ، فلما فرقهم الله صارت يدهم أيادي ، قال : وقيل : اليد هنا الطريق ، يقال : أخذ فلانُ يدَ بحرٍ : أى طريق بحر ؛ لأن أهل سبأ لما مزقهم الله أخذوا طرقاً شتى » انتهى كلام ابن برى (١) .

قلت : وتفسير « الأيادي » فى هذا

المثل بالنعم بعيد ؛ لأن ذلك إنما يأتى فى سياق التمدح والمنة ، ولا تمدح ولا منة فى هذا القول ، كما أن تفسير « الأيادي » هنا بالفرقة والعين من الناس بعيد ، وكذلك تفسيرها بالطريق بعيد أيضاً ؛ لأن ذلك كله غير شائع فى كلام العرب ، ولم يأت له ابن برى بشاهد واحد منثور أو منظوم ، فلم يبق إلا أن تكون « الأيادي » فى هذا المثل مراداً بها جمع اليد التى هى العضو والجراحة ، ويكون ذلك من باب المجاز ، بإطلاق الجزء وإرادة الكل ، على حد قوله تعالى : " فكُ رقبة " (٢) والمراد العبد كله ، فيكون المراد بأيادي سبأ : أفراد هذه القبيلة الذين تفرقوا ، كما جاء فى شرح المثل (٣) .

(٢) سورة البلد ١٣

(١) اللسان « يدى » .

(٣) قال الزمخشري : « وأصله أن سبأ بن يشجب لما أُذِرُوا بسيل العرم خرجوا من اليمن متفرقين فى البلاد ، فقيل لكل جماعة تفرقوا : ذهبوا أيدي سبأ ، والمراد بالأيدي الأنفس ، وهو فى موضع النصب على الحال ، وإن كان معرفة ؛ لأنه فى تأويل شىء منكر ، وهو قولنا : متفرقين وشاردين ، أو على حذف المضاف الذى هو « مثل » كأنه قيل : ذهبوا مثل أيدي سبأ ، كما قال :

لا هيئتم الليلة للمطى

« أراد : لا مثل هيئتم ، لأن « لا » لا تعمل فى معرفة . أمالى بن الشجرى ١ / ٣٦٥ ، وقيل : الأيدي جمع يد ، وهى الطريق ، فعلى هذا ينتصب موضع « أيدي » على الظرف ، والمعنى : ذهبوا فى طرقهم ، وسلخوا مسالكهم المستقصى ٢ / ٨٨ - ٩٠ ، وقوله فى المثل « أيادي » يضبط ويقرأ بسكون الياء ، وكان القياس أن ينصب - على الحال - لكنهم آثروا فيه الخفة بالسكون لاغير . قاله الزمخشري ، وانظر الكتاب ٣ / ٣٠٤ ، والمخصص ١٢ / ١٣٢ ، والروض الأنف ١ / ١٥ ، والمقتضب ٤ / ٢٥ ، وما فيه من فوائد وتنبهات وإحالات ، ورحم الله محققه رحمة واسعة .

ومع هذه الشواهد الكثيرة على استعمال « الأيدي » التي هي النعم ، في معنى « الأيدي » الأعضاء ؛ فإن صنيع بعض اللغويين يُشعر بأن هذا ليس هو الأصل ؛ فحين شرح أبو على القالى ذلك الشاهد السابق :

طوال الأيدي والحوادى كأنها ... البيت قال : « الحوادى : الأرجل التى تحدى الأيدي وتتلوها » (١) فاستعمل فى الشرح « الأيدي » ، ولم يستعمل « الأيدي » الثابتة فى الشاهد .

وإذا كانت « الأيدي » النعم قد استعملت فى معنى « الأيدي » الأعضاء ، فهل جاء العكس ، فاستعملت « الأيدي » التى هى الأعضاء ، فى معنى « الأيدي » التى هى النعم ؟

لم أجد هذا إلا فى شاهدين اثنين ، أولهما لبشر بن أبى خازم ، يمدح أوس ابن حارثة :

فإن تجعل النعماء منك تامةً (٢)
ونُعماك نُعمى لا تزال تفيضُ
تكن لك فى قومى يدُ يشكرونها
وأيدى الندى فى الصالحين قروضُ (٣)
والثانى للفرزدق ، وهو قوله :
لنا فيكمُ أيدٍ وأسبابِ نعمةٍ
إذا الفتنة العشواء شُبَّ احتدامُها (٤)
وتبقى كلمة :

ذكر سيبويه وابن جنى (٥) ، ومن جاء بعدهما من اللغويين والنحاة أن « الأيدي » إنما هى جمع الأيدي ، فتكون من باب جمع الجمع . وقال ابن يعيش : « وإنما يجمعون الجمع إذا أرادوا المبالغة فى التكثير والإيدان بالضروب المختلفة من ذلك النوع ، على تشبيهه لفظ الجمع بالواحد ، وقد جاء ذلك فى جمع القلة ، وفى جمع الكثرة ، وهو فى جمع القلة أسهل ؛ لدالاته على القلة ، فإذا أريد الكثير جمعوه ثانياً ، فأما مجيئه فى

(٢) تمام الشيء وتامة - يكسر التاء - وتتمته : ما تم به

(١) أمالى القالى ١ / ١٥١ ، واللسان « يدى » ونسبه الزمخشري فى المستقصى ١ / ٣٠٣ ، لأوس بن حجر ، وليس فى ديوانه المطبوع .

(٥) الكتاب ٣ / ٦١٨ ، ٦١٩ ، والخصائص ١ / ٢٦٧

(٤) ديوانه ص ٧٩٢

جمع القلة « أفعل وأفعلة وأفعال » فمن ذلك قولهم : أيد وأياد ... » (١) . وكذلك قال الرضى : « وقد سُمع - أى جمع الجمع - فى أفعل وأفعال وأفعلة كثيراً ، كالأيدى والأيادى ... » (٢) .

لكن بعض اللغويين والنحاة المتقدمين لم يذكروا أن « الأيادى » جمع « الأيدى » وإنما ذكروها جمعاً للمفرد « يد » فتكون هى و « الأيدى » سواء ، باتفاق الدلالة أو اختلافها ، فأبو الخطاب الأخفش الكبير - وهو أقدم من تكلم على جمع « اليد » كما سبق ، لم يشر إلى جمع الجمع هذا ، وكذلك صاحب العين - وهو فى طبقة الخليل - قال : « وجمع يد الإنسان والأشباح : أيد ، وجماع يد النعمة أيادٍ ويديُّ » (٣) ، وقال ابن فارس : « وجمع ناسٍ يد الإنسان على الأيادى » (٤) . وقال كراع : « وجمع اليد من الإحسان : أيادٍ ويدي » (٥) .

فهذه النصوص الثلاثة - مع رأى الأخفش الكبير - صريحة فى أن « الأيادى » جمع للمفرد « اليد » وليست جمعاً للجمع « الأيدى » . وهذا ما أميل إليه ؛ لأن جمع الجمع ليس أصلاً ولا قياساً ، فسيبويه وإن كان قد ذكر جمع الجمع ، ومثّل له فيما مثّل بأيدي وأياد ، فإنه قال : « واعلم أنه ليس كلُّ جمع يجمع ، كما أنه ليس كل مصدر يجمع ... » (٦) .

وقال ابن يعيش : « اعلم أن « جمع الجمع » ليس بقياس ، فلا يُجمع كل جمع ، وإنما يوقف عندما جمعه من ذلك ، ولا يتجاوز إلى غيره ، وذلك لأن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة ، وذلك يحصل بلفظ الجمع ، فلم يكن بنا حاجة إلى جمع ثان » (٧) .

(٢) شرح الشافية ٢ / ٢٠٩

(٤) المقاييس ٦ / ١٥١

(٦) الكتاب ، الموضع السابق .

(١) شرح المفصل ٥ / ٧٤

(٣) العين ٨ / ١٠٢

(٥) المنجد ص ٤٧

(٧) شرح المفصل ٥ / ٧٤

وقال الرضى : « اعلم أن جمع الجمع ليس بقياسٍ مطرد ، كما قال سيبويه وغيره ، سواء كسرتُه أو صححته ، كأكالب وبيوتات ، بل يقال فيما قالوا ولا يُتجاوز (١) .

وذكر أبو حيان أيضاً أن جمع الجمع مسموع ، وقد حُظِر القياس عليه ، وأشار إلى أن ذلك مذهب سيبويه ، وأن المبرد والرماني ذهبوا إلى قياس ذلك (٢) .

(١) شرح الشافية ٢ / ٢٠٨

(٢) تذكرة النحاة ص ٢٧٣ ، وارتشاف الضرب ١ / ٢١٨ ، وانظر الهمع ٢ / ١٨٣

الشعور والأشعار

الشعر: نبتة الجسم مما ليس بصوف ولا وبر، للإنسان وغيره .

وهو اسم جنس، مذكر، الواحدة: شعرة، قال صاحب المصباح: وإنما جمع الشعر تشبيهاً لاسم الجنس بالمفرد، كما قيل: إبل وأبال .

ويضبط « الشعر » بسكون العين وفتحها، فإذا كان بالسكون جمع على شعور، مثل فلس وفلوس، وإذا كان بالفتح جمع على أشعار، مثل سبب وأسباب (١) .

وذكر ابن فارس أن « أشعار » جمع الجمع (٢) . والجمع الأول « شعور » هو الشائع الدائر على الألسن، نثراً ونظماً وشواهد كثيرة مستفيضة، أما الجمع الثانى « أشعار » فهو قليل الورد، نادر الاستعمال، ولم أجده مستفيضاً فيما قرأته من شعر أو نثر، ولعل الذى صدَّ

الناسَ عنه غلبته على جمع « شعر » هذا الكلام الموزون المقفى المقصود، على أنه قد جاء فى القرآن الكريم مرة واحدة، وذلك قوله تعالى: " والله جعل لكم من بيوتكم سكناً وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتاً تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثاً ومتاعاً إلى حين " (٣) . وقال أبو إسحاق الزجاج " الأوبار للإبل، والأصواف للضأن، والأشعار للمعز (٤) .

وجاء هذا الجمع أيضاً فى الحديث مجيئاً صالحاً:

أخرج مسلم وغيره عن ابن عباس رضى الله عنهما، قال: « كان أهل الكتاب يَسُدُّونَ أشعارهم، وكان المشركون يَفَرِّقُونَ رِعوسهم، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر به، فسدل

(١) إصلاح المنطق ص ٩٧، ١٧٢، وأدب الكاتب ص ٥٢٧، والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ٢٦٢، والمخصص ١/٦٢،

وخلق الإنسان لأبى محمد الحسن بن أحمد ص ١٦٢، واللسان والمصباح « شعر » .

(٢) مقاييس اللغة ٣ / ١٩٣ - وانظر لجمع الجمع: المبحث السابق .

(٤) معانى القرآن وإعرابه ٣ / ٢١٥

(٣) سورة النحل ٨٠

رسول الله صلى الله عليه وسلم
ناصيته ثم فرق بعدُ « (١)

وأخرج أحمد من حديث أبي أسيد
السَّاعِدِيِّ ، وأبي حميد السَّاعِدِيِّ ، أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا
سمعتم الحديث عنى تعرفه قلوبكم وتلين
له أشعاركم وأبشاركم ، وترون أنه منكم
قريب ، فأنا أولاكم به ، وإذا سمعتم
الحديث عنى تنكره قلوبكم ، وتتفر منه
أشعاركم وأبشاركم ، وترون أنه منكم
بعيد فأنا أبعداكم منه » (٢) .

وأخرج أحمد أيضاً ، فى حديث وفد
عبد القيس ، أن النبي صلى الله عليه
وسلم أقبل على الأنصار ، فقال : « يا
معيشر الأنصار ، أكرموا إخوانكم ؛
فإنهم أشباهكم فى الإسلام ، أشبه شيئاً

بكم ، أشعاراً وأبشاراً .. » الحديث (٣) .
وأخرج الترمذى وابن ماجه ، من
حديث عائشة رضى الله عنها ، أن النبي
صلى الله عليه وسلم ، قال : « ما عمل
أدمى يوم النحر أحب إلى الله من إهراق
الدم ، إنها لتأتى يوم القيامة بقرونها
وأشعارها وأظلافها ، وإن الدم ليقع من
الله بمكان قبل أن يقع من الأرض ،
فطيبوا بها نفساً » (٤) .

فهذه الآية الكريمة ، وتلك الآثار
المُسندة الصحيحة ، هى كل ما عرفته من
شواهد لجمع « شعر » على « أشعار » ،
وليس يخفى أن مجيء هذا الجمع فى تلك
الأحاديث ، دليل على أن اللغة : أبنية
ودلالة ينبغى أن تلتمس من الحديث
والآثار .

(١) صحيح مسلم « باب فى سدل النبي صلى الله عليه وسلم شعره وفرقه ، من كتاب الفضائل » ص ١٨١٩ ، وانظر
أيضاً فتح البارى « باب الفرق من كتاب اللباس » ١٠ / ٣٦١ ، وسنن أبى داود « باب ما جاء فى الفرق من كتاب
الترجل » ٤ / ٨٢ ، وسنن ابن ماجه « باب اتخاذ الجمة والنائب . من كتاب اللباس » ص ١١٩٩ .

والمراد بسدل الشعر هنا : إرساله على الجبين ، واتخاذ كالفصاة ، يقال : سدل شعره وثوبه : إذا أرسله ولم يضم
جوانبه . وأما الفرق : فهو فرق الشعر بعضه من بعضه . شرح النووى على صحيح مسلم ١٥ / ٩٠ .

(٢) مسند أحمد ٣ / ٤٩٧ ، ٥ / ٤٢٥ ، وانظر مجمع الزوائد « باب معرفة أهل الحديث بصحيحه وضعيفه . من كتاب
العلم » ١ / ١٥٤ ، وتفسير ابن كثير ٣ / ٤٨٦ « تفسير سورة الأعراف » ، ٤ / ٢٧٥ « تفسير سورة هود » ،
والأبشار : جمع البشيرة ، وهى ظاهر الجلد .

(٣) مسند أحمد ٣ / ٤٣٢ ، ٤ / ٢٠٦ .

(٤) عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذى « باب ما جاء فى فضل الأضحية . من كتاب الأضاحى » ٦ / ٢٨٨ ، وسنن
ابن ماجه « باب ثواب الأضحية . من كتاب الأضاحى » ص ١٠٤٥ .

العبيد والعباد

الله بن السَّعْدِي أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى
عُمَرَ فِي خِلَافَتِهِ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : أَلَمْ
أُحَدِّثْ أَنَّكَ تَتْلَى مِنْ أَعْمَالِ النَّاسِ أَعْمَالاً ،
فَإِذَا أُعْطِيتِ الْعِمَالَةَ كَرِهْتَهَا ؟ فَقُلْتَ : بَلَى
، فَقَالَ عُمَرُ : مَا تَرِيدُ إِلَى ذَلِكَ ؟ قُلْتَ : إِنْ
لِي أَفْرَاساً وَأَعْبُدُ وَأَنَا بِخَيْرٍ ، وَأُرِيدُ أَنْ
تَكُونَ عُمَّالَتِي صَدَقَةَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ . قَالَ
عُمَرُ : لَا تَفْعَلِ ، فَإِنِّي كُنْتُ أُرِدْتُ الَّذِي
أُرِدْتُ ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يُعْطِينِي الْعَطَاءَ ، فَأَقُولُ : أُعْطِهِ
أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي ، حَتَّى أُعْطَانِي مَرَّةً مَالاً
فَقُلْتَ : أُعْطِهِ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي . فَقَالَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خُذْهُ فَتَمَوَلْهُ
وَتَصَدَّقْ بِهِ ، فَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ -
وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرَفٍ وَلَا سَائِلٍ - فَخُذْهُ ،
وإِلَّا فَلَا تَتَّبِعْهُ نَفْسَكَ » (٥) .

يُعْرَفُ بَعْضُ اللَّغَوِيِّينَ « الْعَبْدَ » بِأَنَّهُ
الْمَمْلُوكُ ، أَوْ خِلَافُ الْحُرِّ (١) ، لَكِنَّ
صَاحِبَ الْعَيْنِ يَقُولُ : « الْعَبْدُ : الْإِنْسَانُ ؛
حُرّاً أَوْ رَقِيقاً ، هُوَ عَبْدُ اللَّهِ » ، وَيَزِيدُ ابْنَ
سَيِّدِهِ فَيَقُولُ : « يَذْهَبُ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ
مَرْبُوبٌ لِبَارِيهِ عَزَّ وَجَلَّ » (٢) .

وَالْعَبْدُ فِي أَصْلِهِ وَضْعُهُ صِفَةٌ ، قَالُوا :
رَجُلٌ عَبْدٌ ، وَلَكِنَّهُ اسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَ
الْأَسْمَاءِ . ذَكَرَهُ سَيِّبِيُّهُ (٣) .

قَالَ الْفَيْوَمِيُّ : « وَاسْتَعْمَلَ لَهُ جَمُوعٌ
كَثِيرَةٌ ، وَالْأَشْهُرُ مِنْهَا : أَعْبُدُ وَعَبِيدُ
وَعِبَادٌ » (٤) .

وَمِنْ شَوَاهِدِ الْجَمْعِ « أَعْبُدُ » مَا
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَأَحْمَدُ ، مِنْ
حَدِيثِ حُوَيْطِبِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى « أَنْ عَبْدٌ

(١) انظر مقاييس اللغة ٤ / ٢٠٥ ، والمصباح والمصباح « عبد » .

(٢) الكتاب « باب تكسير الصفة للجمع » ٣ / ٦٢٦ - ٦٢٨ ، والمحكم ، الموضوع السابق .

(٣) المصباح « عبد » ، وذكر ابن الشجري أن « العبيد » اسم للجمع ، وليس بتكسير عند سيبيويه . أمالي ابن الشجري

١٠٠ / ١ ، قلت : بل ذكره سيبيويه في التفسير ، ولكنه وصفه بالقلّة . الكتاب ٣ / ٥٦٧ ، ٥٦٦ ، ٦٢٨ ، ٩٢ / ٢ .

وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤٤٠ . وانظر شرح الشافية ٩٢ / ٢ .

(٥) فتح الباري « باب رزق الحاكم والعاملين عليها » من كتاب الأحكام ١٣ / ١٥٠ ، وسنن النسائي « باب من آتاه الله

عز وجل مالا من غير مسألة » من كتاب الزكاة ٥ / ١٠٣ ، ومسند أحمد ١ / ١٧ ، ٤٠ .

ومن ذلك ما أخرجه أبو داود
والترمذى، من حديث عمران بن حصين ،
وأحمد ، من حديث أبي زيد عمرو بن
أخطب الأنصاري : « أن رجلاً أعتق ستة
أعبد عند موته ، ولم يكن له مالٌ غيرهم ،
فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ،
فقال له قولاً شديداً ، ثم دعاهم فجزأهم
ثلاثة أجزاء ، فأقرع بينهم ، فأعتق اثنين
وأرق أربعة » (١) .

وأخرج ابن ماجة ، من حديث خباب ،
قال : « جاء الأقرع بن حابس التميمي
وعيينة بن حصن الفزاري ، فوجدوا
(هكذا الرواية ، وهو صحيح) رسول الله
صلى الله عليه وسلم مع صهيب وبلال
وعمار وخباب ، قاعدا في ناس من
الضعفاء من المؤمنين ، فلما ، رأوهم حول

النبي صلى الله عليه وسلم
حقروهم ، فأتوه فخلّوا به وقالوا : إنا
نريد أن تجعل لنا منك مجلساً تعرف لنا
به العرب فضلنا ، فإن وفود العرب تأتيك
فنستحيى أن ترانا العرب مع هذه الأعبد.
الحديث » (٢) .

ومن شواهد الجمع «أعبد» في الشعر
قول هميان بن قحافة السعدي :
تلقى من الأعبد لوما عانجا (٣) .

وقول أبي العلاء المعري - وهو من
شعره العالي :

ويقول داري من يقول وأعبدى
مّة فالعبيد لربنا والدار
يا إنس كم يرد الحياة معاشر
ويكون من تلف لهم إصدار (٤)

(١) سنن أبي داود (باب فيمن أعتق عبداً له لم يبلغهم الثلث . من كتاب العتق) ٤ / ٢٨ ، وعارضة الأحويدي
بشرح صحيح الترمذى (باب من أعتق ممالئكه عند موته وليس له غيرهم . من كتاب الأحكام) ٦ / ٩٨ ، ومسند
أحمد ٥ / ٣٤١

(٢) سنن ابن ماجة (باب مجالسة الفقراء . من كتاب الزهد) ص ١٣٨٢ ، وتفسير الطبري ٢٧٦/١١ (تفسير سورة
الأنعام ٥٢) وابن كثير ٣/٢٥٥ ، والدر المنثور ٣/١٣

(٣) الجيم ٢/٢٦٨ ، واللسان (عذج) ، والعذج : الشتم . قال في اللسان : أي تلقي هذه الإبل من الأعبد زجراً كالشتم .
وهميان بن قحافة : راجز محسن ، من الدولة الأموية . وجيميته هذه في وصف الإبل شهيرة . انظر المؤلف
والمختلف ص ٢٠٤

(٤) شرح الزوميات ٢/٩٩ ، وقوله : « يا إنس » أراد : يا إنسان ، فرخم .

قلت : وقد شاع من هذه الثلاثة
الجموع اثنان فقط ، هما العبيد والعباد ،
ثم غلبَ العرف والاستعمال «العباد»
خاصا بالله تعالى ، ومضافا إليه ،
ويشترك فيه كل الخلق ، وجعل «العبيد»
للملوكين الأرقاء . قال صاحب العين :
«إن العامة اجتمعوا على تفرقة ما بين
عباد الله : والعبيد المملوكين (١)» .

وقال ابن الشجري : «والعباد مختص
بالله تعالى ، يقولون : نحن عباد الله ،
لا يكادون يضيفونه إلى الناس ، وقد جاء
ذلك فيما أنشده سيبويه من قول
القاتل (٢) :

أتو عدنى بقومك يا ابن جحلٍ

أشاباتٍ يخألون العبادا

بما جمعت من حزنٍ وعمرو

وما حزنٌ وعمرو والجيادا

قال ابن جنى : «وقلما يأتى «عباد»
مضافا إلى غير الله ، ثم أنشد الشاهد
السابق ، وقال عقبه : «يريد عبيدا لبني
آدم ، ولا يجوز أن يكون فى المعنى :
عباد الله ، لأن هذا مالا يُسبُّ به أحد ،
والناس كلهم عباد الله تعالى» (٣) .

ويخالف الأسود الغنْدَجَانِيُّ ابن جنى
وابن الشجرى ، ومن قبلهما ابن
السيرافى ، فى أن «العباد» هنا عباد
الله ، وأنه فى تأويل العبيد ، ويرى أن هذا
خطأ ، وأن الصواب أن الشاعر عنى
بالعباد قوما كانوا يجتمعون على باب
النعمان خولاً من كل قبيلة ، شبه هؤلاء
بأولئك ، أى أنهم أخلاط (٤) .

ومن استعمال «العباد» مضافا إلى
الخلق قوله عز وجل : (وأنكحوا الأيامى
منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم) (٥) .

(١) العين ٤٨/٢ ، وصرح ابن فارس فى المقاييس ٤/٢٠٥ بنسبة هذا الكلام إلى الخليل ، وهذا مما يقوى نسبة كتاب

العين إلى الخليل ، والخلاف فى ذلك معروف .

(٢) هو شقيق بن جَزء الباهلى ، جاهلى . أمالى ابن الشجرى ١/٩٩ ، ١٠٠ ، والحماسة البصرية ١/٣٣٠ ، والكتاب
٣٠٤ ، وشرح أبياته لابن السيرافى ١/١٩٧ . والأشابات : الأخلاط . هذا وقد جاء فى حاشية مخطوطة من أمالى
ابن الشجرى ، تعليق على معنى «العباد» مضافا للخلق ، هذا نصه : قد يكثر الشئ فى كلامهم وغيره مثله فى
الجواز ، لكن يقل استعمالهم له ، فأما «العباد» فقد جاء فى قوله تعالى : (والصالحين من عبادكم وإمائكم) وهذا
قاطع لمن يخالفه .

(٥) سورة النور ٣٢

(٤) فرحة الأديب ص ٤٨

(٣) المحتسب ١/٢١٥ ، وانظر أيضا ٢/١٤

قال أهل التفسير : إن المراد بالعباد هنا : العبيد المملوكون الأرقاء . قال الأخفش : «يريد : من عبيدكم ، كما تقول : هم عباد الله ، وعبيد الله » (١) .

وقرأ الحسن ومجاهد : (من عبيدكم) (٢) . وعلق أبو حيان على هذه القراءة فقال : «وأكثر استعماله في الممالك» (٣) .

وإذا كان «العباد» قد شاع وكثر استعماله مضافا إلى الله عز وجل ، وجاء «العبيد» مصروفا إلى المملوكين الأرقاء (٤)

فقد جاء أيضا مضافا إلى المولى عز وجل، وخاصة به ، وذلك قوله تعالى : (ذلك بما قدمت أيديكم وأن الله ليس بظلام للعبيد) (٥) ، أي ليس بظلام لعبيده سبحانه وتعالى .

ومن ذلك قراءة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، والحسن : (فإذا جاء وعد أولاهما بعثنا عليكم عبيدا لنا أولى بأس شديد فجاثوا خلال الديار وكان وعدا مفعولا) (٦) ، والقراءة المتواترة : (عبادا لنا) .

(١) معاني القرآن ص ٤٥٦ ، ومعاني القرآن للقراء ٢/٢٥١ ، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص ٣٠٤

(٢) شواذ القراءات لابن خالويه ص ١٠٢ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٢٩٦ ، وتفسير القرطبي ١٢/٢٤٠ ، وتفسير الألويسي ١٨/١٤٨

(٣) البحر المحيط ٦/٤٥١

(٤) من أظرف ما جاء فيه «العبيد» مضافا إلى الخلق قول الشاعر :

أرى ماءً وبى عطشٌ شديدٌ
أما يكفيكِ أنكِ تملكيني
وأنتِ لو قطعتي يدي ورجلي
ولكن لا سبيلَ إلى الورودِ
وأن الخلقَ كلُّهم عبيدي
أقلتُ من الهوى أحسنيتِ زيدي

وهذه الأبيات الثلاثة في ديوان ابن الرومي ص ٨٠٤ ، نقلًا عن كتاب الموشى أو الظرف والظرفاء ، لأبي الطيب الموشاء . ويلاحظ أن العبارة في الموشى ص ٦٦ : «وأنشدني أبو الحسن بن الرومي» .

والبيتان الثاني والثالث في تاريخ بغداد ٢/١٤ ، ونسبهما الخطيب البغدادي إلى هارون الرشيد .

(٥) سورة الأنفال ٥١ ، وغير ذلك من الكتاب العزيز .

(٦) سورة الإسراء ، وانظر المحتسب ٢/١٤ ، وشواذ القراءات ص ٧٥ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢/١٩٣ ، وتفسير

الألويسي ١٥/١٧ ، وجعل مكان «على» : زيد بن علي .

وقال ابن جنى تعليقا على قراءة عليّ
والحسن هذه : «أكثر اللغة أن تستعمل
«العبيد» للناس ، و«العباد» لله ، قال
تعالى : (إن عبادى ليس لك عليهم
سلطان) (١) ، وقال تعالى : (يا عباد
فاتقون) (٢) ، وهو كثير ، وقال : (وما
ريك بظلام للعبيد) (٣) .»

ومن ذلك أيضا ما رواه أحمد ، من
حديث أبر هريرة رضى الله عنه ، أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
«إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث ،
ولا تحاسدوا ولا تنافسوا ولا تباغضوا ولا
تدابروا وكونوا عبيد الله إخوانا» (٤) .
والرواية المحفوظة : «وكونوا
عباد الله» (٥) .

(١) سورة الحجر ٤٢

(٢) سورة الزمر ١٦

(٣) سورة فصلت ٤٦ ، راجع الموضع السابق من المحتسب .

(٤) مسند أحمد ٣١٢/٢

(٥) وهى الرواية المعروفة فى دواوين السنة . انظر مثلاً : فتح البارى (باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير . من كتاب
الأدب) (١٠/٤٨١ ، وصحيح مسلم (باب تحريم الظن والتجسس . من كتاب البر والصلة والآداب) ص ١٩٨٥ ، ومسند
أحمد ٤٦٥/٢ ، ٤٧٠ ، ٤٨٢ ، ٤٩٢ .

العيون والأعين

الشافعية الكبرى ، ومطلع القصيدة:

هنيئاً قد أقرَّ الله عيني

فلا رَمَتِ العِدَى أهلي بعينٍ

وأخرها :

ولولا ذا لطابَ لها خِتَامُ

بذكر مليكها القاضي الحسين (٢)

وللعين الباصرة - أو عين الحيوان

كما يقول بعض اللغويين - ثلاثة جموع :

أعيان وأعين وعيون ، فالأول قليل

الوجود ، نادر الاستعمال ، وأنشدوا عليه:

إمَّا تَرَى شَمَطًا فِي الرَّأْسِ لَاحَ بِهِ

مِنْ بَعْدِ أَسْوَدَ دَاجِي اللَّوْنِ فَيُنَانِ

العين : عين الإنسان وكل ذي بصر ،

وهي حاسة الإبصار ، مؤنثة . قال أبو

الفرج بن الجوزي : «العين من الأسماء

المشتركة ، والأصل فيها : العين

الباصرة ، ثم هي بالوضع العرفي منقولة

إلى مواضع (١) ، ثم ذكر معاني

العين ، فيما يُسمى المشترك اللفظي .

وقد نظم بهاء الدين السبكي ،

صاحب كتاب «عروس الأفراح» قصيدة

في مدح أخيه جمال الدين الحسين ، كل

بيت منها ينتهي بلفظ «عين» ذكر فيها

خمسة وثلاثين معنى للعين ، وقد أوردها

أخوهما تاج الدين السبكي ، في طبقات

(١) نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر ص ٤٤٣

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٤١٦/٩ ، وأشار إلى هذه القصيدة المرتضى الزبيدي في تاج العروس (عين) .

وأنبه هنا إلى أنه قد حدث في طبعتنا الأولى من الطبقات (طبعة الطبلي) خلط بين آخر هذه القصيدة ، وأبيات على

وزنها لصفى الدين الحلبي ، وقد أصلحنا ذلك في طبعتنا الثانية (طبعة دار هجر) . وانظر الكلام على «العين» معنى

وإفراداً وجمعا ، وتنكيراً وتثنية ، وحقيقة ومجازاً ، في اصلاح المنطق ص ٥٦ ، وتهذيبه للتبريزي ص ١٥٥ ، والمنجد

لكراع ص ٣٢ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٩٢ - ١٩٦ ، ٢٧١ ، والزاهر له ٥٢/٢ ، وديوان الأدب ٣٠٧/٣ ،

والتكملة لأبي على الفارسي ص ١٣٣ ، ومقاييس اللغة ١٩٩/٤ ، والمجمل ص ٦٤٠ ، والمخصص ١٨٥/١٦ ، وأما

ابن الشجري ١/٤٢٣ ، وما اتفق لفظه واختلف معناه ، له ص ٢٦٢ ، وخلق الإنسان لأبي محمد الحسن بن أحمد

ص ١٩٤ ، والمثلث لابن السيد البطلبيوسي ٢٧٢/٢ ، ومفردات الراغب ص ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، وإكمال الإعلام بتعليق الكلام

ص ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، وتهذيب الأسماء واللغات ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٥٣ ، والمصباح المنير (عين) ، وبصائر نوى التمييز

٤/٤-٧ ، والمزهر ١/٣٧٢-٣٧٥ ، والكليات ٣/٢٥٧ ، ٢٥٨

والجمعان الآخران: هما أعين
وعيون، قال ابن الأنباري: « كما يقال:
بحرٌ وأبحرٌ، ويحورٌ^(٤) » وقال ابن
التستري: « وجمعها الأقلُّ: ثلاث أعين،
والكثيرة: العيون^(٥) ».

وهذان الجمعان هما المعروفان
الدائران على الألسن، ولحاجة بنا إلى
ذكر شواهدهما في كلام العرب
وأشعارها^(٦).

ولكن، هل استعمل الجمعان على
قدم سواء؟

(١) قائلهما رومي بن شريك الضبي، جاهلي أدرك الإسلام، على ما ذكر أبو زيد في النوادر ص ١٩٢، وانظر المقتضب
١٩٩/٢، والمسائل البصرية ص ٥٧٦، والمنصف ٥١/٣، والموضع المذكور من المذكر والمؤنث، والمقاييس
والمخصص.

(٢) الكتاب ٥٨٩/٣، والمقتضب ١٣٢/١، ١٩٩/٢، والمنصف ٢١/٣، ٥١، والمخصص ١٨٥/١٦، ونسبه في اللسان
(عين) ليزيد بن عبد المدان، وهو أحد أشرف اليمن، الذين قدموا مع خالد بن الوليد، إلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم، الإصابة ٦٦٨/٦.

(٣) الموضع السابق من المقاييس، ولم يكمل الشاهد، ولم أعرفه.

(٤) الموضع السابق من المذكر والمؤنث، وانظر قياس الجمع «أفعل وفَعول» في الكتاب ٥٨٨/٣، وشرح الشافية ٩٠/٢.

(٥) المذكر والمؤنث ص ٩٤.

(٦) ممن جمع بينهما الفرزدق، وذلك قوله في ديوانه ص ٦٩٧.

عيون الصواري حوماً بالمناهل

تري أعين الهلكى إليه كأنها

وكذلك الإمام الشافعي في ديوانه ص ٨٥:

في أمــــور تكون أو لا تكون
سِ فـجـمـلانك الهموم جئون
ن سيكفيك في غدٍ ما يكون

سهرت أعين ونامت عيون
فأدراً الهم ما استطعت عن النف
إن رباً كفاك بالأمس ما كا

إن الناظر في كلام العرب يرى غلبةً للجمع «عيون» على «أعين» قديماً وحديثاً، ثم تقرأ كتب الطب القديم فلا تجد إلا أمراض العيون وعلاج العيون^(١)، وفرّقوا بين الحكيم والطبيب، فقالوا: «الحكيم عبارة عن الناظر في العيون لافي الأبدان، لأن هذا هو الطبيب عندهم»^(٢) «وتقرأ كثيراً في عنوانات الكتب: «العيون» مثل: عيون الأخبار لابن فتية، وعيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة، وعيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير لابن سيد الناس، وعيون التواريخ لابن شاکر الكتبي، والنكت والعيون في تفسير القرآن للماوردي، والعيون الغامزة على خبايا الرامزة، في العروض للدماميني، وعيون

الحكمة للفخر الرازي، وعيون المسائل لأكثر من مؤلف، وغير ذلك كثير^(٣). وإن كنا نرى في العنوانات أيضاً «الأعين» مثل نزهة الأعين النواظر لابن الجوزي، وقد نقلت منه قريباً، ولكن هذا قليل.

وجاء في كنى الرجال كثيراً: «أبو العيون»^(٤)

فإذا جئنا إلى القرآن الكريم وجدنا شيئاً يستحق التأمل: لقد ورد الجمعان «العيون والأعين» في الكتاب العزيز، لكن «العيون» لم تأت فيه إلا جمعاً لعين الماء أو النهر أو ينبوع، وقد جاء ذلك في عشرة مواضع من الكتاب الحكيم، أولها قوله تعالى: (إن المتقين في جنات وعيون)^(٥).

(١) انظر على سبيل المثال: المنصوري في الطب للرازي ص ٩٨، وقد امتد هذا إلى زماننا، فنحن لا نقول إلا طب العيون وأمراض العيون.

(٢) برنامج الوادي أشي ص ٧٤ (ترجمة زين الدين أبي الصبر أيوب بن نعمة المقدسي)

(٣) راجع كشف الظنون ص ١١٨٣ - ١١٨٨، ومفتاح السعادة - الكشافات ص ٤١، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة - فهرس أسماء الكتب ص ٩٦، وطبقات الشافعية الكبرى - الفهارس العامة ص ٥١٨

(٤) من أشهر من عرف بذلك في ديارنا المصرية الشيخ محمود أبو العيون، السكرتير العام للأزهر الشريف، وكان من فضلاء العصر، وله مواقف في محاربة الفسوق والبطء، توفي سنة ١٣٧١ هـ / ١٩٥١ م.

(٥) سورة الحجر ٤٥، وبقية المواضع في الشعراء ٥٧، ١٣٤، ١٤٧، ويس ٣٤، والدخان ٢٥، ٥٢، والذاريات ١٥، والقمر ١٢، والمرسلات ٤١، ورحم الله الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي وأضع المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، فلولاه لكان في أمر مريب، فقد قل الحفاظ، مع كثرة التشابه في القرآن الكريم.

أما العين الباصرة فلم تُجمع في القرآن على «عيون» ، وإنما جمعت على «أعين» ليس غير ، في قوله تعالى : (فلما ألقوا سحرروا أعين الناس واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم (١)) وفي واحد وعشرين موضعاً بعد ذلك الموضع : منها سبعة مواضع غير مضافة إلى الضمير (٢) ، وموضعان بضمير جمع المخاطبين (أعينكم) (٣) ، وأربعة مواضع بضمير العظمة (أعيننا) (٤) ، وسبعة مواضع بضمير الغائبين (أعينهم) (٥) ، وموضع واحد بضمير الغائبات (أعينهن) (٦) .

قلت : ولم أجد - فيما قع لي من كتب الأشباه والنظائر في القرآن الكريم -

من نَبَّه على هذه التفرقة بين الأعين والعيون» في الكتاب الحكيم ، ولعلها وقعت لغيري من أهل العلم فينبهني عليها مشكوراً مأجوراً إن شاء الله .

أما الحديث الشريف فقد جمعت فيه العين الباصرة على «أعين وعيون» وإن كان جاء فيه الجمع على «أعين» أكثر (٧) .

على أني قد رأيت الجمع في روايتين لحديث واحد ، هو حديث أبي هريرة ، رضى الله عنه الذي رواه البخارى وأبو داود وابن ماجه وأحمد ، وذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك ، صغار الأعين ، حمر الوجوه ، ذئف الأنوف ، كأن وجوههم

(١) سورة الأعراف ١١٦

(٢) سورة الأعراف ١٧٩ ، ١٩٥ ، والأنبياء ٦١ ، والفرقان ٧٤ ، والسجدة ١٧ ، وغانر ١٩ ، والزخرف ٧١

(٣) سورة الانفال ٤٤ ، وهود ٣١

(٤) سورة هود ٣٧ ، والمؤمنون ٢٧ ، والطور ٤٨ ، والقمر ١٤

(٥) سورة المائدة ٨٣ ، والانفال ٤٤ ، والتوبة ٩٢ ، والكهف ١٠١ ، والأحزاب ١٩ ، ويس ٦٦ ، والقمر ٣٧

(٦) سورة الأحزاب ٥١

(٧) ليس هذا من باب الإحصاء أو شبه الإحصاء ، ولكنه من خلال النظر في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى

٤/٤٥٥ ، ٤٥٦ ، وهذا المعجم على ما بذل فيه من جهد عظيم مشكور لا يمثل ألفاظ الحديث كله ، لأنه قائم على ألفاظ

الكتب السنة مع الموطأ ومسنند أحمد وسنن الدارمى ، وليست هذه هي دواوين السنة فقط ، كما هو معلوم .

المجانُّ المطرقة ، ولا تقوم الساعة حتى
تقاتلوا قوما تعالهم الشعر^(١) .

وجاء هذا الحديث مرة أخرى عند
أحمد ، برواية «صغار العيون»^(٢) .

وقد قلت قريبا : إن الناظر في كلام
العرب يرى غلبة للجمع «عيون» على
«أعين» وقد بنيت كلامي هذا على قراءاتي
ومطالعاتي في كتب العربية ، ولما كنت
أعلم يقينا أن قراءاتي مهما كثرت وامتد
زمانها لا تصلح أن تكون معياراً يحتكم
إليه ، ولا مقياسا يقاس به ، فقد لجأت
إلى ميزان يمكن أن يطمأن إليه ، وحكم

تَرْضَى حكومته ، وهو النظر في شعر
شاعرين كبيرين ، يأتي شعرهما في
مكان عالٍ من الاحتجاج النحوى
واللغوى، وهما الفرزدق وجريير ، وقد
قرأت شعرهما بيتا بيتا ، وخرجت بهذه
الإحصائية التي أرجو ألا يكون قد سقط
على منها شيء^(٣) .

استعمل الفرزدق «العيون» إحدى
وعشرين مرة^(٤) ، على حين استعمل
«الأعين» سبع مرات^(٥) .

واستعمل جريير «العيون» إحدى
وعشرين مرة^(٦) ، وهو اتفاق عجيب ، فقد

(١) فتح الباري (باب قتال الترك . من كتاب الجهاد) ١٠٤/٦ ، و(باب علامات النبوة في الإسلام . من كتاب المناقب)
٦٠٤/٦ ، وسنن أبي داود (باب في قتال الترك . من كتاب الملاحم) ١١٢/٤ ، وسنن ابن ماجة (باب الترك . من كتاب
الفتن) ص ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ومسند أحمد ٣١٩/٢ ، ٤٧٥ ، ٤٩٣ ، وانظره أيضا في حديث أبي سعيد الخدري
٣١/٣ ، وفي حديث أبي بريدة الأسلمي ٣٤٨/٥ . وقوله : «ذلف الأنوف» هو جمع أذلف ، كأحمر وحمر ، والأذلف -
بالتحريك - قصر الأنف وانبطاحه . والمجان ، بفتح الجيم: جمع المجن ، بكسرها ، وهو الترس . والمطرقة : التي
ألبست العقب شيئا فوق شيء ، ومنه طارق النعل : أي صيرها طاقا فوق طاق . النهاية ٣٠٨/١ ، ١٦٥/٢ ، ١٢٢/٣

(٢) مسند أحمد ٥٣٠/٢ (مسند أبي هريرة) ، وأيضا ٤٥/٥ (حديث أبي بكر نفيح بن الحارث) وص ٢٧١ (حديث امرأة ،
وهي خالة عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي) ، وانظر الكامل للمبرد ص ٧٥٨

(٣) بل إنى رجعت إلى شعر الشاعرين في سائر الجموع التي تراها في هذا البحث .

(٤) ديوانه ، جمع وشرح عبد الله إسماعيل الصاوي - القاهرة ١٣٥٤ هـ = ١٩٣٦ م = صفحات ٥ ، ١٩ (مرتين) ، ٧٤ ،
١٦٦ ، ٣٦٥ ، ٣٦٨ ، ٣٩٩ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٥١٦ ، ٥٢٠ ، ٥٢٣ ، ٥٣٥ ، ٥٣٧ ، ٥٤١ ، ٥٦٦ ، ٦٧٢ ، ٦٩٧ ، ٨١٩ ، ٨٢١

(٥) ديوانه صفحات ٥٢ ، ٢٢٥ ، ٣٢٤ ، ٤٥٠ ، ٦٩٧ ، ٧٣١ ، ٧٣٤

(٦) ديوانه بشرح محمد بن حبيب ، وتحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه . دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م - صفحات
١٤٦ ، ١٦٣ ، ٢٣٤ ، ٢٦٤ ، ٢٤٨ (مرتين) ، ٣٩٣ ، ٤١٣ ، ٥٥٥ ، ٥٦٢ ، ٥٧٣ ، ٦٤٠ ، ٦٤٩ ، ٦٧٤ ، ٦٨٦ ، ٧٤٩ ،
٨٣٥ ، ٩٩١ ، ٩٩٦ ، ١٠٠٩ ، ١٠٣٧

جاء هذا فى شعر الفرزدق أيضا ، كما مرُّ بك قريبا . على حين استعمل «الأعين» تسع مرات (١) :

ومما يستطرف ذكره هنا أن عمارة ابن عقيل بن بلال بن جرير ، حين شرح بيتا لجدّه ، فيه ذكر «أعين» شرحها بالعيون ، فقال فى بيت جدّه ، على ما ذكر ابن حبيب :

يا أَعْيُنَ الهامِ إني قد وَسَمْتُكُمْ

فوق الأنوف علّوبا غير أغفال

قال ابن حبيب : زعم عمارة أنه ليس فى بنى قيس بن حنظلة أكحل ، إنما هم شهّل العيون (٢) .

وهذا مما يُستأنس به على خفة «العيون» وإيثارها فى الاستعمال على الأعين (٣)

ويعد :

فهذه جملة من جموع التكسير ، اخترتها لتكون دليلا على سلطان العرف اللغوى على أقلام الكاتبين والسن المتحدثين .

وقد أقمت هذا البحث على النصوص والشواهد ، وجمعت هذه النصوص وتلك الشواهد من كتب العربية المختلفة ، ثم دواوين الشعراء ، وكلام أهل العلم ، ولم أقف عند المعاجم وكتب النحو والصرف فقط ، فما تذكره المعاجم وكتب النحو والصرف إنما هو تأسيس وتوجيه ، بشواهد محدودة محصورة مكرورة (٤) ، وعلى الباحث أن يمسك بهذا الخيط الذى مدّه له الأوائل ، ويذهب يلتمس شواهده ، وأمثله من كتب العربية المختلفة ، لأن العربية كتاب واحد ، ولقد كان من آفات بعض البحوث ، ومن جهات النقص فيها ، أنها تقف عند مراجع الفن الذى تدور

(١) ديوانه صفحات ١٣٧ ، ١٤٥ ، ١٦٥ ، ٢١٢ ، ٢٦٥ ، ٥٣٨ ، ٦٠٣ ، ٦٥٥ ، ٨٠٠

(٢) ديوانه ص ٥٢٨

(٣) وهذا يذكرنا بشرح أبى على القالى للأيدى بالأيدى ، وهو مما يستأنس به على أن استعمال «الأيدى» جمعا لليد ، العضو ، ليس هو الأصل . وانظره فى موضعه السابق .

(٤) كشواهد العروض مثلا تراها هى : فى الكافى للتبريزى والعيون الغامزة للدمامينى وحاشية الدمهورى ، وفيما ذكره ابن عبد ربه فى العقد الفريد ، وابن رشيق فى العمدة ، ونشوان الحميرى فى الحور العين .

عليه البحوث وحده ، دون النظر في
الفنون الأخرى ، وقد كتبت في ذلك
كثيرا ، وضربت مثلا بعلم النحو ، وقلت
إن مسائل هذا العلم ليست توجد في
كتب النحو فقط ، ففي كتب التفسير
والقراءات نحو كثير ، وفي كتب الفقه
وأصوله نحو كثير ، بل إنك واجد في
بعض كتب السير والتاريخ والتراجم
والأدب والمعارف العامة ، والطرائف
والمحاضرات ، من مسائل النحو
وقضاياها ما لا تكاد تجد بعضه في كتب
النحو المتداولة^(١) :

ومن أهم ما يوجه إليه هذا البحث :
الاتجاه إلى الحديث الشريف ،
واستخراج اللغة منه ، لأنه مصدر من
مصادر العربية الكبرى : تراكيب
ومفردات وجموعا^(٢) ، وإذا كانوا قد
اختلفوا في الاستشهاد بالحديث على
قضايا النحو ، فإنهم لم يختلفوا في

الاستشهاد به على قضايا اللغة ، يقول
الأستاذ طه الراوى عن الاستشهاد
بالحديث : «فأصبح ربيع اللغة به خصيبا ،
بقدر ما صار ربيع النحو منه جديبا»^(٣) .
وفي هذا البحث أيضا محاولة
للحصر والاستقصاء في دواوين بعض
الشعراء^(٤) ، وفي رأيي أن دواوين
الشعراء - وبخاصة شعراء الاستشهاد
- لازالت كنزا مخفيا ، حافلا بالظواهر
النحوية والصرفية واللغوية ، وبعض هذه
الظواهر شواهد محدودة جدا في كتب
النحو والصرف ، وبعضها لا شاهد عليه
ألبتة إلا ما جاء في شعر هؤلاء الشعراء ،
وعندى من ذلك أمثلة نوات عدد ، لعلى
أفرد لها بحثا .

ولم يكن عدلا أن نطلب ممن قعدوا
القواعد وأصلوا الأصول ، أن يجمعوا لنا
كل الشواهد والمثل على ما قعدوه
وأصلوه ، فذلك شئ فوق الطاقة ومن وراء

(١) انظر كتابي : الموجز في مراجع التراجم والبلدان و المصنفات وتعريفات العلوم ص ٣٦

(٢) راجع الحديث عن «الشعور والأشعار» .

(٣) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية . للدكتور محمد ضاري حمادي ص ٣٢٥ ، وانظر

مقدمتي لكتاب الشعر لأبي علي الفارسي ص ٧٠ - ٧٢

(٤) راجع «العيون والاعين»

القدرة ، وإنما هو أمر موكول إلينا وملقى على عواتقنا : أن نرفع البناء ونكمل الطريق ، بأن نكثُر النظر ، ونديم المفاتشة لهذا الموروث الضخم ، فنجمع الشبيه إلى الشبيه ، ونَقْرِنَ النظير بالنظير، ثم نُبرز ما أهمل أو ما تجاوزته العين ، وبذلك يظل بحر المعرفة زخارا فياضا ، كالبحر الذي يمدده من بعده سبعة أبحر ، وقد عول هذا البحث أيضا، فيما جمعه من شواهد على شعر العصريين ، مثل أحمد شوقي ، وكلام أهل العلم من المتقدمين ، كالشافعي - ولغته حجة - والجاحظ وابن جني والمرزوقي ، وأبي بكر الباقلاني وأبي الوليد القشبي ، ومن المتأخرين مثل تاج الدين السبكي ، والحافظ السيوطي ، والصالحى الشامى، ومن العصريين مثل أبي فهر محمود محمد شاكر ، فكلام هؤلاء الناس ، على اختلاف أزمانهم وأجيالهم ، ينبغي أن يقوم مقام الشاهد والمثال ، لأنه نازعٌ بالثقة فى أصحابه ،

إذ كانوا أهل عريية وفصاحة ، وماكتب أحدهم شيئا إلا وقد قرأ عليه مالا يحصى من المعارف والعلوم ، وقدروى عن إمام الحرمين الجوينى أنه قال : « ما تكلمت فى علم الكلام كلمة حتى حفظت من كلام القاضى أبى بكر وحده اثنى عشر ألف ورقة (١) » فهذا أثر القاضى أبى بكر وحده فى محفوظ إمام الحرمين، فكيف يكون أثر العلماء الآخرين ؟

وهذا مما يفسر كلام الزمخشري فى تجويزه الاستشهاد بشعر أبى تمام - مع تأخره - قال : « وهو وإن كان مُحَدَّثاً لا يستشهد بشعره فى اللغة فهو من علماء العربية ، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقتنعون بذلك ، لوثوقهم بروايته وإتقانه» (٢) ،

وبذلك تتسع دائرة الاستشهاد والاحتجاج ، وهى من مقاصد مجمعنا الموقر ، فى عمله الشامل : المعجم الكبير.

(١) طبقات الشافعية الكبرى ١٨٥/٥ ، وأبو بكر فى هذا النص هو محمد بن الطيب الباقلانى . وهو من كبار المتكلمين الأشاعرة ، وصاحب «إعجاز القرآن» توفى سنة ٤٠٢ ، وقد نقلت من كلامه شيئا فى «الألسنة والألسن» .

(٢) الكشاف ١ / ٢٢٠ ، فى تفسير قوله تعالى : - (وإذا أظلم عليهم قاموا) - سورة البقرة ٢٠

ويؤكد هذا البحث أن الاستعمال غير القاعدة ، فإذا كانت القاعدة في جموع التكسير تعمم ، فإن الاستعمال يخصص، وإذا كانت القاعدة تطلق فإن الاستعمال يقيد تبعاً لتوجه الدلالة ومقاصدها .

ومن نتائج هذا البحث أيضاً تأكيد ظاهرة الاستغناء في الأبنية ، أو تبادل الوظائف ، وهو باب كان يعتاده ابن جنى كثيراً في «الخصائص» ، فجمع القلة يقوم مقام جمع الكثرة ، والعكس .

ويكشف البحث عن بعض خصائص الاستعمال القرآني ، في إثارة بعض الجموع لدلالة معينة ، وقصر بعضها على دلالة أخرى ، وفي عدم استعماله لجموع بعينها ، وهذه إضافة جديدة ، إن شاء الله ، لعلم الأشباه والنظائر في القرآن الكريم ، ويلفت البحث النظر إلى ظاهرة خطيرة ، وهي ظاهرة التحريف الناتجة عن هجر بعض الجموع ، نتيجة لغلبة العرف في الاستعمال .

وقد صحح البحث خطأ شائعاً في عصرنا هذا ، وهو جمع «فضل» على

«أفضال» وأثبت أن هذه البنية يجب أن تكون بكسر الهمزة «إفضال» على المصدرية ، وأن جمع «فضل» هو «فضول» لاغير .

ويدعو البحث - عند تأليف المعاجم اللغوية الحديثة - إلى تخصيص الدلالة ، بالنص على أن هذا الجمع يغلب استعماله في معنى كذا ، وذلك الجمع يغلب في معنى كذا ، وستكون أمثال هذه البحوث رافداً من روافد «المعجم الكبير» الذي يضطلع به مجمعنا الموقر ، في تتبع المستعمل والمهمل من الجموع ، وكذلك ما يستعمل منها بقلة ، وما يستعمل بكثرة ، وما يخصص منها لدلالة بعينها ، وما يقصر على دلالة أخرى ، وأهم ما يرجوه البحث أن يكون قد وجه النظر إلى التماس الظواهر اللغوية من كتب العربية على اختلاف فروعها ، فإن العربية كتاب واحد ، مع أمنية صادقة أن يكون هذا البحث مغزياً ببحوث أخرى في هذا المجال أغزر مادة وأكثر جمعا .

د . محمود محمد الطناحي

الخبير بالمجمع

خواص صوتية تمتاز بها اللغة العربية

للدكتور كمال بشر

أن نأتى بهذه القواعد والقوانين كلها أو جلّها ، ومن ثم سوف نكتفى هنا بإيراد أمثلة قليلة لشيء من هذه السمات والخواص التي تنفرد أو تكاد تنفرد بها العربية ، إما لأنها خاصة بها ومقصورة عليها ، وإما لأنها تشيع أو توظف فيها توظيفا يجرى على وفق نظم ثابتة مطردة، تجعل هذا الشيع وذاك التوظيف ملمحا مميزا للغة العربية . أضف إلى ذلك أن الأمثلة التي سقناها هنا محصورة في الجانب الصوتي المميز للفتنا .

فأول ذلك أن اللغة العربية استخدمت جهاز النطق عند الإنسان خير استخدام وأعدله . فقد جاءت أصوات هذه اللغة موزعة على مدارج النطق توزيعا واسعا شاملا لكل نقاطه ومواضعه . فمن بداية هذا الجهاز - ونعنى بذلك الحنجرة - جاءت الهمزة والهاء ، ومن نهايته - وتتمثل في الشفتين - جاءت الباء والميم .

لكل لغة سماتها ومميزاتها الخاصة بها ، ويستوى في ذلك أن تكون هذه الخواص صوتية أو صرفية أو نحوية أو أسلوبية أو على مستوى الألفاظ ودلالاتها. ومن البديهي أن تكون هذه السمات هي جملة الفروق بين لغة وأخرى، وأن تكون الأساس الذي يبنى عليه تحديد اللغات والحكم على هوية كل واحدة منها ، وإعطاؤها اسما خاصا بها تنفرد به وينبئ عنها في كل الحالات .

وليست العربية بدعا في ذلك ، فلها ملامحها وظواهرها التي مازتها من غيرها اللغات ، وجعلتها لغة ذات ضوابط وحدود معينة أهلتها للتسمية المعروفة بها منذ أزمان بعيدة ، وهي اللغة العربية . وسمات عربيتنا هذه كثيرة كثيرة فائقة ، هي - في الحق - جملة القواعد والقوانين الضابطة لها ولاستعمالاتها ، ولسنا بقادرين - في هذا المقام ونحوه - على

ومن بين هاتين المدرجتين خرجت بقية الأصوات العربية مندرجة في شبه سلسلة متصلة الحلقات ، بحيث لا يقع ازدحام في منطقة أو مناطق ، ولا يحدث إهمال لبعضها . فهناك بعد الحنجرة ، يقع الحلق ومنه العين والحاء ، ثم اللهاة ومنها القاف ثم أقصى الحنك ومنه الغين والحاء والكاف والواو ، ثم وسطه ومنه الياء . وهكذا من نقطة إلى أخرى تخرج أصوات معينة ، دون تجاوز لمبدأ التدرج المنتظم الخالي من ظاهرة التجمع عند منطقة وترك أخرى دون استغلال .

نحن لا ننكر أن جهاز النطق عند الإنسان لا يختلف في جملته أو تفصيله من أمة إلى أخرى ، أو من فرد إلى آخر ، ما لم يكن به عيب خلقي عند هذا أو ذاك . إنما الفرق بين الأمم في هذا المجال يرجع إلى طريق توظيف هذا الجهاز واستغلاله . وأسلوب هذا التوظيف وطريق هذا الاستغلال يؤديان حتما إلى فروق صوتية مميزة ، تختلف في القلة والكثرة والصفة بحسب الأحوال . على

أن التفاوت بين اللغات في استغلال جهاز النطق لا يعنى أن لغة ما أفضل من أخرى ، إذ إن مسألة الأفضلية هذه مسألة نسبية ، إذ ربما يتدخل فيها الذوق الشخصي والنظر غير العلمى أحيانا . ولكن مما لا شك فيه أن نتائج الاختلاف في توظيف هذا الجهاز في النطق يؤدي - بالضرورة - إلى حصيلة من الملامح الصوتية التي تمتاز بها اللغات بعضها من بعض ، وهذا ما قصدنا إلى إثباته في هذا المجال .

ويرتبط بهذا التوظيف لجهاز النطق في العربية أمور أخرى تضاف إلى جملة الخواص الصوتية للغة العربية .

من ذلك مثلا أن جملة كبيرة من أصوات هذه اللغة يقع بعضها من بعض موقع التقابل أو التناظر . فهناك نلمح أن بعض الأصوات تصدر عن مخرج نطقى واحد ، ولكنها - على الرغم من اشتراكها في هذه الدائرة - تختلف فيما بينها بسمة أو بأخرى يجعل كل واحد منها صوتا مستقلا ، له دور في تركيب

المقطع أو الكلمة وفي دلالة هذه الكلمة ووظيفتها .

فالهزمة والهاء منطقتهما النطقية واحدة ، ولكن يختص كل واحد من الصوتين بلمح ينفرد به ، يؤهله للاستقلال والكيان الخاص ، فالهزمة وقفة انفجارية ، أو صوت شديد في اصطلاحهم في القديم ، والهاء احتكاكي أو رخو ، ومن ثم سار كل صوت في طريقه يؤدي دوره في اللغة ، فلدينا مثلا «أب» و «هاب» . افترقت الكلمتان وصار لكل منهما معنى مستقل بسبب وجود الهزمة في الكلمة الأولى والهاء في الثانية.

وهناك أيضا العين والحاء وهما جميعا من منطقة الحلق ، ويتفقان أيضا في كيفية مرور الهواء عند النطق بهما ، ولكن العين صوت تتذبذب الأوتار الصوتية عند نطقه ، والحاء لا تحدث معه ذبذبة من أي نوع ، فكان الأول مجهورا والثاني مهموسا . وهذه السمة فرقتهما ورشحت كلا منهما للاستقلال ،

بدليل أننا نقول : «عور» و «حور» بمعنيين مختلفين تماما ، وذلك - كما هو واضح - إنما يرجع إلى وجود العين في الأولى والحاء في الثانية . ومثل هذا الذي نقول ينطبق بتمامه على الذال و الثاء : فهما مما بين الأسنان واحتكاكيان ، ولكن الذال مجهور والثاء مهموس ، ومن ثم كان الفرق في نحو : «ذاب» و «ثاب» بمعنيين مستقلين .

وهذا مثال آخر يشرح صفة التقابل هذه بين أصوات العربية : التاء والطاء مثلا صوتان يتفقان في المخرج وفي صفته الوقف والانفجار والهمس ، ولكن عملية فسيولوجية معينة تحدث عند النطق بالطاء فتجعلها صوتا مفخما ، وهذا التفخيم له دور ووظيفة ، إذ هو الملمح الوحيد الذي يميز الطاء من التاء ، ويمنح هذه الطاء كيانا خاصا تستطيع أن تؤدي وظيفة لغوية تختلف عن تلك التي للتاء : قارن « طاب » و « ناب » : كلمتان مستقلتان بمعنيين مختلفين ، بسبب وجود الطاء المفخمة في الكلمة الأولى والتاء المرقة في الثانية .

ربما يوجد ما يشبه هذا التناظر أو التقابل في أصوات بعض اللغات كما يتمثل ذلك في الصوتين الأولين من الكلمتين : box و pox في اللغة الإنجليزية ولكن من المهم أن ندرك أن هذا التقابل لا يجرى على سنن مطرد في تكوين الكلمات وبنيتها ، فهو إن وجد يكون ذلك في كلمتين أو كلمات معدودات دون أن يتخذ مسارا أو اتجاها مستقرا يؤهله لأن يكون قاعدة أو ما يشبه أن يكون كذلك .

وخاصة أخرى ترتبط بأسلوب توزيع الأصوات على مدارج النطق في العربية : تتمثل هذه الخاصة في نظام هذا التوزيع ، بحيث تجيء الأصوات المؤلفة للكلمة منسجمة متناسقة خالية من الثقل : ليس بينها تنافر يؤذى السمع أو عدم انسجام يفقدها حلاوة النغم وحسن التلقى والقبول .

ولقد أدرك علماء العربية هذه الخاصة في لغتهم ، استطاعوا بفكرهم الثاقب ونظرهم الدقيق أن يضعوا ما يشبه أن يكون قواعد صوتية لما ينبغي أن يكون

عليه تأليف الكلمة من أصوات ، أخذنا بنظام توزيع أصوات لغتهم على مدارج النطق ونظام التناسق والانسجام بين هذه الأصوات . . .

لقد قرروا أن العربية تتجنب جمع الزاى مع الظاء والسين والضاد والذال ، وجمع الجيم مع القاف والطاء والطاء والعين والضاد ، وجمع الحاء مع الهاء ووقوع الهاء قبل العين ، والحاء قبل الهاء ، إلى آخر ما قرروا في هذا الباب على ما هو معروف للدارسين .

وقد أشار ابن جنى إلى شئ من هذا في خصائصه ، فيقول : « أما إهمال ما أهمل مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة فأكثره متروك للاستتقال ، ويقيته ملحقة به ومقفاة على أثره . فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه نحو : سص ووصس ووطت ووتط ووصش ووشص ، لنفور الحس عنه والمشقة على النفس لتكلفه . وكذلك قج وجق وكق وقك وكج وجك . وكذلك حروف الحلق هي من الائتلاف

أبعد لتقارب مخارجها من معظم الحروف ، أعنى حروف الفم . وإن جُمع بين اثنين منها يقدم الأقوى على الأضعف نحو أهل وأحد وأخ وعهد ، وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما إلا بتقديم الأقوى منهما .

وهناك بالعربية أصوات ثقل أو يندر وجودها في كثير من اللغات المعروفة لنا في الشرق والغرب على سواء . من ذلك مثلا الهمزة المعروفة لنا في التراث بهمزة القطع ، (١) ، كما في الصوت الأول من نحو « أحمد » و « أعرف » و « أعلام » مثلا ، فهذه الهمزة ليس لها وجود في كثير من اللغات الأوربية وغيرها وهي إن وجدت في بعض صور الكلام وأساليبه ، كما في لهجة « لندن » مثلاً ، ليست تعدل أو تتساوى مع الصوت العربي في كل وجوهه وخصائصه : إن الموجود في لهجة « لندن » هذه ليس همزا حقيقا ، إنما هو

نوع من « التهميز » أو هو منح النطق سمة من سمات الهمزة ، وليست له قيمة الهمزة العربية من حيث كونه عنصرا في تكوين الكلمة ودلالاتها ، إن هذا الصوت « اللندني » لا يعدو أن يكون ظاهرة نطقية بحتة ، وليس وحدة صوتية مميزة ، ذات وظيفة في التفريق بين المعانى أو تحديد القيم الصرفية والنحوية للكلمة . وعلى العكس من ذلك كله تتمتع همزتنا باستقلال وكيان صوتي ودلالي معا .

وهناك في العربية كذلك صوت القاف الذى يندر أن تجد له نظيرا فيما نعرف من لغات ، باستثناء الساميات التى تعد العربية واحدة منها ، كما هو معروف . وإذا اضطر من تخلو لغته منها إلى نطقها حولها إلى صوت الكاف أو ما أشبهه ، حتى إنك لتسمع هذا النطق الخاطئ ذاته فى نطق غير المثقفين من العرب أنفسهم عندما يحاولون استخدام كلمة فصيحة بعينها فى كلامهم اللهجى العادى .

(١) الهمزة (اسمها الأصلى الألف) لها وجود فى اللغات السامية كالعبرية والآرامية والسوريانية . وهى فى العبرية تنطق محققة (وقفة حنجرية - كالعربية) إذا وقعت بعد سكون تام (كما فى ياصناه : بمعنى خرجت) أو بعد شدة أو فى أول الكلام . ولكنها تنطق مسهلة أو مدا للحركة السابقة عليها (كما فى نحو تَوَاقَر toumar) بمعنى تقول أو تأمر فأصلها همزة لأنها من (أقر) . فلها وجود فى هذه اللغة ، ولكن توزيعها فى الكلام مختلف .

أما العين فهو صوت لا وجود له فى اللغات الأوربية ، وإذا حاول واحد من أصحاب هذه اللغات استخدامه انتقل إلى استخدام الهمزة بدلا منه . ومن الطريف أن نعلم أن بعض الدارسين من الغرب يرى أنه من الأنسب أن تسمى العربية «لغة العين» بدلا من قولنا «لغة الضاد» وهم فى ذلك واهمون ، لأن العين - وإن لم يوجد فى اللغات الأوربية - صوت معروف مقرر فى اللغات السامية .

ويأتى صوت «الضاد» على قمة السمات الصوتية التى تنفرد بها اللغة العربية . وذلك أن هذا الصوت - بوصفه وحدة صوتية ذات قيمة ووظيفة فى تركيب الكلمة ودلالاتها - ليس له وجود على الإطلاق فى أية لغة معروفة لنا على وجه الأرض (١) . نعم ، ربما نسمع صوتا يشبهه أو يماثله فى بعض الكلمات فى لغات معينة ، كما فى نحو bud و mud فى اللغة الإنجليزية . ولكن هذا الذى

نسمعه فى مثل هذه الكلمات الإنجليزية ليس ضادا أو قل : ليست له قيمة الضاد العربية . إن الذى نسمعه فى هاتين الكلمتين ، إنما هو صوت (d) الدال ، ولكنه نطق مفخما فأشبهه ضادنا فى النطق ، ولكن شتان بين الصوتين فى القيمة والوظيفة . فضادنا صوت مميز للمعاني ، كما يظهر ذلك مثلا عندما نقارن بين «دل» و «ضل» فهنا كلمتان مستقلتان وكل منهما معنى مختلف ، وذلك بسبب وجود الدال فى الأولى والضاد فى الثانية . وليس كذلك الأمر بحال فى هذا الصوت المسموع فى اللغة الإنجليزية فى مثل ما ذكرنا من أمثلة .

هذا شئ من الخواص الصوتية التى تمتاز بها العربية من غيرها من اللغات ، وهى أمثلة تتعلق بما يعرف فى الدرس الصوتى الحديث بالأصوات الصامتة أو الساكنة (Consonants) ونزيد القول إيضاحا الآن بذكر شئ من سمات

(١) نعى بالعربية هنا العربية الشمالية والعربية الجنوبية معاً . وإذا كان هناك أثر لهذه الضاد فى اللغة الحبشية ، فإنما هو من قبيل التأثير والتأثر أو الاقتراض اللغوى ، كما فى مثل (dahay ، بمعنى الشمس والضحى) ، والمثال نفسه دليل هذا الاقتراض .

الحركات فى هذه اللغة ، وبإشارة عاجلة أخرى إلى بعض الظواهر الصوتية ذات القيمة المميزة للفتنا .

الحركات فى اللغة العربية قليلة العدد نسبيا ، فهى ثلاث حركات أساسية هى الفتحة والكسرة والضمة ، وكل منها قد تكون قصيرة أو طويلة فهى ست بهذا الوصف ، أى إن أخذت الطول والقصر فى الحساب .

هذه الحركات القليلة العدد ظاهرة بارزة ، تستحق النظر والتأمل إذا قيست بما يناظرها فى اللغات الأخرى ، ففي اللغة الإنجليزية مثلا اثنتان وعشرون حركة ، وعلى الرغم من هذا الفارق الكبير بين اللغتين فى هذا المجال ، نجد الحركات فى العربية تقوم بوظائفها ودورها فى تشكيل الكلام وبنائه على وجه لا يقل أهمية عن نظيراتها فى اللغة الإنجليزية ، بل تفوقها وتمتاز عنها فى بعض الوجوه .

نحن لا ننكر أن هذه الحركات الست قد تتعدد صورها وأمثلتها فى النطق

الفعلى للكلام ، بسبب ما يجاورها من الأصوات الصامتة ، فالفتحة مثلا قد تكون مرققة أو مفخمة أو بين بين ، كما فى نحو : دل - ضل - قل ، بهذا الترتيب ، وذلك بسبب وجود الدال فى الكلمة الأولى والضاد (المفخمة) فى الثانية والقاف (التى بين الترقيق والتفخيم) فى الثالثة ، ولكن هذه السمات الثلاث التى لحقت الفتحة فى هذه الأمثلة ذات قيمة نطقية فقط ، وليست ذات قيمة فى الدلالة أى فى التفريق بين المعانى . والفرق فى المعانى بين هذه الكلمات الثلاث إنما سببه الدال والضاد والقاف ، وليس ترقيق الفتحة أو تفخيمها أو نطقها بين الحالتين . ومن ثم يقع الخطأ فى المعنى والنطق أو اللبس فيهما إذا حدث خطأ فى نطق هذه الأصوات الثلاثة (الدال والضاد والقاف) أى بالإتيان بها على وجه مخالف لطبيعتها النطقية المقررة من ترقيق أو تفخيم أو «وسطية» .

ومعنى ذلك - كما قررنا - أن الحركات فى العربية بوصفها وحدات

مميزة للمعاني والقيم الدلالية في اللغة العربية ست فقط ، وإن تعددت صورها النطقية الفعلية في السياقات المختلفة . وعد هذه الحركات ستا فقط هو المأخوذ به في النظر العلمي في النظام الصوتي للغة العربية ، وهو المبدأ المتبع (باتفاق) عند محاولة وضع القواعد أو الضوابط الصوتية الوظيفية المميزة لهذه اللغة .

وقلة الحركات في لغة ما حسنة من حسنات هذه اللغة في النطق والأداء الفعلي للكلام . ذلك أن الحركات - في عمومها - أصعب من الأصوات الأخرى وأكثرها تعرضاً للتغير والتبدل . ومن الطبيعي أنه كلما زاد عدد الحركات كانت صعوبة النطق أقوى احتمالاً وظاهرة التغير والتحول أكثر وقوعاً . زد على ذلك أن كثرة الحركات تقود حتماً إلى تداخلها والخلط بينها من حين إلى آخر ، الأمر الذي ينتج عنه - لا محالة - خطأ في النطق أو خلط فيه ، يؤدي إلى الخطأ في المعنى أو اللبس فيه ، واحتمال الوقوع في الخطأ في نطق هذه الحركات الكثيرة

واضح كل الوضوح عندما يحاول أجنبي استخدام تلك اللغة الكثيرة حركاتها كما يبدو ذلك لنا عندما ينطق العربي اللغة الإنجليزية ، حيث يقع في أخطاء نطقية واضحة ، كما يخلط بينها خطأ غير مقبول .

ولعل هذا الذي قررنا من القلة العددية للحركات العربية وما يتبع ذلك من ضعف احتمال تعرض هذه الحركات للتغير والتبدل ، يفسر لنا ذلك السر الفريد الذي تختص به عربيتنا الفصحى في ماضيها وحاضرها . ذلك أن هذه الحركات مازالت هي هي ثابتة مستقرة بعدها وصفاتها لم يصبها تغير يذكر في تاريخها الطويل ، وهذا بدوره ضمن بقاء اللغة العربية وساعدها على الاحتفاظ بخواصها الصوتية الأساسية على مر الزمن ، حتى إنك لا تجد فروقا صوتية ذات شأن بين حالها في الماضي والحاضر . أما الفروق التي تلحقها في اللهجات العربية الحديثة في مجال الحركات فهي فروق فردية في أساسها

ترجع إلى البيئة الجغرافية والثقافية ،
وهى مع ذلك فروق يسيرة فى طبيعتها
يمكن ردها كلها أو جلها إلى حركات
اللغة الأم بصورة أو بأخرى ، كما يمكن
حصرها وضبطها بشئ من النظر
والتأمل .

وعلى الرغم من هذه القلة النسبية
فى عدد حركات العربية ، فإن لهذه
الحركات دورا خطيرا فى المادة اللغوية
على كل المستويات . فهى - بالإضافة
إلى دورها الصوتى المتمثل فى كونها
لبنات أساسية فى البناء الصوتى للغة -
تؤدى وظائف ذات أهمية فائقة على
المستوى الصرفى والمعجمى والدلالى
والنحوى جميعا . نستطيع أن نتبين هذا
الدور وقيمه بذكر أمثلة قليلة توضح ما
نقول .

من المعروف أن الكلمات العربية
مادتها الأساسية تلك الأصوات المعروفة
بالأصوات الصامتة أو الساكنة ، كالباء
والتاء والناء إلخ ، ولكن هذا الأصل
يلحقه تعديل وتحويل أو تحوير وتغيير

بوساطة الحركات ، فينتج لنا عن هذا
الأصل مجموعة من الأوزان أو الصيغ
الصرفية لكل منها قيمة معجمية دلالية
مختلفة . فالأصل المتمثل فى « ع ر ض »
مثلا ، يمكن أن تأتى منه بطريق التغيير
فى الحركات بالكلمات التالية : عَرَضُ
«بفتح العين وسكون الراء» ومعناه ضد
الطول أو هو مصدر عرض يعرض ،
وعَرِضُ « بكسر العين » ومعناه الحسب
والشرف ، وعَرِضُ « بضم العين » ومعناه
الجانب كما فى قولنا : ألقى به عَرِضُ
الحائط ، أو معناه «الوسط» كما فى نحو:
«فى عَرِضُ البحر أى فى وسطه » وهكذا
نرى أن الوزن الصرفى مختلف وكذلك
الحال بالنسبة للدلالة المعجمية .

وأكثر من هذا ، ليس من النادر أن
 نجد التبادل بين الحركات يؤدى إلى
تفريق صرفى وظيفى ، كأن تنتمى صيغة
ما إلى جنس صرفى معين ، ويتغير
إحدى حركات هذه الصيغة نصل إلى
جنس صرفى آخر . قارن : إعلام «بكسر
الهمزة» بقولنا : أعلام «بفتح الهمزة»

فالصيغة الأولى مصدر الفعل «أعلم»
والثانية جمع «علم» وهذا النوع من
الأمثلة كثير الورد في العربية ، نحو
إنباء وأنباء ، وإحكام وأحكام إلخ .

أما وظائف الحركات على المستوى
النحوي فهي ذات خطر وشأن ، ويكفى
أن ندرك أن الإعراب في جملته يقوم على
الحركات ، فهي علاماته الأصلية في كل
الحالات وهي كذلك دالته في الإعراب
«النائب» في معظم الحالات ، كما أن
الاختلاف في حركات الإعراب دليل
الاختلاف في الوظيفة النحوية للكلمة ،
فالفتحة ، كما هو معروف ، علامة
النصب ، في حين أن الضمة علامة
الرفع، والكسرة علامة الجر .

وليس هذا فقط ، فللحركات في
العربية دور في التفريق بين الأجناس
الصرفية كما في حال المثني وعلامته
الألف وجمع المذكر السالم وعلامته الواو،
كما هو مقرر معروف . وهذه الألف إن
هي إلا فتحة طويلة ، كما أن الواو لا
تعدو أن تكون ضمة طويلة ، وهما في

الوقت ذاته علامتا حالة إعرابية ، هي
الرفع فيهما .

ولعله من الطريف أن نذكر في هذا
المقام أن «سلب الحركة» (المسمى
عندهم بالسكون) هو الآخر ذو وظيفة
صرفية نحوية ذات قيمة معينة في النظام
الإعرابي للغة العربية . فالسكون أو عدم
الحركة دليل الجزم في بعض صور
المضارع كما أنه علامة البناء في صيغ
منوعة تنتمي إلى أجناس صرفية
مختلفة ، كما يظهر ذلك مثلاً في بعض
الأسماء والأفعال (فعل الأمر) والحروف
على ما هو معروف لنا جميعاً . وأكبر
الظن أن هذه الوظيفة الإعرابية للسكون
« وهو عدم الحركة » كانت السبب الذي
دعا بعض النحاة إلى الحكم على السكون
بأنه حركة وأنه رابع الحركات فيها .
وربما كان لهم العذر في هذا الحكم ،
حيث رأوه يؤدي وظائف إعرابية تقارن
في الأهمية بوظائف الحركات الحقيقية
في هذا الشأن . والحق أن السكون هو
عدم الحركة أو هو لاشئ (صفر) من

الناحية النطقية ، ومن ثم لا يدخل في عداد الحركات من هذه الناحية ، إذ لا يشترك مع الحركات (أو أى صوت فى اللغة) فى أية خاصية من خواصها النطقية . ولكن هذا العدم أو اللاشئ له دور وظيفى فى اللغة يظهر بصفة خاصة فى الإعراب ، وعلى هذا يمكن لنا ، تجاوزا ، عدُّ عنصرا من عناصر النظام الإعرابى فى اللغة العربية أو قل هو «حركة - وظيفيا - وهو عدم الحركة أو اللاشئ نطقا» .

ومادما فى مجال ذكر شئ من الخواص الصوتية للغتنا ، جاز لنا أن نشير إلى تلك الخاصة المميزة ، المعروفة «بالتنوين» فالتنوين من الناحية الصوتية نون ساكنة ، ولكنها تختلف عن بقية النونات فى العربية من حيث الموقع والتوزيع فى بناء الكلمة . إن موقعه الصوتى محدد وثابت ، حيث لا يقع إلا فى آخر نوع أو نمط معين من الكلمات . أما من الناحية الصرفية والنحوية فالتنوين جملة مهمة من الوظائف . من

ذلك مثلا أنه دليل «التنكير أو الإبهام فى النكرات» . كما فى «رجل» ، ودليل «الشيوع» فى بعض الأعلام ، مثل «محمد» ، ولهذا يجب حذف هذا التنوين عند الإضافة ، والإضافة من شأنها إزالة هذا التنكير وذلك الإبهام . كما أن من شأنها تعيين العلم وتحديدته ، فينتفى الشيوع أو شبهته . فليس من الغريب إذن حذف هذا التنوين عند وصف العلم المنون بكلمة «ابن» كما فى نحو «محمد ابن عبد الله» حيث قام الوصف بدور التخصيص أو التعيين ، ومن ثم لاجابة إلى التنوين .

وما قلناه هنا عن التنوين ينطبق بتمامه على النون فى المثنى وجمع المذكر السالم ، فهذه النون فى رأينا - ورأى غالبية النحاة - هى التنوين ، غير أنه كتب هنا بالنون لاستحالة استخدام رمز التنوين المعروف فى هذا الموقع . وهذه النون كما هو معروف واجب حذفها عند الإضافة ، لأنها رفعت الإبهام والشيوع المفهومين بالتنوين (أى النون) قبل

الإضافة . أما أن هذه النون فى المثنى والجمع تبقى ولا تحذف عند اتصالهما باللافت واللام (الرجلان - المسلمون) فتلك قضية أخرى . ذلك أن الألف واللام هنا للتعريف أى تأهيل الكلمة لأن تقع موقعا نحويا معيننا كالابتداء مثلا ، وليست هذه الأداة للتعين أو التخصيص والتحديد ، إذ مازالت فكرة التعميم والشيوع قائمة بالمثنى والجمع بسبب التعدد . والتعدد يناقض التحديد أو التعيين كما هو واضح ، ومن ثم ثبتت النون . وحذف التنوين فى المفرد المعرف باللام لا يتناقض مع ما قلنا ، لأن هذا الحذف فى هذه الحالة هو الأصل أولا ، ولأن «مفردية» الكلمة ساعدت على إزالة الإبهام أو الشيوع ثانيا ، فلا حاجة إذن إلى التنوين . (١)

وتحريك التنوين (أى النون) فى المثنى والجمع ، على العكس منه فى المفرد إنما كان لسبب صوتى ظاهر ،

ذلك أنه وقع فى موقع يوجب تحريكه ، منعا لالتقاء الساكنين . ومع ذلك قد يأتى ساكنا كما فى حالة الوقف ، وهى قاعدة مقررة منصوص عليها فى النظام الصوتى والنحوى ، على ما هو معروف لدى أهل النظر .

ولا ننسى فى هذا المجال أن نشير إلى أن التنوين أيضا هو علامة صرف الكلمة نحويا ، وحذفه دليل منع الكلمة من الصرف والممنوع من الصرف باب كبير متشعب الجوانب ، تتبنى قواعده على ضوابط عدة ، من بينها وجود ظاهرة التنوين أو عدم وجودها ، على ما هو معلوم لنا جميعا . أما وجود النون (أى التنوين) فى المثنى والجمع المذكر الذى لا ينون مفرده «أى الممنوع من الصرف» كإبراهيمين مثلا ، فذلك لأن تنوين ما لا ينصرف مقدر ، فقامت النون (أى التنوين) مقامه فى الجمع والمثنى .

(١) يفسر بعضهم ثبوت النون فى المثنى والجمع مع وجود أداة التعريف بتفسير آخر ، هو أن النون هنا عوض عن الإعراب بالحركات فى المفرد ، ومن ثم بقيت . أما النون فى الأفعال الخمسة ، نحو يكتبان - يكتبون إلخ ، ففيها شبهة تحتاج إلى بحث مستقل ، ربما أتينا عليه فى فرصة أخرى إن شاء الله .

ويمكن لنا بعد ذلك أن نشير إلى أمثلة أخرى من تلك الظواهر الصوتية التي تمتاز بها اللغة العربية إذا قورنت بكثير من اللغات المعروفة لنا ، والتي لا يدركها كثير من المثقفين العرب ، ولا يعيرها التفاتا ذا بال بعض الدارسين المتخصصين . هذه الظواهر قد تختص بصوت أو مجموعة معينة من الأصوات .

فأول ذلك ما يعرف بالتاء المربوطة . هذه التاء اتفق على رسمها بالرمز [ة] أى بصورة «هاء» فوقها نقطتان . هذا الرمز يتحقق فى النطق الفعلى للغة بصورتين أساسيتين مختلفتين فى الصفات والسمات وفقا للسياق الذى تقع فيه . فهى تنطق تاء خالصة فى وصل الكلام ، ولكنها هاء صرفة فى الوقف ، تقول فى الفصحى : فاطمة بنت أحمى (بتاء متلوة بضممة) ولكن هذه فاطمة (بهاء ساكنة) وثم يمكن عدُّ نطقها تاء دليلا على وصل الكلام ، كما أن تحقيقها هاء علامة من علامات الفصل أو الوقف . ومعنى هذا إذن أن نطق (التاء المربوطة)

تاء فى الوصل يؤهلها لأن تكون مثلا أو صورة من صور تلك الوحدة الصوتية المعروفة بالتاء [ت] ، على حين يرشحها تحقيقها هاء فى حالة الفصل لأن تنتمى إلى الوحدة الصوتية الأخرى المرسومة بالهاء [O ، بدون نقط] وهى فى الحالة الأولى كذلك لها ما للتاء من صفات ، كما أنها فى الفصل والوقف تنتظم ما للهاء من سمات .

لهذا لم يكن غريبا ولا شاذا عدم تخصيص رمز لها قائم بذاته فى الألفباء التقليدية ، تلك الألفباء التى تعنى فى الأساس برموز الوحدات الصوتية التى من شأنها أن تفرق بين المعانى للكلمات (فارن : باب × ناب) ، ولا تهتم بالإشارة إلى الاحتمالات النطقية للوحدة الصوتية المعينة ، كنطقى الدال مثلا فى عدت وعدنا ، فهى تاء أو أشبه بها فى الكلمة الأولى ، ولكنها دال خالصة فى الثانية ، ومع ذلك فالدال وحدة صوتية واحدة .

وعدم ذكر رمز خاص للتاء المربوطة فى ألفباء الوحدات الصوتية لا يعنى

إهمالها أو عدم الاعتداد بها في النظام الصوتي للغة العربية ، لأنها - كما يتضح من المناقشة - تنضم إلى التاء [ت] حيناً وإلى الهاء [هـ] حيناً آخر ، ومن ثم لم يكن هناك مسوغ علمي للنص على رمز خاص بها في هذه الألفباء ، ومع ذلك ، فقد أدرك علماء العربية بثاقب نظرهم أن التاء المربوطة - على الرغم من دخولها في باب التاء مرة وفي باب الهاء مرة أخرى - تختلف عن هاتين الوجدتين (التاء والهاء) في جملة من الصفات الصوتية والصرفية والنحوية ، ومن ثم أتوا بـرمز لها يدخل في عداد الرموز الثانوية للألفباء العربية ، كرمز الهمزة [ء] ورمز التشديد [ّ] ورمز السكون [ْ] وهذا الرمز هو رمز [ة] الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من قواعد الكتابة الإملائية للغتنا ، والخطأ فيه خطأ إملائي صريح .

وإنه لمن الذكاء والعمق حقاً أن كتبوها بهذا الرمز بالذات [ة] إذ هو في الأساس صورة الهاء (وهذه حالتها في بعض المواقع الصوتية) وتوجوها

بنقطتين إشارة إلى قيمة التاء ، كما هو الحال في بعض مواقعها ، ووضع نقطتين بالذات (أى لا نقطة أو ثلاث) دليل واضح على هذه القيمة الصوتية الثانية .

فهذا الرمز الثانوي أو الإضافي [ة] للتاء المربوطة حقق لها نوعاً من الكيان الذي تستحقه ، ونبه غير العارفين إلى خواصها التي تمتاز بها في النظام اللغوي للعربية . فهي صوتياً - مثلاً - تختلف عن كل من التاء والهاء في الموقعية وفي تحديد نطق معين لا يتخلف في كل من سياقيها المعروفين : الوصل والوقف ، إنها لا تكون إلا في آخر الكلمة ، وفي كلمات ذات طبيعة صرفية معينة ، وهي تاء فقط في الوصل وهاء في الوقف .

أما من الناحية الصرفية والنحوية فالتاء المربوطة دليل التانيث في أجناس خاصة من الكلم ووجودها (مع علل أخرى) يمنع الصرف في أجناس أخرى ، إلى غير ذلك من الخواص الصرفية والنحوية ، كما يتمثل في عدم جواز جمع

ما اشتمل عليها جمع المذكر السالم ،
على ما هو مقرر .

ونأتى بعد ذلك إلى ظاهرة صوتية
مهمة تتعلق بمجموعة معينة من أصوات
العربية ، وهى ظاهرة التفخيم ، والتفخيم
- فى أبسط عبارة - أثر سمعى تدركه
الأذن نتيجة لعملية فسيولوجية معقدة ،
تتعاون فى تشكيلها مجموعة من العوامل
أظهرها وأقربها إدراكا :

- تقعير اللسان ، بمعنى انخفاض
وسطه نسبيا عند النطق بالصوت
المفخم، ويتبع ذلك حتما ارتفاع
الجزء الخلفى من اللسان نحو
الحنك الأعلى .

- حدوث شئ من التوتر فى أعضاء
النطق وبخاصة فى أوردة الرقبة ،
ويتصل بذلك أو ينتج عنه تعديل
فى تجويف الفم والنطق بشدة أو
قوة نسبية .

والأصوات المفخمة فى العربية على
ضربين رئيسيين : أصوات مفخمة

تفخيما كليا ، وأصوات تفخيما بين بين .
أما أصوات النوع الأول فهى الصاد
والضاد والطاء والظاء وهى المسماة فى
القديم (أصوات الإطباق) وهذه
الأصوات الأربعة - فى رأى الجميع بلا
استثناء - مفخمة فى كل موقع تقع فيه
فى اللغة العربية ، وذلك بقطع النظر عما
يسبقها أو يلحقها من الأصوات . وهى
النظير المفخم للسين والذال والطاء والذال .
ومن ثم كان تفخيما ذا قيمة دلالية ، له
دور فى التفريق بين المعانى ، بالإضافة
إلى قيمته الصوتية .

ومن ثم كان الخطأ فى نطق هذه
الأصوات بترقيقها خطأ من ناحيتين :
خطأ صوتى وهو أمر معيب غير مقبول
للخروج بالصوت المفخم عن طبيعته
وسماته ، وخطأ دلالى يؤدي إلى اللبس
فى المعنى وغموضه . ونستطيع أن ندرك
ذلك من الأمثلة الآتية :

صاد × ساد × ضل × دل ، طاب

× تاب ، ظل × ذل

حيث نلاحظ اختلافا فى المعنى بين

كل كلمتين متقابلتين ، والسبب في ذلك واضح ، هو وجود صوت مفخم في إحداهما ونظيره المرقق في الثانية . ومعنى هذا - بعبارة اللغويين - أن الصوت المفخم ليس صورة نطقية سياقية للصوت المرقق ، وإنما هو نظيره ، وله قيمته الخاصة به صوتياً ودالياً . ومعنى ذلك أيضاً أن نطق هذه الأصوات المفخمة مرققة يؤدي إلى الخلط واللبس بين الكلم في اللغة العربية ، إذ حينئذ تصير الصاد سينا والصاد دالا والطاء تاءً والطاء ذالا . وبهذا يضيع التفريق بين المعانى كما تضيع القيمة الصوتية المميزة لهذا الصوت أو ذاك .

وأصوات الضرب الثانى من أصوات التفخيم هي القاف والخاء والخين ، وتفخيمها تفخيم (بين بين) . و(البيئية) هذه تظهر فى سمتين متلازمتين ، هما أن تفخيمها أقل درجة من تفخيم أصوات النوع الأول ، وأن هذا التفخيم « الضعيف » نسبياً إنما يظهر عندما يتلو هذه الأصوات ضم أو فتح

(قصير أو طويل) ولكنه يختفى أو يكاد عند كسرها ، إذ هي - حينئذ - إلى الترقيق أقرب .

والخطأ فى نطق هذه الأصوات الثلاثة من حيث التفخيم أو الترقيق خطأ صوتى محض ، لا يؤثر على المعنى ولا يؤدي إلى اللبس فيه ، لانعدام نظائر مرققة لها فى العربية ، على العكس من أصوات الإطباق الأربعة السابقة (ص ض ط ظ) . وعلى الرغم من ذلك فهذا الخطأ - بالإضافة إلى عده خطأ صوتياً فى نطق اللغة - دليل على « تفاهة » المتكلم وسطحية ثقافته اللغوية ، إذ هو عند ترقيقها فى مواضع التفخيم يأتى بأصوات غير مألوفة للأذن العربية على الإطلاق ، بخلاف أصوات الإطباق الأربعة ، فقد يلجأ المتكلم إلى ترقيقها فى مواقف اجتماعية أو درامية معينة ، ويكون نطقه مقبولاً فى هذه المواقف بالذات ، لأنه يرمى إلى إحداث تأثير خاص أو تصوير سلوك لغوى معين بقصد التندر أو الفكاهة أو السخرية .

والملاحظ على كل حال أن النساء أكثر ميلا إلى ترقيق أصوات التفخيم بنوعيتها، وهو أمر مازلنا نحكم عليه بالخطأ في إطار اللغة الفصحى .

وهذه الأصوات الثلاثة ، مضمومةً إلى أصوات الإطباق السابقة ، تسمى جميعا بأصوات الاستعلاء في التراث العربي ، وهي تسمية صحيحة دقيقة ، إذ عند النطق بها جميعا في حال التفخيم تعلق مؤخرة اللسان نحو الجزء الخلفى من الحنك الأعلى .

أما بقية أصوات العربية فهى (باستثناء اللام والراء) مرقة بطبيعتها وإن كان يلحقها شئ من التفخيم بالمجاورة ، أى بوقوعها فى سياق صوت مفخم سابق أو لاحق وينطبق هذا الذى نقول على الحركات جميعا ، فهى بنفسها لا توصف بتفخيم أو ترقيق وإنما يكون هذا أوداك بحسب سياقها الصوتى . لاحظ الأمثلة الآتية :

تاب × طاب وبت × بط

حيث جاءت الفتحة الطويلة (الألف) والباء مرققتين فى الكلمة الأولى ، ولكنهما مفخمتان فى الثانية وكذلك جاءت الباء وفتحتها مرققتين فى الكلمة الثالثة على حين أصابهما التفخيم فى الرابعة ، وإنما كان هذا أو ذاك بسبب طبيعة الأصوات المجاورة من حيث التفخيم والترقيق .

أما اللام والراء فلهما حالات خاصة تستدعى نظرا مستقلا ، لاختلاف أحوالهما من هذ الناحية عن كل ماسبق ذكره .

اللام صوت مرقق بطبيعته ولكنه ينفرد بأحكام خاصة من حيث الترقيق والتفخيم فى لفظ الجلالة (الله) وحده ، فهو فى هذا اللفظ يفخم إذا سبق بضم أو فتح ولكنه يرقق إذا جاء بعد كسر تقول : (دَعُوا الله) و (بارك الله فىك) بالتفخيم ولكن : (بسم الله الرحمن الرحيم) و (أفى الله شك؟) بالتوفيق وإلى هذه الأحكام أشار واحد منهم بقوله :

وفخم اللام من اسم الله

عن فتح أو ضم كعبد الله (١)

والراء فى اللغة العربية الفصحى صوت ينفرد بمجموعة من السمات النطقية التى تخفى على كثير من المثقفين وبعض المتخصصين ، حيث يأتون بها على وجه غير صحيح من حيث التفخيم والترقيق ، وذلك لأسباب نجل منها مايلى :

* التآثر بما يجرى فى اللهجات

العامية من خلط فى نطق هذا الصوت واختلاف واضح فى أدائه من لهجة إلى أخرى ، بحسب البيئة أو الثقافة أو هما معا .

فهناك قوم يرققون هذا الصوت حيث يجب التفخيم ، وآخرون يفخمون حيث لا مسوغ له ، وفرقة ثالثة يلتبس عليها الأمر ، فتخلط بين الحالين ، وربما يأتى الواحد منهم بصورتين مختلفتين للراء فى

الكلمة الواحدة أو السياق الصوتى الواحد .

* المروى لنا أنه كان هناك اختلاف بين القبائل العربية فى القديم فى نطق هذا الصوت من حيث التفخيم والترقيق .

* روى خلاف واضح بين القراء أنفسهم فى نطق الراء فى مواقع معينة ، كما يظهر ذلك فى قراءة «ورش» و«حفص» .

* صعوبة استيعاب القوانين والضوابط التى حددها أهل الثقة للإتيان بهذا الصوت مفخما أو مرققا ، كما يتضح مما يلى :

جرى معظم الثقات على ذكر ضوابط الترقيق فى الراء بشئ من التفصيل ، دون النص على تفريعات أحوال التفخيم وإمكاناته السياقية المتعددة . وربما كان ذلك منهم لشيوع ظاهرة التفخيم

(١) كلمة (عبد) هنا تقرأ بفتح الدال ليتحقق التفخيم فى لام لفظ الجلالة وهى مخالفة نحوية جائزة فى مثل هذه الحالة ، إذ قصد بها التمثيل والتوضيح .

فى الرء وكثرة وروءها كثرة
يصعب معها وضع ضوابط
تفصيلية لها ، حتى إن بعضهم
يقرر أن الرء من طبيعتها
التفخيم ، ومعناه أن الترقيق نوع
من الاستثناء .

المروى عن هؤلاء الثقات أن الرء
يصيبها الترقيق فى حالتين
رئيسيتين هما :

* إذا جاءت مكسورة «أى متلوة
بكسر» بقطع النظر عن طبيعة
الصوت السابق أو اللاحق لها ،
كما فى قوله تعالى : «والفجر
وليلٍ عشر» و " فى الرقاب
"رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع
عن ذكر الله " وكذلك فى نحو
"بشرى" بالإمالة إذ حركة الإمالة
تدخل فى إطار الكسرة ، أو هى
أقرب إليها من الفتح على ما هو
معروف .

* إذا وقعت ساكنة بعد كسر .
وذلك بشرطين : أولهما : أن تكون
الكسرة أصلية ، لا عارضة

ككسرة همزة الوصل أو الكسرة
التي يؤتى بها للتخلص من التقاء
الساكنين . ثانيهما : ألا يقع بعدها
صوت استعلاء (ص ض ط ظ خ
غ ق) ويتحقق هذان الشرطان
فى نحو « فرعون » و « مرية » . .

فإن كانت الكسرة عارضة فحمت
الرء نحو «اركعوا» «إن ارتبتم» وكذلك
تفخم الرء الساكنة المسبوقة بكسرة إذا
ولها صوت استعلاء ، مثل «فرقة -
قرطاس - مرصاد» .

ويلحق بهذه الحالة الثانية الرء
الساكنة الواقعة بعد إمالة أو ياء ساكنة ،
حيث يصيبها الترقيق أيضاً ، كما فى
نحو « نار » بالإمالة « خبير - خير »
وواضح أن الترقيق هنا واقع فى حدوده
الصوتية ، إذ الإمالة نوع من الكسر أو
هى قريبة منه ، والياء فى « خبير » إن
هى إلا كسرة طويلة « وسموها ياء
ساكنة وفقاً لاصطلاحهم » . والياء
الساكنة فى « خير » فيها شبهة الكسرة
لأنها فى هذا الموقع تتسم بشيء من
صفات الكسر ، وتقرب منه فى المخرج .

وفى هذا المقام أيضاً نصوا على ترقيق الراء الساكنة إذا وقعت بعد كسرة وفصل بينهما بساكن ، كما فى نحو «قَدْر» و «كَبْر» بكسر القاف والكاف وسكون الراء فيهما . وهذا الأمر واضح كذلك ، يمكن فهمه وتفسيره ، حيث إن الراء الساكنة ، ما زالت مسبوقة بكسرة أصلية والفصل بالساكن كلا فصل ، فلا يحجب تأثير الكسرة السابقة وعملها أو دورها فى الترقيق .

والملاحظ على أية حال أن الراء فى كل هذه الصور الفرعية الملحقه بالحالة الثانية من حالات ترقيقها ذات وضع خاص : إنها فى هذه الصور كلها لا تكون إلا فى آخر الكلمة وفى حالة الوقف بالذات ، إذ لا يمكن وقوعها ساكنة فى هذا السياق الصوتى الذى وقعت فيه إلا منطوقه موقوفاً عليها .

وتفسير ذلك أن التركيب المقطعى فى اللغة العربية يمنع وقوع أى صوت ساكن « خال من الحركة » بعد حركة طويلة كما

فى « نار » بالإمالة و « خبير » بباء المد أو الكسرة الطويلة ، إلا فى الوقف (١) . وكذلك يمنع التركيب المقطعى للغتنا توالى ساكنين ، أى اجتماع صوتين صامتين «خاليين من التحريك » فى أى موقع من مواقع الكلمة إلا فى آخرها . ومن الطبيعى أن ذلك لا يتحقق إلا فى حال الوقف كما فى « خَيْر » و « قَدْر » و «كَبْر» ، وهى الأمثلة المذكورة سابقاً . ولعل عبارتهم المشهورة : " لا يجوز التقاء الساكنين " تفسر كل ما قلنا ، أما جواز هذا الالتقاء فى الوقف ، فذلك لتحقيق وظيفة نحوية مهمة ، هى « الوقف » وهو باب فى قواعد اللغة معروف ، وخاصة من خواص الأداء النحوى والصوتى فى العربية .

ومن الواضح أن النص على ترقيق الراء ، يعنى - ضمناً - وقوع التفخيم فى غير هذا المنصوص عليه ، أو بعبارة أخرى ، تفخم الراء إذا وقعت مضمومة أو مفتوحة مطلقاً وكذلك إذا وقعت ساكنة

(١) وهناك حالة ثانية يجوز فيها وقوع الصوت الساكن بعد حركة طويلة « حرف مد » وهذا إذا كان هذا الصوت الساكن مدغماً فى مثله ، كما فى مثل « الضالين » حيث وقعت اللام الأولى ساكنة بعد حرف مد وهى مدغمة فى اللام الثانية .

باستثناء السياقات الصوتية المذكورة في
الحالة الثانية من حالات الترقيق وصورها
الفرعية الملحقة بها .

وإلى هذا كله أشار بعضهم بصورة
مجملة بقوله :

ورقق الراء إذا ما كسرت

كذلك بعد الكسر حيث سكنت

ما لم تكن من قبل حرف استعلا

أو كانت الكسرة ليست أصلاً

وإلى هنا يكفي أن نقرر أن ما أتينا
به في هذه العجالة أشبه بحسوة طائر
من بحر العربية الزاخر بالسلمات
والصفات الصوتية التي تمنحها نوعاً من
التفرد وضرباً من الخصوصية ، وأن ما
ذكرناه هنا مجرد دلائل يسترشد بها
الدارسون والراغبون في الوقوف على
شئ من أسرار لغتهم العربية .

كمال بشر

عضو المجمع

صيغ الاسم الثلاثي المجرد

لأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس الجبيري بالجمع

من تداخل اللغتين في جزأى الكلمة .
ولكن من النحاة من أنكروا فكرة تداخل اللغات هنا قائلا إن « حبك » بضمين جمع حباك ، في حين أن « حبك » بكسرتين مفرد ، ويبعد تركيب الاسم من مفرد وجمع .

ومنهم من اعتبر كسرة الحاء في مثل هذه القراءة إتباعا لكسرة التاء في « ذات » .

وهم في كلتا الصيغتين المرفوضتين يعزون عدم ورود هذا في صيغ الاسم الثلاثي لثقل الانتقال من الكسر إلى الضم أو العكس . بل يقررون أن الانتقال من الكسر إلى الضم أثقل من الانتقال من الضم إلى الكسر .

أما فيما يتعلق بالصيغ العشر الأخرى فلا نكاد نلمح في كلام النحاة ما يشتم منه أن بعضها أكثر شيوعا في اللغة من البعض الآخر ، إلا في تلك الإشارة العابرة لسيدويه حين يشير إلى أن مثل « كَتِف » أقل من مثل « فَرَس » بكثير وأن مثل « عَسْب » أقل من « كَتِف » . ثم نراه يسوّى بين وزن « عَضُد » و « أَلْق » في نسبة الشيوخ ، ويعتبر وزن « صَرْد » بضم ففتح قليلا جدا ، ووزن « إِبِل » نادرا جدا ، بل يقرر أنه لم يرد

عرض أستاذنا السيد فريد أبو حديد على مؤتمر الجمع في العام الماضي ملخصا للبحث الذي اشتركنا في القيام به للجنة اللغات وهو « بحث جموع التكسير للاسم الثلاثي » .

وقد بدا لنا - بعد هذا - أن نستكمل البحث بالرجوع إلى صيغ المفرد للاسم الثلاثي المجرد واستقرائها في القرآن الكريم والقاموس المحيط للفيروزبادي ، رجاء الاهتداء بها فيما نحن بصده من بحث طرق تكسيرها .

رأى النحاة في صيغ الاسم الثلاثي :

لجأ النحاة كعادتهم إلى القسمة العقلية وتصوروا للاسم الثلاثي المجرد اثنتي عشرة صيغة . ورفضوا منها صيغتين فقط هما :

١ - « فعل » بضم فكسر مثل دتل اسم لدوية . وذلك لأن هذا الوزن في رأيهم قد قصد تخصيصه بالفعل المبني للمجهول . ولكن يروى عن الليث أن « الوَعِيل » لفظة في « الوَعِيل » كما روى عنه كلمة « الرُّئُوس » .

٢ - « فعل » بكسر فضم . واعتبروا قراءة بعضهم « والسما ذات الحَبْك » - على شذوذها -

إلى قلة استعمالها مع كونها أصلا .

ثم نرى فكرتهم في الأصالة والفرعية
تزداد اضطرابا حين يؤكد لنا الأخفش أن كل
« فعل » بضم فسكون يجوز ضم عينه إلا ما كان
صفة أو معتل العين . وحين يؤكد لنا عيسى بن
عمر أن كل فعل « بضمين » يجوز تخفيفه
بالإسكان . وحين يقول لنا البصريون إن
« الشَّعْر » و« الشَّعْر » لغتان مستقلتان . ويقول
الكوفيون إن الأصل فيهما « فعل » بفتح فسكون
وإن مثل هذه الصيغة يجوز فتح عينها إذا كانت
العين من حروف الحلق ؛ وجعلوا هذا قياسيا .

وينسب النحاة كل هذه الفروع إلى تميم
فيقولون : « وجميع هذه التفريعات لتميم . وأما
أهل الحجاز فلا يغيرون البناء ولا يفرعون » .

ومكذا نرى النحاة يتخذون من شهرة
الصيغة دليلا على أصالتها ، ويجهلون تحرك العين
في الكلمة هو الأصل ؛ ثم لا يستقيم لهم هذا
حين يطبقونه على مثل « فَنَحِد » و« عَسْر » . كما نراهم
يقنعرون في فكرة الأصالة أو الفرعية على
تلك الكلمات التي ورد لها أكثر من وجه .

نسبة شيوخ الصيغ :

ونحن أمام هذا الاضطراب والغموض
اتجهنا إلى إعادة الاستقراء ، فرجعنا إلى القرآن
الكريم واستقرأنا ما ورد فيه من الأسماء الثلاثية

غير « إبل » في كل اللغة . ولكن المتأخرين
من النحاة يسوقون من هذا الوزن كلمات أخرى
مثل « بلز » ، أي ضخم و « حبر » ، لصفرة
الأسنان و « إبط » و « إطل » .. الخ

على أن سيبويه نفسه لم يعقد اصيغ الاسم
الثلاثي بابا مستقلا ، بل اكتفى بالإشارة إليها
حين عرض لجمعها جمع تكسير .

ولا نكاد نرى الصرفيين يتحدثون عن
أصالة الصيغة إلا حين يكون للكلمة أكثر من
نطق . فيقولون إن مثل « فَنَحِد » هي الصورة
الأصلية ثم تطورت إلى « فَنَحِد » أو « فَنَحِد »
أو « فَنَحِد » . ويعتبرون الصورة الأخيرة خاصة
بالاسم الحلقى العين . أما مثل « كتف » فلا
يجوز فيها سوى « كَتَف » و« كَتَف » .

وهم يلتمسون في تفسير هذا التطور عللا
لا تخلو من التكلف والتعسف . ويظهر أنهم تصوروا
أن الأصل في كل هذه الكلمات تحرك العين فيها .
وقد بنوا هذه الأصالة في بعض الكلمات على
شهرة الوزن وشيوعه . فكلمة « فَنَحِد » بفتح
فكسر أشهر منها بفتح فسكون أو كسر فسكون ومع
هذا حين تصادفهم كلمات مثل « عسر » و « يسر »
و « قفل » و « يروتها بالسكون » أكثر شيوعا وشهرة
منها بضم العين ، يقولون إن عدم شهرة الصيغة
الأصلية هنا وهي « عسر » و « يسر » لا سبب له
سوى زيادة الثقل في توالي الضمتين ، فدعا هذا

ثم لا تكاد نرى الأوزان الستة الأخرى
مجتمعة ما يجاوز نسبة ٧ ٪

نشأة الاسم الثلاثي في اللغات السامية :

نشأة الاسم الثلاثي وصيغته في اللغات
السامية ، يعتمدها بعض الفموض . على أنه
بمقارنة بعض هذه اللغات يمكننا أن نفترض لها
فرضا معقولا مقبولا تؤيده الكلمات الثلاثية
المشتركة بين بعض هذه اللغات السامية ، كما
يؤيده سلوك هذه الكلمات في تراكيب كل لغة
واشتقاقها . وقد اكتفينا هنا بمقارنة العربية
والعبرية والسريانية . وجمعنا نحو ٩٠ كلمة
ثلاثية مشتركة في اللفظ والمعنى بين العربية
والعبرية . وبين هذه الكلمات التسعين نحو ٣١
كلمة لها نظائر في لفظها ومعناها في اللغة
السريانية أيضا .

وقد اتضح لنا من عقد هذه المقارنة أن
اللغة السامية الأولى قد تميز فيها أربع صيغ
للإسم الثلاثي هي :

« فعل » بفتح فسكون ، « فعل » بفتحتين .
« فعل » بكسر فسكون . « فعل » بضم فسكون .

وقد ورثت معظم اللغات السامية التي
نعرفها هذه الظاهرة واحتفظت بها زمنا ما ، ثم
تطورت في بعضها على صور أخرى ؛ ولكنها
ظلت ملتزمة إلى حد كبير في العربية والعبرية .
أما السريانية التي تعد من أحدث اللغات السامية

فأينا أن نسبة شيوعها تختلف اختلافا كبيرا .
فأكثرها شيوعا هي « فعل » بفتح فسكون ، إذ
ورد منها في القرآن نحو ٢٣٠ كلمة . ثم صيغة
« فعل » بفتحتين ، فقد ورد لها نحو ٩٧ كلمة .
ثم « فعل » بكسر فسكون وعدد كلماتها القرآنية
نحو ٥٩ . ثم « فعل » بضم فسكون وكلماتها نحو
٣٧ . ثم « فعل » بضمتين وكلماتها نحو ١٧ كلمة .
أما باقي الصيغ فنادرة جدا تكاد تنحصر
في الكلمات الآتية :

رجل . عضد . سبع . ملك . كذب . لعب .
عنب . إبل .

وهكذا نرى أن النسب المئوية لهذه الصيغ
القرآنية هي :

فَعَل ٥١ ٪ فِعَل ٢٢ ٪ فَعْل ١٣ ٪
فَعَل ٩ ٪

ولم يبق لسلك الأوزان الأخرى سوى
نسبة ٥ ٪

وهذه نسب قريبة جدا من تلك التي وصلنا
إليها باستقراء القاموس المحيط مستعينين ببعض
طلبة اللسانيات في كلية دار العلوم . فقد جمعوا
لنا من هذا المعجم نحو أربعة آلاف كلمة
موزعة على حسب النسب الآتية :

فَعْل ٤٨ ٪ فَعَل ٢١ ٪ فِعْل ١٣ ٪
فَعَل ١١ ٪

فقد استقر فيها الاسم الثلاثي على صورتين فقط فيهما العين ساكنة . وفي إحداهما فتحت فاء الكلمة وهي الكثيرة الشيوخ ، وفي الأخرى كسرت فاؤها مثل :

نُفِصًا نَفْسٌ ۚ كَلِمًا رِجْلٌ

ويكاد يجمع المستشرقون على اعتبار الصيغة العربية بمثابة الأصل ، منها يبدأون مقارنتهم ويفسرون الصيغ التي ترد في الساميات الأخرى على أساسها . فهم مثلا يرجحون أن الصيغة الأصلية « فعل » بفتح فسكون ، قد حركت عينها أولا بحركة تشبه الكسرة أو الفتحة الممالة وهي التي تسمى في العبرية بـ « السيجول » وذلك بسبب التخلص من التقاء الساكنين . ثم تأثرت حركة فاء الكلمة بحركة عينها وأصبحت مثلها مشكلة بالسيجول تبعاً لظاهرة الانسجام بين حركات الكلمة الواحدة Vowel-harmony ، تلك الظاهرة التي شاعت في تطور الصيغ والأوزان في معظم اللغات السامية . وهكذا نشأت تلك الكلمات السيجولية في اللغة العبرية مثل :

אָרֶץ ۚ אֶרֶץ . אֶרֶץ ۚ אֶרֶץ

والدليل على أن أصل هذه الكلمات هو وزن « فَعْلَل » ، أننا نجد الكثرة الغالبة منها تعود إلى أصلها في بعض حالات الإضافة مثل :

אֶרֶץ ۚ אֶרֶץ ۚ

أما وزن « فعل » بضم فسكون و « فعل » بكسر فسكون فيظهر أنهما نوع واحد أو طائفة واحدة . وذلك للعلاقة الصوتية بين الضم والكسر . وقد دلت روايات اللهجات العربية القديمة على أن هاتين الحركتين قد تعتوران المكان الواحد من الكلمة مثل :

الرجز ، وشاح ، سخر يا ، منذ ، مشط .

فاللهجات السامية بوجه عام لا تسكاد تفصل بين هذه الكلمات ، بل تعاملها معاملة واحدة وتتخذ منها طائفة واحدة ذات سلوك واحد في كثير من الظواهر اللغوية . ولهذا وردت لنا بعض الكلمات المتناظرة بين العربية والعبرية على هذا النحو :

אֶלֶם ۚ חֶלֶם . אֶלֶם ۚ חֶמֶץ

وقد تركت لنا هذه الظاهرة أثرها الواضح في مجيء أفعال كثيرة من بابي : ضرب ونصر ، في اللغة العربية ، بل وفي كلمات اللهجات الحديثة مثل :

نُفِصًا = نُفِصًا . حِضْنًا = حِضْنًا .
عِقْدًا = عِقْدًا . فُجِلًا = فُجِلًا

وكنتظن العامة في اللهجات : زُهَق .
زِهِيَق . صُغِر . صِغِير .

وأخيرا هناك طائفة مستقلة من الأسماء الثلاثية تميزت وحدها منذ القدم وظهر استقلالها حين تضاف إلى الضمائر في اللغة العبرية كما ظهر

وأن «الرجل» هو الراجل أيضا ومؤنثه .
«رجلة» ، أما كيف ضمت الجيم فهذا أمر
آخر سنعرض له فيما بعد .

الأسماء الثلاثية في اللهجات الحديثة :

وقد رأينا قبل ترجيح رأى فى شأن هذه
الأسماء الثلاثية أن نتبع أشهرها فى اللهجات
العربية الحديثة . فعرضنا على نحو ألف من
الناطقين بها (معظمهم من المصريين) مجموعة
من أشهر الكلمات المشتركة فيها جميعا (نحو
١١٠ كلمة) . وعيننا فى هذا الاستفتاء بنواحى
القطر المصرى . فأتضح لنا ظواهر تستحق
النظر والدراسة ، منها :

١ - أن الأسماء الثلاثية التى على وزن
« فعل » بفتحين لا تكاد تختلف فى نطق الأمم
العربية جميعا فيما عدا مراکش التى يكتفى فيها
بتحريك عين الكلمة فى كثير من الأحيان
فبقولون مثلا : قَمَر .

ويدل هذا على أن هذه الطائفة من الأسماء
قد روعى استقلالها وتميزها فى العصور القديمة .
وظلت متميزة حتى الآن فى لهجات الناس .

٢ - أما تلك الكلمات الثلاثية التى سكنت
عينها فهى التى اختلفت فيها اللهجات الحديثة
فبعض اللهجات تميل إلى تحريك العين فى حالة
الوقف مثل بُرْجِ تَبِينِ بَطِينِ وَقَبْرِ وَبَحْسِ .

استقلالها فى جمعها جمع تكسير فى اللغتين العربية
والحبشية وتلك الطائفة هى « فعل » بفتحين .
فيقال فى العبرية רַגְלָא ذنبه . ويقال فى
العربية « أذنان » وفى الحبشية « أذنان » .

ولم يشذ من تلك الكلمات التسمين المتناظرة
بين العربية والعبرية سوى بضع كلمات يمكن
تفسيرها . وأكتفى هنا منها بذكر كلمة רַגְלָא
التي تناظر فى العربية « رجل » ، والتي وردت فى
النصوص العبرية القديمة مضافة إلى الضمائر اى
רַגְלָא רַגְלָא רַגְלָא فقد كنا نتوقع أن
تكون الكلمة العربية بفتح الراء .

ويظهر أن الأصل فيها هو هذا الضبط أى
« رَجُل » . ومن هذا الأصل اشتقت كلمة « رَجُل »
التي اختلفت بها اللغة العربية دون سواها من
الساميات الأخرى . فالكلمة القديمة « إنسان
وإنس » قد تخصص معناها فى العبرية وأصبحت
تعنى « الرجل » فى صورة רַגְלָא ولكن
العربية فيما يظهر قد ربطت بين معنى الرجولة
وبين القدرة على المشى على رجلين واقتبست
عن طريق المجاز كلمة « الرَّجُل » لتفيد معنى
« الرجل » فى وقت كانت فيه الصيغة الأصلية
على وزن « فعل » بفتح فسكون أى « رَجُل »
ثم كانت المخالفة بين الصيغتين خشية اللبس بين
المعنيين . ونخير دليل على أن الصيغة الأصلية
كانت بفتح فسكون هو ما نراه فى معاجنا من أن
كلمة « الرجل » يجوز أن ينطق بها « الرجل »

والبعض الآخر تبقى على سكونها .

وقد تبين لنا من الاستقراء أن لهجات القطر المصري بوجه عام تميل إلى تسكين عين الكلمة . غير أنه في مديرية الشرقية : جهة أبي حماد ونواحي إنشاص وحدود الزقازيق ، قد نجد ظاهرة تحريك العين فيقولون مثلاً : بَبِطْن . رَبِين . رَبُوع . الخ . وفي أسيوط نلاحظ في بعض جهاتها أثر تحريك العين ثم يزيد أثر تحريك عين الكلمة كلما تعمقنا في الوجه القبلي حتى نرى جهات مثل كيمان المطاعنة في إسنا ، والكرنك في نجح حمادى يلتزمون هذا التحريك .

وإذا كان لنا أن نحكم على الأسم العربية الأخرى بهذا الاستقراء - على ما به من نقص - نلاحظ أن العراق أميل بوجه عام إلى الإسكان ، وكذلك لبنان وسوريا وطرابلس الغرب واليمن . وأوضاع البلاد في تحريك العين شرق الأردن وفلسطين والسودان ونجد .

وعلى كل حال يتبين لنا من كثرة اللهجات التي تحرك عين الكلمة وانتشارها في جهات متباعدة أن ظاهرة تحريك العين ظاهرة قديمة ورثتها اللهجات الحديثة عن قبائل عربية قديمة اشتهرت بها والتزمتها في نطقها . بل نستطيع ونحن مطمئنون أن نرجح أن تلك الكلمات التي وردت في معاجمنا محركة العين - وقيل لنا إنه يجوز فيها إسكان العين - ليست في الحقيقة

إلا نتيجة هذه الظاهرة في عصور ما قبل الإسلام ، ثم اشتهر نطقها بالتحريك وغلب على الأصل الساكن مثل :

كَبِيد ، نَخَذ ، سَبُوع ، مَلِك .

والدافع الأساسي لظاهرة التحريك هو محاولة التخلص من التقاء الساكنين عند الوقف . أما الذي قد يعين الحركة فيجعلها الضمة أو الكسرة أو الفتحة فهو أحد عاملين :

(١) طبيعة الحرف المراد تحريكه .

(٢) انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات .

وفي معظم الحالات التي أصل الكلمة فيها سكون العين نلاحظ أن اللغة العربية المشتركة قد أبت على التسكين حتى في حالات الوقف . ويكفي أن نستمع لبعض آيات من سورة الطارق وسورة الفجر وسورة القدر ، لنذكر أن نظام الفواصل القرآنية قد حتم تسكين العين في مثل هذه الكلمات :

« والفجر ، وليال عشر ، والشفع والوتر ، والليل إذا يسر ، هل في ذلك قسم لذي حجر . »
ولا نعرف أن القرآن قد ترك هذا التسكين مع جوازه إلا في بضع كلمات قديمة يبدو أنها تطورت قبل استقرار اللغة المشتركة في جزيرة

تَبِين . بَرُج . بَحَر . ولقد ظهر لنا من دراسة كثير من النصوص القديمة التي نسبت إلى تميم أنها تمثل القبائل البدوية بوجه عام لا قبيلة تميم وحدها ، ولا سيما حين يقال هذه لتسيم وتلك للحجاز .

وعلى هذا تكون اللغة المشتركة قد قبلت هذا النطق البدوي الأصل في تلك الكلمات السبع عشرة بالذات . وإلا فكيف نعلل ورود نحو ٥٩ كلمة على وزن « فعل » بكسر فسكون في القرآن الكريم ، ونحو ٢٣٠ كلمة على وزن « فعل » بفتح فسكون ، وقد كان من الممكن أن يرد معظم هذه الكلمات محرك العين ؟

نخلص من كل ما تقدم إلى أن اللهجات العربية القديمة قد انحدرت إليها الأسماء الثلاثية على صور ثلاث :

(١) فعل بفتح فسكون .

(٢) فعل بفتحيتين .

(٣) فعل بضم أو كسر فسكون .

وبقيت على صورها القديمة في البيئته الحجازية - مهد اللغة العربية المشتركة - في غالب الأحوال . ولكنها بدأت تتطور في بعض اللهجات الأخرى بتحريك العين في عصور سبقت تكون اللغة المشتركة أو استقرارها .

العرب مثل :

رجل . سبع ، عضد . ملك . إبل . لعب . كذب .

أما تلك الكلمات السبع عشرة التي وردت في القرآن الكريم بضميتين مع جواز تسكين عينها فهي :

أفثق . أكل . حلم . ثلث . دبر . ربع . زبر . سدس . شغل . عنق . هزؤ . أذن . نسك . ظفر . عمر . قدس . نصب .

وأغلب الظن أن نطق هذه الكلمات بضميتين نطق طاريء على البيئة الحجازية : البيئة الأصلية للغة العربية المشتركة . فالأصل فيها جميعا أن تكون بضم فسكون . وبقي هذا الأصل مسموعا في البيئة الحجازية ، ورواه عنها علماء اللغة . فمن نصوصهم قولهم : « إن توالي الثقيلين أي الضميتين أو الكسرتين سبب في تخفيف مثل « عنق » و « إبل » بتسكين الحرف الثاني فيهما . والتخفيف في مثل الكلمة الأولى أكثر ، وهو حجازي » .

ولكن هذا الأصل قد تطور في بيئة أخرى من البيئات البدوية التي تتبع العين الفاء في حركتها . ولعل القدماء حين قالوا إن كل هذه التفريعات لتسيم قد رمزوا باسم تميم إلى القبائل البدوية التي نعرف أن التطور اللغوي فيها بوجه عام أسرع وأكثر . ولذا لاندش حين فرى قبائل البدو حتى الآن تميل إلى تحريك الساكن من الكلمات الثلاثية فتقول : بَطِين

وعَضُّد) فرعى الصيغة . أما صيغة « فَعَلَّ »
بفتحين فقد اختلطت فيها الصورة الأصلية
بالصورة الفرعية . ومن اليسير هنا التعرف على
الأصالة والفرعية حين نستعين بشهرة النطق
وكثرة الاستعمال ، متذكِّرين أن وزن (فَعَلَّ)
بفتح فسكون يمكن أن يصير في بعض الأحيان
(فَعَلَّ) بفتحين وليس العكس . أى لا يصح
أن نتصور كلمة مثل « جَمَل » يمكن أن تتطور
إلى (جَمَل) ؛ لأن الأسماء التي من هذا النوع
أى بفتحين قد كونت طائفة مميزة منذ القدم في
معظم اللغات السامية ، ولا تزال متميزة في
لهجاتنا الحديثة .

وأخيرا إذا كان لنا أن نتخذ من اللهجات
الحديثة ما نستدل به على حال اللهجات القديمة
فإنه من الممكن أن نرجح الرأي القائل بأن
أصحاب المعاجم قد أسرفوا في الوجوه التي
ذكروها لبعض الأسماء الثلاثية ، مثل كَلْبَة والمَشْطُ ،
التي رويها ستة وجوه . ويبدو هذا الإسراف
واضحا حين نذكر ما روي عن كلمة « أصبغ »
من أنها كانت تنطق على عشر صور . فالفروق
بين اللهجات حدود ونظام معقول . ومع كل
قنح نحمد الله أن ما روي من هذا النوع نادر
في لغتنا العربية ؛ بل إن ما روي من الأسماء
الثلاثية مخالفا للأوزان الأربعة الأصلية : فَعَلَّ .
فَعَلَّ و فَعَلَّ لا يكاد يجاوز في
كل اللغة نسبة ٧ ٪ .

ونصور حينئذ أن تكون الصيغ الفرعية
على الوجه الآتي :

(١) فَعَلَّ بضم فسكون يمكن أن تتطور
إلى « فَعَلَّ » بضمين .

(٢) فَعَلَّ بكسر فسكون يمكن أن تتطور
إلى « فَعَلَّ » بكسرتين .

(٣) فَعَلَّ بفتح فسكون يمكن أن تتطور إلى
« فَعَلَّ » بفتح فكسر أو « فَعَلَّ » بفتح فضم
أو « فَعَلَّ » بفتحين .

وعلى هذا لا يصح أن تعد الأوزان التي على
مثل « عَسْب و صُرْد » من صيغ الاسم الثلاثي ؛
فإذا ثبتت فيها كلمة أو كلمات بجثناها بجثا
مستقلا واعتبرناها من غرائب اللغة .

ومن المرجح أن جميع الكلمات العربية التي
اشتهرت على صيغة من تلك الصيغ الفرعية قد
تكونت صورتها الجديدة في بيئة بدوية ، ربما قبل
استقرار اللغة المشتركة ؛ ثم شاع أمرها على هذه
الصورة الجديدة واقتضت حصون اللغة المشتركة .
أما لما إذا اقتضت هذه الشهرة على تلك
الكلمات بالذات فأمر مرجعه إلى الظروف
الخاصة بتداول كل كلمة ، تلك الظروف التي
نجعلها جهلا تاما .

فكل ما كان مثل (عَسْب و لَبِيل و فَعَلَّ)

المنهج الوظيفي لظاهرة التثنية

للدكتور عبد الرحمن محمد اسماعيل

الذي لا يكاد يقف عليه إلا الخاصة من علماء هذه اللغة ، ولا يحيط به علما إلا من دقق النظر ورجع البصر كرتين في عوالم أساليب العرب

وفي لآمل صيرورة هذه الدراسة مضمارا فسيحا لنماء لغة الدارسين من طلاب العربية : ومفتاحا جديدا لطرق أبواب النحو العربي على نحو وظيفي يحل كثيرا من مشكلات مسالك التعبير في العربية ، ويوجه بيانه وجهة صحيحة سليمة ، حيث كتب النحو—وحدها—قاصرة عن إبراز كل جوانب هذه الظاهرة ولن تكون بارزة جد البروز إلا أن تتعاون معها كتب اللغة والأدب والأعريب والتفسير ، كما سلكت في منهجي هذا .

إن هذه الدراسة لم تخل من اجتهاد مبني على أصول هذه اللغة ووجوهها الفصيحة ، وحسبي فيه أن الاجتهاد باب مفتوح في وجه أهل النظر ما دامت انطلاقاته مستوحاة من نصوص الفصحى .

لذلك جاءت هذه الدراسة بفضل من الله وتوفيق شاملة لنواحي التثنية في منهجها الوظيفي ، وقد استقصيت فيه أساليب

تمهيد

مما لا شك فيه أن التثنية ظاهرة سامية حفلت بها الساميات كافة بيد أن أداءها في العربية يغاير—تماما—طرق أدائها في غيرها من الساميات . ومبر ذلك أن العربية أوسع منها طرقا : وأشمل منهجا ، من هنا جاءت التثنية فيها واضحة المعالم : محددة الأهداف ، إذ أقسامها بيّنة . ودلالاتها بادية وقضاياها ظاهرة مجلدة .

وربما وجد القارئ في هذه الدراسة ما يصحح بطلان بعض مزاعم القوم من أنه لا بد لكل مفرد مثني أو العكس ، ضرورة أن يكون لكل أصل فرع أو العكس ، بل ربما يتوهم بعض الدارسين أن التثنية لا تتجاوز في الأداء العربي طريقا أو إعرابا واحدا ، أو دلالة واحدة وهذا الزعم ، أو ذاك التوهم قد قصدت هذه الدراسة إلى دفعه ، وتنصّل القول فيه : حيث المثني يوظف كثيرا في حقيقته تارة ، وقد يوظف في غيرها أخرى وذلك حين يتقارض مع أصله (أعني المفرد) أو مع فرعه (أعني الجمع) وهذا ضرب من التوسع أو الخجاز في الاستعمال

المثنى حقيقية كانت أو مجازية ، وملا أن
يُفيد بها أبناء العربية وطلابها من غير
الناطقين بها ، وذلك في تقويم ألسنتهم
وتنويع بياناتهم ، والله من وراء القصد ،
وهو المستعان .

تعريف المثنى :

المثنى لغة : أصله المعطوف ، من ثنيت
العود : إذا عظفته (١) وفي الاصطلاح :
لفظ دال على اثنين بزيادة في آخره ،
صالح للتجريد وعطف مثله عليه (٢) .

ومن ذلك الحدّ يبدو لنا القصد من
التثنية وهو الاقتصاد ، أو الإيجاز حيث
قامت الزيادة ، وهي حرفان (الألف
والنون رفعا) والياء والنون نصبا وجرا
مقام العاطف والمعطوف ، نحو جاء
الشاهدان ورأيت الشاهدين ، ومررت
بالشاهدين .

يقول عبد القاهر الجرجاني : اعلم أن
التثنية والجمع يقصد بها الاختصار والإيجاز
فكان الأصل أن يقال : جاءني زيد
وزيد إلا أنهم رأوا ذلك يطول ، إذا كان
التثنية يتبعها الجمع ، فكان يجب أن

(١) للتصريح ١/٦٦ .

(٢) ابن عقيل بحاشية الخضرى ١/٣٦ .

يقال : زيد وزيد وزيد إلى ما يطول جدا
فقالوا : الزيدان ، والزيدون ، فجعلوا
الألف (يعنى فى المثنى) والواو (يعنى
فى جمع المذكور) عوضا عن ضم الاسم
إلى الاسم فحصل المعنى مع اختصار
اللفظ .

وقريب من هذا ما حكى من أن عمر
ابن الخطاب رضوان الله عليه ، قيل له
بعد وفاة أبى بكر الصديق - رضى الله
عنه - يا خليفة خليفة رسول الله ، فقال :
هذا أمر يطول ، أنتم المؤمنون ، ونحن
أمرؤكم ، فخطب بأمير المؤمنين ،
وإنما اختار ذلك كراهية التكرير ؛ إذ
كان يجب أن يقال بعده : يا خليفة خليفة
خليفة رسول الله ، إلى ما لا نهاية له ،
كما كان يجب أن يقال : زيد وزيد ،
فالمتجنب هو التكرير فى الموضوعين ، وقد
يجوز ذلك فى الشعر كقوله :

كأن بين فكَّها والفسك

فارة مسك ذبحت فى سَك

كان الظاهر أن يقول : كأن بين فكَّها
إلا أنه عدل إلى التكرير لأجل الشعر ،
وحسن ذلك أن أحدهما مضاف ، والثانى

فيه الألف واللام ، لو قال : كأن بين فكها وفكها كان أقبح (١) :

وقال ابن الشجري : التثنية والجمع المستعملان بالحرف أصلهما التثنية والجمع بالعطف : فقولك : جاء الرجلان ، ومررت بالزئدين ، أصله : جاء الرجل والرجل ومررت بزئد وزيد ، فحذفوا العاطف والمعطوف : وأقاموا حرف التثنية مقامهما اختصاراً ، وصح ذلك لاتفاق الذاتين في التسمية ، بلفظ واحد ، فإن اختلف لفظ الاسمين رجعوا إلى التكرير بالعاطف كقولك : جاء الرجل والفرس ، ومررت بزئد وبكر ، إذ كان ما فعلوه من الحذف في المتفقين يستحيل في المختلفين (٢) .

وينهم من كلام ابن الشجري أن العطف بالواو نوع آخر من التثنية والجمع في اللغة إلا أنه يتعين فيما اختلف لفظه من الأسماء المعطوفة .

اقسام المثني :

تنقسم التثنية إلى ثلاثة أضرب :

(١) تثنية لفظية معنوية .

(ب) و تثنية معنوية وردت بلفظ الجمع .

(ج) و تثنية لفظية كان تحتها التكرير بالعطف .

فالضرب الأول عليه معظم الكلام كقولك في رجل : رجلان ، وفي زيد زيدان .

والضرب الثاني : تثنية آحاد ما في الجسد كالأنف والوجه والبطن والظهر ، تقول : ضربت رؤوس الرجلين ، وشققت بطون الحملين ، ورأيت ظهوركما ، وحى الله وجوهكما ، فتجمع وأنت تريد رأسين وبطنين ووجهين ، ومن ذلك في التنزيل قوله جل ثناؤه « فقد صغت قلوبكما » (٣) وجروا على هذا السنن في المنفصل عن الجسد ، فقالوا : مد الله في أعماركما ، ونسأ الله في آجالكما ، ومثاه في المنفصل فيما حكاه سيديويه : ضع رحالهما . ومن العرب من يعطى هذا كله حقه من التثنية فيقولون : ضربت رأسيهما ، وشققت بطنيهما . . . ومما ورد بهذه اللغة قول الفرزدق :

بما في فؤادينا من الشوق والظوى

(١) انظر شرح المقتصد للجرجاني ١ / ١٨٣ - ١٨٤ ، وشرح المفصل ٥ / ٢ ، والخزانة ٣ / ٣٤٢ .

(٢) الأمل الشجرية ١ / ١٠ .

(٣) التحريم / ٤

وقول أبي ذؤيب الهذلي :

فتمخالسا نفسيهما بنوا فساد

كنوا فذ العبط التي لا ترفع

والجمع في هذا ونحوه هو الوجه كما جاء في التنزيل « قالوا ربنا ظلمنا أنفسنا » (١).

هذا وقد جمع حميان بن قحافة بين اللغتين في قوله :

ومهمهين قسديين مرتين

ظهراهما مثل ظهور الترسين

فقال : ظهراهما بالثنائية ثم أعقبه بالجمع في (ظهور الترسين) وربما استغنوا في هذا النحو بواحد ، لأن إضافة العضو إلى اثنين تنبيء عن المراد كقولك : ضربت رأس الرجلين ، وشققت بطن الحملين ، ولا يكادون يستعملون ذلك إلا في الشعر وأنشدوا عليه قول الشاعر :

كأنه وجه تركيين قد غضبا

مستهدفين لطنن غير تذبذب

قال سيديويه : وسألته يعني الخليل عن قولهم : ما أحسن وجوههما فجمعوا وهم يريدون اثنين ، فقال : لأن الاثنين جمع وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحن فعلنا ،

ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون مفردا ، وبين ما يكون شيئا من شيء ، والقول في تفسير هذه الحكاية إنهم قالوا ما أحسن وجوه الرجلين ، فاستعملوا الجمع موضع الاثنين ، كما قال الاثنان : نحن فعلنا ، ونحن هو ضمير موضوع للجماعة ، وإنما استحسنوا ذلك لما بين التثنية والجمع من التقارب من حيث كانت التثنية عددا تتركب من ضم واحد إلى واحد ، وأول الجمع وهو الثلاثة تتركب من ضم واحد إلى اثنين ، فلذلك قال الخليل : إن الاثنين جميع .

فأما ما في الجسد منه اثنان ، فتثنيته إذا ثبتت المضاف إليه واجبة ، تقول : فقأت عينيهما ، وقطعت أذنيهما ، لأنك لو قلت أعينهما وأذانهما لالتبس بأنك أوقعت الفعل بالأربع .

فإن قيل : فقد جاء في القرآن « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » (٢) فجمع اليد وفي الجسد يدان ، فهذا يوجب بظاهر اللفظ إيقاع القطع بالأربع .

والجواب : أن المراد فاقطعوا أيديهما وكذلك هي في مصحف عبد الله فلما علم بالدليل الشرعي أن القطع محله اليمين ،

(١) الأعراف / ٢٣ .

(٢) المائدة / ٣٨ .

وليس في الجسد إلا -يمين واحدة جرت
بجري آحاد الجسد فجدعت كما جميع الوجه
والظهر والقلب .

والضرب الثالث من ضروب التثنية :
تثنية التغليب . وذلك أنهم أجروا اختلافين
بجري المتفقين بتغليب أحدهما على الآخر
لخفته أو مشهرته . جاء ذلك في أسماء
مسووعة صالحة كتسوطم زلاب والأم
الأبوان ، وللشمس والقمر : القمران :
ولأبي بكر وعمر العمران : غلبوا القمر
على الشمس لخفة التذكير . وغلبوا عمر
على أبي بكر ؛ لأن أيام عمر امتدت : وروى
أنهم قالوا لعثمان - رضوان الله عليه - نسألك
سيرة العمرين : وقال الفرزدق :

أخذنا بأفاق السماء عليكم

لنا قمرها والنجوم الطوالع

أراد : شمسها وقمرها ، وعنى بالشمس
إبراهيم عليه السلام ، وبالقمر محمدا
- صلى الله عليه وسلم - وبالنجوم عشيرة
النبي عليه السلام ، وكذلك أراد المتنبي
بالقمرين : الشمس والقمر في قوله :

واستقبلت قمر السماء بوجهها
فأرتني القمرين في وقت معا

وقيل في قوله : « ياليت بيني وبينك
بعد المشرقين فبئس القرين »^(١) إن المراد
المشرق والمغرب ، فغلب المشرق لأنه
أشهر الجهتين . وقالوا لمصعب بن عمير
وابنه : المصعبان . وقالوا لعبد الله بن الزبير
وأخيه مصعب : الخبيبان ، وكان عبد الله
يكني أبا خبيب : قال أبو نخيلة يمدح
الخجاج ويعرض بعبد الله بن الزبير :

قلبي من نصر الخبيبين قدي

ليس الإمام بالشحيح الملاحد^(٢)

شروط المثني القياسي الذي طريقه الزيادة :

يرى جمهور النحاة أن المثني القياسي
الذي طريقه زيادة الألف والنون رفعا ،
والياء والنون نصبا وجرا أنه لا بد من أن
تتوفر فيه شروط ثمانية جمعها بعضهم في قوله :

شرط المثني أن يكون معربا

ومفردا منكرا ماركبا

موافقا في اللفظ والمعنى له

مماثل لم يفن عنه غيره^(٣)

(١) الزخرف / ٣٨ .

(٢) انظر الأمل الشجرية ١ / ١١ - ١٤ ، وإعراب القرآن للزجاج ٣ / ٧٨٧ - ٧٩٠ وكتاب
ليس في كلام العرب لابن خالويه / ٣٣٩ وما بعدها ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ١٣٧ ،
الغزاة ٣ / ٣٦٩ وما بعدها . وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٥٥ وما بعدها .

(٣) حاشية الحضري ١ / ٤٠ ، وانظر التصريح بحاشية يس ١ / ٦٧ .

ومن هذه الشروط يمكن بيان ما يثنى
وما لا يثنى في العربية :

أولا : ما يثنى :

(١) المفرد المذكر اسما نحو : الزيدان
في (زيد) ، أو صفة نحو : المسلمان
في (مسلم) :

والمفرد المؤنث اسما نحو : الهندان في
(هند) ، أو صفة نحو المسلمتان في
مسلمة .

أما الجمع المكسر الذي ليس على
صيغة الجمع الأقصى فالقياس يأتي تثنيته
وذلك أن الغرض من الجمع الدلالة على
الكثرة ، والتثنية تدل على القلة ، فهما
معنيان متدافعان ولا يجوز اجتماعهما في
كلمة واحدة ، وقد جاء شيء من ذلك
عنهم على تأويل الإفراد ، قالوا : إبلان
وغنمان وجمالان ، ذهبوا بذلك إلى التقطيع
الواحد ، وضموا إليه مثله فتنوه ، أنشد
أبو زيد :

هما إبلان فيهما ما علمت

فمن أيها ما شتمت فتنبكبا
وقالوا : لقاحان سوداوان ، حكاة
سديويه ، وإنما لقاح جمع لقحة ، وقالوا :
جمالان على تأويل قطيعين قال عمرو
ابن العلاء الكلبي :

لأصبح الحى أوبادا ولم يجدوا
عند التفرق في الهيجا جهالين

فالتثنية تدل على افتراقها قطيعين أو
صنفين صنفا لترحلتهم يحملون عليها أثقالهم
وصنفا لحربهم يركبونه إذ جنبوا خيلهم ،
ولو قال : لقاح أو جمال لفهم منه الكثرة
إلا أنه لا يدل على أنها مفترقة قطيعين ،
إلا أنه في (إبلان) أسهل لأنه جنس
فهو مفرد . وليس بتكسير كجمال وجمال ،
ومن ذلك قول أبي النجم :

تبقلت في أول التبة - ل

بين رماحي مالك ونهشل

فقد أفاد بتثنية (رماح) افتراق رماح
بني مالك من رماح بني نهشل ، وأما
قوله عليه السلام : « مثل المنافق كالشاة
العائرة بين الغنمين » فإنه شبه المنافق ،
وهو الذي يظهر أنه من قوم وليس منهم
بالشاة العائرة ، وهي المترددة بين الغنمين
أي بين القطيعين لا تعلم من أي القطيعين
هي ، يقال سهم عائر ، وحجر عائر إذا
لم يعلم من أين هو ، ولا من رماه (١) .

هذا - وقد ورد في فصيح الكلام - تثنية
اسم الجمع مثل : ركب وركبان ، قال جل
تناؤه : « قد كان لكم آية في فتنين » (٢) .

(١) انظر شرح المنصل ٤ / ١٥٣ وما بعدها ، والخزانة ٣ / ٣٨١ وما بعدها .

(٢) آل عمران / ١٣ .

وقال : « وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان
يوم التقي الجمعان » (١) .

(ب) المركب الإضافي يثنى صدره دون
عجزه استغناءً بثنائية المضاف عن ثنائية
المضاف إليه ، نحو هذان غلاما محمد ،
وجاريتاه ، كما جاء جمعه في قوله
« وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض
هو نا » (٢) فقد جمع المضاف وهو عبد ،
دون المضاف إليه وهو الرحمن (٣) .

ثانيا : ما لا يثنى :

قد يزعم البعض أنه لا بد لكل مفرد
من مثنى ، أو بعبارة أخرى أنه لا بد
لكل مثنى من مفرد ، لكن بإمعان النظر
في أساليب الفصحى يبدو عدم صحة
هذا الزعم حيث يوجد في العربية كلمات
لم يرد عن الفصحاء ثنيتها أو جمعها ،
وذلك لأسرار وأسباب نجملها في الآتي :

الأول - إذا أفاد اللفظ العموم بأن كان
يصلح للمثنى أو الجمع امتنعت العرب
من ثنيته أو جمعه ، حيث لم تزد الثنائية

أو الجمعية شيئا على مفهومه الوضعي ،
وهذا النوع يشمل الألفاظ أو الأجناس
التالية :

١ - لفظي كل وبعض ، فلا يقال :
كلان وبعضان لعدم الفائدة من ثنيتيهما
لإفادتهما - وضعا - العموم ، حيث لا يعطيان
بعد الثنائية إلا ما يعطيان قبلها من الكلية
والبعضية .

٢ - ما لزم النفي من الألفاظ المتوغلة
في التنكير ، لإفادة العموم ، إذ كل
نكرة بعد النفي تصدق على كثيرين فلا
فائدة من ثنيتها أو جمعها ، وينحصر
هذا النوع في إحدى وعشرين كلمة تذكر
منها الآتي :

(عريب) : أي ما بها معرب يبين
كلامه ويعربه فلا يقال فيه : عريبان بل
يلزم الإفراد .

(ديار) : قال تعالى : « رب لا تذر
على الأرض من الكافرين ديارا » (٤) وقد

(١) الأنازل / ٤١ .

(٢) الفرقان / ٦٣ .

(٣) انظر التصريح بحاشية يس ١ / ٦٦ ، وابن عقيل بحاشية الحضري ١ / ٤٠ ، وكتاب ليس في
كلام العرب / ٣٤٠ ، والمقرب لابن عصفور ٢ / ٤٢ / ٤٣ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور
١ / ١٣٩ .

(٤) نوح / ٢٦ .

استعمله ذو الرمة في الواجب في قوله :

إلى كل ديار تعرفن شخصه

من التفر حتى تقشعر ذوائبه

فلا يقال فيه دياران .

(دأرى) : منسوب إلى الدار ، و(دُورى)

منسوب إلى الدور ، يقال ما بها دُورى

أى أحد ، و(طُورى) منسوب إلى جبل

الطور ، يقال ما بها طورى : أى ما بها

إنسى ولا وحشى : و(طاوى) يقال :

ما بها طاوى ، وأرم وأريم وكتيع وكرآب

ودُعُورى ، وشُفُورى يقال ما بها شُفُورى ما بها

قليل ، ودُئى ، وتامور : يقال : ما بها

تامور : أى أحد ، .. (١) .

٣ - المصادر : وذلك لصلاحيته للمفرد

وللمثنى وللجمع يقال : رجل عدل

ورجلان عدل ورجال عدل : ومنه قوله :

« وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب »^(٢)

فقال خصم ولم يقل الخصوم ، لإفادة

(خصم) معنى الجمع وصلاحيته له لذلك

أعاد الضمير عليه جمعا في قوله « تسوروا »

حملا على المعنى .

ومنه لفظ (كافة) لأنه مصدر جاء

على فاعلة مثل عامة : قال عز وجل

« ادخلوا في السلم كافة »^(٣) وقال سبحانه :

« وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة »^(٤)

فهى مصدر منكر مؤنث مفرد . فلا

تدخله الألف واللام . ولا تضاف إلى

معرفة : وأما قول الفقهاء : هذا مذهب

الكافة ، وهو قول الكافة : ويقولون :

هذا مذهب كافة العلماء : فيضيفون (كافة)

ومرادهم بذلك الجميع : فهذا غلط .

قال الفراء : (كافة) معناه : جميعا

و(كافة) لا تكون مذكرة ولا مجموعة

ولا يقال : كافين ولا كافات : لأنها

وإن كانت على لفظ فاعلة ، فإنها في

تأويل المصدر مثل : العاقية : (العقاب)

والعافية : (العفو) والباقية : (البقاء)

الخ .

ولذلك لم تدخل فيها انعرب الألف

واللام : لأنها في معنى قولك : قاموا معا ،

وقاموا جميعا .

(١) انظر الخزانة ٣ / ٢٩٥ وما بعدها .

(٢) ص / ٢١ .

(٣) البقرة / ٢٠٨ .

(٤) التوبة / ٢٦ .

لأنه مصدر أجرى مجرى : قوم عدل ،
وقوم رضا . . . إلخ (٢) .

وبعد : فالمصدر الذي يمتنع تثنيته أو
جمعه مشروط بأمرين :

الأول : أن لا يراد به التنويع ، فإن
أريد به ذلك جاز تثنيته وجمعه نحو :
هذان تنوينان ، وهذه تنوينات . . . إلخ
فيراد بالثنى نوعان من التنوين ، ويراد
بالجمع أنواعه المختلفة .

الثاني : أن يكون مؤكداً لعامله ، فإن
كان مبيناً لنوعه أو عدده جاز تثنيته أو
جمعه قال ابن مالك :

وما لتوكيد فوحد أبدا

وثن واجمع غيره وأفردا

ونعتوا بمصدر كثيراً

فالتزموا الأفراد والتركيبا

٤- ما تضمن معنى الفعل أو المصدر
نحو : (أفعل من) ؛ لأن معنى قولك :
زيد أفضل من عمرو : زيد يزيد فضله
على عمرو (٤) .

وقال الزجاج : (كافة) منصوب على
الحال ، وهو مصدر على فاعلة . . . ولا
يجوز أن يثنى ولا يجمع ، كما إذا قلت
قاتلوهم عامة : لم يثن ولم يجمع ، وكذلك
خاصة (١) .

وكذلك لفظ (نهيك) في قولهم : هذا
رجل نهيك من رجل : كما تقول هذا رجل
حسبك من رجل ، لم يثن ولم يجمع
لأنه مصدر (٢) .

من هنا يتجلى لنا أن المصدر لا يجوز
تثنيته ولا جمعه إذا لم يرد به التنويع
وذلك لإفادته الكثرة والجنسية ، وما شأنه
كذلك لا فائدة من تثنيته أو جمعه
لأن عطاءه بعدهما كعطاءه قبلهما ، فهو
مما يصلح للواحد وغيره والمذكر وغيره ،
فالعرب تقول : ماء غور ، وبئر غور ،
وماءان غور ، لا يثنون ولا يجمعون ،
لا يقولون : ماءان غوران ، ولا مياه
أغوار ، فغور بمنزلة الزور يقال : هؤلاء
زور فلان ، وهؤلاء ضيف فلان :
والمعنى : هؤلاء زواره وأضيافه ، وذلك

(١) انظر تهذيب الأسماء واللغات للنوي ٤/ ١١٧

(٢) المرجع السابق ٤/ ١٧٤ .

(٣) انظر معاني القرآن للأفراء ٣/ ١٧٢ ، أسرار ومفاهيم دقيقة حول ظاهرة التنوين للباحث
٢٢- ٢٣ .

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ١٣٨ .

فقد أفرد الضمير استغناء عن جمعه بجمع التمييز بعده .

ولزوم الضمير مع (رب) الأفراد والتذكير هو مذهب البصريين ، وحكى الكوفيون جواز مطابقتها لفظا نحو : ربها امرأة ، وربهما رجلين وربهم رجالا ، وربهن نساء^(١) .

* فاعل (أفعال) في التعجب نحو : ما أحسن زيدا -- والزيدين والزيدين . وما أجمل هنداً - والهنديين والهنديات ، ففاعل (أحسن) في الأمثلة مفرد مذكر مستتر وجوبا وإنما لزم الأفراد لأنه يعود على المبتدأ وهو مفرد ، وتقديره : شيء حسن زيدا ، أو الذي حسن زيدا شيء عظيم ، ولم يعد على المتعجب منه .

* اسم ليس ولا يكون في الاستثناء نحو : قاموا وليس زيدا والزيدين والزيدين . ولا يكون زيدا والزيدين والزيدين وكذلك فاعل (عدا وخلا وحاشا) في الباب نفسه وإنما لم يجز تثنية اسم ليس ولا يكون هنا لإجرائه مجرى بعض أو الجنس وكلاهما لا يثنى ولا يجمع .

إنما ترى (أفعال من) في الاستعمال لا يطابق موصوفه وهو المفضل : تقول : زيد أفضل من عمرو ، والزيدان أفضل من عمرو ، والزيدون أفضل من عمرو ، وهند أفضل من أختها ، والهندان أفضل من أختهما ، والهنديات أفضل من أختهن فانظر كيف لزم (أفعال من) في الأمثلة الأفراد والتذكير والتثنية ؟ ؛ لكونه متضمنا معنى الفعل والمصدر ، وكلاهما لا يثنى ولا يجمع مع المثني والجمع . قال ابن مالك :

وإن لمنكور يضيف أو جردا
أنزم تذكيرا وأن يوحددا
— كذلك يانزم ضمير الغائب الأفراد
والتذكير في المواطن الآتية :

* إذا كان مجرور بـ (رب) نحو قولهم
ربه رجلا ورجلين ورجالا وربها امرأة
وامرأتين ونساء : بتوحيد الضمير فيها ؛
وإنما لزم الأفراد حيث عوضوا عن تثنيته
وجمعه بتثنية وجمع التمييز وهم لا يجمعون
بين العوض والمعوض عنه ، ومنه قول
الشاعر :

ربه فتية دعوت إلى ما
يورث المجد دائماً فأجابوا

(١) انظر التصريح ٤/٢ .

(٢) انظر التصريح بحاشية يس ٨٧/٢ .

* فاعل (نعم وبئس) في الهمزة إذا كان ضميراً مستتراً ففسر باسم نكرة منصوب على التمييز نحو : نعم - رجلاً - زيد ، ونعم - رجلين - الزيدان ، ونعم - رجلاً - الزيدون وذلك لأن المراد به الجنس فهو ينيد العموم (١) النوع الثاني : لا يثنى ولا يجمع ما استغنى عن تثنيته بتثنية غيره وينحصر في الآتي :

* ألفاظ العدد - ما عدا مائة وألفاً - لا يثنى ولا يجمع للاستغناء عن تثنيها أو جمعها بضعفها أو أضعافها : فنحو ثلاثة يستغنى فيها عن ثلاثين بلفظ (ستة) وعن جمعها بنحو : تسعة : واثني عشرة . . . إلخ أما (مائة وألف) فقد تثنيتهما العرب تقول : هؤلاء مئتان أو ألفان ، وجمعتهما نحو : هؤلاء : مئات ومئون وهؤلاء آلاف وألوف قال تعالى : « . . . فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين ، وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله » (٢) .

* ولفظ (سواء) لم تثنه العرب حيث استغنوا عن تثنيته بتثنية (سي) فقالوا : سيان زيد وعمرو ، ولم يقولوا : هما سواءان وعن جمعه بجمع (سي) فقالوا أسواء

مثل نبض وأنقاض ؛ يقال : قوم أسواء ومستوون ؛ وأما قول الشاعر :

فيارب إن لم تجم - ل الحب بيننا

سواءين فاجعاني على حبها جليدا
فشاذ

هذا - ولم ترد (سواء) في كلام الفصحاء ولا في القرآن الكريم إلا مفردة مع المثنى والجمع نحو قوله سبحانه : « سواء العاكف فيه والباد » (٣) « وقول الشاعر :

سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم

فليس سواء عالم وجهول

فهى في الآية والبيت لم تتجاوز الأفراد مع المثنى ؛ ومثلها مفردة مع الجمع قوله سبحانه : « ودُّوا لو تكفروا كما كفروا فتكونون سواء . . . » (٤) .

* ولفظ (أجمع وجمعاء) لم تثنيهما العرب استغناء عنه بكلا وكلتا .

قال ابن مالك :

واغن بكلتا في مثنى وكلا

عن وزن فعلاء ووزن أفعلا

(١) المرجع السابق ٢ / ٩٥ .

(٢) الأنفال / ٦٦ .

(٣) الحج / ٢٥ .

(٤) النساء / ٨٩ .

النوع الثالث : ما كان متوغلا في البناء ، فلا تثني أسماء الأفعال والأصوات لإجرائها مجرى الأفعال أو المصادر ، يقال : صه يازيد وصه يا زيدان وصه يا زيدون ، وصه يا هند ويا هندان ، ويا هندات . . الخ . وذلك لأنه يتضمن معنى سكوتا يازيد ، ويا زيدان ويا زيدون . وسكوتا يا هند ، ويا هندان ، ويا هندات .

ولاتثني أسماء الشرط والاستفهام لإفادتها العموم وتضمنها معنى الحرف والحرف لا يثنى ولا يجمع ، يقال : من قام ، وقاما : وقامتا وقاموا ، وقمن ، بلزوم (من) صورة واحدة لم يلحقها تغيير ما .

أما أسماء الإشارة والموصولة ، والضمائر ، فتثنيها وجمعها ليست قياسية وإنما هذان وهاتان : وهؤلاء من أسماء الإشارة واللذان واللتان والذين واللاتي واللاتي من الأسماء الموصولة ، ونحن وأنتما وأنتم وأنتن ، وهما وهم وهن من الضمائر فصيح وضعت للتثنية وللجمع ، وهكذا صنعت (١) .

النوع الرابع : الأسماء المحكية نحو : تأبط شرا ، وبرق نحره ، وشاب قرناها فهذا النوع من المركب الإسنادي لا تجوز

تثنيته ولا جمعه بحال من الأحوال ، لأنه منقول من الجملة ، والحمل لا يثنى ولا يجمع كذلك ما نقل منها إلى الاسمية لا يثنى ولا يجمع ، على أنه يمكن الاستغناء عن تثنيتهما وجمعهما بتثنية وجمع (ذو) مضافين إلى المركب ، فيقال : جاء ذوا تأبط شرا ، وذوو تأبط شرا ورأيت ذوى تأبط شرا ، وذوى تأبط شرا . . الخ . وعدم تثنية ذلك محل اتفاق من العلماء .

أما المركب المزجي فتثنيته وجمعه يختلف فيهما والأصح أن لا يثنى ولا يجمع على أن أهل اللغة يرون جواز تثنيته وجمعه ، تقول في التثنية : هذان ساما أبرص (٢) .

وفي الجمع هؤلاء سوام أبرص ، وإن شئت قلت : هؤلاء السوام ، ولا تذكر أبرص . وإن شئت قلت هؤلاء البرصة والأبارص .

وإنما أجاز أهل اللغة تثنية المركب المزجي وجمعه حملا على أحد وجهيه في الإعراب وهو إعراب الأول وإضافته إلى الثاني ، على أن يكون مفتوحا ؛ لأنه ممنوع من الصرف ، فيكون المركب المزجي في ذلك قد أجزوه

(١) انظر التصريح بحاشية يس ٢٦٧/١ حاشية بعبادة على الشذور ٦٩/١ - ٧٠ ، المغرب لابن عصفور ٤٢/٢ - ٤٣ ، الجمع ٤٢/١ - ٤٣ .
(٢) سام أبرص : كبار الونزع .

مجرى المركب الإضافي حيث الإتفاق على تثنيته وجمعه وورد عند اللغويين والنحويين^(١) الخامس : العلم الباقي على علميته لا يثنى ولا يجمع بل يتعين عند إرادة تثنيته أو جمعه تنكيره ، ثم يثنى بزيادة ألف ونون رفعا وياء ونون نصبا وجرا ، ثم يعوض عن علميته بأل في التثنية والجمع فيقال : الزيدان والزيدان رفعا ونصبا أو جرا والزيدون والزيدون رفعا ونصبا أو جرا ، وأل في الأمثلة عوض عن سلب العلمية من المفرد .

السادس : كنايةات الأعلام نحو فلان وفلانة ، فلا يقال فيهما فلانان ولا فلانتان لأنها لا تقبل التنكير حيث وضعت موضع أسماء الإشارة وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير وشرط المثني أن يكون منكرًا .

السادس : المثني لا يثنى ، والجمع لا يثنى ولا يجمع ، فلا يقال : محمدانان ، ولا محمدونان ، لاجتماع إعرابين فيهما ، لا هندانان ، لأن لا فائدة من تثنية المثني ولا الجمع حيث لا يزيد المعنى بها عما كان عليه قبلها .

السابع : الاسمان المختلفان لفظا ومعنى نحو : أب وأم ، فهذا ما يتعين فيه العطف بالواو نحو : هذان أب وأم ، على أن العرب قد

توسعوا في مثلها فغلبوا أحد اللفظين على الآخر مراعين في ذلك الأشرف والأخف والمذكر . إلخ

كما سنعرض له بعد ، ثم ثنوهما فتمالوا : الأبوان في الأب والأم ، ومنه في القرآن الكريم « وما يستوى البحران لهذا عذب فرات وهذا ملح أجاج » (فاطر ١٢) .

الثامن : الاسمان المتحدان لفظا ، المختلفان معنى كالعين للباصرة والحاربية ومنه الحقيقة والحجاز : أما قوهم : القلم أحد اللسانين فشاذا .

هذا - وقد تردد ابن الحاجب في تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك : التمرعان للطاهر والحليض ، والعيون لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب ، فقد منعه في شرح الكافية ، لأنه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء ، وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل .

وذهب الجزولي والأندلسي وابن مالك إلى جواز مثله ، قال الأندلسي : يقال : العينان في عين الشمس ، وعين الميزان ، فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ، وهذا قريب من مذهب الشافعي - رحمه الله - وهو أنه إذا وقعت الأسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك

(١) انظر تهذيب الأسماء واللغات للنووي ٣ / ١٥٥ ، وبس على انفاكهي ١ / ٨٢ .

وذلك المطلوب الإيماء - ان بعيسى عليه السلام - وحده - لأنه هو الرسول الداعي إلى ربه ، وليست أمه كذلك . وعليه فبشرين من قبيل المثني الذي وضع موضع المفرد .

ما اختلف في تشيته وافراده :

قال ابن خالويه مما جاء لفظه كلفظ الثنية لبنيك : وحنانيك وحواليك : وكذا بين ظهرانيتهم . وظهرت لهم . وقد اختلف النحاة فيه : فمن يرى أنه مثني (٤) قال : أنا مقمير ملب لبياها وإجابة بعد إجابة ، وسعدك إسعادا بعد إسعاد .

وزعم يونس أنه غير مثني (٥) قال : إنما هو : لبنيك : فاستثقلوا ثلاث باءات فقلبوا آخرهن ياء (٦) .

إلا أن مذهب يونس إن استسغ في لبنيك على أنه مفرد فلن يقبل في سعديك وهذا ذنبك لعدم تأني نحو فعّل مضعف العين واللام ، إلا أن يقال زيدت الياء .

(الإقراء) حكمها هكذا : أو في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو : ما لبنت عينا ، فإنها تعم في جميع مدلولاتها المختلفة كالألفاظ العموم سواء (١) .

التاسع : ما لا تأتي له في الوجود نحو : الشمس والقمر ، فلا يقال : شمسان ولا قمران ، إلا من باب التغليب ، وهو ضرب من المجاز أو التوسع في لسان العرب .

العاشر : لفظ (بشر) ومعناه الخلق ، يقع على الأنثى والذكر والواحد والاثنتين والجمع فلا يثنى ولا يجمع ، يقال : هو بشر . وهي بشر : وهما بشر ، وهم بشر كذا في الصحاح .

وفي المحكم : البشر محرّكة ذكرًا كان أو أنثى واحداً أو جمعا ، وقد يثنى وفي التنزيل : « أنؤمن لبشرين مثلنا » (٢) قال بعضهم ، ولعل العرب حين ثنوه قصادوا به الواحد كما هو ظاهر (٣) .

(١) انظر شرح الكافية للرضي ١٧٢/٢ .

(٢) المؤمنون / ٤٧ .

(٣) انظر التاج (بشر) .

(٤) هذا مذهب الجمهور .

(٥) هذا ما ذهب إليه يونس بن حبيب .

(٦) كتاب ليس في كلام العرب لابن خالويه / ٣٤١ ، وآمالى الزجاج ٨٣ - ٨٤ .

في سعديك وهذا ذيك للازدواج مع لبيلك
والعرب تزيد وتنقص للمشاكله بما لا يقبله
نقل ولا عقل .

وفي التاج : مما لزم التثنية والنصب
وحذف الناصب (حنانيك) وفي الحديث
« حنانيك يارب » أي ارحمني رحمة بعد
رحمة ، وهو من المصادر ، المثناة التي
لا يظهر فعانها كلبيلك وسعديك . وقالوا
حنانك بالإفراد ، وحنانيك بالتثنية ، أي
تحنن علي مرة بعد مرة ، وحنانا بعد حنان (١).

وخالصة القول : أن هذه مصادر جيئ
بها ملحقة بالمتنى لفظا ، ومعناها التكرار
والمبالغة في الحديث ، ويرى الجمهور أنها
منصوبة على أنها مفعول مطلق منصوب
بالياء لأنها ملحقة بالمتنى ، والعامل فيها
فعل محذوف وجوبا (٢).

تقسيم المفرد بالنسبة للتثنية :

ينقسم المفرد بالنسبة إلى المتنى إلى ضربين :

الأول : مفرد له متنى قياسي ، وهو
كثير وغالب في العربية ولا سيما إذا كان
مما تحققت فيه الشروط الثمانية التي عرضنا

لها في شروط المتنى القياسي ، من ذلك
زيد والزيدان ، ورجل ورجلان ، وأرض
وأرضان ، وسما وسماوان . الخ .

الثاني ليس له متنى وهو نوعان :

أحدهما : مفرد لا متنى له البتة مثل
ألفاظ العدد المفردة ما عدا المائة والألف
وأسماء الشرط والاستفهام ، وكافة وجميع
المصادر ما لم يرد بها التنويع ، لكون ألفاظ
العدد يستغنى عن تثنيها بمضاعفاتها وعمومية
أسماء الشرط والاستفهام ، وصلاحية المصادر
للمفرد وغيره ، والمذكر وغيره لإفادتها
الجنس ، ومثل المصدر ما يفيد الاستغراق من
الألفاظ نحو أحد وديار وعريب من كل
ما لزم النفي ، وكل ما ذكرته آنفا من
الأنواع والأجناس التي لا تثني ولا تجمع .

الثاني : ما ليس له متنى قياسي ، بل

سماعى كوقوع (نحن) متنى (أنا) (وأنتما)
متنى (أنت أو أنتِ) وهما ، متنى (هو
أو هي) إذ قياس متنى (أنا) أنوان ، وقياس
متنى (أنت وأنتِ) أنتان ، وقياس متنى
(هو وهي) هوان وهيان ، وهذه المثنيات
القياسية مرفوضة في اللغة استعمالا .

(١) للتاج ٩ / ١٨٥ وانظر الجمل للزجاجي / ٣٠٦ والصحاح للجوهري (ب) .

(٢) انظر المقنع في الدراسات النحوية للباحث / ٣١ - ٣٣ ، والمخصص ١٣ / ٢٣٣

نقسيم المثني بالنسبة للمفرد :

لم يكن لكل مثني مفرد استعملته العرب وإن غلب ذلك في كلامهم ، من هنا يمكن لنا تقسيم المثني بالنسبة للمفرد إلى الأنواع الآتية :

الأول : مثني له مفرد وهو الذي يجري عليه سـنن العربية ، وهو من الظهور والوضوح بمغن عن القول فيه .

الثاني : مثني ليس له مفرد مستعمل وهذا من النوادر في العربية مثل : (المذروان) فودا الرأس ، يقال : شاب مذرواه ، وهما طرف الأليين كذلك ^(١) .

وكذلك : اثنان واثنان في لغة أهل الحجاز ، واثنان في لغة بني تميم وكلا وكاتنا ، حيث لم يستعمل لهما مفرد في الأصح ، فلا يقال : (اثن ولا ائنة) ولا (كيل ولا كيلة) .

قال ثعلب في أماليه : الاثنان لا واحد لهما والواحد لا تثنية له ، وفي موضع آخر قال : الواحد عدد لا يثنى .

وقال اليزيدوسي في شرح التفصيح مما استعمل مثني ولم يفرد (الأثنيان) وهما واقعان على خصيتي الإنسان . ولم يقولوا أنثى . على أن أبا الطيب اللغوي قال في كتابه (شجر الدر) : والأثني البيضة من الخصيتين ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، والمثبت مقدم على الناقى لزيادة علمه .

وقال الزجاجي في أماليه : (جاء يضرب أزدريه) إذا جاء فارغا . وكذلك (جاء يضرب أصدرية) بإبدال نون صادا لتقاربهما مخرجا واتحادهما في الصغير . وكذلك حو اليك ولبيك وسعديك وهذا ذيك . الخ على القول بأنها مشاة جى بالتثنية لغرض المبالغة وقولهم : عقل بعيره بثايبين . غير مهموز لأنه ليس له واحد ، وفي الصحاح : لم يهنر لأنه لفظ جاء مثني ، لا يفرد له واحد ^(٢) .

الثالث : مثني له أكثر من مفرد نحو : هاتان المرأتان ، فإذا أفردت قلت : هذى

(١) انظر كتاب ليس في كلام العرب / ٣٣٤ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ١٩ ، والمخصص لابن

سيده ١٥ / ١١٤ وجنى الجنتين لمحمد أمين الحبيبي / ١٠

(٢) انظر شرح الكفراوى على الأجرومية / ٢٦ ، وحاشية أبي النجاء على الأزهرية / ٢٧ ومعاني

القرآن لفراء ٢ / ١٤٢ - ١٤٣ ، والمخصص ١٤ / ٩٤ ، وجنى الجنة / ١٠ - ١١

أولا : التثنية بالزيادة :

إن التثنية بزيادة ألف ونون رفعا ، وياء ونون نصبا وجرا هي ملاك كلام العرب وعليها قياس اللغة ، ويمثل هذا النوع الأكثرية الكاثرة من المثنيات ، وهي المتبادرة إلى الأذهان ، والمطابقة لظاهر حال الأسلوب العربي ، كما أنها لا تحتاج إلى قرينة صارفة إليها بخلاف غيرها من الأنواع الأخرى التي سنعرض لها ، وذلك لكونها وفقا للأصول التي بنيت عليها هذه اللغة مع فهم المراد منها دون لبس أو خفاء نحو : حضر رجلان ، ورأيت رجلين ومررت برجلين فالألف والنون حال الرفع ، والياء والنون حالى النصب والجر زيدتا للإيجاز ، إذ استغنى بهما عن العاطف والمعطوف في نحو جاء رجل ورجل ، وهذا هو أصل المثني ، على أنه أصل مرفوض في قياس النحويين ولن يعدل إليه إلا في أمور سنعرض لها في لون آخر من التثنية

ثانيا : التثنية بالعطف وهي الاصل :

(١) إذا اختلف اللفظان^(٣) ومعناهما نحو قول حسان :

إن شرح الشباب والشعر الأسود
ما لم يعاص كسان جنونا

المرأة ، وذى المرأة ، وهذه : وهاتا ، وتا وذه ، وكل ذلك محكي ، ومنه قول الشاعر

فهذى سيوف ياصدئى بن مالك
كثير ولكن أين للسيف ضارب^(١)

الرابع : مثني لم تستعمل له العرب مفردا واستعمله العامة ، ويسمى مثني لفظا فقط نحو : الحلمان (ما يجزؤه) ، والمقراضان (ما يقطع به) ، والكلبتان (ما يأخذ به الحداد الحديد المحمي) ، ذلك لأن الكلبة الواحدة ، والمقراض الواحد والجسم الواحد لا يقطع .

الخامس : مثني مفرده إما جمع لفظا ومعنى نحو : إبلان وغنمان وجمالان قال عمرو ابن العداء الكلبي :

لأصبح القوم أو بادا ولم يجدوا
عند التفرق في الهيجا جمالين
وإما جمع في المعنى فقط نحو : فئتان ، وطائفتان وجمعان ومائتان وألعان .

طرائق التثنية في العربية :

تعددت أساليب التثنية في العربية إلى ألوان مختلفة وهذه يمكن حصرها في الأنواع الآتية :

(١) كتاب ليس في كلام العرب / ٣٣٤ .

(٢) المرجع السابق / ٣٤٠ - ٣٤١ .

(٣) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور / ١ / ١٣٥ .

فقد ذكر اثنين : شرح الشباب والشعر
الأسود . وإنما جاء بالعطف لاختلافهما
لفظاً ومعنى ، وقد أعاد الضمير مفرداً في
(ما لم يعاص) وإن كانا لأثنين ، وذلك
لأن كل واحد منهما بمنزلة الآخر ، فجرياً
مجري الواحد ، ألا ترى أن شرح الباب
هو أسوداد الشعر ، ولولا أنهما لاصطحا بهما
صارا بمنزلة المفرد : كان حق الكلام أن
يقال

(يعاصيا) وأشد من هذا قول القائل يصف
رجلاً مغترباً في فلاة :

أخو الذئب يعوى والغراب ومن يكن

شريكه يطعم نفسه شر مطمع
جعل الذئب والغراب بمنزلة الواحد . فأعاد
إليهما ضميراً مفرداً لأنهما كثيراً ما يصطحبان
في الوقوع على الحيف : ولولا ذلك كان
حقه أن يقول ومن يكونا شريكه ، فهذا
أشد من الأفراد في بيت حسان : لأنه أفرد
المضمر (يكن) وجاء بالخبر مثنى (١)

وكذلك إذا نعت غير الواحد وكان النعت
مختلفاً وجب التفريق بالعطف نحو : مررت
بالزيدين : الكريم والبخيل . قال ابن مالك
ونعت غير واحد إذا اختلف
فعاطفاً فرقه ... (٢)

(ب) إذا أريد التكثير نحو قول الشاعر :
لو عد قبر وقبر كان أكرمهم
بيتنا وأبعدهم عن منزل الدمام
فقال : قبر وقبر ، ولم يقل : قبران
لإفادة الكثرة .

(ج) إذا فصل بين الاسمين المتفقين لفظاً
بالنعت ، وهو إما مصرح به في اللفظ
نحو : مررت برجلين : رجل مسلم ورجل
كافر .

وإما مقدر نحو : عندي من العبيد ألف
وألف : أي ألف رجال وألف نساء .

(د) ضرورة الشعر نحو قول واثلة بن
الأستق الصحابي - رضي الله عنه .

ليث وليث في محل ضمك

كلاهما ذو أشر ومحك

وقول أبي نواس :

أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً

ويوماله يوم الترحل خامس

وقول الآخر :

• أنجب عرس ولداً وعرس •

(١) انظر الأمل للشجرية ١ / ٣٠٩ وما بعدها :

(٢) ابن عقيل بتحقيق محي الدين عبد الحميد ٢ / ٢٠١ :

يقول البغدادي : على أن أصل المشى
العطف ، فلذلك يرجع إليه الشاعر في
الضرورة . . .

قال ابن الشجري في أماليه : التشبيه والجمع
المستعملان أصلهما التشبية والجمع بالعطف
فقولك : جاء الرجلان ومررت بالزيدين
أصله جاء الرجل والرجل ، ومررت بزيد
وزيد ، فحذفوا العاطف والمحطوف ، وأقاموا
حرف التشبية مقامهما اختصارا وصح ذلك
لاتفاق الذايتين في التسمية باللفظ واحد ، فإن
اختلف لفظ الاسمين رجعوا إلى التكرير
بالعطف ، كقولك : جاء الرجل والفرس .

(هـ) إذا كان الاسمان علمين باقيين على
علميتهما نحو : زيد وزيد ، تريد : زيد
ابن فلان ، وزيد بن فلان ، ومنه قول
الحجاج :

* إن لله محمدا ومحمدا في يوم واحد*
يعني ابنة محمدا ، وأخاه محمدا ، وفي ذلك
يقول الفرزدق :

إن الرزية لا رزية مثلها

فقدان مثل محمد ومحمد

(و) إذا اتفق الاسمان في اللفظ ، ولم
يتفقا في المعنى ، ولا في المعنى الموجب
للتسمية نحو : رأيت المشتري والمشتري
تعني بأحدهما الكوكب ، وبالأخر قابل
عقد البيع (١)

ثالثا : التشبية بالنيابة :

(أ) نيابة المفرد عن المشى :

الأصل أن يدل على المفردية بالمفرد وعلى
التشبية بالمتنفي إلا أن العرب قد تعدل عن
ذلك لمعان هي قائمة في أنفسهم قد تدركها
تارة وقد لا تدركها منها :

(أ) أن يكون الشيطان متلازمين فيذكر
أحدهما اجترأ به عن الآخر ، حيث يقوم
أحد الشيطان مقام الاثنين معا ، من ذلك
العينان والرجلان واليدين ، والأذنان .
إلخ من الأعضاء المزدوجة .

يقول ابن الشجري : يجوز أن تعبر عن
العضوين (أي المتماثلين) بواحد وتفرد
الخبر حملا على اللفظ تقول : عيني رأته
وأذني سمعته ، وقدمي سمعت فيه ، وإنما
استعملوا الأفراد في هذا تخفيفا ، وللعلم
بما يريدون فاللفظ على الأفراد والمعنى
على التشبية .

(١) انظر المقرب لابن عصفور ٤١/٢ - ٤٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٣٥/١
وما بعدها ، والخزانة ٣/٣٤٠ .

ويجوز مع الإفراد عود الضمير مثنى
حملا على المعنى كما في قول امرئ القيس:

وعين لها حدره بدره

شقت مآقيهما من آخر

وكان مقتضى الظاهر أن يقول : مؤقها
أو مؤقاهنا إلا أنه عدل عن الإفراد إلى
التثنية حملا على المعنى ، كما نلاحظ أنه
جمع (مآقي) في مقام التثنية .

وقول الآخر :

إذا ذكرت عيني الزمان الذي مضى

بصحراء فليج ظلنا تكفان

فقال : ظلنا حملا على المعنى لأنه ذكر
عينا وأراد عينين اجترأ بأحدهما عن
الأخرى (١) .

ومن المتلازمين وليسوا بعضوين الإنسان
الكافر وقرينه من الجن نحو قوله تعالى
« حتى إذا جاءنا قال يا ليت بيني وبينك
بعد المشرقين ... » (٢) قرأ أبو عمرو وحمزة
والكسائي وحفص بالإفراد ، يعني الكافر
يوم القيامة ، والباقون (جاءنا) على التثنية

يعنى الكافر وقرينه ، وقد جعلنا في سلسلة
واحدة وقرأة التوحيد - وإن
كان ظاهرها الإفراد - فالمعنى لهما جميعا
لأنه قد عرف ذلك بما بعده (٣) .

ومثل ما تقدم قوله تعالى « إذ يتلقى
الملتقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد » (٤)
وإنما قال (قعيد) ، ولم يقل (قعيدان) وهما
اثنان ؛ لأن المراد عن اليمين قعيد وعن الشمال
قعيد ، فحذف الأول للدلالة الثاني عليه
قاله سيبويه ومنه قول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض والرأي مختلف

وقال الفرزدق :

إني ضمنت لمن أتاني ماجني
وأبي فكان وكنتُ غير غدور

ولم يقل : راضيان ولا غدورين . ومذهب
المبرد ، أن الذي في التلاوة أول آخر اتساعا
وحذف الثاني للدلالة الأول عليه .

ومذهب الأخفش والفراء : أن الذي في
التلاوة يؤدي عن الاثنين والجمع ، ولا
حذف في الكلام ، . . . وقال الجوهري :

(١) انظر الأما إلى ١ / ١٢١ - ١٢٢ ، وانظر الخزانة ٣ / ٣٦٩

(٢) الزخرف / ٣٨ .

(٣) القرطبي ١٦ / ٩٠

(٤) ق / ١٧ .

وإنما جاز في الماء ؛ لأن الماء يكون جمعا
وواحدا (٥)

(ج) الاستغناء بأحدهما عن الآخر نحو
قوله تعالى: «سرابيل تقيكم الحر» (٦) يريد
والبرد فاجتزأ بأحدهما ، لأنه معلوم ،
وهي تقي الحر والبرد .

ومثله كقول الشاعر :

ومـسا أدري إذا يمـت وجهـا
أريد الخير أيهما يـليني

يريد : أي الخير والشر يليني ؛ لأنه
إذا أراد الخير ، فهو يتقى الشر ، وقد
فسره بقوله :

أالخـير الذي أنـسا أبتغيه

أم الشر الذي هـو يبتغيني

أراد : لا يألو جهدا في طلبي (٧) .

فـعـيـل وفـعـول مـما يـسـتـوي فـيـه الواحـد والاثـنـان
والجمع كقوله تعالى : « إنا رسول رب
العالمين » الشعراء / ١٦ وقوله : « والملائكة
بعد ذلك ظهير » التحريم / ٤ وقال الشاعر
ألكني إليها وخير الرسو

ل أعلمهم بنواحي الخبر (١)

ومنه قوله تعالى : « كلا لينبذن في الحطمة » (٢)

المراد لينبذن هو وماله ، فأفرد لكونهما
كالثني الواحد ، فتمد قرأ بالإفراد وأراد
الاثنتين بدليل قراءة الحسن ومحمد بن
كعب ونصر بن عاصم ومجاهد وحמיד وابن
محيس « لينبذان » بالثنية : أي هو وماله (٣)

(ب) صلاحية اللفظ للواحد والاثنتين
والجمع كما تقدم في نحو : قعيد وظهير على
مذهب الجوهري ونحو (ماء) في قوله
تعالى « فالتقى الماء على أمر قد قدر » (٤)
أراد : الماعين : ماء الأرض وماء السماء ،
ولا يجوز التقاء إلا لاسمين فما زاد ،

(١) القرطبي ١٧/٩-١٠ ، ١٨ / ١٩١ ، ١٣ / ٩٣ ، وانظر التبيان لأبي البقاء العكبري
١١٣٩ ، ١١٧٤ ، البحر ٨ / ١٢٣ .

(٢) الحمزة / ٤ .

(٣) القرطبي ٢٠/١٨٤ ، والتبيان لأبي البقاء العكبري ١٣٠٣ /

(٤) القعر ١٢ /

(٥) معاني القرآن للفراء ٣/١٠٦

(٦) للنحل / ٨١

(٧) معاني القرآن للفراء ٢/١١٢ ، والقرطبي . . . ١٦٠-

(د) إفادة المفرد العموم نحو قول أبي ذؤيب الهذلي :

فأليت لا أنفك أحدو قصيدة

تكون وإياها مثلا بعدى

الأصل : تكون القصيدة والمرأة مثاين فأوقع المفرد (مثلا) موقع المثنى كما يقع موقع الجمع لما فيه من العموم المقتضى للكثرة^(١) ومنه قوله تعالى : «هل يستويان مثلا : (الزمر ٢٩) ولم يقل مثاين لإفادة المثل العموم كما سبق ، فمثل يوصف به المفرد المثنى والمجموع والمذكر والمؤنث : ولا يؤنث ، وقد يطابق تثنية وجمعا^(٢) .

(هـ) كون الاثنيين شأنهما واحد فينزلان منزلة المفرد نحو قوله تعالى : «وجعلناها وابنها آية للعالمين» الأنبياء / ٩١ ، وقوله تعالى : «وجعلنا ابن مريم وأمه آية» المؤمنون / ٥٠ ، ولم يقل فيهما (آيتين) كما قال في قوله «وجعلنا الليل والنهار آيتين» الإسراء / ١٢. ذلك لأن شأن عيسى وأمه واحد ، بخلاف الليل والنهار فأمرهما مختلفان .

ويحتمل أن يكون المراد في جانب عيسى عليه السلام وأمه (قصتهما) ، وقال القرطبي : المعنى وجعلنا شأنهما وأمرهما وقصتهما آية للعالمين وقال الزجاج :

إن الآية فيهما واحدة ، لأنها ولدته من غير فعل ، وقدره سيديويه فقال : «وجعلناها آية للعالمين» ، وجعلنا ابنها آية للعالمين ، ثم حذف ، وعلى مذهب سيديويه يكون قد اكتفى بإحدى الآيتين عن الأخرى ، وقال الفراء : وجعلناها آية للعالمين وابنها ، مثل قوله جل ثناؤه : «والله ورسوله أحق أن يرضوه»^(٣) فجعل^٤ الآية للأبعد دون الأقرب .

(ب) نيابة الجمع عن المثنى :

الأصل في البيان العربي استعمال المثنى في مقام التثنية ، والجمع فيما يقتضيه والمفرد فيما يدعو إليه المقام ، وهذا اللون من الاستعمال يذعونه بالاستعمال الحقيقي وقد تعدل العرب عنه إلى استعمال المفرد في مقام التثنية أو العكس والجمع في مقام التثنية أو العكس وهذا النوع من ألوان المجاز في الاستعمال العربي ، ومرده السماع .

(١) الخزانة ٥٩٧/٣ - ٥٩٩

(٢) انظر البحر ٤٠٨/٦

(٣) انظر للقرطبي ٣٣٨/١١ ، والبحر ٤٠٨/٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٤١٩/٢ ، وللتبيان لأبي الليقاء العكبري / ٩٢٦

وإنما تعمد العرب إلى استعمال الجمع مع إرادة المثني لما بينهما من التقارب من حيث كانت التثنية عدداً تركب من ضم واحد إلى واحد ، وأول الجمع وهو الثلاثة تركب من ضم واحد إلى اثنين لذلك قال الخليل : إن الاثنين جمع^(١)

كما أن العدول عن التثنية إلى الجمع لا يخلو من نكتة تسوغ التعبير بالجمع دون المثني كما في قوله تعالى : « ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرها قالتا أتينا طائعين » .^(٢)

فقد أعاد الضمير إلى السماء مفرداً مؤنثاً في قوله « فقال لها » ثم ثنى الضمير في قوله : « قالتا » باعتبار الجنسين : أي جنس السموات وجنس الأرض ، ثم جمع في قوله : « طائعين » وذلك باعتبار أفراد الجنسين^(٣) .

وفي الآية شاهد على إجراء ما لا يعقل إجراء من يعقل إذا نسب للأول مما هو

للثاني إذ الطاعة لا تقع إلا من المكلفين العقلاء ، ولما استعير وصفهم للسماء والأرض بقيت الصفة على اختصاصها من صحة جمعها جمع مذكر سالماً ، ومثل ذلك قوله تعالى : « إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين^(٤) » .

وقوله تعالى « إن نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين »^(٥) والأصل - والله أعلم - ساجدات وخاضعات ، أو ساجدة وخاضعة إلا أن الصفة لما كانت لمن يعقل بقيت محتفظة بخاصيتها وهي جمعها جمع مذكر سالماً ولو كان موصوفها غير عاقل ، وقد وفيت القول في ذلك في مبحث جمع المذكر السالم .

كما أن (طائعين) في مقابل (طوعاً أو كرهاً) و (طائعين) وقع حالاً من أفراد السموات والأرض ، وهذا دليل على صحة وقوع المصدر حالاً ، وحيث ثبت وقوع أحد المتقابلين حالاً فيثبت

(١) ينظر الأمل الشجرية ١ / ١٢ ، ١٣ ، والجمع ١ / ٥٠ والحمل نازجاني ٣١٢ ، وشرح الحمل لابن عصفور ٤٤٤/٢

(٢) فصلا ١١ /

(٣) انظر عبادة ٢٩/١ والأمل الشجرية ٣١٢/١

(٤) يوسف / ٤

(٥) الشعراء / ٤

لأخر كذلك ، وإذا ثبتت الحالية ل (طوعا أو كرها) اللذين هما مصدران ثبتت الحالية انظرهما كذلك من المصادر نحو جاء زيد ركضا وقتلته صبرا (١) .

ومن وقوع الجمع مع إرادة التثنية قوله تعالى : « إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما » (٢) ولم يقل : قايبا كما ؛ إذ

المعنى بالخطاب : عائشة وحفصة رضي الله عنهما (٣) قال القرطبي : ومن شأن العرب إذا ذكروا الشيئين من اثنين جمعهما ؛

لأنه لا يشكل وقيل كلما ثبتت الإضافة فيه مع التثنية فلنظ الجمع به أليق ؛ لأنه أمكن وأخف (٤) وقال أبو اليقظة العكبري إنما جمع وهما اثنان ؛ لأن لكل إنسان قلبا ، وما ليس في الإنسان منه إلا واحد جاز أن يجعل الاثنان فيه بلفظ الجمع ؛

وجاز أن يجعل بلفظ التثنية ، وقيل : وجهه أن التثنية جمع (٥) .

وقال في البحر : وأتى بالجمع في (قلوبكما) وحسن ذلك إضافته إلى مثنى والجمع في مثل هذا أكثر استعمالا من المثنى والتثنية دون الجمع كما قال أبو ذؤيب :

فتمخالسا نفسيهما بنوافذ
كنوافذ العبط اتى لا ترفع

وهذا كان القياس ، وذلك أن يعبر بالمثنى عن المثنى ، لكن كرهوا اجتماع تثنيتين فعلاوا إلى الجمع لأن التثنية جمع في المعنى (٦) .

ومنه قوله تعالى « يا معشر الجن والإنس إن استطعتم أن تنفذوا » (٧) ولم يقل :

(١) انظر حاشية عباده على الشذور ٥٠/١

(٢) التحريم / ٤

(٣) كتاب ليس في كلام العرب لابن خالوية / ٣٣٩ ، الجمل الزجاجي ٣١٢/١ وما بعده وشرح لابن عصفور ٤٤٥/٢ / ٤٤٦

(٤) القرطبي ١٨٨/١٨

(٥) التبيان لأبي اليقظة العكبري ١٢٢٩/٣ ، وانظر شكل إعراب القرآن الكريم لمكي ٧٤٢/٢ والأحاجي نازحشرى / ١٠١ ، وإعراب القرآن للزجاج ٧٨٧/٣ وما بعدها .

(٦) البحر ٢٩٠/٨ - ٢٩١ ، ونظر الزهر لسبوطي ١٩٣/١

(٧) الرحمن ٣٣

إن استطعتم... كما قال : يرسل عليكما شواظ
من نار ونحاس فلا تنتصران » ولم يقل
عليكم فقد ثنى في (عليكما : وتنتصران)
حملا على اللفظ ، وجمع في قوله
إن « استطعتم » حملا على المعنى (١) .

وكذلك قوله « وإن طائفتان من المؤمنين
اقتتلوا » (٢) فقال : اقتتلوا ولم يقل اقتتلنا
مراعاة للظاهر : لأن الطائفة مفرد لفظا
جمع معنى مثل مائة وألف وعشرة (٣) .

وقال القرطبي : الطائفة تتناول الرجل
الواحد والجمع والاثنتين ، فهو مما حمل
على المعنى دون اللفظ ؛ لأن الطائفتين
في معنى القوم والناس ، وفي قراءة عهد الله
حتى يغيثوا إلى أمر الله ، فإن فاعوا
فخذوا بهم بالقسط « وقرأ ابن أبي عمير
(اقتتلنا) حملا على لفظ الطائفتين (٤) .

ومن وضع الجمع موضع المثني
ما أنشده ابن السكيت :

(١) معاني القرآن للفراء ١٦/٣ - ١١٧

(٢) الحجرات / ٩

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٣١/٣ ، والأمالى الشجرية ١ / ١٨٨

(٤) انظر للقرطبي ٢٩٤/٨ ، ٣١٦/١٦ ، والبحر ١٨ / ١١١ ، وتأويل مشكل القرآن / ٢٨٢ وما
بعدها

(٥) انظر الأمالى الشجرية ١٢٢/١

* والساق منى باديات الرير *

وكان الوجه أن يقول : بادية حملا
على لفظ الساق ، أو باديتان ؛ لأن
المراد بالساق الساقان ، ولكنه جمع في
موضع التثنية لقرب الجمع من التثنية (٥) .

وقالت امرأة من بني الحارث بن
كعب :

لسو يشأ طار به ذو مبيعة

لا حق الأطلال نهد ذو خصل

أراد : الإطلين ؛ إذا المعنى : قد لصقت
إطله بأختها من الضمر ، وجمعت الإطل
في موضع التثنية ، وذلك أسهل من الجمع
في موضع الواحد ، كقولهم : شابت مفارقة
(وليس له أكثر من مفرق واحد)
وقولهم : بعير ذو عثنانين . وليس له
سوى عثنون واحد ، وهي شعيرات
طوال تحت حنك البعير .

ولو قالت : لاحق الإطيين بسكون
الطاء ، أعطت الوزن والمعنى حقهما^(١)
إلى غير ذلك من الأمثلة التي يطول بها
القول .

وبعد : فوضع الجمع موضع المثنى
يكون للنكت التالية : **فقط**

(أ) الحمل على المعنى كما في قوله :
« أتينا طائعين » .

(ب) إضافته إلى مثنى نحو قوله « فقد
صغت قلوبكما - فاقطعوا أيديهما » .

(ج) كون المفرد صالحا للواحد
والمثنى والجمع كما في قوله « وإن طائفتان
من المؤمنين اقتتلوا - هذان خصمان اختصموا » .

ومنه النفس والعين إذا أكد بهما المثنى
نحو : جاء الزيدان أنفسهما والمحمدان
أعينهما ، وذلك بجمعهما جمع قلة (أى
على أفعال) وهذه هي اللغة العالية ،
ودونها الإفراد والتثنية نحو : جاء الزيدان
نفسهما أو نفسهما وإلى اللغة العالية أشار
ابن مالك بقوله :

واجمعهما بأفعل إن تبعسا

مسا ليس واحدا تكن متبعسا^(٢)

من هنا يتبين لنا أن جمع النفس والعين
مراد به المثنى . أو أن المثنى قد ناب عنه
الجمع في هذا الموطن من كلام العرب .

(د) كون المثنى جمع أو قريب منه
نحو قول امرأة من بني الحارث بن كعب :

إن يشأ طار به ذو مبيعة

لاحق الآطال نهد ذو خصل

(هـ) وضوح المراد من الواقع نحو قولهم :
هو رجل عظيم المناكب ، وإنما له منكبان ،
ورجل ذو أليات ، وليس له سوى
أليين ، وغليظ الحواجب والمرافق
والوجنات ، وامرأة ذات أوراك إلخ
ومن ذلك قول العجاج :

* على كراسيعي ومرفقيه *

وإنمسا له كرسوعان^(٣) .

رابعا : التثنية بالتغليب والزيادة :

وإنما يكون التغليب بإطلاق أحد
المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر .
كأن يكون المفردان اختلفا لفظا ومعنى
فيغلب المذكور على المؤنث ، والأخف
على الأثقل ، والأشهر على من دونه ،

(١) انظر الأمانى الشجرية ١/ ١٨٧ - ١٨٨ ، وجنى الجنتين لحمه أمين الخبي / ٨ وما بعدها

(٢) انظر للتصريح نحاشية يس ١٢١/٢

(٣) المخصص لابن سيده ١٣/ ٢٣٤ .

والأفضل على غيره . والأسبق على من يليه إلخ ، وهذا اللون من التثنية ضرب من ضروب التوسع أو المجاز في العربية .

هذا وللعرب طرق متعددة في هذا اللون أذكر منها الآتي :

(أ) تغليب الأشهر على غير الأشهر نحو قول الشاعر :

ألا من مبلغ الحُرَيْسِ عني
مغلغة وخص بها أبيتسا

فالحرين : اسم أحدهما حر ، والآخر أجبى فغلب الأول على الثاني لشهرته ومنه قول الآخر :

جزاني الزهدمان جزاء سوء
وكنتُ المرءَ يجزى بالكرامة

فأحدهما : اسمه : زهدم ، والآخر اسمه : قيس فغلب الأشهر على غيره منهما .

(ب) تغليب الأخصف على غيره في اللفظ كأن يكون أحد الاسمين مركب والثاني

بسيط نحو : أبو بكر وعمر : فبطل فيها : العمران ، بتغليب عمر خلفه اللفظ على أبي بكر لتركيب لفظه ، ومنه قولهم : سيرة العمرين : أبو بكر

وعمر رضي الله عنهما ، ومنه : المصعبان : عبد الله بن الزبير وأخوه مصعب بن الزبير .

(ج) تغليب المذكر على المؤنث لشرف الأول على الثاني نحو : أحمر وحمراء فيقال فيهما : أحمران ، بتغليب أحمر لتذكيره على حمراء لتأنيثه به مثله نحو : قائم وقائمة ، فيقال فيهما : قائمان بالتذكير دون التأنيث : ومنه الأبوان الأب والأم .

(د) وقد تشفى العرب بغير لفظ المفردين كقولهم في الطعام والزكاح : الأضيبان . وفي الليل والنهار : الملوان : والحديدان والعصران كل ذلك فيهما .

(هـ) تثنية ما تجمعها صفة واحدة مع اختلاف معانيهما كقولهم في الذهب والزعفران : الأصفران ، وفي البطن

والفرج : الأجوفان ، وفي الفقر والعري : الأمران ، دعا أعرابي فقال : أذاقك الله البردَيْنِ وجنبك الأمرَيْنِ وكفأك شر الأجوفين ، البردان : برد الغنى وبرد العافية ، الأمران : الفقر والعري ، والأجوفان : البطن والفرج (١) .

(١) انظر المخصص ٢٢٣/١٣ وما بعدها .

ما تغير بعض حروفه في التثنية :

نحن نعلم أن الجموع منها ما لا يتغير فيه صورة مفردة مثل جمع المذكر السالم نحو زيد وزيدون . وجمع المؤنث السالم نحو : هند وهنديات . ومنها ما يتغير فيها صورة المفرد وهو جمع التكسير نحو : رجل ورجال ، وبطل وأبطال ، وأسد وأسد ، وأسود ، وتاج وتيجان وحوت وحيتان ، وبرثن وبرائن إلخ .

أما المثني فتارة لا يتغير فيه صورة مفردة ، وتارة تتغير :

فالأول : ما كان من الأسماء صحيح الآخر أو شبيها به نحو : رجل ورجلان وتمر وتمرتان ، ودلو ودلوان ، وظبي وظبيان حيث جاء المفرد على هيئته بزيادة ألف ونون رفعا ، وياء ونون نصبا وجرا فيقال : هذان رجلان ورأيت رجلين ، ومررت برجلين إلخ .

ولم يشذ عن ذلك إلا لفظتان : خصية وإلية ، فقد ورد حذف التاء منهما عند التثنية نحو قول امرأة من هذيل :

كأن خصيه مسين التلـلـلـلـلـل
ظرف عجوز فيه ثلثا حنظل

وقال آخر :

أخصي حاربات يكدم بحمة
أتوخذ جاراقى وجارك سالم
يحذف التاء من المثني مع وجودها في المفرد ، نقل الإمام المرزوقي عن الخليل أنه قال : الخصية تؤنث ما دامت مفردة . فإذا ثنوها أنثوا وذكروا . ومثال تثنية (ألية) قول الراجز .

* يريج ألباه ارتجاج الوطب *

يحذف التاء ولعل ذلك جاء على لغة ثانية في المفرد وهي « خصى وألى » يحذف التاء منهما ، فمن قال : خصى وألى قال في التثنية خصيان وأليان ، ومن قال : خصية وألية قال : خصيتان وأليتان ، ودليل خصية قول الشاعر :

لست أبالي أن أكون محمقة
إذا رأيت خصية معلقة
قال أبو العباس المبرد : يقال : (خصية وخصى) ، فمن قال : (خصية) قال خصيتان ، ومن قال (خصى) قال خصيان :

ومثله ألية وألى ، فمن قال : (ألية) قال : أليتان ، ومن قال (ألى) قال : أليان .

وقال أبو عمرو الشيباني : الخصيتان : البيضتان ، والخصيان : الخلدتان اللتان فيهما البيضتان (١).

والثاني : وهو ما تتغير فيه بعض حروف المفرد ، وهو أنواع :

الأول : الاسم المقصور وحقيقته : كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة ، نحو قفا وفتى ، فإذا ثنيه فلا بد من تحريك الألف ، فتد إلى ما يمكن تحريكه من ياء أو واو ، وإنما وجب تحريكه ، لأننا إذا أدخلنا ألف التثنية اجتمع ساكنان : الألف التي في الاسم المفرد وألف التثنية ، فلو حذفنا إحدى الألفين لاجتماع الساكنين لوجب أن نقول في تثنية عصا ورحا : عصان ورحان وكان يلزمنا إذا أضفنا أن نسقط النون للإضافة فيقال : أعجبتني رحاك وعصاك فيلتبس المفرد بالثنى حيث تجمعهما هيئة واحدة ، فوجب التحريك ، ولم يمكن تحريك الألف ، فقلبت إلى أصلها الواو أو الياء ، وقد ثبت أن ما كان على ثلاثة أحرف ، والثالث منها ألف ، أن الألف منقلبة من ياء أو واو فتد في التثنية إلى

ما هي منقلبة منه ، فتقول في قفا : قفوان ؛ لأنه من قفوت الرجل إذا تبعته من خلفه ، وفي عصا : عصوان ؛ لأنه عصوت الرجل : إذا ضربته بالعصا ، وتقول في رجا : رجوان ، وهو ناحية البئر وغيرها قال الشاعر :

فلا يرمى بنى الرجوان إلى

أقل القوم من يغنى مكاني

وتقول في رضا : رضوان ؛ لأن رضا

من الواو بدليل مرضو ورضوان .

هذا فيما ردت فيه الألف إلى أصلها

الواو .

وتد الألف إلى أصلها الياء في نحو

رحى ورحيان ، وفتى وفتيان وندى ونديان ،

وأما قوخم : الفتوة والقدوة وإنما قلبت

الياء فيها وأوا للضمه قبلها وليس ذلك

بقياس مطرد ، والدليل على أن الألف

منقلبة عن ياء في فتى قوخم في الجمع فتيان

وفتية ، والجمع والتثنية مما يرد الأشياء

إلى أصولها .

فإذا كان المقصور على أربعة أحرف

فصاعدا ثنى بالياء مطلقا سواء كان أصل

- (١) انظر المنصف ١٣١/٢ - ١٣٢ ، ٣٨٤ ، المخصص ١٦ / ٩٨ ، الخزانة ٣ / ٣٥٩ - ٣٦٩ ، فصيح ثعلب / ٨٥ ، أدب الكاتب / ٣١٧ ، والأمالى الشجرية ١ / ٢٠ - تهيمشة - ٢ ، وشرح جمل للزجاجي لابن عصفور ١ / ١٤٠ .

ألفه ياء أو وارا ، فما كان من الواو نحو :
 مغزى ومغزيان وملهى وملهيان من الغزو
 واللهو . وما كان من الياء فنحو : مرمى
 ومجرى تقول فيها مرميان ومجريان من
 رميت وجريت . وما كان ألفا في الألف
 نحو : حبلى وذكرى وما أشبه ذلك يقال
 فيها : حبليان وذكريان وندر في
 هذا الباب قولهم : مذروان لطرفي
 الأليين ورأيت المذروين ، وكان القياس
 مذريان ومذريين ؛ لأن تقدير الواحد
 مذرى ، غير أنهم لم يستعملوا الواحد
 مقردا ، فيجب قلب آخره ياء . . . قال
 الشاعر :

أحولى تنفض استك مذرويهما

لتقتلنى فها أنا ذا مُمّارا

. وقال الكوفيون : بعض العرب
 تسقط الألف المقصورة فيما كثرت حروفه
 إذا ثنوا ، فيقولون في خوزلى وقهقرى
 خوزلان وقهقران ، ولم يفرق البصريون
 بين ما قلت حروفه أو كثرت ، وقد ورد في
 شعر الفصحاء إثبات الألف ببدلها في نحو :
 جماديان ؛ قال لبيد :

أوبته حتى تكفت حامداً

وأهليل بعد جماديين حرامها

وأشده أبو بكر بن دريد :

أصبح زيد ختيش العيين

علته لا تنقض شهرين

شهرى ربيع وجماديين (١)

الثانى : المنقوص الآخر :

المنقوص الآخر على ضربين :

الأول ما يرد محذوفه حال النصب :
 وهو كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها
 كسرة نحو قاض وغازوداع ، فإن الياء ترد إليه
 عند تثنيته وتاحقه ألف ونون في الرفع ،
 وياء ونون في النصب والجر ، نحو : هذان
 داعيان إلى الله ورأيت داعيين وسررت
 بداعيين .

الثانى منقوص على غير قياس وهو ما عدا
 ذلك نحو أب وأخ وحم وهن ، وفي تثنية
 هذا النوع لغتان :

الأولى : وهى اللغة العالية أن يرد المحذوف ،
 ثم يزداد عليه علامة التثنية الألف والنون
 رفعا ، والياء والنون نصبا وجرًا ، نحو
 قوله « فلان لم يكن له ولد وورثه أبواه »
 (النساء ١١) وقوله : « يا بنى آدم لا يفتنكم
 الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة »

(١) انظر المخصص لابن سيده ١٠٢/١٥ ، ١١١ وما بعدها ، والتصريح بحاشية بس ٤٨/١ وانظر

(الأعراف ٢٧) . وقوله : « ولأبويه
لكل واحد منها السدس مما ترك إن كان له
ولد » (النساء) ١١ :

وكذلك يقال في أخ وحَمِ وهن . (١)

الثانية : وهي قبيلة عدم الرد وإيراد
التثنية على اللفظ نحو : هما أبان ورأيت
أبين ومررت بأبين ، قال الشاعر :

تزهى على تلك الظبا

ء فليت شعري من أياها

وقف الهوى بي عندها

وسرت بقلبي مقلتاها

قال ابن الشجري يحتمل قوله (من أياها)
ثلاثة أوجه تكتفى بالأول منها وهو أن
يكون بمعنى قولك (أبواها) فهو تثنية
أب على لغة من قال :

هذان أبان ، ورأيت أبين ، ومررت
بأبين فلم يرد له في التثنية كما لم يرد اللام
من قال يدان ودمان ، وأنشدوا على هذه
اللغة قول الفرزدق :

يا خليلي استقياني

أربعا بعد اثنتين

واصرفا الكأس عن أخا

هل يحيى بن حصين

لا يذوق اليوم كأسا

أو يغوى بالأبين

وعلى هذا المذهب ثناه المتنبي في قوله :

تسل بفكر في أبيك فلنما

بكيت فكان الضحك بعد قريب

فوزن (أباها وأبيك) فعاما وفعيلك ،
وحذفنا منها النونين للإضافة (٢) هذا
ولا ترد اللام في التثنية في نحو يدودم إلا في
ضرورة الشعر نحو قوله :

فلو أنا على حجر ذُبجنا

. جرى الدميان بالخبر اليقين

وقول الآخر :

يديان بيضاوان عند محلم

قد تمنعانك أن تضام وتضهدا

والأفصح فيها دمان ويدان قال تعالى:
« يوم ينظر المرء ما قدمت يداه » (النبأ/٢٤٠)
وقوله جل وعلا : « تبت يدا أبي هب
وتب » (المسد / ١) ، وقال :
« ويوم يعرض الظالم على يديه » (الفرقان -
٢٧) .

(١) انظر المقرب لابن عصفور ٢٣/٢ - ٤٤٤ ، والتصريح بحاشية يس ٤٨ / ١

(٢) الأمل الشجرية ٣٠/١ - ٣١

ولم يقل : يدياه ولايديه (١)

* * *

الظاهرة في الكلام ، وهي أكثر في كلام العرب .

الثالث : الاسم الممدود : وهو كل اسم آخره همزة قبلها ألف زائدة نحو : سماء وصحراء وهو أربعة أضرب :

وأما من جعلها بالواو فلا ستتمثال الهمزة بين الألفين : لأن الهمزة من مخرج الألف فتصير كأنها ثلاث ألفات . وبعض هذه الثلاثة أقوى من بعض في القلب : فأضعفها في قلب الهمزة واوا ماكانت الهمزة فيه أصلية كقراء ووضاء . وبعده ماكانت الهمزة فيه منقلبة من حرف أصلي كراء وكساء اشاركنه الأول في أن الهمزة غير زائدة ولا منقلبة من زائد . وأما علياء فإن قلب الواو فيه أحسن وأكثر من الأولين : لأن الهمزة فيه منقلبة من حرف زائد . فأشبهت ألف التأنيث في حمراء وعشراء .

الأول : ماكانت همزته أصلية نحو : قراء ووضاء من قرأت ووضوت والوضاء : الجميل من قولهم : وضؤ وجه الرجل إذا حسن وأشرق .

الثاني : ماكانت همزته منقلبة من حرف كقولهم : كساء ورداء . وأصله : كساو ورداي .

والذي عند البصريين في تثنية الممدود المؤنث قلبها واوا ، لم يحكوا غير ذلك كقولك : حمراوان وعشراوان .

الثالث : ماكانت الهمزة فيه منقلبة من ياء زائدة كقولهم : حرباء وعنايب وفرشاء . . . وكان الأصل : علياء ، والياء زائدة ؛ لأنك تقول : سيف معلوب ومُعائب : إذا كان مشدود المقبض بالعلاء .

وذكر المبرد أنهم إنما قلبوها واوا ؛ لأن الهمزة لما ثقل وقوعها بين ألفين في كلمة ثقيلة بالتأنيث ، وأرادوا قلبها كان الواو أولى بها من الياء لأن الهمزة في الواحد منقلبة عن ألف التأنيث ، وليست الهمزة من علامة التأنيث ، وهي بمنزلة الألف في غضبي وسكري ، والألف في غضبي ليس قبلها ساكن ، فلم يحتج إلى تغييرها

الرابع : ماكانت همزته منقلبة من ألف تأنيث كقولك : حمراء وخنفساء .

فأما الوجوه الثلاثة الأول : فالباب في تثنيها الهمزة كقولك : قراءان ووضاءان وكساءان وعلاءان وحرباءان ، ويجوز فيمن الواو ، وإنما كان الهمز الوجه لأنها

(١) انظر المقرب لابن عصفور ٤٤/٢ ، التبصرة والتذكرة للصيمري ٧٨٣

فإذا قالوا : حمراء ، أثوا فيها بألف المد لا للتأنيث ، وجعلوا بعدها ألف التأنيث ، ولا يمكن اللفظ بألفين ، ولا يجوز إسقاط إحداهما المقصور ، فقاوا الألف الثانية إلى الهمزة لأنها من جنسها ، فصارت الهمزة في الواحد ، وليست من علامات التأنيث ، فلما أثوا جعلوا مكانها حرفا ليس من علامات التأنيث وهو الواو أو أنهم اختاروا الواو دون الياء التي هي من علامات التأنيث لأن الواو أبين في الصوت من الياء

وقد حكى الكسائي : أن من العرب من يقول : ردايان وكسايان ، فيجتمع فيه على قول الكسائي ثلاث لغات :

١- ردايان وكسايان بإبقاء الهمزة وزيادة علامة التثنية .

٢- رداوان وكساوان بإبدال الهمزة واوا مطلقا .

٣- راديان وكسايان بإبدال الهمزة ياء مطلقا .

ويجوز الكسائي التثنية بالهمزة في حمراءان وبابيه ، وأجاز أيضا حمل باب حمراء على جميع ما يجوز في باب رداء فيقال : حمراءان وحمراوان ، وحمرايان باللغات الثلاث .

وحكى الكوفيون أشياء لم يذكرها البصريون فقالوا : يجوز فيما طال من هذا الممدود حذف الحرفين الأخيرين ، فأجازوا في قاصعاء وخنفساء وحائباء ونحو ذلك أن يقال : قاصعان وحائبان ، وقاصعاوان ، وحائباوان ، واستحسنوا في الممدود إذا كان قبل الألف واوا أن يثنوا بالهمزة وبالواو فقالوا في لأواء وخلوواء : لأواوان ولأواوان وأجازوا في سوءاء (المرأة القبيحة) : سوءاآن ، وسوءاوان^(١) .

نون المثني

هذه النون عوض عن التنوين ، لذلك حذفت للإضافة مثله ، وعن الإعراب بالحركات فلذا ثبت مع ال مثلها ، وقيل هي لدفع توهم الإضافة نحو : جاءني خليلان : موسى وعيسى ، ومررت ببنتين كرام . ولدفع توهم الإفراد في نحو : جاءني هذان ، ومررت بالمهتدين ، أو أنها زيدت للدلالة على تمام الاسم^(٢)

حذفها :

تحذف نون المثني للإضافة نحو : هذان غلاما زيدا ، وكتابا محمد قال ابن مالك :

(١) انظر الخضر لابن سيده ١١٤/١٥ وما بعده .

(٢) حاشية الخضرى ٤٥/١ ، وحاشية عبادة هلى للشذور ٦٩/١

نونا تلى الإعراب أو تنوينا

مما تضيف احذف كطور سيدنا^(١)

هذا - وقد جاء حذفها لغير الإضافة
لغة بنى الحارث بن كعب وبعض بنى ربيعة
كقول الأخطل

أبني كليب إن عمي اللذا

قتلا الملوك وفككا الأغلالا

يريد : اللذان ، ولعل ذلك مختص بصيغة
التثنية من المبهات كما حذفت نون الذين
في لغة هذيل في قوله «وخضتم كالذي خاضوا»^(٢)
أى كالذين ، وقوله جل وعلا «والذي جاء
بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون»^(٣)
فقد أفرد في (جاء وصدق) حملا على
اللفظ ، وجمع في (أولئك) حملا على المعنى .

ومن حذف نون المثني على لغة بنى الحارث
ابن كعب وبعض بنى ربيعة قول الأخطل أيضا

هما اللتا !و ولدت تميم

لقيل فخرهم صميم

أراد : اللتان . فحذف النون ، ومنه
قول الراجز يصف أفعى :

قد سالم الحيات منه القدما
الأفعوان والشجاع الشجعما

أصله القدمان ، فحذف النون ضرورة ،
وفي هذا البيت شاهد رفع الفاعل والمفعول
لأمن اللبس^(٤) .

تشديدها :

تشدد نون المثني من المبهات خاصة
نحو : هذان وهاتان واللذان ، واللتان
عوضا عن الألف المحذوفة من (ذا وتا)
والياء المحذوفة من (الذي والتي) عند إرادة
تثنيها ، والتعويض بتضعيف نون المثني عن
المحذوف من المفرد هنا لغة تميم . وقيس ،
وقيل إن تضعيف نون المثني هنا تأكيد
للمفرق بين تثنية المبني والمعرب الحاصل

(١) ابن عقيل بحاشية الخضرى ٢ / ٢

(٢) التوبة ٦٩

(٣) الزمر ٣٣

(٤) القرطبي ٢١٢/١ ، وضرائر الشعر للقرظي ١٥٨ / ، وتاج العروس ٣٢٥/١٠ وما بعدها
والخزانة ٥٠٧/٢ ، والدرر ٢٢/١ وما بعدها والخصائص ٤٣٠ / ٢ ، وابن يعيش ١٥٤ / ٣ وما بعدها
الأمالي الشجرية ٣٠٦ / ٢ : ٣٠٨ ، وشرح بانت سعاد لابن هشام / ٨٦ ، والصحاح (التي والذي)
والخزانة ٣٩/٣

نحذف الألف والياء ، وإلى التشديد للعوض
أشار ابن مالك بقوله :

• والنون إن تشدد فلا ملامه •

والنون من ذين وتين شديدا

أيضا وتعويض بذلك قصدا

ولا يختص ذلك التشديد بحالة الرفع
عند الكوفيين ، بل يكون فيها وفي حالتى
النصب والبحر خلافا للبصريين في زعمهم
أن التشديد يختص بحالة الرفع ، حيث
قرئ به في السبع قوله « ربنا أرنا اللذين » -
« إحدى ابنتى هاتين » وذلك بنصب (اللذين)
وجر (هاتين) كما قرئ به في حال الرفع به
قوله : « واللذان يأتيانها منكم - فذاتك برهاتان)
... وتشديد النون حال الرفع قراءة ابن
كثير وهي لغة قریش (١) .

حركة النون :

حركة نون المثني الكسر ؛ لأنها في الأصل
تنوين ساكن ؛ والأصل في تحريك الساكن
إذا اضطر إليه أن يكسر قاله الرضى ؛
وإنما حركت خوفاً التقاء الساكنين ،

وكانت كسرة لأنها الأصل في التختص من
الساكنين ، ولخفة المثني (٢) . وربما ضمت
بعد هذه الألف نحو قوله :

يا أبى أرقى التقيدانُ

فالنوم لا تألفه العينانُ

بضم النون مثني (عين) التي هي الباصرة ،
والتقيدان بكسر القاف ثنية (قلد) وهو
البرغوث ، وقيل جمع (قلد) وهو
الزنبور (٣) .

وعلى القول بالجمع فلا شاهد ، وحينئذ
تكون ضمة نون (العينان) لمشاكلة نون
الجمع .

وحكى الشيباني : هما خيلان يرفع النون ،
ومنه قول فاطمة الزهراء - رضى الله
عنها - يا حسنانُ ، يا حسينانُ يرفع النون
والتغليب (٤) .

هذا - وقد جاء فتحها لغة ، زعم الكسائي
أن فتح نون المثني مع الياء لغة لبني زياد بن
فقمس ، وكان لا أحد يزيد عليهم فصاحة .

(١) انظر التصريح ١/ ١٣٢ ، والأشمونى ١/ ١٤٧ - ١٤٨ ، كتاب ليس في كلام العرب / ٣٣٦
والأمالي الشجرية ٢/ ٣٠٦ . والصحاح للجوهري (لى - لذى)

(٢) انظر شرح المتبص ١/ ١٩٢

(٣) عبادة على الشذور ١/ ٦٩

(٤) الامور ١/ ٢٢ ، النجاج ٩/ ١٧٧ ، والخزانة ٣/ ٣٣٧ ، ٣٣٨

وقال الفراء : هي لغة لبرمض بنى أسد
أنشدني بعضهم .

على أحوذيين استقلت عشية

فما هي إلا لحة وتغيب

وشاهد فتحها مع الألف قول الشاعر :

أعرف منها الحديد والعينانا

ومتهجرين أشبها طيبانا^(١)

وذلك بفتح النون لغة بنى أسد في الأحوال

الثلاث كما ذكره في الدرر ، ولزوم المثني

الألف على لغة بنى الحارث بن كعب .

الفرض من ألف المثني وبيانه :

زادت العرب على المفرد عند إرادة

تشبيته ألفا حال الرفع ، وبقاء حال النصب والبحر

عوضاً عن العاطف والمعطوف فنحو الزيدان

الألف فيه عوض عن حرف العطف والمعطوف

في أصله المرفوض وهو : زيد وزيد

وكذلك بقاء حال النصب^(٢) . كما أن

دخول ال على المثني عوض عن سلب العلمية

من مفردة ؛ إذ العلم لا يثنى إلا إذا سلب

علميته فيصير زكرة ثم يثنى ، وبعد التثنية
تدخل (ال) عوضاً عنها .

الفرق بين نون المثني ونون الجمع والتثوين :

يقول ابن الشجري : إن النون التي

تزداد في التثنية والجمع - وإن كانت توافق

التثوين في أنها تحذف في الإضافة ، فإنها

تخالفه بثبوتها في مواضع لا يثبت فيها التثوين ،

فمن ذلك ثبوتها مع الألف واللام في نحو :

الزيدان والزيدون وفي النداء في قولهم :

يازيدان : ويازيدون ، وفي باب التثنية

(لا التنافية للجنس) في نحو لا زيدين عندي ،

ولا زيدين . وإذا كانت النون مخالفة للتثوين

في هذه الأماكن فليس بمستنكر أن يجوز

ثباتها مع الضمير في نحو هذان مكرماك ،

وهؤلاء مكرموك . إلخ وإن لم يجز ثبات

التثوين^(٣) .

مذاهب العرب في إعراب المثني :

تعددت مذاهب العرب في إعراب المثني

إلى اللغات التالية :

الأولى : إعرابه بالحروف ، بالألف

رفعا ، والياء نصبا وجرا نحو قوله تعالى :

« قال رجالان من الذين يخافون أنعم الله عليهم »^(٤)

، وقال : « واضرب لهم مثلا رجلين... »^(٥) ،

(١) الدرر ٢١/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٣٩/١ . والخضري على ابن عقيل ٤٥-٤٦ .

(٢) انظر شرح المتخصص ١٨٣/١

(٣) الأمل في الشجرية ١/١٩٧ - ١٩٨

(٤) الباقية ٢٣/

(٥) الكهف / ٣٢

وقولنا : سلمت على الرجلين ، فانظر كيف رفع في الآية الأولى بالألف ، وفي الثانية نصب وعلامته الياء ، وفي المثال جر والياء دليل عليه .

فهذه اللغة أشهر لغات المثني وأعلامها ، وأكثرها دوراناً على السنة الفصحاء ، ذلك لأن تغير الإعراب يستلزم تغير المعاني ، ويرفع اللبس بينها ، حيث تدل الألف في المثني على أحد أحواله الإعرابية وهو الرفع والرفع في اللغة علم الإسناد ، وتدل الياء حال النصب على الفضاة والياء حال الجر على معنى الإضافة ، وعلى هذه اللغة لا يحتاج في إبراز المعاني إلى كثير من القرائن التي يستعان بها في رفع اللبس في الكلام ويوضح معانيه ، وعليه تكون الألف قامت مقام الضمة في الرفع والياء مقام الكسرة في الجر ثم حمل النصب عليه^(١) .

الثانية : إلزامة الألف في جميع أحواله ، وحينئذ يعرب إعراب المقصور بالحركات

المقدرة على الألف في جميع أحواله ، وهذه اللغة عزاه الإمام الكسائي إلى بني الحرث ابن كعب وزبيد ونختم وهمدان ، ونسبها أبو الخطاب عبد الحميد ابن عبد الحميد الأنخفش الأكبر إلى كنانة . ونسبها بعضهم إلى بني العنبر وبكر بن وائل ، وبني الهجيم وبطون من ربيعة . وزاد السيوطي قبيلتي : مزادة وعذرة ، فهذه الأحياء من العرب قد عزي إليها هذه اللغة الخفيفة اللطيفة ، ورواها عنهم أئمة اللغة ، ومع ذلك أنكرها أبو العباس المبرد ، لكن إنكاره ليس بشيء ؛ حيث رواها الثقات مثل أبي زيد الأنصاري ، وأبي الخطاب الأنخفش الأكبر ، والكسائي^(٢) ورواية الجمع أكد من رواية الأحاد ، ومن حفظ على من لم يحفظ ، ومن أثبت يقدم على الناق .

(١) انظر شرح المتنصم ١ / ١٨٥ وما بعدها ، وبدائع الفوائد لابن قيم الحوزية ١ / ١١١ ،

(٢) انظر في ذلك المصادر الآتية : شواهد العيني على الخزانة ١ / ١٣٨ ، الخزانة ٣ / ٣٣٦ ، ٣٣٧ النوادر لأبي زيد ٥٨ ، ١٦٤ ، شرح كافية ابن الحاجب للجاربردي بحاشية ابن جماعة ٢٧٧ / ٢٧٧ ، وشرحها للرضي ١ / ٣٢ ، وشواهد الشافية - ٣٥٥ / ٣٥٦ ، المغني ١ / ٣٧ ، الجمع للسيوطي ١ / ٤٠ ، التصريح بحاشية يس ١ / ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٨ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ٣٩٩ / ٢ ، شرح انفصل لابن يعيش ٣ / ١٢٨ ، حاشية الحضري ١ / ٤١ ، شذور الذهب بحاشية عبادة ١ / ٧٢ وما بعدها . الدرر ١ / ١٤ ، الضرائر للقيرواني ٢٣٧ ، القرطبي ١١ / ٢١٦ - ٢١٨ ، ١١٨ / ١٦ ، البحر ٦ / ٢٥٥ ، مشكل إعراب القرآن لمكي ٢ / ٤٥٨ ، المصباح (إلى وعلى ولدى) ، البهجة ٢ / ٣٢٣ ، المصباح (هـ) ، تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٥٠ / ٥٠

وشواهد هذه اللغة كثيرة في كلامهم
شعرا ونثرا ؛ قال أبو النجم العجلي أوروثة :

إن أباه وأبا أباه

قد بلغا في المجد غايتها

فقال : غايتها ، وهو مفعول (بلغا)
وقياسة على اللغة المشهورة غايتها .

فقلب الياء ألفا بفتح ما قبلها .

وقال الآخر :

تزود منا بن أذناه طعنة

دعته إلى هابي التراب عقيم

أراد : أذنيه ، فقلب الياء ألفا^(١)

وقال آخر :

أفد حبيبا منذ واجهته

عن وجه بدر التم أغناني

في خده خالان لولا هما

ماكنت مفتونا بعمان

أراد : عمين ، فالزوم المثني الألف على

هذه اللغة^(٢) .

وأنشد رجل من الأسد عن بني الحرث :

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى

مساغا لناباه الشجاع لصمما

وحكى عنهم أيضا : هذا خط يدا أخي

بعينه . قال الفراء : وذلك - وإن كان

قليلًا - أقيس ؛ لأن العرب قالوا : مسلمون ،

فجعلوا الواو تابعة للضمة ؛ لأن الواو

لا تعرب ، ثم قالوا : رأيت المسلمين ،

فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم ، فلما رأوا

أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها

وثبت مفتوحا ، تركوا الألف تتبعه ،

فقالوا : رجلان في كل حال^(٣) .

وشواهدا من الحديث قول النبي -

صلى الله عليه وسلم - « لاوتران في ليلة »

وقياسه لاوترين في اللغة الحمهورية ،

وقوله : « إياكم وهاتان الكعبتان الموسومتان

... » الحديث : أي وهاتين عطفًا على

إياكم كما تقول : إياك والشر^(٤) .

(١) انظر الأشموني بتحقيق محيي الدين عبد الحميد ٣٦/١ ، والدرر ١٤/١ ، إعراب الحديث

للعكبري / ١٢٥ ، وتأويل مشكل القرآن / ٥٠

(٢) يس على التصريح ٦٧/١ .

(٣) معاني القرآن للفراء ١٤٨/٢

(٤) إعراب الحديث للعكبري / ١٢٤ - ١٢٥ ، وكتاب ليس في كلام العرب / ٣٣٣ وما بعدها

وحاشية يس على التصريح ٦٧/١

وقال الخليل : مررت بأخوأك ، وضربت
أخوأك : بإلزام المثني الألف (١).

ومن القرآن قوله : إن هذان لساحران» (٢)
قرأ أبو عمرو « إن هذين » بتشديد النون
من (إن) وبالياء في (هذين) لأن تثنية
المنصوب والمجرور بالياء في لغة فصحاء
العرب

وقرأ الباقون « إن هذان لساحران »
بتشديد نون (إن) وبالألف في (هذان)
وحجتهم أنها مكتوبة هكذا في (الإمام)
مصحف عثمان ، وهذا الحرف في كتاب
الله مشكل على أهل هذه اللغة ، وقد كثر
اختلافهم في تفسيره إلى الآتي :

(أ) حكى أبو عبيدة عن أبي الخطاب
وهو رأس رؤساء الرواة أنها لغة
كنانة ، يجعلون ألف الاثنين في
الرفع والنصب والخفض على لفظ
واحد ، يقولون : أتاني الزيدان ،
ورأيت الزيدان ، ومررت بالزيدان .

(ب) قال الزجاج : وقال النحويون
القدماء : هاهنا هاء مضمرة ،
والمعنى : إنه هذان لساحران ،
كما تقول : إنه زيد منطلق ، ثم
تقول : إن زيد منطلق .

(ج) وقال المبرد : أحسن ما قيل في
هذا أن يجعل (إن) بمعنى نعم ،
والمعنى : (نعم هذان لساحران)
فيكون ابتداء وخبراً . واستعمال
(إن) بمعنى (نعم) لغة لكنانة
ومن جاورهم في مكة ونواحيها .
وعليها جاء قول عبيد الله بن
قيس الرقيات :

بكر العواذل في الصبو

ح يلمه - نني وألومهنه .

ويقنن شيب قد علا

ك وقد كبرت فقلت إنته

أي نعم .

فإن قيل : اللام لا تدخل بين المبتدأ
وخبره ، لا يقال : زيد لقائم فما وجه :
(هذان لساحران) .

الجواب في ذلك : أن من العرب من
يدخل لام التوكيد في خبر المبتدأ ، فيقول :
زيد لأخوك . قال الشاعر :

خالى لأنت ومن جرير خاله

يذل العساء ويكرم الأخوالا

(١) المنصف ١ / ٢٠٣ : والخصائص ٢ / ١٤

(٢) طه / ٦٣

(د) وقال الندراء في (هذنان) إنهم زادوا فيها النون في التثنية. وتركوها على حالها في الرفع والنصب والجر. كما فعلوا في (الندى) ففعلوا: (الندى) في الرفع والنصب والجر. يريد: أن الألف الموجودة في المثني هي ألف البناء في المفرد.

وسمع أبو زيد أعرابيا فصيحيا من بنحارث يقول: ضربت يداه، ووضعته علاه يريد: يديه وعليه، ومثله أخذت الدرهمان، واشتريت ثوبان، والسلام عليكم وقال رؤبة أو بعض اليمن:

طاروا عليهم فمثل علاها

وأشدو بمثني حقتب حقواها

ناجية وناجيا أباهما (١)

من هنا يبادو جليا أن التقابل التي تلزم المثني الألف يتقايون كل ياء مفتوح ما قبلها في اسم كان أو حرف نحو: إلاك وعلاك في إلبك وعلبك، أو ظرف نحو: لداك في لداك (٢).

وقد بين ابن قيم الجوزية وجه إلزام المثني الألف على هذه اللغة فقال: فحق علامة في التثنية أن يكون على حدها في علامة الإضمار (يعني ضمير المثني في الفعل) - وأن تكون أنما في كل الأحوال، وكذلك فعلت طوائف من العرب وهم: خثعم وطيء وبنو الحارث ابن كعب، وعليه جاءت في قول محققي النحاة «إن هذنان لساحران» وأما أكثر العرب فإنهم كرهوا أن يجعلوه كالاسم المنبني والمتصور من حيث كان الإعراب قد ثبت في الواحد، والتثنية طارئة على الأفراد وكرهوا زوال الألف لاستحقاق التثنية لها فتمسكوا بالأمرين فجعلوا ياء علامة الجر، وشركوا النصب معه... فكان الرفع أجدر بالألف لاسيما وهي في الأصل علامة إضمار الفاعل، وهي في الأسماء علامة رفع الفاعل أو ما قام مقامه (٣).

اللغة الثالثة: إعرابه بالحركات على النون إعراب ما لا يتصرف، فيرفع بالضمة كما في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: «كنا عند النبي ﷺ في ليلة

(١) انظر حجة القراءات لآب زرع / ٤٥٤ وما بعدها. وحجة القراءات لابن خالوية / ٢٤٢ وما بعدها، وكتاب ليس في كلام العرب لابن خالوية / ٣٣٣ وما بعدها. والمقرب لابن عصفور / ٤٦ / ٢. وما بعدها، الخصائص / ٣ / ٦٥، ٧٣، معاني القرآن للأخفش / ١١٣. والنوادر / ٥٨، ١٦٤ وابن عيش / ٣ / ٣٤، ١٢٩. والخزانة / ٣ / ١٩٩، شذور الذهب بتحقيق محي الدين عبد الحميد / ٤٦ - ٤٧ والنساج / ٩ / ١٢٨.

(٢) انظر المصباح وغيره من معاجم اللغة في (إلى - على - لندى) وشرح الكافية / ١٢ / ٢.

(٣) انظر بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية / ٨٢ / ١ : ١١١ - ١١٢.

ظلماء حندس ، وعنده الحسن والحسين ، فسمع
تَوَلَّوْا فاطمة - رضى الله عنها - وهي
تناديهما : يا حسنان - يا حسينان (برفعهما
بالضمة) فقال : الحقا بأكما ، . . . قال
الأزهري : هكذا روى سلامة عن القراء
بضم النون فيهما جميعا ، كأنه جعل الاسمين
اسما واحدا ، فأعطاهما حظ الاسم الواحد
من الإعراب (١) ومن ذلك قولهم : الحكمان
والعلمان ، أعربوا النون كأنه اسم لشيء
واحد تشبيها للتثنية بباب (فعلان) فقالوا
اشترك باب فعلان كغضبان وسكران ، وباب
التثنية . . . (٢)

وقال أبو عمر الزاهد :

يا أبتا أرقسني القلدان

قالنوم لا تطعمه العينان

قال ابن جنى : هو من الشذوذ بحيث
لا يقاس عليه ، وقال الشيباني : هذه لغة
وحكى : هما خليلان ، وقيد بعضهم إعرابه
بالحركات الظاهرة على النون بكون النون
بعد الألف خاصة .

وشاهد فتح النون حال النصب قول رجل
من ضبية

أعرف منها الجيد والعينانا

ومنخسران أشبها طيبانا

هذا - وقد قدمت أن فتح نون المثني
في كل حال لغة لبني أسد ، وعلى لغتهم
هذى جاء قول حميد بن ثور الهلالي الصحابي :

على أحوذيين استقلت عشية

فأهى إلا لمحمة وتغيب

بفتح النون مع الياء ، وفي حاشية عبادة
على الشذور : في المثني وما ألحق به لغة
تعربه اعراب المقصور (٣)

ما يحمل على المثني في إعرابه :

يحمل على المثني في إعرابه كل ما لم
يستوف الشروط الثمانية ، وقد جاءت
صورة على التثنية ويتلخص في الأنواع
التالية :

الأول : اثنان واثنان في لغة أهل الحجاز
وثنتان في لغة التميميين ، مطلقا سواء أفردا

(١) التاج ١٧٧/٩ ، والتصريح بحاشية يس ٦٧/١ ، وعبادة على الشذور ٧٧/١

(٢) بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ٢٤/١ ، وجمع الذوات للسيوطي ٥٠/١

(٣) الدرر ٢١/١ ، الجمع ٤٩/١ ، ٥٠ التوادد لأبي زيد / ١٥ ، ابن عقيل ٦٩/١ - ٧١ شرح
الناكبي بحاشية يس ٧٦ - ٧٧ ، التصريح ٦٨/١ ، اللغة والنحو لحسن عون / ٨٢ ، حاشية
الخضري ٤١/١ ، كتاب ليس في كلام العرب لابن خالوية / ٣٣٣ وما بعدها : انقرب لابن عصفور
٤٦/٢ - ٤٧

آتت أكلها^(٥) . . « (فكلتا) مبتدأ مرفوع بالضممة المقدرة على الألف : ويقال : جاءني كلا الطالبين ، وكلتا الطالبتين ورأيت كلا الطالبين ، وكلتا الطالبتين ، ومررت بكلا الطالبين ، وكلتا الطالبتين والتفرقة بين الإضافة إلى المضممر بإعرابهما بالحروف والإضافة إلى الظاهر بإعرابهما بإعراب المقصور هي اللغة المشهورة ، وهناك لغتان أخريان :

الأولى : إعرابهما بالحركات المقدرة مطلقا أضيفتا إلى مضممر أو ظاهر في لغة بلحارث حكاهما الفراء

يقال : رأيت الرجلين كلاهما ، ورأيت كلا الرجلين سواء ، ومررت بالرجلين كلاهما .

الثانية : إعرابهما بالحروف مطلقا أضيفتا إلى مضممر أو ظاهر وهي لغة كنانة ، يقال جاء الرجلان كلاهما ، وجاء كلا الرجلين فكلا في المثالين مرفوع بالألف ، ويقال رأيت كليهما ، وكلي الرجلين ، ومررت بكليهما وكلي الرجلين^(٦) .

نحو : هذان اثنان ، وهاتان اثنتان ، أو ركبا مع العشرة نحو قوله تعالى : « إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا »^(١) برفع اثنا بالألف خبرا لأن ، وقوله « فأنشجرت منه اثنتا عشرة عينا »^(٢) برفع (اثنتا) على الفاعلية بالألف ، أو أضيفا إلى ظاهر أو مضممر وليس ضمير تثنية ثلثا يكون من إضافة أنشئ إلى نفسه ، يقال : هما اثنا محمد ، واثناهم^(٣) .

الثاني : كلا وكلتا ، بشرط أن يكونا مضافين إلى مضممر عند جمهور النحاة نحو قوله تعالى : « إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما »^(٤) برفع كلا بالألف عطفًا على (أحدهما) الواقع فاعل (يبلغن) . . . ويقال : جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ورأيت الرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما . الخ .

فإذا أضيفا إلى الظاهر لزمهما الألف في اللغة العربية في الأحوال الثلاثة رفعا ونصبا وجرا ، نحو قوله تعالى : « كلتا الجنتين

(١) التوبة ٣٦

(٢) البقرة ٦٠

(٣) ينظر المخصص لابن سيده ١٤ / ٩٤ ، ٩٥

(٤) الإسراء ٢٣

(٥) الكهف ٣٣

(٦) انظر التصريح بحاشية يس ١ / ٦٨ ، والشذور بحاشية عبادة ١ / ٧٦ - ٧٨ ، والمساعد على

تسهيل الفوائد ١ / ٤٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٨٤

وكلا وكلتا : لفظيهما مفرد : ومعناهما
مثنى عند البصريين . ومن هنا يراعى لفظيهما
فيعود الضمير عليهما مفردا كما في قوله
تعالى : « كائنا الجنةين آتت أكلها » فقال آتت
مراعاة للفظ ، ولم يقل آتتا . وكذلك
يخبر عنهما بالمفرد نحو كلاهما قائم ، وكلتاهما
قائمة ويراعى المعنى فيعود الضمير مثنى^١
وهو قابل : وقد اجتمعت اللغتان في قوله
الشاعر :

كلاهما حين جد الحرى بينهما

قد أقلعا : وكلا أنفيهما راف

قال ابن هشام في نحو : كلاهما قائم
أو كلاهما قائمان : إن قدر كلاهما توكيدا
قيل : قائمان : لأنه خبر عن زيد وعمرو .
وإن قدر مبتدأ فالوجهان والختار الإفراد .
وعلى هذا . فإن قيل : إن زيد وعمرا
فإن قيل كليهما ، قيل قائمان ، أو كلاهما ،
فالوجهان . ويتعين مراعاة اللفظ في قول
الشاعر :

كلانا غنى عن أخيه حياته

ونحن إذا متنا أشد تغانيا^(١)

حيث راعى اللفظ فأخبر بالمفرد (غنى)
عن كلا وهو مبتدأ .

* * *

اعراب ما سمي به من المثنى :

ما سمي به من المثنى ورد في إعرابه لغتان :
الأولى : إعرابه إعراب المثنى قبل
التسمية فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء
يقال فعن سمي بالزيدان : جاء الزيدان
ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان .

الثانية : إعرابه إعراب مالا ينصرف
فيرفع بالضممة وينصب ويجر بالفتحة فيقال
جاء الزيدان يرفع النون ، ورأيت الزيدان
ومررت بالزيدان بفتح النون فيهما مالم
يضاف ، أو يفترن بالألف واللام . وذلك
إجراء له مجرى (سلمان) فيمنع من الصرف
للعلمية وزيادة الألف والنون ، فإذا أضيف
أو دخلت عليه الـجر بالكسرة نحو قوله :

* ألا ياديان الحى بالسبعان^(٢) *

(١) المغنى ١/٢٠٣ - ٢٠٤ بتحقيق محي الدين عبد الحميد ، الخصائص ٣/٣٣٥ وحاشية الخضرى
٤٠/١ - ٤١ ، والتصريح بحاشية يس ٤٣/٢
(٢) انظر التصريح بحاشية يس ١/٦٧ - ٦٨ ، وحاشية اسماعيل الخامدي على الكنزاوى / ٢٥

مذاهب العرب في عود الضمير على المثنى :

لقد اختلفت مذاهب العرب في عود الضمير على المثنى إلى طرائق أربع :

الأولى : عود الضمير عليهما مثنى نحو قوله تعالى : « قال رجالان من الذين يخافون أنعم الله عليهما »^(١) فالضمير في عليهما راجع إلى (رجالان) وهذا كثير في اللغة .

الثانية عود الضمير على الأهم فقط نحو قوله تعالى : « وإذا رأو تجارة أو ذوا النضو إليها »^(٢) فالضمير في (إليها) راجع إلى التجارة لأنها كانت أحب شيء إليهم . وعليه فالضمير راجع إلى المتقدم من المتعاطفين .

الثالثة عودة على الأقرب نحو قوله تعالى « واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين »^(٣) فالضمير في (إنها) عائد على الصلاة وهي أقرب مذكور . وقوله « ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً »^(٤) ولم يقل بها .

الرابعة : عوده على الأشرف قرب أم بعد نحو

قوله تعالى : « والله ورسوله أحق أن يرضوه »^(٥) فالهاء في (يرضوه) عائد على الله جل ثناؤه^(٦) .

مذاهب العرب في نشية آحاد ما في الجسد مضافا إلى مثنى :

إذا أريد تثنية أحد أعضاء الجسم المفردة مثل الوجه والبطن والظهير والرأس . . الحج ثم أضيف إلى مثنى تثنية اللغات التالية :

الأولى : اللغة العانية وهي لغة القرآن الكريم جمعه مع إرادة التثنية نحو قوله تعالى : « فقد صغت قلوبكما »^(٧) وكان من حق العربية أن يقول : قلبها كما . إلا أنه عادل عنه إلى الجمع لوجود ما يدل على المراد وهو إضافة إلى المثنى .

الثانية : من العرب من يعطى هذا حقه من التثنية فيقولون : ضربت رأسيهما وشققت بطنيهما . . وقد ورد على هـ - أنه اللغة قول الفرزدق :

« بما في فؤادينا من الشوق والنوى »

(١) المائة ٢٣

(٢) الجمعة ١١

(٣) البقرة ٤٥

(٤) النساء ١١٢

(٥) التوبة ٦٢

(٦) انظر كتاب ليس في كلام العرب لابن خالويه / ٣٤٣ . معاني القرآن للفراء ١٥٧/٣

(٧) التحريم ٤

وقال أبو ذؤيب الهذلي :

فتخالسا نفسيهما بنوا فند

كنوا فند العبط التي لا ترفع

والوجه في هذا ونحوه هو الجمع كما جاء
في التنزيل نحو قوله تعالى « قالوا ربنا ظلمنا
أنفسنا » (١) ولم يقل (نفسيما) .

هذا - وقد جاءت اللغتان : الجمع
والثنائية في قول هميان بن قحافة :

ومهمهين قـمـنـفـين مرتين

ظهراهما مثل ظهور الترسين

فقد ثنى في (ظهراهما) وجمع في (ظهور
الترسين) .

الثالثة : إفراده مع إرادة الثنائية ، وفي
هذه الحالة ينوب المفرد عن المثنى ، كما ناب
الجمع في اللغة الأولى عنه ، وذلك لأن إضافة
العضوين إلى اثنين تنبئ عن المراد كقولك :
ضربت رأس الرجلين وشققت بطن الحملين ؛
ولا يكادون يستعملون هذه اللغة إلا في
الشعر فهي لغة الشعراء مثل قوله :

كأنه وجه تركيبي قد غضبا

مستهدفين لظعن غير تذييب

وعلى هذه اللغة يكون المضاف قد
اكتسب الثنائية من المضاف إليه .

ومنه قولهم : سمع صوت إنسانين
وأكلت رأس شاتين ، قال ابن مالك :
وجمعه أجود (يعني جمع المضاف كما في
اللغة الأولى) ويجوز الثنائية (كما في اللغة
الثانية) وكانت الثنائية أقل من الإفراد والجمع ؛
لأن الثنائية مع أصالتها قليلة الاستعمال (٢) .

مذاهب العرب في التعبير عن العضوين
المزدوجين في الجسد :

للعرب في استعمال المثنى الذي يطلق على

المماثلين من الأعضاء لغتان :

الأولى : التعبير عن العضوين بالثنائية نحو العينان
تنظران ، والأذنان تسمعان ، واليدين
تبطشان ، والرجلان تتحركان . الخ
قال المتنبي :

حشاي على جمر ذكي من الهوى

وعيناي في روض من الحسن تورع

(١) الأعراف ٢٣

(٢) انظر الأمل الشجرية ١١/١ وما بعدها ، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٣/٧٨٧ وما
بعدها ، وشرح شواهد الشافية / ٩٤ ، والدور ١/٢٦ - ٢٧ والبحر ٨/٢٩٠ - ٢٩١ ، وشواهد التوضيح
لابن مالك / ٦٠ وما بعدها .

الثانية : التعبير عن العضوين بالتفرد منهما
فيقال : عيني رأته والمتصود عيناى ، ومنه
قول الشاعر :

أيها المبتغى فناء قريش

بيد الله عمرها والفناء

قال النمر : والواحد من هذا يكفى من
الاثنين ، وكذلك العينان والرجلان واليدان
تكتفى إحداهما من الأخرى ، لأن معنهما واحد
وللعرب في الإخبار عن المثنى من هذا النوع
أربع لغات .

الأولى : استعمال الحقيقة في الخبر
فيتطابق المبتدأ والخبر نحو : عيناى رأته
وأذناى سمعته ، وقدمائى سمعنا فىه .

الثانية : أن تثنى العضو وتنفرد الخبر ؛
لأن حكم العينين أو الأذنين أو القدمين
حكم واحدة لا شترأكهما فى الفعل فتقول :
أذناى سمعته ، وعيناى رأته وقدمائى
سمعت فىه كما قال المتنبي :

... وعيناى فى روض من الحسن ترتع

وقول سلمى بن ربيعة السيلدى :

فكأن فى العينين حب قرنندل

أو ستهلا كحلت به فأنهلت

ومثله قول امرئ القيس :

لمن زحوفسة زل

بهما العينان تهسل

وقال الفرزدق :

ولو بخلت يداى بها وضنت

لكان على للقدر الخيار

الثالثة : أن تعبر عن العضوين بواحد
وتنفرد الخبر حملا على اللفظ ، تقول :
عيني رأته ، وأذنى سمعته ، وقدمى سمعت
فىه ؛ وإنما استعملوا الإفراد فى هذا تخفيفا ،
وللعلم بما يريدون ، فاللفظ على الإفراد ،
والمعنى على التثنية ، ومن ذلك أيضا قول
أبي ذؤيب الهذلى .

فالعسين بعدهم كأن حذاقها

سُلمت بشوك فهى عور تدمع

أراد : العينين جميعا ، واستغنى عن
تثنيتهما لتلازمهما ، تقول : كحلت عيني ،
وعين مكحولة ، تريد : هما معا ، ومثل
العينين المنخران والرجلان والخفان والنعلان .

الرابعة : أن تعبر عن العضوين بواحد
وتثنى الخبر حملا على المعنى كقولك :
أذنى سمعته ، وعيني رأته ، وهذا قليل ،
ومنه قول امرئ القيس :

وعيني لها حادرة بادرة

شسقت بأقهبنا من أخسر

وقول الآخر :

ومنه قولهم : يا غلام اضربها زبانا .
ويازيد اسفعا بيده ، وياحرسى اضربها
عنقه (٣).

إذا ذكرت عيني الزمان الذي مضى
بصحراء فلج ظننا تكفان (١)

دلالات المثني في استعماله :

تنوع دلالات المثني في العربية بتنوع
الأساليب وإيماءات سياقات الكلام ،
ويمكن لنا لميجازها في الآتي :

(أ) الدلالة على التثنية حقيقة ، وهذا
النوع جسد كثير ومعرفته تغني
عن القول فيه .

(ب) الدلالة على الإفراد ، وذلك كأن

يذكر في الكلام علم التثنية ويراد به
خلافها كقصد المفرد في قوله تعالى :
«ومن آياته خلق السموات والأرض
وما بث فيهما من دابة» (الشورى ٢٩)

أراد : وما بث في الأرض دون السماء ،
قال القراء : بذلك جاء التفسير ومثله مما
ثنى ومعناه واحدا قوله تعالى «يخرج منهما اللؤلؤ
والمرجان» (الرحمن ٢٢) وإنما يخرج من
الملح دون العذب (٢).

فقد خاطب المفرد باللفظ الاثنين ، ويحتمل
عندي أن تكون الألف في كل من (اضربها -
اسفعا) عوضاً من نون التوكيد الخفيفة
على أن يكون وصل بنية الوقف . ومنه
قوله تعالى «ألتينا في جهنم كل كفار عنيد»
ق- ٢٤ . قال الخليل والأخفش هذا كلام
العرب الفصيح أن يخاطب الواحد باللفظ
الاثنين : فتقول : ويلك ارحلها وأزجرها
وخذاه وأطاماه ، قال القراء : تقول للواحد
قوما عنا . وأصل ذلك أن أدنى أعوان الرجل
في إبله وغنمه ورفقته في سفره اثنان فجري
كلام الرجل على صاحبيه ، ومنه قولهم
للا واحد في الشعر : خليلي ، ثم يقول :
يا صاح ، قال امرؤ القيس :

خليلي مراني على أم جنديب

نُقْمَسُّ لبانات الفؤاد المعذب

وقال أيضا :

قفانيناك من ذكرى حبيب ومنزل

بسقط اللوى بين الدخول فحوول

(١) انظر في ذلك الأمل في الشجيرة ١ / ١٢٠ وما بعدها ، ٣٠٩ ، ومعاني القرآن للزراء ٢ / ٤١٢ -
والنور الشنتي ١ / ٢٤ وما بعدها .

(٢) معاني القرآن للزراء ٣ / ٢٤

(٣) كتاب ليس في كلام العرب .

وقال آخر :

يريد : مهسا وسمتا واحدا . وأنشدني آخر :

فإن تزجراني يا بن عثمان أنزجر

يسعى بكيداء وخلدمين

وإن تدعاني أحرم عرضا ممنعا

قد جعل الأرطاة جنتين

أراد : جعل الأرطاة جنة .

قال القراء : وذلك أن الشعر له قواف
تقيمها الزيادة والنقصان فيحتمل مالا يحتمله
الكلام (٢٢) .

قال ابن قتيبة : ومنه أن يجتمع شيطان
وأحدهما فعل ، فيجعل الفعل ههما : كقوله
سبحانه : « فلما بلغا مجمع بينهما نسيا حوتهما » (٢٣)
روى في التفسير أن الناسي كان يوشع بن
نون . وبذلك قوله لموسى عليه السلام : « لاني
نسيت الخوت » . ومنه قوله وأنؤمن لبشرين
مثلنا « المؤمنون ٤٧ » . فقد ثنى مع إرادة
الإفراد .

وقوله « مرج البحرين يلتقيان بينهما
برزخ لا يبغيان » ثم قال « يخرج منهما اللؤلؤ
 والمرجان » (٢٤) واللؤلؤ والمرجان إنما يخرجان
من الماء الملح لا من العذب (٢٥) .

وقيل : جاء كذلك : لأن القرين يقع
للجماعة والاثنين ، وقال المازني : « ألقيا »
يدل على ألقى ألقى ، وقال أبو البقاء بتقول
المازني إلا أن الألف في (ألقيا) عوض
من تكرار الفعل عنده : ومثابهما المبرد
حيث قال : هي تشنية على التوكيد : المعنى
ألقى ألقى : فناب (ألقيا) فناب التكرار (١) .

ومنه أيضا قوله جل ثناؤه : « ومن خاف
مقام ربه جنتان » الرحمن ٤٦ فقال :
(جنتان) ولم يقل (جنة) فقد ثنى مع قصد
الإفسراد وذلك لمشاكلته رؤوس الآيات :

قال القراء : ذكر المفسرون : أنهما
بستانان من بساتين الجنة ، ثم قال : وقد
يكون في العربية جنة تشبها العرب في
أشعارها أنشدني بعضهم :
ومهديين فلدسين مرتين
قطعتة بالأم لا بالسنتين

(١) انظر القرطبي ١٧ / ١٦ ، والتبيان لأبي البقاء ١١٧٥ : ومشكل إعراب القرآن لمكي القيس
٦٨٤ . والبحر ٨ / ١١٦ . وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة / ٢٩١

(٢) انظر معاني القرآن للقراء ٣ / ١١٨ ، ١٥٧ ، والكتاب ١ / ٢٤١ ، والخزانة ١ / ٣٧٦ وشرح
بواهد الشافية / ٦٠ : ٩٤ : القرطبي ١٧ / ١٧٧ .

(٣) الكهف / ٦١

(٤) الرحمن ١٩ : ٢٠ : ٢٢

(٥) انظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة - ٢٨٦ - ٢٨٨ ، والتاج (بشر) .

(ج) دلالة المثني على الجمع :

كأن يكون اللفظ مثني والمراد به جمع نحو قوله تعالى : « ثم ارجع البصر كرتين » (الملك ٤) فقد ذكر (كرتين) وأراد كرات ؛ بدليل قوله بعد « ينقلب إليك البصر خاسئا وهو حسير » وذلك أن إعياء البصر وخسوته لا يتأتى من مرتين بل من مرات (١) .

ومنه قوله « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما » (الحجرات ٩) فانظر كيف عاد الضمير جمعاً في (اقتتلوا) على (طائفتان) وذلك حملاً على المعنى ، حيث تصلح الطائفة للمفرد والمثني والجمع فمن مجيء الطائفة بمعنى المفرد قوله تعالى : « إن نعت عن طائفة منكم نعتب طائفة » (التوبة ٦٦) قال قتادة : كان رجل من القوم لا يمالئهم على أقاويلهم في النبي ﷺ ويسير بجانبهم ؛ فسماه الله طائفة وهو واحد (٢) ومثال مجيء طائفة جمعاً قوله : « وددت أن طائفة من أهل الكتاب لو يضلونكم ، وما يضلون إلا أنفسهم وما يشعرون » (آل عمران ٦٩) لهذا لما كانت بمعنى الجمع صلح عود الضمير جمعاً في قوله : « وإن طائفتان

من المؤمنين اقتتلوا » ، ولما كانت بمعنى المفرد صلح عود الضمير مثني على (طائفتان) في قوله (بينهما) ، وذلك حملاً على اللفظ من هنا يظهر أن (طائفتين) مثني يراد بهما الجمع مرة والثنية أخرى ، فيعود الضمير مراعاة للفظ مثني ، وجمعاً مراعاة للمعنى ومثل طائفتان (خصمان) في قوله « هذان خصمان اختصموا » (الحج ١٩) (خصمان) مثني قصد به الجميع بدليل عود الضمير جمعاً في قوله « اختصموا » وذلك لأن الخصم يصلح للمفرد فيقال : هذا خصمي ، وللمثني فيقال : هما خصمي وللجمع نحو : هؤلاء خصمي مثل (هؤلاء ضيفي) ومنه قوله تعالى « وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب » (ص ٢١) فأعاد الضمير على الخصم جمعاً مما يؤكد صلاحيته للمفرد وغيره (٣)

ومنه قوله « ولقد أرسلنا إلى ثمود أخاهم صالحاً أن اعبدوا الله فإذا هم فريقان يختصمون » (٤) ، المعنى يتضح مما سبق .

(١) انظر القرطبي ٢١٠/١٨ ، البحر ٢٩٩/٨ ، والتاج (مر) .

(٢) تأويل مشكل القرآن / ٢٨٣

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢١٩/٢ - ٢٢٠ ، والقرطبي ٢٦/١٨ ، والبحر ٣٦٠/٦ والأسنى

الشجرية ٣١٢/١ ، والبيان لأبي اليعاقبة المكبري / ٩٣٧ ، ١١٧١

(٤) النمل / ٤٥

(د) دلالة على المبالغة :

الأصل أن يستعمل المثني في مقام التثنية لا يزيد عليه ولا ينقص نحو : جاء الزيدان ورأيت الزيدتين ومررت بالزيدين وهكذا دواليك .

وقد يخرج عن حقيقته من خلال سياقات الكلام فيؤدى به غير ما يقتضيه ظاهر اللفظ من إفادته المبالغة والتعظيم .

وذلك نحو : لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك ، وهذا ذيك وحجازيك وخياليك وحواليك .

يقول ابن سيده : يجوز في المصدر المثني المحمول على الفعل المتروك (انخدوف) إظهاره إذا كانت الحال حال تعظيم في خطاب رئيس : وكان اللفظ ينبيء عن جنس الفعل . حمل المصدر على الفعل المتروك لإظهاره للمبالغة في التعظيم إلى أعلى منزلة على طريق المعنى النادر . فأجرى اللفظ على ما يقتضيه ذلك المعنى من ترك التصرف . والتثنية لتضعيف فعل التعظيم حالا بعد حال . كقولهم : لبيك وسعديك فنية مبالغة تعظيم مما عومل به مما يقتضى ذلك . . .

ولمّا جازت التثنية للمبالغة ولم يجز الجمع لأن التثنية أولى بالتفضيل شيئاً بعد شيء من الجمع ، إذا كانت التثنية لا تكون إلا

على الواحد . والجمع قد يكون على غير الواحد ، نحو نفر ورهط . فهذه تقتضى تضعيف المعنى كما قال سيديويه في (حنانيك) كأنه قال : تحننا بعد تحنن ، وحنانا بعد حنان ، والتثنية أدل على هذا التفضيل من الجمع . . . ، فكلمة قل النظير في معنى التعظيم كان أشد مبالغة . لأنه إذا قل النظير قل من يستغنى عنه : أى من يحتاج إليه ولا يستغنى بغيره عنه فهو أجل في التعظيم مما ليس فوق تعظيمه تعظيم : وهذه الصفة لا تكون إلا لله تعالى . . . ولا تجوز هذه المبالغة إلا بالإضافة لأمرين :

أحدهما : طلب الأعراف في هذا المعنى النادر فيصير كالمثل .

والآخر : أن بالإضافة إلى المعظم أخص بمعنى التعظيم من الانتمصال ، فلهاذا لم يجز حنانيك ولبيك وسعديك وما جرى مجراه . إلا بالإضافة ، وعلّة الإضافة فيه كعلة لزوم الإضافة في (سبحان الله ومعاذ الله) . قال طرفة :

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا
حنانيك بعض الشر أهون من بعض

كأنه قال : تحننا بعد تحنن ، ووضع حنانيك موضع تحنن ، وتقول : سبحان الله وحنانيه كأنك قلت : ورحمته ، على المبالغة في طلب

الرحمة منه بعد الرحمة على ما تتمتضيه
التثنية وقل عبد بنى الحساس:

إذا شقَّ بردٌ شقَّ بالبرد مثله

دواليك حتى ليس للبرد لابس

فقال: دواليك، لأن المداولة على معنى المداومة
موضع مبالغة وتعظيم: كأنه قال: مداولتكَ
وجعل (دواليك) في موضعه وقال
آخر:

* ضرباً هذا ذاك وطعناً وخضاً *

أي هذا بعد هذا، فبالغ في الكثرة . . . (١)
وبعد:

فهذه ظاهرة التثنية بكل ما يحيط بها
وهذا هو المنهج الوظيفي الذي أراه جديراً

بالتناول في مجال تعليم الناشئة، وقد استوفيت
كثيراً من جوانبه ولا أدعى الإتيان عليها
كما قصدت فيه بيان ألوان التوسع في
الاستعمال العربي الذي هو بمنأى عن
قواعد النحوين التي لم يك للمجاز أو التوسع
بخضوع لها، أو بعبارة أخرى لم يعد لها
سلطان عليه، كما يتضح ذلك من هات
الدراسة: ومهما يكن من عمل هذا فإني
أضرع به إلى إلهي صاحب العزة والجلال
أن يتقبله خالصاً لوجهه الكريم، كما أرجوه
في كل مسعى حسن الثواب وهو المرتجى
وعليه التكلان، وصلى الله وسلم على البشير
النذير وعلى آله وصحبه وسلم.

عبد الرحمن محمد اسماعيل

جامعة أم القرى

معهد اللغة العربية



(١) انظر المخصص ٢٣١/١٣ وما بعدها .

الفهرس

- تهيد
- تعريف المثنى وانغرض منه
- أقسامه
- شروطه
- ... ما يثنى
- ... لا يثنى
- ما اختلف في تشيته
- تقسيم المفرد بالنسبة للمثنى
- تقسيم المثنى بالنسبة للمفرد
- طرائق العرب في التثنية
- (أ) التثنية بالعطف وهى الأصل
- (ب) التثنية بالزيادة
- (ج) التثنية بالنيابة
- (د) التثنية بالتغليب والزيادة
- ما تغيرت حروفه في المثنى
- قضايا نون المثنى
- ... مذاهب العرب في إعراب المثنى
- مذاهب العرب في عود الضمير على المثنى
- مذاهب العرب في تثنية آحاد الجسم مضافة إلى المثنى
- مذاهب العرب في التعبير عن العضوين المزدوجين
- ... دلالات المثنى :
- (أ) الدلالة على التثنية لفظاً ومعنى
- (ب) دلالاته على الإفراد معنى
- (ج) دلالاته على الجمع معنى
- (د) دلالاته على المبالغة .

دراسة

في حركية عين الكلمة الثلاثية

في العربية ولهجاتها

للدكتور أحمد علم الدين الجندى

مقدمة :

توهم القدماء من علمائنا ضالة قيمة الحركات - وأنها أمر ثانوى بالقياس على الحروف ، وفي هذا القول بعض المغالاة ، فللحركات خطورتها في تنويع أصل كل معنى ، وعن طريقها يتحقق تغاير المعنى الصرفى ، والدور البنائى الوظيى . وتاريخ الحركات - جزء هام من تاريخ الكتابة العربية في عصورها

الإسلامية ، غايتها تصوير كل صوت برمز كتابى يدل عليه . ولقد مرت العربية في تاريخها الطويل بإصلاحات في هذه الحركات متنقلة بين النقط^(١) وغيره حتى استقرت على يد الخليل بن أحمد - رائد هذه المدرسة العلمية بإبدال طريقة النقط التى وضعها أبو الأسود الدؤلى للدلالة على الحركات الإعرابية بجرات علوية وسفلية للدلالة على الفتح والكسر ، وبرأس واو للدلالة على الضم^(٢) ، وما قام به الخليل في هذا الشأن يرمى إلى العبقرية العربية ، وأياً ما كان فالكتابة وحركاتها ترتبط بالعميقة الإسلامية حيث حملت الدين الجديد على جناحها شرقاً وغرباً ، بل كانت له خيراً من صليل السيوف ومشروعات الرماح ، كما ترتبط بالفن الهندسى الجمالى تارة أخرى .

(١) ألف في النقط كثيرون من العلماء منهم أبو عمرو الدانى صاحب كتاب: النقط والشكل: مكتب الدراسات الإسلامية في دمشق ١٩٤٠ م . تحدث فيه عن نقط المصاحف وكيفية ضبطها على الفاظ التلاوة ومذاهب القراءة ، كما ذكر مواضع الحركات من الحروف ، والتنوين وتتابعه ، وعلامة السكون والتشديد ، وتحدث كذلك عن أحكام نقط ما نقص من هجائه وما زيد في هجائه بالنسبة للمصحف ...

(٢) وآخر هذه الإصلاحات في الحركات حتى الآن ما قام به الدكتور خليل عساكر حيث أضاف خمس علامات مبتكرة وجعلها رموزاً لخمس حركات ترد في نطق اللهجات العربية الحديثة ، وقد رأى اتفاق هذه العلامات الجديدة وانسجامها مع طبيعة الكتابة العربية . انظر مجلة مجمع اللغة العربية ج ٨ . وأرى أن هذا الإصلاح هو الرابع في تاريخ إصلاح الكتابة .

وفي العربية نجد أنماطا من الحركات المختلفة من بسيطة ومزدوجة Diphthong ومطولة ومخطوفة أو مختلصة إلى آخر ما نراه في كتب العربية وعلوم القرآن، على أن الحركات يمكن أن ترتبط بنظرية نحوي العربية الذين يرون أن الحركات الأساسية هي التي بواسطتها تحرك نهاية الكلمة في حالات الإعراب ، غير أنه يوجد إلى جانب هذه الحركات حركات أخرى نشأت بتأثير الحرف الصامت سابقا أو لاحقا ، مع بعض العوامل الأخرى .

والحركات قصيرة وطويلة وليس من فرق بينهما إلا في الكمية ، والأولى قامت بدور المخالفة بين الصيغ التي لا تفترق إلا في حركة محققة البناء الوظيفي في الصيغة ، من ذلك :

حفرت وسط الدار بئرا	بين الظرفية والإسمية .	حفرت وسط الدار بئرا
بين المشاركة وبين الأمر		

شاتم فلان فلانا
وشاتم فلان
بين المشاركة واسم
الفاعل

سقف وسقف
ضحكة وضحكة
شربة وشربة
بين المفرد والجمع
بين الفاعلية والمفعولية
بين الوحدة والهيئة

فما رأيت من تفاوت أو تغاير في المعنى
الوظيفي فمرجه الاختلاف في الحركات
دون غيرها .

حركية العين وتنويع المعنى :

قد تتوالى الحركات والسكنات على الصيغة ، وتتقاصف عليها فتألف نمطا منسجما يتواكب مع المعاني الوظيفية^(١) ، ويمكن أن نرى نموذجا لما وقع فيه التخفيف بالإسكان في عين الكلمة ، ونرصد دلالاته فإذا نظرت إلى :

(أ) ثبت وثبت ، فالدلالة في الأول على المتثبت ، وفي الثاني على زيادة التمكن في الوصف .

(ب) النفض والنفض ، والخبط والخبط ، والطرْد والطرْد ، فقد كثر عنهم مجيء المصدر

(١) انظر : الوحدات الصرفية ص ٢٥٢ (مخطوط بمكتبة كلية دار العلوم) الأستاذ أحمد عبد العظيم .

على فعل ساكن العين ، واسم
المفعول منه على فعل مفتوحها^(١)
كما يمكن أن تختلف دلالة
الكلمة أيضا باختلاف أى
حركة فيها ولو كانت الحركة
غير السكون :

(١) فمن ذلك : قول ابن درستويه
« وقد يلتزمون أحد الوجهين
للفرق بين المعاني كقولهم :
ينفر - بالضم من النفار
والاشمئزاز ، وينفر - بالكسر
من نفر الحجاج من عرفات^(٢) »
إلا أن هذه المفاهيم الدقيقة قد
تجمدت فيما بعد وزالت الحدود
بينها رويدا رويدا ، خذ
مثلا قول الله تعالى : « ويهلك
الحرث والنَّسل^(٣) » فقد
روى هارون عن الحسن وابن
أبي إسحق وابن محيصن .
« وَيَهْلِكُ » بفتح الياء واللام
ورفع الكاف . الحرث والنسل :

رفع فيهما ، وابن مجاهد
يغلط القراءة ، وابن جنى
يتصدى للدفاع عنها معتمدا
على دربته الذهنية وأقيسته
الصناعية إذ يقول : لعمري
إن ذلك ترك لما عليه اللغة....
ثم ينقل ابن جنى عن أبي بكر
(أنه كان يذهب في هذا إلى
أنها لغات تداخلت^(٤)) . وكان آ
على اللغويين أن يبحثوا في
المعنى أولا بمعنى أن الفعل هلك
- إذا جاء في قبيلة من باب
ضرب ، وفي أخرى من باب
علم - هل يكون المعنى واحدا
فيهما أم يختلف باختلاف
الصيغة ؟ وكان عليهم أيضا
أن يفتشوا عن الباب الأصلي
لهذه المادة والفرعي منها ، وهل
الأصلي يتساوى مع الفرعي
في المعنى أو يزيد أو ينقص
أو ينحرف معناه قليلا أو
كثيرا ؟ .

(١) المحتسب لابن جنى ٢ / ٦٢ ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

(٢) المزهر للسيوطي ١ / ٢٠٨

(٣) سورة البقرة آية ٢٠٥

(٤) المحتسب ١ / ١٣١ خط بالتيمورية .

(ب) وقد كان لدى الفراء شفافية في لحظ هذه الظلال الدقيقة بين الضم والفتح ، وذلك في كتابه « المذكر والمؤنث »^(١) قال الفراء : أكثر القراء على فتح القاف في قوله تعالى : « إن يمسسكم قرح فقد مسّ القوم قرح مثله » وقرأ أصحاب عبد الله : قرح - بالضم . وكان القرح - بالضم ألم الجراحات وكان القرح - بالفتح الجراحات بأعيانها . على أن كثيرا من المتأخرين يَمرون على مثل هذا ، ولا يكادون يقفون تلك الوقفة الرائعة التي وقفها الفراء حين نظر إلى الصيغة من الجانب الفني الدلالي لا الجانب الميكانيكي الصناعي الذي ينحصر في استبدال حركة بأخرى على حين تبقى الدلالة في الصيغة راکدة هامة .

التفريخ والتفريع في عين الكلمة :

معلوم أن الثلاثى المجرد له الأوزان الآتية : فعل ، فعل ، فعل ، فعل بفتح العين وكسرها وضمها ولكن لوحظ أن الصيغتين الأخيرتين تعنورهما تغيرات عدة لا سيما في الأوزان الصرفية ، والقصد من هذه التغيرات هو التخفيف وتوفير الجهد الذى تنزع إليه القبائل العربية فى أثناء كلامها ، وأمثال ذلك ما نجده فى :
 ١- فَعِل : بكسر العين سواء كانت اسما أو فعلا حيث ينطق بها (فَعِل) بتسكين العين مثل : عَلِمَ تقول فيه : عَلِمَ ، وفى كَتَف : كَتَفَ ، وفى فَخَذ : فَخَذَ ، ويظهر أن هذه التغيرات أو التفريعات تختص بلهجة تميم ، على حين لهجة الحجاز أبقته على حالها بدون تفريع ، يقول الرضى « وجميع هذه التفريعات فى كلام بنى تميم ، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء ولا يفرعون^(٢) » وعزاه سيبويه « إلى بكر بن وائل وأناس كثير من

(١) ٢٦ ، وانظر اللسان ٦ / ١٤٨

(٢) شرح الشافية : ابن الحاجب : ١ / ٤٠ ط حجازى .

- تميم^(١) « وبلاستقراء وجد أن صيغة :
(فعل) بكسر العين يتفرع عنها ما يلي :
- (أ) تسكين العين : مثل فعل .
- (ب) تسكينها بعد نقل حركتها إلى
الفاء فتصير (فِعْل) نحو :
شهد ، فخذ ، في حلقى العين ،
وكتف ، وكبر ، في غير الحلقى .
- (ج) التفريع الثالث : فِعْل :
بكسرتين وهذا التفريع يختص
بما كان حلقى العين نحو ضحك .
هذه هي تفريعات (فِعْل)
بكسر العين .
- (أ) فِعْل : بكسر العين وتفريعها
إلى فَعْل بسكون العين .
- ولما كانت النصوص القرآنية ، وغيرها
هي سبيلنا في إثبات كل قضية فإليك
ما يلي :
- ١ - كلمة على وزن نبتة وهي الفصحى
وهي لغة الحجاز ، وبها جاء التنزيل ،
وكلمة على وزن (سدره) ، وعلى وزن
(تمرة) وهي لغتا تميم^(٢) . ويقول
المصباح بأن « الكلمة » تخفف على
لغة بنى تميم^(٣) . وفي قوله تعالى : « قل
يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء^(٤) »
قرئت كلمة - على وزن نمربة ، وكلمة
على وزن (سدره)^(٥) .
- ٢ - وفي الآية « وكأين من نبي قاتل
معه ربّيون كثير ، فما وهنوا لما
أصابهم^(٦) . قرأ عكرمة وأبو السّمال :
وهنوا بإسكان الهاء^(٧) .
- ٣ - يرى الأزهرى أن (الوسمة)
بكسر السين وهو كلام العرب - وعزى
كسر السين إلى لغة الحجاز^(٨) ، وقال
الجوهري تسكينها لغة^(٩) . ولا شك
أن التسكين تفريع عن الكسر وأرجح
أن التسكين لتميم .

(١) سيبويه : ٢ - ٢٥٧

(٢) ابن هشام : شذور الذهب : ١٣/١ ، وحاشية عبادة على الشذور : ١٣/١

(٣) المصباح : ٨٣١/١ ، شرح المفصل : ابن يعيث : ١٩/١ ، اللسان : ٤٢٨/١٥

(٤) سورة آل عمران آية : ٦٤ (٥) البحر : ٤٤٧/٢ : ٤٨٢

(٦) آل عمران آية : ١٤٦ (٧) البحر : ٧٤/٢

(٨) المصباح : ١٠٢٤/٢ (٩) اللسان : ١٢٣/١٦

٤- في قوله تعالى : « وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة »^(١) فقرأ أبو رجاء ومجاهد والحسن وغيرهم بسكون الظاء - وهي لغة تميمية^(٢) - كما عزاها في المحتسب إلى تميم^(٣) أيضا . ولا شك أن هذا التسكين في الظاء للتخفيف من نظرة - بكسر الظاء .

٥- وما رواه ابن السكيت من أنه سمع أعرابيا من بنى تميم يقول : « نَعَم »^(٤) وقرأ ابن وثاب قوله تعالى « سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار »^(٥) بفتح النون وسكون العين ، قال أبو حيان وتخفيف فعل لغة تميمية^(٦) .

ويظهر أن هذا التخفيف لم يكن خاصا بتميم بل شمل كثيرا من المناطق العربية ، فكانت بكر بن وائل تخفف مثل هذا فقد ذكر سيبويه في كتابه « أن من

العرب من يقول : نَعَم الرجل - في نِعَم - كأن أصله : نَعِم ثم خفف بإسكان الكسرة على لغة بكر بن وائل^(٧) ، وما يزيد هذا الدليل قوة ما روى عن أبي هريرة وعاصم الجحدري في قراءتهما « مَلِك يوم الدين »^(٨) في « مالك يوم الدين »^(٩) على الصفة المشبهة . وقد قرأ بها أيضا عبد الوارث عن أبي عمرو^(١٠) ، كما عزيت هذه القراءة في مكان آخر لربيعة ، واستشهد لها بقول الأعشى :
فقال للمَلِك أطلق منهم مائة
رَسَلًا من القول مخفوضا^(١١) ومارفعا

وإذا كانت الظاهرة واحدة في بكر بن وائل وربيعة ، فذلك لأن العلاقة النسبية بينهما قائمة ، إذ أن بكرا هذه - كما ترى كتب الأنساب - بطن من ربيعة^(١٢) .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٨٠
(٣) المحتسب : ابن جنى : ١٦٤/١ مخطوطة بالتيمورية رقم ٣٧٩ تفسير تيمور .
(٤) إصلاح المنطق : ١٠٥
(٥) سورة الرعد آية : ٢٤
(٦) البحر المحيط : ٣٨٧/٥
(٧) اللسان : ٦٦/١٦
(٨) البحر : ٢٠/١
(٩) سورة الفاتحة آية : ٤
(١٠) مختصر شواذ القرآن لابن خالويه : ١
(١١) الاشتقاق : ١٧ ط وستنفلد .
(١٢) نهاية الأرب : القلقشندى : ١٧٨

وإذا كان هذا التسكين جائزا فإننا نرى بعض المتزمتين يسمونه بعدم الصحة مستدلين بقول الشاعر :

وأحفظ من أخي ما حفظ مني
ويكفيني البلاء إذا بهـلموت

فسكن حفظ - وهو غير سائغ على رأيهم !! والصحيح أنه جائز في سعة الكلام وليس من الضرورة في شيء .

والأمثلة السابقة فيها تفرعت الصيغة (فِعْل) إلى (فَعْل) بسكون العين .

وقد تفرغ صيغة (فَعْل) بكسر العين إلى (فِعْل) بسكونها ، وذلك في لهجة تميم ، ومن ذلك :

(ب) فِعْل : بكسر العين وتفريعها إلى فِعْل بكسر الفاء ، وسكون العين .

١- وذلك قوله تعالى « بثسما اشتروا به أنفسهم »^(١) فأصل بثس : بثس من البوس ، سكنت همزتها ، ثم نقلت

حركتها إلى الباء ، كما قيل : لكببد : كببد .

قال الطبري في تفسيره « وهي من لغة الذين ينقلون حركة العين من فَعْل إلى الفاء إذا كانت عين الفعل أحد حروف الحلق الستة - وذلك فيما يقال لغة فاشية في تميم »^(٢) .

٢- وقرأ الجمهور قوله تعالى « سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار »^(٣) بكسر النون وسكون العين وهي أكثر استعمالاً^(٤) ، وأصلها : نَعِم ، فسكنت العين ثم نقلت حركتها إلى النون قبلها فصارت (نِعْم) .

٣- وفي المخصص أنه سمع من العرب من يقول « وَرِكَ ، و - وَرِكَ ، وَكَيْفِ وَكَيْفِ^(٥) ، وَلَعِبِ وَلَعِبِ^(٦) .

والغرض من هذا التفريع المعزى إلى تميم هو كراهة الانتقال من الأَخْف إلى الأَثْقَل . ولهذا آثرت تميم تسكين العين في هذا كله ، والسكون أخف من الحركة .

(٢) تفسير الطبري : ٢٣٨/٢ دار المعارف .

(٤) البحر : ٣٨٧/٥

(٦) تفسير الطبري : ٣٣٨/٢ دار المعارف

(١) سورة البقرة آية : ٩٠

(٣) سورة الرعد آية : ٢٤

(٥) المخصص : سفر ١٤ ص : ٢٢١

وقد تنصرع صيغة : فَعِلَ إلى فِعِلَ ،
بكسر الفاء والعين وهذا التفريع لا يكون
إلا في الحلقى العين .

(ج) فَعِلَ : بفتح الفاء وكسر العين
وتفريعها إلى فِعِلَ : بكسر
الفاء والعين .

وهذا التفريع لا يكون إلا في الحلقى
العين كِنِعْمَ وبئس : فتقول فيها على
التفريع نعم وبئس ، بكسر الفاء والعين
في كل منهما والأصل فيهما ، نعم وبئس
بفتح فكسر ، وقد عزا صاحب التوضيح
الصيغتين نعم وبئس ، بكسر الحرفين
الأولين إلى تميم حيث قال « وكسرهما
عند بني تميم ، ولا يجيز الحجازيون فيهما
إلا الأصل »^(١) ، وقد ساق سيبويه
عدة صيغ على فعل : بكسر الفاء والعين
منها : رجل لعب : بكسر الفاء والعين ،
ورجل محك ، وهو ماضغ لهم : بكسر الفاء
والعين ، وهذا رجل وعِك^(٢) .

ولقد علل الرضى هذا التفريع في تلك

الصيغة فقال « وإنما جعلوا ما قبل الحلقى
تابعاً له في الحركة ، مع أن حق الحلقى
أن يفتح نفسه أو ما قبله كما في « يد مع »
لثقل الحلقى وخفة الفتحة ، فاتبع
فاوه لعينه في الكسر^(٣) . وعلل سيبويه
لهذا التفريع بأن حرف الحلق لا يناسبه
إلا الفتح ، ولم تفتح العين الحلقية هنا
خوفاً من أن تلتبس صيغة (فعل) بفتح
العين مع صيغة (فعل) بكسرها ، فلما
لزمت العين الكسر ، وهى حرف حلق ،
وفي ذلك شيء من الثقل - أتبعوا الفاء
العين ليحدث نوع من التخفيف بالميل
من كسرة إلى كسرة ، وذلك لأن اللسان
يعمل في جهة واحدة ، فيكون العمل من
وجه واحد^(٤) .

٢- فَعِلَ : بفتح الفاء وضم العين
وتفريعها إلى فَعِلَ : بفتح الفاء وسكون
العين . وقد جاء التفريع فيها بسكون
العين تخفيفاً ولا يكون ذلك إلا عند بني
تميم . وأمثلة ذلك : ما قرئ به في قوله

(١) التصريح والتوضيح : ٩٥/٢

(٢) كتاب سيبويه : ٢٥٥/٢ ، شرح السيراني على سيبويه : ٣١٣-٥ مخطوط بالتميمورية .

(٣) شرح الشافية : ٤٠/١

(٤) كتاب سيبويه : ٢٥٥/٢ ، وانظر : المخصص لابن سيده : سفر : ١٤ ص ٢١٣

بكر بن وائل في كتاب الله أذكر منها :

(١) قال تعالى : « حتى إذا ضاقت

عليهم الأرض بما رحبت »^(٨)

قرأ زيد بن علي « بما رحبت »

بسكون الحاء^(٩) .

(ب) وقال تعالى : « كبرت كلمة

تخرج من أفواههم »^(١٠) .

فقد قرئ « كبرت » بسكون الباء -

وهي لغة تميم^(١١) .

ويجوز في هذا التفريع أي صيغة

« فَعَلَ » أن تنقل ضمة عينه إلى فائه

فيكون على وزن (فَعَلَ) بضم الفاء

وتسكين العين - وعليها قرئ قوله تعالى :

« وحسن أولئك رفيقا »^(١٢) « وحسن »

بضم الحاء وسكون السين ، والذي حدث

في تلك الصيغة : أن حركة السين وهي

الضمة ، نقلت إلى الحاء قبلها - وقد

عزى هذه الصيغة المنقولة حركتها -

تعالى : كبرت كلمة تخرج من أفواههم »^(١١)

بسكون الباء في (كبر) - وعزاها

أبو حيان إلى تميم^(٢) . كما قرأ أبو السمال

قوله تعالى : « وحسن أولئك رفيقا »^(٣)

بسكون السين - وعزاها أبو حيان إلى

تميم كذلك^(٤) : ونسب ابن خالويه في

البدیع هذه القراءة إلى قعنب^(٥) .

على حين لغة الحجاز لا تفرع في تلك

الصيغة ، فقد قرأ الجمهور الآية السابقة

« وحسن » بفتح الفاء وضم العين وهي

الأصل ، قال أبو حيان : وهي لغة الحجاز^(٦) ،

ويظهر أن التفريع في تلك الصيغة لم يكن

خاصا بتميم وحدها - فقد شمل بقاعا

أخرى من الجزيرة العربية ، ومما يؤيد

هذا ما جاء عن سيبويه من أن التسكين

في العين لغة بكر بن وائل ، وأناس كثير

من تميم ، ومثل لذلك بقوله : « عَضُدٌ

في عَضُدٌ وفي كَرُم الرجل : كرم »^(٧)

بفتح فسكون ، وقد وجدنا صدى اللهجة

(٢) البحر : ٩٧/٦

(٤) البحر : ٢٨٩/٣

(٨) سورة التوبة آية : ١١٨

(١٠) سورة الكهف آية : ٥

(١٢) سورة النساء آية : ٦٩

(١) سورة الكهف آية : ٥

(٣) سورة النساء آية : ٦٩

(٥) مختصر شواذ القرآن : ابن خالويه : ٢٧

(٦) البحر : ٢٨٩/٣ ، الدر اللقيط : ٢٩٠/٣

(٧) الكتاب : ٢٥٧/٢

(٩) البحر : ٢٤/٥

(١١) البحر : ٩٧/٦

أبو حيان « إلى لغة بعض قيس »^(١) -
ويظهر أن النقل في الحركة هنا لا يصح
إلا إذا لمحمنا معنى التعجب فيها ، لأن التغيير
في اللفظ بالنقل صحبه معنى آخر زائدا
وهو التعجب ، وهذا معنى كلام الرضى
« من أن فعل - الذى فيه معنى التعجب يقال
فيه فعل^(٢) » بسكون العين وضم الفاء .

واستشهد لذلك بقول الأخطل :

« وحبُّ بها مقتولة حين تُقتل »

ولعل ذلك دلالة على نقله إلى معنى
التعجب^(٣) .

وأصل : حُبٌّ : حَبٌّ - بفتح العين ،
ثم حول إلى فَعُلٌ : بضم العين لإرادة
المدح والتعجب فصار « حبيب » بضم
العين ، ثم نقلت العين إلى الفاء بعد
حذف حركتها فصار : حُبٌّ بضم ففتح .

وفى نسبة البيت السابق إلى الأخطل
دليل يفيدنا فى قضيتنا ، وهو أن هذا
التفريع فى الصيغ لم يكن فى تميم فقط ،
ولكنه شمل أجزاء كبرى من الجزيرة

العربية - فالأخطل هذا من تغلب ، وتغلب
وبكر ابنا وائل من ربيعة . وفى الكامل
للمبرد نجد شيئا من التفريع فى صيغة
فَعُلٌ بضم العين ، وتحويلها إلى فَعُلٌ
بسكونها .

من ذلك قول عمران بن حطان :

من الأزد إن الأزد أكرم معشر

يمانية طابوا إذا نسب البشر^(٤)

ويعقب المبرد على البيت السابق بقوله :

وينشد :

(يمانية قربوا إذا نسب البشر)

بسكون الراء .

يريد : قريبا - بضم الراء . قال
المبرد : « وهذا جائز فى كل شىء مضموم
أو مكسور إذا لم يكن من حركات
الإعراب : تقول فى الأسماء : فى فَعُذٌ :
فَعُذٌ وفى عَضُدٌ : عَضُدٌ بسكون العين ،
وتقول فى الأفعال : كرم عبد الله بسكون
العين أى كرم^(٥) ، وقول المبرد « وهذا
جائز . . . » دليل على أن هذا ليس
بابه الضرورة ، بل يكون فى سعة الكلام .

(١) البحر : ٢٨٩/٣

(٢) شرح الشافية لابن الحاجب : ٤٣/١

(٤) الكامل : ١١/١٢ ط حجازى ١٣٦٥

(٣) شرح الشافية : ٤٣/١

(٥) الكامل المبرد : ١١٤/٢

وإنما كان القصد من هذا التفريع - هو التخفيف ، لأن النطق بصيغة : فَعُلْ بسكون العين أخف من صيغة فعل : أى بضم العين ، ولا شك أن السكون أخف من الضم . ولو لم يسكنوا العين بل تركوها على الضم لترتب عليه أن اللسان ينتقل من الأَخْف وهو الفتححة - إلى الأثقل منه - وهي الضمة ، ولهذا سكنت الضمة في تفريعه ، لأن السكون أخف . ويظهر أن التسكين كما كان في الكلمة الواحدة عند تميم ، شمل الكلمتين أيضا ، ويظهر هذا في غير المتصل بأن تكون الكسرة أو الضمة ليست في وسط الكلمة - كما تقدم من الأمثلة - بل ينظر إليها بجانب كلمة أخرى ، ومن هذا أنهم يسكنون هاء - هو وهى ، إذا سبقهما واو ، أو فاء ، أو لام ، وقد وردت بعض القراءات على ذلك : منها قوله تعالى : « وهو بكل شىء عليم ^(١) » ، « وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ^(٢) » ، « وإن الدار الآخرة لهي الحيوان ^(٣) »

فقد قرأ قراء عديدون بسكون الهاء من الآيات السابقة منهم أبو عمرو والكسائي وأبو جعفر ^(٤) ، وعزا صاحب الإتحاف هذا التسكين إلى نجد ، كما نسب التحريك فيها إلى الحجاز ^(٥) .

والسبب في هذا التسكين عند نجد أو تميم أن (فُهو) على وزن (فعل) فكما جاز أن نسكن عَضُدًا - فتكون (عَضُد) ، جاز تسكين الهاء من (فهو) التي برزن (فَعُل) بضم العين فتصير (فهو) (وهو) ، بسكونها وهذا إن دل فإنما يدل على أن التسكين كان كثيرا شاملا في تميم في الأسماء والأفعال .

ومما جاء من التفريع على تلك الصيغة قوله تعالى « فخر عليهم السقف ^(٦) » بسكون القاف وهي قراءة الجمهور ، وقد عزاها أبو حيان إلى تميم ^(٧) ، وهي مخففة من « السقف » بضم العين ، كما عزا صاحب البحر صيغة « عَضُدًا » في قوله تعالى : « وما كنت متخذ المضلين

(١) سورة البقرة آية : ٢٩

(٢) سورة العنكبوت آية : ٦٤

(٥) المرجع السابق .

(٧) البحر : ٤٨٥/٥

(٢) سورة البقرة آية : ٢٧١

(٤) إتحاف فضلاء البشر : ١٣٢

(٦) سورة النحل آية : ٢٦

في لهجة تميم وبكر بن وائل ، أما لهجة تهامة أو الحجاز فقد قرأ بها الحسن في قوله تعالى : « وما كنت متخذ المضلين عُضدا » بضميتين ^(٧) .

٣- تفریح : « فُعل » بضم الفاء وكسر العين إلى « فَعْل » بسكون العين .

وهذا الضرب خاص بالفعل المبني للمجهول ، ومن المعلوم أن الفعل في الماضي يضم أوله ويكسر ما قبل آخره في البناء للمجهول لكنه يحول إلى صيغة تفريرية أخرى عند تميم وبكر بن وائل وتغلب - وهي صيغة : « فعل » بضم الفاء وسكون العين ويمكن أن نورد الشواهد الآتية لهذه الظاهرة :

١- عزى سيبويه إلى أبي النجم قوله :
(لو عُصْر منه البان والمسك انعصر ^(٨))
بضم العين وسكون الصاد - وأصلها :
عصر - بالبناء للمجهول .

عضدا ^(١) إلى تميم ^(٢) ، وهذه اللغة قرأ عيسى ^(٣) ، وفي المصباح عزيت إلى تميم وبكر بن وائل ^(٤) ، على حين عزا ابن منظور ناقلا عن أبي يزيد أن صيغة « العُضد والعُجْز - بضميتين - في لغة تهامة ^(٥) » وفي المصباح أن تلك الصيغة السابقة معزوة إلى الحجاز ^(٦) ، وهذا يشير إلى أن التفریح لم يكن في الحجاز . ويشير إلى معنى آخر وهو أن اللهجات كان بعضها يحل مكان بعض في نظر اللغويين والرواة ، فالصيغة عزيت في كتاب إلى تهامة ، وفي كتاب آخر إلى الحجاز ولا شك أن الصيغة الأصلية هي : عضد - بفتح فضم - ثم حدث فيها التخفيف فسكنت الضاد ، فصارت : عضد : بسكون الضاد - وأما نطقها في تهامة عضد : بضميتين فهي صورة متطورة عن الأصل ، ولأنها أخف من عُضد - واللغة في سيرها تميل إلى السهولة ، وقد سبق أن جاءت القراءات في تلك الكلمة

(٢) البحر : ١٣٧/٦

(٤) المصباح : ٦٣٥/٢

(٦) المصباح : ٦٣٥/٢

(١) الكهف آية : ٥١

(٣) مختصر شواذ القرآن ابن خالويه : ٨٠

(٥) اللسان : ٢٨٣/٤

(٧) المصباح : ٦٣٥/٢

(٨) الكتاب لسيبويه : ٢٥٨/٢ ، شرح الشافية : ٤٣/١ ، التصريح على التوضيح : ١٩٤/١ ، المختصر :

« فُعَل » في بكر بن وائل ، وفي « تغلب »
الذي هو أخو بكر ، كما يطرد هذا التفریع
عند تميم أيضا^(١٧) .

وعلى الرغم من أن التفریع هذا في تميم
إلا أن الرضى المحقق - أخطأ عندما نسب
أبا النجم - إلى تميم^(١٨) في بيته السالف -
ولعل هذا النسب الخاطيء جاء له من شبهة
مؤداها : أن هذا التفریع عند تميم أيضا .

ويمكن أن تعلق صيغة التفریع السابقة
بأنهم كرهوا في « فُعَل » - الكسرة بعد
الضممة . فسكنوا هذه الكسرة حتى
لا ينتقل اللسان إلى الثقل ، وعلل صاحب
المخصص هذا ناقلا عن سيبويه قوله :
« كرهوا في « عَصِر » الكسرة بعد
الضممة ، كما يكرهون الواو مع الياء في
مواضع ، ومع هذا إنه بناء ليس من كلامهم
إلا في هذا الموضع من الفعل فكروهوا
أن يحولوا ألسنتهم إلى الاستثقال^(١٩) »

٢- ورد في كتاب المخصص استشهاده
بقول الشاعر : (ونفخوا في مدائنهم
فطاروا^(١)) بسكون الفاء ، ولم يعز
البيت إلى قائل ، وفي نسخة السيرافي
المخطوطة^(٢) على سيبويه عزى هذا البيت
إلى القطامي ، وكذلك في اللسان مادة
(ن ف خ^(٣)) .

٣- جاء في كتاب « العققة والبررة »
ما عزى إلى معبد بن قرط العبدى في
هجاء أمه من قوله :

تلتهم الوسق مشدودا أشظتسه^(٤)
كأنما وجهها قد سُفِعَ بالنار

بسكون الفاء - في « سفيع » .

وإذا بحثنا في كتب الطبقات والأنساب
وجدنا أن أبا النجم صاحب البيت الأول
من بكر بن وائل^(٥) من بني عجل . وأن
القطامي : هو عمير بن شيم من بني تغلب^(٦)
فيكون هذا التفریع من « فُعَل » إلى

(١) المخصص : س ١٤ ص : ٢٢٠

(٢) وفي ديوان القطامي المطبوع سنة ١٩٦٠ ص : ١٤٣ « ونحوها » .

(٣) كتاب العققة والبررة : لأبي عبيد معمر بن المثنى : ٣٦٥ من نوادر المخطوطات رقم ٧ ط أولى ، لجنة

التأليف والترجمة : ١٣٧٣ - ١٩٥٤ تحقيق عبد السلام هارون .

(٥) الشعر والشعراء : ٢٢٢ ط المعاهد ، المخصص : س : ١٤ ص : ٢٢٠

(٦) الشعر والشعراء : ٢٧٧ ط المعاهد .

(٧) شرح السيرافي على سيبويه : ٣٢٣-٥ ، كتاب سيبويه : ٢-٢٥٧-٢٥٨

(٨) شرح الشافية : ٤٣-١ ، وانظر الهامش . (٩) المخصص : س ١٤ ص : ٢٢٠

وإذا التفتنا إلى كتاب الله - التمسنا
في قراءته شواهد لهذا التفریع الذي جاء
على لهجة تمیم ، وبكر ، وتغلب :

١- قرأ أبو السمال قوله تعالى « ولعنوا
بما قالوا^(١) » بسكون العين، ولقد حسنت قراءة
أبي السمال لأن الكسرة وقعت بين ضمتين^(٢) .

٢- كما قرأ مسلمة بن محارب « جزاء
لمن كان كفر^(٣) » بإسكان العين في « كفر » .

٣- وجاء في شرح السيرافي مثل من أمثال
العرب وهو : لم يحرم من فُصد له^(٤) .
بإسكان الصاد وأصلها : فصد - بالبناء
للمجهول ، ولكن جاءت صورتها بالسكون
في المثل - وهي ولا شك صيغة تفریعیة
من المبني للمجهول .

تلك هي أهم التفریعات وكلها في تمیم
ومن لف لفهم من بكر بن وائل وتغلب
وربيعة .

٤- أما صيغة (فَعَل) بفتح الفاء
والعين فلا تفریع فيها ؛ لأن الفتح

خفيف فلا داعي للخروج عنه ، قال
سيبويه : وأما ما تواتر فيه الفتحان ،
فإنهم لا يسكنون منه ، فلا يقولون في
جمل (بفتح الميم) جمل (بسكونها)^(٥) .

وفي ركاب سيبويه يسير السيرافي^(٦)
وابن جنى حيث يقول في محتسبه معلقا
على قراءة أبي السمال وأبي المتوكل وأبي
الجوزاء (حتى يلج الجمل^(٧)) : وأما
الجمل - بالسكون فبعيد أن يكون
مخففا من المفتوح لخفة الفتحة^(٨) .
وأرى أن كلا من سيبويه ومن تبعه في
مذهبه من مثل السيرافي وابن جنى وكثرة
كثرة من النحاة غيرهم قد جانبهم
الصواب أو جانبوه لورود ذلك في القرآن
المقدس وفي التراث العربي وأمثلة ذلك
من القرآن :

(أ) قراءة جحفلة من القراء (حتى
يلج الجمل في سم الخياط) بسكون
الميم ، وذلك تخفيف من الفتح .

(٢) البحر : ٣-٥٢٣

(٤) شرح السيرافي : ٥-٣٢٣ مخطوط .

(٥) شرح السيرافي على سيبويه : ٥-١٦٦ خط بالتيمورية ، الكتاب ٢-٢٥٨ ، ٢-٢٨١

(٦) شرح السيرافي على سيبويه ٥-١٦٦

(٧) الأعراف : ٤٠ وانظر المحتسب في نفس السورة والآية .

(٨) وانظر كذلك شواهد الشافية : ١٨

أن التسكين في ذلك تخفيف
من التحريك .

(هـ) ومن تخفيف المفتوح ما في
البديع لابن خالويه في رواية
عن الكسائي أنه قرأ في الآية
٩٢ من النساء « ومن يقتل
مؤمنا متعمدا » ساكنة التاء .
وقد حكم النحاة على تلك
القراءة بأنها في غاية الشذوذ
والوهن ، ثم يتراجعون قليلا
عن صلفهم فيقولون : (وسهله
مجاورة الفتحة للضممة) وكان
القراءات القرآنية لا تُقبل
إلا بمثل هذا التعليل .

ومن التراث :

(أ) وقد ورد تخفيف المفتوح في
قول الأخطل النصراني :
وما كل مبتاع ولو سلف صفة
براجسح ما قد فاته برداد^(٧)

(ب) وقرأ أبو عمرو بن العلاء
البصرى التميمي وأحد القراء
السبعة «ويدعوننا رغبا ورهبا»^(١)
بالإسكان ، ورواه عنه هارون
عن أبي عمرو^(٢) ، وبهذا يكون
قد خفف أبو عمرو المفتوح .

(ج) كما خففت الجماعة المفتوح
في « كانتا رتقا »^(٣) وقراءة
الحسن وعيسى الثقفي وأبي
حيوة (رتقا) بالفتح^(٤) .

(د) وفي معاني القرآن للفراء عند
قوله تعالى « سبع سنين دأبا »^(٥)
يقول الفراء « قرأ بعض قرائنا
- دأبا - فعلا . وكذلك كل
حرف فتح أوله وسكن ثانيه
فتثقله جائز إذا كان ثانيه
همزة أو غينا أو عينا أو حاء
أو خاء أو هاء^(٦) ، والنحاة
يرون أن الفتح والسكون في
ذلك لغتان ، وكانهم ينكرون

(١) الأنبياء : ٩٠

(٢) الأنبياء : ٣٠

(٣) يوسف : ٤٧

(٤) سلف صفة : وجب بهمه . برداد : اسم من الاسترداد .

(٥) شواذ القرآن : ٩٢ لابن خالويه .

(٦) المحتسب : ٢-٦٢ ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

(٧) معاني القرآن للفراء : ٢-٤٧

يقول البغدادي في شرح شواهد الشافية^(١) : أصله سلف بفتح اللام .

(ب) وقول الراجز :

على محالات عكسَنَ عكسًا

إذا تسداها طلاباً غلسا

يريد غلسا بالفتح .

(ج) ونقل البغدادي عن كتاب

الضرائر لابن عصفور قول

الشاعر :

وقالوا ترابي فقلت صدقتم

أبي من تراب خلقه الله آدم

يريد : خلقه

(د) وقول أبي خراش :

ولحم امرئ لم تطعم الطير مثله

عشية أمسى لأيبين من البكم

يريد : من الهكم .

وابن جنى في شرح التصريف للمازني^(٢)

يرى أن تخفيف المفتوح ضرورة ، وعند

أصحابه من الشاذ ، ثم يرى رأيا آخر

في توجيهه : سلف - في قول الأخطل

السابق : وهو أن يكون مخففا من فعل -

مكسور العين ، ولكنه فعل غير مستعمل

إلا أنه في تقدير الاستعمال وإن لم ينطق

به . وهذا تمحل عجيب من جنى وابن جنى

ثم ينقل عن سيبويه قوله (وهذا التسكين

لم نره في المفتوح البتة)^(٣) وقد وضعت

الحق في نصابه فظهر ترددهم في الخطأ ،

ومجانبة الصواب .

مواقف متشابهة :

وموقف النحاة السابق وتزمتهم حتى

في فهم كتاب الله يذكرني بموقفهم

في إنكار بعضهم إسكان حركة الإعراب ،

حيث يرى كثير منهم عدم حذفها

مطلقا في الشعر وغيره ، وهم محجوجون

بقراءات القرآن الموثقة ، فقد حذفتم

الحركة في الفعل المضارع وقرأ أبو عمرو

بحذف الحركة الإعرابية في « ينصركم »

في آل عمران والملك ، و « يأمركم » و

« يأمرهم » و « تأمرهم » و « يشعركم »

في الأنعام ١٠٩ ، « ويعلمهم » في البقرة

١٢٩ وقد عزي حذف الحركة الإعرابية

(١) ص ١٨ فا بعدها .

(٢) ٢١ - ١

(٣) شرح تصريف المازني ٢٢/١ لابن جنى .

فكأن ظاهرة الإسكان قد زحفت من
 تيم حتى اقتحمت دوائر الحجاز ، فأصبح
 الإسكان لا يقل شأنًا عن الحركة الإعرابية
 خذ مثلاً - يؤكد ما سبق - على سبيل المثال
 لا الحصر ، قراءة نافع (والأذن بالأذن)
 ٤٥ من المائة . بإسكان الذال . ونافع
 حجازي قرأ بالإسكان كما ترى ، مخالفًا
 بيئته التي لا تسكن .

والغرض من ذهاب حركة الإعراب هو
 عامل الخفة والتيسير ، وقد فهمنا فيما
 تقدم أن تمبًا وجيرانها يخففون عين الكلمة
 بإسكانها ، فإذا حذفوا الحركة الإعرابية
 فإنهم يعملون ذلك تمشياً مع نظامهم
 في التيسير والتخفيف ، ومع كل هذا
 نرى :

١- أن المبرد يزعم بأن قراءة أبي عمرو
 لحن^(٥)

٢- وسيبويه يحمل ظاهرة الإسكان
 في قراءة أبي عمرو على الاختلاس .

في القراءات السالفة إلى بني أسد ونميم
 وبعض نجد^(١) ، كما حذفت الحركة
 الإعرابية في الأسماء^(٢) ، وأيلتها القراءات
 القرآنية الموثقة الأمانة ، وكما جاء
 حذف الحركة الإعرابية في النثر ورد
 كذلك في الشعر^(٣) . وهذا يشير إلى أن
 المكان السامي الذي كان لحركات الإعراب
 قد هبط ، إذ الإسكان قد بدأ ينازعها
 في مكانها ويستولي على أمكنتها ، وكيف
 لا يكون ذلك وقد صار الإسكان سمة
 لهجية لقبائل تتم وأسد وغيرها من قبائل
 نجد ، وقرأ على تلك الظاهرة أبو عمرو
 التميمي ، بل يظهر أن الإسكان قد زحف
 على الأماكن التي تسيطر عليها الحركة
 الإعرابية ، وما يؤيد وجهة نظري ما جاء
 في النثر « وقد قرأ بإسكان لام الفعل ...
 محمد بن عبد الرحمن بن محيصة »
 وإذا أدركنا البحث في كتب الطبقات
 لنعرف إلى أي بقعة ينتمي هذا الذي
 قرأ بالإسكان - أفادنا ابن الجزري في
 طبقاته « بأنه قرشي ، ومن قرأ مكة^(٤) »

(١) التحاف فضلاء البشر : ١٣٦ وانظر إبراز المغانى . ٢٣١ والنشر ٢ - ٢١٢

(٢) النشر ٢ - ٢١٤ ، والبحر ٢ - ١٨٨ ومختصر شواذ القرآن ١٤

(٣) شرح السيراني ١ - ٢٦٧ والخصائص ١ - ٧٤ دار الكتب ، وسيبويه ٢ - ٢٩٧

(٤) طبقات القراء ٢ - ١٦٧ (٥) البحر ١ - ٢٠٦

٣- وابن جنى يسير في ركاب سيبويه بل ويشنع على القراء ويرى أن روايتهم بالإسكان جاءتهم « من ضعف دراية »^(١) والحق أنه يجب ألا نلزم بقول النحاة وحدهم ، إذ القراء شركاء لهم في نقل اللغة ، بل قد كان من القراء أكابر النحاة .

على أنني أرجح أن الإسكان لم ينتصر على الحركة الإعرابية وحدها ، بل سيطر على حركات البناء ، ففي الخصائص^(٢)

ورد قول نهشل بن حرى :

أفلما تبين غبّ أمرى وأمره

وولت^(٣) بأعجاز الأمور صدور

وقول جرير :

هو الخليفة فارضوا ما رضى لكمو

ماضى العزيمة ما فى حكمه جنف

بتسكين الياء فى رضى .

وقد يستطيع النحاة أن يقولوا شيئا ؛

لأن الشواهد شعرية ، ولكنهم لن يستطيعوا

أن يقرلوا شيئا فى قراءة أبيّ « وذروا ما بقى من الربا^(٣) » بكسر القاف وسكون الياء^(٤) .

على أن السكون عنصر له قيمة يمكن أن تقارن بقيم الحركات فمثلا : هو يمثل الإمكانية الرابعة وهى الخلو من الحركة ، وله وظيفته وقيمته فى التركيب المقطعى ، وله سمة هامة موسيقية وذلك فى التفعيلات العروضية وله قيمة إيجابية كذلك فى النظام الفنولوجى ، وله مكانته فى الجانب النحوى إذ هو دليل الجزم ، كما أنه دليل إعرابى فى حالة الوقف وأخيرا هو إمكانية من إمكانات البناء^(٥) .

هذا ، ويظهر أن مشكلة السكون قد أثارت نوعا من القلق فى دوائر علمائنا الأقدمين ، استمع إلى ما جاء فى شواذ القرآن لابن خالويه^(٦) عند قوله تعالى « ويدعوننا رغبا ورهبا »^(٧) يقول ابن خالويه سمعت أبا بشر النحوى يقول :

(٢) (٢) ١ - ٧٤

(١) الخصائص ١ - ٧٥ ط الهلال .

(٣) البقرة ٢٧٨

(٤) شواذ القرآن لابن خالويه ١٧ وانظر البحر ٢ - ٣٣٧ فقد جزاها إلى الحسن .

(٥) السكون . دكتور كمال بشر مجلة المجمع ج ٢٤ (٦) ص ٩٢

(٧) الأنبياء ٩٠

قال الأصمعي قلت لأبي عمرو : لم لا تقرأ
- رغبا ورهبا - بالسكون مع ميلك إلى
إلى التخفيف فقال : ويملك - أحمل
أنحف أم حمل - يعنى أن المفتوح لا يخفف
ثم يقول ابن خالويه : وسمعت ابن
مجاهد يقول : روى بالتخفيف في قوله :
رغبا ورهبا - هارون عن أبي عمرو .
ويفهم من تلك المحاوره :

(أ) أن العلاقة بين السكون والفتح
كانت غير واضحة تماما عند
الأقدمين .

(ب) وأن أبا عمرو قال : بأن
المفتوح لا يخفف ثم روى عنه من طريق
آخر تخفيف المفتوح ، ولا تعارض
ولا تناكر ؛ لأن الروايات موثقة وجاءت
على هذا .

إلا أن النظرة اللغوية الحديثة وجدت
حلاً لهذه المشكلة وذلك القلق حيث رأت
أن السكون له من الناحية الصوتية
جانبان .

١- جانب النطق والتأثير السمعي .

٢- جانب الوظيفة التي يقوم بها في

النظام الصوتي ، فهو من حيث الجانب
الأول عدم أو لا شيء ، ومن حيث الجانب
الثاني فهو عنصر له قيمة تقارن بقيم
الحركات . . وقد أطلق عليه (الحركة
الضفر) نظرا لسلبية السكون في النطق ،
وإن كانت له قيمة إيجابية في النظام
اللغوي ، وخلاصة ذلك :

١- أنه يجوز أن نسمى السكون
حركة إذا نظرنا إلى قيمته الوظيفية .

٢- وهناك نظام وظيفي للحركات
مكون من أربعة عناصر : ثلاثة منها لها
تحقق صوتي مادي وهي : الفتحة والكسرة
والضمة . وعنصر واحد وهو السكون
(لا شيء) أو (عدم) من هذد الناحية^(١)
تعقيب :

١- أرى مما سبق في إسكان حركة
البنية ، وحركة الإعراب - أنه من
خصائص تميم ، ومن جاورها كبكر بن
وائل ، وتغلب ومن لف لفهما .

٢- وأن لهجات الحجاز تحتفظ
بالصيغ دون حذف أو تغيير ، فالصيغ
ثابتة .

(١) السكون : دكتور كمال بشر مجلة المجمع ج ٢٤

٣- أن هذا التفريع في قبائل تميم وغيرها - تطور عن الصيغ الجازية الثابتة .

٤- أن ظاهرة حذف الحركات تتلاءم وتميم البدوية ، حيث أنهم يميلون إلى السرعة في النطق الذي ينتهي إلى الاقتصاد في الجهد العضلي ، ولا شك أن حذف الحركات فيه تيسير واقتصاد وهو ما يهدف إليه البدوي - بعكس الحجاز المتحضرة التي تهدف إلى إعطاء كل صوت حقه من الوضوح والبيان .

ودليل ذلك ما جاء في الخبر « نزل القرآن بالتفخيم » وقد اختلفت الأئمة في معنى هذا الحديث ، فبعضهم يرى أنه نزل بذلك^(١) ، ثم رخص في الإمالة وبعضهم شرحه بأن المقصود : أنه يقرأ على قراءة الرجال ، لا يخضع الصوت فيه ككلام النساء ، وآخرون بأن المقصود منه : أنه نزل بالشدة والغلظة على المشركين ، وبعضهم يرى أن المراد بالتفخيم : تحريك أوساط الكلم بالضم والكسر دون إسكانها^(٢) ، وأرجح أن

هذا المعنى الأخير هو المقصود دون غيره ، لأن من يرى أن معنى التفخيم نزوله بالشدة والغلظة على المشركين - مردود ، لأن القرآن الكريم كما نزل بالغلظة نزل كذلك بالرحمة والرأفة ، والذي يؤيد ما أرجحه ما ورد عن أبي عبيدة من قواه « أهل الحجاز يفخمون الكلام كله^(٣) » ، وكان المقصود هو نطق الحركات كاملة دون الجرر عليها بالتسكين ، وتلك سمة حجازية .

وهناك استثناء من تلك القاعدة العامة وهو أن أهل الحجاز يسكنون الشين من (عشرة) فيقولون « إحدى عشرة » على حين تميم تقول ذلك بالكسر . وهذا عكس ما نعرفه عنهما ، لأن المعروف أن تيمما تسكن العين من فَعِلَ وفَعَلَة ، والحجاز يحركون ذلك ، ووردت نصوص تؤيد ذلك ، منها :

قوله تعالى : « فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا^(٤) » فقد نسب أبو حيان إسكان الشين إلى الحجاز ، وكسرها إلى

(١) لعله يقصد « الفتحة الصريحة » .

(٢) الإتيان : ١ - ٩٥

(٣) الإتيان : للسيوطي : ١ - ٩٥

(٤) سورة البقرة آية : ٦٠

تميم^(١) . وعن ابن خالويه - أن كسر الشين قراءة الأعمش^(٢) . كما قرأ ابن وثاب قوله تعالى : « وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا أمما »^(٣) بكسر الشين وهى فى تميم ، والجمهور بالإسكان وهى لغة الحجاز^(٤) ، وفى نوادر يونس « أن تميما تثقل عشرة ، وتكسر الشين . وأهل الحجاز لا يحركون »^(٥) .

وقد يعال لكل من اللهجتين حيث خالفنا معتاد لغتها ، وذلك أن المشهور عن الحجازيين تحريك الثانى من الثلاثى إذا كان مضموماً أو مكسوراً - وأما تميم فتسكن ذلك - وسبب المخالفة فى العدد [أنه قد نقضت فى كثير منه العادات من ذلك قولهم فى الواحد : واحد وأحد ، فلما صاروا منه إلى العدد قالوا : إحدى عشرة - فبنوه على فعلى ، ومنه اقتصارهم من ثلثمائة إلى تسعمائة على أن أضافوه إلى الواحد ، ولم يقولوا ثلاث مئات ولا أربع مئتين^(٥) . ويرى ابن جنى « أن العدد موضع يحدث معه ترك الأصول »^(٦)

ولهذا تركت كل من اللهجتين لهجتها إلى لهجة أخرى ، فأسكن من كان يحرك ، وحرك من كان يسكن . والمقارنة مع بقية اللغات السامية فى هذا اللفظ تثبت أن اللفظ فى السامية الأم لم يكن فيه حركة بعد العين ، ففى العبرية هو לְעֶשְׂרִים ومعنى هذا أن لهجة الحجاز على الأصل ، على حين (عشرة) بالكسر فى تميم من قبيل اجتلاب الحركة ، وهو ما يسمى بالقلقلة^(٧) .

٥ - كما كانت كل قبيلة تسير فى لغتها على مقدار يكافئ طبيعتها ، فما رفضته القبيلة أو قبلته فإنما يخضع لعامل الثقل حيناً والخفة أحياناً ، وهاتان الصفتان لا تجمع عليهما جميع القبائل ، لأن مراتب الثقل والخفة متفاوتة ، ولهذا قد يدعون البناء من الشئ وهم يتكلمون بمثله فى لفظ آخر ، كما يتركون صيغاً سهلة لتوهمهم فيها سبباً من أسباب الثقل .

(٢) مختصر شواذ القرآن : ٦ / ٥
(٤) البحر : ٤٠٦ / ٤
(٥) شرح المفصل لابن يعيش : ٢٧ / ٦
(٦) مخطوط بالتيمورية .

(١) البحر : ٢١٨ / ١
(٣) سورة الأعراف آية : ١٦٠
(٤) المزهر : ٢٧٥ / ٢
(٦) المحتسب : ابن جنى : ١ / ٢٢٥ / ٣٢٦ ، مخطوط بالتيمورية .
(٧) رابن : ٩٨

وقفة :

ومراده التثقيب أى النطق بالحركات كاملة ، أى أن أسدا تنطق بالصيغة مكتملة ، على حين عزا التخفيف إلى تميم ، والمراد بالتخفيف التسكين ؛ لأن التسكين أخف على اللسان من غيره ، وقد نطقت الحجاز فى هذا كـأسد^(٤) : أى باكتمال الحركات وأما بكر بن وائل فسارت سير تميم فى التسكين ، قال ابن خالويه : بالبخل - (بفتح فسكون) لغة بكر بن وائل^(٥) ، وعلى هذه اللغات جميعا قرأ القراء كما فى البحر^(٦) .

ولكن يظهر أن القبائل الشرقية - كتميم وبكر وربيعة وأسد وقيس وعقيل وغيرها من قبائل الشرق - لم تكن على درجة واحدة من الميل إلى تسكين البنية ، بل تتفاوت كل قبيلة عن الأخرى فى ميلها إلى تسكين وسط الكلمة - تفاوتا قليلا - أمكننى أن ألاحظه ، وأن أسجل تفاوته بين هذه القبائل الشرقية ، وإن كانت السمة الغالبة عليهم جميعا هى ميلهم إلى التسكين .

٢- وفى كنز الحفاظ أن الفراء حكى عن بنى أسد قولهم : هل رأيت عينا؟^(٧) بفتح العين والياء فى معنى : أحدا . وبعض العرب يقول : ما بها عين بسكون الياء .

٣- وجاء فى اللسان أن بنى أسد تقول : فى أسنانه حفر^(٨) . بفتح العين ، والحفر ما يلزق بالأسنان ، وغيرهم يقول : حفر . بسكون العين .

١- فأسد وإن كانت تجنح إلى إسكان البنية - إلا أنها فى بعض الأحيان تخالف ذلك ، فمن ذلك ما جاء فى شرح السيرافى على سيبويه من أن « فعل » بضم الفاء وسكون العين تضم بنو أسد عينه اتباعا لأوله ، على حين « فعل » بضم العين فتسكنه تميم^(١) . وفى قوله تعالى « ويأمرون الناس بالبخل »^(٢) فقد عزا الفراء : التثقيب فى « البخل » إلى أسد^(٣) ،

(٢) سورة النساء آية : ٣٧

(٤) البحر : ٣ / ٢٤٧

(٦) البحر : ٣ / ٢٤٦

(٨) اللسان : ٥ / ٢٨١

(١) شرح السيرافى على سيبويه : ٥ / ٦

(٣) البحر : ٣ / ٢٤٧

(٥) مختصر شواذ القرآن : ابن خالويه : ٢٦

(٧) كنز الحفاظ : ٢٧٢

فالسمة الغالبة في هذه النصوص لبني
أسد أنها آثرت الحركات على السكون ،
وإنما قلت في هذه النصوص فقط ؛ لأن
المأثور عنها حذف الحركة مثل قراءة
« نذرا » في الرسائل ، « وعرفا » فيها
أيضا ، « وخبرا » في الكهف ، فالإسكان
كما ذكر صاحب الإتحاف لغة تميم وأسدي
وعامة قيس ، والضم لغة الحجاز^(١) ،
وأرجح أن الأصل الضم في هذه الأمثلة ،
وأسكن تخفيفا . فمن النصوص نرى
أن أسدا كانت تتردد في حذف الحركات ،
أي أنها كانت حينها تحذف ، وأحيانا
لا تحذف ، وليس هذا اضطرابا في
الظاهرة - بل يسهل علينا تعليل ذلك :
أن أسدا من القبائل الكبرى ذات البطون
الكثيرة ، والعمائر المتعددة ، فيمكن
أن نعزو صيغ حذف الحركات إلى قبائلها
المتاخمة لتميم ، والصيغ المكتملة الحركات
إلى قبائلها التي تنحدر إلى ما يقرب
البيئات الحجازية ، تلك التي كانت
تحرص على اكتمال الحركات . إلا أن
حذف الحركات في أسد أكثر من اكتمال
الحركات ؛ لأن قبائلها كانت أكثرها في

المنطقة الشرقية والوسطى من الجزيرة
العربية تلك كانت تؤثر حذف الحركات .
٢- أما قيس فقد تقدم أنها أحيانا
تسير في ركاب تميم وبكر بن وائل في
حذف الحركات القصيرة ، ولكن لانعدام
أن نرى بعض الروايات التي تنسب إليها
اكتمال الحركات مثل ما جاء في خزانة
الأدب من أن قيسا تقول « الضبغ »
بضم الباء ، وتميم تسكنها^(٢) ،
وورد نص مثله في المصباح^(٣) . ويرى
البغدادي أن التخفيف الواقع في الكلمة
نحو (عضد) بضم الضاد سائغ في حال
السعة ، لأنه لغة لقبائل ربيعة^(٤) .
وأرى أن قبائل قيس كانت تتردد بين
حذف الحركة ، وبين عدم حذفها ،
وليس معنى هذا اضطراب الظاهرة ؛ إذ
أن قيسا كانت شعبا عظيما - تفرق إلى
عدة قبائل ، وتوزعت قبائلها على محيط
شاسع في الجزيرة العربية ، وبعض قبائلها
كانت في وسط الجزيرة كعقيل وغنى ،
وبعضها الآخر كان يسكن مناطق الحجاز
لذلك أرجح أن قبائلها التي كانت تسكن

(١) الإتحاف : ١٤٣

(٢) المصباح : ٥٤٥ / ٢

(٣) الخزانة : ٣٦٩ / ٢

(٤) الخزانة : ٣٦٩ / ٢ ، ٥٢١ / ٣

شرق الجزيرة ووسطها كانت تحذف الحركة القصيرة كعقيل - فقد روى اللسان أن يوم (الجمعة) بسكون الميم لغة بني عقيل، وأهل الحجاز تقول: الجمعة - مثقلة^(١) - أي مع عدم حذف الحركة والأصل فيها السكون ، فمن ثقل أتبع الضمة الضمة . ومن خفض فعلى الأصل . وعلى لغة عقيل قرأ الأعمش^(٢) . ومما يؤيدني في هذا الرأي ما جاء في الإتحاف من عزو تسكين الوسط في « نذرا » بالمرسلات ، « وخبرا » في الكهف إلى تميم ، وأسد ، وعامة قيس^(٣) . فقوله « وعامة قيس » دليل على أن قيسا لم تكن جميعها تحذف الحركة ، بل قبائلها الضاربة في البادية كعقيل وغني وغيرهما بدليل ما أوردته في عقيل . وأما بقية قيس المتصلة بالحجاز كغطفان وغيرها - فإنها لم تكن تحذف الحركة وشأنها في ذلك شأن الحجاز بدليل أن الحجاز كانت تقول « الجمعة »^(٤) بالحركات كاملة . وكلما اتجهنا إلى مناطق الحجاز وجدنا استكمال الحركات

في الكلمة والمحافظة عليها ، بدليل أن هذيلاً وهي في مناطق الحجاز أثر عنها كما جاء في المخصص عن أبي عبيد أنها كانت تقول : « نجد » بضمين في (نجد)^(٥) بالسكون ، والدليل على ذلك ما قاله أبو ذؤيب

في عانة بجنوب السبي مشربها

غور ومصدرها عن مائها نجد^(٦)

بضمين . وعزا الأصمعي هذه الصيغة إلى الحجاز وهذيل^(٧) ، وفي معجم البلدان أنها لغة هذيل خاصة^(٨) . وعلى أي حال فسواء كانت اللهجة هي لهجة الحجاز وهذيل . أم هذيل وحدها فإنها تؤيد ما نذهب إليه من أن الحجاز وما جاورها من هذيل وبطون قيس - كانت لا تحذف الحركات القصيرة .

وأما تميم وبكر بن وائل وقبائل ربيعة . وأكثر قبائل أسد . وعامة قبائل قيس المتاخمة لتسيم - فإنها كانت جميعاً تنجح إلى حذف الحركات القصيرة . ولعل هذا

(١) اللسان : ج ٩ مادة جمع .

(٢) الإتحاف : ١٤٣

(٣) المخصص : ص ١٢ : ٤٨

(٤) اللسان : ٤ : ٤٢٥

(٥) المصباح ١ / ١٧٠ - ١٧١

(٦) اللسان : ج ٩ مادة جمع .

(٧) ديوان الهذليين : ١ / ٢٤ دار الكتب

(٨) معجم البلدان : ٨ / ٢٥٢ ياقوت .

أبي عمرو بن العلاء حين أنشد قول
المرقش الأصغر :

فمن يلق خيرا يحمد الناس أمره
ومن يَغْو لا يعدم على الغي لائما .

فقال له أبو عمرو أقومك أم أتركك
تتسكع في طمّتك ؟ فقال : بل قومني .
فقال : قل : ومن يَغْو (بكسر الواو)^(٦)

ألا ترى إلى قوله تعالى : « وعصى آدم
ربه فغوى »^(٧) . وإنما أخطأ المنشد لأن
الفعل من باب : قضى يقضى

وقد نرى حذف الحركات تارة
واكتالها تارة أخرى في اللغات السامية
أيضا كما رأينا في لهجات القبائل ففي
ففي الأكدية 'Uznu وهي في العبرية
'Ozen^(٨) باكتال الحركة ، ونجدها
في العربية : أذن - باكتال الحركة تارة
وبحذفها تارة أخرى ، وذلك في قراءة

يتفق مع طبيعة البدو في السرعة في نطق
الكلمة ، ولهذا جانب الصواب الأستاذ
عبد الوهاب حمودة في كتابه « القراءات
واللهجات »^(١) حيث ذكر أن تسكين
العين في « رسل » لغة أهل الحجاز
والتحريك لغة بني تميم ، ويبدو أن
الدكتور شوقي ضيف مال إلى ما رآه
الأستاذ عبد الوهاب حمودة^(٢) أيضا .

وقد وقع أبو حيان نفسه فيما وقع فيه
عند تفسيره لقوله تعالى « ولقد آتينا
موسى الكتاب وقفينا من بعده بالرسل »^(٣)
حيث ذكر أن قراءة الجمهور - بالرسل -
بضم السين ، كما قرأ الحسن ويعحي
ابن يعمر بتسكينها^(٤) « ثم قال أبو
حيان « وتسكين عينه لغة أهل الحجاز ،
والتحريك لغة بني تميم »^(٥) .

ومن مجانبة الصواب في حركة العين
من الفعل المعتل أن رجلا أخطأ بحضرة

(١) ص : ٣٧ ط أولى .

(٢) تاريخ الأدب العربي ١ - ١٢٦ د . شوقي ضيف

(٣) سورة البقرة آية : ٨٧

(٤) البحر المحيط ١ - ٢٩٧

(٥) سورة طه آية : ١٢١

(٦) طبقات اللغويين ٢٩ للزبيدي .

(٧) التطور النحوي ٤٤ برجشتراسر .

نافع « والأذن بالأذن » ٤٥ من المائدة .
ونافع بن أبي نعيم صاحب هذه القراية
مدني حجازي ، ومع ذلك فقد خالف
بيئته التي لا تسكن .

وفي النهاية : نرى أن نظام العربية
في ضوء ما سبق من النصوص والشواهد
قد حقق من خلال الحركات والسكنات
وتفاضلها على الصيغ - فيضاً غامراً من
كثرة الوجوه وحركية الانتقال ، ونظاماً
منتظماً متواكباً مع الدلالة في نسق صوتي
خاص ، وهذه المساوقة بين الصيغ اللفظية
ومعانيها يشير إلى تمدن العرب في لغتهم
من جانب ، كما يعدُّ نمطاً فريداً لسياسة
الحروف وحركاتها من جانب آخر .

أحمد علم الدين الجندي

وقد تؤثر عين الكلمة حركة في موضع ما
ثم ترفض نفس الحركة من الكلمة نفسها
في موضع آخر ، وليس السبب في ذلك
عامل الثقل أو الخفة كما قد يتوهم ،
ولإنما يرجع إلى تحقيق الموسيقى الصوتية
وانسجام النغم ، ففي قوله تعالى : « إلى
شيء نكراً » القمسر : ٦ . حرك عين
الكلمة ؛ لأن النظام العام للسورة آثر
الحركة في آياتها ، على حين رفض
الحركة في الكلمة نفسها في قوله تعالى :

(١) انظر أمثلة مختلفة للموسيقا وأثرها في :

(أ) أبو زكريا الفراء ٣٠٤ د . مكى الأنصاري .

(ب) التصوير الفني في القرآن .

(ج) أثر القرآن في تطور النقد العربي ٦٣ د . زغلول سلام .

وزن فعالة

الدال على نفيات الأشياء ومثاراتها وبقاياها

للكاتب أحمد كوني

(١) القياس في النحو
نقل السيوطي عن ابن الأنباري أن
القياس حمل غير المنقول على المنقول
إذا كان في معناه ، وهو معظم أدلة
النحو ، والمعول عليه في غالب مسائله .
وقال إن إنكار القياس في النحو لا
يتحقق ، لأن النحو كله قياس ، فمن
أنكر القياس فقد أنكر النحو ،
ولو لم يجز القياس ، واقتصر على
ما ورد في النقل من الاستعمال لبقى
كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها ،
لعدم النقل ، وذلك مناف لحكمة
الوضع ، فوجب أن يوضع وضعاً قياسياً
عقلياً لا نقلياً ، بخلاف اللغة ، فإنها
وضعت وضعاً نقلياً لا عقلياً ، فلا
يجوز القياس فيها ، بل يقتصر
على ما ورد به النقل .

في المعاجم اللغوية كلمات
كثيرة على وزن فعالة
ورد
(بضم الفاء وفتح العين) للدلالة على
نفيات الأشياء وبقاياها ومثاراتها .
ومن الميسور أن نقيس على هذه
الكلمات كلمات أخرى كثيرة ، لم
تنص المعاجم عليها .

وقد رأيت أن أمهد للموضوع بكلمة
موجزة عن القياس في النحو ، ثم أذكر
الكلمات التي استخرجتها من المعاجم ،
وبعدها الكلمات التي أقترح إقرارها
بالقياس ، لبيان أن وزن فعالة قياسي
للدلالة على نفيات الأشياء وورديتها وما
يتناثر منها ويتساقط ، وإن دلت كلمات
قليلة جداً من هذا الوزن على معنى آخر
هو الخلاصة .

ثم ذكر السيوطي أن القياس أربعة أقسام . حمل فرع على أصل .^(١) وحمل أصل على فرع . وحمل نظير على أصل . وحمل ضد على ضد^(١) .

وفي رأى المازني وابن جني أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول . وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره ! وقد اشتقت العرب من الأعجمي كما تشتق من أصول كلامهما ، نحو درهمت البخازي ، أي صارت كالدرهم ، فاشتقت من الدرهم وهو اسم أعجمي .

ومنفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة ، فيشك فيها ، فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أنس بها ، وزال استيحاشه منها ، فهل هذا إلا اعتماد^(٢) في تشبیت اللغة على القياس^(٢) ؟

ولقد عجب ابن جني ممن يستبعدون الأخذ بالقياس ، وقال إنك لا تجد مختصراً من العربية إلا وهذا المعنى في عدة

مواضع منه . ألا تراهم يقولون في وصايا الجمع إن ما كان من الكلام على فعل (على وزن نهر) فتكسيره على أفعل (بضم العين) مثل كلب وأكلب وكعب وأكعب وفرخ وأفرخ . وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسيره في القامة على أفعال نحو جبال وأجبال^(٣) وعناق وأعناق وعجز وأعجاز وضلع وأضلاع وكبد وأكباد .

فليت شعري هل قالوا ليُعرف وحده ؟ أو ليعرف ويقاس عليه غيره ؟ ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة ، بل سمعته منفرداً أكنت تحتشم من تكسيره على ما كسر عليه نظيره ؟

لا . بل كنت تحمله عليه للوصية التي تقدمت لك في بابه ، وذلك كأن يحتاج إلى تكسير الرجز الذي هو العذاب ، فكنت قائلاً لا محالة : أرجاز ، قياساً على أحمال وإن لم تسمع أرجازا في هذا المعنى .

ثم اختتم رأيه بقوله : ومعاذ الله أن ندعى أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة والقياس

(١) الاقتراح في علم النحو للسيوطي ٤٥-٥٥

(٢) الخصائص لابن جني ٣٦٢-٣٧٤ والاقتراح للسيوطي ٥٢

ولكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ، ونبهننا عليه ، كما فعله مَنْ قبلنا ، ممن نحن له متبعون ، وعلى مثله وأوضاعه حاذون^(١) .

(ب) كلمات على وزن فُعالة

رجعت إلى لسان العرب وأساس البلاغة والقاموس المحيط وتاج العروس ، فاستخرجت الكلمات الآتية :

١ - البرادة :

(١) ما يسقط من الذهب والفضة عند بردهما ، وهى السحالة .

(٢) سفلة الناس .

(٣) قشر البرِّ والشعير ونحوهما .

٢ - البراية :

(١) النخامة .

(٢) ما يسقط من الحديد عند برده .

٣ - البُضاضة :

الماء القليل .

٤ - البُقامة :

ما سقط من النادف مما لا يقدر على غزله ، وما يتطاير من النجاد .

٥ - التُّلاوة : بقية الدين وغيره .

٦ - التُّمالة :

البقية من الطعام والشراب فى البطن .

٧ - الجُدامة :

ما يلتقط من التمر بعد ما يصرم ، يلتقط من الكرب .

٨ - الجُفافة :

ما ينتثر من الحشيش والقت .

٩ - الحُتامة :

ما تبقى على المائدة من طعام أو ما سقط منه إذا أُكِل .

١٠ - الحُثالة :

(١) ما يتبقى على المائدة من طعام .

(٢) ما لا خير فيه .

(٣) الردىء من كل شىء .

١١ - الحُسافة :

(١) ما تناثر من التمر الفاسد .

(٢) سُحالة الذهب والفضة .

١٢ - الحُشاشة :

بقية الروح فى المريض أو الجريح .

(١) الخصائص ٤٣٩/٤٤٢

- ١٣ - الحَفَالَة : (٢) عُلالَة الفرس .
 (١) الحثالة .
 (٢) ما رَمَد من عكر الدهن .
 (٣) رغوَة اللبن .
- ١٤ - الحُكَاكَةُ : (٣) سفلة الناس .
 ما يسقط من الشيء عند حكه .
- ١٥ - الحُلَاة : (١) قشرة الجلود التي يقشرها اللدباغ مما يلي اللحم .
 (٢) ما يحك بين حجرين ليكتحل به .
- ١٦ - الحُلَاتَة : نُتَافَة الصوف .
- ١٧ - الحُثَارَة : عكارة اللبن وبقسته ووسخه .
- ١٨ - الخُرَاشَة : (٢) ماينتشر من الطعام .
- ١٩ - الخُرَاطَة : ما يتساقط من الشيء إذا خرش بحديدة ونحوها .
- ٢٠ - الخُساسَة : مايتساقط من خرط الحديد أو الخشب ، كالنُحَاتَة
- ٢١ - الخُشارَة : (١) الردىء من كل شيء .
 (٢) مايتبقى على المائدة .
 (٣) سفلة الناس .
- ٢٢ - الخُصاصَة : بقية الطعام بين الأسنان .
- ٢٣ - الخُلالَة : (١) مايتبقى في الكرم بعد قطافه .
 (٢) الشيء القليل اليسير .
- ٢٤ - الخُمامَة : (١) الكناسة .
 (٢) ماينتشر من الطعام .
- ٢٥ - الرُّذالَة : الردىء من كل شيء .
- ٢٦ - السُّبَاطَة : الكناسة تطرح بأفنية البيوت .
- ٢٧ - السُّحالة : مايسقط من الذهب والفضة عند بردهما .
- ٢٨ - الخُساسَة : (١) القليل من المال .

- ٢٨- السُّفالة : السُّفلة
- ٢٩- السُّفافة : بقية الماء في الإناء .
- ٣٠- السُّواية :
- بقية قوم أو مال هلك .
- ٣١- السُّبابة : بقية الماء واللبن .
- ٣٢- السُّفارة : ماذوى من النبات .
- ٣٣- السُّفاوة :
- ما طفا من زبد القدر .
- ٣٤- العُصافة :
- ما يسقط من السنبيل مثل التبن .
- ٣٥- العُفافة :
- بقية اللبن في الضرع بعد أن تم امتص
أكثره .
- ٣٦- العُلالاة :
- (١) بقية اللبن وغيره .
(٢) ما يتعلل به .
- ٣٧- العُدارة :
- ما همل من الشيء وترك .
- ٣٨- العُسالة :
- ما يخرج من الثوب بغسله .
- ٣٩- الفُسالة :
- ما يتناثر من الحديد عند ضربه وطبعه .
- ٤٠- الفُضالة :
- الفضلة وهي البقية من الماء ونحوه .
- ٤١- القُراضة :
- (١) ما يسقط بالقرض مثل قراضة
لذهب والفضة
(٢) قراضة الثوب وهي ما يقصه
الخياط ويلقيه .
- (٣) قراضة الفأر وهي فضالة ما قرضه
من خبز ونحوه .
- (٤) قراضة المال وهي رديئه وخسيسه .
- ٤٢- القُرامة :
- ما يلتزق من الخبز بالتنور .
- ٤٣- القُشارة :
- ما يسقط من الشيء عند قشره .
- ٤٤- القُشامة :
- ما يبقى على المائدة ونحوها مما لا خير فيه .
- ٤٥- القُطافة :
- ما يسقط من العنب عند قطفه .

- ٤٦- القُلامَة : مايسقط من الأظفار عند تقليمها .
- ٤٧- القُمامَة : (١) الكُناسة .
(٢) وسخ البيت .
- ٤٨- الكُدادة : مايبقى في أسفل القدر .
- ٤٩- الكُدامة : بقية الشيء المأكول .
- ٥٠- الكُرابة : الجذامة .
- ٥١- الكُسارة : ما تكسر من الشيء .
- ٥٢- الكُناسة : القمامة .
- ٥٣- المُرَاقَة : ما انتتف من الصوف أو من الكالأ القليل .
- ٥٤- المُرَاطَة : مايسقط من الشعر عند التسريح .
- ٥٥- المشاطَة : مايتساقط من الشعر عند الامشاط .
- ٥٦- المُشاقَة : مايسقط من المنسّف عند النّسّف .
- مايتساقط أو يطير من الشعر أو الكتان عند مشطه .
- ٥٧- المُصالة : مايقطر من الحب أو مايسيل من الأقط .
- ٥٨- المُضاغَة : ما مضغ .
- ٥٩- المُواصَة : غُسالة الثوب .
- ٦٠- النُّتافة : مايسقط من الشعر عند نتفه .
- ٦١- النُّثارة : مايتناثر من الشيء عند نتفه وتفريقه .
- ٦٢- النُّحاته : (١) البُداية .
(٢) مايسقط من الخشب عند النحت .
- ٦٣- النُّخاعة : ا يخرج من الصدر أو الخيشوم
- ٦٤- النُّخامة : النُّخاعة .
- ٦٥- النُّمافة : مايسقط من المنسّف عند النّسّف .
- ٦٦- النُّسالة : مايتساقط من الصوف والوبر والريش .

- ٦٧- النُّشَارَةُ : ما يسقط من الخشب عند نشره .
- ٦٨- النُّفَارَةُ : (١) الردىء من الشيء .
(٢) بقيته .
- ٦٩- النُّفَاضَةُ : (١) ما يسقط من الشيء المنفوض .
(٢) نفاضة السواك .
- ٧٠- النُّفَايَةُ : النفارة .
- ٧١- الهُتَامَةُ : ما يتكسر من الشيء .
- (٣) اقتراح كلمات مقيسة لتأدية المعنى نفسه
- أقترح إقرار الكلمات الآتية ، قياسا على نظائرها السابقة ، لتؤدي معاني جديدة تشرى اللغة وتوسع المعبر والمترجم .
- وأقترح إصدار قرار بقياسية وزن فعالة للدلالة على بقايا الأشياء ونفائياتها وردئتها وما يتساقط منها عند المزاولة والمعالجة وهذه الكلمات هي :
- ١- الأكالَة :
- ما يبقى على الخوان بعد الأكل .
- ٢- البُنَايَةُ : ما يتبقى من أدوات البناء بعد البناء كالطوب والرمل والجير .
- ٣- الثَّمَالَةُ : ما يتبقى في الكوب أو الكأس بعد الشراب .
- وهذا لا يتعارض وما جاء في القاموس المحيط : الثمالة والشميلة البقية من الطعام والشراب في البطن .
- ٤- الجُرَادَةُ : ما يتساقط من العود عند قشره ، أو من الشعر عند نزعها .
- ٥- الجُرَاشَةُ : (١) ما يتساقط من الشيء حين حكه وقشره .
(٢) ما يتساقط من الجلد حين دلكه .
- ٦- الجُزَارَةُ : ما يتبقى بعد الذبح والسلخ^٣ والجَزْر .
- ٧- الجُلاَدَةُ : ما يتخلف من تجليد الكتب .
- ٨- الحُدَادَةُ : ما يتبقى من الحداد بعد عمله .

٩- الحُصادة :

مايتبقى في الحقل بعد الحصد .

١٠- الحُلَاقَة :

مايتناثر من الشعر عند حلاقته .

١١- الحُجْبَازَة : مايتبقى بعد الخبز .

١٢- الخِيَاطَة :

(١) مايتبقى بعد التفصيل والقص والخياطة .

(٢) مايتساقط عند التفصيل .

١٣- الدُّخَانَة : بقية دخان النار .

١٤- الدُّرَامَة :

مايتناثر من الأظفار حين قصها

وتسويتها .

١٥- الدُّكَاكَة :

(١) مايتبقى من الشيء بعد دقه

وهدمه .

(٢) مايتبقى من الأرض غير مستو

بعد تسوية مرتفعها ومنخفضها .

١٦- الدُّكَاكَة :

مايتبقى من الطين بعد جمعه باليد

والتطين به .

١٧- الرُّصَافَة :

البقية بعد عملية الرصف .

١٨- السُّحَاقَة :

مايتبقى بعد السحق والدق .

١٩- السُّلَاقَة :

(١) مايتبقى من اللحم على العظم

بعد نزع اللحم .

(٢) مايتبقى من النبات الذي قضى

عليه البرد .

(٣) مايتبقى من الشعر أو الوبر على

شيء مسلووق بالماء الحار .

٢٠- الصُّقَالَة :

مايتناثر من صقل الشيء وجلائه .

٢١- الطُّبَاعَة : بقية الورق والحبر بعد

الطبع .

٢٢- الطُّهَائِيَة :

(١) البقية بعد طهو الطعام .

(٢) مايرى من الطعام في أثناء

الطهو .

٢٣- العُجَانَة :

البقية بعد عجن العجين .

٢٤- العُلَافَة :

مايتبقى في المِئود من علف الدابة

- ٢٥- الفُتاتة : (٢) مايتبقى بعد التنجيد .
- ٢٦- القُراشة : مايتبقى من الشيء بعد دقه وكسره .
- ٢٧- الكُسارة : مايتبقى بعد قطع الشيء وجمعه من هاهنا وهاهنا .
- ٢٨- المُسححة : مايتبقى بعد كسر الشيء .
- ٢٩- المُصاصة : (١) مايتناثر من الشيء حيناً يمسح وينظف .
(٢) مايتبقى بعد المسح .
- ٣٠- النُّجادة : (١) مايتطاير من القطن أو الصوف عند التنجيد .
- ٣١- النُّجارة : (١) مايتناثر من النُّجْر .
(٢) مايتبقى بعد النجر من نُحاة .
- ٣٢- النُّدافة : مايتطاير من القطن أو الصوف عند ضربه بالمدف .
- ٣٣- النُّقالة : مايتبقى من الأشياء بعد نقلها .
- ٣٤- النُّكاة : مايتساقط من الأكسية البالية عند نقضها لتنزل ثانية .
- ٣٥- الهُراسة : مايتخلف من الشيء عند هرسه ودقه .
- ٣٦- الوُساقة : مايتبقى من الشيء بعد جمعه وحمله .

أحمد الحوفي
عضو المجمع



في القرآن والعربية :

دراسة في صيغتي "فعل وأفعل"

للدكتور أحمد علم الدين الجندى

عنه (هرقت^(٥)) والأصل : أرقت . وفي شعر امرئ القيس :

« وإن شفائي عبرة مَهْرَاقَة^(٦) . »

كما ظهر قلب الهمزة هاء في طيء في « إن » الشرطية حيث يقولون : هن فعلت^(٧) .

كما كانت طيء تقول أيضا « هزيد فعل ذلك » في : أزيد^(٨) . « وهذا التعاقب بين الهمزة

والهاء يعامل لنا التعاقب بين وزني (أفعل وهفعل) لأن الهمزة والهاء حلقيتان : وهذا يؤكد أن

العربية كغيرها من الساميات استخدمت الهمزة والهاء في هذا الوزن ، ثم فضلت

العربية الهمزة بعد ذلك معرضة عن الهاء لأسباب تتفق وطبيعتها اللغوية^(٩) ، وكما

لم تتفق القبائل العربية على استعمال وزن « أفعل » بالهمزة ، فقد جاء في اللسان :

أراقه وهراقه — على البدل عن اللحياني ، وعزاها إلى اليمن ، ثم فشت في مضر^(١) .

« ويفهم من رواية اللحياني أن صيغة (هفعل) كانت أصلا في اللغات العربية الجنوبية ، ولكنها ظهرت في مناطق جغرافية أخرى

حيث ظهرت في اللحيانية القديمة^(٢) ، ثم في الكنعانية القديمة والمؤابية ، وبعض اللهجات الآرامية^(٣) .

كما ورد في العربية الفصحى أيضا وزن (هفعل) بدل (أفعل) فقد جاء عن الكسائي

« أرحت دابتي ، وهرحتها^(٤) » ، كما حكى

(١) اللسان : ١١-٤٢٨

(٢) لغات النقوش العربية : ١٢ دكتور مراد كامل .

(٣) انظر : وزن أفعل : دكتور خليل يحيى نامي .

(٤) إبدال أبي الطيب : ٢-٥٧٠

(٥) ليس في كلام العرب : ٧٢ ، المفصل : ٣٦٩ ، الأمل : ٦٨-٢ للقال .

(٦) شرح المعلقات السبع : ٨

(٧) شرح الشافية : ٣-٢٢٣ ، اللسان : ١٦-١٧٨

(٨) اللسان : ٢٠-٣٧٣

(٩) وزن أفعل : دكتور خليل نامي .

فعلت العربية ، فعلت اللحيائية حيث أخذت صيغة (أفعل) بالهمزة تظهر فيها بعد أن أعرضت عن وزن (هفعل^(١)) .

والآن نتوجه إلى بحث اختيار القبائل العربية لأحدهذين الوزنين (فعل وأفعل) :

١ - أورد صاحب المصباح أن « جزى » مجزى جزاء - من غير همز - لغة الحجاز كما نسب « أجزأ » بمعناه أيضا - إلى تميم^(٢) . وفي اللسان أن النبي (ص) قال لأبي بردة حين ضحى بالخذعة « تجزى عنك ، ولا تجزى عن أحد بعديك » وهو كما قال الأصمعي « مأخوذ من قولك « قد جزى عنى هذا الأمر مجزى عنى^(٣) » وهذا يقوى أن الحجاز تقوله - مجردا ، لأن النبي (ص) من تلك البيئية ، ونقل ابن منظور أنهم يقولون « جرت عنك شاة وأجزت - بمعنى^(٤) » .

٢ - كما ورد أن (سمحت) مجردا لغة الحجاز ، وأسحت - لغة تميم ، وأورد أبو حيان شاهدا للهِجَة تميم من قول الفرزدق^(٥) وإذا التفتنا إلى كتاب الله وجدنا أن حمزة ،

والنكسائي وحفصا والأهمش يقرؤون - « فيسحتكم بعذاب » بضم الياء وكسر الحاء من أسحت - رباعيا ، على حين قرأ باقي السبعة بفتحها من (سمحت) ثلاثيا^(٦) . والقراء السابقون يمثلون البيئية الكوفية تلك التي تأثرت بقبائل شرق الجزيرة كتميم . وقد وجه ابن خالويه في مخطوطة الحجة القراءتين - ولم يعزهما^(٧) .

٣ - ورد في المزه نقلا عن يونس في نوادره : أن الحجاز يقولون : لاته^(٨) عن وجهه - يالكته ، وتميم : آلاته - يالكته^(٩) ، وقد وردت اللغتان في قوله تعالى : (لا يلتكم من أعمالكم شيئا^(١٠)) ، وقرأ على اللهجتين الحجازية والتميمية كثير من القراء^(١١) .

٤ - كما نقل ابن منظور : مضنى الجرح وأمضنى : ألمنى وأوجعنى ، كما نقل أبو عبيدة الصيغتين عن العرب : مضنى وأمضنى . وقال : « أمضنى كلام تميم^(١٢) » وورد لها شاهد وهو قول سنان بن محرش : (من الحلوء صادق الإمضاض^(١٣))

(١) لغات النقوش العربية : ١٢ دكتور مراد كامل .

(٢) المصباح : ١-١٥٧

(٣) اللسان : ١٨-١٥٩

(٤) المرجع السابق .

(٥) البحر : ٦-٢٤٤

(٦) الإتحاف : ٣٠٤ ، البحر : ٦-٢٤٥

(٧) الحجة لابن خالويه : ورقة ٩٦ مخطوطة بدار الكتب .

(٨) لاته : نقصه .

(٩) المزه : ٢-٢٧٦

(١٠) سورة الحجرات آية : ١٤

(١١) الإتحاف : ٣٩٨

(١٢) اللسان : ٩-١٠١

(١٣) المرجع السابق .

ولعل السبب في إنكار الأصمعي لها أنه كان يتشدد في اللغة وأنه كان يفرق بين الصحيح والأصح ، ويذهب في معظم أمره مذهب الأفصح في كلام العرب - أما أبو زيد فقد كان يقبل جميع ما جاء عن العرب ، ويذهب فيه مذهب الصحة والصواب . وهما نظرتان مختلفتان . ومهما كان فإن الأصمعي بتضييقه في اللغة قد أنكر قراءة مروية وهي التي قرأ بها عيسى بن عمر في الآية السابقة . ويظهر أن هذا كان من طبع الأصمعي ، ومما يؤيد ذلك أنه كان ينكر ما يأتي به الكميث ، حدث أبو حاتم قال « قلت للأصمعي أتجيز إنك لتبرق لي وترعد؟ فقال : لا ، إنما هو تبرق وترعد ، فقلت له : فقد قال الكميث :

أبرق وأرعد يا ريب

د فها وعيدك لي بضائر

فقال : هذا جرمقاني (*) من أهل الموصل ، ولا آخذ بلغته ، فسألت عنها أبا زيد الأنصاري فأجازها « وهذا إن دل فإنما يدل على مذهب الأصمعي في ولعه بأجود اللغات ورده ليس كذلك ، وما رده الأصمعي .

(٢) سورة الفرقان : آية : ٥٣

(٤) سورة التوبة آية : ٤٩

(٦) اللسان : ١٧-١٩٤

(٨) الخصائص : ٣-٢٩٣

٥ - كما عزا أبو حيان صيغة (مرج) بمعنى خلط إلى لهجة الحجاز (وأمرج) عزاها إلى (١) نجد ، وذلك بمناسبة تفسيره لقوله تعالى « وهو الذي مرج البحرين (٢) » .

٦ - وعزا أبو حيان : فتن - إلى الحجاز بينما لغة تميم : أفتن (٣) . كما قرأ عيسى بن عمر « ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتني (٤) » بضم التاء الأولى من أفتن وعزاها أبو حاتم إلى تميم (٥) . وقد جاء في اللسان أن أعشى همدان جاء باللغتين في قوله :

لئن فتنتني لآسى بالأمس أفنتت

سعيدا فأمسى قد قلا كل مسلم
وعلى الرغم من أن الأدلة شاهدة على صحة أفتن - المزيدة ، والمنسوبة إلى تميم بشهادة قول رؤبة :

(يُعرضن لإعراضاً لدين المفتن) وقوله :

(وإني وبعض المفتنين . . .) (٦) .

إلا أن الأصمعي قد أنكرها ، وقال عن بيت الشاهد في شعر الأعشى « إنه مخنث » وأبو زيد قد أجازها (٧) .

(١) البحر : ٦-٤٧٨

(٣) البحر : ٣-٣٣٩ ، النهر الماد : ٣-٣٣٨

(٥) البحر : ٥-٥١

(٧) الخصائص : ٣-٣١٥ ، اللسان ١٧-١٩٤

(*) الجرامقة : طائفة من الكلدانيين ، وهم السريانويون .

صحيح في اللغة ، بدليل أنهم احتكموا إلى
أعرابي في ذلك حين سأله أبو زيد « كيف
تقول إنك لتبرق لي وترعد ؟ فقال له
الأعرابي : أفى الخفيف تعني ؟ أى التهدد .
فقال : نعم ، فقال الأعرابي : إنك لتبرق
لي وترعد^(١) .

٧- كما عزا يونس في نوادره إلى
الحجاز قولهم « هو الذى ينتقد الدراهم »
وتميم تقول في مثل ذلك : وهو الذى ينتقد^(٢)
أى يستعملونها مزيدة ، والحجاز تستعملها
مجردة . كما نسب إلى الحجازيين « اتخذت
ووخدت ، وميم تقول في مثل هذا
« اتخذ^(٣) » .

٨- كما عزا أبو حيان صيغة (أجنب)
إلى تميم ، وهى مزيدة ، وغيرهم من
الحجازيين يستعمل (جنب^(٤)) .
وإذا رجعنا إلى كتاب الله وجدنا أن
الجحدري وأبا الهجهاج يقرآن (وأجنبنى
وبنى أن نعبد الأصنام) بهمزة القطع على
لهجة تميم كما جاء في المحتسب^(٥) . ولكن
أبا حيان عزاها إلى الجحدري وعيسى
القفقى^(٦) .

٩- كما جاءت عدة روايات وكلها تعزو
المزيد إلى تميم كقولهم « أوقعت بهم » بالألف

وغيرهم يقول « وقعت^(٧) » مجردا ، كما
عزا ابن القوطية إلى تميم قولهم « أوقفت
الدار والداية^(٨) » على حين غيرهم يقول « ووقفت »
مجردا ، ولكن الأصمعى أنكر « أوقفت »
بالألف ، وقال : الكلام « ووقفت » بغير
ألف^(٩) . وعلى أى حال فعجبنا يشدد للأصمعى
لأنه أنكر لهجة كلهجة تميم - تلك التى قال
عنها ابن حزم « بأنها قاعدة من أكبر قواعد
العرب^(١٠) » ، وربما نلتمس العذر للأصمعى
في رفضه تلك الصيغة ، بأنها لم تبلغه - كما
عزى صاحب الكامل إلى تميم صيغة مزيدة
وهى « أهبطته^(١١) » وغيرهم يقول « هبطته » .

١٠- كما ذكر ابن منظور « ما فتئت
وما فتأت أذكره - وما أفئات » وعقب
على هذا بأن الصيغة الأخيرة « تميمية^(١٢) »
أى أن تميم كانت تستعملها مزيدة ، كما
عزاها السيوطى إلى تميم أيضا^(١٣) .

فمن الشواهد السابقة نلمح أثرا واضحا
وهو أن تميمًا تميل إلى استعمال صيغ الأفعال
المزيدة . ولم تكن تميم وحدها في هذا الميل
بل شاركتها قبائل أخرى . :

١- كقيس حيث روى اللحياني أنهم
يقولون « أخلى فلان على اللبن^(١٤) واللحم »

(١) الأخطاء اللغوية الشائعة : ٨-١ الشيخ محمد النجار ، الخصائص : ٣-٢٩٤

(٢) المزمع : ٢٧٦-٢

(٣) المرجع السابق .

(٤) البحر المحيط : ٥-٤٢٩

(٥) المحتسب : ٢-٢١ مخطوط .

(٦) البحر : ٥-٤٢٩

(٧) المصباح : ٢-١٠٣٧

(٨) الأفعال : ١٥٧ ابن القوطية .

(٩) المصباح : ٢-١٠٣٨

(١٠) جمهرة أنساب العرب : ١٩٦

(١١) الكامل للمبرد : ١-٢٢٠

(١٢) اللسان : ١-١١٤ (١٣) الجمع : ١-١١٢ (١٤) اللسان : ١٨-٢٦١

ودبر هذه بطن من أسد ، بل يصرح ابن منظور بأن لهجة أسد (أعصفت) وغيرهم (عصفت) (١٠) .

٤ - كما روى « حدثت المرأة على زوجها . . . وأحدثت (١١) » . وقد حكى الكسائي عن عقيل « أحدثت » وقال الفراء : كان الأولون من النحويين يوثرون « أحدثت فهي محدث » قال : والآخرة أكثر في كلام العرب (١٢) .

ولكن ما الضلة بين هذه القبائل وبين تميم حتى تتفق في الظاهرة معها ؟ أرى أن القبائل التي اتفقت مع تميم في الظاهرة تتفق أيضا معها في البيئة الاجتماعية ، فتميم بينتها بدوية ، وقيس وأسد وعقيل . ومنطقة نجد يغلب عليها طابع البداوة كذلك .

ولهذا رأينا المناطق المتحضرة (١٣) تنجح غالباً إلى الصيغة المجردة - فالحجاز قد آثرتها كما تشهد بذلك النصوص السابقة ، كما سارت سيرها بعض المناطق المجاورة لها كل لهجة العالية : فقد جاء في المصباح أنهم

كما عزا صاحب البحر لقيس صيغة (أفئن) (١) في تفسيره قوله تعالى « إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا (٢) » كما عزي لقيس أيضا أنهم يقولون « أهديت العروس (٣) » وغيرهم هديت العروس . والعجب من الكسائي حيث ذكر في رسالته أن « أهديت العروس » لحن (٤) .

٢ - « ونجد » سارت على نهج تميم تقريبا ، فقد سمع أبو حاتم من أبي زيد أن أهل نجد يقولون : أكننت الحارية والدررة ، وقال أبو حاتم : يقول أكثر العرب كننت الدررة والحارية وكل شيء (٥) « كما روى صاحب البحر أن نجدا تقول أجنب - وغيرهم جنب (٦) ، وذكر صاحب الإتحاف أنهم يقولون : أسحت وغيرهم سمحت (٧) وورد في البحر ما يؤيد هذا (٨) .

٣ - كما سارت تقريبا لهجة أسد على هذا أيضا يؤيده ما رواه الفراء لبعض بني دبر : حتى إذا أعصفت وريح مزعزة فيها قطار ورعد صوتها (٩) زجل

(٢) سورة النساء آية : ١٠١

(٤) ما تلحن فيه العوام : ٥٤ حاشية

(٦) البحر : ٥-٢٢٩

(٨) البحر : ٦-٢٤٤

(١٠) اللسان : ١١-١٥٣

(١٢) ما تلحن فيه العامة : للكسائي : ٤٧ هامش

(١٣) انظر الفرق بين أثر البداوة والحضارة في اللغة : في اللهجات العربية . دكتور إبراهيم أنيس . في أماكن متفرقة .

(١) البحر : ٣-٣٢٩

(٣) المصباح : ٩٨٤

(٥) المخصص : ١٤-٢٤٨

(٧) الإتحاف : ٣٠٤

(٩) معاني القرآن : ١-٤٦٠ دار الكتب

(١١) المصباح : ١-١٩٤

يقولون « ملح الماء ملوحة^(١) »، كما نجد أن قريشا وهي حضرية قد آثرت الصيغة المجردة ، يدل لذلك ما جاء في اللسان من قول الجوهري : حزنه لغة قريش ، وأحزنه لغة تميم ، وقد قرئ بهما^(٢) » كما عزيت الصيغة المجردة أيضا في كل من الخزانة^(٣) ، والبحر المحيط^(٤) ، والمصباح^(٥) إلى قريش. ولكن هل يمكن أن يكون ذلك قانونا تسير عليه اللهجات العربية ؟ أرى أنني لا أستطيع أن أبلغ به حد الحتم ؛ لأنني عثرت على شواهد تفيد العكس ، ولكنها مع ذلك شواهد قليلة منها :

١ - ما عراه اللحياني في اللسان^(٦) من أن تميم تقول « خلا فلان على اللبن وعلى اللحم . إذا لم يأكل منه شيئا ولا خلطه به ، وغيرهم يقول « أخلى » .

٢ - نسب ابن القطاع « جبرت » إلى تميم مجردة ، وعامة العرب يقولون : « أجبرته^(٧) » مزيدة ، وقال الأزهرى ،

« جبرته وأجبرته لغتان جيدتان » ، كما ذكر ابن دريد الصيغتين المزيدة والمجردة . ولم يعزهما^(٨) ، وذكر الأزهرى في اللسان أن « جبرته على الأمر » لغة معروفة^(٩) .

٣ - أن تميميا كانت تستعمل الفعل « هلك » فيقولون « هلكته » ، وغيرهم يقول « أهلكته » بالهمزة^(١٠) .

كما وجدت صيغا أخرى تعزو الأفعال المزيدة إلى الحجاز - ومنها :

١ - عزا الفراء إلى الحجاز (أوفى) ، كما نسب إلى نجد (وفى) بغير ألف^(١١) وقال ابن قتيبة : وفيت بالعهد ، وأوفيت به . وساق الزجاج قول الشاعر مستشهدا على اللهجتين :

أما ابن طوق فقد أوفى بدمته

كما وفى بقلاص النجم حاديا^(١٢)

وقال ابن جنى عن هاتين الصيغتين (أوفى) و (وفى) لغتان قويتان^(١٣) .

(٢) اللسان : ١٦-٢٦٦
(٤) البحر : ٦-٣٤٢
(٦) اللسان : ١٨-٢٦١
(٨) المرجع السابق .
(١٠) المخصص ص ٦ ص : ١٢٧

(١) المصباح : ٨٩٣
(٣) الخزانة : ١-٥٧٩
(٥) المصباح : ١-٢٠٨
(٧) المصباح : ١-١٤١
(٩) اللسان : ٥-١٨٥
(١١) البحر المحيط : ١-١٧٢
(١٢) الخصائص : ٣-٣١٦ ، البحر المحيط : ١-١٧٢
(١٣) الخصائص : ٣-٣١٦

٢ - كما عزا اللسان « أسرى » بالألف إلى الحجاز^(١) . وسرى - لغة غيرهم ، كما نجاءت رواية أخرى مماثلة في المصباح^(٢) ، وإذا التفتنا إلى كتاب الله نجد أنه قرئ باللهجتين في قوله تعالى « أسرى بعبده »^(٣) وقوله « والليل إذا يسر » ، فهو من سرى - ولو كان من : أسرى - لكان : يُسرى .

وعلى كل فالقوانين التي تخضع لها اللهجات واللغات ، ليست لها صفة الحتم كقوانين الطبيعة والرياضة ، بل نكتفي بالحكم على الكثرة الغالبة ، ولا يضيرنا بعض الظواهر التي تبدو شاذة أو غريبة حول القاعدة .

والآن أريد أن أنقش الرواة في فهمهم لصيغتي (فعل وأفعل) مثل : سرى وأسرى وسقى ، وأسقى ، وفن وأفن - فهم على أن معنى الصيغتين واحد ، المجردة والمزيدة ، ويستدل لذلك بما جاء في اللسان من قولهم سريت ، وأسريت بمعنى - إذا سرت ليلاً^(٤) ومثل هذا جاء في الصحاح أيضاً^(٥) ، وكما جاء أن « وفي الكيل وأوفيته^(٦) » بمعنى . والحق أن كلام اللغويين فيه تسامح ظاهر ، فصيغة (فعل) - لا بد وأن يختلف معناها عن صيغة (أفعل) ، لأن زيادة المبنى تبدل

على زيادة المعنى فلا بد أن صيغة « أفعل » تدل على معنى زائد عن صيغة (فعل) فإذا قلت : أقاله أو أسقاه كان أبلغ في الدلالة من « قاله وسقاه » أو أن نقول : إن كل صيغة منهما تعيش في بيئة خاصة كما سبق ، فصيغة (فن) تعيش في بيئة الحجاز ، وصيغة أفن - تعيش في بيئة تميم^(٧) . ولا يعقل أن الرجل في البيئة الواحدة كان له من الاختيار والحرية بحيث ينطق الصيغة مرة مجردة ، وأخرى مزيدة ، كما لا يعقل أن بعض الأفراد في البيئة الواحدة يؤثرون صيغة فعل ، وبعضهم يؤثر صيغة أفعل ، فلما أن نفرق بين الصيغتين فنقول مثلاً في صيغة « وقف » بأن « ما يمسك باليد يقال فيه « أوقفته » بالألف ، وما لا يمسك باليد يقال فيه : وقفته - بغير ألف^(٨) » أو أن يقال « جبرت » لجبر العظم بعد كسره ، وأن يكون (أجبر) مقصوداً به الإكراه^(٩) ، وهذا معنى قول الخليل « من قال : عقب : لا يقول : « أعقب^(١٠) » ، ومما لاشك فيه أن صيغة « أفعل » تدل على معان عدة : كالتعدية ، والتعريض ، والسلب والإزالة والتمكن^(١١) ، تختلف فيها عن (فعل) .

(٢) المصباح : ١-٢٠٤

(٤) اللسان : ١٩-١٠٣

(٦) البحر المحيط : ١-١٧٢

(٨) المصباح : ٢-١٠٣٨

(١٠) العين : ٩٥ ط بغداد

(١) اللسان : ١٩-١٠٣

(٣) سورة الإسراء آية : ١

(٥) خزائن الأدب : ١-١-٥٥١

(٧) البحر : ٣-٣٣٩ ، النهر الماد : ٣-٣٣٨

(٩) اللسان : ٥-١٨٥

(١١) شذا العرف : ٢١

ويظهر أن ابن درستويه قد لحظ هذا فهو يقول في شرح الفصيح « لا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد ، كما لم يكونا على بناء واحد ، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين ، فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان ، والمعنى واحد كما يظن كثير من اللغويين والنحويين ، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة ، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها ، ولم يعرف السامعون العلة فيه ، والفروق ، فظنوا أنها بمعنى واحد ، وتأولوا على العرب هذا التأويل ، فإن كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب ، فقد أخطأوا عليهم في تأويلهم مالا يجوز في الحكمة ، وليس يجيء شيء من ذلك الباب إلا على لغتين متباينتين كما بينا - أو أن يكون على معنيين مختلفين^(١) » .

تصوير القرآن الكريم للظاهرة :

ولقد لحت موقف القرآن الكريم من هذه الظاهرة فيما يأتي :

١- قراءة الجحدري وعيسى الثقفي « وأجنبني وبنيت أن نعبد الأصنام^(٢) » من «أجنب» وهي لهجة نجد^(٣)، وقرأها الآخرون من (جنب^(٤)) .

٢- وقرأ عيسى بن عمر « ولا تفتني^(٥) » بضم التاء الأولى من أفتن - وهي لهجة تميم^(٦)، وقرأ الآخرون: تفتني - بفتح التاء الأولى من فن .

٣- وقوله تعالى « لا يحزنهم الفزع الأكبر^(٧) » قرأ أبو جعفر بضم الياء من أحزن وهي في تميم ، وبعضهم من حزن^(٨)، كما أورد ابن خالويه في الحجة عدة^(٩) قراءات قرآنية جاء الفعل فيها مرة من فعل ، وأخرى من أفعال .

(١) المزهر : ٣٨٤-٣٨٥

(٢) سورة إبراهيم آية : ٢٥

(٣) البحر : ٥-٢٩-٤٢١ ، مختصر شواف القرآن : ٦٨ ابن خالويه .

(٤) المحتسب : ٢-٢١ مخطوط

(٥) سورة التوبة : آية : ٤٩

(٦) البحر : ٥-٥١

(٧) سورة الأنبياء آية : ١٠٣

(٨) البحر : ٦-٣٤٢

(٩) الحجة لابن خالويه : ورقة : ٢٨ ، ٨٥ ، ٢٧ مخطوط بدار الكتب .

الأصمعي عن هذا فقال: لا يقال: أباع ،
فقلت : قول الشاعر الأجدع بن مالك
الهمداني :

ورضيت آلاء الكميت فن بيع
فرسا فليس جوادنا بمباع

قال الأصمعي : لعلها لغة لم يعنى أهل
اليمن - ثم عقب ابن دريد غلى إنكار
الأصمعي لها بقوله : وقد سمعت جماعة من
جرم فصحاء يقولون : أبعث الشيء -
فعلت أنها لغة لم^(٤).

ونستنبط من هذا العرض أن القرآن
الكريم قد راود بين هاتين الصيغتين في
قراءاته ، وكأنه بذلك يوثق هذه اللهجات
العربية بالقراءة المروية أولا ، ثم ليجد
كل قبيل من العرب سمعته اللغوية في هذا
الكتاب ، فيكون القرآن قد قصد بذلك
إلى هدف آخر سياسي بجانب الهدف اللغوي
- وهو جمع العرب في طزيق واحد إلى
هدف واحد.

احمد علم الدين الجندي

وكذلك عثرت على عدة قراءات قرآنية
في كتاب شواذ القرآن جاءت كل قراءة
على أحد هذين الوزنين^(١). وقد نسمع بعض
الأحكام التي تصدر على أحد الوزنين
السابقين كقول ابن منظور : اللغة العالية
حزنه يحزنه ، وأكثر القراء قرعواها^(٢) ،
كما أن الأصمعي كان لا يحب أن يبدى رأيا
في فعل وأفعال ، لاسيما إذا كانت الكلمة
قد وردت في القرآن ، فلم يتكلم في عصفت
وأعصفت ، لأن في القرآن « ريح عاصفة » ولا
في سمته وأسمته لأن في القرآن : « فيسحتكم^(٣) » .
وربما ذلك يرجع إلى خوفه من الخوض
في القرآن تورعا ، أو لأن هاتين الصيغتين
تدور حول الأفعال التي ترتبط بالحبر والقدر
كما تقدم في الأمثلة السابقة من مثل قولهم :
جبر وأجبر - وهو لا يريد أن يزوج بنفسه
في هذا المهيح الخطير ، أو ربما أنه كان
لا يميز إلا أفصح اللغات ويلغى ماسواها ،
ويبدو هذا فيما رواه ابن دريد قال : « سألت
أبا حاتم عن باع وأباع ، فقال : سألت

(١) شواذ القرآن : ١١٤ ، ٢٦ ، ٦٨ ، ٢٢ ، ٢٦ لابن خالويه .

(٢) اللسان : ١٦-٢٦٧

(٣) المزهرة : ٢-٢٢٦

(٤) الجمهرة : ٣-٤٣٦

أصحُّ اطِّرادِ فُعُولٍ صَدْرًا لِفَعَلٍ لَازِمٍ ؟

دراسة لغوية بإحصاء الرابضى

للكنوز جميل الملائكة

لمثل هذه الأفعال في المعجم يُجرى تخميناً للمصادر من كلا النوعين فيه ، وكذلك حساباً للخطأ المحتمل في هذا التخمين بحد من الثقة مقداره ٩٩ ٪ بحسب نظرية الاحتمالات . ولقد ظهر أن ٩٣ ٪ من هذه الأفعال جاء له مصدر إما على (فَعَل) أو (فُعُول) أو كليهما ، بخطأً محتمل لا يتجاوز ± ٥ ٪ ، أى أن ما ليس له مصدر على أى منهما النادر (باستثناء ما اقتضت مصادرُه على أوزان بعينها لامتناع أو قلب أو إداء أو صوت أو سير وهو قليل) . وكذلك أثبتت الدراسة أن (فَعَل) هو الغالب في مصادر (فَعَل) اللازم في المعجم ، وأن نسبة تردده هي ٧٦ ٪ ، بخطأً محتمل لا يتجاوز ± ٨ ٪ ، بالمقارنة إلى نسبة تردد (فُعُول) البالغة ٣٥ ٪ فقط ، بخطأً محتمل لا يتجاوز ± ٩ ٪ .

هذه دراسة لموضوع لغوى على هدى نظرية الاحتمال الإحصائية . وقد تناقل النحاة منذ ظهور علم النحو أن (فُعُول) يطرد مصدرًا لـ (فَعَل) اللازم ، مع استثناءات معينة . وكانت ملاحظة كثرة ما يشذ عن هذه القاعدة هي التي دعت الباحث إلى تناول الموضوع بطريقة علمية للتوصل إلى قول قاطع فيه . وهو يبدأ بعرض لأقوال النحاة المتواترة في هذا الاطِّراد ، واستعراض لما قيل في معنى المطرد والغالب والقليل والنادر ، ثم يتخذ عينة عشوائية من هذه الأفعال بحجم كاف لجعلها ذات دلالة إحصائية مقبولة ، فيُحصى فيها نسبة ما جاء له مصدر على (فُعُول) وما جاء له مصدر على (فَعَل) . وبعد إجراء تخمين للمجموع التقديرى

١ - في الكلام على أبنية المصادر يقول
ابن مالك^(١) في مصدر الفعل الثلاثي اللازم
المفتوح العين :

(وَفَعَلَ اللّٰزِمَ مِثْلَ قَعَدَا

لَهُ فُعُولٌ بِأَطْرَادٍ كَعَدَا)

ويستثنى من ذلك ما جاء على فعال
لامتناع ، كالإبَاء ، وفَعْلَانٌ لَتَقْلُبُ كَالغَلِيَانِ
وفُعَالٌ لِدَاءٍ أَوْ لَصَوْتٍ ، كَالزُّكَامِ ، وَالصُّرَاخِ
وفَعِيلٌ لِسِيرٍ أَوْ لَصَوْتٍ ، كَالرَّحِيلِ ،
وَالصَّهِيلِ .

فالفُعُولُ عند ابن مالك مطرد في مصدر
فَعَلَ اللّٰزِمَ . وابن مالك لا يخالف في هذا
ما عليه جمهور النحاة :

فهذا سيبويه يبدأ كلامه على بناء
الأفعال الثلاثية ومصادرهما بالمتعدى^(٢) ،
وبعد أن يستوفيه ينتقل إلى اللازم -

فيقول^(٣) : « وأما كل عمل لم يتعد إلى
منصوب فيانه يكون فعله على ما ذكرنا . . .
والمصدر يكون فُعُولًا . . . نحو قعد قعودًا
وجلس جلوسًا وسكت سكوتًا » ثم يقول
مستدرجًا^(٤) : « وقد قالوا في بعض
مصادر هذا فجاءوا به على فَعَلَ كما جاءوا
ببعض مصادر الأول على فُعُول . . . نحو
سَكَّتَ سَكَّتًا وَعَجَزَ عَجْزًا » ، ويقول في
الآخر^(٥) : « ... وهذه الأشياء لا تضبط
بقياس ولا بأمر أحكم من هذا » .

فالفُعُولُ إذن عند سيبويه هو القياس
الأحكام ، على الرغم من وجود بعض الشواذ .

وفي الكلام على أبنية مصادر الثلاثي
يقول ابن هشام في مصدر اللازم^(٦) :
« وأما فَعَلَ القاصر فقياس مصدره الفُعُولُ
كالقعود والجلوس . . . إلا إن دلَّ على
امتناع . . . إلخ » . ثم يقول : « وما جاء

(١) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، دار الكتب المصرية ، ط ٣ ، ١٩٣٢ م ، ص ٤٠

(٢) الكتاب ، لسبويه ، طبعة بولاق ، ١٣١٧ هـ ، ج ٢ ، ص ٢١٤

(٣) الكتاب ، ج ٢ ، ص ٢١٦

(٤) الكتاب ، ج ٢ ، ص ٢١٦

(٥) الكتاب ، ج ٢ ، ص ٢١٨

(٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، طبعة دار الفكر ، بلا تاريخ ، ص ٤٣٦ - ٤٣٧ .

(٧) أوضح المسالك ، ص ٤٣٧

مخالفًا لما ذكرناه فبابه النقل ، كقولهم...
في فَعَل القاصر : مات موتًا...» .

فالفُعل عند ابن هشام أيضًا هو قياس
لمصدر فَعَلَ اللازم .

ويقول ابن عقيل^(١) : « يَأْتِي مصدر
فَعَلَ اللازم على فُعل قِياسًا فتقول
قعد قُعودًا وغدا غُدوًا » . ثم يقول
في شرح (وما أتى مخالفًا...^(٢)) : « يعني
أن ما سبق ذكره في هذا الباب هو القياس
الثابت في مصدر الفعل الثلاثي ، وما ورد
على خلاف ذلك فليس بمقيس بل يقتصر
فيه على السماع » .

فالفُعل عند ابن عقيل هو القياس
الثابت في مصدر فَعَلَ اللازم .

ويشرح الأشموني ضوابط ابن مالك ،
إلى أن يَأْتِي إلى ما يخالفها فيقول شارحًا^(٣) :
« (وما أتى) من أبنية مصادر الثلاثي
(مخالفًا لما مضى - فبابه النقل)

لا القياس (كسخط ورضى) . . .
« وكموت وفوز... منما قياسه فُعل »
فالفُعل عنده أيضًا القياس في مصدر
فَعَلَ اللازم .

ويقول السيوطي^(٤) : « (و) يَطْرُد...
لفَعَلَ بالفتح (لازمًا فُعل) بضم الفاء سواء كان
صحيحًا كركع ركوعًا... أو معتلا...
كدنا دنوًا... أم مضاعفًا كمرر مرورًا » .
فالفُعل عند السيوطي مطرد أيضًا
في مصدر فَعَلَ اللازم .

ومن المتأخرين : يقول الأساتذة حنفى
ناصر وجماعته^(٥) في الكلام على المصدر :
« أما الثلاثي فلمصدره أوزان كثيرة ،
المدار في معرفتها على السماع ، غير أن -
الغالب... إلخ » وبعد ذلك^(٦) : « فإن
لم يدل على شيء من ذلك فالغالب...
في فَعَلَ اللازم أن يكون مصدره على فُعل
كقعود وخروج ونهوض » .

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٩٦٢ ، ج ٢ ، ص ٢٠٦ .

(٢) شرح ابن عقيل ، ج ٢ ، ص ٢٠٨ .

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٥٥ م ، ج ٢ ، ص ٣٤٨ .

(٤) همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٧ هـ ، ج ٢ ، ص ١٦٧ .

(٥) كتاب قواعد اللغة العربية لتلاميذ المدارس الثانوية ، تأليف حنفى ناصر ومحمد دياب والشيخ مصطفى طوموم

ومحمود عمر وسلطان محمد ، القاهرة ١٩٠٥ م ، ص ٢٨ .

(٦) كتاب قواعد اللغة العربية ، ص ٢٩ .

فالفُعُولُ عندهم هو الغالب في مصدر
عملَ اللازم .

وهو أيضًا قياسي عند الشيخ مصطفى
الغلاييني (١) .

وهو غالب عند السيد أحمد الهاشمي (٢) .

فما هو هذا الاطراد الذي يقاس عليه ؟
وهل يغلب بل هل يطرد حقًا فُعُولُ مصدرًا
لفعل لازم المفتوح حين الماضي ؟

٢ - الاطراد لغة : التتابع ، والجري ،
والسرعة ، والاستقامة . وفي لسان العرب
لابن منظور : (اطرد الشيء : تبع بهضمه
بعضا وجري ، واطرد الأمر : استقام ،
اطردت الأشياء ؛ إذا تبع بعضها بعضا ،
واطرد الكلام ؛ إذا تتابع ، واطرد الماء ؛ إذا
تتابع سيلانه . . . وجدول مطرد : سريع
الجري ، والذئار تطرد أي تجرى . . .
وأمر مطرد : مستقيم على جهته) .

والاطراد اصطلاحا : تماثل الأحكام
واستمرارها واتساق سببها وعدم تخلفها
وسنه قولهم : القاعدة المطردة ، والقياس
المطرد .

والمطرد عند سببويه هو الذي (لا ينكسر) (٣)
، وهو ما (اجتمعوا عليه) (٤) وهو
الذي يجري (أبدا) (٥) .

والاطراد عند السيوطي (٦) هو (التتابع
والاستمرار) وعنده أن (المستمر الذي
لا يتخلف مطرد) .

وينقل السيوطي (٧) عن ابن هشام
تقسيمه لدرجات تكرر المسموعات إلى :
النادر ، فالقليل ، فالكثير ، فالغالب ،
فالمطرد . وأن المطرد لا يتخلف ، وأن
الغالب أكثر من الكثير ولكنه يتخلف ،
والكثير دونه ، والنادر أقل من القليل .
ويمثل لذلك بمثال من أعداد متدرجة :

(١) جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني ، المطبعة العصرية صيدا ، ط ١١ ، ١٩٧١ م ، ج ١ ، ص ١٦٧

(٢) القواعد الأساسية للغة العربية للسيد أحمد الهاشمي ، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٣٥٤ هـ ، ص ٣٠٣

(٣) الكتاب ، ج ٢ ، ص ٢٥٥

(٤) الكتاب ، ج ٢ ، ص ٣٣٠

(٥) الكتاب ، ج ١ ، ص ٣٠٣

(٦) الاقتراح ، للسيوطي ، طبعة الهند ، ص ٢٠ - ٢١

(٧) الاقتراح ، ص ٢١

فإذا كان المطرد ثلاثة وعشرين (يريد
١٠٠٪) ، فالشؤون بالنسبة إليها غالب
(٨٧٪) ، والخمسة عشر بالنسبة
إليها كثير (٦٥٪) ، والثلاثة قليل
(١٣٪) ، والواحد نادر (٤٪)^(١) .

يظهر من كل هذا أن المطرد في
المسودات الذي هو أكثر حدوثاً من
الغالب ، وهو الذي لا يتخلف ، ولا ينكسر
وهو ما اجتمعوا عليه ، وهو أكثر من
الغالب ومن الكثير .

٣- فلنعد إذن إلى كلام محمد بن مالك
في المراد فقول ، ولنتناول القضية بطريقة
إحصائية كأي مسألة في علم الإحصاء
الرياضي .

لابد أولاً من اختيار عينة Sample
بحجم مناسب n ، وليكن حجمها من
الكبر بحيث تكون ذات دلالة إحصائية
مقبولة . وقد اخترنا لهذا الغرض مجموع
الأفعال الثلاثية اللازمة المفتوحة العين

التي تبدأ بحرف الباء ، واعتمدنا في ذلك
معجمي المنجد^(٢) للأب لويس معلوف ،
والوسيط^(٣) لمجمع اللغة العربية في القاهرة ،
لأن كليهما يذكر الفعل والمصدر ،
بخلافاً للمعجمات القديمة التي قد تورد
المصدر دون الفعل ، أو الفعل دون المصدر ،
في كثير من الحالات . فإن وجد اختلاف
عدنا إلى القاموس المحيط^(٤) للفيروزبادي
أو لسان العرب^(٥) لابن منظور .

٤- بلغ مجموع الأفعال n في هذه
العينة مائة وستة وستين (١٦٦) فعلاً
ثلاثياً لازماً مفتوح عين الماضي . ولعدم
اعتماد أي منها على غيره في العينة وفي
المعجم فإن العينة تعد عشوائية random
في العرف الإحصائي . وقد تم تخمين
النسبة بين حجم المجموعة universe ،
التي تمثل مجموع عدد الأفعال N من هذا
التقريب في المعجم ، وبين حجم العينة n
من النسبة بين مجموع عدد صفحا

(١) وانظر تعليق الأستاذ أمين الخولي على بحث الأستاذ محمد الفاضل ابن عاشور : « تحرير أفعال من قياس نحوي فاسد » ،
مؤتمرات الدورة ٣٢ لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، البحوث والمحاضرات ، بغداد ١٩٦٦ م ، ص ١٠١ .
(٢) المنجد في اللغة ، للأب لويس معلوف اليسوعي ، المطبعة الكاثوليكية بيروت ، ط ١٥ ، ١٩٥٦ م .
(٣) المعجم الوسيط ، إخراج إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الريات وحامد عبد القادر ومحمد علي النجار ، مجمع اللغة العربية
بالقاهرة ، أشرف على طبعه عبد السلام هارون ، مطبعة مصر ، ١٩٦٠ م ، ج ١ ، ص ٢٤ .
(٤) القاموس المحيط ، لمجد الدين الفيروزبادي ، المطبعة الحسينية ، القاهرة ١٩١٣ م ، ج ١ - ٤ .
(٥) لسان العرب ، لجمال الدين بن منظور الأنصاري ، طبعة بولاق ، القاهرة ١٨٩١ م ، ج ١ - ٢٠ .

وهكذا يظهر أن تخمين N لمجموع
الثلاثي اللازم المفتوح العين في المعجم
يتراوح بين ٣٦٠٠ و ٥٠٠٠ وأن معدله
التقريبي هو ٤١٠٠ للمعجمات الأربعة ،
وأن معدل نسبة العينة إلى المجموعة هو
زهاء ١ / ٢٥ ، متراوفا تخمينه بين
٢١/١ و ٣٠/١ ، وهذا الانحراف عن
المعدل ، كما يبدو ، قليل . فلو أخذنا
معجمي المنجد والوسيط . فقط . بغرض
هذا التخمين لوجدنا أن معدل النسبة
هو زهاء ٢٧/١ ، وأن N هو نحو ٤٥٠٠ .
ولعل هذا أقرب إلى الحقيقة لكون معجمي

المعجم وبين عدد الصفحات التي تضم
حرف الباء فقط في المعجم ، ومن مقدار
هذه النسبة ومجموع أفعال العينة n ،
الذي هو ١٦٦ ، أمكن الحصول على
تخمين تقريبي لمجموع الثلاثي اللازم
المفتوح العين N في المعجم ، وذلك
بضرب هذه النسبة في ١٦٦ .

وقد حُيِّبَت هذه النسبة ، وأجرى
بذا التخمين في عدد من المعجمات
المرتبة مداخلها على الحروف الأولى -
وعى المنجد للأب لويس معلوف ، والمعجم
الوسيط . لمجمع القاهرة ، وأساس البلاغة ^(١)
للزمخشري ، ومختار الصحاح ^(٢)
لرازي - فكانت كالاتي :

N (٥١٦٦٥) تخمين اللازم المفتوح العين في المعجم	د (ب/ج) النسبة بين صفحات المعجم و صفحات الباء	ج عدد صفحات حرف الباء	ب عدد صفحات المعجم	أ المعجم
٥٠٠٠	١ / ٣٠,٤	٣٤	١٠٣١	المنجد
٤٠٠٠	١ / ٢٤,٠	٤٥	١٠٨١	الوسيط
٣٩٠٠	١ / ٢٣,٤	٤٦	١٠٧٨	الأساس
٣٦٠٠	١ / ٢١,٤	٣٠	٦٤١	مختار الصحاح
٤١٠٠	١ / ٢٥	المعدل التقريبي		

(١) أساس البلاغة ، لجار الله الزمخشري ، دار مطابع الشعب ، القاهرة ١٩٦٠ م .

(٢) مختار الصحاح ، لأبي بكر الرازي ، مطبعة الترقى ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٣٨ م .

المنجد والوسيط أوسع وأشمل من المعجمين الآخرين .

من العينة الجيدة المستعملة ^(٢) ،
يظهر مما يأتي :

ومهما يكن من أمر فإن من المعروف في علم الإحصاء على أية حال أن الحجم المطلق للعينة n ، وهو هنا ١٦٦ وليس بالقليل ، هو أدنى كثيراً في الدلالة الإحصائية من نسبتها إلى حجم المجموعة ^(١) .
وكذلك تجدر الإشارة في هذه الحالة من جودة حجم العينة ، إلى أنه لكون النسبة بين حجمي المجموعة والعينة كبيرة نسبياً ، وهي هنا زهاء ٢٧ ، فسواء أكان مجموع هذه الأفعال في المعجم ٣٠٠٠ أم ٦٠٠٠ ، أم حتى لا نهائياً ، فلن يكون كبير فرق في الدلالة الإحصائية التي يمكن الحصول عليها

٥- تخمين الخطأ المحتمل في تقدير عدد المصادر من نوع معين في المعجم من عددها في العينة :

المطلوب في هذه الدراسة تقدير نسبة المصادر من نوع معين ، مثل فُعُول ، أو فَعَل ، لجميع الثلاثي اللازم المفتوح العين في المعجم ، من إحصاء نسبتها في العينة ، وكذلك تخمين أقصى خطأ محتمل في هذا التقدير ، بحد من الثقة Confidence limit لا يقل عن نسبة مئوية معينة ، وتأخذ هذه ٩٥٪ عادة ^(٣) ويمكن تخمين هذا الخطأ المحتمل ^(٤) من الصيغة $\pm Z S$ ، أي من :

$$\pm Z \sqrt{\frac{p(1-p)(N-n)}{n(N-1)}} [١]$$

Statistical Quality Control. by E. L. Grant,
Mc Graw — Hill, N. Y., P. 344

Statistical Quality Control, P. 345 .

Statistics Made Simble, by H. T. Hayslett ;
published by W. H. Allen, London, 1968, P. 105 and P. 158 .

Tables for staticians, by H. Arkin and R. R. Colton,
Barnes & Noble, Inc., N.Y., 1950, P. 20 .

(١) انظر مثلاً

(٢)

(٣) انظر مثلاً

(٤) انظر مثلاً

حدّ الثقة في منحني التوزيع الطبيعي
normal curve distribution في حساب
الاحتمالات (٢)

وبالتعويض في الصيغة [١] يكون
أقصى خطأ محتمل بحدّ من الثقة مقداره
٩٥٪ هو :

$$\frac{(0.05)(0.05)(4500-166)}{(1-4500)} + 1096 = 0.0747$$

≈ ٧٥٪ (مقرباً لمرتبة عشرية)

أي يمكن القول بحدّ ثقة مقداره ٩٥٪
بأنّ الخطأ في تقدير نسبة مصادر اللّازم
من أي وزن في المعجم ، باعتبار أن فيه
٤٥٠٠ ثلاثي لازم مفتوح العين ، من
حساب نسبتها في عينة مقدارها ١٦٦ ،
لن يتجاوز ± ٧٥٪ .

بل يمكن القول باستناداً إلى حساب
مشابه ، بثقة مقدارها ٩٩٪ (وهو شبه
تأكيد مطبق) بأنّ الخطأ لن يتجاوز
± ٨.٩٪ بحال (وذلك بتعويض ٢٥٨
بدلاً من ١٥٩٦ في الصيغة [١] .

حيث يرمز p إلى نسبة المصادر من
نوع معين في العينة ، ولعدم معرفتنا
بها بادئ ذي بدء فيمكن افتراض نسبة
٥٠٪ أي ٥٠٠ لأغراض تخمين الخطأ
المحتمل في هذا التقدير فقط. (فإن كانت
النسبة الحقيقية أقل أو أكثر من ذلك
فسيكون الخطأ المحتمل أقل من المخبّن).
ويشير N إلى حجم المجموعة ، وهو
هنا مقدّر بـ ٤٥٠٠ كما سبق ذكره .

ويرمز n إلى عدد الأفعال في العينة
وهو ١٦٦

ويمثل S مقدار الانحراف القياسي
المخبّن في المجموعة .

أما Z فهو معامل يحدّده حدّ الثقة
المختار ، فلو كان هذا ٩٥٪ ، كما مرّ
ذكره ، لكانت (١) قيمة المعامل ١٥٩٦ ،
ولو كان حدّ الثقة المطلوب ٩٠٪ مثلاً
لكان المعامل ١٥٦٥ ، ولو كان ٩٩٪
لكان ٢٥٨ (وهذا المعامل ، مضروباً في
الانحراف القياسي ، يمثل عند الإحصائيين
مسافة المسقط الأفقي للمساحة التي تمثل

(١) انظر

(٢) انظر مثلاً

٦- وثمة نقطتان تجدر ملاحظتهما
تعقيباً على أمرين سلف الكلام عليهما :
(١) يلاحظ من التعويض في الصيغة (١)
انه لو كان مجموع اللازم المفتوح
العين في المعجم ٣٠٠٠ بدلاً من ٤٥٠٠
فان أقصى خطأ محتمل سيكون ،
بوجب الصيغة ذاتها ، $\pm ٧٤.٧\%$
بحدثة مقداره ٩٥.٠% ، وهو لا يختلف
إلا بقدر تافه عن ال $\pm ٧٥.٧\%$
المحسوبة للمجموع ٤٥٠٠ .

ومثله يقال في حال كون المجموع
الحقيقي لهذه الأفعال ٦٠٠٠ إذ سيكون
أقصى خطأ محتمل هو $\pm ٧٥.٧\%$ أيضاً -
مقرباً إلى مرتبة عشرية واحدة - من دون
اختلاف عما هو عليه في حال كون المجموع
٤٥٠٠ .

وحقاً لو اعتبر مجموع الأفعال في
المعجم لانهاثياً فإن أقصى خطأ محتمل
مخمن من العينة لن يتجاوز $\pm ٧٥.٧\%$
أيضاً - لمرتبة عشرية واحدة - في حد
الثقة ذاته .

(ب) ويلاحظ أيضاً أن تخمين أقصى
خطأ محتمل قد أُجرى بافتراض
أن p ، وهي نسبة المصادر من أي

نوع في العينة ، تساوى ٥٠.٠ . ولما
كان الاحتمال الأرجح أنها لا تساوى
ذلك ، لأنها قد تساوى أي كسر بين
الصفير والواحد ، فإن أقصى خطأ
محتمل سيكون حتماً أقل من الذي
سلف تخمينه . وسيتمكن تخمينه
على وجه الدقة بعد معرفة الحقيقة
لكل نوع من المصادر ، كما سيأتي .
وعليه فيمكن اعتماد العينة .

فلننتقل إذن إلى حصر المصادر فيها
وتصنيفها وإحصائها .

٧- روعى في اختيار أفعال العينة

وفرزها وتصنيفها بحسب مصادرهما
مايأتي :

(١) من هذه الأفعال ما جاء لازماً ومتعدياً ،
مثل (بدأ بالشئ وبدأه) ، وطبيعي
أنه لم يُنظر بعين الاعتبار إلى غير
اللازم في هذه الدراسة .

(ب) أن عدداً كبيراً من الأفعال ورد
مصدره على أكثر من وزن في معنى
واحد بعينه ، مثال ذلك أنه يقال
(بَرَقَ بَرَقاً وبُرُوقاً وبريقاً ، أي
لمع) ، ففي هذه الحالة يُعدّ الفعل
واحداً في حساب مجموع العينة .

أما إذا اختلف معنى الفعل باختلاف مصدره فإنه يصنّف في أكثر من موضع . مثال ذلك أنه يقال : (بَسَقَ الرجل بَسَقًا ، أي بصق) فهذا يصنّف مع ما جاء مصدره على فَعْل ، أما (بَسَقَ النخل بُسُوقًا ، أي ارتفعت أغصانه وطال) فيصنّف مع ما جاء مصدره على فُعُول ، وكلُّ يُعَدُّ مادةً في العيّنة .

(ج) لقد انصبّ الاهتمام بالدرجة الأولى في

هذه الدراسة على مصدرين هما :

فُعُول وفَعْل ، وذلك لكثرة تردهما وغلبتهما على سواهما في عيّنة الثلاثي اللازم المفتوح العين ، أمّا ما لم يجيء له مصدر على أي من هذين الوزنين فهو نادر في العيّنة ولا يكاد يُعتدُّ به ، كما سيأتي . ولهذا فقد صنّفت المجموعة إلى ما جاء له مصدر على فُعُول ولم يجيء له مصدر على فَعْل (أي في نفس المعنى) ، وما جاء له مصدر على فَعْل ولم يجيء له مصدر على فُعُول ، وما جاء له مصدران على فُعُول وعلى فَعْل كليهما ، وما لم يجيء له مصدر على فُعُول ولا على فَعْل . وللسبب عينه لم تكن

ثمّة ضرورة لسرد جميع مصادر الفعل من غير فُعُول وفَعْل ، فإن ذُكِر بعضها فعلى التمثيل لا غير ، مثال ذلك أنه يقال : (بَنَى بَأْهله وعليها بَنِيًّا وبِنَاءً وبُنِيانًا وبِنية وبِنايةً أي دخل عليها) فالذي يهمننا في هذا المثال وجود المصدر الأول الذي هو على فَعْل ، فأوردناه واكتفينا بذكر بعض المصادر الأخرى معه .

(د) حُذِفَ من أفعال العيّنة ما اقتصر مصدره على فِعال لامتناع ، وفَعْلان لتقلُّب ، وفُعال داء أو صوت ، وفَعِيل لسير أو صوت ، وكل ذلك قليل .

٨- فيما يأتي التصنيف الذي أُجرى لهذه الأفعال بحسب أوزان مصادرهما ومعانيهما المعرفة بالتردد والتصنيف Class frequency لكل منها :

(١) ما جاء له مصدر على فُعُول ولم يجيء على فَعْل :

- بَتَّ الشَّيْءُ بِتُّوتًا انقطع . واليمينُ وجبت .
- بَتَّعَ في الأرض بُتوعًا تباعد .
- بَشَقَ الماءُ بَشُوقًا اندفع فجأةً .

- بَجَدَ بِالْمَكَانِ بُجُودًا أَقَامَ .
- بَدَرَ إِلَى الشَّيْءِ بُدُورًا أَسْرَعَ .
- بَدَا بُدُوءًا وَبَدَاءً ظَهَرَ .
- بَرَأَ مِنَ الْمَرَضِ بُرُوءًا وَبُرُوءًا شُفِيَ .
- بَرَجَ الشَّيْءُ بُرُوجًا ظَهَرَ وَارْتَفَعَ .
- بَرَحَ الصَّيْدُ بُرُوحًا مَرَّ عَنْ يَمِينِكَ .
- بَرَّ فِي قَوْلِهِ بُرُورًا وَبِرًّا وَبِرَارَةً صَدَقَ .
- بَرَزَ بُرُوزًا خَرَجَ إِلَى الْبَرَّازِ أَيْ التَّمَضُّاءِ .
- بَرَضَ النَّسَبَاتُ بُرُوضًا خَرَجَ بِأَرْضِهِ
- وَهُوَ أَوَّلُ مَا يُطْلَعُ مِنْهُ .
- بَرَعَ بُرُوعًا وَبِرَاعَةً فَاقَ عِلْمًا أَوْ فَضْلًا
- أَوْ جَمَالًا .
- بَرَّكَ الْبَعِيرُ بُرُوكًا وَتَبَرَّكَ كَمَا اسْتِنَاخَ .
- بَسَّقَ النَّخْلُ بُسُوقًا ارْتَفَعَتْ أَغْصَانُهُ
- وَطَالَ .
- بَسَلَ الرَّجُلُ بُسُولًا عَبَسَ مِنَ الْغَضَبِ
- أَوْ الشَّجَاعَةِ .
- بَضَعَ الْكَلَامُ بُضُوعًا تَبَيَّنَ ، وَمَنْ فَلَانٍ
- سَسِمَ .
- بَطَّلَ بُطْلًا رُبُّطُولًا وَبُطْلَانًا فَسَدَ .
- بَعَرَتِ السَّمَاءُ بُعُورًا أَمْطَرَتْ
- بَغَّتْ، الظُّبْيَةُ بُغُومًا وَبُغَامًا صَوَّتَتْ
- بِصَوْتِ مَرْخِيمٍ .
- بَكَرَ إِلَيْهِ بِكُورًا تَتَمَدَّمُ .
- بَلَّجَ الصَّبِيحَ بُلُوجًا أَسْفَرَ .
- بَلَّحَ بُلُوحًا أَعْيَا وَعَجَزَ .
- بَدَّدَ بِالْمَكَانِ بُلُودًا أَقَامَ بِهِ .
- بَلَغَ الثَّمَرُ بُلُوغًا نَضِجَ ، وَالْغَلَامُ أَدْرَكَ .
- بَلَّقَ بُلُوقًا أَسْرَعَ .
- بَلَّتْ الرِّيحُ بُلُولًا هَبَّتْ بَابِلًا .
- وهذه عددها سبعة وعشرون (٢٧)
- كلها جاء مصدره على فُعُول ولم يجيء
- على فَعَل .
- (ب) ما جاء له مصدر على فَعَل
- وَفُعُول كليهما :
- بَتَأَ بِالْمَكَانِ بَتَاءً وَبَتُوءًا أَقَامَ .
- بَثَّرَ وَجْهَهُ بَثْرًا وَبَثُورًا خَرَجَ مِنْهُ بَشْرٌ .
- بَجَسَ الْمَاءَ بَجْسًا وَبُجُوسًا تَفَجَّرَ
- رَانْتَجَرَ .
- بَجَلَّ بِجَلًّا وَبُجُولًا فَرِحَ .
- بَجَمَ بِجَمًّا وَبُجُومًا سَكَتَ عَنْ فِزَعٍ
- أَوْ عَجَزَ .
- بَحَّ بَحًّا وَبُحُوحًا وَبَحَّحًا وَبَحَّاحَةً
- وَبُحَّاحًا أَخَذَتْهُ بَحَّةٌ .
- بَخَّتَمَتْ عَيْنَهُ بِخَقًّا وَبُخُوقًا انْفَقَّتْ .
- بَدَّنَ بَدْنًا وَبُدُونًا عَظَّمَ بَدَنَهُ .

- بِدَأَ يَدُؤُا وَيُدُؤُا وَيَدَأُ وَيَدَأُ .
 ظهر .
- بَدَخَ بَدَخًا وَيُدُؤُخًا عَلَا وَارْتَفَعَ .
 - بَرَدَ بَرْدًا وَبُرُودًا هَبَطَتْ حَرَارَتُهُ .
 - بَرَقَ بَرْقًا وَبُرُوقًا وَبَرِيقًا لَمَعَ .
 - بَزَغَ بَزْغًا وَبَزُوعًا ظَهَرَ .
 - بَزَلُ النَّابُ بَزْلًا وَبَزُؤُلًا طَلَعَ .
 - بَسَمًا وَبُسُوءًا أَنْسَ .
 - بَسَرَ الرَّجْلُ بَسْرًا وَبُسُورًا قَطَّبَ
 وَجْهَهُ ، عَجَلَ .
 - بَضَّ الْمَاءُ بَضًّا وَبُضُوضًا وَبُضِيضًا
 سَالَ قَلِيلًا قَلِيلًا .
 - بَطَنَ بَطْنًا وَبُطُونًا خَفِيَ .
 - بَقَّ النَّبْتُ بَقًّا وَبُقُوقًا طَلَعَ .
 - بَقَلَ بَقْلًا وَبُقُولًا ظَهَرَ .
 - بَكَاتُ النَّاقَةِ بَكًّا وَبُكُوءٌ وَبُكَاءٌ
 قَلَّ لَبْنُهَا .
 - بَلَّ مِنْ مَرَضِهِ بَلًّا وَبُلُولًا وَبَلَلًا
 بَرَى .
 - بَهَّأَ بِهِ بَهًّا وَبُهُورًا وَبَهَاءً أَنْسَ .
 - بَهَّرَتِ الشَّمْسُ بَهْرًا وَبُهُورًا أَضَاءَتْ .
 - بَاحَ بَوْحًا وَبُؤُوحًا ظَهَرَ .
 - بَاخَ بَوْخًا وَبُؤُوخًا سَكَنَ وَفَتَرَ ، أَعْيَا .
- بَاقَ بَرُوقًا وَبُؤُوقًا جَاءَ بِالشَّرِّ وَالْخِصْمِ وَالْخِصْمِ
 - بَاكَ بَوَكًّا وَبُؤُوكًا سَمِنَ ، وَالْأَمْرُ
 اخْتَلَطَ .
 - بَادَ بَيِّدًا وَبُيُودًا هَلَكَ .
 - بَازَ بَيِّزًا وَبُيُوزًا هَلَكَ .
 - بَانَ عَنْهُ بَيْنًا وَبُيُونًا وَبَيْنُونَةً
 انْقَطَعَ .
- فهذه مجموعها واحد وثلاثون (٣١)
 كلها جاء مصدره على فَعَلٍ وَعَلَى فُعُولٍ كليهما
 (ج) ما جاء له مصدر على فَعَلٍ ولم
 يجىء على فُعُولٍ :
- بَأَجَّ بِأَجًّا صَرَخَ .
 - بَأَّرَ بِأَرًّا حَفَرَ بُورَةً .
 - بَأَّهُ لِلْأَمْرِ بِأَهًّا فِطَنَ .
 - بَأَى عَلَيْهِم بِأَوًّا تَكَبَّرَ ، وَالِدَابَةُ
 جَهَدَتْ فِي عَدُوِّهَا .
 - بَأَى بِأَيًّا تَعَاظَمَ وَفَخَرَ .
 - بَجَجَ بِهِ بِجَجًّا فَرِحَ .
 - بَحَثَ فِي الْأَرْضِ بِحَثًّا حَفَرَ .
 - بَخَّ فِي النَّوْمِ بِخًّا غَطَّ .
 - بَخَا غَضِبَهُ بِخَوًّا سَكَنَ وَفَتَرَ .

- بَخَرَت لِقَدْرٍ بَخْرًا وَبَخَارًا ظَهَرَ بَخَارُهَا .
- بَدَأَ بِالشَّيْءِ بَدَأً افْتَتَحَهُ .
- بَدَحَ بِالسَّرِّ بَدْحًا بِاحَ بِهِ .
- بَدَّ بِفُلَانٍ عَنِ الشَّيْءِ بَدًّا أَبْعَدَهُ عَنْهُ .
- بَدَرَ القَمَرُ بَدْرًا اكْتَمَلَ .
- بَدَا فُلَانٌ بَدْوًا وَبَدَاوَةً خَرَجَ إِلَى البَادِيَةِ ، أَقَامَ بِهَا .
- بَدَأَ بَدَأً وَبَدَاءً فَحَشَّ فِي قَوْلِهِ .
- بَدَحَ بِالرَّأْيِ بَدْحًا قَطَعَ بِهِ .
- بَدَّرَت لِأَرْضٍ بَدْرًا أَخْرَجَتْ نَبَاتَهَا .
- بَدَّعَ الْإِنَاءُ بَدْعًا قَطَرُ مَائِهِ .
- بَدَّمَ بَدْمًا رَبْدَامَةً قَوِيٌّ وَمَتْنٌ ، حَزْمٌ وَجَادٌ رَأْيُهُ .
- بَدَا بَدْوًا سَاءَ مَنْطِقُهُ ، وَعَلَيْهِ تَكْلِمٌ بِالفَحَشِ .
- بَرَّحَ الرَّجْلُ بَرَحًا غَضِبَ .
- بَرَّضَ المَاءَ مِنَ العَيْنِ بَرَّضًا خَرَجَ قَلِيلًا .
- بَرَقَتِ المَرْأَةُ بَرَقًا تَزِينَتْ .
- بَرَى لِفُلَانٍ بَرِيًّا عَرَضَ لَهُ .
- بَزَجَ الرَّجْلُ بَزَجًا تَفَاخَرَ .
- بَزَقَ بَزَقًا بَصَقَ ، وَالشَّمْسُ بِرَغْتِ .
- بَزَمَ القَوْلُ بَزْمًا غَلِظَ ، وَعَلَيْهِ عَضَهُ ، وَعَلَى الأَمْرِ عَزَمَ .
- بَزَا بَزْوًا تَطَاوَلَ .
- بَسَّ بِسًّا طَلَبَ وَجَهَدَ .
- بَسَطَ مِنْ فُلَانٍ بَسْطًا أزال احتشامه .
- بَسَّقَ بَسْقًا بَصَقَ .
- بَسَمَ بِسَمًا ضَحِكَ قَلِيلًا .
- بَشَّرَ بِهِ بَشْرًا وَبَشْرًا وَبَشْرًا فَرِحَ .
- بَشَّ بِشًّا وَبَشَّاشَةً كَانَ طَلَقَ لَوَجْهَهُ .
- بَشَّقَ بِشَقًّا أَحَدٌ النِّظْ .
- بَشَكَ الرَّجْلُ بِشَكًّا أَسْرَعَ .
- بَصَّ لِمَاءٍ بَصًّا وَبَصَّيْصًا شَيْخٌ ، وَالنَّجْمُ تَلَأًّا .
- بَصَعَ المَاءُ بَصْعًا سَدَالٌ ، رَشَعَ .
- بَصَقَ بَصْقًا لَفِظَ مَا فِي فَمِهِ .
- بَصًّا بَصْوًا اسْتَقْصَى مَا عِنْدَ غَرِيمِهِ .
- بَضَّ لِجِلْدٍ بَضًّا وَبَضَّاضَةً وَبَضُّوْضَةً كَانَ رِقَّةً نَاعِمًا فِي سِمَنِ .
- بَضَعَ الدَّمْعُ بَضْعًا جَالَ فِي العَيْنِ وَلَمْ يَفْضُ ، وَهِيَ المَاءُ رَوَى .
- بَضَمَ الزَّرْعَ بَضْمًا اشْتَدَّ .

- بَطَّشَ بِهِ بَطْشًا فَتَكَ .
 - بَعَثَ بِالْكِتَابِ بَعْثًا أَرْسَلَهُ .
 - بَعَصَ الشَّيْءُ بَعْصًا ضَطْرِبَ .
 - بَعَطَ فِي الْجَهْلِ بَعْطًا بِالِغِ وَأَفْرَطَ .
 - بَعَّ الْمَطْرُ بَعًّا نَزَلَ مَاوَهُ غَزِيرًا .
 - بَعَقَ الْوَابِلُ بَعْعًا انْفَتَحَ فِجْأَةً .
 - بَعَلَ بَعْلًا وَبُعُولَةً تَزْوُجُ .
 - بَعَا بَعْوًا أَجْرَمَ وَجَنَى .
 - بَعَى بَعْيًا أَجْرَمَ وَجَى .
 - بَعَزَتِ الدَّابَّةُ بَعْزًا ضَرَبَتْ الْأَرْضَ بِرِجْلِهَا .
 - بَعَثَتِ السَّمَاءُ بَعْثًا أَمْطَرَتْ .
 - بَغَّ الدَّمُ بَغًّا هَاجَ .
 - بَغَا عَلَيْهِ بَغْوًا تَعَلَّى .
 - بَغَى الرَّجُلُ بَغْيًا وَبُغَاةً عَدَلَ عَنِ الْحَقِّ ، وَعَلَيْهِ ظَالِمُهُ ، وَالسَّمَاءُ اشْتَدَّ مَطْرُهَا .
 - بَقَّرَنِي بَنِي فُلَانٍ بِقَرًّا فَتَّشَ أَمْرَهُمْ .
 - بَقَعَ بَقْعًا ذَهَبَ .
 - بَقَّ بَقًّا وَبَقَاقًا عَلَى الْقَوْمِ كَثُرَ كَلَامُهُ .
 - بَقَى بَقِيًّا دَامَ ، ثَبِتَ .
 - بَكَتِ الرَّجُلُ بَكًّا افْتَقَرَ .
- بَكَلَ الرَّجُلُ بَكْلًا اتَّخَذَ الْبَكَالَ وَهِيَ طَعَامٌ مِنَ السُّوْيُقِ وَالزَّيْتِ .
 - بَدَّتْ الشَّيْءُ بَدْتًا انْقَطَعَ .
 - بَدَحَ الشَّرِيَّ بَدْحًا يَبِسَ .
 - بَدَخَ الرَّجُلُ بَدَخًا تَكَبَّرَ وَحَمُقَ .
 - بَدَّ فِي الْأَرْضِ بَدًّا ذَهَبَ .
 - بَدَجَ بَدَجًا رَجَعَ إِلَى بَدِجِهِ أَيْ أَصْلِهِ .
 - بَدَقَ إِلَيْهِ بَدَقًا وَصَلَ .
 - بَدَّنَا تَرَكَمُ شَحْمُهُ ، وَبِالْمَكَانِ أَقَامَ .
 - بَدَّنَى بِأَهْلِهِ وَعَلَيْهَا بَدْنِيًّا وَبِنَاءًا وَبُنْيَانًا دَخَلَ عَلَيْهَا .
 - بَهَرَ الرَّجُلُ بَهْرًا فَاقَ أَقْرَانَهُ .
 - بَهَشَ إِلَيْهِ بَهْشًا أَقْبَلَ عَلَيْهِ مَسْرُورًا .
 - بَاءَ إِلَيْهِ بَوَاءً رَجَعَ .
 - بَابَ لَهُ بَوْبًا لِأَزْمِهِ .
 - بَاثَ عَنِ الشَّيْءِ بَوْثًا بَحَثَ .
 - بَاجَ عَلَيْهِ الشَّرُّ بَوْجًا حَلَّ بِهِ ، وَالْبَرْقُ لَمَعَ .
 - بَاذَ بَوْذًا افْتَقَرَ ، تَوَاضَعَ .
 - بَارَ بَوْرًا وَبَوَارًا هَلَكَ .
 - بَازَ بَوْزًا انْتَقَلَ مِنْ مَكَانٍ لآخَرَ .
 - بَاشَ الْقَوْمُ بَوْشًا اخْتَلَطُوا وَضَجُّوا .

(د) ما لم يعجب له مصدر على فُعُول

ولا على فَعَل :

- بَدَخَ بَدَخًا وَبَدَاخَةً كَانَ عَظِيمَ الشَّأْنِ

- بَدَّ الرجلُ بَدَدًا عَظُمَ خَلْقُهُ ، تَبَاعَدَ

ما بين فخذيهِ من كثرة لحميهما .

- بَدَّ الرجلُ بَدَدًا وَبَدَاذًا رَثَّتْ هَيْئَتُهُ ،

سَاءَتْ حَالَتُهُ .

- بَرَزَ بَرَزًا ظَهَرَ بَعْدَ خُمُولٍ أَوْ خَفَاءٍ .

- بَرَزَ بَرَاذَةً فَاقَ أَصْحَابَهُ فُضْلًا أَوْ شَجَاعَةً .

- بَضَّ بَضًّا بَضًّا وَبُضُوذَةً كَانَ رَقِيقًا .

الجلد ناعمة في سمن .

- بَغَضَ بَغَاظَةً صَارَ بَغِيضًا .

- بَكَى بُكَاءً وَبُكْيًا سَالَ دَمْعُهُ حَزْنًا .

- بَلَّ بَلًّا بَلًّا وَبَلَالَةً ظَفَرَ بِهِ وَأَدْرَكَهُ .

- بَهَا بَهَاءً وَبَهَاءَةً حَسُنَ وَظُرْفُ

- بَانَ بَيَانًا وَتَبَيَانًا اتَّضَحَ وَظَهَرَ .

- بَاهَ بَوَاهًا ضَجَّ ، وَالْحَيْرَانُ هَزَلَ .

فهذه مجموعها اثني عشر (١٢) كلها

لم يعجب مصدره على فُعُول ولا على فَعَل .

٩- ويبين الجدول التالي خلاصة

للترددات الصنفية لمصادر الميئة .

- باص منه بَوْصًا هَرَبَ وَاسْتَتَرَ .

- باص بَوْصًا حَسُنَ وَجْهَهُ بَعْدَ كَلْفٍ .

- باطَ بَوُطًا افْتَقَرَ بَعْدَ غِنَى .

- باعَ بَوُوعًا بَسَطَ يَدَهُ بِالْعَطَاءِ .

- بالَ بَوُولاَ أَخْرَجَ مَاءَ مِثْلَانْتِهِ .

- باه له بَوُهًا فَطَنَ

- بات ن المكان بَيْتًا وَبَيْتَوْتَةً وَبَيْاتًا

أقام فيه الليل ، والرجلُ بَيْتًا تَزَوَّجَ .

- بوى بِيًّا حَاكَى غَيْرَهُ فِي فِعْلِهِ .

- باسَ بَيْسًا مَأَسَ وَتَبَخَّرَ .

- باض الطير بَيْضًا أَلْقَى بَيْضَهُ .

- باظَ بَيْظًا سَمِنَ بَعْدَ هُزَالٍ .

- باع على بَيْعَ أَخِيهِ بَيْعًا تَدَخَّلَ بَيْنَ

المتبايعين لإفساد العقد للحصول على

الصفقة له .

- باغ الدمُ بَيْغًا هَاجَ .

- باه له بَيْهًا تَنَبَّهَ .

وهذه مجموعها ستة وتسعون (٩٦)

لازمًا مفتوح العين كلها جاء مصدره

على فَعَل ولم يعجب على فُعُول

كما جاءت في الفقرة السابقة :

النسبة المئوية	العدد	
١٦٣٪	٢٧	(أ) ما جاء له مصدر على فُعول ولم يَجىء على فَعَل
١٨٧٪	٣١	(ب) ما جاء له مصدر على فَعَل وفُعول كليهما
٥٧٨٪	٩٦	(ج) ما جاء له مصدر على فَعَل ولم يَجىء على فُعول
٧٢٪	١٢	(د) ما لم يَجىء له مصدر على فُعول ولا على فَعَل
١٠٠٪	١٦٦	

الجدول ١ : خلاصة الترددات التصنيفية لمصادر العينة :

٣٤٩٪	٥٨ = ٣١ + ٢٧	(أ) ما جاء له مصدر على فُعول
٦٥٨٪	١٠٨ = ١٢ + ٩٦	(ب) ما لم يَجىء له مصدر على فُعول
١٠٠٪	١٦٦	

١٠ - يتضح من الجدول ١ أن أكثر

مصادر هذه الأفعال جاء على فَعَل أو فُعول أو كليهما ، وأن قلة منهما فقط لم يَجىء له مصدر على أي من هذين.

ويتضح أيضا بوجه قاطع ان المصدر بوزنة فَعَل أكثر تردداً منه بوزنة فُعول في العينة .

ولتدليل المصدرين في بعض أفعال

لعينة فقد فصل التصنيف على الأوجه

لتالية لأغراض المقارنة الإحصائية :

الجدول ٢ : تصنيف لدراسة تردد

فُعول (٣٤٩)

٧٦٥٪	١٢٧ = ٣١ + ٩٦	(أ) اجاء له مصدر على فَعَل
٢٣٥٪	٣٩ = ١٢ + ٢٧	(ب) ما لم يَجىء له مصدر على فَعَل
١٠٠٪	١٦٦	

لجدول ٢ ب : تصنيف لدراسة تردد فَعَل (٧٦٥)

٩٢٫٨٪	١٥٤ = ٣١ + ٢٧ + ٩٦	(١) ما جاء له مصدر على فَعَلٍ أو فُعُولٍ أو كليهما
٧٫٢٪	١٢	(ب) ما لم يَجِءْ له مصدر على فُعُولٍ ولا على فَعَلٍ
١٠٠٪	١٦٦	

لجدول ٢ ج : تصنيف لدراسة تردد فَعَلٍ أو فُعُولٍ أو كليهما (٩٢٫٨ ٠)

فضلاً عن أنه أكثر من ضعف ما جاء له مصدر على فُعُولٍ .

وقد رسم الشكل ١ لتوضيح ما جاء في لجدول ١ ، وتوضح الأشكال ٢ آ إلى ٢ ج الجداول ٢ آ إلى ٢ ج .

(ج) أن ٩٢٫٨٪ من أفعال العينة (الشكل

٢ ج) جاء له مصدر إما على فَعَلٍ أو على فُعُولٍ أو كليهما ، فهو الغالب ، أما ما لم يَجِءْ له مصدر على أيٍّ من هذين الوزنين فهو ٧٫٢٪ فقط وهو قليل جداً أو نادر .

١١- يبدو جلياً من الأشكال ٢ آ إلى ٢ ج - وكذلك من الجداول ٢ آ إلى ٢ ما يأتى :

(١) أن ما جاء له مصدر على فُعُولٍ من هذه الأفعال الثلاثية اللازمة المفتوحة

العين التي تؤلف العينة لم يتجاوز ٣٤٫٩٪ (الشكل ٢ آ) من مجموع فعال العينة ، أي أنه زهاء ثلث لعينة فقط ، وشو قليل ، ولا يمكن له به حال أن يُعَدَّ مطرداً ولا غالباً ولا كثيراً .

(ب) ان ما جاء له مصدر على فَعَلٍ من أفعال هذه لعينة هو ٧٫٦٪ (الشكل ٢

ب) ، أي أنه أكثر من ثلاثة أرباع العينة فهو إذن الغالب في مصادرها ،

فإنه صحيح انطباق هذه النسب أو شئ من قريب منها على مجموع ما في المعجم من هذه الأفعال لأن القبول بغلبة فَعَلٍ على فُعُولٍ في مصادر فَعَلٍ اللازم المفتوح العين ، خلافاً لما أشار إليه ابن مالك . فلننتقل إذن إلى مدى الخطأ المحتمل في انطباقها على المعجم .

١٢- استناداً إلى ما جاء في الفقرة ٦ والصيغة (١) ، يمكن التعبير عن نسبة

أى من هذه المصادر في مجموع الثلاثي
لللازم المفتوح العين في المعجم بالعلاقة:

$$P = P \pm Z S$$

أى :

$$P = P \pm Z \sqrt{\frac{P(1-P)}{n} \left(\frac{N-n}{N-1} \right)} \quad (2)$$

حيث ترمز P إلى نسبة الأفعال الثلاثية
اللازمة المفتوحة عين الماضي التي لها
مصدر من وزن معين في المعجم إلى مجموع
هذه الأفعال في المعجم .

وبالحصول على تقدير معتمد لأي من
هذه النسب سنختار حداً من الثقة مقداره
٩٩٪ بدلاً من حدّ الثقة ٩٥٪ الذي كثيراً
أ. يُؤخذ به في مثل هذه الحالات ، وعليه
فإن قيمته ستساوي ٢٥٨ كما سلف ذكره .

وبتعويض قيم P كما وردت في الجداول
٢ إلى ٢ ج ، وقيمتي N و n المعلوماتين ،
في الصيغة (٢) ، يمكن الحصول على
النتائج التالية :

(١) نسبة ما جاء له مصدر على فُعُول
من هذه الأفعال في المعجم .

$$= ٠٣٤٩ \pm ٠٠٩٤$$

$$= ٣٤٩ \pm ٠٩٤ \%$$

$$= \text{من } ٢٥٥ \text{ إلى } ٤٤٣ \%$$

معنى هذا أن النسبة المقدرة لما جاء
له مصدر على فُعُول من مجموع الثلاثي
اللازم المفتوح العين في المعجم هي على
وجه التقريب ٣٤٩٪ وأنه في ٩٩ احتمالاً
من ١٠٠ لن يمكن لهذه النسبة أن تزيد
على ٤٤٣٪ (أو أن تقل عن ٢٥٥) ،
وهذا جزم أكيد بأن هذا المصدر ليس
مطرداً ، ولا غالباً ، ولا كثيراً ، بل أنه
أقل كثيراً من النصف في أحسن
الاحتمالات ، فهو إذن قليل في مجموعة
هذه الأفعال في المعجم (الشكل ٣ آ) .

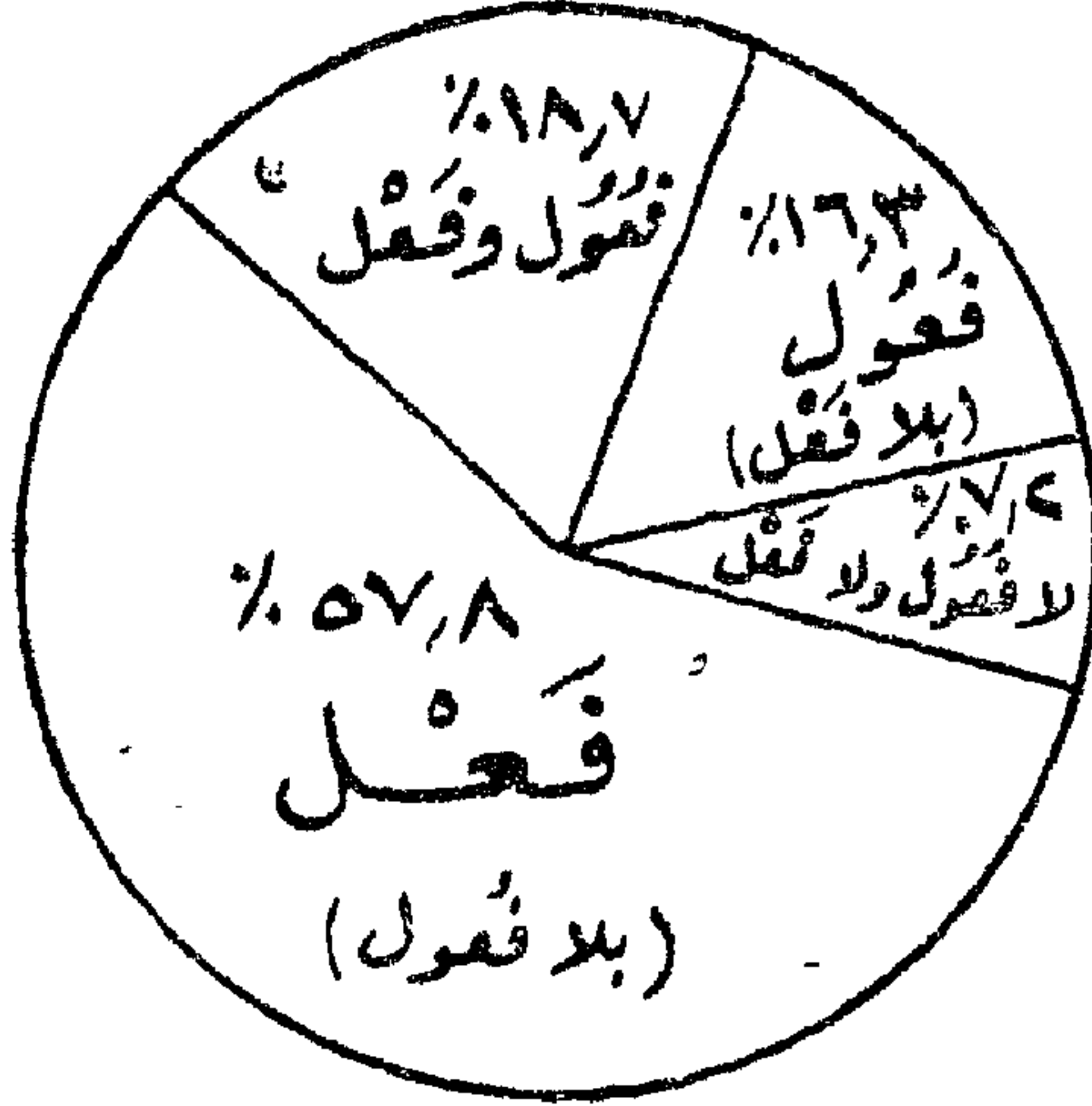
(ب) نسبة ما جاء له مصدر على فُعُول
من هذه الأفعال في المعجم :

$$= ٠٧٦٥ \pm ٠٠٨٣$$

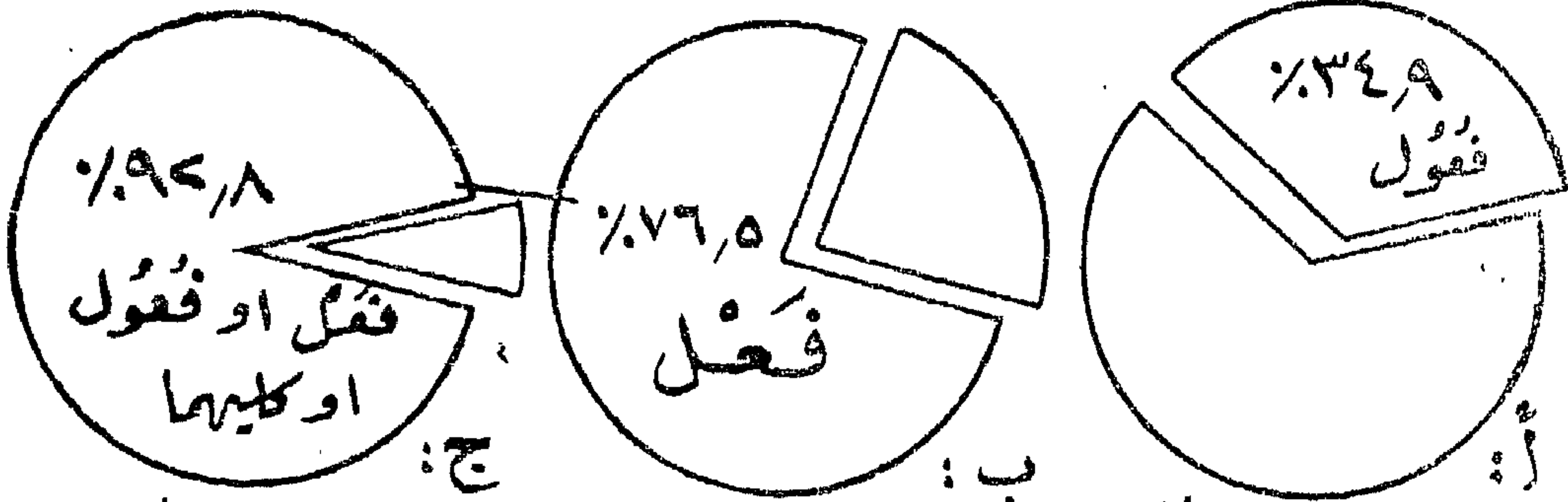
$$= ٧٦٥ \pm ٨٣ \%$$

$$= \text{من } ٦٨٢ \text{ إلى } ٨٤٨ \%$$

أى أن ما جاء مصدره على فُعُول من هذه
الأفعال في المعجم هو على وجه التقريب
٧٦٥ ، وهو في ٩٩ احتمالاً من ١٠٠
لا يمكن أن يقل عن ٦٨٢ (ولا أن
يزيد على ٨٤٨٪) ، وهذا يؤكد أن
هذا المصدر هو الغالب لمجموعة هذه
الأفعال في المعجم (الشكل ٣ ب) .

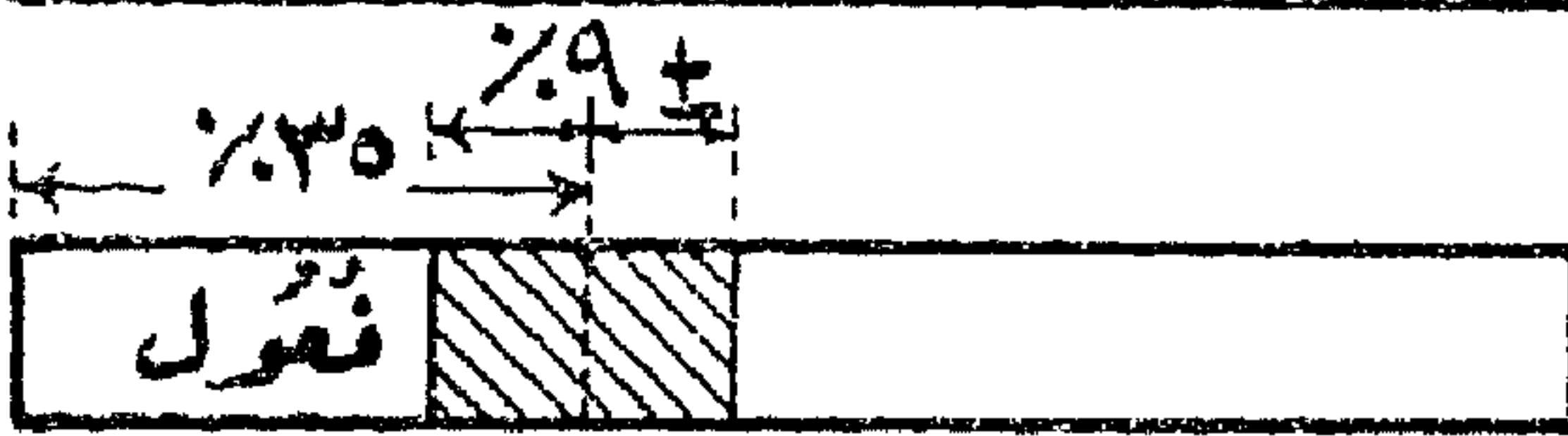


الشكل ١ : النتيجة الإحصائية لصادر فَعْل اللازم في العينة

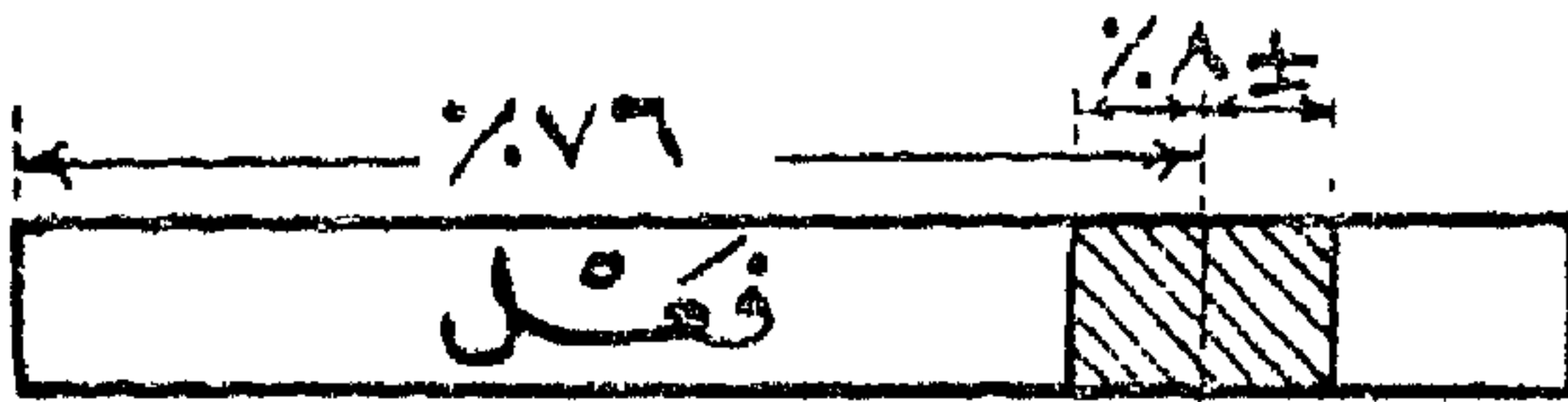


نسبة ماله مصدر على فَعُول في العينة
 نسبة ماله مصدر على فَعْل في العينة
 نسبة ماله مصدر على فَعْل أو فَعُول أو كليهما في العينة

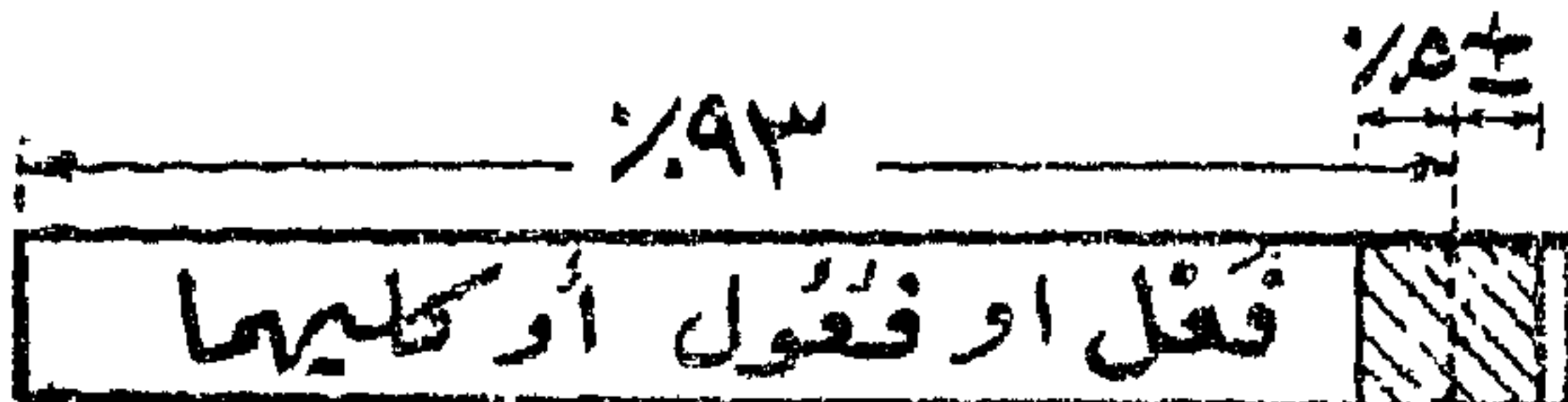
الشكل ٢ : تفصيل تردد مصادر فَعْل اللازم في العينة



أ: ماله مصدر على فَعُول في العينة



ب: ماله مصدر على فَعْل في العينة



ج: ماله مصدر على فَعْل أو فَعُول أو كليهما في العينة

الشكل ٣ : تقدير مصادر فَعْل اللازم في العينة ٩٩ احتمالاً من ١٠٠

(ج) نسبة ما جاء له مصدر أما على
فَعَلْ أو على فَعُول أو كإيهما في
المعجم:

$$= 0.928 \pm 0.051$$

$$= 0.928 \pm 0.051$$

$$= \text{من } 0.877 \text{ إلى } 0.979$$

أي أن ما جاء له مصدر على واحد من
هذين الوزنين على الأقل من هذه الأفعال
في المعجم هو في حدود 0.928 ، وهو
في 99 احتمالاً من 100 لن يقل عن 0.877
(ولن يزيد على 0.979) ، فهو غالب جداً ،
وأغابيته ساحقة ، وما سواه يكاد يكون
نادراً (الشكل ٣٣) .

١٣ - الخلاصة :

من هذه الدراسة لعينة عشوائية مولفة
من 166 ثلاثياً لازماً مفتوح عين الماضي
في مجموعة أفعال المعجم المشابهة لها والمقدرة
بما بين 4000 و 5000 ، ظهر أنه في
تسعة وتسعين احتمالاً من مائة ستكون
نسب مصادر هذه الأفعال في المعجم كالآتي:
(١) تقع نسبة ماله مصدر على فَعَلْ
أو على فَعُول أو كليهما بين 0.88
و 0.98 / مقربة لأقرب عدد صحيح
(الشكل ٣٣) ، أي أن ما ليس

له مصدر على أي منهما يمكن عدّه
نادراً (فيما عدا ما اقتصرت
مصادره على أوزان بعينها لامتناع ،
أو تقلب ، أو داء ، أو صوت ،
أو سير ، وقد لوحظ أنه قليل
جداً) .

(ب) تقع نسبة ما جاء له مصدر على
فَعُول بين 0.26 و 0.44 (الشكل
٣ ب) ، أي أنه لا يمكن أن يُعدّ
مطرداً ولا غالباً ولا كثيراً كما
هو عليه سائر النحاة ، بل هو أقل
من النصف وأقرب إلى الثلث ،
وهو قليل .

(ج) تقع نسبة ما جاء له مصدر على
فَعَلْ بين 0.68 و 0.85 (الشكل
٣ ج) ، أي أنه الغالب ، وهو أَدْعَى
للقياس عليه .

وبعد فهذا جزم أكيد بأن ما زنة
مصدره فَعَلْ من هذه الأفعال أغلب
زنة مصدره فَعُول ، بل هو في حدود
ما يربو على ضعفيّه (فضلاً عما يكون
بعض اللغويين المتأخرين قد زادوه من
مصادر على فَعُول من عندهم - على

(ما لم يكن مستوجِباً فِعْلاً
.... الخ) ؟؟

أو :

(وَفَعَلَ اللّٰزِمُ كَالْمَعْدِيّ

قياسه فَعَلَ كَكَدَّ كَدًّا) . الخ ؟؟

أو ما أشبه ذلك .

سؤال بين أيدي السادة الأعلام أهل

اللغة والنحو .

القياس -) ، فإن لم يكن أيٌّ منهما
مطرداً فإن فعل بلا شك هو الغالب بين
مصادر فَعَلَ اللّٰزِمِ في المعجم ، وهو أجدر
بقياس مصدر ما لم يُسمع له مصدر عليه ؛
والآن فماذا بشأن قول ابن مالك :

(وَفَعَلَ اللّٰزِمُ مِثْلَ قَعَدَا

له فُعُولٌ بِأَطْرَادٍ كَغَدَا) ؟

أما كان الأصوب أن يقال مثلاً :

(وَفَعَلَ اللّٰزِمُ مِثْلَ عَتَبَا

فَعَلٌ لَهُ كَالْمَعْدِيّ غَلَبَا

الملحق (1)

الرموز

الانحراف القياسي المخمن لكل

مواد المجموعة (في المعجم)

معامل يُضرب في تخمين الخطأ

المحتمل في تقدير نسبة حدث

معين في المجموعة من حسابه

في عينة . وتتحدد قيمة هذا

المعامل بمعرفة حد الثقة المطلوب

في التخمين .

عدد مواد العينة (أي من الثلاثي

اللازم المفتوح العين)

العدد المقدر لمواد المجموعة (أي

في المعجم) المشابهة لمواد العينة .

نسبة تردد حدث معين (هنا

تكرر مصدر من وزن معين)

في مواد العينة .

النسبة المقطرة لتردد حدث معين

في مواد المجموعة (أي في

المعجم) .

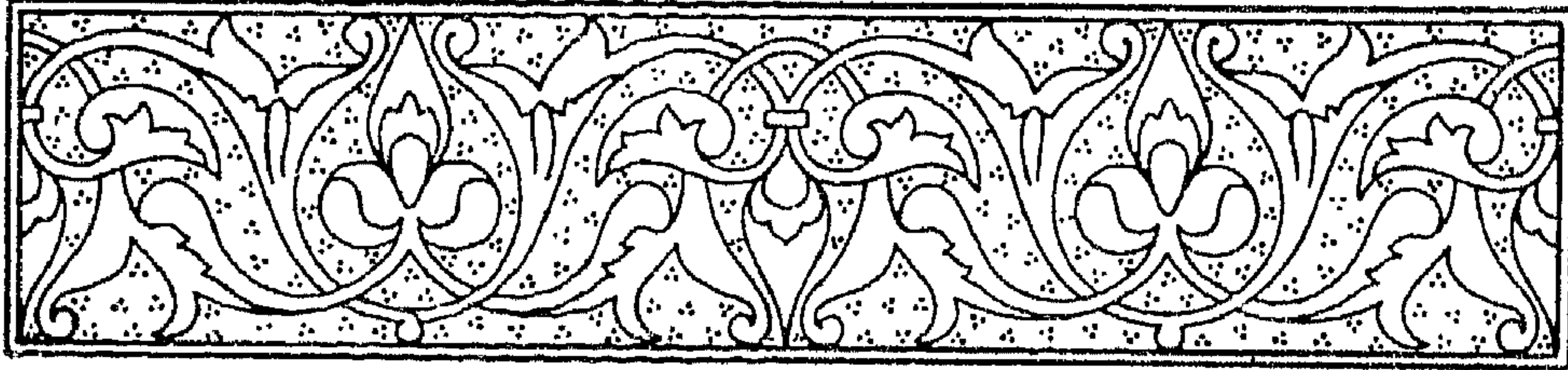
الملحق (٢)

المراجع

- ألفية ابن مالك في النحو والصرف ،
دار الكتب المصرية ، ط. ٣ ، ١٩٣٢ م .
- الكتاب ، لسيبويه ، طبعة بولاق ،
١٣١٧ هـ ، ج ١ - ٢
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،
طبعة دار الفكر ، بيروت ، بلا تاريخ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،
مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٦٢ م ، ج ٢
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،
دار الكتب العربي ، بيروت ١٩٥٥ م ، ج ٢
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ،
للسيوطي ، مطبعة السعادة بمصر ،
١٣٢٧ هـ ، ج ٢
- كتاب قواعد اللغة العربية لتلاميذ
المدارس الثانوية ، تأليف حفي ناصف
ومحمد دياب والشيخ مصطفى طموم
ومحمود عمر وسلطان محمد ، القاهرة ،
١٩٠٥ م .
- جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى
- الغلاييني ، المطبعة العصرية ، صيدا ،
ط. ١١ ، ٩٧١ «م» ، ج ١
- القواعد الأساسية للغة العربية للسيد
أحمد الهاشمي ، دار الكتب العلمية ،
بيروت ، ١٣٥٤ هـ .
- الاقتراح ، للسيوطي ، طبعة الهناد .
- تحرير افعال من قياس نحوي فاسد
تعليق للأستاذ أمين الخولي على بحث
للأستاذ محمد الفاضل ابن عاشور ،
مؤتمر الدورة ٣٢ لدورة مجمع اللغة
العربية بالقاهرة ، البحوث والمحاضرات
بغداد ، ١٩٦٦ م .
- المنجد في اللغة ، للأب لويس معلوف
اليسوعي ، المطبعة الكاثوليكية
بيروت ، ط ١٥ ، ١٩٥٦ م .
- المعجم الوسيط ، إخراج الأساتذة
إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات
وحامد عبد القادر ، ومحمد علي النجار
مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، أشرف
علي طبعه عبد السلام هارون ،
مطبعة مصر ، ١٩٦٠ م ، ج ١ ، ٢

- القاموس المحيط. ، لمجد الدين الفيروزبادى المطبعة الحسينية ، القاهرة ١٩١٣ م ، ج ١ - ٤
- مختار الصحاح ، لأبي بكر الرازى ، مطبعة الترقى ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٣٨ م
- Statistical Quality Control, by E. L. Grant, McHraw-Hill Book Company, New York, 1946
- لسان العرب ، لجمال الدين بن منظور الأنصارى ، طبعة بولاق ، القاهرة ، ١٨٩١ م ، ج ١ - ٢٠
- Statistics Made Simple, by H. T. Hayslett, W. H. Allen (Publishers), London, 1968
- أساس البلاغة ، لجار الله الزمخشري دار ومطابع الشعب ، القاهرة ١٩٦٠ م
- Tables for Statisticians, by H. Arkin and R. R. Colton Barnes and Noble, Inc., New York, 1950

جميل الملائكة



وصحى الأصوات في اللغة

دكتور الدكتور إبراهيم أنيس
الأستاذ بطنية دار المعلمين

لهذا يلتبس تفسيراً آخر لتلك الظاهرة ،
وينسبها إلى ما نسميه هنا بوحى الأصوات .
فالمرء يتعلم لغة أبويه ، ويربط منذ طفولته بين
ألفاظ قومه ودلالاتها وبطائيقها ، وتخزن في
ذهنه تلك الألفاظ مع دلالاتها في شيء من
التنظيم والترتيب يساعد على أن يدعو بعضها
بعضاً ، ويذكر بعضها بعضاً .

ويقضى المرء في اكتساب تلك الملمكة اللغوية
زمناً طويلاً من حياته أو طفولته ، حتى يسيطر
على قدر كبير من الألفاظ ودلالاتها ، وتتألف
في ذهنه تلك الذخيرة اللفظية الدلالية ، وعلى
أساس ما اكتسب من ألفاظ ودلالاتها يستطيع
استنباط مدلول اللفظ الجديد على سماعه .

ومع أن الناس يختلفون في تبحرهم مع
الألفاظ والدلالات ، تتكون لديهم تلك القدرة
على استيعاب الدلالة المجهولة ، أو طرف منها من
لفظ معلوم ، وذلك لأنهم لا يزالون يشتركون
في الدلالات المركزية ، ويشتركون في اختزان
ألفاظ معينة هي ألفاظ لغة بيتهم .

وعلى قدر اشتراك الناس في الوسط
الاجتماعى والثقافة العامة يكون اشتراكهم أو
تقاربهم في استيعاب تلك الدلالات المجهولة .
فإذا عرضت تلك الكلمة المترجمة على جماعة
من وسط واحد وثقافة متقاربة رأينا تشابهاً

يستطيع كل منا أن يرتجل كلمة من الكلمات
وأن يخلق عليها من الدلالة ما يشاء ، ولكن
مثل هذه الكلمة لا تصح جزءاً من اللغة إلا
بعد أن يتاح لها الشيوخ والذيوخ بين أفراد
البيئة ، بحيث يستعملها كثير من الناس في
خطابهم وحدثهم .

فهب مثلاً أنك ارتجلت كلمة مثل « تزلع » ،
وطلبت إلى صديق لك أن يخمن لها دلالة ،
فستراه يضع لها دلالة ما ، يستخرجها من تلك
الذخيرة اللفظية التي يخزنها في ذهنه ، والتي
اكتسبها في مراحل تعلمه لغة قومه . فإذا
عرضت نفس الكلمة على صديق آخر يشبه
الأول في وسطه الاجتماعى وفي ثقافته فقد
يستخرج لك نفس الدلالة ، أو شيئاً شبيهاً بها
أو قريباً منها . وهنا ندهش لمثل هذه الظاهرة ،
وقد نفسها مرة لسبب سحرى غامض ، وأخرى
لأمر روحانى نعجز عن إدراكه . وقد يراها
اللغوى المحافظ مظهراً من مظاهر السليقة اللغوية
التي تتصل بالوراثة ، والتي فطر عليها أفراد كل
بيئة من البيئات اللغوية .

غير أن اللغوى الحديث لا يرى فيما يسمى
بالسليقة اللغوية إلا المران السكافى ، ولا يفسرها
إلا على أنها ملكة مكتسبة وليس للوراثة أو
الجنس أثر فيها .

نقرأ مثل هذه الملاحظات السريعة في كتب القدماء ، ولكن الأمر أعمق من مثل تلك الملاحظات القليلة ، ويحتاج إلى استقراء أوفى وأتم ، حتى نستطيع الوقوف على نسج الكلمة العربية . فما يمكن أن يتألف من حروفنا الهجائية يماز ١٢ مليوناً من الكلمات ، قرر هذا الخليل من قبل ، ونقر صنعه الآن العمليات الحسابية الحديثة . ولكن المستعمل من الألفاظ لا يكاد يماز ثمانين ألفاً ، فيها يشيع حرف أكثر من حرف ، بل قد تختلف فيها نسبة شيوع الحروف على حسب موضعها من الكلمة . فلو أن اللغة كانت تسمح باستعمال كل تلك الملايين من الألفاظ لأشبهت الحروف بعضها بعضاً في شيوعها ، ولا يتكون للغة حينئذ نسج خاص تميز به . ولكن اللغة قد تخيرت مجموعات صوتية معينة هي التي اختصتها بالدلالة ، وأهملت الأكثرية الغالبة .

ونكتسب نحن ألفاظ اللغة كما وردت إلينا ، ونختزن قدراً كبيراً منها يتألف على نظام معين ، ويمكن أن نقرر بعد دراسة واستقراء أن نسبة شيوع «السين» مثلاً في كلام فلان هي كذا ، ونسبة الميم في كلامه هي كيت ، وتوالي الفاء والذال في ألفاظه أقل من توالي الفاء والجيم مثلاً ، واجتماع اللام والعين والباء أكثر من اجتماع اللام والعين والقاف ،

عجيباً في استنباطهم لدلائلها . فعرض هذه الكلمة على مجموعة من طلبة الجامعة ينتج غير ما ينتج عرضها على مجموعة من القرويين مثلاً ،

وغلبنا أن نتذكر مع ما تقدم أن لسلك لغة نظاماً خاصاً في تأليف ألفاظها ، فما يشيع في إحداها قد يندر في الأخرى . فألفاظ اللغة العربية تتألف من تلك الحروف الهجائية المسالوفة لنا ، ويتكون لتلك الألفاظ العربية نسج خاص ، إذا حاد عنه اللفظ قيل إنه غير عربي . وكان القدماء يشعرون بشيء من هذا حين أكد لنا بعضهم أنه لا تجتمع الجيم مع القاف في كلمة عربية مثل «المنجنيق» ، ولا تجتمع الصاد والجيم في كلمات العرب . فكلمة مثل «صولجان» غريبة عن النسج العربي ، ولا تكون النون قبل راء إلا في الكلمات الأعجمية مثل «نرجس» ، ولا تكون الزاي بعد دال كما في كلمة «مهندز» الأجنبية التي صارت في لهجاتنا الآن «مهندس» . ولا تكون الشين بعد لام ، ولا تجتمع الباء والسين والذال في كلمة عربية ، ولا الطاء والجيم . ولا تعرف لغتنا العربية الزاي والذال مع السين إلا في تلك الكلمة المعربة التي تنطق بها على صورة «ساذج» ، ولا تجتمع الصاد والطاء ، ونادر اجتماع الراء مع اللام ، ولا بد من وجود حرف من حروف الذلاقة «م ن ر ل ب ف» في الرباعي والخماسي (١) .

(١) شفاء الغليل للفتاحي صفحة ٧

ودلالاتها . وقد سخر من أولئك الذين نادوا بهذا الرأي أمثال « سان توماس الاكوييني » ، غير أنه اعترف بأن بعض الألفاظ أقدر على التعبير من البعض الآخر . ولكن المرء في رأيه حين يقيم اتئلافا بين اللفظ ومدلوله إنما يسير على نهج عادة قديمة جداً حين كانت الألفاظ تعد جزءاً لا يتجزأ عن الأشياء ، وحين كان الاسم له منزلة الجسد والروح كما هو الحال الآن عند بعض الأمم البدائية الذين يعتقدون أن الإنسان يتكون من الروح والجسد والاسم .

ويختتم « فندريس » كلامه بما ترجمته :

« كل كلمة - أيا كانت - توظف دائماً في الذهن صورة ما : بهيجة أو حزينة ، رضية أو كريمة ، كبيرة أو صغيرة ، معجبة أو مضحكة ، تفعل ذلك مستقلة عن المعنى الذي تبرعنه ، وقبل أن يعرف هذا المعنى في غالب الأحيان .
أذكر اسم إنسان ما أمام شخص لم يره قط ، فإنه يكون عنه فكرة في الحال ، فكرة زائفة على وجه العموم .

فإذا قدمت له هذا المجهول أجابك على الفور :
« أهو هذا ؟ ما كنت أظنه هكذا »
ومثل هذا الشيء نفسه يحصل بالنسبة لكلمات اللغة ، فإذا كنا للأشياء خاضع لانطباعات فجائية منبعثة من الاسم الذي يدل عليها (١) .

وغير ذلك من نسب كثيرة قد يهدينا إليها الاستقراء . فالمرء إذن يخضع لما يكتسبه من ألفاظ ، ويتأثر بنظام تلك الألفاظ ونسجها وتركيبها . ومع هذا فأفراد البيئة قد يشتركون في شيء من هذا ، ويتأثرون جميعاً بمجموعة كبيرة جداً من الألفاظ المشتركة بينهم .

غير أن هذا الاشتراك يكثر أو يعظم في الأوساط المتشابهة ، ولدى أصحاب الثقافات المتقاربة .

وعلى هذا فجرد النطق بتلك الكلمة المرتجلة يدعو إلى الذهن لفظاً آخر معروفاً يشترك معها في بعض حروفها أو صفات تلك الحروف ، ويفد ذلك اللفظ المعروف ومعه دلالاته فيوحي بشيء من دلالة ذلك اللفظ المرتجل .

ويغالي بعض اللغويين فيتصورون - من أجل هذه الظاهرة - أن هناك ربطاً طبيعياً بين الألفاظ ودلالاتها ، ولا يختر بياهم أن القدرة على استيعاب الدلالات مرجعها إلى ما يكتسبه المرء من ألفاظ معينة ، ومن ربطه بين تلك الألفاظ ودلالاتها ربطاً وثيقاً . فالعملية كلها مكتسبة ، لا سحر فيها ولا غموض ، ويمكن أن يستدل على صحتها بالتجربة كما سنرى .

ويرى « فندريس » أنه من الحق المحكم بوجود علاقة ضرورية بين أصوات الكلمة

المبلع ، الجرفاس ، الخيتعور ، النعثل ،
القهبلس ، القذعملة ، الطربال ، الشنعوف ،
العشاط ، القفندر .

وقد عرضنا هذه الألفاظ على مجموعة من
طلبة اللسانيات بكلية دار العلوم عددهم أربعة
وعشرون ، ثم عرضناها مرة أخرى على
طلبة السنة التوجيهية في إحدى المدارس
الثانوية وعددهم ثلاثة وعشرون ، وطلبنا من
كل طالب أن يسجل ما توحىه كل لفظة من
دلالة في ذهنه .

ولكن رغبة في ألا نترك الطالب في ظلام
دامس ، رأينا أن نلجأ له بما يحصر تخمينته في
نطاق محدود ، فقلنا له إن « المبلع والجرفاس
والخيتعور والنعثل ، صفات للرجل ، وإن
« القهبلس والقذعملة ، من صفات المرأة ، وإن
« الطربال ، صفة للبناء ، وإن « الشنعوف ،
جزء من الجبل ، وإن « العشاط ، صفة للبن ،
وإن « القفندر ، لواحد من الجمال أو القبح
فأيهما تختار ؟

ويلاحظ في التجربة أن بعض طلبة دار
العلوم لم يجيبوا بشيء عن بعض الكلمات ،
وذلك لأننا طلبنا منهم عدم الإجابة حين يكون

ويبدو من هذا النص أن « قفندر »
يرى أن تلك الصورة التي تنطبع في الأذهان
لدى سماع الكلمة المجهولة لا تكاد تمت إلى
الدلالة الحقيقية بأية صلة ، وهو بهذا يتجاهل
أثر التجارب السابقة في ذهن كل منا ، وما تخضع
له كل لغة من نظام في مجموعاتها الصوتية ،
ترتبط كل مجموعة منها بدلالة معينة . فجرد
النطق باللفظ يستدعي إلى الذهن أمثاله من
الألفاظ ، ويستدعي معها دلالاتها ، ويستوحى
المراء من كل هذا دلالة لذلك اللفظ المجهول على
أساس ما اختزنه في حافظته . وقد يوفق في هذا
الاستيحاء كل التوفيق أو بعضه ، ولكنه على
كل حال يجد نفسه قريباً من الدلالة الحقيقية
في نسبة غير قليلة من الحالات ، وهو ما برهنت
عليه تجاربنا مع بعض طلاب الكليات
والمدارس

سجل أبو حيان التوحيدى (١) في رسالة له
كتبها في الانتقاص من الصاحب ابن عباد
لوقوف له مع أحد الشعراء ، حين أنكر على هذا
الشاعر أن يتجراً على قول الشعر وهو يجهل
كثيراً من الغريب . ثم سرد « الصاحب ، على
مسمع الشاعر طائفة كبيرة من الكلمات النادرة
المهجورة التي كان يفخر بمعرفتها والإحاطة
بدلالاتها منها :

(١) « العربية » تأليف المستشرق يوهان فك ترجمة عبد الحليم النجار صفحة ١٦٢

٤٤ ٪ . والمعنى المعجمي لهذه الكلمة هو « الخداع الخاتل » ، فليس منهم من استطاع تخمين المعنى الصحيح .

٤ - النعثل :

لم يجب عن هذه الكلمة غير ١٣ طالبا منهم ثمانية فسروها على أنها « الهادي » الناظم الوديع ، : أى أن نسبة الاشتراك في الإجابة ٦١ ٪ . والمعنى المعجمي لهذه الكلمة هو « الشيخ الأحمق » .

٥ - القهبلس :

لم يجب غير عشرين من الطلبة ، منهم عشرة فسروها على أنها « المرأة الضخمة البدينة » : أى أن نسبة الاشتراك في الإجابة ٥٠ ٪ .

والمعنى المعجمي هو « المرأة الضخمة » .

٦ - القذعملة :

أجاب ١٧ طالبا منهم ١٤ فسروها على أنها القصيرة القميئة . وتلك هي الدلالة المعجمية الصحيحة ؛ فتكون نسبة الاشتراك هنا ٨٢ ٪ .

٧ - الطربال :

أجاب ١٧ طالبا منهم ٩ فسروها على أنها « البناء الضخم العالى الشامخ » . وتلك هي الدلالة المعجمية الصحيحة . فتكون نسبة الاشتراك ٥٣ ٪ . وأجاب ثلاثة فقط فوصفوا البناء بأنه

أحدهم على علم بمدلول الكلمة من قبل .

وها هي إجابات طلبة كلية دار العلوم :

١ - الهبلع :

فسرها تسعة من الطلبة على أنها « الأيسله العبيط » . وفسرها أربعة منهم على أنها « الأكلول النهم » ، وهو المعنى المعجمي الصحيح . وفسرها أربعة على أنها « الضخم المهول » . وفسرها ثلاثة من الطلبة على أنها « القصير » .

أما باقى الطلبة فتباينت إجاباتهم .

وهكذا ترى أن مجموعة كبيرة من هؤلاء الطلبة تشترك في الدلالة ، ونسبتهم ٣٧ ٪ أى

٩ من ٢٤

٢ - الجرفاس :

أجاب نحو ١٤ طالبا مفسراً الكلمة على أنها « القوى الضخم والشجاع الخشن » .

وتلك هي دلالات متقاربة بنسبة ٥٨ ٪ .

أما باقى الإجابات فتباينة . والمعنى المعجمي لهذه الكلمة هو « الضخم » .

٣ - الخيتعور :

أجاب ثمانية من الطلبة مفسراً الكلمة على أنها « الدليل الضعيف الجبان الكسلان » . ولم يجب بشيء ستة من الطلبة . أما الباقي فإجاباتهم متباينة : أى أن نسبة الاشتراك في الإجابة

« المتهدم المنار » . أما الباقي فإجاباتهم متباينة .

٨ - الشنعوف :

أجاب عشرون طالبا ، منهم ١١ فسروها بأنها « قمة الجبل » . أى أن نسبة الاشتراك ٥٥٪ في حين أن ثلاثة فقط قالوا عنها إنها « أسفل الجبل » ، وأربعة من الطلبة وصفوها بأنها « طرف بارز رفيع » .

والمعنى المعجمي لهذه الكلمة هو « القمة » .

٩ - العثاط :

أجاب عنها ٢١ طالبا ، منهم ١٧ وصفوها بأنها « اللبن المتجمد المتخمر » ، وتلك هي الدلالة المعجمية ، أى أن نسبة الاشتراك ٨٠٪

١٠ - القفندر :

أجاب عنها ٢٠ طالبا ، منهم ١٢ قالوا عنها إنها صفة للجميل ، ٨ من الطلبة قالوا عنها إنها صفة للقبیح . أما المعنى المعجمي للكلمة فهو : « القبيح المنظر » .

وهكذا نرى أن مجموعة من الطلبة الذين ينتمون إلى وسط اجتماعي واحد ، ويشتركون في الثقافة والبيئة التعليمية قد استنبطوا دلالات مشتركة بينهم بنسبة ٦٠٪ في المتوسط .

ولم يبق سوى النسبة القليلة التي يمكن إرجاعها إلى التجارب الخاصة والأمزجة المختلفة .

كذلك نرى أن الدلالات المشتركة لم تكن دائما الدلالة المعجمية الصحيحة ، فلا تكاد تتجاوز الإجابة الصحيحة نسبة ٤٣٪ . أى أن استنباط الدلالة الصحيحة من اللفظ أمر عسير حتى على أبناء دار العلوم الذين قطعوا شوطا بعيداً من الثقافة اللغوية .

أما إجابات طلبة التوجيهي في المدرسة الثانوية ، فكانت نسبة الاشتراك في المتوسط نحو ٦٠٪ أيضا ؛ ولكن الإجابة المطابقة للدلالات المعجمية لم تتجاوز نسبتها ٣٠٪ لأنهم أقل اتصالا بالثقافة اللغوية العربية من أبناء دار العلوم .

فهم - لأنهم من وسط واحد ، وعلى قدر واحد من الثقافة العامة - اشتركوا في استيعاب الدلالات بنسبة كبيرة ، ولكن إجاباتهم كانت مختلفة عن إجابات أبناء دار العلوم بشكل ملحوظ .

١ - المبلع :

هنا رأينا ١٦ طالبا تحوم إجاباتهم حول جو واحد من الدلالة ، فمعظمهم وصف الكلمة بأنها « الأبله العييط » ، وبعض هؤلاء قالوا عنها إنها « الطويل » ، ومن السهل علينا الربط بين الدالتين : أى أن نسبة الاشتراك ٦٩٪ (١٦ من ٢٣) .

٢ - الجرفاس :

أجاب عنها ١٢ طالبا بدلالات متقاربة تلتخص

مقاربة مثل « العالى الشاهق الضخم » : أى أن نسبة الاشتراك ٦٩ ٪ .

٨ - العثلط :

وصفه ١١ طالبا بأنه « الجامد الرائب المقطع » : أى أن نسبة الاشتراك ٤٨ ٪ .

٩ - القفندر :

وصف ١٤ طالبا هذه الكلمة بأنها تعبر عن الجمال : أى أن نسبة الاشتراك ٦٠ ٪ .

ولسنا نزعم أن مثل هذه النسب تطرد في كل تجربة من هذا النوع ؛ فقد تكون بعض الكلمات أكثر إيجاء من البعض الآخر ، وقد تختلف ظروف التجربة فلا تؤدي إلى نفس النتيجة في كل مرة .

ولكن الذى نؤكد هو أن نسبة كبيرة من الاشتراك في استيحاء الدلالات تم في الوسط الموحد الثقافة والمتقارب في التجارب . وتأيد هذا لدينا من تجارب أخرى متعددة أسست على كلمات أخرى بجمولة الدلالة .

فنتهى من هذه التجارب إلى أن ألفاظ اللغة تخضع لنظام خاص في تركيبها من الحروف الهجائية ، وأن بعض هذه الألفاظ يحتزنها المرء في حافظته ، وهى وإن خضعت للنظام العام للغة تتميز بصفات معينة ، وترك أثرأ قويا في ذهن من يعيها ويحفظها . فإذا دل استقراء

في القوة وما يصحبها من شر أو شجاعة : أى أن نسبة الاشتراك ٥٢ ٪ .

٣ - العثل :

أجاب عنها ١٥ طالبا بدلالات مقاربة هى « النعسان النائم الهادى » : أى أن نسبة الاشتراك ٦٥ ٪ .

٤ - القهبلس :

أجاب ١٢ طالبا بقولهم إنها « الغائبة غير الشريفة » : أى أن الدلالة في أذهانهم حامت حول الجاذبية الجنسية ، فكانت نسبة الاشتراك ٥٢ ٪ .

٥ - القذعلة :

أجاب ١٦ طالبا فأصابوا في استنباط المعنى المعجمى الصحيح ، وقالوا إنها « القصيرة » : أى أن نسبة الاشتراك ٦٩ ٪ .

٦ - الشمعوف :

أجاب ١٣ طالبا فقالوا عنها « القصة » ، وتلك هى الدلالة المعجمية الصحيحة : أى أن نسبة الاشتراك ٥٦ ٪ .

٧ - الطربال :

أجاب ١٦ طالبا فوصفوا البناء بدلالات

وللأدباء بصدد هذا الاستيحاء قدرة أخرى فوق ما للمرء العادي ، يستمدونها من خيالهم وتبنيهم للألفاظ ، وتقدم هذه القدرة بظلال من الدلالات لا تكاد تخطر في ذهن الآخرين ، وليس من مجال هذا البحث التعرض لما يخطر في ذهن الأدباء والشعراء ، ولذا نؤثر الابتعاد عنه ، تاركين تلك الظلال الدلالية الخاصة بهم لدارسي النقد الأدبي .

وكما توحى الألفاظ بالدلالات ، قد توحى الأشكال والمناظر بشيء من الدلالات أيضا . وذلك لأن المرء يعي في ذهنه تلك الأشكال كما يعي الألفاظ ، ويربطها ربطا وثيقا بالألفاظ الدالة على مناظر أو أشكال شبيهة بها .

فصغر الشكل يدعو إلى الذهن الألفاظ التي تدل على صغر الحجم ، وتركب الشكل أو تعقده يوحى بالألفاظ الدالة على الجمع أو الكثرة .

وللغات في هذه الظاهرة حال تبعث على العجب والدهشة . فإذا تصادف أن ألفاظ اللغة التي تدل على صغر الحجم تشتمل في مجموعها على صوت معين ، نرى أن المرء قد يستوحى لدى رؤية شكل صغير لفظا مشابها لتلك الألفاظ ، ومشملا أيضا على ذلك الصوت المعين .

وقد دلت الملاحظة على أن « الكسرة » وما يتفرع منها كـ « ياء المد » تكون عنصرا أساسيا في كل الألفاظ الدالة على صغر الحجم .

ولا تقتصر هذه الملاحظة على اللغة العربية ، بل لوحظت أيضا في بعض اللغات الأخرى . ولا غرابة إذن أن يقال : إن الأشكال توحى

المستعمل من ألفاظ اللغة ، على أن نسبة توالي الفاء والجيم مثلا أكثر من توالي الفاء والصاد ، فقد يتصادف أن ما يحفظه المرء من ألفاظ يعطى نسبة أخرى قد تكون عكسية ، فيها توالي الفاء والصاد أكثر من توالي الفاء والجيم . ويقال حينئذ إن توالي الفاء والصاد في ذهن شخص معين أوضح وأكثر شيوعا منه في ذهن آخر ؛ ولكن الشخصين يخضعان معا للنظام العام الذي تجرى عليه ألفاظ اللغة .

تلك هي الصفة التي تميز شخصا من شخص ، وتجعل استيحاء الدلالة من اللفظ تختلف في بعض الأحيان بين شخصين من وسط اجتماعي واحد وثقافة واحدة .

وتختلف نسبة شيوع المجاميع الصوتية في ذهن كل منا ، فبعضها أوضح من الآخر وأقرب إلى التذكر ، فجموعة مثل « ملح » تدعو إلى ذهن بعض الناس بجموعة مثل « دلح » ، وفي ذهن الآخرين بجموعة أخرى مثل « لمح » . ولذا ترى لفظ « ملح » قد يوحى إلى الفريق الأول دلالة « الدلح والميوعة والتخنث » . وقد يدعو إلى ذهن الفريق الآخر دلالة « اللعمان والبريق والضوء » .

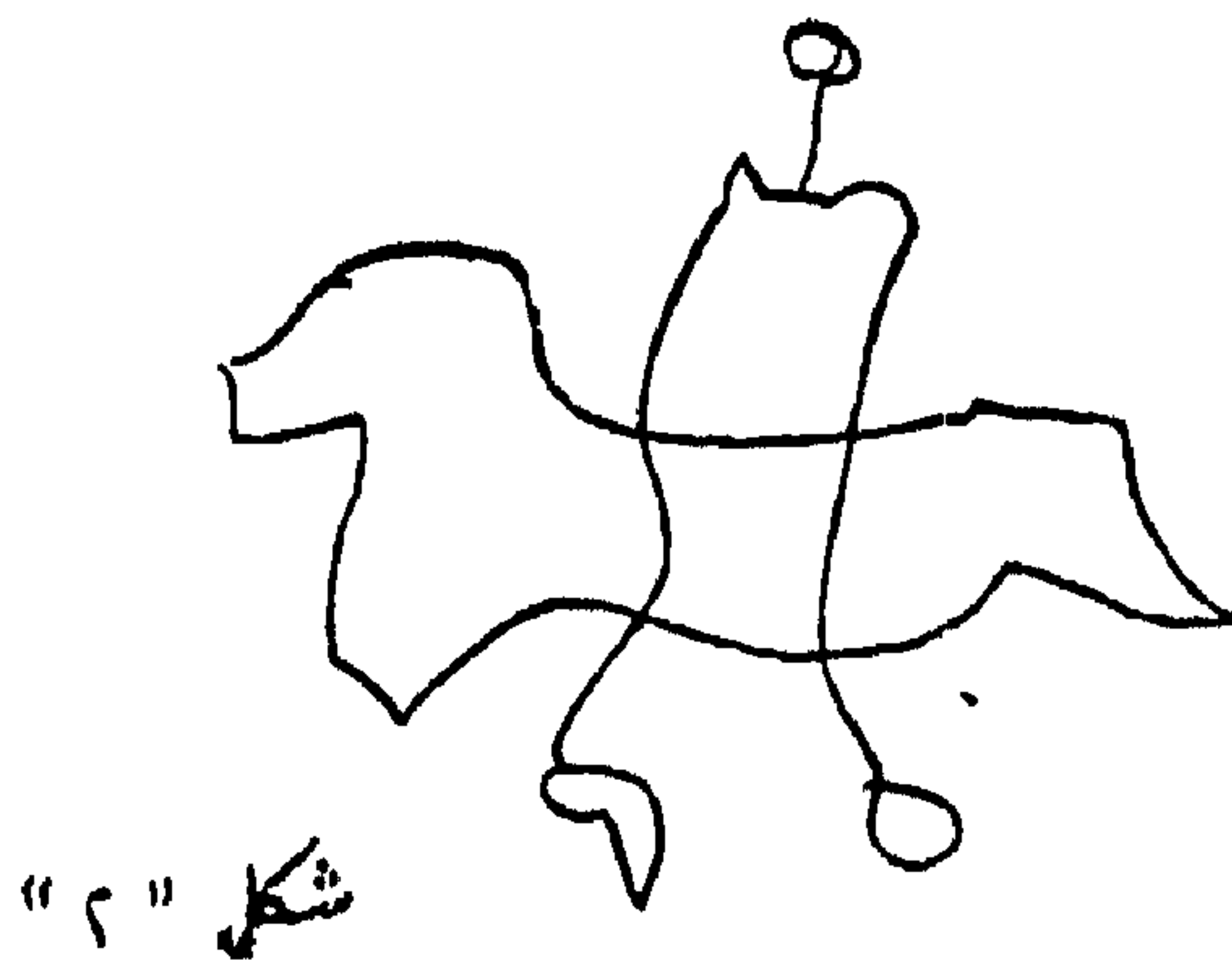
هذا هو وحي الأصوات أو استيحاء الدلالات من الألفاظ . وقد أطلقنا عليه الوحي لأنه لطيف لا يدرك إلا بعد التجارب والدراسة المستفيضة ، ولأنه عمل من أعمال العقل الباطن أو اللاشعور ، يحس به المرء دون أن يدري كيف أحس به .

ثم طلبنا من مجموعة كبيرة من الطلبة أن يتخيروا أحد اللفظين المرتجلين (زليج ، زلوع) للشكل الأول ، وأن يتخيروا اللفظ الآخر للشكل الثاني . ووجدنا أن نحو ٩٠ ٪ من الطلبة اختاروا لفظ « زليج » ، للشكل الصغير ، ولا تختلف هذه اللفظة عن الأخرى إلا في أنها تشمل على « ياء المد » ، في حين أن الأخرى تشمل على « واو المد » ، مما يؤكد تلك الملاحظات التي أبدتها بعض العلماء من ارتباط السكرة و « ياء المد » بصغر الحجم وضيق الوقت في بعض اللغات (١) .

بالفاظ معينة ، أو تجعل الرائي يؤثر لفظا على لفظ ، ويستتبع هذا أنها تدخل في استيحاء الدلالات .

وقد قمنا بعدة تجارب اتضح لنا منها أن السكرة أو ياء المد توحى بصغر الحجم ، وأن حروف التفتيح توحى بضخامة الحجم ، وأن الشكل المتعدد الأطراف أو الأجزاء قد يوحى بفكرة الجمع ، وهكذا

وبدأنا تلك التجارب بعرض شكلين خياليين لا يمثلان في الحقيقة شيئا ، ولا فرق بينهما سوى أن أحدهما كبير الحجم والآخر صغيره مثل :



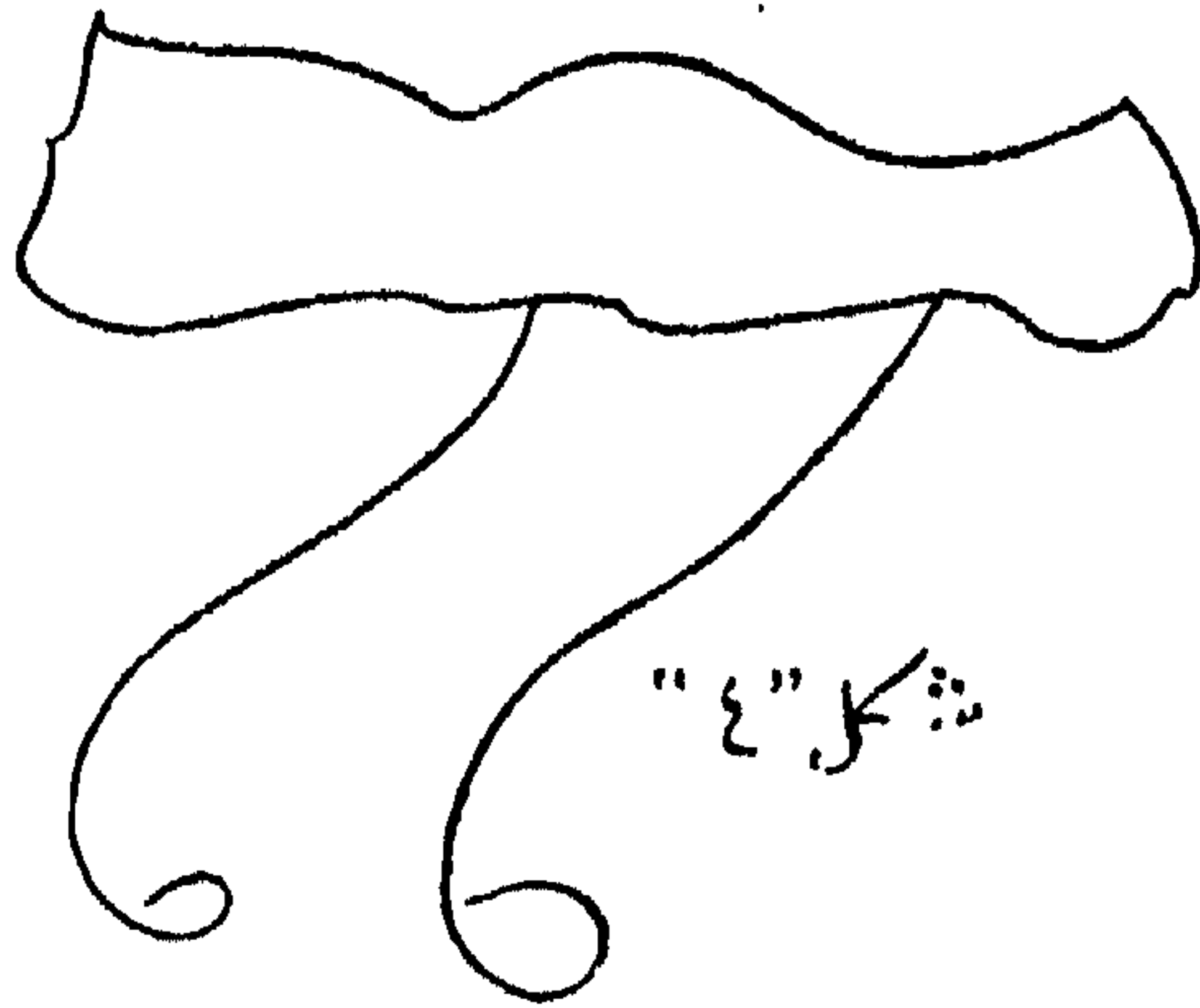
(١) جيسبر سن صفحة ٤٠٣

اللفظ المشتمل على حروف التفخيم كالتاء والطاء والظاء والخاء للشكل الكبير الحجم .

ويقرر بعض الباحثين في اللغات الحامية أنها - بوجه عام - تميز بين المذكر والمؤنث بإضافة حرف « الكاف » في آخر المذكر ، وإضافة حرف « التاء » في آخر المؤنث (١) .

ثم عرضنا شكلين آخرين يختلفان فقط في الحجم ، وطلبنا اختيار أحد اللفظين المرتجلين (ستين ، سلينة) للشكل الأول ، واللفظ الآخر للشكل الثاني ، فوجدنا أن الكثرة الغالبة قد اختارت لفظ « سلينة » للحجم الصغير .

وهذا اللفظ يوحى بفكرة التأنيث . وترتبط هذه الفكرة بصغر الحجم والرقّة وضعف الأنوثة . والشكلان هما :



شكل "ع"



شكل "س"

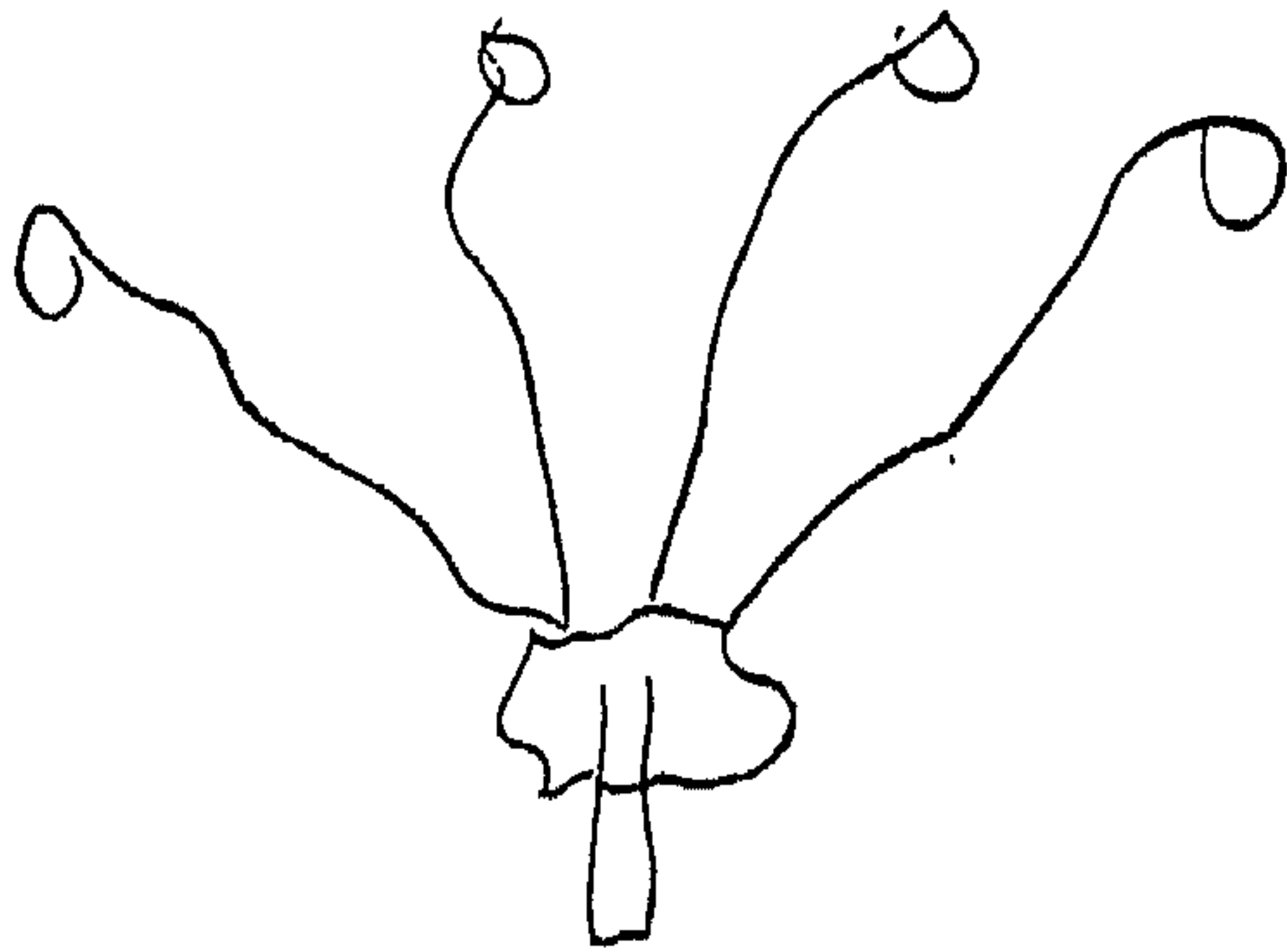
وبالمقارنة بين الحرفين نرى أن « الكاف » حرف تفخيم نظيره المرقق هو « التاء » . أي أن فكرة ارتباط حروف التفخيم بالرجولة والقوة والضخامة ، وارتباط حروف الترقيق

ثم عرضنا أشكالا أخرى لا تختلف إلا في الحجم وعرضنا معها ألفاظا مرتجلة مثل (الطاقع ، السالع) ، (الستم ، الطقيسخ) فوجدنا أن الكثرة الغالبة كانوا يختارون

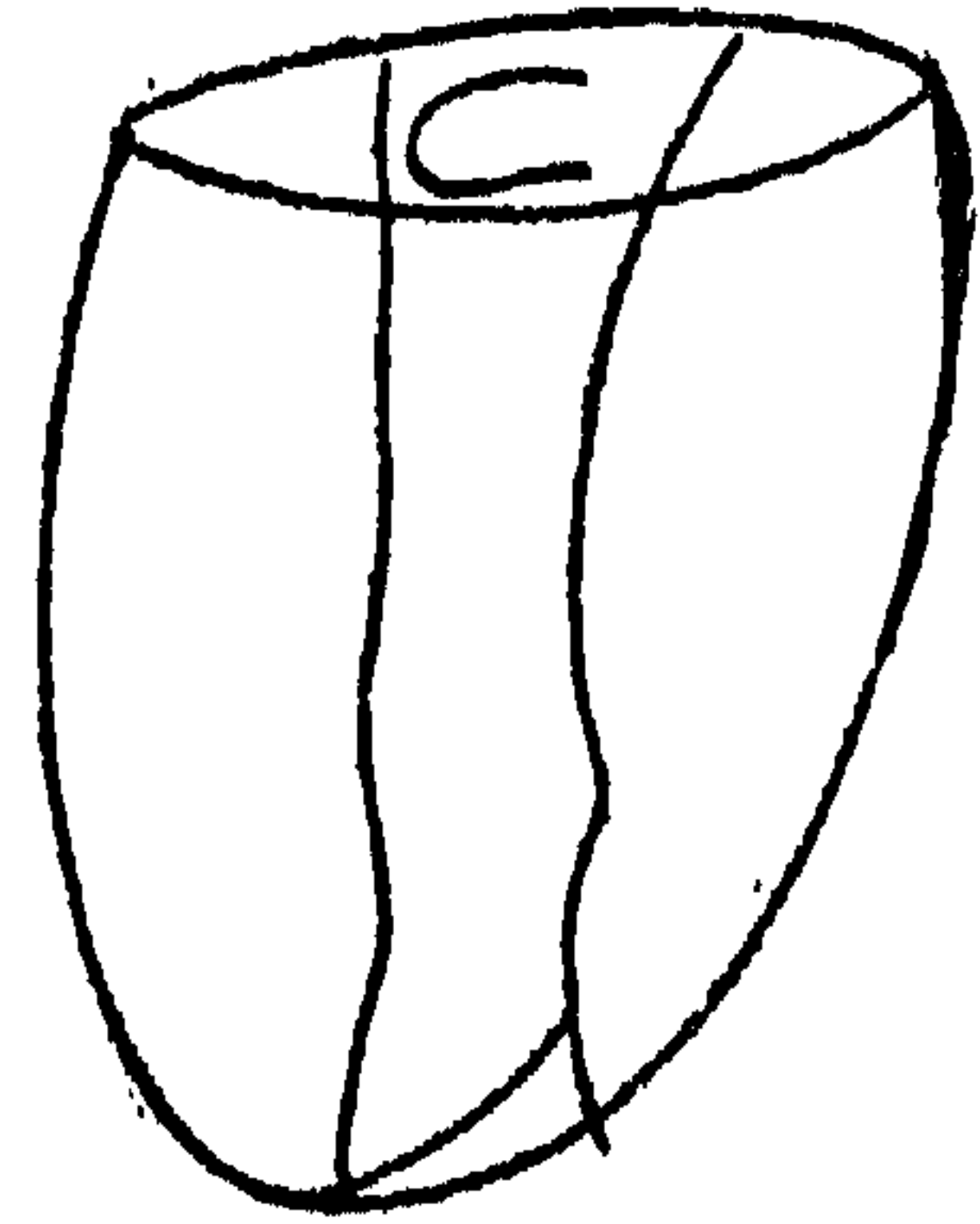
تمت في نطاق ضيق نستطيع أن نتنبأ - ونحن مطمئنون - إلى أن إجراءها في نطاق أوسع سيؤدي إلى نفس النتيجة أو ما يشبهها شيئا كبيرا .

بالأنوثة والضعف وصغر الحجم أمر غير مقصور على ألفاظنا العربية .

وعرضنا أشكالا أخرى مثل :



شكل « ٦ »



شكل « ٥ »

ونختتم هذا المقال بأن نشير إلى أن استيحاء الدلالة غير مقصور على حروف اللفظ وأصواته ، بل قد تتدخل الصيغة أو بنية اللفظ في هذا الاستيحاء . فجرد النطق باللفظ مرتجلة مثل : « ستيم ، مطافع ، عقول » يوحى إلى الذهن أنها أوصاف أو أسماء ، في حين أن صيغا أخرى مثل : « ملح ، بلهط ، يسافع ، انشكح ، نوحى إلى الذهن أنها أفعال ؟

ومعها ألفاظ مرتجلة مثل (السفآن ، الأفناس) ، (الشواجن ، الشغاف) ، ووجدنا أن الكثرة الغالبة كانوا يستوحون من الشكل الثاني فكرة الجمع أو الكثرة ويربطونه بما يوحى بتلك الفكرة من الألفاظ السابقة مثل (أفناس ، شواجن) ؛ فصيغة كل منهما تمثل صيغة مشهورة من صيغ جمع التكسير .

ومع اعترافنا بأن التجارب السابقة قد

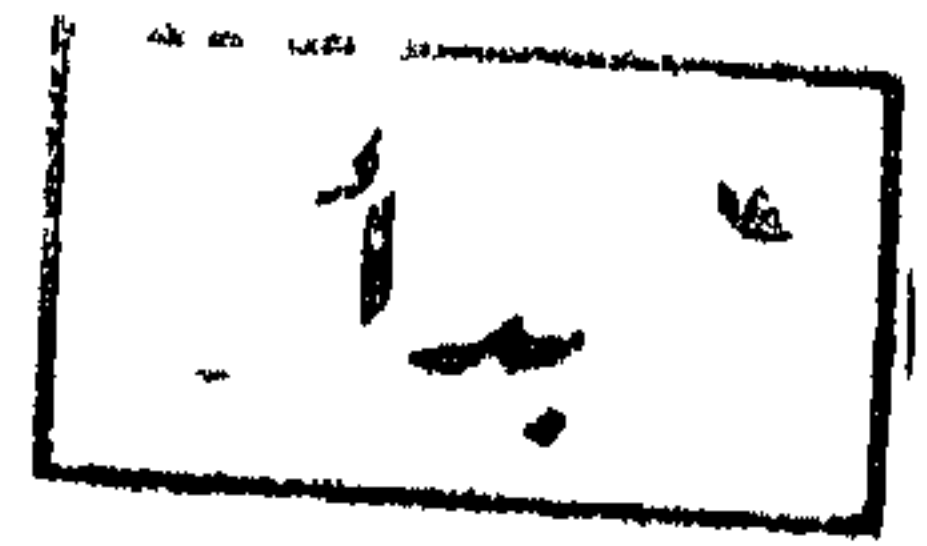
كلمة "إلا" في القرآن الكريم

للأستاذ سعيد الأفغاني

على معاني الأدوات التي استنبطها من الشواهد في القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب، نثره وشعره، بل بسط معظم مسائل النحو وهو يناقش الشاهد، وإن كان في كثير مما ذهب إليه نظر.

وبعد، فحداني على بحث معاني «إلا» في القرآن الكريم، عقدة في نفسي وأنا تلميذ في الصفوف الإعدادية في (مكتب عبر دمشق)، حين أسمعنا المدرس لأول مرة مصطلح (الاستثناء المقطع) ومثل له بالمتال الشائع في كتب المتأخرين كشرح ابن عقيل مثلاً (فام القوم إلا حاراً)، فلم يسغ لديني الناشئ وهم المتال وإن ترح بأن المستثنى فيه ليس من جنس المستثنى منه، وقلت في نفسي كيف أخرج من تنى لم يدخل فيه من الأصل؟! ثم مصت سون، وشرعت في التدريس الابتدائي والثانوي فالحامى إلى اليوم، خمس وخمسون سنة، حبيب إلى فيها ابتكار

الالتفات إلى الكلام على معاني الحروف



في المئمة الثانية للهجرة، تم تلاه كتب في اللامات، أقدمها وما أقدر (كتاب اللامات) لأبي ريد الأنصاري المتوفى سنة (٢١٥ هـ) وكتب في الألف واللام وغيرها. وكلها رسائل في أوراق، ثم جاء الرجاحي في المئمة الرابعة (٣٤٠ هـ) فألف رسالته في الحروف، وتتابع التأليف وتنأى مع الزمن حتى إذا وصلنا إلى المئمة الثامنة، طالعا علماء ثلاثة طبعت مؤلفاتهم فرأينا كيف اتسع الكلام على الحروف، أولها (رصف المباني في حروف المعاني) للمالقي المتوفى سنة (٧٠٢ هـ)، وثانيتها (الجنى اللاني في حروف المعاني للمرادى المتوفى سنة (٧٤٩ هـ)، ثم جاء الثالث فأدسى - في رأيي - ما قبله وما بعده، ذلك هو ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة (٧٦١ هـ) فأخرج مؤلفه الممتع (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب) لم يقتصر فيه

(*) ألقى البحث في الجلسة التاسعة ٧/٣/١٩٨٥ م.

ما أقرب به لطلافي المحو ، وأعرض بأساوي
المادة الدسمة للعلم في مطولاته شروحا وحوادثي
وتعليقات وتقارير في القديم والحديث آخذاً
نفسى بأصول أيقمت بسلامتها وبما تعود
به على العلم من خير وصبغ وإقناع ،
مستفيداً من أساليب حديثة في التربية وأصول
التدريس ومن مباحث في تقرير مسائل
العلم ، تستند إلى منطق عامي واضح
الصواب ، وانتهيت إلى أن المحو في حقيقته
هو ما استند إلى الموثوق به علمياً من كلام
العرب ، بتحية الصرورات الشعرية عن
طريق القواعد ، ورجوت للمحو زياده في
الوضوح ، حتى أرى ما بنى على غير ذلك ،
وتقى من حذل لفظي كثير ومما حركات وترتيب
تواهد أسدت العلم وأصغفت ملذات
وأضاعت أوقاتاً ، لو أنفق بعضها على تذوق
اللغة وأدبها لعاد على الملكات بأعظم
الخير .

* * *

أحصيت المواضع التي وردت فيها
كلمة (إلا) من القرآن الكريم في باب
(٦٤٣) ، كثرتها الغالبة طابعت معانيها
أعاريها وكانت من الاستثناء حقا ، و (٣٤)
منها لها معنى آخر لا يذكر في كتب المحو
المدرسية كشرح ابن عقيل لألفية ابن
مالي ، وشرح شذور الذهب لاس هشام

الأنصاري ، لكنك حين تقرأ شرح هذه
الآيات في التفسير تجد ذكراً لمعناها الصحيح ،
فيقول المفسرون . (إلا) هنا معناها (لكن)
وبذلك تنقطع هذه الأداة عن معنى الاستثناء
لتؤدي معنى الاستدراك ، ويكون ما بعدها
جماعة جديدة تدفع ما قد ينشأ من توهم
في ذهن السامع ، وهذا هو معنى الاستدراك

وكالمفسرين في تحديد هذا المعنى الصحيح
لـ (إلا) المعجميون ، فترى ، الجوهري
ينص على أنها تكون في (الاستثناء المنقطع
بمعنى (لكن) ، ونقل قوله هذا ابن
منظور في معجمه (لسان العرب) وأيده

فانظر في ثلاث من هذه الآيات محكمين
المعنى المقصود الآية الأولى قوله تعالى .
١ - « فذكر إنما أنت مذكر لست
عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر فيعذبه
الله العذاب الأكبر (١) » .
بوضعنا (لكن) مكان (إلا) يحصل في
يدنا معنيان : الأول (لك التذكير
لا لا يطرأ) والثاني (من تولى وكفر يعذبه
الله العذاب الأكبر) . وبذلك برد سؤالاً
قد ينشأ عن الحملتين الأوليين وهو (إذا
لم يسجيبوا ولاسيطرة لي عليهم فهل يتركون
وشأنهم ؟) فكان ما في الآيتين الأخرين
الجواب الشافي . (من تولى عنده الله) ،
وهذا هو المعنى المتبادر إلى ذهن العربي
السليق .

لكن موقف الصناعيين يختلف ، فليس فيه هذا اليسر والوضوح في الوصول إلى المعنى ، ولأقتصر على اثنين مهمين ألقا في النحو وفي التفسير ، وهما الزمخشري (٥٣٤ هـ) وأبو حيان الغرناطي في المئة الثامنة (٧٥٤ هـ) وكل منهما متأثر - شعر أم لم يشعر - بتقاليد صناعته وقيودها

قال الزمخشري في تفسيره (الاكتشاف) :

« إلا من تولى » استثناء منقطع ، أى لست بمستول عليهم . ا هـ

وهذا سهو منه رحمه الله ، إذ لو كان استثناء لأصح المعنى كما هو واضح من السياق . أنت تستولى على من تولى وكهر لا على من ذكرته (لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكهر فأنت مسيطر ع.ا) وهو - كما لا يخفى - عكس المقصود

ثم قال (ولكن من تولى وكسفر فإن لله الولاية والقهر فهو يعذبه العذاب الأكبر الذى هو جهنم) .

وليته اكتبى بحذاه (لكن) التى فرضها عليه المعنى وأسقط ما قبلها وما بعدها ، لكنه كر عليها بما يضعفها فزاد . (وهيل استثناء من قوله « فذكر » أى فذكر إلا من انقطع طمعك من إيمانه وتولى واستحق العذاب الأكبر ، وما بينهما اعتراض) يريد قوله تعالى : « إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر » وبذلك عاد على قوله (ولكن من تولى . . .)

بالإلغاء ، وأتى بإثباته هذا القول الضعيف بمعنى غريب هو : (فذكر إلا من انقطع طمعك من إيمانه) ، ولم يتساءل غفر الله له - : كيف يعرف ذلك منه قبل تكديره ؟ وما الفائدة من تكديره إذأ ؟ كان التالى لهذه الآيات أقرب إلى فهمها الصحيح قبل أن يفرع إلى هذه البلبلة في تفسير (الاكتشاف) .

ويأتى بعد الزمخشري بمضى سنة أبو حيان النحوى المفسر (٦٥٤ - ٧٥٤ هـ) في تفسيره (البحر المحيط) ما يأتى :

(إلا) حرف استثناء ، فليل متصل أى . فأنت مسيطر عليه (يريد قوله . إلا من تولى وكفر) ، وقيل متصل من (فذكر) أى فذكر إلا من انقطع طمعك من إيمانه وتولى واستحق العذاب الأكبر ، وما بينهما اعتراض ، لم يزد على عبارة الزمخشري الآنفه شيئا ، ثم قال . (وقيل منقطع ، وهى آية موادة نسخت بآية السيف) ا هـ ولم يذكر معنى الاسدراك المتة .

وكذلك فعل مختصر المحر فى كتابه (النهر)

والطريف أن أبا حيان أورد بعد ذلك قراءة ابن عباس وريد بن على وقتادة وزيد بن أسلم (ألا من تولى وكفر : .) و (ألا) فيها حرف تنبيه واستفتاح ، وهى

قراءة تؤيد أن جملة «إلا من تولى»
كلام جديد لا استثناء فيه ، لكن أبا حيان
غفل عن فقهها الذي يؤيد استدراكه
(إلا) كل التأيد .

وبعد مئة سنة شفى النفس جلال الدين
الحلى (٨٦٤ هـ) في تفسيره المختصر
(تفسير الحلالين) ، فأخذ من كل الأقوال
السابقة معنى الاستدراك فقط بوضعه إلى
جانب (إلا) كلمته (لكن) ليصحح الكلام .
لكن من تولى وكهر فيعده الله . . إلح
بقد كان محققاً كل الحنى في هذا ، وأعرض
عن كل ما سبق من أقوال فأحسن ثم
أكمل السيوطى تفسير الحلى الذى فسر النصف
الثانى من المصحف فقط ، واجتهد في
اتباع منهج الحلى . فكان هذا التفسير
المسمى بتفسير الحلالين إشاره إلى الحلال
السيوطى ، التفسير الذى - لولا ما فيه من
إسرائيليات - لكان أجود مختصر وأسرع
مسعف في بيان المعنى للعجلا .

٢ - والآية الثانية قوله تعالى في اليهود .
« ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني
وأن هم إلا يظنون » (١) .

لم يعرض الزمخشري في تفسيره لمعنى
(إلا) في هذه الآية لكنه قال «إلا
أماني» . إلا ما هم عليه من أمانيهم ، وأن
الله يعمو عنهم ويرحمهم ولا يؤاخذهم
بخطاياهم ، وأن آباءهم الأنبياء يسمعون

لهم ، وما تمنىهم أحبارهم من أن النار
لا تمسهم إلا أياما معدودة ، وقيل . إلا
أكاديب مختلفة سمعوها من علمائهم فتقبلوها
على التقليد . ثم قال : «إلا أماني من
الاستثناء المنقطع» ١ هـ

أقوال مختلفة ، ولو عرض أولا لمعنى
(إلا) فقال . لكن يعلمون أماني لقنوها
وأكاديب) لتمكن المعنى في نفس القارئ
منذ البدء .

وقريبا من ذلك فعل أبو حيان في
تفسيره (البحر المحيط ١ - ٢٧٥) ،
عنى بالصاعقة قبل تعرضه لشرح المعنى ،
قال :

«إلا أماني» ليست من جنس الكتاب
ولا مندرجة تحت مدلوله ، وهو أحد
قسمى الاستثناء المنقطع ، وهو الذى
يتوجه عليه العامل ، ألا ترى أنه لو قيل
(لا يعلمون إلا أماني) لكان مستقيما
وهذا النوع من الاستثناء يجور فيه وجهان :

أحدهما المصعب على الاستثناء وهى لغة
أهل الحجار ، والوجه الثانى الإتيان
على المدل بشرط التأخر ، وهى لغة تميم ،
فنصب أماني من الوحيين (١ هـ

لم أدر ما علاقة هذا كله بمهم الآية ؟
لكن أبا حيان بعد هذا باتر الموضوع
فقال :

(والمعنى : إلا ما هم عليه من أمانيهم ،

وأمانهم أن الله يعفو عنهم ويرحمهم ولا يؤاخذهم . . . أو لا يعلمون إلا أكاذيب مختلفة سمعوها من علماءهم نعاوها على التقليد . (وهذه عبارة الرمحشري نفسها) وقيل معناه (إلا تلاوة) أى لا يعلمون فقه الكتاب ، إنما يقتصرون على ما يسمعونه يتلى عليهم .) ١ هـ

في هذا المثال أيضاً كان تفسير الحلالين الموجز خيراً منهما في حلاء المعنى ، فقد حط عليه مباشرة واكتفى بقوله .

(ومن اليهود عوام لا يعلمون التوراه إلا أمانى) لكن أكاذيب تلقوها من رؤسائهم فاعتمدوها)

وبتفسير (إلا) بـ (لكن) وضع المعنى على طرف الثام ، وأضرب عن ذكر الاستثناء المنقطع ، وتقسيمه ، وعلى اللغات فيه بين المصوب والرفع وتوجيه كل منها .

٣ - ونأتى إلى الآية الثالثة . « فلولاً كانت قرية آمت وبعثها إيمانها إلا قوم يونس لما آمنوا كتمها عنهم عذاب الحرى في الحياة الدنيا ومتعاهم إلى حين » (١) في كشف الرمحشري . « إلا قوم يونس » استثناء من القرى ، لأن المراد أهاليها ، وهو استثناء منقطع بمعنى (لكن) متصلاً والجملة في معنى النفي ، كأنه قيل .

(١) سورة يونس ١٠ / ٩٨

ما آمنت قريه من القرى الهالكة إلا قوم يونس ، وانتصابه على أصل الاستثناء . وهري بالرفع (إلا قوم يونس) على البدل ، هكذا روى عن الجرمي وسيبويه . ١ هـ

لقد حمدت لارمحشري، هنا تصرحه بأن معنى إلا هو (لكن) وإنما تمام هذا التصريح في كلامه على الاستثناء المنقطع ، وحوار المتصل هنا إلى آخر ما قال . أما أبو حيان فاشتغل عن التفسير بمقالات نحويين في الاستثناء متصلاً ومنقطعاً ، ولم يعرض للمعنى (إلا) في الآية البتة ، إذ قال : « إلا قوم يونس » . و (قوم) مصوب على الاستثناء المنقطع ، وهو قول سيبويه والكسائي والفراء والأخفش ، إذ لسوا (يربا ، قوم يونس) مندرجين تحت لفظ (قريه) ونقل قول الزمخشري السابق ، ثم عتب بقول ابن عطية . (هو بحسب اللفظ استثناء منقطع وكذلك رسمه المحويون ، وهو بحسب المعنى متصل ، لأن تقديره : ما آمن أهل قريه إلا قوم يونس ، والمصوب هو الوجه ، لذلك أدخاه سيبويه في باب ما لا يكون فيه إلا المصوب ، وذلك مع انقطاع الاستثناء . وقالت فرقه : يحور فيه الرفع ، وهذا مع اتصال الاستثناء . وقال المهدوي : والرفع على البدل من قرية . وقال الرمحشري . وقرئ بالرفع على البدل ، عن الجرمي والكسائي : ١ هـ

إلا اتباع الظن»^(٢٣) قال : معناه . (لكن يتبعون الظن)

وبقوله تعالى . « وما لأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى »^(٢٤) معناه لكن وبقوله تعالى . « ثم رددناه أسفل سافلين . إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجر غير ممنون »^(٢٥) معناه : لكن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجر غير ممنون . لقد وطن إلى تمام الجملة بعد (إلا) كما فطن إلى أن المعنى هنا هو الاستدراك فحسب

* * *

ونتساءل : هل تتابع النحاة بعد أبي حيان على إهمال معنى الاستدراك (إلا) في كتبهم ؟ . المؤسف أن ذلك استمر ، ولقد كان من المتوقع أن ينتهي الإهمال ويتلافى بالمشروع الجليل النفع الذي تصدى له ابن هشام الأنصاري (= ٧٦١ هـ) صاحب (مغنى اللبيب عن كتب الأعراب) أوسع كتاب ألف في معاني الأدوات في اللغة العربية . لقد اجتهد في تصيد معاني كل أداة من قريب ومن بعيد ، فجمع ما في محموطه ومصادره من شواهد كل

سقت هذا والكتب الثلاثة كتب تفسير وشرح معنى ، لا كتب في النحو الصاعى . أما تفسير الجلالين ، فقد قال كلمة واحدة أغتت وألغت كل ما تقدم ، وتكفأت بإصابة الهدف ، قال : « إلا قوم يونس : لكن قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم .

ومن المفيد الإشارة إلى أن من العلماء قبل أبي حيان من هدى إلى المعنى الصحيح (إلا) فقرر لها محتجاً بآيات كريمة وإن لم يكن كتابه كتاب تفسير ، بل كتاب نحو ، عنيت إلى طرى النحو بأسلوبه العذب ، أما البركات ابن الأنباري (= ٥٧٧ هـ) في كتابه المستساغ (الإنصاف في مسائل الخلاف) لقد أقر الاستثناء المنقطع كما فعل غيره قبله وبعده ، لكنه كان محسناً كل الإحسان حين قال في المسألة ٣٥ (١)

(إلا) في قوله تعالى^(٢٦) « لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم فلا تحسبهم واخلشوني » . استثناء منقطع ، والمعنى : لكن الذين ظلموا يحسبون عليكم بغير حجة ثم استشهد على هذا المعنى بقوله تعالى : « ما لهم به من علم

(١) ص ٢٦٩ من الجزء الأول

(٢) سورة البقرة ٢ / ١٥٠

(٣) سورة النساء ٤ / ١٥٧

(٤) سورة الأعلى ٩٢ / ١٩ ، ٢٠

(٥) سورة التين ٩٥ / ٥ و ٦

أداه من القرآن الكريم، بقراءاته المتعددة ،
ومن الحديث الشريف ، ومن كلام
العرب نثرة وشعره ، حتى إذا أرضاه
الجمع كر على شواهد يستقصى فيها
معاني كل أداة على حدة ، فصبر وصابر ،
بل بالغ في إضافة معانٍ لا تحتملها الأداة
مجردة ، فحملها ما أوحى به سياق ما في
نظره . . . ، فلما وصل إلى الأداة (إلا)
والكمال لله - حماها معنيين لا أصل لهما ،
وفاتمه معنى أصيل مستفيض ، وهو الاستدراك
جعل ابن هشام ل (إلا) أربعة معانٍ (١) .

١ - الاستثناء ٢ - مرادفة (غير)

٣ - العطف . ٤ - الزيادة

والمعنيان الأخيران لا يصحان .

أما العطف فتبع فيه ابن هشام كوهين
عملوا عن المعنى الحق للآيات الكريمة ،
وقد مرّ بعضها ، وأما الزيادة فقد
عرره فيها شاهداً أحدهما لا دليل فيه
لاحتماله وجهاً آخر صحيحاً يسقط الاستدلال
به على الزيادة ، وأما الآخر فجهول لا يعرف
قائله أو صانعه الذي اضطره الوزن إلى إسقاط
حرف نفي في أوله ليستقيم له الوزن ، وقد
عراه إلى أحد بني سعد وهو

أرى الدهر إلا منجونا بأهله
وما صاحب الحاحات إلا معدداً

وتمام الكلام (ما أرى الدهر إلا منجونا
بأهله وما أرى صاحب الحاحات إلا معدداً)
والمنجون هو الدولاب .

فأنشأ ابن هشام رحمه الله قسماً خاصاً
بسبب هذا البيت هو محبّي (إلا) رائدة فجعل
الأصل (أرى منجونا) وما هي بالرائدة ،
ولم في كلام العرب (إلا) زائدة .

لم يسعنا إلا التحسر لهذه الشعرة الواضحة
في كتابه العظيم (معنى اللبيب) فقد أراده
هو لتفسير أكثر منه للنحو ، وألمه على المعاني
أول تنبؤ ، ولما سئل : (لم لا تؤلف
تفسيراً للقرآن الكريم ؟) أجاب (ألفت
المعنى)

كان بين أيدي الدين أنوابعد ابن هشام
مادة عريضة جدا في النحو والتفسير حوتها
المخامات التي سلمت مما حاق بالترات العربي
من نكبات ، ومع سقم أساليب التأليف ومع
الركاكة عمد كثير من المتأخرين ، حتى المئة
الثالثة عشرة للهجرة ، لم يحل بعضهم حواشيه
المطولة في النحو من الالتفات إلى هذا المعنى ،
معنى الاستدراك في (إلا) ولو عرضاً ، جاء
في حاشية الشيخ محمد الحضري المتوفى في
المئة الثالثة عشرة ، التي جعلها على سرح
ابن عقيل لألفية ابن مالك

(١) معنى اللبيب ص ١٠٢ طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م

(١) الاستثناء حين يكون في الجملة
مستثنى منه .

(ب) الحصر (وهو ماسموه بالاستثناء
المصرغ ، والخبر أن يحذف أيضا من باب
الاستثناء)

(ح) الاستدراك

(د) والمعنى الرابع قليل الاستعمال وهو
الوصفية أو مرادفة (غير)

٣ - إن المعاني الثلاثة الأولى (إلا)
الاستثناء والحصر والاستدراك مما يسعى بيانه
للمبتدئين قبل إهاء دراستهم الابتدائية
وتدرج أمثلتها من القرآن الكريم وغيره
في الكتب المدرسية (لمنطقيتها) ولسهولة
فهمها .

٤ - يلي (إلا) الاستدراكية جملة
تامة ، وقد يحذف خبرها أحيانا ويكون
مفهوما من السياق ، أما الأصل الذي صدرت
عنه في كل ما تقدم فهو النظر في سياق
المشاهد بعد الوثوق من صحته ، ومراعاة
معناه ، بل تحكيم المعنى في كل قول يعرض
فإن طرد معه كان هو المقبول ، وما حاله وحب
الإغصاء عنه مهما يُحطُّ به من تعليقات
صناعية غير مقبولة ، ولو تواردت عليه كتب
قديمة وحديثة ، ونحن نعرف أن الحرافا

ومتى كان ما بعد (إلا) جملة فهي بمعنى
لكن (°) ولو كان (الاستثناء) متصلا ، لكن
إن نُصِبَ تالي (إلا) و (لكن) المشددة كما
سيأتي ، أوردُ فحالمجمعة (لكن °) أواده
الصبان عن الدمامي . . تم يعلى الصب
(إلا) بكونها فيه بمعنى (لكن) وعمليات
عملها ، وخبرها محذوف عالما نحو . (جاء
القوم إلا حمارا) أي لكن حمارا لم يحىء ، وقد
يذكر الخبر نحو « إلا قوم يونس لما آمنوا
كشفنا عنهم . . » (١) هـ

ومع صرف النظر عن ضعف تمثيله بجملة
لا تصح عربيا وهي (جاء القوم إلا
حماراً) (٢)

حمدنا الله على ذكره المعنى وعلى جملة
الإعراب على المعنى وتعويله عليه ، ولوفي
حاشية على شرح على متن .

أعود من هذا العرض الملخص بنتائج
أربع هي .

١ - إلغاء ماسموه (الاستثناء المقطع)
من بحث الاستثناء ، لأنه لا استثناء فيه ، لأنه
لا معنى لأن تخرج شيئا لم تدخله قط

٢ - لكلمة إلا أربعة معان ، ثلاثة منها
تكثر في الكلام وهي .

(١) حاشية الحصري على شرح ابن عثقل ٢٥٤ / ١
(٢) الصواب أن يقال (جاء القوم إلا حمارهم) أو (إلا حماراً لهم) ، لأن المستثنى يجب أن يكون معرفة
أو نكرة مختصة على الأقل .

خفيفاً لمؤلف قديم، ينقله خالف عن سالف من
دون تبصر عامل في بلبانة العلم وإفساد الماكرة،
والخلاص في مثل هذا تحكيم المعنى، ومع
أننا نتناقل ما انعقد عليه الإجماع في القول
السليم المشهور (الاعراب فرع المعنى)،
مع ذلك فقليلاً ما يراعيه

إن أربعة وثلاثين شاهداً من القرآن
الكريم وحده، تفهم بيسر، ويصح معناها
روضنا فيها (لكن) أو (لكن) موضع
(إلا)، كافية لاعتماد قاعدتها بل فوق الكافية
بينما وصح ابن هشام قاعدة لا يسندها إلا
بيت شعر تطرق إليه الاحتمال، وبيت آخر
اصطر الشاعر فيه إلى إسقاط حرف نبي
في أوله اعتماداً على قرينة (إلا) به وعلی
شطره الثاني منه، بله جهالة المؤلف اسم
صاحب المشاهد هـ

واللافت للنظر أن معنى الاستدراك في
(إلا) أصيل باق إلى اليوم حتى في لهجاتنا
المحلية الدارجة، وكثيراً ما يسمع في الشام
ومصر وشمال أفريقيا مستمع حديثك، يعقب
بقوله مثلاً (هذا صحيح إلا أنه كذا...)
أو (هذا صحيح لكن كذا...) لقد بقي هذا
المعنى (إلا) حياً طول هذه الأعصار ما
نال من حياته إغفال المؤلفين له إن
الاستثناس بما في اللهجات الدارجة من
فصاحة في المفردات والأساليب خليق بنظر
الباحثين.

مع هذه الكلمة ملحق فيه الآيات الكريمة
الأربع والثلاثون التي يتضح فيها معنى
الاستدراك (إلا) وباللغة التوفيق.

سعيد الأفغاني

عضو المجمع المراسل من سورية



ملحق

بالآيات التي فيها (إلا) للاستدراك بمعنى (لكن) وعملها

الاية	رقمها	السورة	
			١ - « وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيٌّ »
٧٨	٢	السقرة	وإن هم إلا يظنون » (لكن أكاديب تلقوها)
			٢ - « لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْتَوْنِي » ..
١٥٠	٢	البقرة	(لكن الذين ظلموا لا يحتججون بغير حجة)
			٣ - « إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّأُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ »
١٦٠-١٥٩	٢	البقرة	(لكن الذين تابوا . فأولئك أتوب عليهم)
			٤ - « وَلَا تَسَاءَلُوا أَنْ تَكْتُوبَهُ . . . إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ حِجَابٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا »
٣٨٢	٢	البقرة	(لكن أن تكون تجارة ... فليس عليكم)
			٥ - « لَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ . . . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ »
٨٩	٣	آل عمران	(لكن الذين تابوا . . . فإن الله غفور رحيم)

الاية	رقمها	السورة	
٩٠	٤	السماء	٦- « وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وُليَاءَ وَلَا نَصِيرًا . إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ » (لَكِنَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ . . .)
٩٨	٤		٧- « إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا . إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ . . . » (لَكِنَّ الْمُسْتَضْعَفِينَ . . . فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ)
١٤٦	٤		٨- « وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ » (لَكِنَّ الَّذِينَ تَابُوا . . . فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ)
١٥٧	٤		٩- « مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ . . . » (لَكِنَّ يَتَّبِعُونَ الظَّنَّ)
٣٣ - ٣٤	٥	المائدة	١٠- « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ » (لَكِنَّ الَّذِينَ تَابُوا . . . يَغْفِرَ لَهُمْ)
٩٨	١٠	يونس	١١- « فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ . . . » (لَكِنَّ قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ)

الاية	رقمها	السورة	
			« وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . إِلَّا الَّذِينَ
٤	٩	التوبة	عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ . فَأَتَمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ »
			(لَكِنَّ الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ فَأَتَمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ)
			« كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ
٧	٩		وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ . . . فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ . . . »
			(لَكِنَّ الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ)
			« ... إِنَّهُ لَفَرِحَ فَخُورٌ . إِلَّا (لَكِنَّ) الَّذِينَ
١٢	١١	هود	صَبَرُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ »
			« فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا . إِلَّا (لَكِنَّ) مَنْ تَابَ
٦١	١٩	مريم	وَأَمِنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ »
٦٣	١٩		« لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا (لَكِنَّ) سَلَامًا »
			« مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى . إِلَّا (لَكِنَّ)
٣	٢٠	طه	أَنْزَلْنَاهُ (تَذَكُّرًا لِمَنْ يَخْشَى) »
			« وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ . إِلَّا (لَكِنَّ) الَّذِينَ
٥	٢٠		تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ . . . »
			« وَيَحْلُدُ فِيهِ مُهَانًا ، إِلَّا (لَكِنَّ) مَنْ تَابَ
٧٠	٢٥	الفرقان	وَأَمِنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ »

الاية	رقمها	السورة	
			٢٠ - « يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ . إِلَّا (لَكِنْ)
٨٩	٢٦	الشعراء	مَنْ أَنَّى اللَّهُ بِقَلْبِ سَلِيمٍ . . . » (فَإِنَّهُ يَنْفَعُهُ)
			٢١ - « إِنِّي لَا يَحَافُ لَدَى الْمُرْسَلُونَ إِلَّا (لَكِنْ)
١٢	٢٧	النمل	مَنْ نَدَلَ حُسبًا نَعَدَّ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ . . . »
			٢٢ - « وَمَا كُنْتَ تَرْجُو أَنْ يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ
			إِلَّا (لَكِنْ أَلْقَى) رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ
٨٧	٢٨	القصص	طَاهِرًا لِلْكَافِرِينَ »
			٢٣ - « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي
			كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا
			(لَكِنْ) أَنْ تَفْعَلُوا إِلَى أَوْلِيَانِكُمْ مَعْرُوفًا »
٦	٢٣	الأحزاب	(بَوْصِيَةٍ فَجَائِزٍ)
			٢٤ - « وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ
			إِلَّا (لَكِنْ) فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (لَمْ
			يَتَّبَعُوهُ) وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا
			(لَكِنْ) لِنَعْلَمَ مَنْ يُوْمِنُ بِالْآخِرَةِ مِمَّنْ هُوَ
٢١	٣٤	سبأ	مِنْهَا فِي سَكِّ »
			٢٥ - « وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ
			عِنْدَنَا زُلْفَى إِلَّا (لَكِنْ) مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ
٣٧	٣٤	سبأ	صَالِحًا فَأُولَئِكَ لَهُمْ حَزَاءٌ الضَّعِيفِ بِمَا عَمِلُوا . »
			٢٦ - « الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ
٣٢	٥٢	النجم	إِلَّا (لَكِنْ) اللَّيْمَ »
			(يُغْفَرُ بِاجْتِنَابِ الْكَبَائِرِ - الْجَلَالِيِّينَ)

الآية	رقمها	السورة
٢٧ -	٥٧	الحديد « وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً ، وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ، مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ ، إِلَّا (لَكِنْ فَعَلُوهَا) ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ . . . »
٢٨ -	٧٢	الجن « وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلتَحِدًا . إِلَّا (لَكِنْ أَمْلِكُ) بَلَاغًا مِنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ . . . »
٢٩ -	٧٤	المدثر . « كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ . إِلَّا (لَكِنْ) أَصْحَابَ الْيَمِينِ فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ »
٣٠ -	٧٨	النبا . « لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا إِلَّا (لَكِنْ) حَمِيمًا وَغَسَّاقًا . . . »
٣١ -	٨٤	الانشقاق « فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . إِلَّا (لَكِنْ) الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ »
٣٢ -	٨٨	العاشية « لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ إِلَّا (لَكِنْ) مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ »
٣٣ -	٩٢	الليل « وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُحْزَى . إِلَّا (لَكِنْ فِعْلُهُ) ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى »
٣٤ -	٩٥	التين . « نُمُّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ إِلَّا (لَكِنْ) الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ »

الأعراب ظاهرة جمالية

للدكتور عبد حميد إبراهيم

قد درس وأتت عليه الأيام ، هـ قل في أيدي
الناس تداوله ، حتى جاء أبو الأسود الدؤلي
فجدده (١) :

فالأعراب ليس سليقة تجرى على السنة
الأعراب كما تدعى النبرات الحماسية ، وليس
هو شيئاً شائعاً بين الناس لا يحتاج إلى تعليم
ومهارة ، بل هو صناعة اكتشفها أبو الأسود
الدؤلي أو غيره . ثم شاعت بين الناس ، حتى
أصبحت دلالة الذكاء .

فأول تجراً أحد وخرج على هذا النسق
لتعرض للتندر من النحاة ، والسخرية من النقاد
ودنت مرتبته في كتب الطبقات ، حتى لو
كان محبداً في جوانب الخيال والتفنن البلاغي
وبذلك تحول النحو إلى قيمة شرفية ، تقاس
به أقدار المثقفين ، ويحرص على التحلى بها
جمهرة الأدباء والبلاغيين .

ابن فارس أمثلة ،
تكشف عن أن عامة

يورد

الأعراب لم يعرفوا نحواً ولا إعراباً .
فقد سئل أحدهم : أتهمز إسرائيل : فقال
إني إذن لرجل سوء . وقيل لآخر : أتجر
فلسطين ؟ فقال : إني إذن لقوى . وسمع
بعض فصحاء العرب ينشد :

نحن بنى علقمة الأخيارا .

فقيل له : لم نصبت بنى ؟ فقال : ما
نصبت .

فالأعرابي لم يعرف من هذه المصطلحات
إلا معناها اللغوي ، الذي يعنى الضغط
والعصر في حالة الهمز ، والشد في حالة الجر
والإقامة في حالة النصب ، ووقف مستغرباً
أمام المصطلحات النحوية .

وقد تبدو على هذه الأمثلة مسخة التندر
وقد لا يوافق عليها ابن فارس ، ولكنه مع
ذلك يرى أن علم النحو، وإن كان قديماً، فإنه

(١) المزهر ٢ / ٣٤٥ وقد ولد أبو الأسود الدؤلي بمكة ثم رحل إلى المدينة ، فروى عن عمر وقرأ على عثمان
وعلى ، ثم توفى بالبصرة سنة ٦٩ هـ .

وحيث تحدثت كتب النحاة عن وظيفة الإعراب ذكرت أنه يؤدي إلى فهم المعنى ، فهي من حيث تشعر أو لا تشعر ، تجعل الإعراب هو اللغة ، فتخلط بين وظيفة اللغة كوسيلة للفهم ووظيفة الإعراب ، الذي استبد وسيطر حتى أصبح هو اللغة نفسها ، وإن اشتقاقه يدل على هذه الوظيفة ، فهو من أعرب الرجل عما بنفسه إذا أبان وعبر عن داخله ؛ وذلك لأن بالإعراب تتميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلا لو قال « ما أحسن زيد » غير معرب لم يوقف على مراده ، فإذا قال : ما أحسن زيدا ! وما أحسن زيد ؟ أو ما أحسن زيد ؟ أبان الإعراب عن المعنى الذي أراده » (١) ويمضى السيوطي في نبرة افتتاح لم يعترض عليها النحاة قبله أو بعده ، فيذكر أن للعرب في ذلك ما ليس لغيرهم ، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني .

لأنها القيمة الشرفية لذن التي تميز العنصر العربي ، ويسوق السيوطي الأمثلة التي تدل على تلك الوظيفة ، فهم يقولون : هذا غلاما أحسن منه رجلا ، يريدون بذلك الحال في شخص واحد ويقولون : هذا غلام أحسن منه رجل ، فهما إذن شخصان . ويقولون : كم رجلا رأيت ؟ في الاستخبار ، وكم رجلا رأيت ، في الخبر يراد به التكثير ويقولون جاء الشتاء والخطب إذا لم يرد

ان الخطب قد جاء ، وإنما أريد الحاجة إليه ، فان أريد مجيئها قال : والخطب .

حقا . . . هذا صحيح . ولكن السامع لا يستطيع أن يدرك هذه الفروق الدقيقة إلا إذا عرف الفرق بين ما التعجبية والاستفهامية والنافية ، والفرق بين معنى الحال ومعنى الخبر ، والفرق بين كم الاستفهامية والخبرية والفرق بين واو المعية وواو العطف ، لأنه سامع من نوع خاص قد تعلم هذه الرموز وأدرك ما وراء هذه المصطلحات وهي رموز خاصة تحتاج إلى تعلم ، وتساعد على التكثيف والاختصار ، بل وتحولت إلى مهارة ذهنية تقتدر ، وبصورة تجريدية ، على تقليب كافة الاحتمالات العقائية ، مثلما كان يفعل أرسطو مع أشكاله الصورية ، وهي مهارة لا يستطيعها رجل من عامة الناس لم يخالط نحوا أو يتلق لأعرابا .

يبقى للأعراب لذن خصيصته ، وهو أنه شئ صناعي ، وراء العبارة في مدلولها الأول ، ويبقى أن الرجل من عامة الناس يستطيع أن يفهم (الاسم) دون حاجة إلى العلامات التي اخترعها النحاة من جروتونين ونداء وال فالاسم هو ما يدل على مسمى ، صديقه أو شارعه ، حتى ولو كان في الأصل فعلا مثل تأبط شرا ، وهو ليس

(١) المزهري ١ - ٣٢٩ وما الأولى تعجبية ، والثانية استفهام ، والأخيرة نفى .

في حاجة إلى أن يعرف المدلول الزمني للفعل في المضارع وعن طريق لم أو السين أو أنه يفهم كل ذلك لأنه يتعامل به مع الناس ، يفهم منهم ويفهمون منه ، ولا يتوقعون ليهيئتوا عن علامات أو ليسألوا النحاة عن المصطلحات .

والسيوطي يرد على هؤلاء الذين يزعمون أن ألفاظ الأضداد تؤدي إلى الالتباس في المعاني ، فيرى أن كلام العرب يصحح بعضه بعضاً ، ويرتبط أوله بآخره ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه (١) .

وهذا حق ، فاللغة العربية مثل أية لغة في العالم ، إنما تفهم بسياق الكلام دون حاجة إلى إعراب أو منطلق ، هاجم أبو سعيد السيرافي منطلق أرسطو ورأى أن الناس كانوا يفكرون قبل منطلق أرسطو وبعده ، وقياساً على هذا فالناس كانوا يفكرون أيضاً قبل الإعراب وبعده ، لأن الإعراب في ظني قد لعب في الحضارة العربية الدور نفسه الذي لعبه المنطق في الحضارة الإغريقية ، لأنه بناء ذهني ، أو قل هو ميزان صوري ألقى على الفكر العربي ، فحواله إلى قضايا شغل الناس بتشقيقها ، والكشف عن احتمالاتها ، مثل المنطق الأرسطي الذي جمده الفكر الإغريقي في أشكاله الصورية .

ولكن هناك فرقاً هاماً بين الإعراب والمنطق ، فالمنطق اختراع فلسفي قصد به صاحبه وزن ، الفكر ، وصدق الناس هذه النية فأخذوا يتعلمونه لكي يقيموا أفكارهم أما الإعراب فهو موجود في بنية اللغة قبل أبي الأسود الدؤلي بعده . لأنه ليس اختراعاً بل هو خاصية لغوية ، فهم الناس خطأ وظيفتها في أنها تفيد المعنى ، وإذا كنا هنا نرفض هذا الفهم ، فلا يعني هذا على الإطلاق ، أننا نرفض الإعراب أو ننقص منه ، على العكس نحن نعلى من قدره ، ونبحث له عن وظيفة أخرى لا تقف عند المفهوم المباشر العملي للعبارة ، والتي تجري في الأسواق وبين الجماهير ، بل نبحث له عن وظيفته خاصة وراء العبارة يتفهمها عالية القوم .

ليكن مفهوم الإعراب هو الإبانة كما يدل الاشتقاق ، ولكن الإبانة في ظني ليست في الكشف عن المعنى اللغوي كما فهم النحاة ، بل هي شيء يتجاوز الوضع اللغوي إلى الإبانة بمعناها الجمالي ، تستخدم (لا) في حالة النفي فنقول « لا تلعب » ونستخدمها في حالة النهي فنقول (لا تلعب) فإن الإعراب هنا لا يكشف عن المعنى المراد من الجملة ، لأن السامع لا يتوقف عند الضمة فيعرف

(١) المزهر ١ / ٣٦٧ .

أن المراد النفي ، أو عند السكون فيعرف أن المتكلم ينهيه عن فعلهما. إن المراد يفهم من السياق ، وفهم السياق هو الذي يحدد في خطوة تالية ، فيما إذا كان يجب على المتكلم أن يستخدم الضمة أو السكون ، إن المتكلم استخدم السكون في ظني لأنه علامة الجزم ، والجزم في اللغة هو القطع والحسم والبت ، فناسب أن يأتي في حالات مثل النهي والأمر والشرط ، أما النفي فهو حالة خبرية لا تحتاج إلى حسم : بل هي تشمل الصدق والكذب ، فناسب أن تأتي بلا جزم ، أما لماذا أتى النفي مع لم بالجزم (لم يلعب) ومع لا بالرفع (لا يلعب) ومع لن بالنصب (لن يلعب) فإلعل الإجابة تتضح بعد دراسة العلاقة الصوتية بين حرف النفي وعامة الإعراب ، فقد تكتشف صلة ما بين لم التي تنهى بحرف ساكن وبين سكون الفعل ، أو بين لا التي تنهى بالمد وبين ضمة الفعل . أو بين لن التي تنهى بحرف النون وبين فتحة الفعل .

إن الناظر في فواصل القرآن يدرك أن حركة الإعراب قد تلعب دورا جماليا ، في الربط بين آيات القرآن . وفي إضفاء روح الانسجام على السورة ، فمثلا سورة الفرقان تتنوع فواصلها بين الراء واللام والميم والنون والباء، وسورة الفتح أيضا تتنوع فواصلها بين النون والميم والزاي والراء واللام والياء والبدال ، وهي حروف تختلف في مخارجها ، ولكن الفاصلة في

الصورتين تأتي دائما بالفتح فتضفي على السورة جوا من الوحدة والانسجام ، يعوض عن اختلاف الحروف في الفواصل ، بينما نجد سورة محمد مثلا تحتفظ بالفاصلة وهي حرف الميم في أولها وفي آخرها، لأنها دائما تأتي ساكنة ، فإزم أن تحتفظ بحرف واحد ومخرج واحد ، حتى لا تفقد السورة جو الوحدة والانسجام .

إن الحس الجمالي تحرص عليه اللغة العربية في بنيتها وتراكيبها ، وقد تضحى بالقواعد الإعرابية المتعارف عليها ، إذا تخصصت هذه القواعد مع فكرة الحس الجمالي ، فمن أجل تقريب الصوت من نظير قرأ بعضهم قوله تعالى « الحمد لله رب العالمين » بكسر اللام مع أنه مبتدأ ، وروى بعضهم قول الشاعر :

وقال اضرب الساقين امك هابل .

بكسر الميم في « أمك » مع أنه مبتدأ ، وقد سوغت الكسرة هنا وهناك لكي تناسب مع نظيرتها التي وردت قبلها أو بعدها .

وفكرة تقريب صوت من صوت ، لكي تكون الكلمة موسيقية ، يسهل على الأذن التقاطها ، أو بعبارة أخرى فكرة الحس الجمالي في اللغة العربية ، تكمن وراء كثير من آراء سيبويه ، ففي أكثر من موضع في كتابه ، يتحدث عن تحريك الساكن إذا اتقى بساكن آخر ، وأن هذا التحريك واجب ، ويمكن أن يطيح

بالقواعد المتعارف عليها ، فنبحت عنوان « باب يحرك أو آخر الكلمة الساكنة » (١) . يذكر أن التحريك قد يكون بالكسر كما في قوله تعالى « قل هو الله أحد الله » (٢) ، وقد يكون بالضم نحو « قل انظروا ماذا في السموات والأرض » (٣) وقد يكون بالفتح نحو « الم . الله » (٤) .

والتحريك لا يقتصر على آخر الكلمة . بل يمتد إلى ما قبل الآخر ، فتحت عنوان « باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك لكراهيتهم التقاء الساكنين » (٥) يذكر سيبويه أمثلة يتحرك فيها ما قبل الآخر فيقولون في حالة الوقف هذا بكسر ، ويقولون هذا يعدل بكسر عين الكلمة لكي تناسب مع كسر فائها ويقولون في البسوس بضم العين لكي تناسب مع الفاء .

وتحت عنوان « الساكن الذي تحركه في الوقف إذا كان بعده هاء المد » (٦) يضرب سيبويه أمثلة على ذلك فيقول « اضربه ومنه ، وعنه » وقال أبو النجم الراجز :
فقرين هذا . وهذا أزحله .

إن فكرة الحس الجمالي تكمن وراء كثير من المشكلات التي وقف عندها النحاة وجادلوا حولها ، لأنهم وجدوها تخالف القواعد النحوية التي تعارفوا عليها ، ففكرة الحر بالمجاورة في المثال المعروف « رب جحر ضب خرب » وفي غيره ، لا تحتاج إلى تأويلات كثيرة إذا أدركنا أن الصفة قد خالفت موصوفها في الإعراب من أجل أن تناسب مع إعراب الكلمة التي تجاورها . وحتى يمكن أن يكون ذلك سهلاً على الأذن وكثير من الحروف التي يعربونها زائدة لا محل لها من الإعراب ، وهي أحرف تتكرر كثيراً في الكلمات العربية . يمكن أن نجد مبررها في أنها زيادات لراحة الأذن ، كتلك الزخارف التي ترد في الألحان العربية ، لتزيد من إيقاعها وتسهل للأذن التقاطها . إن الذين اهتموا بإعراب القرآن من النحاة القدامى ، لم يعربوا تلك الحروف التي لا تفيد شيئاً في المعنى . على أنها زائدة . إذ أن القرآن الكريم يتنزه عن الزيادة ، وإنما أعربوها على أساس أنها قد اجتمعت لتأكيد المعنى فيما يظنون . أو على أساس أنها قد اجتمعت لغرض إيقاعي فيما نعتقد .

* * *

- | | |
|---|------------------------|
| (١) الكتاب ٤ / ١٥٢ | (٢) ٢٤١ / الإخلاص |
| (٣) ١٠١ - يونس | (٤) ١ / ٢٤٠ آل عمران |
| (٥) الكتاب : - ١٧٣ | (٦) الكتاب ٤ - ١٧٩ . |
| (٧) أزحله إزحالا : أبعد ، ومنه سمي زحل لبعد . | |

وقد أشار الدكتور إبراهيم أنيس إلى هذه الوظيفة الجمالية وذكر أن الذى يحدد الحركة الإعرابية ، ليس هو موقع الكلمة فى الجملة ، بل هو طبيعة الصوت وإيثاره حركة معينة ، أو انسجام تلك الحركة مع ما يجاورها من حركات أخرى (١) . لأنه باختصار يتحدث عن صفة جمالية للإعراب هى صفة الانسجام ، سواء أكان الانسجام بين حرف وحركة أو بين حركة وأخرى .

ولكن الدكتور إبراهيم أنيس اكتفى بالإشارة السريعة ، ولم يتابع تطبيقات ظاهرة الانسجام ، فيكشف عن كيفية العلاقة بين الحرف والحركة ، أو بين الحركة والأخرى إنه اكتفى بالقول بأن الواو تنفر من الضم والكسر ، وأن الياء تنفر من الكسر .

وأن اللام والعين والنون تؤثر الفتح ، إن ملاحظته صادقة فى دلالتها دون تفصيلاتها ، هى صادقة فى أن للإعراب دلالة جمالية ، ولكن الحرف مهما كانت طبقة الصوتية لا يكتفى بحركة واحدة ، وأن اللام أو العين أو النون قد تكون مرة مضمومة وثانية منصوبة وثالثة مكسورة ، وظاهرة الانسجام وحدها لا تستطيع أن تفسر هذا الاختلاف وربما كان من الأفضل أن تضاف إليها ظواهر أخرى ، أشير الآن إلى ظاهرتين منها ، وهما ظاهرتا الرنين والتنوع .

أما ظاهرة الرنين فهى ترتبط بالتنوين وهو فى أشهر أنواعه - أعنى تنوين التمكن - نون ساكنة تلاحق آخر الأسماء المعربة دلالة الخفة والتمكن فى باب الاسمية ، كما يقول النحاة ، فالمدخل للإعراب لذن هو التنوين .

والتنوين حرف رنان موسيقى ، وقد تنبه الفارابى إلى خاصيته الموسيقية ، فجعله مثيلاً للنقرة القوية . لأنه يقسم النقرات إلى ثلاث : قوية ، ومتوسطة ، وخفيفة ؛ والقوية « تشبه التنوين فى إعراب اللسان العربى ، والمتوسطة تشبه حركة الحرف فى لسانهم » ، والليننة تشبه إتمام الحركة فى الحركة أو روم الحركة « (٢) » .

وإذا تجاهلنا بعض أنواع التنوين ، فإننا لا نستطيع هنا أن نتجاهل نوعاً من التنوين يدل اسمه على طبيعته الغنائية ، وهو تنوين الترجم ، وقد سمي بذلك لأنهم يترنمون به فى الشعر ، والترجم فى اللغة وهو ترجيح الصوت كما يترنم الحمام والقوس والجندب وكل ما يستلذ صوته (٣) .

إن الأدب العربى تستريح للتنعيم الذى يحدثه التنوين ، وقد استثمر القرآن الكريم فى آياته تلك الخاصية ؛ فخلق جواً من الرنين نجد أمثلة له فى الآيات الآتية :

(١) من أسرار اللغة ص ٢٤١ .

(٢) الموسيقى الكبير ص ٩٨٦ .

(٣) المعجم الوسيط مادة (رنم) .

« الذي جعل لكم الأرض فراشا والسماء بناء وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون »^(١) « وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان »^(٢)

وإذا كانت التنوينات هنا تتوالى متماثلة ، والحركة الإعرابية التي قبلها حركة واحدة ؛ وهي النصب في الاثنين السابقين ، فإن آية مثل قوله تعالى « ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا »^(٣) تختلف فيها الحركة الإعرابية من جر (شيء) فرفع (فاعل) فنصب (غدا) ، فتكسب الإيقاع تنوعاً ، وتجعلنا نفترض أن الرفع والنصب والجر قبل التنوين ، إنما هو حالات للتنوين أو أقل بلغة موسيقية لأنه تنويكات على اللحن الرئيسي ، تقول « جاء محمد ، رأيت محمداً مررت بمحمد » ، فتحس أن التنوين يكتسب مع الحركة التي قبله حالة خاصة ، يختلف إيقاعها في الرفع عنها في النصب وفي الجر ، ولكن متى تؤثر الرفع ومتى تؤثر النصب ومتى تؤثر الجر ؟ نعود مرة أخرى إلى خاصية الانسجام وخاصة بين الحركات التي أشار إليها الدكتور إبراهيم أنس ، والتي تحتاج إلى إحصائيات صوتية ربما تقلب النحو رأساً على عقب .

والأسماء المبنية لا تقبل التنوين ، ومن ثم فهي تلزم حالة واحدة لا تتغير أياً كان موقعها في الكلام ، أما الأسماء المعربة فهي تقبل التنوين ، لأنها علامة الإعراب كما تقول كتب النحاة . ومن ثم فهي لا تلزم حالة واحدة ، إنها تتغير في الرفع والنصب والجر . نحن هنا وفي وقت واحد إزاء خصيصتين جماليتين ، خصيصة الرنين الموسيقي الذي يجلبه نون التنوين ، وهو حرف رنان يخرج من الحياشيم ، وخصيصة التنويكات التي تعطى النون شكلاً موسيقياً ، أو حالة إعرابية ، تختلف في الرفع ، عنها في النصب ، أو في الجر . إن هاتين الخصيصتين تؤخذان معاً لاتنفسلان ، وتكسبان معاً الفصحى رنيناً وتنوعاً ، ولأمر ما وضع النحاة ضمتين في حالة الرفع على آخر الاسم المعرب ، فنقول ، جاء محمد . فترمز إحدى الضمتين إلى التنوين وترمز الأخرى إلى حالة الرفع ، وهي حالة من حالات التنوين ، قد تتغير فيتنغير معها الرمز ، فيصبح فتحتين أو كسرتين .

* * *

إن الإعراب في ظني يابغ دوراً كبيراً في إكساب الفصحى جمالية ، تسهل من وقعها على الأذن ، إنه شيء صناعى قد اجتلب

(٢) ١١٢ - النحل .

(١) ٢٢ - البقرة .

(٣) ٢٣ - الكهف .

ليكسب الكلام رنيناً وتنوعاً ، ويكسب الحروف انسجاماً . إنه لا يمكن أن يكون سايقاً ، فهو يحتاج إلى تفكير ووعي ، وهو لا يأتي لمجرد إفادة المعنى ، فالمعنى يفهم في سياق الكلام ، والعامية لا تحتاج إلى إعراب ، لكي يتبادل الناس به معاني الكلام . إنهم يفهمون على الرغم من أن أواخر الكلمات ساكنة ، وقد تخلت من التنوين ومن حالات الإعراب . .

فالإعراب إذن خصيصة من خصائص الفصحى ، يحتاج إلى تعلم ، ولا يقدر عليه إلا الخاصة ، ومن هنا نظروا إليه بتقدير ، واعتبروه « قيمة شرفية » وتحول إلى قالب قاسوا به أقدار الرجال . كما كان الحال على المنطق الأرسطي . الذي تحول إلى قالب صوري . يقاس به الفكر ، وتمتحن به صحته ، وأصبح مقياساً شرفياً ؛ بغض النظر عن قيمته الحقيقية فالفكر موجود قبل المنطق وبعده ، وليس المعيار بالوزن ولكن بقيمة الموزون . هل هو ذهب أو فضة أو نحاس ، كما يقول أبو سعيد السيرافي وهو يعترض على منطق أرسطو .

إن الإعراب شيء خارجي وصناعي ، هو مستوى ثانٍ للغة ، لا يعرفه العامة ، ولا يستطيعونه حتى لو أرادوه . جاء في

الصاحبي « إن الناس لم يزالوا يلحنون ويتلاحنون ، فيما يخاطب به بعضهم بعضاً انتقاء الخروج عن عادة العامة ، فلا يعيب ذلك من ينصفهم من الخاصة^(١) . لقد ورد هذا النص في معرض الدفاع عن مالك ابن أنس ، فقد قيل إنه كان يلحن مع العامة . إن هذا النص يشير صراحة إلى مستويين : مستوى العامة ، الذي لا يحرصون على الإعراب فيه ، ومستوى الخاصة الذين يحرصون على الإعراب ، وعلى الظواهر الجمالية .

والعلماء يترخصون في اللحن متى استعملوا لغتهم اليومية ، وتخطبوا مع الصغار والتجار والموالي وسائر العوام ، ولكنهم حين ينشدون الشعر ، ويتعاملون على المستوى الخاص ، فإنهم يستخدمون الفصحى ، ويحرصون على خصائصها ، ويعتبرون اللحن ضاللاً وكفراً^(٢) أو على الأقل يعتبرونه جهلاً ، يزرى بصاحبه ، إنهم حينئذ يحتكمون إلى « القيمة الشرفية » التي أضفوها على الإعراب .

إن هذا البحث يرتفع بالإعراب إلى كونه قيمة ثقافية ، وينظر إليه كمستوى ثانٍ في الأداء اللغوي ، يكسب الكلام رنيناً وتنوعاً ، ويضفي على الحروف انسجاماً ، إنه ينفي عنه المستوى الدلالي

(١) الصاحبي ص ٣١ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٢ .

الأول للغة ، فالناس يتفهمون ولو لم يستخدموا الإعراب ، كما كانوا يفكرون قبل منطق أرسطو .

ومن ثم فلا ينبغي أن ننزعج حين نلاحظ في حياتنا المعاصرة مستويين . مستوى قد تخلص من الإعراب ، واستراح إلى تسكين أواخر الكلمات ، عملاً بقاعدة « سكن تسترح » وهو ما نشاهده في تمثيلات التليفزيون « وعلى خشبات المسارح ، إنه مستوى يلجأ إلى هدفه بأقصر الطرق ، لا يبنى عنه الجمال اللفظي ، ورنين الحروف بقدر ما يهتم بنقل تجربته إلى المخاطب .

أما المستوى الآخر ، فهو الذي يختص باللفظ ، وهو ما نشاهده في ندوات الشعر ، وفي المسرحيات الكلاسيكية ، وخاصة المترجمة . إن المبدع هنا يحرص على الإعراب . لأنه يدرك بحاسته الفنية أن الإعراب قادر على خلق الجوه الموسيقي . وعلى اختفاء الرنين والإيقاع والانسجام وعلى الإيهام بجو كلاسيكي ينعش الخيال .

إن هذين المستويين هما امتداد لما لاحظته القداماء ، من أن هناك لغة للحياة اليومية ، يتندر بها الناس ويتفكهون ، ويخاطب بعضهم بعضاً ، وهي لغة قد تخلصت من الإعراب ، ولا يجد العلماء حرجاً حين يلحنون بها ويتلحنون ، لأنهم يريدون أن يفهمهم الناس .

وهناك أيضاً لغة الخاصة التي يتعلمون فيها النحو . ويحرصون عليه ، حتى يبدو متميزين عن سائر الناس وهي لغة نموذجية « فصحي » . قد تعرضت للانتقاء والتهديب .

* * *

إن الإعراب قد تحول إلى نسف رياضي . مثلما حدث لمنطق أرسطو ، أخذ الناس يميلون فيه إلى التثقيق والمعادلات والأقسام العقلية . والافتراضات الذهنية والاستمتاع بالحركة الذهنية الصورية ، دون نظر إلى الرصيد العملي الذي ينجم عن كل ذلك .

إن الاهتمام بالنتيجة العملية ، سيجعلنا نواجه هذا البناء الصوري الرهيب ، الذي تحول إلى سيف مصات على رقاب المثقفين والعلماء والأدباء ، وسيمنحنا هذا مواجهة جديدة للإعراب . وسنجد في النهاية . وبعيدا عن التثقيقات غير العملية أن الإعراب ليس شيئاً رهيباً . يخيف الأطفال في مدارسنا . ويشيب من أجله العلماء ، فمن الممكن حصره في دائرة ضيقة فالأدوات المبنية التي تلزم حالة واحدة أكثر إحصائياً من الأدوات المعربة ، ففي الأسماء نجد أسماء الإشارة والموصول والضمائر وأدوات الشرط والاستفهام وغير ذلك مبنية ، حتى في الأعلام نجد الاسم المقصور والمنقوص يازم في أغلب أحواله حالة واحدة . حتى وإن أعربه النحاة بحركة مقادرة وفي الأفعال نجد الماضي وفعل الأمر مبنيين

الافتراضات والتفريعات ، وتقبل الناس كل ذلك لأنها تحولت إلى « لعبة عقلية » يستمتع بها العلماء ، ويمارسون من خلالها سطوتهم على الأدباء .

ولاحل هذه القضية إلا بالنظر إلى كل ما جاء في كتب النحاة ، نظرة عملية ، تتخلص من الافتراضات الذهنية ، والقياسات العقلية ، وحينئذ سنجد أنفسنا في حاجة إلى خطوة أبعد مما يسمونه تيسير النحو أو تجديده ؛ خطوة لا تكفي بعمليات الترقيع وإنما تهدف إلى ثورة جذرية .

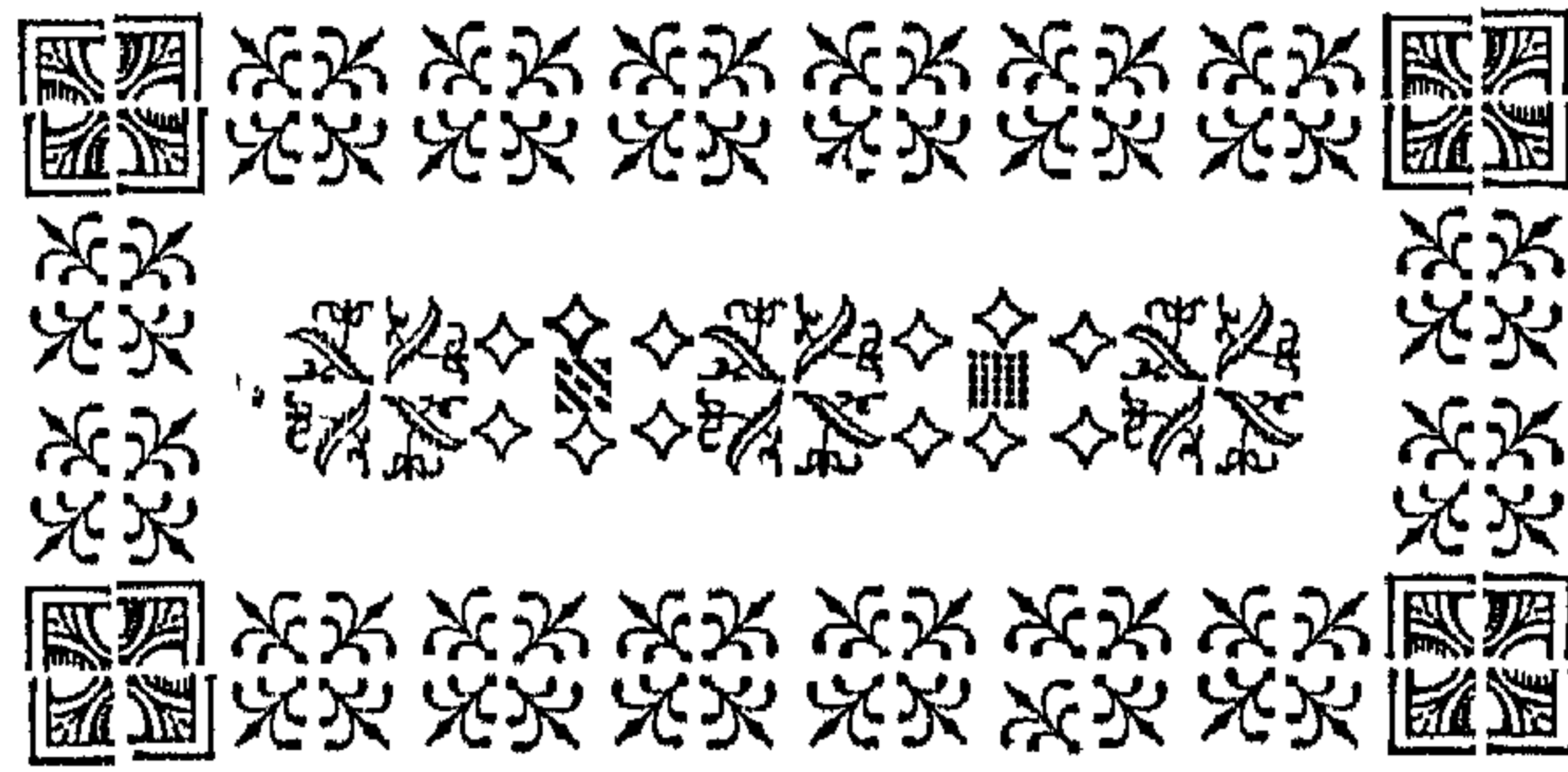
عبد الحميد إبراهيم

رئيس قسم اللغة العربية

كلية الآداب بجامعة المنيا

أما المضارع فهو معرب ، ولكنه غالبا ما يميل إلى الرفع ، ما لم تسبقه أدوات محددة ومعروفة ، قد يجعله منصوبا أو مجزوما ، أما الحروف - وهي أكثر أدوات الكلام انتشارا - فهي كلها مبنية .

إن قضية الإعراب قد تضخمت ، لأنها قد تحولت إلى بناء ذهني ، وإلى قيمة شرفية ، ووجد فيها العقل العربي ما وجدته العقل الإغريقي في المنطق ، فأخذ يستعرض قدراته الذهنية ، فتضخمت القواعد واكتظت كتب النحاة ، ومالت إلى



حركة المعنى في شعر المتنبي

بين السلب والإيجاب

للدكتور عز الدين إسمايل

« ما كلُّ قولِي مشروحاً لكم فخذوا
ما تعرفون ، وما لم تعرفوا فدعوا
حتى يصيرَ إلى القوم الذين غُدُّوا
سما غذيت به ، والقولُ يجتمع »

عمار الكلابي

- ١ -

أسعد قراءه طوال هذه الحقبة جيلا بعد
جيل حتى يومنا هذا .

الحقيقة أن الشعر العربي لم يظفر بشاعر
يملاً الديننا ويشغل الناس على مدى هذا
الزمن الطويل مثل أبي الطيب ، والغريب
في أمره أن الناس لا يقرأونه مرة ويفرغون
بذلك منه ؛ فما أكثر ما يعاودون قراءته
المرّة بعد المرّة ، وإذا هم ابتعدوا عنه بعض
الوقت عادوا - بحنين غريب وجاذبية
قاهرة - إلى قراءته مرة أخرى .

في أن أبدأ حديثي هذا
بتقرير أن المتنبي من

فكرت

أسعد شعراء العربية حفا - إن لم يكن
أسعدهم - من حيث سيرورة شعره بين
الناس على مدى يقرب من عشرة قرون
ونصف قرن ، ولكنني ما ابشت أن
أحجمت عن هذا التقرير حين أيقنت أن
سعادته لم تتحقق في يوم من الأيام ، وأن
مأساته ، أو بالأحرى شعره ، هو الذي

هل مرجع هذا إلى شخصه ؟ أم إلى
مأساة حياته ؟ أم إلى شيء غريب ومتفرد
في شعره ؟

ومع أن هذه العناصر الثلاثة لا يقوم
كل منها مستقلاً عن غيره ، بل تتداخل
جميعاً في نظام موحد ، فإن شخص المتنبي
في ذاته ، أو مأساة حياته في ذاتها ، أو هما
معاً ، لا يكفيان لصنع تلك الجاذبية ،
أو إثارة ذلك الحنين ؛ فليس شخصه
نمطاً لا نظير له بين الناس ، وليست
مأساة حياته مأساة متفردة في تاريخ البشرية ،
لكن الشيء الذي يبدو متفرداً بحق هو شعره .

فقارئ الشعر العربي لا يخطئ في تمييز
صوت المتنبي من بين كل الأصوات
الشعرية التي سبقته أو عاصرتة أو لحقت
به .

وكل المهتمين بالشعر العربي قد قرأوا
المتنبي - في اعتقادي - أكثر من مرة .
وفي اعتقادي أيضاً أنهم أدركوا في كل
مرة أنهم يقرأون شعراً له تفرد ، بل ربما
كان هذا التفرد ، أو كانت معرفتهم به ،
أحد الدوافع التي دفعتهم إلى معاودة قراءته .

(١) البيان في شرح الديوان ١ - ٦١

هذا التفرد الشعري إذن لدى المتنبي
حقيقة ملموسة إجمالاً لدى المهتمين بالشعر
العربي ، لا يمارى فيها أحد . على أن
الإحساس بهذه الحقيقة - في إجمالها - ليس
شيئاً جديداً يختص به أبناء عصرنا هذا ،
فقد خامر نفوس الناس منذ البداية : منذ
أن كان المتنبي نفسه مازال يضرب في
الحياة وينشد الأشعار . فقد أدرك معاصروه
ومن جاءوا من بعده تفرد شعره وسط خضم
الشعر العربي ، سواء من أحبه منهم ومن
أبغضه .

ويمكننا أن نستشف هذا من قول العكبري :
« أجمع الحذاق بمعرفة الشعر والنقاد أن
لأبي الطيب نوادر لم تأت في شعر غيره ،
وهي مما تخرق العقول » .^(١) ومن
تعليق ابن جني على بيت المتنبي الذي
يقول فيه :

أرانبٌ غير أنهم ملوكٌ
مفتحةٌ عيونهم نيامٌ

حيث يقول : « المعهود في مثل هذا
أن يقال : هم ملوك إلا أنهم في صورة
الأرانب ، فتزايد وعكس الكلام مبالغة ،

فجعل الأرانب حقيقة لهم والملوك مستعارا فيهم . وهذا عادة له يختص بها^(١) .
ومدلول كلمة « نواذر » في عبارة العكبرى واسع ، ولكن يكفينا على كل حال تقرير النقاد والحُذَّاق بمعرفة الشعر القدائي: أن شعر المتنبي ينفرد بها . أما وصفهم لهذه النواذر بأنها «تخرق العقول» فوصف لا أظنه أُطلق على غير أشعار المتنبي . وهو وصف عظيم الدلالة بالنسبة لما نتحرك نحوه في هذه الدراسة .
أما تعليق ابن جني - بغض النظر عن تحليله البلاغي للبيت - فإنه يمس - جزئيا - ظاهرة عامة في شعر المتنبي ، هي أنه شعره له خصوصياته ، وأن تكرار هذه الخصوصيات إنما يمثل « عادة » شعرية لدى المتنبي ، ينفرد بها بين الشعراء . ولا شك أن ابن جني وغيره من الحذَّاق بمعرفة الشعر قد سجلوا - في مواطن متفرقة - كثيرا من هذه « العادات الشعرية الخصوصية » لدى المتنبي .

ويكفي أن أذكر الآن - على سبيل المثال - تلك الواقعة التي يحكيها ابن جني نفسه فيقول : « قلت لأبي الطيب في بعض ما كان يجرى بيني وبينه : إنك تستعمل لفظ « ذا » و « ذى » في شعرك كثيرا . فأمسك عن ذلك ولم يجب »^(٢) .
وهذه الواقعة تروى في سياق الحديث عن نقد ابن جني لصديقه المتنبي . على أن قليلا من التأمل فيها يدلنا على أن ابن جني لم يكن في موقف نقد بقدر ما كان ملاحظا لخصوصية من خصوصيات شعر المتنبي ، أو عادة من عادات المتنبي الشعرية .
ومن هذه الواقعة ، ومن الشاهدين السابقين ، نستطيع أن ندرك أن القدائي قد أحسوا بتفرد شعر المتنبي ، وأنهم حاولوا - بطرقهم الخاصة - رصد مظاهر هذا التفرد . ومن استقراء شواهدهم يتضح لنا أنهم اتجهوا في هذه المحاولة (وفقا لمنهجهم في التحليل) مرة نحو نواذر معانيه ومرة نحو خصائصه الأسلوبية . لكن هذه المحاولة كانت محكومة منذ

(١) المصدر نفسه ٤ - ٧٠

(٢) عبد الرحمن بن عبد الله الحضرمي : تنبيه الأديب ، على مافي شعر أبي الطيب من الحسن والمعيب ، ص ٦٤

البداية وحتى العصور المتأخرة بمنهج بلاغي يقوم على مجموعة من القواعد الشكلية الثابتة ، التي يتخذ منها الناقد أساسا عاما للنظر والوصف والتقدير . ومن ثم تصبح ظاهرة تفرد شعر المتنبي ، التي أحس بها نقاد الشعر قديما كما نحس بها اليوم ، تصبح على أيديهم بالضرورة موضوعا لهذا المنهج الشكلي ، الذي يقدم التفسير لها وفقا لمعطياته الثابتة . وعلى نحو آخر نقول : إنهم حاولوا فحص ظاهرة تفرد شعر المتنبي في ضوء مجموعة من الاعتبارات البلاغية المقررة الثابتة ، أي أرادوا فهم « التفرد » في إطار « المؤلف » . وهم بذلك قد أحالوا المتفرد إلى المعروف ؛ بدلا من أن يحاولوا فهم المتفرد من داخله ، أي بدلا من الكشف عن قوانينه الخاصة . وعلى سبيل المثال نشير إلى ما علق به الثعالبي صاحب « يتيمة الدهر » على البيت الذي يقول فيه المتنبي :

أزورهم وسواد الليل يشفع لي
وأنثنى وبياض الصبح يُغري بي
حيث يقول : « هذا البيت أمير

شعره ، وفيه تطبيق بديع ، ولفظ حسن ، ومعنى بديع جيد . وهذا البيت قد جمع بين الزيارة والثناء والانصراف ، وبين السواد والبياض . والليل والصبح . والشفاعة والإغراء ، وبين « لى » و « لى » . ومعنى المطابقة أن تجمع بين متضادين كهذا .

وفي وصف الثعالبي هذا البيت في مستهل كلامه بأنه أمير شعر المتنبي ما يدل على أن الرجل قد أحس أنه بإزاء كلام غير مألوف . وأنه يتفرد حتى بالنسبة لسائر شعر الشاعر . وهو إحساس صادق من غير شك ، لا نملك إلا أن نقره عليه ، ولكنه عندما راح يفحص وجه التفرد في هذا البيت لم يجد من الوسائل ما يسعفه سوى المعطى البلاغي المسمى بالمطابقة ، فوجد تقابلا ، أو تضادا - كما يقول - بين كل لفظ في الشطر الأول وموازيه في الشطر الثاني . وبتحقيق هذا التطابق التام بين شطري البيت تحققت جودته ، وكأنه هو سر تفرده . والواقع أن هذه المطابقة لا تصنع لبيت المتنبي أي تفرد ، بل تجعله واحدا من أبيات

لا حصر لها من شعر الشاعر نفسه وأشعار غيره ، يتحقق فيها هذا التطابق الشكلى على هذا النحو . ومع أن التطابق يلاحظ ما بين معنى الكلمة ومعنى مقابلتها من تضاد فإن علاقة التضاد هنا كما رصدها الشعابى علاقة شكلية ، مثلما يستدعى النقيض نقيضه فى أى تداع حر .

وهكذا استحال البيت ، الذى هو « أمير شعر » الشاعر ، إلى مجموعتين من الألفاظ المتضادة المعان . ولكن هل كان كل هم المتنبي هو أن يحشد بيته هذه الألفاظ المتضادة فى المعنى ؟ وهل هذا - لو صح - يكون مصدر براعة منه ، فضلا عن أن يكون علامة تميز وتفرد ؟

الواقع أننا لو تعاملنا مع هذا البيت على هذا المستوى لما استحق أن يكون شعرا أصلا ؛ لأنه لا يمثل عندئذ إلا ضربا من المهارة اللغوية ، ومعرفة واسعة بمفردات اللغة . ولم يكن المتنبي تنقصه المهارة اللغوية ، والخبرة الواسعة باللغة ، ولكن الدلالة عليهما أو الإدلال بهما لم يكن منتهى خايته من الشعر . فقد كان الشعر بالنسبة إليه - أو هكذا هو كما يبدو لنا - أداة للكشف عن الأبنية الجوهرية للحياة من

خلال ما يتراكم من تفصيلاتها وجزئياتها . وعلى هذا الأساس يصبح التقابل الحقيقى الذى أقام عليه بناء ذلك البيت هو التقابل بين عنصرى القوة والضعف حين يتمثلان فى حياة الإنسان . فسواد الليل عنده تجسيم مألوف لمرحلة الشباب فى حياة الإنسان وبياض الصبح تجسيم مألوف لديه كذلك لمرحلة الشيخوخة . فالسواد والبياض هنا هما سواد الشعر وبياضه . وهذه الدلالة مؤلفة بلاشك فى تراث اللغة الشعرى ، ولكن المتنبي جاوزها هنا مرتين : مرة حين انتقل من سواد الشعر وبياضه إلى الشباب والشيخوخة ، ثم مرة أخرى - وهى الأهم - عندما انتقل من الشباب والشيخوخة إلى القوة والضعف . ومع القوة الشجاعة التى قد تصل أحيانا إلى المغامرة التى لا تؤمن عقبائها ، ومع الضعف التخاذل والانطواء وقبول المهانة .

ولا نريد أن نمضى الآن إلى أبعد من هذا فى الحديث عن البناء المعنوى لهذا البيت ونحن لم نشرح بعد وجهة نظرنا فى منهج المتنبي فى بناء المعنى . وكل ما قصدنا إليه هنا هو الدلالة على أن المنهج الذى عالج به القدامى ما أحسموه من تفرد

شعر المتنبي كان بطبيعته قاصرا ، فلم يتجاوز ملاحظة الظواهر الشكلية التي لا تمثل بحال من الأحوال الهدف النهائي لشعر الشاعر .

ثم نعود الآن فنتساءل : هل كان المتنبي نفسه مدركا لتفرده في الشعر؟ وعلى أى نحو؟ وبعبارة أخرى نقول : هل كان يعرف موطن تفرده في هذا الضرب من النشاط الإنساني؟

ولا أحسبنا في حاجة إلى التوقف عند الشواهد الكثيرة من شعره ، التي يعلن فيها في صراحة مشوبة بكثير من الاعتزاز بالنفس ، تفرده في عالم الشعر . ونكتفي الآن بالوقوف عند شاهدين له : الأول قوله :

أبيتٌ ملء جفونِي عن شوارِدِها
ويَسْهَرُ الخالقُ جَرائِها ويختصمُ

فهذا القول صريح في دلالة على إدراكه لكون ما يقول من شعر غير مألوف لدى الناس صدوره عن غيره من الشعراء؛ فلو أنه كان من المألوف لما احتاج الناس إلى سهر الليالي وكد الأذهان في سهر أغواره واستخراج مراميه ، دون

أن ينتهرا بعد كل هذا العناء إلى الإدراك السليم لهذه المرامي ، أو الاتفاق على فهم موحد لأهدافه . أما اعتزازه بنفسه فتدل عليه كذلك لا مبالاته بمازقهم التي وضعهم فيها ، وتنعمة بالنوم العميق في حين هم ساهرون موقنون. والشاهد الثاني قوله :

أراقصُ مَعْصَواتِ الشَّعْرِ قَسرا
فأقتلُها ، وغيرى في الطرادِ

والعنصر المشترك بين هذين الشاهدين ، والمائل في سائر الشواهد ، هو أن المتنبي لا ينظر إلى نفسه وقدراته بمعزل عن الآخرين ، بل هم دائما حاضرون في إطار الصورة ، يكونون شطرا كاملا منها . وهو لا يصنع هذا دائما (فقد صار هذا « عادة » من عاداته الشعرية - كما سيتضح فيما بعد) إلا لكي يبرز تميزه وتفرده بالقياس إلى الآخرين .

وفي هذا الشاهد الثاني يحدد المتنبي موطن تفرده فإذا هو في مجال العويص من معاني الشعر . فهو يظل بهذه المعاني العويصة النافرة حتى يخضعها ويمسك بأزمته ، في حين يلهث وراءها الآخرون دون جدوى . وهو لا يبذل في تحقيق هذا

هذا كبيراً : لأنه ألف هذا العمل .
أما قوله : فسرا ، فيدق على اقتداره ،
وعلى إدراكه لهذا الاقتدار .

المتنبي إذن يعنى جيدا مجال تفرد
بين غيره من الشعراء ، وهو المعاني -
الرسالات ، التي لا يقدر على الغوص إليها
واستخراجها وتجليتها أحد من الشعراء
بتل قدرته . ويقدر ما يسهل عليه القيام
بهذه المهمة ، حيث صارت معتادة له .
تقف هذه المعاني أمام الآخرين « خارقة
لعقولهم » ، لا لشيء إلا لأنها خارقة
لعاداتهم في التفكير ، محملة بروى لم
تخطر لهم ، لأنها تتجاوز قدراتهم . ومن
أجل هذا أحسوا إحساسا عاما بتميزه
وتفرده ، ولكنهم لم يستطيعوا الوقوف
على أسرار هذا التميز أو التفرد .

وقد قيل قديما إن الشاعر أعرف بالشاعر .
وسواء صح هذا القول على إطلاقه أم لم
يصح فإن أحدا ممن تحدثوا قديما عن
موطن تميز الشعر لدى المتنبي لم يقرر
الحقيقة بالوضوح أو الحسم الذي قررها
به المظفر الطبسي حين عرف بمقتل المتنبي
فرثاه بأبيات جاء فيها :

ما رأى الناس ثانياً المتنبي
أى ثان يرى ليكر الزمان
كان من نفسه الكبيرة في جيش -
وفي كبرياء ذى سلطان
هو في شعره نبي ولكن
ظهرت معجزاته في المعاني
فالطبسي هنا إذ يقرر تفرد المتنبي
يعلم أنه شاعر النبوءة ، ويحدد تحديداً
قاطعاً أن مجال المعاني هو موطن إعجازه
وتفرده . ونبوءة الشعر التزام ورسالة
يقدر ما هي مجاوزة للمألوف ، وكشف
للحقائق الجوهرية ، وصياغتها في نسق
أو نظام متكامل .

- ٢ -

هكذا تقودنا كل الشواهد إلى القول
بأن حقيقة ما يجذبنا في شعر المتنبي
ويأسرنا إليه هو عالم المعنى عنده أولاً
وقبل كل شيء . وكما أكدنا من قبل
أننا لا ننفي الترابط الوثيق بين شعر
المتنبي وشخصه ومأساة حياته ، وأننا -
على العكس - نرى في هذه العناصر الثلاثة
تلازماً وترابطاً وثيقاً في نظام أو بنية
موحدة ، فإننا نؤكد هنا كذلك أن عالم

المعنى الذى دلتنا الشواهد على أنه موطن ،
التمييز والتفرد فى شعر المتنبي لا ينفصل
بحال عن طريقة أداء هذا الشعر ، وعن
الوسائل المختلفة التى استخدمت فى هذا
الأداء . فعالم المعنى ، وطريقة الأداء ،
ووسائل هذا الأداء ، تترابط كذلك
تربطاً وثيقاً فى نظام أو بنية موحدة هى
الشعر .

فإذا نحن قصرنا النظر هنا على عالم
المعنى عند المتنبي فلأنه موضع التمييز
والتفرد أولاً ، ولأننا نريد أن نستكشف
أسرار هذا العالم ثانياً . وليس أشق من أن
يتعامل المرء مع المعانى ، حيث تتراجع
وظائف الحواس وتصبح مجرد وسائل
تقريبية . ولكن ييسر علينا هذه المشقة
ما نهدف إلى تحقيقه ونراه قد صار ضرورة
ملحة ، وهو فهم المنطق الذى يتحرك به
عقل المتنبي فى عالم المعنى ، والقوانين
الأساسية التى رآها تحكيم تركيب الحياة
والوجود الإنسانى على السواء .

ولنبداً الآن فى تحديد السمة العامة
التي تميز عالم المعنى عند المتنبي عنه عند
غيره من الشعراء .

والحق أن النقاد منذ القدم قد عرفوا
أن من الشعراء طرازاً يتميز بالاهتمام
فى الشعر بالمعانى فى المحل الأول ، ومن ثم
أطلقوا عليهم صفة « شعراء المعانى » وربما
كان أبو تمام والمتنبي أبرز شاعرين من هذا
الطراز . وقد كان لهؤلاء الشعراء الفضل
فى أنهم أثبتوا فساد نظرية المعنى التى
روجها الجاحظ فى أن المعانى ملقاة فى
الطريق ، يعرفها العربى والعجمى ، وأن
المعول فى الشعر على حسن السبك وإتقان
اللفظ . لقد دلت هؤلاء الشعراء على أن
عالم المعنى لا نهائى ، وأن الكشف عنه
لا ينتهى .

والذى يعيننا هنا أن نتبين ما يخالف
به المتنبي غيره من الشعراء فى منهج بنائه
للمعنى وفقاً لمنهج رؤيته للحياة والأشياء .
وقد اجتهد نقاد المتنبي وشراح ديوانه
فى تسجيل المعانى التى وقع عليها وكان
قد سبقه إليها بعض الشعراء . وفى تقديرنا
أن هذه المواطن هى أصلح النماذج التى
يمكن أن تكون موضوع الموازنة المطلوبة .
على أن هذا الباب لا ينتهى ، وإنما يغنى
قليله عن كثيره .

لقد لاحظ شراح المتنبي - على سبيل
المثال - أن بيت المتنبي الذي يقول فيه :
وَأَسْرَعُ مَفْعُولٍ فَعَلْتُ تَغْيِيرًا
تَكَلَّفْتُ شَيْءٌ فِي طَبَاعِكَ ضِدَّهُ
هو كقول الأعور :

ومن يقترب خلقا سوى خلق نفسه
يَدَعُهُ وَتَغْلِبُهُ عَلَيْهِ الطَّبَائِعُ

وقد يكون بين البيتين - في النظرة
العامة - تشابه ، ولكن الحقيقة أن الفرق
بينهما يتضح في أكثر من موطن . فالأعور
يحدد العلاقة بين الطبعين الأصلي
والتكلف بالمغايرة ، في حين يحددها
المتنبي بالتضاد . فمجرد مغايرة الطبع
المكتسب للطبع الأصلي لا تحتم ترك الطبع
المكتسب ؛ إذ يمكن أن يتعايش المتغايران
ويتكيفوا مع الوقت في وحدة منسجمة
آخر الأمر . ولكن علاقة التضاد بين
الطبعين تفترض بينهما اصطداما عنيفا .
وهو اصطدام لا يحسم منذ اللحظة الأولى ،
بل يستمر الضدان في تنازع بعض الوقت ،
يتسلط فيه الطبع الأصلي شيئا فشيئا حتى
يتم العدول عن الطبع المتكلف .

وترتيبنا على هذا يبدو وجه آخر
للاختلاف بين المعنيين هو أن الطبع
المكتسب - عند المتنبي - يتغير من مغالبة
الطبع الأصلي له . وهو تغير يتم بطريقة
سرية في نفس الشخص ، دالا بهذا على
الصراع الخفي الذي يدور بين الطبعين ،
في حين يبدو أمامنا الشخص الذي اقترف
خلقا غير خلقه عند الشاعر الآخر وقد
عدل عن هذا الخلق (يدعه) بوعى
منه .

والخلاصة أن المتنبي يقفنا على طبيعة
العملية التي تتم في داخل نفس الشخص
حين يصطنع طبعاً مضادا لطبعه ، في حين
يصور لنا زميله الأمر كما لو كان تصورا
أو فرضا ذهنيا صرفا . وبعبارة أخرى
نقول إن المتنبي يقتنص المعنى بوصفه
نتيجة لعدد من الفعاليات المتعارضة
والمتصارعة ، ويبصر به متغلغلا في نسيج
الحياة وممثلا لبعض قوانينها ، في حين
يراه زميله مجرد تركيبة تصورية ،
أو بالأحرى « صورية » ، لها إقناع
المنطق وليس لها بالضرورة صدق الواقع .

ففيه ، فإن البطيء منها هو الكثير العطاء .
فإذا نقلنا هذا القانون لكي نطبقه في حالة
المدوح أصبح الإبطاء قرين العطاء الوفير ،
وهو بذلك في صالح الشاعر .

أبو تمام يصوغ الحقيقة مجردة بمزج
عن الوجود الحي المعين ، والتنبي
يستنبطها من ملاحظة الظاهرة الطبيعية
بطريقة معكوسة . فإذا كانت الظاهرة
تقول إنه لا خير في السرعة فإن معكوسها
يقول إن الخير في البطء ، وهو المراد .
والمتنبي لم يقرر صراحة أن الخير في البطء
بل قرر أن لا خير في السرعة . وهو
ما تنطق به الظاهرة الطبيعية التي سجلها
في الشطر الثاني من البيت . على أنه لم
يقرر أنه لا خير في السرعة لأن هذه هي
على التحديد القضية المطروحة ، وإلا فإن
القضية المعلنة ابتداءً في صدر البيت هي
أنه من الخير البطء والتريث . فكيف
إذن تلتقي القضيتان في رأس المتنبي ؟
إنهما تلتقيان على مستوى درامي من الطراز
الأول ، وكان هناك حواراً خفياً بين

وأيضاً فقد قال أبو تمام :
هو الصنع إن يعجل فخير وإن يترث
فللثريث . بعض المواضع أنفع
أخذه أبو الطيب^(١) - كما يقال -

فقال :

ومن الخير بطء سيبك اعنى
أسرع السحب في المسير الجهم
فأبو تمام يرى أن الصنع خير إن تحقق
له وشيكاً ، وأنه خير كذلك إن تأخر ؛
لأن التريث . بعض الحالات يكون
أجدي من الإسراع .

والمتنبي لم يتحدث إلا عن قضية
التريث ، فرأى أن إبطاء المدوح في
تقديم عطايه إليه من الخير . وإلى هنا
يبدو متفقاً كل الاتفاق مع أبي تمام .
وفي حين يتقرر هذا المعنى في ذهن أبي تمام
على نحو تجريدي ، تقف الظاهرة الطبيعية
مائلة لعيني المتنبي أو لنفسه لكي تؤكد
القضية عن طريق معكوسها . فإذا كان
القانون الطبيعي يقول إن أسرع السحب
في المسير هو قليل المطر أو الذي لامطر

(١) تنبيه الأدب - ٣١٠

ويترتب على هذه الحقيقة أمران
يزيدانها وضوحاً بقدر ما يؤكدها :

الأمر الأول هو أنه ليست هناك معان
مجردة أو مطلقة عند المتنبي . ومن ثم
فليس هناك - من منظوره - معنى واحد
ثابت للشيء ، بل يخضع هذا المعنى
المتغير مع تغير العلاقات بين الأبنية
الظاهرية للأشياء .

والأمر الثاني أنه لا يمكن إدراك
معنى لشيء مفرد قائم بذاته ، بل
يتحدد المعنى دائماً في حضور المعنى
الآخر . فالجميل - مثلاً - لا يتحدد
فيه معنى الجمال إلا من خلال رؤية
القبیح . ومن ثم يمكن أن تنسأخ
الأشياء من معانيها المألوفة لها إذا هي
وضعت في مقابل أشياء أخرى يكتمل
فيها تحقق هذه المعاني . فإنسان ما كريم
يصبح بخيلاً بالقياس إلى آخر يتحقق
فيه النمط الأعلى من الكرم . فالكرم
والبخل إذن ليسا معنيين متقابلين
ومنفصلين تقوم بينهما هوة من الفراغ

الشاعر وممدوحه ، أو - في الحقيقة -
بين الشاعر ونفسه . فنحن نستمع في
البيت إلى صوتين : صوت يقول للشاعر :
ماذا لو تأخر عنك الممدوح في العطاء ؟
فيجيبه الثاني مهوناً من هذا الخاطر المزعج :
من يدري ، ربما كان تأخره أفضل !
فيعود الصوت الأول ليسأل : ألم يكن
الأفضل لو أنه بادر بعطائه ؟ فيجيبه
الصوت الثاني قائلاً : في هذا الطر ،
فيأنه لو بادر لما أعطى شيئاً يستحق الذكر ،
فلم التعجل إذن إذا كان التريث أفضل ؟
وهكذا تصبح القضيتان وجهين لعملة
واحدة ، يختلفان ظاهراً ولكنهما يتكاملان
فلا يقوم أحدهما إلا مرتبطاً بالآخر .

والخلاصة أن المتنبي إنما يدرك المعنى
مرتبطاً بالفعاليات المختلفة في تلاقحها
أو في اصطدام بعضها مع بعض أو في
تنافرها وانسلاخ بعضها من بعض . وهذا
الأسلوب في الإدراك قد يتمثل أحياناً
لدى شعراء آخرين من شعراء المعاني كأي
تمام وابن الرومي وغيرهما ، ولكنه نادر ،
في حين أنه يمثل الطراز الفكري المأروف
للمتنبي .

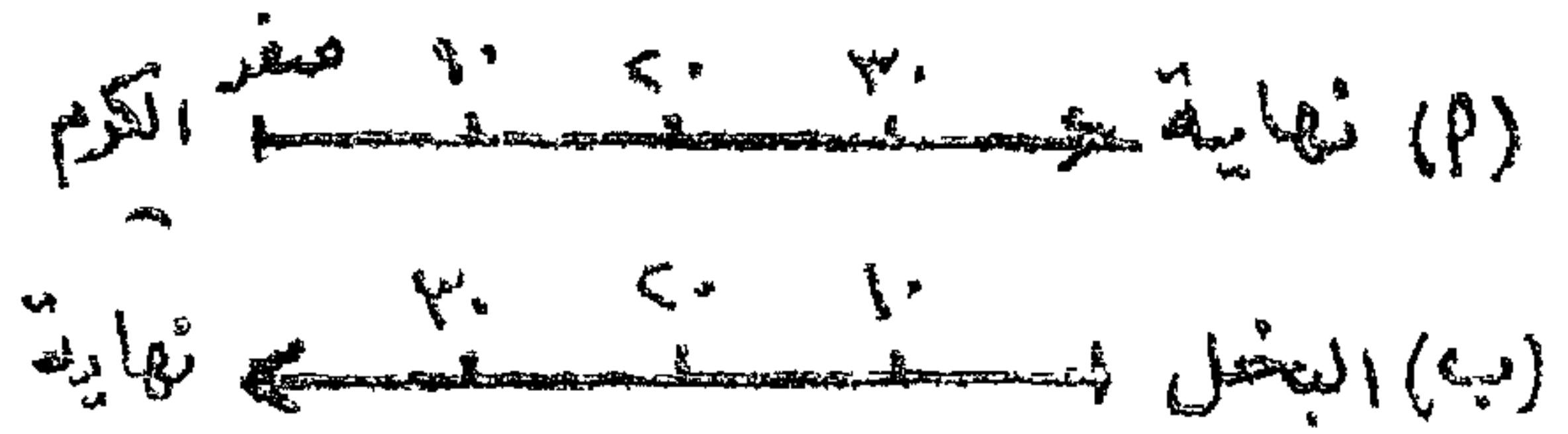
لعقليته ولنهجه في التفكير : قبل أن نرى الأشكال المختلفة التي يتحرك بها المعنى في رأسه أو في شعره .

وبعد كثير من التأمل والمراجعة تحقق لدينا أن عقلية التنبي عقلية جدلية بأدق المعنى ، فضلاً عن كونها قلقة إلى حد التمزق ، متوترة على الدوام .

وفي وسعنا أن نوحز المظاهر السائرية لهذه السمات العقلية عنده فيما يلي :
 - أول شيء أن التنبي لا يفكر - بعامة - في معزل عن الأشياء . ومن ثم فإن المعاني التي ينتهي إليها هي وليده جدل مباشر بينه وبين هذه الأشياء ، أو نتيجة إدراك منه لهذا الجدل بين بعضها وبعض .
 وحرصه الشديد على حضوره الشخصي في قلب المعنى يؤكد هذه الحقيقة بقدر ما يفسرها ، ولذلك ينادر لديه الفكر التجريدي الصرف .

والشيء الثاني أنه لا يفكر في الأشياء في اتجاه واحد ، لأنه لا يعترف بأن الشيء وجهاً واحداً . وأيضاً فإن قابلية الأشياء في منظوره للتغير المستمر ، وإدراكه الواعي لما يكون هنالك من جدل

بل هما خطان متوازيان في اتجاه متعاكس ، يتصاعد فيهما كل منهما في اتجاهه الخاص . والشكل التالي يوضح المقصود :



فأى خط يقطع هذين المتوازيين يمر بنقطتين متقابلتين من الكرم والبخل ، تتناسب فيهما كمية الكرم والبخل عكسياً ، فكلما زاد الكرم قل البخل ، إلى أن تصبح نهاية الكرم لا شيء من البخل (صفراً) ، أو تصبح نهاية البخل لا شيء من الكرم (صفراً) . فإذا كان التقاطع عند خط ١٠ أ مع خط ٣٠ ب كان من الواضح أن نسبة $\frac{١٠}{٣٠}$ هي العكوس الكمي لنسبة $\frac{١٠}{٣٠}$ ومن ثم يبدو الكرم والبخل نسبياً . وكذلك الأمر في سائر المعاني أو القيم .

- ٣ -

وإذا كانت المغايرة بين وضعية المعنى لدى التنبي ووضعيته لدى غيره من الشعراء قد أصبحت شيئاً محققاً فإن هذا يدعونا إلى تمثل السمات المميزة

حاد بين ظاهرها وباطنها ، يجعله حريصا على تمليب النظر ومراجعة النفس بين آونة وأخرى .

والشيء الثالث ، وهو متصل بسابقه ، أن البنية الجدلية للحياة وللوجود قد انعكست على عقليته ؛ فإن منهجه في التعامل مع الأشياء لم يتبدل إلا من خلال اصطدامه العنيف بالهيات ، وكما كثيفته له التجربة العريضة الدائرية . وإذا كانت الأشياء - كما دلتها التجربة - قد اختلفت وفقدت توازنها ، ذاك أهل من أن يحاول إعادة التوازن إليها في ذلك .

وينتهي بنا هذا إلى المنذر الأثير وهو أن ارتباطه بالذعر كان أمرا دايعيا بل ضروريا له ، لأنه عن طريقته يستطيع أن يعيد ترتيب الأشياء في بنية متوازنة ، حيث يستمتع الشعر - أكثر من أي نوع آخر من أنواع الأدب - بالحرية الكافية في التعامل مع الأشياء ، وفي تفنيت علاقاتها الشكائية المرصودة ، وسلكها في علاقات جديدة .

- ٤ -

ولننظر الآن - ونحن نقترّب من التشخيص النهائي لحركة المعنى عند

المتنبي - في بعض مواقفه من الحياة ، لننظر ماذا رسبته التجربة في ذهنه من القوانين التي تحكمها .

ففي قصيدته له يعزى بها سيف الدولة في عهد تركي له يقول :

سُبِقْنَا إِلَى الدُّنْيَا ، فَلَوْ عَاشَ أَدُلُّهَا
مُنِعْنَا بِهَا مِنْ جَبَّةٍ وَذَهْرٍ
تَهَلَّلْنَا بِهَا الْآنَ تَمْلِكُ سَالِبٌ
وفارغها الماضي فراغاً رابحاً

فهو يرى في الآن إلى الحياة سالبا لها من خيره ، والفارق لها إنما يفارغها لأنها سلبت منه . هناك إذن صراع يخفي بين فوتين نكحان الوجود الآن في الحياة ، إحداهما إيجابية والأخرى سلبية ، الأولى تمثل القوة والتغلب والتملك ، والأخرى تمثل الذل والعبث والانسحاب . ومع أن حياة الإنسان التي تبدأ بالقوة والاندفاع والذباب تنتهي بالذخايل والانسحاب ، فإن مبدأ أسام القوة الفتية الجديدة ، فإن مبدأ السالب والاربع يفضل هو الثابت القائم على الدوام ، الذي يحكم هذا النظام .

العنفوان والتملك إيجاب ، والتخاقل والانسحاب سلب . وحياة الإنسان هى حركة من الإيجاب إلى السلب ، ولكن هذه الحركة تجمّع فى مراحل الطريق المختلفة بالنسبة للإنسان بين نسب متعاكسة كميًا من الإيجاب والسلب ، يبدأ الصراع بينها منذ البداية ، ويستمر حتى النهاية .

وفى قصيدة أخرى يقول أبو الطيب :
أبدأً تستردُّ ما تهبُّ الدنيا -

فياليت جودها كان بخلاً

وهنا يختلف المنظور . فى الشاهد السابق هناك عملية أخذ وعملية تخلُّ تمثلان الإيجاب والسلب ، وهنا تتمثل عملية إعطاء وعملية استرداد تمثلان كذلك الإيجاب والسلب .

لقد نظر المتنبي فى هذين الشاهدين المتباعدين فى شعره إلى الحقيقة من وجهيها : مرة من جهة الإنسان فرآه آخذًا وتاركًا ، ومرة من جهة الحياة نفسها فرآها مانحة للإنسان ومستردة منه مانحة . والدورة فى الحالين مستمرة . الحياة مرة هى صاحبة الفعل ، والإنسان مرة هو صاحب الفعل ، فى

الإيجاب والسلب على السواء . والإنسان والحياة معا وجهان متقابلان لحقيقة واحدة ، هى التنازع المستمر بين الإيجاب والسلب .

ويقول المتنبي من قصيدة يمدح بها سيف الدولة :

ومن صَحِبَ الدنيا طويلاً تَقَلَّبَتْ

عَلَى عَيْنِهِ حَتَّى يَرَى صِدْقَهَا كِذْبًا

وهو هنا يعنى أن طول التمرس بالحياة

يقف الإنسان منها على وجوهها المختلفة

التي تبدو فيها بين الحين والحين .

وهناك يدرك أن ما كان يخيل إليه

أنه فضيلة فيها يمكن أن يكون رذيلة ،

وأن حقيقة ظاهرها تخالف حقيقة جوهرها .

والمهم أن تكون عينه مفتحة ونفسه

يقظة لإدراك ذلك منها ، وإلا فإن

أكاذيبها قادرة على خداعه . وليس له

أن يطمئن إلى نفسه قبل أن يكشف هذه

الأكاذيب . وهنا لك يدرك - كما أدرك

المتنبي - أن ما هو إيجاب فيها يمكن -

من منظور آخر - أن يكون سلبًا ، وأن

ظاهر أمرها لا يمكن أن يمثل حقيقة

جوهرية ثابتة .

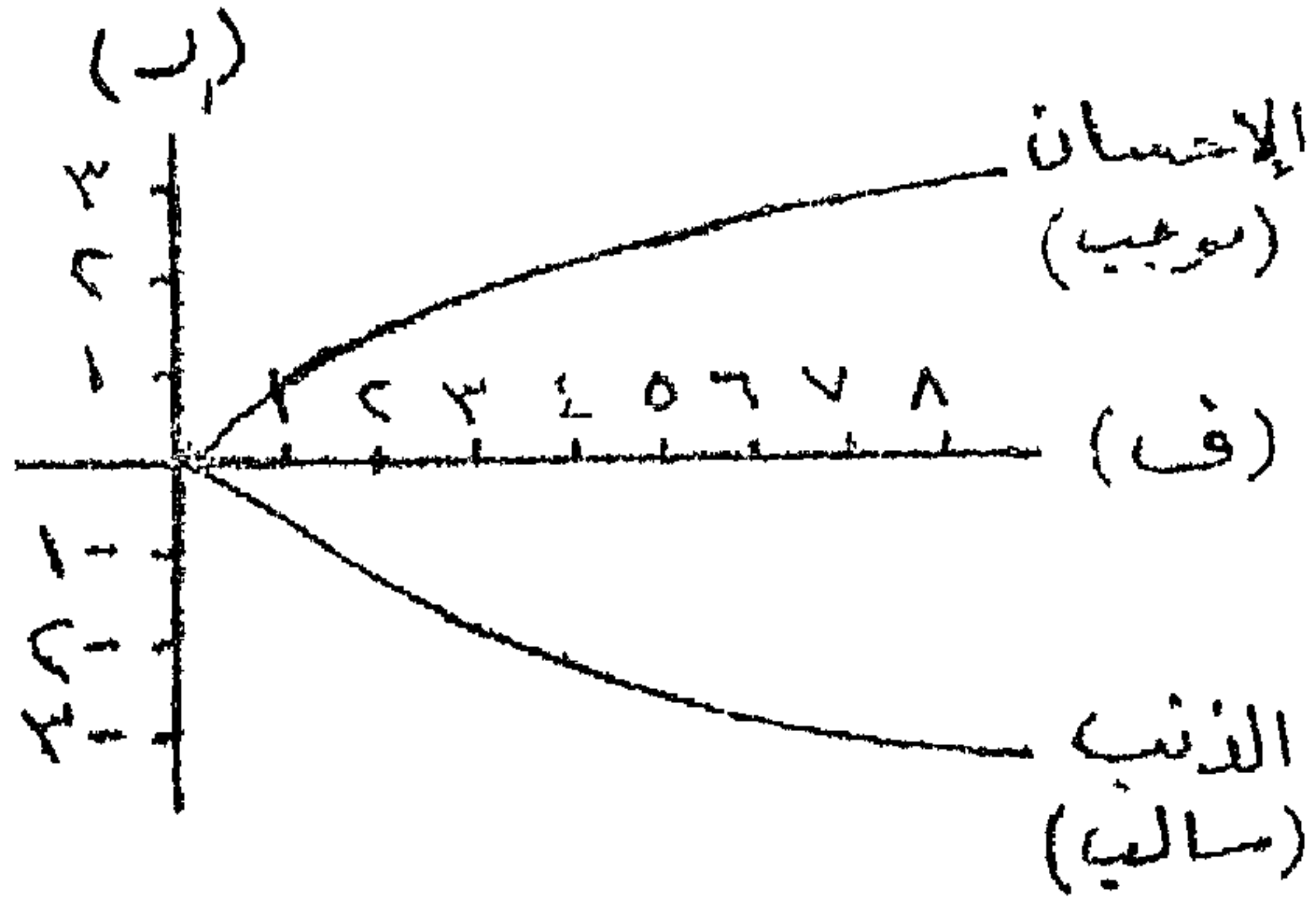
ويقول المتنبي من قصيدة له في سيف
الدولة :

ويختلف الرزقان والفعل واحد
إلى أن يرى إحسان هذا لئذا ذنباً

وهو في هذا البيت يقرر حقيقة
رياضية من الطراز الأول . ويمكن
التعبير عن معنى البيت بمعادلة تمثل :

علاقة بين الفعل والرزق : فإذا رمزنا إلى
الفعل بالرمز « ف » والرزق بالرمز « ر »
فإن العلاقة تكون : $ر = ٢ = ف$ (حيث
« ف » تمثل الفعل و « ر » تمثل الرزق) .
ذلك أن لكل قيمة من قيم ف حلين ،

أحدهما موجب والآخر سالب ، كما يبدو
من الشكل التالي :



ف	١	٤	٩
ر	١-	٢-	٣-

فإذا أخذنا قيما مختلفة من ف
وحسبنا القيم التي تحقق المعادلة من ر

وجدنا أن لكل قيمة من « ف » قيمتين
تقابليتها من « ر » وتحققان المعادلة ،
تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة .
فمثلا لو كانت ف = ٤ تكون هناك
قيمتان لـ « ر » تحققان المعادلة وهما
٢ ، و (- ٢) ؛ لأن مربع كليهما
يساوي ٤ . ($٢ \times ٢ = ٤$) ، ($- ٢ \times - ٢ = ٤$)

فإذا كان « فعل » ما قيمته ٤ كانت
له من حيث « الرزق » قيمتان إحداهما
موجبة وهي ٢ (الإحسان) ، والأخرى
سالبة (- ٢) (الذنب) .

وهكذا يكون الشيء واحداً وتختلف
نتيجته . وأيضا فهناك الحالة الأخرى
التي يكون فيها الشيطان متباعدين وإن
اتفقا في الصفة - كما أسرني فيما بعد .
ولننظر الآن كيف تتحول المعاني -
القيم إلى ما بعكسها عندما تسلك في
علاقات جديدة غير التي ارتبطت بها
من قبل .

قال المتنبي يمدح علي بن منصور :

شادوا مناقبهم وشدت مناقبها
ووجدت مناقبهم بهن مثاليها

فلهؤلاء مناقبهم التي يحق لهم أن
يعتزوا بها ويفخروا . وتظل هذه المناقب
محتفظة بقيمتها ما دامت تنسب إليهم .
ولكنها لو أدخلت في علاقة جديدة مع
مناقب الممدوح تغير الأمر . وكذلك
الحال إذا هي نظر إليها من خلال مناقب
هذا الممدوح ؛ فسواء دخلت هذه القيم
في علاقات جديدة أو أدخلت فيها فإن
النتيجة واحدة ، هي أنها تتغير إلى حد
أنها تنقلب إلى ضدها ، فما كان يعد من
قبل منقبة يصبح نقيصة ، وما كان
مزية يصبح عيبا .

وفي هذا الاتجاه يمكننا أن نفهم قول
المتنبي في قصيدته التي يمدح بها أبا أحمد
عبيد الله البحتري المتنبي .
أراه صغيراً قدرها عظيم نفساً
فما لعظيم قدره عنده قدرٌ
فالأشياء العظيمة إذا قيست بعظمتها
بدت صغيرة ؛ أي أنها تنقلب من خلال
هذه العلاقة الجديدة إلى ضدها .
وكذلك قوله يمدح علي بن أحمد بن
عامر الأنطاكي :

وأستكبرُ الأخبار قبل لقائه

فلما الثقينا صغر الخبر الخبرُ

فالأخبار كانت قد رسمت لذلك
الرجل في نفس المتنبي صورة يعدها
عظيمة بل مبالغاً في تهويلها (أستكبر -
أراه أكبر من المؤلف) ، ولكنه عندما
التقى به ، وأصبح في مقدوره أن يعاين
صورة ذلك الرجل بنفسه ، رأى تلك
الصورة القديمة تتراجع وتضؤل أمام
الصورة العيانية .

وخلاصة هذا أن الشيء في ذاته قد
تكون له قيمة إيجابية إذا نظر إليه
مستقلاً عن غيره من الأشياء ، لكن
المتنبي لا يقنع حتى يدخله في علاقة مع
غيره ، ويتمثله في ظرف غير الظرف الذي
كان فيه ، وعند ذلك يتراءى له أن تلك
القيمة الإيجابية فيه لم تكن إلا شيئاً
نسبياً ، حتى إنها يمكن أن تعد عند
مرحلة من مراحل التدرج النسبي لسلم
القيم قيمة سلبية . وهذا منطوق خاص
بالمتنبي ؛ إذ يرى دائماً أن أي قيمة
(موجبة) تتراجع أمام قيمة أخرى فإنها
تدخل في منطقة (السلبية) .

- ٥ -

والآن نستطيع أن نقول إن الأشياء
تتحرك دائماً أمام عيني المتنبي بين

السلب والإيجاب ، فتحدد قيمتها من خلال هذه الحركة . وهذه الحركة التي تتم في الواقع المعاین تنعكس على عقله ، فتصبح أساس منهجه في التفكير وفي بناء المعنى على السواء . وإذا كانت الأشياء لا تكف عن الحركة بين السلب والإيجاب فإن عقل المتنبئ يبدو لنا دائم الحركة بينهما ، ومن ثم معانيه .

وقد رأينا وشيكاً كيف يتحول (الموجب) أمام عينيه وفي عقله إلى (سالب) ، بما يدل على عدم استقرار القيم في منظوره . والآن نقول إن هذا الذي رأيناه ليس إلا شكلاً واحداً من أشكال حركة المتنبئ بين السلب والإيجاب؛ وإلا فإنه قد استوعب كل الأشكال الممكنة للعلاقة بين السلب والإيجاب كما يدلنا على هذا شعره .

ولندحاول الآن أن نقف على ما هيأته له هذه الأشكال من قدرة على استنبات المعاني التي وصفت ذات يوم بأنها «تخرق العقول» .

لننظر أولاً كيف ينقلب السالب إلى موجب في عقل المتنبئ أو في رؤيته .

يقول في رثاء جدته :
منافعها - ماضراً - في نفع غيرها
تغذى وتروى أن تجوع وأن تظما
إن ما هو ضار بجدته كان نافعاً
لغيرها ، فقد كانت تحرم نفسها وتؤثر
بما لديها غيرها . هناك إذن ضرر واضح
يلحق بها نتيجة هذا الحرمان ، ولكنه
يصبح نفعاً يفيد منه الآخرون . فضرر
الجدة (السالب) يؤدي إلى نفع غيرها
(الموجب) .

ومرة أخرى يعود السلب فينقلب
إيجاباً حين نرى أن جوع الجدّة وظمأها
قد انقلبا غذاء ورياً لها . ذلك أن جوعها
وظمأها ، اللذين يضران بها في الواقع
الحسي ، يتحولان - من خلال ما تحقق
عن طريقهما من نفع للآخرين - إلى
غذاء وريٍّ ينعشان روحها . وهكذا كان
انتفاع الجدّة بما هو في ظاهر الأمر ضار ،
أو هكذا انقلب السالب إلى موجب .

وفي هذا الاتجاه يمكننا فهم بيته الذي
يقول :

بذا قضت الأيام ما بين أهلها
مصائب قوم عند قوم فوائد

فالمصائب - وهي تمثل السالب في هذا السياق - تنقلب إلى فوائد ، أى إلى عنصر موجب .

هذا شكل من أشكال تطاحن السالب والموجب في عقل المتنبى وفي رؤيته .
والشكل الثانى يتمثل لديه فى حركة الموجب نحو السالب ، حتى لينقلب الإيجاب سلبا . ومن هذا قول المتنبى من قصيدته فى رثاء أخت سيف الدولة :

وإن سررن بمحبوب فجعن به

وقد أتيتك فى الحالين بالعجب
والكلام عن الأيام وطبيعتها ، وعن القانون المائل فيها أو الذى يحكمها .
فهى قد تسر الإنسان أحيانا بشئ ، ولكنها تعود فتجعل هذا الشئ نفسه سببا للفجعة والأسى . وهكذا ينقلب الفرح إلى حزن ، فيتحول الإيجاب (الذى هو السرور فى هذا السياق) إلى سلب ، وهو الفجعة .

ويلاحظ هنا الشكل أن يصطدم السلب بالإيجاب فينشأ عن ذلك سلب بالضرورة .
وتتمثل لنا هذه الحقيقة فى مثل قوله :

إذا قل عزمى عن مدى خوف بعدي

فأبعد شئ ممكن لم يجد عزمي

فالإمكان إيجاب ، وقلة العزم سلب ، فإذا التقى الممكن بقلة العزم أصبح غير ممكن ، ودما أبعد شئ عن التحقيق .
والمتنبى فى هذا يلتقى التقاء عجيبا مع القاعدة الرياضية المعروفة ، التى لا يجادل أحد فى صحتها ، التى تكذب صيغتها على هذا النحو :

(+ × - = -)

على أن عملية انقلاب الإيجاب إلى السلب فى منظور المتنبى لا تتم نتيجة لعملية تجريد ، ولا تتحقق كذلك بصورة آلية ؛ فقد كان على وعى كامل بالعمليات الدينامية التى تصحب هذا الانقلاب . وقد عبرنا عن هذه الظاهرة فى منطق تفكيره من قبل بكلمة (التحول) . فالأشياء تتحول نتيجة للفعاليات أو المؤثرات الحيوية المختلفة فيتحول المعنى . فإذا قلنا إن الإيجاب عنده ينقلب سلبا فإننا نأخذ فى الاعتبار هذه العمليات الحيوية . وقد كان المتنبى نفسه على وعى بهذه الحقيقة ، ودلنا عليها عندما قال من قصيدة له فى سيف الدولة :

وكم ذنبٍ مؤلِّده دلال
وكم بُعد مؤلده اقتراب

فإذا كان الدلال إيجاباً والذنب سلباً ،
وكان الاقتراب إيجاباً والبعد سلباً .
فإن الإيجاب في كلتا الحالتين لا يصبح
سلباً بطريقة آلية أو مفاجئة . بل يتولد
السلب من الإيجاب شيئاً فشيئاً ، حتى
إذا صار سلباً كاملاً اختفى الإيجاب
نهائياً . فالاقتراب - مثلاً - لا يولد
البعد في لحظة ، بل على مدى من الزمن ،
تم خلاله عمليات تشكل الوليد (البعد)
حتى يكتمل ، وعند ذلك يحل البعد
محل القرب ، أى يتحقق السلب نهائياً
لتلاشى الإيجاب نهائياً .

أما الشكل الثالث من حركة المتنبي
بين السلب والإيجاب فهو الذى يجمع
فيه بين الشكلين السابقين ، أى أنه
يستخرج الإيجاب من السلب ، والسلب
من الإيجاب معاً . وليس غريباً وقد تمرس
المتنبي بكل من هذين الشكلين على
حدة ، أن يجمع بينهما في مركب واحد .
لقد كان هذا الضرب من التفكير في
الأشياء قد صار عادة لديه فلا يجد في

استنبائه أدنى صعوبة ، في حين يتعب
الآخرون في فهمه .

ولنضرب لهذا الشكل مثلاً من مدح
المتنبي لأبي على الأوارجى الكاتب ، حيث
يقول :

مَنْ نَفَعَهُ فِي أَنْ يَهَاجَ ، وَضُرَّهُ
فِي تَرْكِهِ . لَوْ تَفَطَّنَ الْأَعْدَاءُ

فَأَهَامْنَا فِي هَذَا الْبَيْتِ حَالَتَانِ لِلرَّجُلِ ،
حَالَةٌ نَفَعٌ (إيجاب) وحَالَةٌ ضَرٌّ (سلب) .
فإذا نظرنا في الحالة الأولى كيف يتم
له النفع وجدنا هذا رهناً بأن يهيجه
أعداؤه إلى الحرب . والحرب بطبيعتها
غير مأمونة العواقب ، ولكنها بالنسبة
إلى رجل تمرس بها مثله تصبح مثار لذته
واستمتاعه . إنه في خلالها وعن طريقها
يجد نفسه . فإذا كان وجدانه لنفسه
ولذته واستمتاعه تمثل مجتمعة قيمة
إيجابية فإن هذا الإيجاب لا يتحقق -
كما رأينا - إلا من خلال الحرب
(السلب) .

أما في الحالة الثانية فإن الضر (وهو
قيمة سلبية) يتحقق له إذا ما تركه
أعداؤه في راحة ودعة . فحالة المسألة

أو السلام^{١٠٠} إذن (وهي تمثل القيمة الإيجابية^{١٠١}) هي التي تقتل نفسه^{١٠٢} أو تلحق بها الأذى^(١) .

وهكذا يتولد الإيجاب في الحالة الأولى من السلب^{١٠٣} ، ويتولد السلب في الحالة الثانية من الإيجاب^{١٠٤} . والحالتان معا ترتبطان بشخص واحد .

وسوف نجد المتأمل في شعر المتنبي أنه يتقن استخدام هذا الشكل المركب من موجبين^{١٠٥} وسالبين^{١٠٦} وينوع^{١٠٧} عليه تنويعات^{١٠٨} مثيرة . ومثال هذا قوله من قصيدة يمدح^{١٠٩} بها^{١١٠} أبا^{١١١} العشائر^{١١٢} الحمداني^{١١٣} :

فَأَكْبُرُوا فِعْلَهُ وَأَصْغَرُوا

﴿ أَكْبُرُ مِنْ فِعْلِهِ الَّذِي فَعَلَهُ ﴾

فهناك فعل^{١١٤} لأبي العشائر^{١١٥} ، يراه الآخرون كبيرا (قيمة إيجابية) ويراه هو نفسه صغيرا (قيمة سلبية) . ثم هناك فعله الذي رآه الناس كبيرا واستصغاره إياه وتهوينه من شأنه . هذا الفعل الكبير ينقلب صغيرا بالقياس إلى فعل

الاستصغار نفسه ، الذي صدر عنه . ومن ثم يصبح الفعل الكبير قيمة سلبية بعد أن كان قيمة إيجابية ، وذلك بالقياس إلى فعل الاستصغار الذي يحمل قيمة إيجابية أعلى ، تأسيسا على نظرة المتنبي العامة التي سبق شرحها ، وهي أنه إذا تفوق إيجاب على إيجاب فإن الإيجاب المتراجع يصبح في منطقة السلب بالنسبة للإيجاب المتفوق . (على سبيل المثال ، يصبح سيف الدولة ولو إلى حين - في منطقة السلب بعد أن كان إيجابيا ، وذلك عندما يرى المتنبي في^{١١٦} كافور - إلى حين أيضا - إيجابا يفوقه) .

ومن هذا الباب أيضا أن المتنبي قد ألف أن يستخدم صيغ اللغة المثبتة (أي الموجبة) ليدل بها على معنى سلبي ، والصيغ المنفية (السالبة) ليدل بها على معنى إيجابي ، ومن هذا قوله :
حُسْنُ الْحَضَارَةِ مَجْلُوبٌ بِتَطَرُّبِ
وفي البداوة حُسْنٌ غَيْرُ مَجْلُوبٍ

(١) ربما كان هذا المعنى نفسه قد صيغ بصورة أوضح في قول المتنبي في سيف الدولة :

وأنت المرء تمرضه الحشايا لهتمه ، وتشفيه الحروب

فالراحة (الإيجاب) تجلب المرض (السلب) ، والحرب (السلب) تجلب الشفاء (الإيجاب) .

فصيغة مجلوب بتأريفة إيجابية ، وصيغة غير مجلوب سلبية ، وهى سالب للإيجاب الأول نفسه . لكن المعنى المقصود من هذا الإيجاب معنى سلبى ، لأن المتنبي يرى فى الحسن المصنوع نقصا وعيبا . والمقصود من هذا السالب معنى إيجابى ؛ لأن الحسن غير المجلوب هو الحسن الذى انتفى منه النقص والعيب ، فهو الحسن الحقيقى (الإيجابى) .

ومن هذا الباب أيضا أن يستخرج المتنبي من الموجب سالبا ، ثم يعود فيستخرج من هذا السالب نفسه موجبا . ولنمثل لهذا بقوله فى سيف الدولة :

فوتُ العدو الذى يممته ظفرُ

فى طيه أسفٌ ، فى طيه نغم

فهروب الأعداء دون حرب أمام جيش سيف الدولة هو فى دلالة الأخريرة انتصار له عليهم . وهذا الانتصار قيمة إيجابية بلا شك . ولكن هذا الانتصار الذى تحقق بلا حرب كان سببا فى أن ولد الحزن والأسى فى نفس سيف الدولة ، لأنه لم ينتصر عن حرب حقيقية . والحزن أو الأسى هنا قيمة

سلبية . وعلى الرغم من هذا فقد كانت نتيجته نعمة على المحاربين من جيش سيف الدولة ، لأنهم غنوا أنفسهم ولم يتكبدوا أهوال الحرب . وهذا الغنم قيمة إيجابية .

ونحسب الآن أن هذا الشكل من أشكال حركة المتنبي بين السلب والإيجاب وما يرد عليه من تنويعات قد صار على قدر كاف من الوضوح .

وننتقل الآن إلى الشكل الرابع من أشكال الحركة بين السلب والإيجاب فى عقل المتنبي ، وهو شكل أسرف فى استخدامه ولكنه أتقنه على نحو يجعله متفردا فيه .

ويتمثل هذا الشكل فى أن المتنبي يستخرج القيمة الموجبة عن طريق ضرب السلب بالسلب .

ولنوضح هذا من خلال بعض الأمثلة . ولنبدأ بالأوضح المشهور .

يقول المتنبي :

وإذا أتتك مدمتى من ناقص
فهى الشهادة لى باني كامل

فالمآة سلب ، تصدر عن الناقص
(وهو أيضا في موقع السلب) ، ونتيجة
التقاء هذين السلبين هو الدلالة على
الكمال (وهو القيمة الموجبة) . وهذه
الصيغة هي التي يعبر عنها رياضيا
على هذا النحو $(+ = - \times -)$

وقس على هذا قول المتنبي في بدر
ابن عمار :

أميرٌ أميرٌ عليه الندى
جوادٌ بخيلٌ بالأَّ يجودا
فقوله : بخيل ، سلب ، وقوله بالأَّ
يجودا ، سلب آخر ، أدخل أحدهما
على الآخر فانتفيا معا لكي يبرز الجود ،
وهو القيمة المقابلة الإيجابية .

وقس عليه كذلك قوله في صباحه :

عهدى بمركة الأمير وخيله
في النقع مُحجَّبةٌ عن الإحجام

فالمعادلة هنا يمكن أن تكتب هكذا :

الإحجام عن الإحجام $(- \times -) = + =$
الإقدام

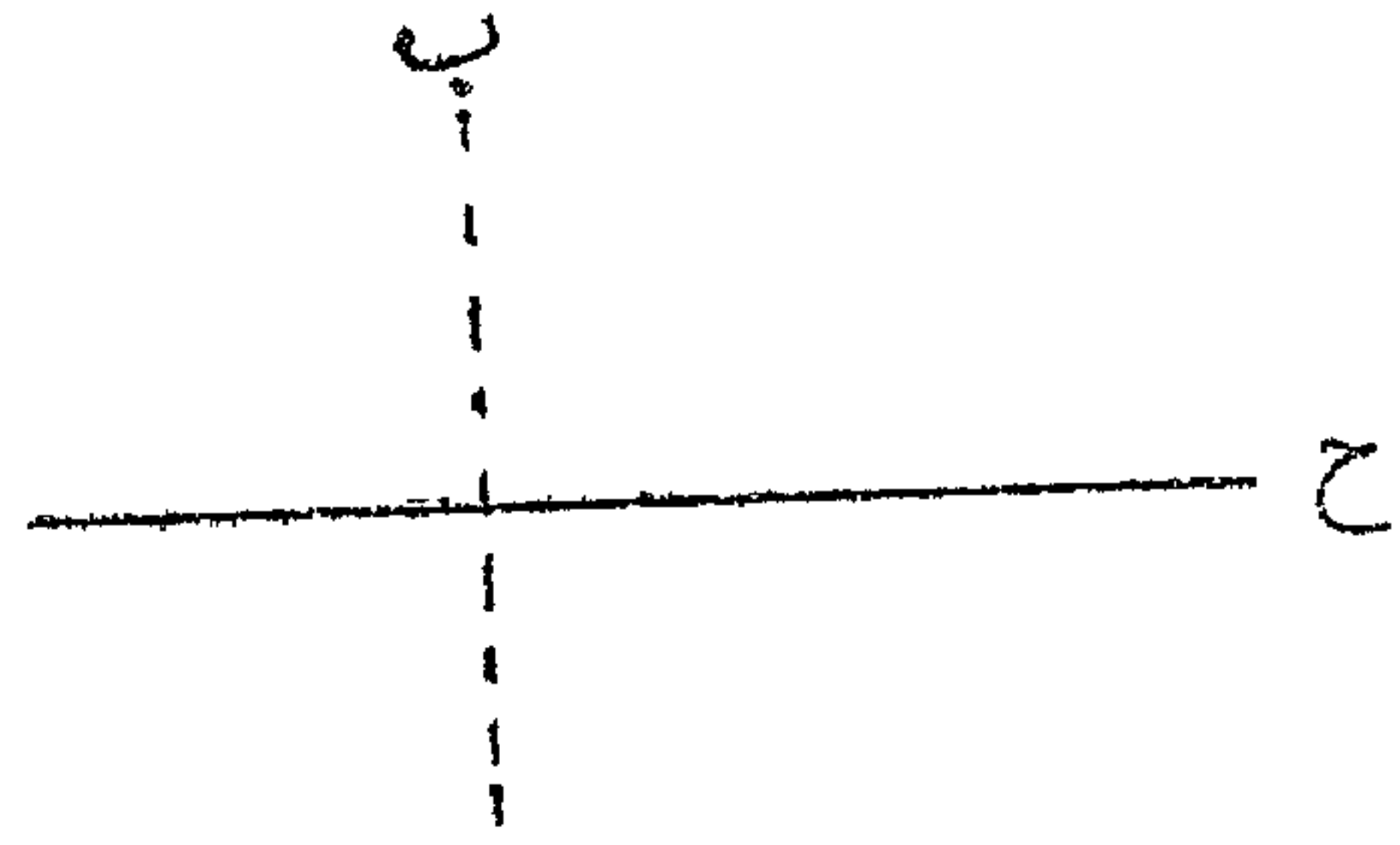
وقس عليه كذلك قوله في بدر بن عمار :

لايَسْتَكِينُ الرَّعْبُ بَيْنَ ضَلُوعِهِ
يَوْمًا وَلَا الْإِحْسَانُ إِلَّا يُحْسِنَا
فهو كما يقول الواحدى في شرحه :
لا يحسن إلا يحسن . ومعادلتها هي
أنفس المعادلة : سالبان يتساطا أحدهما
على الآخر فينتج عنهما موجب (لا
إحسان \times إحسان $= - \times - = + =$
إحسان) .

وهذا هو الشكل في صورته البسيطة .
ولكن المتنبي - وقد أتقنه - يستطيع
في بعض الأحيان أن يصنع منه بناءً
أكثر تركيبا .
ومثال هذا قوله :

قد كان يَمْنَعُنِي الحياءُ مِنَ البُكَاءِ
فاليومَ يَمْنَعُهُ البُكَاءُ أَنْ يَمْنَعَا
فهنا يرتبط الحياء بالبكاء بعلاقتين
جزئيتين في زمنين مختلفين هما الأمس
واليوم . وتجتمع هاتان العلاقتان
الجزئيتان في علاقة واحدة يمكن التعبير
عنها رياضيا على النحو التالي : $ح \times ب =$
صفرًا ، حيث ح هو الحياء و ب هو
البكاء . وهذه العلاقة هي علاقة خطين

متعامدين ، وجود أحدهما يلغى الآخر .



فأى نقطة على الخط ح يقابلها في الخط ب صفر ، وأي نقطة على الخط ب يقابلها في الخط ح صفر . أي أنه إذا وجدت أي قيمة ل ح فإن المعادلة لاتصح إلا بأن تكون قيمة ب صفرًا وإذا وجدت أي قيمة ل ب فإن المعادلة لاتصح إلا بأن تكون قيمة ح صفرًا .

يؤكد هذا في البيت أن ح (الحياء) في الماضي كان ينفي ب (البكاء) نفياً كلياً ، وأن ظهور ب (البكاء) في الحاضر قد نفى ح (الحياء) ، الذي كان في الماضي نفيال ب ، أي نفى النفي . وظهور ب (البكاء) في الحاضر على هذا النحو جعل ح (الحياء) صفرًا .

- ٦ -

وقد نتساءل الآن بعد أن سجلنا الظاهرة المميزة لعقلية المتنبي وحركة المعاني عنده فنقول : وماذا بعد ؟

والواقع أن الظاهرة العقلية لا يمكن أن تنفصل في هذه الحالة عن منهج السلوك العملي . فهذه القيم التي تتراءى للشاعر غير مستقرة ، حيث يتحول الموجب إلى سالب والسالب إلى موجب ، وحيث يتولد من اصطدامها نتائج مختلفة هذه القيم تشكل سلوك المرء وتؤثر في موقفه من الناس والأشياء والحياة بعامه . ونزعم الآن أنه في ضوء الظاهرة التي شرحناها يمكن تفسير سلوك المتنبي في حياته ومع الناس .

ومع أن هذا التفسير ليس أساساً من هدف هذه الدراسة ، إذ هدفها الأساسي هو تبين السر في تفرد شعر المتنبي في خضم الشعر العربي ، فإننا مع هذا نشير إلى حقبة مهمة من حياة المتنبي ، هي الحقبة التي ارتبط فيها بكافور . فقد توزع شعره في كافور بين المدح والهجاء ، وهذا في جملته لا يبدو غريباً من رجل عرف جيداً أن الإيجاب يمكن أن ينقلب إلى سلب ، وأن الشيء الواحد يمكن أن يقبل الوصفين في ظرفين مختلفين ، أو عند دخوله في علاقيتين مختلفتين . هذا : وقد يتقارب الوصفان جداً

وموصوفاهما متباعدان

كما يقول في مدح عضد الدولة .

لابأس إذن في أن يقول في مدح
كافور :

فجاءت به إنسان عيّن زمانه
وخلّت بياضاً خلفها وما قيماً

فلا يكون هناك مدح لأسود أحسن من
هذا . كما يقرر ابن الشجري . وذلك أن
المتنبى رأى في السواد الذى يمثله كافور
أعلى قيمة تتحقق لإنسان . وعند ذلك
يتراجع البياض ويفقد قيمته .

لكنه من منظور آخر يعود فيدخل
السواد في علاقة جديدة مع البياض حين
يتذكر أن البياض (ولعل صورة سيفه
الدولة كانت ماثلة له عند ذلك) عجزوا
من قبل عن الصنيع فكيف له أن يتوقع
الخير من الخصية السود (الذين يمثلونهم
في تلك اللحظة كافور) .

وقد حاول نقاد المتنبى القدامى وشرح
شعره أن يتلقطوا المواطن التى كان فيها
مادحا ولكنه أخفى الهجاء في باطن المدح .
وما أحسبهم كانوا في حاجة إلى هذا
التفتيش والعناء والمتنبى نفسه يصرح بأنه
يصنع المدح الذى هو في حقيقته هجاء .

يقول عن مدحه لكافور :

فما كان ذلك مدحا له

ولكنه كان هجوا الورى

أى أنه إذا كان هناك من يعتقد أن
هذا كان مدحا لشخص كافور فهو مخطئ ؛
فقد كان هذا المدح في حقيقته هجاء
لكل الناس الذين سمحوا لإنسان في
حقارة كافور أن يكون سلطانا عليهم .

إنه إذن يستخدم في هذا المدح القيم
الإيجابية ليدل بها أو يستخرج منها
القيم السلبية .

وبعد ، فإن إنسانا هذا منطقي تفكيره ،
وهذه نظرتة إلى القيم الموزعة بين السلب
والإيجاب ، والمتحولة دائما من النقيض
إلى النقيض ، ما كان له أن يقر له
تمرار ، أو يذوق طعم الراحة في حياته ، بل
كان طبيعيا أن يعيش قلقا معذبا بنفسه
وبالآخرين ، وأن يلاحقه الإحباط حتى
آخر لحظة من حياته . والشئ الوحيد
الذى نجح فيه هو أنه ترك للآخرين مصدر
قلق وتعذيب دائم ، وإن كان ينطوى في
الوقت نفسه على متعة لا تنتهى ،
ألا وهو شعره .

عز الدين اسماعيل

اللغة والنحو في فكر الفارابي الفيلسوف للدكتور عبد الكريم خليفة

وتحدثنا الروايات أن أبا نصر قد عاصر في فاراب هذه لغويين مشهورين هما : إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت . ٣٥٠ هـ) صاحب ديوان الأدب والجوهري (ت ٣٨٦ هـ) صاحب الصحاح . ويولى الأستاذ الجليل ، إبراهيم مذكور في بحثه القيم « الفارابي والمصطلح الفلسفي (٢) أهمية خاصة لهذه البيئة الأولى في التكوين اللغوي للفارابي الفيلسوف . وعندما رحل إلى بغداد كان في حوالى الخمسين عاماً من عمره ، وكانت بغداد إذ ذاك حاضرة الدنيا ومركز العلم والحضارة ولا شك أن أبا نصر كان له حظ وافر في هذه الأوساط العلمية وإنَّ عنايته بالعربية وعلومها قادتته ولا شك إلى الاتصال بأوساط النحاة واللغويين .

أبو نصر هو محمد بن محمد بن طرخان الفارابي الفيلسوف ، وسمى الفارابي نسبة إلى مدينة فاراب من حواضر مدن الترك وراء نهر سيحون قريبة من كاشغر إحدى المدن العظام في تخوم الصين^(١) . وكان مولده في فاراب حوالى سنة ٢٥٩ هـ ونشأ وترعرع وقضى وقتاً غير قصير فيها . وتشير الروايات التي بين أيدينا إلى أن الحياة العلمية كانت مزدهرة في هذه المدينة ، شأنها في ذلك شأن بقية مراكز الإشعاع الثقافى والعلمى في القرنين الثالث والرابع الهجريين ، وعلى امتداد دار الإسلام من أواسط آسيا شرقاً إلى الأندلس وحاضرتها قرطبة في أطراف أوربا غرباً .

(*) ألقى البحث في الجلسة الخامسة ليوم السبت ٢٧ / ٢ / ١٩٨٨ م .

(١) انظر : وفيات الأعيان ، ج ٥ ص ١٥٣ - ١٥٧ .

(٢) انظر : الفارابي في الذكرى الألفية ، ص ٢٢ .

ويحدثنا ابن أبي أصيبعة ، أن الفارابي قد اتصل بابن السراج (ت ٣١٦ هـ) وأنه كان يقرأ عليه النحو ويقرئه المنطق . وتشير المعلومات التي بين أيدينا إلى أن وصوله إلى بغداد كان ما بين عامي ٣٠٦ هـ و ٣٠٨ هـ ثم رحل إلى حلب والتقى بالأمير سيف الدولة الحمداني سنة ٣٣٤ هـ ، وكان بلاطه موئلا كبار العلماء والأدباء والشعراء وتنبيئنا الأخبار بأنه رحل معه إلى دمشق . وتوفي أبو نصر ، رحمه الله ، في رجب سنة ٣٣٩ هـ كما تشير معظم الروايات^(١) .

ونحن نشارك الأستاذ المذكور بأن أبا نصر الفارابي لم يلق ما يستحقه من البحث والدراسة في جوانب فكره الخصب ، وأن ابن سينا وابن رشد قد طغيا عليه وحجبا توجيه الاهتمام إلى دراسة فكره وفلسفته ، والآثار التي تركها في الفكر الإسلامي بخاصة والفكر العالمي بعامة ، ونود أن نضيف

إلى ذلك بأن حيفاً قد لحقه أيضاً في العصر الحديث حيث قاد الوهم بعض الباحثين إلى الوقوع في اللبس بين أبي نصر الفارابي الفيلسوف وبين إسحاق بن إبراهيم الفارابي اللغوي صاحب ديوان الأدب الذي أشرنا إليه سابقاً وربما كانت المعاصرة والعلاقة العلمية بينهما في فاراب ، والانتساب إلى المدينة ذاتها ، سبب هذا اللبس .

وكان للتكوين اللغوي أثر مهم في حياة الفارابي العلمية والفكرية وإن تمكنه من العربية^(٢) لغةً ونحواً واهتمامه الواضح في دراسة النحو على شيوخ النحاة سواء أكان ذلك في فاراب أم في بغداد ، فضلاً عن مجالس سيف الدولة الحمداني في حلب ، قد أدى به في كل ذلك إلى صياغة ما نستطيع أن نسميه نظرية متكاملة تتناول اللغة من حيث هي لغة بجوانبها المختلفة ، فمنها ما يمس الألفاظ وأحوالها التي

(١) انظر : ابن أبي أصيبعة ، حيون الأنبياء في طبقات الأطباء ص ٦٠٣ - ٦٠٩ .

(٢) انظر : وفيات الأعيان ، ج ٥ ص ١٥٣ - ١٥٧ .

تشارك فيها جميع الأمم ومنها ما يمتس
النحو من حيث قواعده وقوانينه التي
تنظم الألفاظ والتراكيب ومنا ما يمتس
الأصوات والحروف . . . وينتقل
منها إلى صياغة نظرية كلية في تحديد
علاقة اللغة بالفكر .

ونحن لا نهدف في هذا البحث
المتواضع أن ندرس أصول هذه النظرية
عند الفارابي والمصادر التي إستلها
في تحديد نظرية اللغوية ، ولكننا
نريد أن نوجه الاهتمام إلى أهمية دراسة
الجانب اللغوي بعامة والنحوي بخاصة
في فكر الفارابي الفيلسوف . فقد
شهدت الدراسات اللغوية والنحوية
ازدهارا بلغ الذروة ، بل وحد النضوج
في القرنين الرابع والخامس الهجريين .
فالحديث عن « علم اللغة » وعن « علم
النحو » وعن الأصوات والتجويد في
نطقها ، قد سبق الفارابي الفيلسوف
بمدة طويلة . . . وكان الخليل بن أحمد
فيما أثبتته تلميذه سيبويه في « الكتاب »
باع طویل في تحديد هذه العلوم
ووضع أصولها في العربية .

وكما شغل اللغويون والنحاة في
القرن الرابع الهجري في دراسة اللغة
بألفاظها ونحوها وصرفها وشواهدا على
مختلف المستويات العلمية والتعليقية ،
فقد شغل أيضاً الفلاسفة والمفكرون
بالقضية اللغوية من حيث مفهومها
العام الذي يتجاوز لسانا ما يعنيه إلى
ما هو مشترك في ألسنة جميع الأمم .
وهذا ما نجده منذ وقت مبكر عند
فيلسوفنا الفارابي وكذلك عند إخوان
الصفاء وخلان الوفاء في رسائلهم فضلا
عن مفكري وفلاسفة القرنين الخامس
والسادس الهجريين أمثال ابن سينا
وابن حزم وابن طفيل وابن رشد
وابن ماجه والشهرستاني وغيرهم .

وقد احتلت القضية اللغة المكانة الأولى
في تقسيم العلوم عند الفارابي . وهذا
ما نجده مثلا في كتابه الذي سماه .
« إحصاء العلوم » . فجعل هذا الكتاب
في خمسة فصول ، وكان الفصل الأول
في علم اللسان وأجزائه ويليه في الأهمية
الفصل الثاني في « علم المنطق » وهو
ما اشتهر به وكان من شيوخه الأوائل .

وقد حدّد الفارابي قصده فقال :
« قصدنا في هذا الكتاب أن نحصى
العلوم المشهورة علما علما ، ونعرّف
جمل ما يشتمل كل واحد منها ،
وأجزاء كل ما له منها أجزاء ، وجمل
ما في كل واحد من أجزائه ، ونجعل
في خمسة فصول... (٢)

فمن الواضح أنه يهدف إلى إحصاء من
ناحية ومن ناحية أخرى إلى تبين مراتبها
وفق منهج معين ، ولا أدلّ على ذلك من
تأكيد المستمر في بحوثه عن العلاقة
العضوية بين علم اللسان من جهة وعلم
المنطق من جهة أخرى وعلاقتهما
المتسلسلة بالعلوم الأخرى وفق مراتبها .

ونلاحظ أن الفارابي قد تجاوز في
مفهومه « علم اللسان » اللغات الخاصة
بكل أمة على حده ، إلى الحديث عن

علم شامل تشترك في أصوله جميع
اللغات إذ يقول : « وعلم اللسان عند
كل أمة ينقسم سبعة أجزاء عظمى :
علم الألفاظ المفردة ، وعلم الألفاظ
المركبة ، وعلم قوانين الألفاظ عندما
تكون مفردة ، وعلم قوانين تصحيح
الكتابة : وعلم قوانين تصحيح القراءة
وعلم قوانين الأشعار (٣) ويرى الفارابي
أن علم اللسان هذا يكون في جملة
على ضربين : أحدهما حفظ الألفاظ
الدالة عند أمة ما ، وعلم ما يدلّ عليه
شيء منها ، والثاني علم قوانين تلك
الألفاظ (٤) .

ثم يقف الفارابي عند تحديد مفهوم
مصطلح « القوانين » فيضع له تعريفاً
شاملاً ، يفسح فيه المجال كي « تأتي
أي القوانين ، على جميع الأشياء التي
هي موضوع للصناعة أو على أكثرها . . .
وفي قوله : « أو على أكثرها ... » (٤)

(١) انظر : إحصاء العلوم ، ص ٥٩ .

(١) انظر : إحصاء العلوم ، ص ٥٧ .

(٢) انظر : المصدر ذاته .

(٣) انظر : المصدر ذاته .

يحتاط. فيه لتفسير الشاذ عن القواعد اللغوية . . فالقوانين في كل صناعة ، على حد تعبير الفارابي هي أقاويل كلية أي جامعة ينحصر في كل واحد منها أشياء كثيرة مما تشتمل عليه تلك الصناعة وحدها حتى تأتي على جميع الأشياء التي هي موضوعة للصناعة أو على أكثرها (١) .

ويحذر الفارابي على تحديد مصطلحاته العلمية ، فنجده يحدد مفهوم « القوانين » بأنها « الأقاويل الكلية » وذلك من أجل أن ينبه إلى تطور معنى مفهوم « القوانين » فقد كان القدماء يسمون كل آلة عملت لامتحان ما عسى أن يكون الحس قد غلط فيه - من كمية جسم أو كيميته أو غير ذلك مثل الشاقول والبركار والمسطرة والموازين ، قوانين . ويسمون أيضا جوامع الحساب وجداول النجوم قوانين ، والكتب المختصرة التي جعلت

تذاكير الكتب الطويلة ، قوانين... (٢)
ونجد الفارابي ، بعد أن يجدد مفهوم « القوانين » بمعناه الإصطلاحى الذى يستخدمه هو ، نجده ينتقل إلى تحديد الغايات النفعية من استخلاص هذه القوانين أو الأقاويل العامة ، فهى على حد تعبيره معدة إما ليحاط بها ما هو من تلك الصناعة لئلا يدخل فيها ما ليس منها أو يشذ عنها ما هو منها ، وإما ليتمتحن بها ما لا يؤمن أن يكون قد غلط فيها غلط ، وإما ليسهل بها تعلم ما تحتوى عليه الصناعة وحفظها (٣) .

وبعد هذه التحديدات الضرورية ، نستطيع أن نتحرى الملامح العامة لبُنية ما يمكن أن نسميه نظرية الفارابي في اللغة والنحو وعلاقة اللغة بالفكر ...

يرى الفارابي أن الألفاظ الدالة في لسان كل أمة ضربان : مفرد ومركب . فالمفرد كالبياض والسواد والإنسان والحيوان .

(١) انظر : المصدر ذاته .

(٢) انظر : إحصاء العلوم ، ص ٥٨ .

(٣) انظر : إحصاء العلوم ص ٥٧ .

(٤) انظر : إحصاء العلوم ، ص ٥٨ - ٥٩ .

هو « علم الألفاظ المفردة الدالة » ويحتوى على علم ما تدل عليه لفظة من الألفاظ المفردة الدالة على أجناس الأشياء وأنواعها وحفظها وروايتها كلها ، الخاص بذلك اللسان والدخيل فيه ، والغريب عنه والمشهور عند جميعهم^(٢) .

وثانى هذه الأجزاء ، علم الألفاظ المركبة وهو علم الأقاويل التى تصادف مركبة عند تلك الأمة ، وهى التى صنفها خطباؤها وشعراؤها ، ونطق بها بلغاؤها وفصحائها المشهورون ، وروايتها وحفظها ، طوالات كانت أو قصارات موزونة كانت أو غير موزونة^(٤) .

وثالث هذه الأجزاء علم قوانين الألفاظ المفردة . ومما تجدر ملاحظته هو أن الفارابى يضع فى بحثه هذا أصول ما نسميه بعلم الصوتيات إذ يقول : « وعلم قوانين الألفاظ المفردة يفحص أولا فى الحروف المعجمة ، عن عددها ، ومن أين يخرج

والمركب كقولنا : الإنسان حيوان ، وعمر أبيض ... والمفردة منها ما هى ألقاب أعيان ، مثل : زيد وعمرو ، ومنها ما يدل على أجناس الأشياء وأنواعها مثل : الإنسان والفرس والحيوان والبياض والسواد . والمفردة الدالة على الأجناس والأنواع ، منها أسماء ، ومنها كلم ، ومنها أدوات . ويلحق الأسماء والكلم التذكير والتأنيث والتوحيد والتثنية والجمع ويلحق الكلم الأزمان وهى الماضى والحاضر والمستقبل^(١) ولاشك أن المنهج الذى اتبعه الفارابى ، منهج سليم ، فهو إذ يتحدث عن نظرية عامة بعلم اللسان ، فإنه يأتى بأمثله وشواهد من اللغة العربية ، النظرية العامة لعلم اللسان . هذا وتدل الروايات التى بين أيدينا أن أبا نصر كان يحسن عدداً من اللغات^(٢) .

يقوم الفارابى الفيلسوف بتحديد الأجزاء العظمى التى ينقسم إليها علم اللسان عند كل أمة من الأمم . وأول هذه الأجزاء

(١) انظر : وفيات الأعيان ، ج ٥ ص ١٥٣ .

(٢) انظر : إحصاء العلوم ، ص ٥٩ .

(٣) انظر : إحصاء العلوم ، ص ٦٠ .

(٤) انظر : إحصاء العلوم ص ٦٠ .

كل واحد منها في آلات التصويت ،
وعن المصوت منها ، وعمما يتركب منها
في ذلك اللسان وعمما لا يتركب ، وعن
أقل ما يتركب منها حتى يحدث عنها
لفظة دالة ، أكثر ما يتركب وعن الحروف
الثابتة التي لا تتبدل في بنية اللفظ عند
لواحق الألفاظ من تثنية وجمع وتذكير
وتأنيث واشتقاق وغير ذلك ، وعن
الحروف التي بها يكون تغاير الألفاظ عند
اللواحق ، وعن الحروف التي تندغم عندما
تتلاقى ... (١)

التي جعلت لها ، ثم يعرف الأسماء التي
تتصرف في بعض الأطراف ، وفي
أيها تنصرف وفي أيها لا تنصرف ، ثم
يعرف الأسماء التي كل واحد منها مبني
على طرف واحد فقط. وأيها مبني على أي
طرف ... (٢)

ثم يتحدث عن « الأدوات » في هذا
الباب وعن الألفاظ التي يشك في أمرها ،
هل هي أدوات أو أسماء أو كلم ..

وفي حديثه عما يسميه علم قوانين
الألفاظ عندما تتركب ، يبدأ الفارابي
الفيلسوف بصياغة نظرة متكاملة لما يمكن
أن نطلق عليه « علم النحو العام » ،
أنه لا يتحدث عن نحو لغة معينة ولكنه
يتحدث عن علم عام يشمل جميع اللسان.
ولذا نراه يقول : « وعلم قوانين الألفاظ
عندما تتركب ضربان : أحدهما يعطى
قوانين أطراف الأسماء والكلم عندما تتركب
أو ترتب ، والثاني يعطى قوانين في أحوال

وهكذا يستمر الفارابي الفيلسوف في
استقصائه الأجزاء التي أشار إليها ، ويتوقف
عند « علم قوانين الألفاظ عندما تتركب »
فيأتي هذا العلم أولاً على إحصاء
حال من أحوال الأسماء الموحدة المتصرفة
التي يلحقها في كل حال طرف ما من
أطراف الأسماء ، ثم يعطى مثال ذلك في
الأسماء المثناة والمجموعة إلى أن يسدوعب
الأحوال التي يتبدل فيها على الكلم أطرافها

(١) انظر : المصدر ذاته ، ص ٦٠ .

(٢) انظر : المصدر ذاته ، ص ٦٣ .

التركيب والترتيب نفسه ، كيف هي في ذلك اللسان^(١) . ومن الواضح أن الفارابي هنا يشير إلى الأصول العامة لعلم النحو وكذلك إلى أصول علم البلاغة والفصاحة . وفي هذا العلم الأخير يحدد أصوله بقوله : « وأما الضرب الذي يعطى قوانين التركيب نفسه ، فإنه يبين أولاً كيف تتركب الألفاظ وتترتب في ذلك اللسان ، وعلى كم ضرب حتى تصير أقاويل ، ثم يبين أيها هو التركيب والترتيب الأوضح في ذلك اللسان^(٢) .

ويشغل « علم النحو » مكانة بارزة في نظرة الفارابي إلى اللغة ، ولاشك أنه عنى بالنحو عناية شديدة . ويؤكد في أماكن متعددة من أحاديثه على أهمية قوانين النحو من أجل تقويم اللسان وتجنب اللحن وفي حديثه عن علم النحو يقول :

« وعلم قوانين الأطراف المخصوص بعلم النحو ، فهو يعرف أن الأطراف إنما تكون أولاً للأسماء ثم للكلم ، وأن أطراف

الأسماء منها ما يكون في أوائلها مثل ألف لام التعريف العربية ، أو ما قام مقامها في سائر الألسنة ، ومنها ما يكون في نهاياتها وهي الأطراف الأخيرة وتلك التي تسمى حروف الإعراب . وإن الكلم ليس لها أطراف أول وإنما لها أطراف أخيرة . والأطراف الأخيرة للأسماء والكلم هي في العربية مثل التنوينات الثلاثة والحركات الثلاثة والعزم وشيء آخر إن كان يستعمل في اللسان العربي طرفاً ...^(٣) وهكذا يستمر الفارابي في حديثه عن المبني والمعرب ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، وذلك في إطار قوانين كلية تشمل علم اللسان من حيث هو علم عام ، وإن كان يبحث عن أمثله في اللغة العربية ، كما هو شأنه دائماً .

وتحتل القوانين والقواعد العامة مكانة أساسية في فلسفة الفارابي وتفكيره ، سواء أكان ذلك في العلوم أم في اللغات . ولاشك أن المنهج المنطقي يشكل الركيزة الأساسية في منهجه اللغوي والنحوي والعلمي ... وهو لا يفتأ يردد هذه المقولة ، فلنستمع

(١) انظر : احصاء المعلوم ، ص ٦١ .

(٢) انظر : احصاء المعلوم ، ص ٦٤ .

(٣) انظر : احصاء المعلوم ، ص ٦١ - ٦٢ .

إليه في حديثه عن أهمية « علم قوانين المنطق » إذ يقول :

« وأما من زعم أن الدربة بالأقاويل والمخاطبات الجدلية أو الدربة بالتعاليم . مثل الهندسة والعدد تغنى عن علم قوانين المنطق أو تقوم مقامه وتفعل فعله ، وتعطى الإنسان القوة على امتحان كل قول ، وكل حجة وكل رأى ، وتسدد الإنسان إلى الحق واليقين حتى لا يغلط في شيء من سائر العلوم أصلاً ، فهو مثل من زعم أن الدربة والإرتياض بحفظ الأشعار والخطب والاستكثار من روايتها يغنى في تقويم اللسان وفي أن لا يلحن الإنسان ، عن قوانين النحو ، ويقوم مقامها ويفعل فعلها وأنه يعطى الإنسان قوة يمتحن بها إعراب كل قول ، هل أصيب فيه أو لحنه فالذى يليق أن يجاب به في أمر النحو ها هنا هو الذى يجاب به في أمر المنطق هناك » (١)

أفمن الواضح أن الفارابى يعتبر وجود قواعد النحو ضرورة للتعليم واجتناب اللحن

وذلك إلى جانب الدربة بحفظ الأشعار والخطب والاستكثار من روايتها ... ولاشك أن الفارابى قد استطاع أن ينفذ إلى العلاقة الجوهرية التى تربط النحو باللغة ... وينبه الفارابى إلى أن وجود من لا يلحن أصلاً من بين أبناء هذا اللسان أو ذاك من غير أن يكون قد علم شيئاً من قوانين النحو ، لا يقلل من أهمية قوانين النحو للعالم والمتعلم إذ يقول :

« وكذلك قول من زعم أن المنطق فضل لا يحتاج إليه ، إذ كان يمكن أن يوجد في وقت ما إنسان كامل القريحة ، لا يخطئ الحق أصلاً من غير أن يكون قد علم شيئاً من قوانين المنطق ، كقولنا من زعم أن النحو فضل ، إذ قد يوجد في الناس من لا يلحن أصلاً من غير أن يكون قد علم شيئاً من قوانين النحو : فإن الجواب عن القولين جميعاً جواب واحد (٢) »

وبعد أن يضع الفارابى أصول علم النحو العام ، يتجه إلى ما يخص لسان كل أمة من الأمم ، فيقول :

(١) انظر : احصاء العلوم ص ٧٣ - ٧٤ .

(٢) انظر : احصاء العلوم ص ٧٤ .

« فعلم النحو في كل لسان إنما ينظر فيما يخص لسان تلك الأمة ، وفيما هو مشترك له ولغيره ، لا من حيث هو مشترك ، ولكن من حيث هو موجود في لسانهم خاصة » .
فهذا هو الفرق بين نظر أهل النحو في الألفاظ وبين نظر أهل المنطق فيها : وهو أن النحو يعطى قوانين تخص الألفاظ . أما ما ، ويأخذ ما هو مشترك لها ولغيرها ، لا من حيث هو مشترك ، بل من حيث هو موجود في اللسان الذي عمل ذلك النحو له .

النحو في جميع الألسنة إذ يقول : « وهاهنا أحوال تخص لساناً دون لسان . مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب ، والمضاف لا يدخل فيه ألف ، ولا التعريف . فإن هذه وكثيراً غيرها تخص لسان العرب . وكذلك في لسان كل أمة أحوال تخصه »^(٢)
ولكن الفارابي ينظر إلى هذا التعدد في خصوصيات كل لسان ضمن إطار الوحدة الكلية لعلم النحو الذي يشمل جميع الألسنة ، إذ يقول :

والمنطق فيما يعطى من قوانين الألفاظ ، إنما يعطى قوانين تشترك فيها الألفاظ .
ويأخذها من حيث هي مشتركة ، ولا ينظر في شيء مما يخص ألفاظ أمة ما ، بل يوصى أن يؤخذ ما يحتاج إليه ذلك عن أهل العلم بذلك اللسان^(١) .

« وما وقع في علم النحو من أشياء مشتركة لألفاظ الأمم كلها فإنما أخذها أهل النحو من حيث هو موجود في ذلك اللسان الذي عمل النحو له ، كقول النحويين من العرب : إن أقسام الكلام في العربية اسم وفعل وحرف . وكقول نحوي اليونانيين : أجزاء القول في اليونانية اسم وكلم وأداة . وهذه القسمة ليست توجد في العربية فقط ، أو في اليونانية فقط ، بل في جميع الألسنة . وقد أخذها نحويو العرب

ويتحدث الفارابي عن الخصوصيات النحوية التي ينفرد بها لسان دون آخر ، ولكن ضمن الصورة الكلية الشاملة لمفهوم

(١) انظر : احصاء العلوم ص ٧٦ .

(٢) انظر : احصاء العلوم ص ٧٦ .

على أنها في العربية ، ونحويو اليونانيين
على أنها في اليونانية ^(١) .

وإن نظرة الفارابي الفلسفية لأصول
علم النحو ، تثبت أن نحو العربية هو علم
عربي أصيل ، قد انبثق بصورة أصيلة
من اللغة العربية ذاتها ، « وإنما أخذه أهل
النحو على حدّ تعبير الفارابي من حيث هو
موجود في ذلك اللسان الذي عمل النحوله »
وبذلك يضع الفارابي الفيلسوف حدًا لتلك
الأقاويل التي تحاول أن تبعد عن الآثار
اليونانية أو الهندية أو غيرها من اللغات
في نحو العربية ومن هنا تتضح لنا الصورة
التي طالما اكتنفتها الغموض والإبهام في
الكثير من الأحيان حول أصالة النشأة
العلمية للنحو في العربية . فقد اکتحل هذا
العلم على أيدي الخليل ابن أحمد وتلاميذه
سيبويه في « الكتاب » . وترجع جذور
نشأته . كما تقبل الروايات التي بين
أيدينا إلى أبي الأسود الدؤلي وإلى ، الإمام
على رضی الله عنه بل وتذهب بعض
الروايات إلى أبعد من ذلك .

وإن نظرية الفارابي هذه في أصالة علم
العربية ، في ألفاظها ونحوها وصرفها ونثرها
وموزونها لا تنفي مطلقاً استخدام اللغويين
والنحاة علم المنطق من حيث هو أداة
التفكير الصحيح شأنهم في ذلك شأن
العلماء الآخرين في شتى مجالات المعرفة .
فقد استخدم النحاة المتأخرون المنطق كما
استخدمه الفقهاء والمتكلمون والعلماء
الآخرون في بترتيبهم العلمية والجدلية ...
دون أن يحد ذلك موضوع أصالة تلك
العلم .

وقد أرسى الفارابي الفيلسوف دعامة
العلاقة العضوية بين الفكر واللغة ، وجعل
منها جزءاً أساسياً من نظريته الكلية لعلم
اللسان . فالمنطق على حدّ تعبيره « مشتق
من المنطق . وهذه اللفظة تقال عند القدماء
على ثلاثة معان : أحدها القول الخارج
بالصوت ، وهو الذي به تكون عبارة
اللسان عما في الضمير . والثاني : القول
المركوز في النفس ، وهو المعقولات التي
تدل عليها الألفاظ . والثالث القوة
النفسانية المقطورة في الإنسان ، التي بها

(١) انظر : احصاء العلوم ، ص ٧٧ .

يميز التمييز الخاص بالإنسان دون ما سواه من الحيوان . وهى التى بها يَحْصَل للإنسان المعقولات والعلوم والصنائع ، وبها تكون الروية ، وبها يميز بين الجميل والقبيح من الأفعال . وهى توجد لكل إنسان حتى فى الأطفال ، لكنها نزره لم تبلغ بعد أن تفعل فعلها ...» (١) .

ومن هنا نجد أن الفارابى ما فتىء يؤكد العلاقة الحميمة بين المنطق بمفهومه العقلى وبين النطق والقول ، ويذهب فى ذلك إلى البحث فى الجذور التاريخية لمعاني هذه المصطلحات . ويعود إلى هذه الفكرة فى أماكن متعددة من مؤلفاته فى إحصاء العلوم وفى رسالته التنبيه على سبيل السعادة وغيرها .

ونحن نستطيع أن نستبين معالم فلسفته العقلية فى نظرتة إلى علم اللسان ، لاسيما فى مجال المنطق الذى اشتهر به ، إذ يقول :

« وأما موضوعات المنطق ، وهى التى فيها تُعطى القوانين ، فهى المعقولات

من حيث تدل عليها الألفاظ ، والألفاظ من حيث هى دالة على المعقولات . وذلك أن الرأى إنما نصححه عند أنفسنا بأن نفكر ونروى ونقيم فى أنفسنا أموراً ومعقولات شأنها أن تصحح ذلك الرأى » .
ثم يواصل حديثه حيث يقول : « ... بل نحتاج فى كل رأى نلتمس تصحيحه إلى أمور ومعقولات محدودة ، وإلى أن تكون بعدد ما معلوم ، وعلى أحوال وتركيبات وترتيب معلوم . وتلك ينبغى أن تكون بحالها وألفاظها التى بها تكون العبارة عنها ، عند تصحيحها لدى غيرنا . فلذلك نضطر إلى قوانين تحوطنا فى المعقولات وفى العبارة عنها ، وتحرسنا من الغلط فيها . وكلمات هاتين أعنى المعقولات والأقوال التى بها تكون العبارة عنها يسميها القدماء « النطق والقول » . فيسمون المعقولات القول ، والنطق الداخلى المركز فى النفس والذى يعبر به عنها القول ... » (٢)

(١) انظر : إحصاء العلوم ، ص ٧٨ .

(٢) المصدر ذاته ، ص ٧٤ .

(٣) المصدر ذاته ، ص ٧٤ .

ويعود الفارابي إلى هذه الفكرة الأساس في نظريته اللغوية فيقول في رسالته التنبيه على سبيل السعادة : « فاسم العقل قد يقع على إدراك الإنسان الشيء بذهنه ، وقد يقع على الشيء الذي به يكون إدراك الإنسان . وهذه الصناعة تفيد الخير والسعادة بهذين الأمرين جميعاً ، وبها يتقومان . والأمر الذي به يكون إدراك الإنسان - وهو أحد الأمرين اللذين يقع عليهما اسم العقل - قد جرت العادة من القدماء أن يسموه النطق . واسم النطق قد يقع أيضاً على التكلم والعبارة باللسان . وعلى هذا المعنى يدل اسم « النطق » عند الجمهور وهو المشهور من معنى الاسم .

وأما القدماء من أهل هذا العلم ، فإنّ هذا الاسم يقع عندهم على المعنيين جميعاً . والإنسان قد يصدق عليه أنه ناطق بالمعنيين جميعاً ، أعنى من طريق أنه مُعَبَّرٌ ، وأن له الشيء الذي به يدرك ، غير أن القدماء يعنون بقولهم في الإنسان إنه ناطق أن له الشيء الذي به يدرك ما قصد تعرفه ^(٢)»

ويعزو الفارابي اللبس في فهم العلاقة بين المنطق وعلم اللسان بعامّة وعلم النحو بخاصة ، إلى عدم تحديد مفهوم هذه المصطلحات في مسيرتها التاريخية ، وأن مفاهيمها قد اختلفت ، لاسيما فيما يتعلق بدلالات « النطق » و« المنطق » و« القول » : « والأقويل ... إذ يقول :

« ولما كان اسم النطق والمنطق ، قد يقع على العبارة باللسان ، ظن كثير من الناس أن هذه الصناعة قصدتها أن تفيد الإنسان المعرفة بصواب العبارة عن الشيء والقوة على صواب العبارة . وليس ذلك كذلك . بل الصناعة التي تفيد العلم بصواب العبارة والقدرة عليه هي صناعة النحو . وسبب الغلط في ذلك هو مشاركة المقصود بصناعة النحو المقصود بهذه الصناعة في الاسم فقط . فإنّ كإيهما يسمى باسم المنطق غير أن المقصود في هذه الصناعة من المعنيين اللذين يدل عليهما اسم المنطق هو أحدهما دون الآخر . »

(١) رسالة التنبيه على سبيل السعادة ، ص ٢٢٩ .

(٢) المصدر ذاته ، ص ٢٣٠ .

ثم يعود الفارابي إلى توضيح العلاقة بين النحو والمنطق بمفهومه العقلي الذي وضع تعاليمه ونهجه مسالكة وقرب موارده إلى المتعلمين . وهو في ذلك لا يخرج عن القواعد التي أصابها في فهم علم النحر . يقول أبو نصر الفيلسوف :

« ... لكن بين صناعة النحو وبين صناعة المنطق تشابه ما ، وهو أن صناعة النحو تفيد العلم بصواب ما ننطق به ، والقوة على الصواب منه بحسب عادة أهل لسان ما ، وصناعة المنطق تفيد العلم بصواب ما يُعقل والقدرة على اقتناء الصواب فيما يعقل . وكما أن صناعة النحو تقوم اللسان حتى لا يلفظ إلا بصواب ما جرت به عادة أهل لسان ما ، كذلك صناعة المنطق ، تقوم الذهن حتى لا يعقل إلا الصواب من كل شيء . وبالجمله فإن نسبة صناعة النحو إلى الألفاظ هي كنسبة صناعة المنطق إلى المعقولات »^(١) .

ويخلص الفارابي الفيلسوف من هذا العرض إلى تأكيد التشابه بين المنطق والنحو ، ولكنهما مختلفان ولا يدخل أحدهما في الآخر . يقول أبو نصر : « فهذا تشابه ما بينهما فإما أن تكون أحدهما هي الأخرى ، أو تكون أحدهما داخلية في الأخرى ، فلا »^(٢) .

وتتميز نظرة الفارابي الفيلسوف إلى اللغة ، بالشمول والوحدة الكلية من خلال الأجزاء السبعة العظمى التي رأى أن علم اللسان عند كل أمة من الأمم ينقسم إليها . أنه ينظر إلى اللغة باعتبارها وحدة متكاملة . ويستكمل هذه الوحدة بحديثه عن علم قوانين تصحيح الكتابة وعلم قوانين تصحيح القراءة وعلم قوانين الأشعار . ففي نظره أن علم قوانين الكتابة يميز أولا ما لا يكتب في السطور من حروفهم وما يكتب ، ثم يبين فيما يكتب في السطور كيف سبيله أن يكتب . وكذلك فإن علم قوانين تصحيح القراءة يعرف مواضع النقط. والعلامات التي تجعل عندهم ، لما

(*) انظر : التنبيه على سبيل السعادة ، ص ٢٣٠ .

(١) المصدر ذاته .

في الأشعار من الألفاظ عندهم ، مما ليس
يصح أن يستعمل في القول الذي ليس
بشعر ... »^(١) .

والخلاصة ، فإننا نجد أنفسنا أمام
نظرية لغوية متكاملة وضع الفارابي
الفيلسوف الخطوط الرئيسية لبنيتها
الأساسية . فقد تحدث عن « علم
اللسان » العام وعن أصوله العملية التي
تشارك فيه ألسنة الأمم المختلفة .
ونظر إلى اللغة نظرة كلية ومتكاملة .
وإن هذه العمومية التي رأها في بنية
علم اللسان العام قد وجدت طريقها
في منهجه العلمي عندما تحدث عن
الأجزاء السبعة العظمى التي رأى أن
علم اللسان ينقسم إليها . وتوقف وقفة
متأنية وعميقة عند « علم النحو »
إسواء ما كان منه عاما ومشتركا بين
ألسنة الأمم المختلفة أم ما كان نحويا
للسان من الألسنة لأمة من الأمم .
وكان تأكيده العلاقة العضوية بين
اللغة والفكر وبين الألفاظ ومدلولاتها
سمة مميزة لنظريته اللغوية ، وربما

لا يكتب في السطور من حروفهم وما يكتب
والعلامات التي تميز بين الحروف المشتركة ،
والعلامات التي تجعل للحروف التي إذا
تلاقت اندغم بعضها في بعض .. الخ .

وأخيراً يتحدث الفارابي الفيلسوف عن
« علم الأشعار » وبعبارة أخرى عن
الموزون في اللغة ، فيقول :

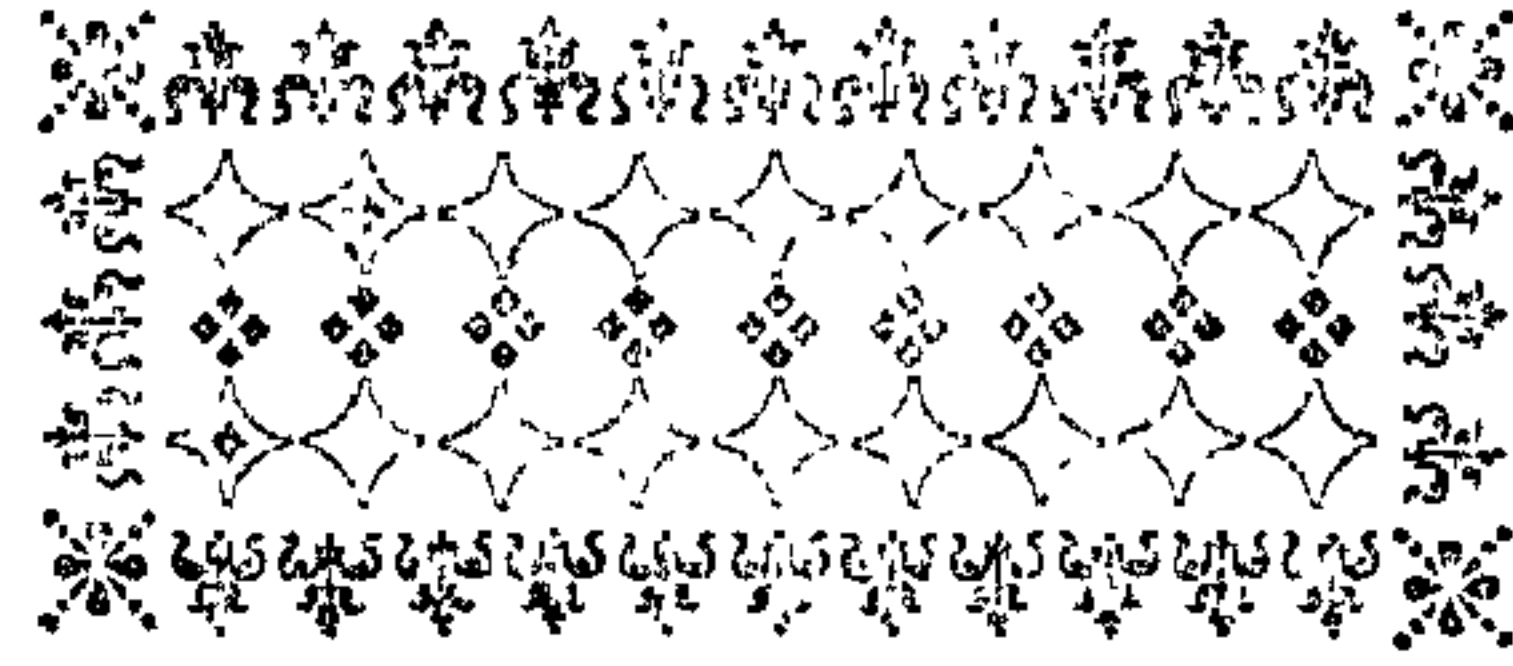
« وعلم الأشعار على الجهة التي تشاكل
علم اللسان ثلاثة أجزاء : أحدها إحصاء
الأوزان المستعملة في أشعارهم ، بسيطة
كانت الأوزان أو مركبة ، ثم إحصاء
تركيبات الحروف المعجمة التي تحصل
بأن صنف صنف منها ، ووزن وزن من
أوزانهم . وهي التي تعرف عند العرب
بالأسباب والأوتاد ، وعند اليونانيين
بالمقاطع والأرجل الخ والجزء الثاني
الذي ينظر في نهايات الأبيات في وزن وزن ،
أيما منها عندهم على وجه واحد ، وأيما منها
على وجوه كثيرة . ومن هذه أيها التام
وأيها الزائد وأيها الناقص ... الخ والجزء
الثالث يفحص عما يصح أن يستعمل

(١) انظر احياء العلوم ، ص ٦٤ - ٦٥ .

لا نعدو الصواب إذا قلنا ، إننا نلمس
عنده أصول النظرية الحديثة التي دؤدأها
أن الإنسان يفكر من خلال اللغة ، وأن
وضوح اللغة دليل على وضوح الفكرة
وبالتالي فإن سلامة اللغة ودقة التعبير
ترتبطان ارتباطاً وثيقاً بسلامة التفكير .

وكان الفـ ارابى فى كل ذلك يبعث
عن أمشـلته فى اللغة العربية []
ويشير أيضاً إلى نضائرها فى اللغة اليونانية
من أجل توضيح الفكرة وتقريبها إلى []
أذهان المتعلمين .

عبد الكرىم خلىفة
عضو المجمع من الأردن



سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس

للاستاذ الشيخ حسين والى عضو مجمع اللغة العربية الملكى .

كان للعرب فى الجاهلية كلام كثير وشعر كثير ، لم يكن لهم علم أصح منه . ولم ينته إيلنا جميع ما قالوا . لأن اعتمادهم كان على الرواية ، لا على دواوين مدونة ، فانهم كانوا أميين لا يعلمون الكتاب ، ومن علمه منهم فهو قليل .

ولما جاء الإسلام لفت العرب عما كانوا عليه ، وبهرهم القرآن بأساليبه ، وشغلهم بأحكامه وتكاليفه ، وغادر القادرون منهم الأرض الجُرُز إلى غيرها ، فى شؤون ساقتهم ، فشرقوا وغربوا إلى أن هلك منهم من لا يُحصون موتا وقتلا . بيد أنه كان لمن بقى فى بلاد العرب ومن خرج فترات أو فرص حصل فيها إثبات طَرف من الرواية ، وطرف من الكلام والشعر ، عليه من الرونق ما لم يكن من قبل .

هذا ما صارت إليه لغة العرب بعد الكثرة ، فلم نرثها من العرب إلا كإيرث الرجل من أبيه نحو الكفاف من الرزق .

ثم حدثت أطوار عيشت فيها يد الحدثنان بطائفة من هذا ، فبعضها أصابه الفناء ، وبعضها أصابه التفريق . ولولا حسن التصرف وسعة الحيلة ، لكشفت الحاجة عن وجهها العابس .

إننا نجد مواطن غير تامة الإفادة أو البيان فى أمهات كتب اللغة التى بين أيدينا ، وقد حشدت ما يرى كثيرا ، وهو قليل من الكثير الذى ذهب . ولو وصلت إيلنا اللغة وأفرة ، لوجدنا طلبتنا فيما نحسب ، ومن هذه المواطن ما انماقت إليه الفكرى الان .

قد يذكّر اللغوي الكلمة التي من شأنها أن تُشتق أو يُشتق منها ، ولا يذكّر الأصل أو الفرع ، أو يقول مثلاً كلمة كذا لافعل لها ، أو المصدر ممت ، أولاً تقل كذا ، والفطن المستنبط لا يقف عند ذلك . بل ينبعث للاحاطة بأسبابه ، وتوسيع البحث عنه ، والنظر في الاشتقاق وأصول العربية . فإذا سلك هذا المنهج رأى أن بعض المحذور ، يصير غير محذور ، وأن الشيء قد يمنع من جهة ولا يمنع من جهة أخرى ، وأن هناك ما يقدر على القياس ولا يتكلم به ، لوجود مانع ، وأن هناك ما يؤتى به على القياس ويتكلم به وإن لم تتكلم به العرب : لأنه لا مانع . وما قيس على كلام العرب وسلم من موانع الاستعمال ، فهو من كلام العرب . وعلماء العربية لم يضعوا أصولهم لما سمع من العرب ، وإنما وضعوها لما لم يسمع .

وقد كتبت في هذا وذريعتيه شيئاً ، إذ نظر مجمع اللغة العربية المالكي في أمر ما جاء في كتب اللغة من مشتقات لم تذكر أصولها ، وأصول لم تذكر مشتقاتها ، وما يتصل بذلك من منع وغيره ، ليعلم طريق الرأي إلى سد الثغمة . ويعلم موضع الحجّة .

الاشتقاق

الاشتقاق متشعب الطرق ، وحاجة العمل تدعو إلى بيان الحادثة ، وما توصل إليه من مكان الحجّة ، وتمييزها مما يحادها .

الاشتقاق : نزع لفظ من لفظ "ولو مجازاً" إذا اتفقا في المعنى والحروف الأصلية وترتيبها ، ليدل بالفرع على معنى أصله ، بزيادة مفيدة غالباً ، لأجلها اختلفا في غير الحروف الأصلية ، أو في شكل الأصلية ، على التحقيق أو التقدير^(١) .

(١) الكلام على طريقة أهل البصرة .

والمنزوع منه كالأشهر ، نُزِعَ منه الأشر ، وكالناطق بمعنى التكلم ، نُزِعَ منه الناطق بمعنى المتكلم ، على الحقيقة . وكالناطق بمعنى الدلالة ، نُزِعَ منه الناطق بمعنى الدال ، على المجاز . كما يقال : الحال ناطقة بكذا : أى دالة عليه ، من قبيل المجاز المرسل ، أو المجاز بالاستعارة المكنية .

والمنزوع منه يشمل المقدر ، فالفعل الذى لا مصدر له "كعسى وليس" مشتق . وإن وصفه النحويون بالجمود ، لأن الجمود معناه عدم التصرف لا عدم الاشتقاق .

والإتفاق فى المعنى واللفظ يمنع مثلا أن يكون قعد مشتقا من الجلوس ، وإن كان الإتفاق فى المعنى موجودا ، لأن الإتفاق فى اللفظ غير موجود . ويمنع مثلا أن يكون ضرب بمعنى دق مشتقا من الضرب بمعنى الذهاب ، وإن كان الإتفاق فى اللفظ موجودا . لأن الإتفاق فى المعنى غير موجود .

وقد يحذف بعض الحروف الأصلية من المشتق لعلة صرفية ، والمحذوف لعلة صرفية كالثابت ، مثل خف من الخوف ، فان الأصل (آخوف) نقلت حركة الواو الى الساكن قبلها ، فاستغنى عن همزة الوصل ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ، فلا يتوهم أن خف والخوف لم يتبعقا فى الحروف الأصلية .

ومعنى المشتق قد يكون معنى المشتق منه دون زيادة عليه ، كالمقتل من القتل وبمعناه . إلا أن فى هذا فائدة من جهة أخرى هى التوسع فى اللغة . والاشتقاق مما تتسع به اللغة فى ألفاظها ومعانيها .

والاختلاف بين الأصل والفرع فى غير الحروف الأصلية ، أو فى شكل الأصلية ، إما على التحقيق ، كما فى الفاهم من الفهم ، والحذر من الحذر ؛ وإما على التقدير ، كما فى طلب من طلب ، فيقدر أن فتحة اللام فى الفعل غيرها فى المصدر ، ولو لم يكن اختلاف لكان اللفظ عين اللفظ .

في الاشتقاق حجة لغوية

إذا قلت : فلان العالم مثلا ، فمدلول العالم ذات قام بها العلم ، فالمشتق يدل على المشتق منه ، لأن العلم وهو المشتق منه جزء من مجموع معنى العالم ، أى المشتق . فلا يوجد المشتق دون المشتق منه ، وإلا لزم وجود كل الشيء دون جزئه ، وهذا مستحيل .

ولا ينقض هذا أنه يصح إطلاق اسم كل الشيء على جزئه ، لأن ذلك مجاز ، والكلام في صحة الإطلاق على الحقيقة .

وقد احتج أهل السنة بمثل هذا على بعض المعتزلة الذين أطلقوا نحو العالم من المشتقات على الله تعالى ، وأنكروا وجود المشتق منه . ولم ينكروا مثل ذلك في المخلوقين .

ولكن أهل السنة جعلوا العلة في صحة إطلاق العالم مثلا على الله وعلى عباده وجود المشتق منه .

وقد أخذ أهل الفقه بدلالة المصدر على فعله المشتق . فاذا قال قائل : لى عليك حق ، فقلت : حقا كان ذلك إقرارا : لأن التقدير حققت فيما قلته حقا . وسأذكر ما يرتبط بهذا .

ومرجع الفريقين إلى اللغة .

*
* *

ومن المشتق ما هو مطرد كاسم الفاعل واسم المفعول مثل الناصر لكل من وقع منه النصر ، والمحمود لكل من وقع عليه الحمد . ومنه ما هو مختص ببعض الأشياء ، كالفارورة من القرار للزجاجة المعروفة دون غيرها مما هو مقر للسائح كالنكوز (على طريقة) والمطرود لا يتوقف على السماع . والمختص يتوقف عليه .

*
* *

الاشتقاق أخص من الصرف : لأن الاشتقاق لا يكون إلا فيما بنت العرب .
والصرف أعم منه ، لأنه يكون فيما بنت العرب ، وفيما لم تبني ، كضرب من
ضرب .

ذلك هو الاشتقاق الأصغر، الذي ينصرف إليه اسم الاشتقاق عند الإطلاق،
ويحتج به في اللغة .

أما الاشتقاق الأكبر فهو أن يؤخذ أصل ثلاثي ، ويتلمس له وتقالبيه
الستة — إن كانت — وما يتصرف من كل واحد منها ، معنى مشترك ، وإن
نأى شئ من ذلك رد إليه بتلطف .

ومن ذلك (ن ج د) فإنه في تقاليبه كما ذكر يفيد القوة ، فهي المعنى المشترك .

(النجد) : الإعانة ، وكذلك الإنجاد ، والنجد : الشجاع الماضي فيما يعجز
غيره . وفي كل هذا قوة . والنجد : ما أشرف من الأرض وارتفع . وفي ارتفاعه
قوة ولو لمن عليه . والنجدة : القتال ، وفيه قوة . والنجدة : الفرع ، والفرع
يغلب عنده المرء ، ففيه قوة .

و (ن د ج) ذكر بعض اللغويين (أندوج) السرج بمعنى لبدته . ولكنه
ليس بالنون . بل بالباء (أبدو ج) وهو معرب . هذا ما في (ن د ج) ،
فسقط .

و (الجند) العسكروالأعوان . وفيهم قوة ، وبهم تكون القوة .

و (الجندن) حسن الصوت . وهو مما يفتخر به ويؤثر في النفس ، وفي هذا
قوة . و (أجدن) استغنى بعد فقر . وفي الاستغناء قوة .

و (الدَّجَج) لإحكام الأمر . وإحكام الأمر يقوى به صاحبه . و تراب
دايج : تشيره الرياح ، وإذا أثارته أثر فيها وغيرها ، وفي ذلك
قوة .

و (الدَّجْن) المطر الكثير . وفيه قوة . والدجّنة : الظامة . والظامة ترهب ،
ففيها قوة .

*
* *

الاشتقاق الأكبر هذا ابتداه ابن جنى ، وبين به حذقه . بفعل المعنى
المتطلب الذى لا يأتى كثيرا بسهولة معنى للكلمة فى تقاليدنا ، ولو بعد عما وضعت
له الكلمات فى اللغة ، كما يرى فى المثال السابق فلا يحتج به فى اللغة لعدم اطراده .
وكان لأبى على الفارسي شيخ ابن جنى بعض أنس به .

والأصغر والأكبر يسميان الصغير والكبير .

*
* *

وعندهم تقسيم آخر للاشتقاق : إذ يجعل ثلاثة أنواع . فيقال : هو رد لفظ
إلى آخر - ولو مجازاً - لمناسبة بينهما فى المعنى واللفظ .

فإن اتفقا فى الحروف الأصول وترتيبها ، فالاشتقاق الصغير . وهو الأصغر
المتقدم .

وإن اختلفا فى ترتيبها ، فالاشتقاق الكبير . بكبذ وجذب . وهو يرجع إلى
الأكبر السابق .

وإن اختلفا فى بعض الحروف الأصول ، وكان هناك تقارب ، فالاشتقاق
الأكبر ، كنعق ونهق .

يكون كل من اللفظين فى الكبير والأكبر أصلاً إذا استويا مثلاً فى كثرة
التصرف والاستعمال .

وبعض الأولين كان يقول بهذا الأكبر . وبعضهم كان يستروح إليه ولكن الصحيح أنه يتخلف (١) .

أهل اللغة يثبتون الاشتقاق الأصغر . إلا أن فريقا منهم يرى أن بعض الكلام مشتق ، وبعضه ليس بمشتق . وفريقا منهم يرى أن كل الكلام مشتق . ويرى بعض أهل النظر أن الكلام كله أصل (٢) .

والرأى الثانى غير صحيح : لأنه يلزم عليه أن تكون كل كلمة فرعا ، ولا بد أن يكون بعض الفروع أصلا ؛ وكيف يكون الشيء الواحد أصلا وفرعا ؟ وقد جعل الفرع دالا على ما فى الأصل وزيادة ؟

لقد ذهب بعض البصريين (٣) إلى أن الوصف الدال على الحدث والموصوف كاسمى الفاعل والمفعول ، مشتق من الفعل الدال على الحدث والزمان المعين . والفعل مشتق من المصدر الدال على الحدث ؛ فالفعل أصل الوصف ، وفرع المصدر . ولكن الوصف الدال على الحدث والموصوف لا يدل على الزمان المعين الذى فى الفعل ، فليس الفعل أصلا للوصف ، وليس الوصف فرعا من الفعل ، دالا على ما فيه وزيادة . وإنما هو فرع من المصدر كالفعل .

والرأى الثالث (وهو رأى بعض أهل النظر) غير صحيح كذلك : لأنه ينكر الصلة المحسنة فى اللفظ والمعنى بين الكلمات ، فى مثل علم ، ويعلم ، واعلم ، والعالم ، والمعلوم ، والعلم .

(١) يرجع إلى ابن جنى والسيوطى والطار .

(٢) المزهري وغيره . وعلى الرأى الأول سيبويه والخليل وغيرهما . وعلى الرأى الثانى لغويون

متأخرون ، وكذلك سيبويه فيما يحكى .

(٣) كالسمرقانى ، أبى على الفاروسى .

الاختلاف فيما يشتق منه

اختلف الرأي فيما يكون منه الاشتقاق . وقد يتوهم من يريد الاشتقاق أنه إذا جرى على طريقة وقف في وجهه غيرها عند العمل ؛ وهذا وجيز من البيان يعلم منه ما هنالك :

يرى أهل البصرة أن المصدر هو الأصل الذي يكون منه الاشتقاق ، فيشتق منه الفعل وغيره : لأن شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة (هي الغرض من الاشتقاق) ، والفعل وغيره فيهما ما في الأصل وزيادة ، فإن المصدر يدل على الحدث ، والفعل يدل على الحدث وزيادة ، هي الزمان المعين ، وغير الفعل يدل على الحدث وزيادة توافق وضعه .

ويرى أهل الكوفة أن الفعل هو الأصل الذي يكون منه الاشتقاق ، فيشتق منه المصدر وغيره ، وهذا الفعل هو المضارع على الراجح لا الماضي .

ومما يركن إليه أهل الكوفة أن المصدر يصح بصحة الفعل ، ويعتدل باعتداله ، كقاوم قواما ، وقام قياما ، وشأن الفرع أن يحمل على أصله .

وتقد هذا بأنه لا يدل على أصالة الفعل وتفرع المصدر عنه ، وإنما هو للشاكلة ، كيعد ، أصله يوعد ، فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، ثم قيل : أعد ، وتعد ، ونعد . فحذفت الواو من الثلاثة حملا على يعد ، ولا يدل ذلك على أنها فروع من يعد ، ومشتقة منه .

*
* *

رجحوا ما رأى أهل البصرة من أن المصدر هو الأصل ، بحجة أن شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة ، وهي أقوى ما عندهم من الحجج ، مع أنه لا يقوم برهان يؤيدها ، ولو قام برهان كذلك لأكره عقول أهل الكوفة على

قبولها ، حتى يرجعوا عن جعلهم المصدر ، الذى لا يدل إلا على الحدث فرما من الفعل ، الذى يدل على الحدث والزمان المعين . فان فى ذلك زيادة الأصل على الفرع .

فالمسألة ظن واجتهاد . وبعض الظن والاجتهاد أولى من بعض .

هل يظهر للاختلاف فيما يشتق منه أثر فى العمل

إن أهل البصرة إذا وجدوا المصدر اشتقوا منه الفعل على القياس للاستعمال ، ما لم يكن مانع .

فإذا وجدوا الفعل دون المصدر أتوا بالمصدر على القياس للاستعمال ، ما لم يكن مانع .

وأهل الكوفة إذا وجدوا الفعل دون المصدر اشتقوا منه المصدر على القياس للاستعمال ، ما لم يكن مانع .

فإذا وجدوا المصدر كان ذلك دليلا على وجود الفعل ، ما لم يكن مانع . ففى كلامهم أنه يستحيل وجود الفرع من غير أصل .

وبعض من يجرى على الطريقة البصرية والكوفية يرى أن مصادر الثلاثى المجرد لا قياس فيها .

فهل ترى ثمرة الاختلاف عظيمة ؟ وهل ترى شيئا يقف فى وجه من يريد الاشتقاق عند العمل ؟

*
* *

يذكر بعضهم أن مصدر غير الثلاثى مشتق من الماضى باتفاق الفريقين ، ولكن هذا مخالف لإطلاق أن المصدر أصل عند أهل البصرة مع حجته ، ولما كان من تصريح . ومخالف لترجيح أن الاشتقاق من المضارع مطلقا عند أهل الكوفة .

إن لهم مصادر مشتقة من الأسماء الجامدة ، كالتحجر من الحجر ، ومعاني المصادر مشتتة على معاني الأسماء الجامدة .

المصدر المجرد أصل للزيد .

المصدر المعلوم أصل للفعل المعلوم ، والمصدر المجهول أصل للفعل المجهول .

الأصالة التي اختلف فيها أهل البصرة والكوفة ، إنما هي من ناحية الاشتقاق .

وأما من ناحية العمل فالفعل أصل بالاتفاق .

لا اشتقاق بين لغة العجم ولغة العرب . وما رآه بعضهم من أن إبليس مأخوذ من الإبلاس ، وما أشبه ذلك فهو خطأ . وفي القاموس (وأبلس : يئس وتخيّر ، ومنه إبليس ، أو هو أعجمي) .

والكلمة غير العربية لا توزن ، لأنه لا يعرف الأصل والزائد من حروفها . أما

ما ألحق بالأبنية العربية فيوزن ، لبيان ما هو في حكم الأصل والزائد من الحروف .

وفي كتب اللغة ألفاظ معربة ملحقة بالأبنية العربية ذكر وزنها ، وحصل منها

اشتقاق كما يحصل في الألفاظ العربية .

مصدر الثلاثي المجرد وغيره من ناحية القياس

هذا مبحث لا يستغنى عنه من يريد الاشتقاق ، لما فيه من بيان اختلاف

النظر في القياس والطريق الذي يسلك .

إن مصدر الثلاثي المزيد والرابع المجرد والمزيد قياس مضبوط . والاشتقاق

في ذلك أصدق منه في غيره .

أما مصدر الثلاثي المجرد فيرى سيئويه أنه قياس وأنه إذا سمع عن العرب غير

القياس لم يكن القياس جائزاً . وجرى الجمهور على هذا .

ويرى الفراء أن القياس جائز في هذه الحال . لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب .

إن في رأى الفراء سعة . ولكنه يزيد في أوضاع المصادر الآتية عن العرب بلا حاجة .

ويرى أن ما كان متعديا من الأفعال الثلاثية يجوز في مصدره الفَعْل والفعول فيقال مثلا ضرب يضرب ضربا وضروبا . وهذا يجرى فيما سمع له مصدر وفيما لم يسمع له مصدر .

ويرى أن باب فَعَل (بالفتح) يفعل (بالضم أو الكسر) إذا لم يسمع له مصدر جعل مصدره على الفَعْل أو الفعول . الفَعْل لأهل الحجاز . والفعول لأهل نجد .

وهذا يعم المتعدي واللازم . ففعل متعديا أو لازما مصدره عند أهل الحجاز الفَعْل ، وعند أهل نجد الفعول .

ولكن القياس عند غيره أن يكون الفَعْل للمتعدى والفعول للآزم (على شرائط) وقد يشتركان مثل عبرت النهر عبرا وعبوراً . وسكتت سكتنا وسكوتا .

وما رأى الفراء في باب فعل خير مما رأى قبل . فإن كلامه هنا في غير ما سمع من العرب .

فلا يبنى عليه زيادة على أوضاع عرفت . وإنما هو مخالف لقياس الجماعة فيما لم يسمع .

وجعل بعضهم مصدر الثلاثى المجرد غالبا ، ولكن يرى بعضهم أن الغلبة علامة القياس أو مجوزة للقياس . فإذا لم يكن هذا غرضه فله طريقته التى تنشئ منزلة بين القياس والسماع .

ورأت طائفة أن مصادر الأفعال الثلاثية لا تدرك إلا بالسماع ، فلا يكون فيها قياس . وهؤلاء ضيقوا الأمر مع أن العرب تركوا لهم عوامل السعة .

فإن رأيت من الثلاثي المجرد فعلاً متعدياً أو لازماً لا تدري كيف تكلم العرب بمصدره جاز أن تتكلم بمصدره على القياس عند من يراه ، ولا يجوز ذلك عند من لا يراه .

يلزم عند الاشتقاق تمييز المصدر من اسمه

اسم المصدر مشتق من المصدر على ما سبق . فلا يشتق منه شيء ، إلا إذا كان مصدراً من جهة أخرى . وهذا بيان أمرهما :

المصدر اسم الحدث الذي يجرى على الفعل ويجمع حروفه وليس علماً .

فمدلول المصدر الحدث ، وهو المعنى القائم بغيره . وقد سمي سيبويه المصدر فعلاً وحدثاً .

وهذه التسمية لها أثر في كتب اللغة .

ويقع في بعض الكلام إطلاق المصدر على نحو الضاربية والمضروبية : أى الكون ضارباً ، والكون مضروباً . ويسمى نحو الضاربية بالمصدر المبني للفاعل ونحو المضروبية بالمصدر المبني للفعول ، وإن كان الذى يحصل منه الاشتقاق هو الضرب الجارى على ضرب المبني للفاعل ، وضرب المبني للفعول .

واسم المصدر اسم لفظ المصدر الذى لا يجرى على الفعل ويجمع حروفه غالباً . فمدلوله لفظ المصدر ، ويرى بعضهم أن مدلوله الحدث ، ولكن ذلك بالنيابة عن المصدر فيكون المصدر دالاً على الحدث بالأصالة . وسبيل الأول أقرب .

إذا قيل أعطى إعطاءً ، فاعطاء مصدر جرى على الفعل وجمع حروفه دون نقص .

وإذا قيل أعطى عطاءً فعطاءً اسم مصدر لم يجر على الفعل ويجمع حروفه ، ولكنه أقيم مقام المصدر .

. فالإعطاء أخذ منه أعطى ، والعطاء لم يؤخذ منه أعطى ، لأن حروفه لم تبلغ حروف أعطى .

ومن أسماء المصادر اسم مصدر علم ، كما في قولهم (بَحَرَ بَحَارًا) جعل بَحَارٍ علما على الفَجْرَة ، بمعنى الفجور ، (١) ولكن بَحَارٍ جمع حروف الفعل (بحر) دون نقص وهذا شأن المصدر . ولا يكون ذلك في اسم المصدر إلا على خلاف الغالب ، وقد بنى الكلام على الغالب . ولكن لم يجعل مثل هذا مصدرا لما فيه من معنى العلم ، حتى إنه لا يكون مؤكدا لعامله لأن معنى العلم زائد على معنى العامل .

إذا قيل مثلا : اغتسل غُسُلا . فغسلا (بالضم) على المختار ، و (الفتح) على غيره اسم مصدر من الاغتسال .

وإذا قيل غسل الشيء يغسله غَسَلا و غُسُلا ، فالغسل بالفتح والضم مصدر غسل .

وذهب بعضهم إلى أنه بالفتح مصدر غسل ، وبالضم اسم مصدر غسل .

وذهب بعضهم إلى أنه بالضم مصدر غسل ، وبالفتح اسم مصدر غسل .

فالغسل بالضم والفتح اسم مصدر اغتسل ، وبالضم والفتح مصدر غسل ، واسم مصدر غسل .

فالغسل يشتق منه من جهة أنه مصدر ، وإن وقع في الكلام على أنه اسم مصدر .

وإذا كان الغسل بالضم أو الفتح اسم مصدر من الاغتسال ، فهو جارٍ على الغالب .

(١) فعال لاؤنث ، والباء في الفجرة لتأنيث الحقيقة لا للوحدة . وبعض اللغويين يقول بَحَارٍ اسم

للفجرة والفجور ، وهو معرفة .

وإذا كان الغسل (بالضم) اسم مصدر من الغسل (بالفتح) فهو جارٍ على غير الغالب .

وإذا كان (بالفتح) اسم مصدر من الغسل (بالضم) فهو جارٍ على غير الغالب . كذلك .

حكم صوغ التصارييف من المصدر

إن صوغ التصارييف على القياس ثابت في كل مصدر تقل بالاتفاق ، وهو في حكم المنقول^(١) عن العرب .

فإذا وجدت في اللغة مصدرا دون تصارييفه ، فلك أن تصوغ منه تصارييفه على القياس . ولا نزاع في ذلك ، كأن العرب قالوه . وليس لك هذا للاستعمال إذا كان هناك مانع . ويجوز أن تأخذ بقول مثبت المصدر دون نافية إذا لم تبطل قول مثبتة الحجّة .

وليست هذه المسألة من مسائل الخلاف في ثبوت اللغة قياسا .

محل الخلاف في ثبوت اللغة بالقياس^(٢)

إن محل الخلاف في ذلك أن يكون هناك شيء وضع له اسم لمناسبة . فهل يثبت هذا الاسم لغيره بالقياس عند وجود تلك المناسبة فيه ؟

لقد رأى بعض الأئمة هنا أن اللغة لا تثبت بالقياس ، وهو المختار . ورأى بعضهم أنها تثبت بالقياس .

(١) المزهر عن الغزالي في المنحول . والكلام على طريقة أهل البصرة . وقد اتبعها أهل الأصول وأهل الكلام . والمصدر عند أهل الكوفة فرع يدل على أصله ، وهو الفعل .

(٢) كما في علم الأصول .

ذلك أن الخمر مثلا — وهي المتخذة من ماء العنب — سميت نحرًا لأنها تخمر العقل وتغطيته ، فإذا وجد ذلك الوصف — وهو التخمير — المناسب للتسمية في النبيذ ، ثبت له اسم الخمر لغة عند من يرى ثبوت اللغة بالقياس . فيجب اجتنابه بآية (إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) ، ووجوب اجتناب النبيذ بالآية هو فائدة ثبوت اللغة بالقياس . فيستغنى في النبيذ مثلا عن قياسه على الخمر شرعا .

أما من لا يرى ثبوت اللغة بالقياس فيحتاج إلى دليل من السنة ، أو إلى القياس الشرعي ، لأن المناسبة الموجودة ليست علة لصحة إطلاق الاسم ، بل لأن التسمية بهذا الاسم أولى .

ومثل الخمر والنبيذ في ذلك السارق والنباش . سمي السارق سارقا لأنه أخذ مال غيره خفية . وهذا موجود في النباش ، فهل يثبت له اسم السارق بالقياس ، حتى يدخل في عموم آية (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ؟

*
* *

إنما كانت اللغة على المختار لا تثبت قياسا في مثل هذا ، لأننا علمنا العرب يضعون الأسماء لمعان ، ويخصصونها بالحال . كما يسمون الفرس أدهم اسواده ، وكيئا لحرته ، ولا يسمون الثوب الذي لونه السواد أو الحمرة أدهم أو كيئا . لأنهم ما وضعوا الأدهم والكيئا للأسود والأحمر مطلقا . بل لفرس أسود ، وفرس أحمر . وكما يسمون الزجاج التي تقر فيها الماء قارورة : أخذنا من القرار ، ولا يسمون الكوز أو الحوض قارورة ، وإن قر الماء فيه (على طريقة) .

فكل ما ليس على قياس التصريف الذي عرف منهم بالتوقيف فلا سبيل إلى إثباته ووضعه بالقياس .

ليس من محل الخلاف الصفات المشتقة ، كاسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما ،
فقد ثبت بالنقل أن القياس مطرد فيها .

بل الواضح إذا وضع لفظا يعم ، بنقل من اللغة أو استقراء ، كصيغة المشتق
والمصغر والمنسوب وغيرها ، مما هو من الوضع النوعي ، كفى سماعه منه ،
والاستعمال مفوض إلى المتكلم وفق الأصل الكلي . وليس المتكلم في حاجة إلى سماع
الأفراد من الواضع .

وليس من محل الخلاف الأعلام ، فانها خارجة بمراعاة المعنى العلمي ، وإن
اشتمل بعضها على مناسبة كالأعلام المنقولة . إن الأعلام غير معقولة المعنى ، والقياس
فرع المعنى ، فلا يجري القياس فيها ، فإنها ليست لوصف المسمى ، بل لتعيينه
وتعريفه .

الاحترام ومشتقاته

الاحترام مصدر نادر ، لا يكفي الاشتقاق وحده في التكلم بفعل منه أو اسم
فاعل أو اسم مفعول . ولم يثبت الاحترام من أصحاب الكتب اللغوية المشهورة
التي بين أيدينا إلا صاحب المصباح . لقد أثبتته ولم يذكر له فعلا ولا اسم فاعل
ولا اسم مفعول ، ولم يذكر غيره من أصحاب هذه الكتب شيئا من ذلك في (حرم)
كما يذكر المنقول عن العرب . مع أن لهذا المصدر ومشتقاته دورانا على السنة أهل
اللغة والعلم والأدب : قديما وحديثا .

ما الذي جاء في المصباح . جاء فيه (والحرمة : المهابة . وهذه اسم من الاحترام
مثل الفرقة من الاقتراق) .

ولم يأت في المصباح أن هذا المصدر لا يبنى منه فعل مثلا ، حتى يكون في الامر
نظر من هذه الناحية . إذا يجوز أن يشتق منه الفعل (احترم) ولكن احترم على وزن

افتعل ، وهذا الوزن مشترك بين المتعدى واللازم ، كتفعل وتفاعل واستفعل .
ولا يفصل في التعدى واللازم إلا النقل عن العرب ، وإن لم يذكر أهل اللغة شاهدا
لأنهم أمناء .

هل يفهم من كلام المصباح فصل في هذا الأمر ؟ يفهم منه أن الحرمة اسم
مصدر من الاحترام واسم المصدر يقوم مقام المصدر ، ويشتمل على معنى المصدر
بحكم الاشتقاق . وقد فسرت الحرمة بالمهابة ، فيفسر الاحترام بالمهابة ، والمهابة
مصدر المتعدى (هابه بهابه) بمعنى خافه وأجله . والأصل في التفسير أن يوافق
المفسر . فإذا كان التفسير هنا آتيا على الأصل ، كانت الحرمة اسم مصدر
المتعدى . فيقال احترمته حرمة : بمعنى هبته مهابة ، وكذلك احترمته احتراما ،
ولكن التفسير في بعض الأحيان لا يأتي على الأصل .

ما الذى هنا فى اللسان والقاموس ؟ الذى فيهما أن الحرمة المهابة ، وليس
فيهما أن الحرمة اسم من الاحترام . لقد قوى كلام المصباح بعض القوة ، ولكن
بقى فى النفس شيء ، لأن شبح الشك مائل ولا تصریح ، والمسألة نادرة ، وقد
أحاطت بها أمور تلحقها بالمتشابهة .

من ذلك أنا نرى الزبيدى الذى يقرب زمانه من زماننا (على كثرة ما جمع)
يفر من ذكر الاحترام ومشتقاته . ومن عرف الزبيدى عرف أنه ينقل من
المصباح وغيره ، ويستدرك ما فات القاموس .

ونرى النووى إذا كتب فى اللغة فتر من ذكر الاحترام ومشتقاته ، وإذا
كتب فى الفقه لم يفتّر .

ونرى الزمخشري صاحب الأساس يفر من ذكر الاحترام ومشتقاته فى (ح ر م)
ويقول فى (م ل ح) وفلان ملحه موضوع على ركبته : أى هو كثير الخصومات ،
كأن طول مجاثاته ومصاكته الركب قرح ركبته ، فهو يضع الملح عليهما يداويهما به

وقيل الملح : الحرمة ، وإن معناه أنه يحترمك مادام جالسا معك ، فإذا قام عنك
رفض الحرمة .

ونرى الزبيدي يرجع إلى الأساس في (م ل ح) وينقل ما ينقل . ويفتر من كلمة
(وإن معناه أنه يحترمك) ، كأنه يرى أنها من تفسير اللغة لا من اللغة ، وكلمة يحترمك
من مثل الزمخشري لا يستشهد بها .

ونعلم أن الفيومي وضع المصباح في غريب الشرح الكبير للرافعي ، وقد أتى
الرافعي بكلمة (محترم) اسم مفعول في مواضع ، ولم يأت بها الفيومي في المصباح .
ولو أتى بها دون لفظ الاحترام لعلم أن الفعل متعد ، وأن مصدره الاحترام . أريد
مثلا أن يبين أن المصدر واسمه مسموعان دون غيرهما بحسب علمه ؟ أم يريد أن
يؤخذ المصدر واسمه من كتابه ، ويؤخذ اسم المفعول الدال على تعدى الفعل من
الشرح الكبير .

وفي معيار اللغة (والحرمة : اسم من الاحترام ، كالفرقة من الاقتراق) من احترم
الرجل (على افتعل) إذا صار ذا حرمة ، أو من احترمه : إذا جعل له حرمة .
وهذا كتاب حديث جاء من بلاد العجم منذ سنوات ، ولم يشمله نظر الناقلين
مثل الكتب المشهورة .

وقد ذكر صاحب الكتاب الكتب التي أخذ منها كتابه . وهي المصباح ،
والصباح ، والنهاية لابن الأثير ، والقاموس ، وشرحه للزبيدي ، والمغني لابن
هشام . ومجمع البحرين لفخر الدين الطريحي النجفي ، وصراح اللغة لأبي الفضل
محمد بن عمر بن خالد ، والتبصرة في كليات الصرف . وهل نقد مجمع البحرين هذا
وصراح اللغة والتبصرة ؟

لقد أتى معيار اللغة بكلام المصباح هنا ، ثم أتى باحترام لازما ومتعديا . وهذا
يحتاج فيه إلى أصل ينقطع عنده النزاع .

نولى وجوهنا شطر بعض النحويين الكبار ، لعلنا نجد الضالة ، فانهم متصلون بأهل اللغة اتصالا شديدا .

ذكر أبو عبد الله بن مرزوق ^(١) أن لفظ محترم اسم مفعول من احترامه ، وهو من الحرمة ، وهى ما لا يحل انتهاكه ^(٢) وصاحب القاموس سمع كلمة (محترم) بفتح الراء ، ولم يمنع ذلك وابن مرزوق حاضر .

وذكر العلامة خالد بن عبد الله الخزرجى ^(٣) صاحب التصريح أن كلمة محترم بفتح التاء والراء ، وأن المحترم : الموقر .

وذكر أبو البقاء صاحب الكلبيات أن المحترم : المكرم .

نقصد بعد هؤلاء النحويين للعلماء الموثوق بهم ، لعل لهم كلاما فى ذلك .

جاء فى كلام نجر الدين الشيرازى ^(٤) أن المحترم بالفتح المعزز المكرم . وهو يروى هذا الضبط عن صاحب القاموس عن ابن جماعة .

وجاء فى كلام شهاب الدين بن العماد ^(٥) أن المحترم من (احترمت زيدا : عظمته) .

وذكر العلامة البساطى ^(٦) أن المحترم (بالفتح) الموقر .

لقد ساق هؤلاء وهؤلاء كلامهم وعليه طابع اليقين ، يتكلمون كما يتكلم أهل اللغة ، ويضبطون كما يضبطون . أفىؤخذ عنهم هذا ولا ضير إذا كان الكتاب اللغوى الذى رجعوا إليه أو رجع إليه من نقلوا عنه قد صار إلى العدم ، أو سار إلى أرض بعيدة أو مجهولة .

(١) توفى سنة (٧٨١ ٢٢٠) هذا معنى آخر للحرمة وباب الأخذ واسع (٣) توفى سنة ٩٠٥ كما

فى الكشف (٤) كان فى القرن الثامن والتاسع (٥) توفى سنة ٨٠٨ (٦) يوسف البساطى من علماء القرن التاسع .

ولكن ما بال صاحب القاموس يفر من الاحترام ومشتقاته في القاموس ،
ولا يفر من (محترم) بالفتح في غير القاموس ؟ إن هذا منه يحدث شبهة قوية
في المسألة . ولكن يجوز أن يكون هناك كتاب لغوي فيه مثلا (محترم) اسم
مفعول ، وقد تيسر لغيره ولم يتيسر له ، واللغوي لا ينقل إلا من أصل ثابت .

وقع في كلام الطبري (يحترم ذلك) ولم أعتد على مثل هذا لأحد قبله . أتى
ذلك في تفسيره (١) ، وقد أملاه من سنة ٢٨٣ إلى سنة ٢٩٠ ، وهو إمام
في العربية والدين ، وتوفي سنة ٣١٠ .

• ووقع في تفسير الزمخشري (محترم عظيم الحرمة) (٢) .

• وجاء في تفسير أبي حيان (لكونه محترما) (٣) .

• وذكر البنجديهي أن الحرم أقوام (محترمون) (٤) .

• وجاء في كلام الشهاب الخفاجي (جعله الله محترما) (٥) .

ألي الكلام هؤلاء الأعلام في العربية أصل في اللغة لم نجده نحن ؟ إنه لا يستشهد
بكلام أمثالهم ، وإنما يستشهد بكلام العرب .

إن حبيب بن أوس راوى " ديوان الحماسة " من المحدثين الذين نشئوا بعد
الصدر الأول ، والمحدثون لا يستشهد بكلامهم ، ولكن الزمخشري استشهد بكلامه
من جهة أنه عالم بالعربية ، وجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، وقد وثق العلماء
بروايته وإتقانه ، فهو استشهاد خاص ، وكيف يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ،
وإتقان الرواية لا يستلزم إتقان الدراية .

(١) في آية (جعل الله الكعبة البيت الحرام) سورة المائدة (٢) في آية (ربنا إني أسكنت من

ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم) . سورة إبراهيم (٣) مثل الزمخشري (٤) في شرح المقامة ٣٨

للحريري وتوفي البنجديهي سنة ٥٨٤ هـ (٥) في شرح الشفا .

وقد استشهد أبو علي الفارسي بكلامه كذلك ، فلامه لأئمون ، وقالوا كيف يستشهد بكلام مولد ؟ وقد صنف الناس فيما وقع له من اللحن في شعره .

وإنا لنرى مع هذا بعض النحويين يأتون بشعر مثله للاستئناس به .

بعد هذا كله وجدت في كتاب الأفعال من مقدمة الأدب للزنجشري (احترمه ، وهي الحرمة . واحتشمه ، واحتشم منه ، وهي الحشمة) ووجدت في نسخة أخرى (احترمة حرمة) وفي ذلك اللجة على تعدى الفعل .

مصادر دون أفعالها وأفعال دون مصادرها

أثبت أهل اللغة مصادر دون أفعالها ، وأفعالا دون مصادرها ، وتكلم النحويون في طائفة من ذلك ، ورأوا أن ما لم يوضع يقدر وفق أصولهم ، ولكن لا يلزم من التقدير جواز الاستعمال ؛ ويعرف المانع من كتب اللغة والنحو .

بعض المصادر التي لا أفعال لها

من المصادر التي لا أفعال لها ويس وويب . وبعض النحويين يذكرونها في المصادر التي لم تستعمل أفعالها . يقال : ويس فلان : أى رحمة له ، ورفقا به . وويب لهذا الأمر : أى عجا له . . .

ولم تنطق العرب بفعال من الويس والويب ، وما أشبههما ، كراهة اجتماع إعلالين فيه : إعلال فائه كوعد ، وإعلال عينه كباع ، فإن اجتماعهما ثقيل في تصريفه . فلا يقال واس يويس ، وواب يويب ، إلا في التقدير .

لقد قام بالكلمة هذا الاعتلال الصرفي ، وهو عيب في جوهر الكلمة ، يمنعنا من التكلم بها كما منع العرب .

يرى ابن جنى أن العرب لم يتكلموا بفعل من (الفوظ) ، والفوظ : الموضع ونحروج النفس .

ويرى أنهم لم يتكلموا بفعل من (الأيين) كذلك . والأين : الإعياء .

ولكنه يجوز التكلم بالأفعال التي وردت مصادرهما دونها قياسا ، أى ما لم يكن مانع . وليس هنا مانع صرفي أو غيره كالإماتة . فيقال : فاذ الميت يفوظ ، وأن الرجل يثين ، فيشتق الفعل غير الوارد من المصدر الوارد .

ولكن ثبت أن العرب قالوا فاذ الميت يفوظ فوظا . وأن الرجل يثين أينما من الإعياء . فالفعل عند ابن جنى قياس ، وعند غيره سماع .

وفي كثير من الأحوال نرى الكلمة التي نفاها لغوى وأثبتها آخر قليلة الاستعمال .

وإذا رأيت في القاموس مثلا (اللطم : الاضطراب والطمع) بلا زيادة على هذا ، ففعل هذا المصدر كاصطلاح القاموس على مثال كتب ، في لزومه المفهوم من الاضطراب ، وتعديه المفهوم من الطعن . ولا يقول صاحب القاموس على مثال كتب إلا إذا كان مسموعا .

المصدر الممات وغيره

العرب قد يحبون الكلمة ثم يميئونها ، ويستغنون باللفظ عن اللفظ ، حتى يصير المستغنى عنه كأنه لم يكن . يأتون بالكلمة فإذا لم تنقد لطباعهم نبذوها ، كالمراء يتذوق الشيء فإذا لم يعجبه طعمه طرحه .

في اللسان أن الهكف السرعة في العدو وغيره ، وهو فعل ممات . وسيبويه يسمي المصدر فعلا . إن العرب أماتوه ؛ وانصرفوا عنه إلى ما يؤدي معناه كالهطهطة^(١) ، على سبيل البدل والخيرة في لغة العرب للعرب لا لغيرهم .

(١) ابن سيده

فإذا لم يثبت أن هناك فعلاً مثلاً مستعملاً من الهكف ، فليس عندنا مصدر نشق منه فعلاً . فإن الميت لا يلد .

ولكن في القاموس : (الهكف : السرعة في العدو والمشي) ، وليس فيه أن المصدر ممت . وعلى هذا يكون المصدر حياً على مثال الفرح . فلك أن تتكلم به وبفعله من باب فرح .

ويذكر بعض اللغويين أن العرب أماتوا مصدر يذر وماضيه واسم فاعله ، واستغنوا عن ذلك بترك وتارك وتارك ، حتى إنهم يقولون ذره تركا ، وهو يذره تركا ، ولا يقولون ذره وذرا ، ولا يذره وذرا ، ويقولون تركه ، وهو تارك ، لا يقولون وذره ، وهو واذر .

وبعضهم يحكى المصدر والماضي على قلة . وإذا يكون المصدر والماضي مريضين لا ميتين .

ويزعم النحويون أن العرب أماتوا مصدر يدع وماضيه واسم فاعله ، وتحولوا عن ذلك إلى ترك ، وترك ، وتارك ، كالذى قبله .

ولكن حكى المصدر والماضي واسم الفاعل . يقال ودع الشيء يدعه ودعا : إذا تركه . وقرأ جماعة (ماودعك ربك) بتخفيف الدال ، وقال أبو الأسود الدؤلى :

ليت شعري عن خليلي ما الذى * غاله فى الحب حتى ودّعه ؟

وأشده الفارسي :

فأيهما ما أتبعن * فإني * حزين على ترك الذى أنا وادع

فالإماتة هنا ليست على معناها ، وإنما هي على معنى إهمال العرب استعمال ذلك في الأكثر ، فالاستعمال قليل أو شاذ ، والقلة أرجح . والقلة أو الشذوذ من ناحية السماع ، وأما من ناحية القياس فالقياس صحيح مطرد ، فلنا أن نتكلم بهذا سماعا وقياسا (١) .

يزعم بعضهم أن العرب انحرفت عن وذر وودع ذلك الانحراف لأن في أولها واوا ، والواو حرف ثقيل ، ولكن هناك أفعالا أخرى مبدوءة بالواو ، ولم تنحرف العرب عنها ، إلا أن يدعى أن العرب تحب تقليل هذا النوع .

بعض الأفعال التي لا مصادر لها

هاك مثالين من الأفعال التي لا مصادر لها ، لتعلم المانع من مجي مصدريهما وضير ذلك .

(الأول) دام الناسخة . يرى جمع أنها لا تتصرف (٢) ووجه ذلك أنها لا بد أن تكون صلة لما المصدرية الظرفية ، وما وقع صلة لها كان مضيه ملتزما عند العرب ، فيجوز عندهم مجرى المثل ، والأمثال لا تغير .

فإن كانت ما مصدرية غير ظرفية لم يكن المنصوب بعد دام خبرا ، بل حالا ، كيعجبني ما دمت سليما : أي دوامك سليما .

فدام الناسخة لا مضارع لها ، ولا أمر ، ولا اسم فاعل ، ولا مصدر .

وأما يدوم ، ودم ، ودائم ، ودوام ، فمن تصرفات دام التامة .

(١) ابن درستويه .

(٢) هذا الرأي للفراء وكثير من المتأخرين .

ويرى جمع أن لها مضارعا هو (يدوم) فهي عندهم متصرفة تصرفا ناقصا (١).
ولو ثبتت صحة مجيئه لكان استعماله في حد الندور أو القلة .

فأصحاب الرأي الأول وأصحاب الرأي الثاني متفقون على أنه لا مصدر لدام
الناسخة .

وادعى بعض الكتّاب في النحو بعد استقرار أمره أن لها عنده مصدرا : لأن
شرطها أن تسبقها ما المصدرية الظرفية ، وما المصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر ،
وهذا المصدر مصدرها . فلا يقال إنها مع ما بعدها في تأويل مصدر مقدر لا موجود .
والحكم بأن ذلك اختراع لما لم يرد عن العرب جور . فإذا قلت أحبك مدة دوامك
صالحا كان (دوام) مصدر الناسخة وصالحا خبره ، مثل أحبك ما دمت صالحا ،
والفرق تحكم .

ولكن إذا قلت أحبك مدة دوامك صالحا ، فكلمة مدة ليست كلمة (ما) التي
بشرطوا دخولها على دام حتى تنسخ ويكون لها خبر ، ولالألفاظ في النحو حكمها .

فتأويل أعطيك ما دمت مستقيا مثلا بأعطيك مدة دوامك مستقيا : تقريب
إلى الفهم ، كأنك قلت ذلك على أن مستقيا خبر ، وهو في الواقع غير خبر ، وإنما
هو حال ، فكلمة دوام مصدر دام التامة ، وليس لدام الناسخة مصدر إلا في التقدير .

(والثاني) كذب . إذ يكون الكلام في الإغراء ، مثل كذب عليك كذا ،
وكذبك كذا أي عليك به . فإن المعنى على الإغراء والمطالبة بلزوم الشيء .

وفي حديث عمر رضى الله عنه (كذب عليكم الحج ، كذب عليكم العمرة ،
كذب عليكم الجهاد ، ثلاثة أسفار كذبن عليكم) أي طابكم بهذه الأشياء .

(١) هذا الرأي لجمهور المتقدمين وبعض المتأخرين .

وقال لمن شكك اليه النقرس : (كذب عليك الظواهر) جمع ظاهرة ، وهي ما ظهر من الأرض وارتفع ، أى عليك بالمشى فيها ، وفي رواية (كذبتك الظهائر) جمع ظهيرة ، وهي شدة الحر .

وقال عنتره في خطاب زوجته (كذب العتيق) وهو التمر اليابس ، أى عليك بأكله .

وهذا الفعل جرى عند العرب مجرى المثل ، فلزم طريقة المضى ، فليس له مصدر ولا مضارع ولا غيرهما .

وهو مما اختلف اللغويون في معناه اختلافا عظيما ، كأنه من الكلام الذى درج ودرج أهله ، ومن كان يعلمه ، فان ظاهره بعيد من الإغراء ، ولو جاءت اللغة وافرة لما كانت حقيقته مسجاة ، ولما اجتهد اللغويون في تجربة الأفهام ، كما ترى في اللسان والتاج وغيرهما . .

قول بعض اللغويين لا تقل كذا ، أولا يقال كذا

إن قول بعض اللغويين لا تقل كذا ، أولا يقال كذا ، قد ينقض أو يخرج على الأكثر ، كقولهم لا فعل لكذا مثلا .

في الصحاح (قَمَصَ الفرس وغيره يَقْمَصُ وَيَقْمِصُ قَمَاصًا وَقِمَاصًا : أى استن^(١)) يقال هذه دابة فيها قماص ولا تقل قماص ، فثبت الكسر ، ومنع الضم^(٢) ولكن في اللسان أن الضم أفصح .

وفي القاموس (انتر به أى بالإزار ، ولا تقل أتر ، وقد جاء في بعض الأحاديث ، وعله من تحريف الرواة) .

(١) أى رفع يديه وطرحهما معا وعجن برجليه .

(٢) هذا يوافق ضبط الزبيدي .

وذكر ابن الأثير أنه جاء في بعض الروايات (وهي متزرة) ، وهو خطأ ، لأن
الهمزة لا تدغم في التاء . وذكر المطرزي أنها لغة عامية .

ولكن الرواة لم يحرفوا الرواية ، فقد صححها الكرماني وغيره . وأثبت ذلك
الصاغاني في مجمع البحرين .

وذكر في التكملة أنه يجوز أنثر بالمتزر ، فيمن يدغم الهمزة في التاء ، كما يقال
أتمنه ، والأصل أتمنه (١) وهو في اللسان كذلك . وفي المصباح وأنثرت : لبست
الإزار ، وأصله بهمزتين ، الأولى همزة وصل ، والثانية فاء افتعلت .

وذكر ابن السكيت أنه يقال فقأت عينه ، ولا تقل فقيت .

ولكن حكى أبو زيد أن من العرب من يخفف مثل هذه الهمزة فيقول قرئت
ونشيت ، وبديت ، ومليت الإناء ، وخببت المتاع ، وما أشبه ذلك . أصله قرأت
ونشأت ، وبدأت وملأت وخبأت .

وتكلم اللغويون في نضح الماء ونضخه ، فرأى الأصمعي أنه لا يقال من الخاء
فعلت ، إنما يقال أصابه نضح من كذا ، وما كان من فعل الرجل فهو بالخاء
(غير معجمة) .

وذكر أبو عبيد أنه يقال : أصابني نضح من كذا ، ولا يقال منه فعل ولا
يفعل .

ولكن أبا زيد ذكر أن النضح : الرش كالنضح ، وأنهما سواء ، تقول نضخت
أنضح .

وفي اللسان وخاصمت فلانا فخصمته أخصمه بالكسر ، ولا يقال بالضم .

(١) الزبيدي .

ولكن حكى أبو حيان وابن سيده الضم . فالنقل الأول على الشذوذ ، والثاني على القياس .

وذكر ابن قتيبة في المصادر التي لا أفعال لها قولهم : رجلٌ غمَّر ، أى غير مجزَّب بين الغمارة .

ولكن هذا المصدر له فعل مستعمل ، يقال غمَّر الرجل غمارة .
وذكر كذلك قولهم امرأة حصان بينة الحصانة ، ولكن الحصانة لها فعل مستعمل ، حصَّنت المرأة وأحصنت .

دلالة اسم المفعول على الفعل

حكى أبو زيد أن العرب قالوا (رجلٌ مُدَّرهم) : أى كثير الدراهم ، ولم يقولوا منه دُرهم .

وقد جاء عن العرب دَرهميت الحُبَّازى : على معنى استدارت ، فصارت على أشكال الدراهم ، فهذا غير الأول .

ولكن إذا جاء اسم المفعول من معنى ، فالفعل حاصل من هذا المعنى (١) فلك أن تقول دُرهم الرجل على القياس ، لا على أن العرب قالت ، وما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب .

والدرهم أعجمى معرب ، ألحق ببناء عربى هو الهِجْرَج ، ويطلق الهِجْرَج على الأحمق وغيره . وعمول الدرهم معاملة اللفظ العربى ، فاشتق منه .

ولأنما يدل اسم المفعول على الفعل إذا ورد عن العرب على القياس ، فأما إذا كان شاذاً فإنه لا يدل على الفعل ، كبروز : بمعنى منشور أو مظهر ، فإنهم لم يقولوا برزته بغير ألف (٢) وإنما قالوا أبرزته ، فاسم المفعول القياسى مُبرَز .

ومثل هذا يعلم من كلام أهل اللغة ، كما يعلم منه أن مثل الميسور على رأى من المصادر .

(١) ابن جنى وصاحب القاموس (٢) السرقسطى .

القاموس ومذهب أبي زيد في المضارع

ذكر صاحب القاموس أنه إذا أتى بالماضي ومضارعه دون تقييد كان الماضي ومضارعه بوزن ضرب يضرب . على أنه يذهب إلى ما قال أبو زيد إذا جاوزت المشاهير (١) من الأفعال ، التي يأتي ماضيها على فعل ، فأنت في المستقبل بالخيار : إن شئت قلت يفعل (بضم العين) وإن شئت قلت يفعل (بكسرها) .

وإنما يكون الضبطان إذا لم يكن مانع ، كما هو بين في الصرف .

وقد أورد على مثال ضرب يضرب كثيرا دون تقييد بوزن . وإنما علمنا ذلك مضبوطا بالشكل . ومنه هذبه يهذبه هذبا ، قطعه ونقاه وأخلصه وأصلحه . ورمطه يرمطه : عابه وطعن عليه . وقبن يقبن قبونا : ذهب في الأرض .

وتقد كلامه بأن أهل اللغة لم يأتوا بفعل خيروا المتكلم فيه ، وإنما قيدوه بالضم ، أو بالكسر ، أو بهما ، أو بالتثنية كينبع ، ويصبع ، ولم يكن الخيير إلا في الصدر الأول ، وتكلم الخير بما اختاره ، فاقتفى المتأخر آثاره ، وصار عليه المعول (٢)

ولكن إذا كان التخيير في الصدر الأول ، فهو تخيير تجيزه اللغة ، فتكلم الخير بما اختاره لا يمنع من التخيير بعد . وما عذر أهل اللغة في اختيار ضبط دون ضبط ؟

هل يجوز أن يلتبس أنهم دونوا ما اشتهر بعد التخيير . وهل يحسن الرجوع إلى التخيير بعد التدوين واشتهار مادون ؟

يذكر أبو عمرو بن العلاء أنه سمع الضم والكسر في عامة هذا الباب وأنه ربما اقتصر فيه على وجه واحد ، لا بد فيه من السماع .

ويذهب محمد بن يزيد ، وأحمد بن يحيى ، إلى أنه يجوز الوجهان في مستقبل فعل في جميع الباب .

(١) وقع في نقل غيره عن أبي زيد (إذا جاوزت المشهور) (٢) حاشية القاموس .

ويرى أبو علي أن هذين المثالين يعني يفعل ويفعل جاريان على السواء في الغلبة والكثرة : أى في جميع الباب .

أبعد هذا يزعم بعضهم أن أبا زيد تعدى ، فرأى أن كلا من الضم والكسر قياس ؟ غير أنه ربما يكثر أحدهما في إعادة ألفاظ الناس ، حتى يطرح الآخر ، ويقبح استعماله فإن عرف الاستعمال فذاك ، وإلا استعمالا معا .

إن أبا زيد توسط في الأمر ، ومثاله في ذلك قوم . فجعلوا التخيير فيما جاوز المشهور ، لا في الباب كله .

ويرى بعضهم أن غير المشهور هو ما بحثت عنه في مظانه فلم تجده . إذاً يكون ما في المظان من كتب اللغة مشهورا . وإذا كانت المسألة هكذا ، فلاى شىء ذهب صاحب القاموس إلى ما قال أبو زيد ؟

ويرى الفراء أنه إذا أشكل أمر يفعل ويفعل فليبت على يفعل (بالكسر) فإنه الباب عندهم .

ويرى أبو الحسن أن يفعل (بالكسر) أغلب من يفعل (بالضم) . ويمكن رجوع هذا إلى ما ذهب إليه الفراء .

ولكن جرى أبو علي على أن الكسر أفصح لا أغلب ، لما فيه من الخفة ، تكفق الفؤاد يخفق ، ويخفق . وبرد الماء يبرد ، ويبرد ، وسمط الجدى يسمطه ، ويسمطه .

وما ذكر من الآراء والمذاهب يجزى في اللازم والمتعدى .

وقرأ بعضهم في الفرقان (ويوم يحشرهم) بكسر الشين ، فذكر ابن عطية أن ذلك قليل في الاستعمال ، قوى في القياس ، لأن يفعل بكسر العين في المتعدى أقيس من يفعل بضم العين .

فرد أبو حيان بأن فعل المتعدى الصحيح جميع حروفه إذا لم يكن للبالغة ولا حلقى عين ولا لام ، فإنه جاء على يفعل ويفعل كثيرا . فإن شمر أحد الاستعمالين اتبع ، وإلا فالخيار . حتى إن بعض أصحابنا خيرا فيهما ، سمعا للكلمة أو لم يسمعا . يجوز أن يكون قد ذكر هذا الحكم للمتعدى وحده ، من أجل الفعل الذي في الآية ، فيوافق غيره في التعميم .

والمتعدى يصير لازما إذا حول من وزنه إلى فعل (بضم العين) لغرض المبالغة والتعجب ، مثل ضرب الرجل وفهم ، أى ما أضربه وأفهمه .

المغالبة ورأى الكسائي في المضارع الحلقى العين أو اللام

تبنى المغالبة على فعلته أفعله (بضم عين المضارع) إلا في نحو وعدت وبعث ورمىت ، فعلى أفعله (بكسر عينه) .

يقال واعدته فوعدته أعده ، وبايعته فبيعته أبيعته ، وراميته فرميتها أرميته . (بكسر عين المضارع) ، وكارمني فكرمته أكرمه (بضم عينه) .

وجاء المضارع في خاصني فخصمته أخصمه (بالضم) على هذا الأصل ، و (بالكسر) على الشذوذ .

وجاء المضارع في نحو شاعرني فشعرته أشعره (بالضم) على هذا الأصل ، كما نقل أبو زيد عن العرب . وسمع بالفتح ، كما نقل الجوهري ، من أجل حرف الحلق . وحكى عن الكسائي في المغالبة أن المضارع إذا كانت عينه حرف حلق ، كما في هذا (ومثل ذلك ما لأمه حرف حلق) لزم فتح عينه ، لاستثقال ضم العين مع حرف الحلق . وهذا قياس ذلك المضارع في غير المغالبة .

ونقد كلامه بأن طريقة نقل المضارع إلى الضم في المغالبة أولى ، لأنها ثبتت ، وحرف الحلق لا يوجب فتح العين ، وإلا أوجبه في مثل يدخل ويرجع .

الكسائي لم يكثرث للأصل في المغالبة ، وما وافقه من السماع . والتزم في المغالبة قياس ذلك المضارع في غير المغالبة ، وقد عضده فيها سماع .

وفي الصحاح ما كان من قولك فاعلته ففعلته ، فإن يفعل منه يرد إلى الضم ، إذا لم يكن فيه حرف من حروف الحلق ، من أي باب كان من الصحيح . تقول عالمته فعلمته أعلمه (بالضم) . وفأجرته ففخرته أنخره (بالفتح لأجل حرف الحلق) ونحو ذلك في اللسان .

وفي القاموس : فاعلته ففعلته ، يرد يفعل منه إلى الضم ، إن لم تكن عينه حرف حلق . فإنه بالفتح ، كفأخره ففخره يقخره ، ومثل ذلك المضارع الذي لامه حرف حلق . وهذا يوافق رأى الكسائي .

ذهب بعضهم إلى أن باب المغالبة ليس قياسا ، وإنما هو مسموع كثير . وذهب بعضهم إلى أنه مطرد في كل ثلاثي متصرف تام ، خال من ملزم الكسر .

أمثلة ما يكمل بالاشتقاق والقياس

الثلاثي المجرد

في اللسان : (بَخَنَ فهو باخن : طال) .

فإذا قدرنا أنك بحثت في كتب اللغة عن ضبط عين المضارع وعن المصدر فلم تجد . فيؤخذ من تفسير الفعل أنه لازم . ويؤخذ من فتح عينه أن مصدره على مثال القُوعول قياسا ، ويؤخذ من كون عينه حرف حلق أنها تفتح في المضارع قياسا ، كدأب يدأب دُوبا ، وأهل الجواز يعملون مصدر مثله على الفعل ، كفخر يفخر نخرًا . وتقدم الكلام في القياس مع السماع .

وفي اللسان والقاموس : (الخافل : الهارب) .

فإذا قدرنا أنك بحثت في كتب اللغة عن ماضي الخافل ومضارعه ومصدره فلم تجد . فيفهم من تفسير الخافل أنه من اللازم ، ويفهم من لزوم ووزن فاعل

أن الفعل ليس مكسور العين ، ولا مضمومها وفقا للقياس . ووزن فاعل في اللازم الذي كسرت عينه أو ضمت ، سماع لا يحمل الكلام عليه . فلم يبق إلا أن : خفل مفتوح العين . وإذا كان مفتوحها فمصدره القياسي على مثال الفِعال (بكسر الفاء) لأن خفل بمعنى هرب ، وهرب معناه فز . فهو من قبيل الامتناع . ومضارعه بكسر العين وضمها ، على أن الضبطين سواء ؛ أو بكسر العين ، على أن ذلك هو الأوضح أو الأغلب أو الباب إذا أشكل الأمر . وهناك مذهب الفراء الذي يميز القياس مع السماع .

وفي اللسان : (المَلَخ التثني والتكسر) وهو بفتحيتين .

ويؤخذ من تفسير المَلَخ أنه مصدر اللازم . ويؤخذ من ضبط المَلَخ بفتحيتين أن فعله كفرح .

غير الثلاثي المجرد

في اللسان : (أبلحت النخلة إذا صار ما عليها بلحا) . وفي القاموس : (أبلح النخل) .

فيقال : أبلحت تبلح إبلاحا .

وفي اللسان : (نفخل الرجل أظهر الوقار والحلم) وفي القاموس نحو ذلك . فيقال تفخل يتفخل تفخلا .

وفي اللسان : (حدرجه ، أي فتله وأحكمه) . وفي القاموس نحو ذلك .

فيقال : حدرجه يحدرجه حدرجة .

وفي اللسان : (البهكثة السرعة فيما أخذ فيه من عمل) وفي القاموس نحو ذلك . فيقال : بهكت يبهكت بهكثة .

وفي القاموس : (التبلصق : التقرب من الناس) .

فيقال : تبلصق يتبلصق تبلصقا .

وفي اللسان : (أبلندح المكان عرض واتسع) وفي القاموس نحو ذلك .

فيقال ابلندح يبلندح ابلنداحا .

الأضداد

للاستاذ الدكتور منصور فهمي كاتب سر المجمع

١ — المصادر — ٢ — تعريف الأضداد واختلاف الآراء في وقوعها في اللغة العربية — ٣ — تقدير هذه الآراء — ٤ — الأصل الطبيعي للأضداد ونشأتها : آراء علماء العرب وآراء المستشرقين — ٥ — مصير الأضداد .

١ — مصادر البحث

ألف كثير من أئمة اللغة في الأضداد . وقد ذكر جلال الدين السيوطي منهم في كتابه "المزهر في علوم اللغة" قطربا ، والتوزي ، وأبا بكر بن الأنباري ، وأبا البركات بن الأنباري ، وابن الدهان ، والصغاني ، وذكر أن لابن درستويه (١) تأليفا في ذلك (٢) .

ويذكر بروكلمان Brockelmann في المجلد الأول من كتابه Geschichte der Arab : Litteratur كتبا تتعلق بهذا الموضوع نفسه ففي (ص ١٠٣) يذكر كتاب الأضداد لقطرب (مخطوطات ، مكتبة برلين ، رقم ٧٠٩١ من فهرس أهلوارت Ahlwardt وفي (ص ١٠٥) كتاب الأضداد للأصمعي (مخطوطات ، فيينا ، فهرس فلووجل Kat. Hof-Bibl. Wien رقم ٦/٣٥٥)

(١) ضبط في ابن خلكان بضم الدال والراء والتاء وسكون الواو عن السمعاني ، كما ضبط بفتح الدال والراء والواو عن ابن ماكولا .

(٢) السيوطي في المزهر ، طبعة الرافعي ج ١ ص ٢٣٤ - ٢٣٥

وفي (ص ١١٧) الأضداد لابن السكيت (نفس الفهرس المتقدم والرقم)
وفي (ص ٣٦١) الأضداد للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (برلين ، رقم ٧٠٩٢
من فهرس أهلوارت) وفي (ص ٥١٤) ذكر بروكلمان ما ذكره المبرد لعبد الله بن محمد
ابن هارون التوزي .

وقد ورد في بعض كتب اللغة المطبوعة فصول في الأضداد ، نذكر من
أهمها المخصص لابن سيده ، والمزهر للسيوطي ، وفقه اللغة للثعالبي . كما ورد
في كتب الفقه والأصول أبواب عن المشترك ، وما يتصل به من الأضداد .
الا أن أنفس ما وصل إلينا من تصانيف العرب في هذا الموضوع : كتاب الأضداد
لأبي بكر بن الأنباري .

ونجد لبعض علماء العرب المحدثين بحثا في هذا الموضوع ، من أهمها
ما أثبتته الشيخ محمد الحضري بك في كتاب "الأصول" عن المشترك ، وما ألقاه
العلامة المحقق السيد محمد طاهر بن عاشور شيخ الإسلام المالكي بالديار التونسية ،
في مؤتمر اللغة والآداب العربية ، الذي انعقد في تونس عام ١٣٥٠ هـ (١)

أما أشهر من كتب في هذا الموضوع من المستشرقين ، فهم العلامة الألماني
(ت . م . رد سلوب) Th.M. Redslob إذ ألف رسالة نشرها عام ١٨٧٣
في جوتنجن بعنوان :

(Die arabischen Wörter mit en tgegengesetzten Bedeutungen)

(١) نشرت محاضراته في مجلة الهداية الإسلامية ، التي تصدر في القاهرة (أنظر المجلد السادس

والعلامة فردريك جيزه F. Giese الذي كتب بحثا في الأضداد ، جمع فيه ما ورد من ألفاظ الأضداد في الشعر الجاهلي ، وعنوانه :

(Untersuchungen über die Addâd auf Grund von Stellen in Altarabischen Dichtern)

ونشره في برلين عام ١٨٩٤ ، ومنهم كذلك العلامة "ج" فيل G. Weil الذي كتب فصلا جامعا في دائرة المعارف الإسلامية (انظر مادة أضداد Addâd) .

وكتب آخرون فصولا تتصل بهذا الموضوع منهم (لجست Leguest) الذي نشر في باريس عام ١٨٥٨ بحثا بعنوان : (Etude sur les formations des racines semitiques

وهناك مناقشات تتصل بالأضداد ظهرت في مجلة Journ. Roy. As. Soc. عام ١٨٩٥ ؛ ص ٢٢٣ وما بعدها ، وفي مجلة Asiatic Quarterly Rev. المجموعة الجديدة ، ج ٩ ، ١٨٩٥ ، ص ٢٤٢

ويمكن الانتفاع في الجملة بما كتبه علماء الأفرنج في طبائع الشعوب المتأخرة ، ونخص بالذكر كتب العلامة الفرنسي ليفي بول الأستاذ بجامعة باريس ، وكذلك كتب علم النفس المطولة ، إذ تتعرض بعض فصولها لما يفيد في هذا الموضوع . هذه أهم المصادر التي أتيج لنا ذكرها لمن يريد معالجة موضوع الأضداد .

٢ — تعريف الأضداد

واختلاف الآراء في وقوعها في اللغة العربية

الأضداد اصطلاح أطلقه فقهاء اللغة العربية على الألفاظ التي يدل كل منها على معنيين متقابلين "متضادين" . وقد جرى العلماء على التعبير بصيغة الجمع في أكثر الأحيان ، فهم يقولون عادة حرف كذا "من الأضداد" على أنهم

استعملوا كذلك صيغة المفرد ، فقالوا مثلا : ” البسل : الحرام والحلال ، ضد “ (١) وكلمة ” ضد “ نفسها — على ما ورد في الكتب — من الأضداد : لأن معناها المثل والمخالف (٢) ، قال ابن الأنباري : ” وهذا عندي قول شاذ لا يعول عليه “ (٣) ، فاذا لم يصح قول ابن الأنباري — وهو صحيح فيما نعتقد — فيجب أن نأخذ هنا لفظ ” الضد “ بالمعنى الذى يفيد المخالفة ؛ لأن الاصطلاح العلمى إنما ينصرف لهذا المعنى وحده .

والأضداد نوع من ” المشترك “ واللفظ المشترك هو الذى يشترك فيه معنيان أو أكثر ، كالعين مثلا ، فهو يطلق على الباصرة ، وعلى الجاسوس ، وعلى نبع الماء . قال إلكيا : ” المشترك يقع على شيئين ضدين ، وعلى مختلفين غير ضدين ، فما يقع على الضدين كالجون والجلل ، وما يقع على مختلفين غير ضدين كالعين “ (٤)

ويجعل المبرد الأضداد نوعا من المشترك حين يقول فى كتاب (ما اتفق لفظه واختلف معناه) : ” من كلام العرب اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فأما اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، فكقولك وجدت شيئا : إذا أردت وجدان الضالة ، ووجدت على الرجل : من الموجدة ، ووجدت زيدا كريما : أى علمت وهذا الضرب كثير جدا ؛ ومنه ما يقع على شئيين متضادين كقولهم (جال) : للكبير والصغير . . . و (الجون) : للأسود والأبيض . . . و (الرجاء) : للرجبة والخوف . وهو أيضا كثير “ (٥)

(١) الفيروز ابادى فى القاموس ، ج ٣ ، ص ٣٣٤ ، مادة بسل .

(٢) ابن الأنبارى فى الأضداد ، ص ١٦

(٣) المصدر المتقدم ، ص ١٦ س ١٨

(٤) السيوطى فى الزهر ، ج ١ ص ٢٢٨ طبعة الرافعى .

(٥) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٢٩

نخلص من هذا بأن الكلام على المشترك يشمل الكلام على الأضداد . وقد اختلف علماء اللغة في وقوع المشترك في لغة العرب ، فذهب قوم إلى وقوعه كأنه في مألوف القوازين اللغوية ، وذلك لأن المعاني عندهم غير متناهية ، والألفاظ متناهية ، فإذا وزع لزم الاشتراك . وذهب بعضهم إلى أن الاشتراك أغلب ، قال : "لأن الحروف بأسرها مشتركة بشهادة النحاة ، والأفعال الماضية مشتركة بين الخبر والدعاء ، والمضارع كذلك ، وهو أيضا مشترك بين الحال والاستقبال ، والأسماء كثير فيها الاشتراك ، فإذا ضممنها إلى قسمي الحروف والأفعال ، كان الاشتراك أغلب" (١)

ويثبت ابن فارس وقوع الأضداد في اللغة العربية حين يقول : "من سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد ، نحو الجون للأسود ، والجون للأبيض" (٢)

ويثبتها كذلك ابن سيده عند ما يناقش شيخا له أنكرها ، فيقول : "هل يجوز عندك أن تجيء لفظتان في اللغة متفقتان لمعنيين مختلفين ؟ (يشير إلى المشترك) فلا يخلو في ذلك أن يجوز أو يمنع ، فان منعه ورده ، صار إلى رد ما يعلم وجوده وقبول العلماء له ، ومنع ما ثبت جوازه وشبهت عليه الألفاظ ، فانها أكثر من أن تحصى وتحصر ، نحو (وجدت) الذي يراد به العلم ، والوجدان ، والغضب ، "وجالست" الذي هو خلاف قمت ، "وجلست" الذي هو بمعنى أتيت نجسدا (ونجد يقال لها جلس) . فاذا لم يكن سبيل إلى المنع من هذا ، ثبت جواز اللفظة الواحدة للشيء وخلافه . وإذا جاز وقوع اللفظة الواحدة للشيء وخلافه ، جاز وقوعها الشيء وضده ، إذ الضد ضرب من الخلاف وإن لم يكن كل خلاف ضدا" (٣)

(١) السيوطي في المزهج ج ١ ، ص ٢١٧

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٢٨

(٣) ابن سيده : المخصص ، ج ١٣ ، ص ٢٥٩

ومن الأئمة الذين أثبتوا الأضداد بإثباتهم المشترك غير من ذكرنا طرفا من آرائه : ابن الأعرابي وأبو عبيد وأبو عبيدة وأبو زيد الأنصاري والخليل بن أحمد وسيبويه وابن الأنباري وابن دريد^(١) والسيوطي . والمؤلفات التي بقيت لبعض هؤلاء العلماء تدلنا على أنهم جمعوا من الأضداد عددا كبيرا ، فقد أحصى كل من السيوطي وابن سيده من الأضداد ما نيف على المئة ، وأحصى ابن الأنباري ما زاد على الأربع مئة .

وكما أننا نجد من أثبت الأضداد وبلغها إلى هذا العدد الكبير، نجد من الأئمة من أنكر وجودها ، وأبطلها إبطالا تاما . وأظهر هؤلاء ابن درستويه^(٢) ، فقد ذهب إلى جحد الأضداد جميعها ، وكتب في ذلك تأليفا خاصا أسماه "إبطال الأضداد" ، وإنا لنأسف لضياح ذلك المؤلف ، ولعدم وقوفنا على الطريقة التي سلكها هذا العالم اللغوي الكبير في نقض الأضداد وإبطالها .

وروى ابن سيده الأندلسي أن أحد شيوخه كان كذلك "ينكر الأضداد التي حكاها أهل اللغة ، وأن تكون لفظة واحدة لشيء وضده"^(٣)

٣ — تقدير هذه الآراء

ويخيل إلينا أن الفريقين أسرفا فجا ذهبوا إليه من المبالغة في إثبات الأضداد أو في إنكارها إنكارا تاما . فأمم الذين أبطلوا الأضداد ، فعندنا أنهم غلوا فيما ذهبوا إليه ، لوجود بعض ألفاظ تشهد على التضاد ، فيما بين أيدينا من كتب اللغة ، حتى إن ابن درستويه نفسه — وهو من المنكرين — قرر وجود النادر من تلك الألفاظ ، واعتذر عن ذلك بقوله : "اللغة موضوعة للإبانة ، والمشارك تسمية ،

(١) ابن عاشور : الألفاظ المشتركة ، مجلة الهداية الإسلامية ، المجلد السادس ج ٦ ص ٣٠٣

(٢) السيوطي : الزهر ، ج ١ ، ص ١٩١ ، س ١٦

(٣) ابن سيده : المخصص ، ج ١٣ ، ص ٢٥٩ ، س ٨

ولكن قد جاء منه النادر لعل ، فيتوهم من لا يعرف العِلل أن اللفظ وضع لمعنيين ، والسماع في ذلك صحيح عن العرب ، وإنما يجئ ذلك من لغتين ، أو لحذف واختصار وقع في الكلام ، حتى اشتبه اللفظان ، وخفى ذلك على السامع ، فتأول فيه الخطأ (١) .

وأما الذين أثبتوا الأضداد وبالغوا في عددها على نحو ما بينا ، فقد أنحرفوا عن جادة الصواب . ذلك لأن هناك كثيرا جدا من الألفاظ حُشرت محشرا بين الأضداد ، بعد أن زيد في معناها زيادة لم تكن في أصل الوضع إن كان اللفظ مشتقا ، ولا استعماله المألوف المأخوذ به إن كان غير مشتق ، أو لغير ذلك من الأسباب . ومن الممكن — على رأى المستشرق (رد سلوب Redslub) — إسقاط كثير من الألفاظ التي حشرها أوائلك العلماء في زمرة الأضداد ، فهو يرى :

(١) أن ما ذكر من الأضداد يعوز أكثره الشواهد القوية .

(٢) أنه لا يجوز الاعتماد في إثبات التضاد على موضع اللفظ من الكلم دون الاعتماد على الأصل اللغوي لهذا اللفظ ، ومثال ذلك : قول العرب « لم أضرب عبد الله ، ولم يضربني زيد » ، يحتمل معنيين متضادين : أحدهما أن يكون ضربى عبد الله مجحودا ، وكذلك ضرب زيد إياى ، يراد به ما كان ذا وما كان ذا . والوجه الآخر أن يكون الفعل الأول والثانى صحيحين مثبتين ، والتقدير لم أضرب عبد الله حتى ضربني زيد ، فوقع ضربى لعبد الله لما وقع بى ضرب زيد (٢) .

(١) ابن عاشور : الألفاظ المشتركة ، مجلة الهداية الإسلامية ، المجلد السادس ، ج ٦ ص

(٢) السيوطى فى المزهرة ج ١ ، ص ٢١٧ .

(٣) يرى (رد سلوب) أن يخرج الحروف من الأضداد ، وأن يخرج كذلك الصيغ الفعلية المختلفة للفعل الواحد ، إذا دلت كل صيغة منها على زمانين مختلفين مثل " كان " التي تدل على الماضي ، وكذلك على المستقبل ، كما في قول الشاعر :

فأدركت من قد كان قبلي ولم أدع لمن كان بعدى في القصائد مصنعا
وأن يخرج كذلك أسماء الأعلام مثل إسحق ويعقوب وأيوب التي أعتبرها علماء اللغة من الأضداد ، لوجود معان أخرى لها .

(٤) ويخرج عددا كبيرا من الألفاظ التي تضاف الى الأضداد لاشتراك الحالية والمحلية فيها ، مثل " كأس " التي تدل على الإناء المعروف وعلى ما يملؤه .

وكذلك يخرج كل الصيغ التي على وزن فاعل وتدل أحيانا على المفعول مثل آمن وراض وواق ، وأيضا ما يدل على المفعول والفاعل مثل أمين .

وكذلك الأفعال التي تشعر بصيغتها المجردة بمعنى من معاني التعدية ، مثل زال التي تكون بمعنى ذهب وأذهب .

(٥) ويخرج كذلك من الأضداد ألفاظ التهم والاستهزاء مثل " يا عاقل " التي تقال للعتوه ، وأيضا ألفاظ التفاؤل مثل " ياسالم " التي تقال تفاؤلا للرياض .

(٦) ويقول (رد سلوب) إن أبلغ ما وصل إليه التكلف في استنباط الأضداد ذهاب بعض العلماء إلى أن (التابعة) مثلا — وهي ما جرى من الماء وما ارتفع من الوادى — من الأضداد ، ومعتمد ذلك أن الماء يجرى من عل ، وأن المرتفع من الوادى يصعد من أسفل إلى أعلى . ومثل هذا يمكن أن يقال في بعض الأفعال مثل حلق ماء الركبة : إذا تسفل ونزل ، وحلق الطائر : إذا علا .

ذلك مجمل آراء (رد سلوب) التي دعت إلى إخراج عدد كبير جدا من الألفاظ المحمولة على التضاد حملا ، وقد يصح أن نضيف إليها :

١ - أن بعض علماء اللغة والنحو تساهل في تكثير معانى اللفظ الواحد ، بحسب اختلاف مؤدى المعنى باختلاف المواقع مثل " فوق " . قال فى أدب الكاتب : (" فوق " تكون بمعنى دون ، وذلك كقوله تعالى : " إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها " . أى فما دونها ، مع ظهور أن معنى (الدون) هنا نشأ من كون الفوقية على البعوضة لا تعقل إلا فى تفاوت فى الحقارة) .

والحق أن (فوق) هذه لا تدل إلا على معنى (فوق) لولا أن بعض المفسرين أراد أن يتأول تأولاً ، فيخرجها لمناسبة ورودها فى الآية الكريمة إلى معنى "دون" وعندنا أنه إذا ظلت على معناها المعروف فإن تفسير الآية يظل مستقيماً ، والمعنى : ما يفوق الذبابة حقارة . ومثل هذا قوله تعالى : (وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا) : فسروا (وراء) بمعنى أمام ، ولو فسرت وراء بمعناها الأصلية كان معنى الآية : كان من خلفهم ملك يتعقب أصحاب السفن فيغتصب سفنهم .

٢ - ويصح أن نخرج من الأضداد كذلك ما حرص على ذكره بعض علماء اللغة كابن الأنبارى وغيره ، من غير أن يدققوا فى تطوراته الصرفية : فقد يأتى بعض المشتركات وبعض الأضداد من عوارض تصريفية بحتة ، وذلك بأن تؤدى القواعد الصرفية إلى أن تتفق لفظتان متقاربتان فى صيغة صرفية واحدة ، فينشأ عن ذلك لبس فى معنى هذه الصيغة المشتركة ، يؤدى الى إضافتها إلى باب الأضداد ، وهو غير صحيح .

من أمثلة ذلك لفظ (فُلُك) الذى يستعمل للفرد والجمع ، معا ، بضم اللام للفرد ، وسكونها للجمع ، ثم إن العرب يتبعون حركة العين لحركة اللام ، وقد يخففون العين بالسكون فيهما ، فاستويا عند الاستعمال فى التقادير كلها .

ومنها لفظة "مرتد" التى تقال للذى يرتد الشئ ... وللشئ يُرتد ، ومثل هذا اللفظ يجب أن يخرج من عداد الأضداد : لاختلاف الأصل الذى اشتق منه ، قال ابن الأنبارى : " إذا كان للفاعل فاصله مُرتد ، فاستثقلوا الجمع بين حرفين

متحركين من جنس واحد ، فأسكنوا الدال الأولى ، وادغموها في التي بعدها ،
وإذا كان للفعول فأصله (مُرْتَدَّد) ففعلوا مثل ما فعلوا في الباب الأول ، واستوى
اللفظان من أجل الإدغام (١) .

ومن هذا القبيل لفظ "المزاد" (٢) وغيرها ، من نحو مختار وممتار ومشتار
ومبتاع ومصطاد .

٣ - هناك من الألفاظ ما نقل عن معناه الأصلي إلى معنى آخر مجازي .
لضرورة البلاغة أو التأدب أو غير ذلك ، فاعتبروها لذلك من الأضداد ، وهي ليست
منها ، كما في قوله تعالى "نسوا الله فأنسيهم" . يقول المفسرون : إن معناه ليس أن
الله تعالى غفل عنهم سهوا وهو المعنى الأصلي للنسيان ، وإنما تركهم عامدا ،
لأن الله لا يجوز عليه السهو .

٤ - إذا أنعمنا النظر فيما أوردوه من ألفاظ الأضداد ، فإننا نجد كثيرا منها
من المشترك ، وليس من الأضداد ، وهذه - كما تبيننا من قبل - نوع من المشترك
أخص منه . ومثلها : المعصر والحزور والروح والقلب ، وأفاد يفيد ، وزنا ،
ونسئل ... الخ .

فاذا نحن حذفنا من قائمة الأضداد التي ذكرها ابن الأنباري وأضراجه - ممن بالغوا
في إثبات التضاد - ما يمكن أن يحذف في ضوء هذه الملاحظات التي روينا بعضها
عن المستشرق رد سلوب ، فربما لا يبقى من ألفاظ الأضداد إلا نحو العشرين لفظا
يصح أن تكون قد نشأت نشأة طبيعية (كما ذهب إلى ذلك المستشرق جيز (Giese)
بعد دراسته للشعر الجاهلي) لسبب من الأسباب التي سنأت على ذكرها فيما بعد .

(١) ابن الأنباري : الأضداد ، ص ٢٦٣

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٦٤

ولا يستغرب في لغة من اللغات أن نجد قليلا من الألفاظ التي تقبل معنى التضاد ، ولكن ليس من المقبول عندنا أن يذهب علماء اللغوية إلى مثل ما ذهبوا إليه من جمع المئين منها .

٤ - الأصل الطبيعي للأضداد ونشأتها

آراء علماء العرب وآراء المستشرقين

كيف نشأت الأضداد ؟ وما الأسباب التي أدت إليها ؟

لقد حاول بعض علماء العرب تفسير أصل هذه الظاهرة اللغوية ، فاختلّفوا فيها إلى جملة مذاهب :

فمنهم ابن فارس الذي يرى أن أصل الأضداد كأصل الألفاظ الأخرى ، وضعها العرب بالوضع الأول للدلالة على المعنيين المتضادين . قال السيوطي : قال ابن فارس في فقه اللغة : من سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد ، نحو الجون للأسود ، والجون للأبيض .

ومنهم من يرى أن ألفاظ الأضداد لم يضعها العرب للعاني المتضادة بالوضع الأول ، وإنما استعملتها بعض القبائل في معنى من معانيها ، واستعملتها قبائل أخرى في المعنى المضاد له ، ثم امتزجت اللهجات ، فظهرت الأضداد في اللغة (٢) .

وذكر أبو علي الفارسي أن "الاستعارة" كان لها شأن في نشأة الأضداد . روى عنه ابن سيده أنه قال : "اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألا يكون قصدا في الوضع ولا أصلا ، ولكنه من لغات تداخلت ، أو تكون كل لفظة تستعمل لمعنى ، ثم تستعار لشيء ، فتكثر وتغلب وتصير بمنزلة الأصل" (٣) .

(١) السيوطي : المزهج ١ ، ص ٢٢٨ ، س ٩

(٢) ابن الأنباري : الأضداد ، ص ٧ ، والسيوطي : المزهج ١ ، ص ٢٢٨ و ٢٣٠ و ٢٣٤ ؛ وانظر كذلك ابن سيده .

(٣) ابن سيده ، المخصص ج ١٣ ص ٢٥٩

. وذهب ابن درستويه — عند ما أراد أن يعتذر للقليل النادر من ألفاظ الأضداد — إلى أن الحذف والاختصار قد يقعان في لفظ من الألفاظ ، حتى يشبه لفظا آخر ، فيتأول فيه التضاد لذلك .

وقد حاول المرحوم الشيخ محمد الحضري بك أن يعلل نشأة الأضداد ، ومن أهم ما ذكره من الأسباب في ذلك قوله :

١ — أن يكون بين المعنيين ، معنى يجمعهما ، فتصالح الكلمة لكل منهما ، لذلك المعنى الجامع ، وهذا ما يسمونه الاشتراك المعنوي ، وقد يغفل الناس عن ذلك المعنى الجامع ، فيظنون الكلمة من قبيل المشترك اللفظي ، ومثال ذلك : القرء ، فإنه في لغة العرب الوقت . المعتاد ، فيقولون للحمى قرء : أى دور معتاد . تكون فيه ، وللثريا قرء : أى وقت معتاد تمطر فيه ، وللرأة قرء : أى وقت تحيض فيه ، ووقت تطهر فيه (١) .

٢ — أن يضع الواضع الكلمة لمسمى ، وعند الإشارة إليه يكون مع المسمى غيره ، فيتلقاها عنه السامع من غير أن يتبين حقيقة ما وضعت له الكلمة ، فتستعمل في الشيء ، وفيما كان معه ، وفيهما جميعا ، وربما ينفصلان بعد . وقد يكونان ضدين كما في نحو جون ، فإنه وضع في الأول للسحاب ، وفيه الأبيض والأسود ، حتى إذا كان أبيض صرفا أو أسود صرفا فهو "جون" (٢) .

تلك مذاهب علماء العرب في أصل الأضداد ونشأتها . ونحن عندما ننظر فيها على الترتيب نظرة الفاحص المدقق نجد أن بعضها مما يسهل رده ، كما أننا نجد الاقتصار على مذهب واحد — من بعضها الآخر الذى نسلم به — في تفسير أصل الأضداد كلها : أمر تبعد احتماله .

(١) الحضري في الأصول ص ١٧٤

(٢) الحضري في الأصول ، ص ١٧٤ — ١٧٥

فتحن نرد مذهب ابن فارس في قوله : إن من طبيعة العرب أن يطلقوا لفظا واحدا على المعنيين المتضادين ؛ لأن الأصل أن كل لفظ إنما يعبر عن معنى بعينه ، ولا يجوز أن نأخذ بمذهب ابن فارس إلا إذا أخذنا بمذهب بعض علماء الاجتماع الذين يذهبون إلى أن الشعوب في أول نشأتها تبدو كأنها في دور طفولة ، فكما أن الطفل قد يعبر بحرف واحد عن عدة معان ، فكذلك الأمم في طور سذاجتها ، ولكننا لا نذهب هذا المذهب .

أما المذهب الثاني الذي يرد الأضداد إلى لغات مختلفة ، فمذهب تؤيده الشواهد الكثيرة . ” قال أبو عبيدة في باب الأضداد من كتاب الغريب المصنف : سمعت أبا زيد بن أوس الأنصاري يقول ... السدفة (في لغة تميم) : الظلمة ، والبسدة (في لغة قيس) : الضوء ... وقال : لمقت الشيء ألفه لمقا . إذا كتبتة (في لغة بني عقيل) وسائر قيس يقولون : ” لمقتة : محوته “ (١) .

و ” قال الأزدي ... نخرج رجل من بني كلاب أو من سائر بني عامر بن صعصعة إلى ذى جدن ، فاطلع إلى سطح والملك عليه ، فلما رآه الملك اختبره ، فقال له : ثب : أى اقعده ، فقال : ليعلم الملك أنى سامع مطيع ، ثم وثب من السطح . قال الملك . ماشأنه ؟ فقالوا له : أبيت اللعن ، إن الوثب في كلام نزار : الطفر ، فقال الملك : ليست عربيتنا كعربيتهم “ (٢) .

وقد نجد في لغتين من أصل واحد ما يكون سببا للاختلاف الذي قد يتضمن من بعض الوجوه نوعا من التضاد ، مثل ” لحم “ فتطلق بالعبرية على الخبز من مادة نباتية ، وفي العربية على مادة حيوانية . وتأويل ذلك أن غذاء القبائل الأولى : قبائل العبرانيين (وهم من أهل الزراعة) غلب عليه النبات ، على حين غاب الحيوان في غذاء العرب ، وهم أهل بادية رحل ، ورعاة أنعام .

(١) السيوطي في المزهج ١ ص ٢٣٠

(٢) المصدر نفسه ص ٢٣٤

ونقبل كذلك مذهب أبي علي الفارسي الذي يرد الأضداد في نشأتها إلى "الاستعارة" ؛ لأن الاستعارة قد اعتمدت عليها كل اللغات في تطورها ونمو ألفاظها ومعانيها : علمية وغير علمية . فكثيرا ما يستعار لفظ — كان يدل على معنى — لمعنى آخر ، وقد يكون هذا المعنى الآخر يخالف أو يضاد ، وشواهد الاستعارة كثيرة في مختلف اللغات ، فلا حاجة بنا إلى ذكرها .

ونرجح كذلك رأى ابن درستوريه ، فكثيرا ما يكون الحذف والاختصار والقلب والنحت سببا في إيجاد بعض ألفاظ من العسير أن نوفق إلى أصلها ، وقد يكون من هذه الألفاظ بعض الأضداد .

ومن حاول تعليل نشأة الأضداد من المستشرقين : العلامة جيز (Giese) فذهب إلى أنها قد تعلق بأمر أهمها :

(١) أن يكون أحد المعنيين نتيجة الآخر ، كما إذا استعمل "خفى" البرق بمعنى ظهر لحظة ، وبمعنى استتر . فالبرق حين يظهر يخفى ، وحين يخفى يظهر . ومثل "ناء" ومعناها ينهض بالحمل بمشقة ، ويحمل الحمل

(٢) وأن يرجع أحد المعنيين لمعنى ثالث في لغة نسبية ، كلفظ "جلل" للشئ العظيم ، والشئ الصغير الهين ، قال امرؤ القيس :

أرقت لبرق بليل أهل يضيء سناه بأعلى الجبل

بقتل بنى أسدر بهم ألا كل شئ سواه (جَلَل)

(جَلَل) أى هين يسير . ويرجع المعنيان إلى المعنى الأصلي للفعل (جَلَل) في اللغة العبرية ، وهو بمعنى دحج : ولا يخفى أن الشئ المدحرج قد يكون ثقيلًا عظيمًا ، كحجر من الأحجار ، أو خفيفًا صغيرًا ، كالغبار الذي تثيره الريح .

(٣) ويؤول "جيز" الأضداد كذلك بعدم قابلية التأثيرات والانفعالات للضبط المحدود ، فقد تؤثر الرائحة في النفوس تأثيرًا مختلفًا لا يبعد أن يشعر هذا الخلاف

بالتضاد أحيانا ، كما لو قيل ” ذفر “ للرائحة الطيبة ، والرائحة المنتنة ، وكما لو قيل ” راع “ وكان هذا الانفعال الذي عبر عنه بهذا اللفظ يشعر باحترام يمت الى الفزع والخوف .

(٤) وقد تتداخل الأحداث ، فما كان آخراً لأمر قد يكون أولاً لغيره ، وما يكون أولاً لأمر قد يكون آخراً لغيره ، مثال ذلك : ” سرر “ الشهر : أوائله ، أو أواخره ، والأصل في السرار : ما يصل بين الشهر السابق والشهر اللاحق . و ” السدفة “ حالة بين النور والظلمة ، فقد تقال للظلمة ، وقد تقال للنور ، وقد تحد ما بينهما ، ومن ثم يحدث التضاد ، وتختلف القبائل في تحديد معنى هذا اللفظ .

(٥) التباس نسبة فعل من الأفعال إلى فاعله أو قائله ، مثل باع واشترى فعناهما في الأصل واحد ، وهو المبادلة المجردة ، وقد كان البيع والشراء فيما قبل بتبادل الأشياء ، فالبايع شار ، والشارى بائع ، وكلاهما بائع وشار ، لتلازم الأمرين في التبادل .

وانى أضيف إلى ذلك أمثلة مما يستخدم في حياتنا اليومية قد تزيد وضوحا على ما قيل في الأضداد ، فقد نستخدم لفظا واحدا لشيء يؤدي معنيين متضادين فنقول صعدنا ” بالمصعد “ لننزل على الآلة المعروفة نصعد بها إلى طبقات الدور ، ونقول هبطنا بالمصعد ، فهو إذا آلة تفيد الهبوط .

ومثال آخر يجرى في لغتنا الحالية بالنسبة لفتح القناطر وإقفالها ، فيقال ” فتحت القنطرة “ فيفهم أنها أوقفت في وجه المارة ، وفتحت للراكب التي تجتاز ناحية من الماء إلى ناحية أخرى . وحين يقال ” أوقفت القنطرة “ قد يفهم أنها فتحت لمن يجتازها من الناس ، وأوقفت بالنسبة للسفن ، أو عكس ذلك . وهذا مثال في اللبس قد يتأول به حدوث الأضداد .

فاذا أضفنا أيضا ما يستخدمه الذوق في التفاؤل كقولهم ” فلان في عافية “ ويقصد بذلك أنه مريض ، وكقولهم ” المفازة “ : للكان الذي تغلب فيه الهلكة ،

وقولنا "خذ الملاآن" تعبيرا عن الإناء الفارغ ، بعدد عما في الفارغ من لفظة
ياهاها الظرف عند بعض الناس ، وكذلك ما نقوله في التهمك ، وهو نزعة طبيعية في
النفس ، كما يطلق لفظ "العاقل" على الأحمق ، فقد نجد من هذه المجموعة ما يعلل
لنا وجود ألفاظ الأضداد في لغة من اللغات. وجودا تدعو إليه طبيعة الأشياء .

فيمثل ما تقدم من القواعد يعلل وجود القليل من الألفاظ ، ونعتبره طبيعيا
للسبب التي دعت إلى ظهوره في اللغة .

و يصبح ألا ننسى كذلك بعض القوانين النفسية في تداعي المعاني ، وبخاصة
قانون التضاد ، حين تمثل صورة ذهنية مضادة لصورة ذهنية أخرى ، عند ذكر
لفظ معبر عن الصورة الأولى . فإذا قدرنا هذه القوانين ، وقدرنا كذلك بداوة
الشعوب في نشأتها ، وقلة محصولها ، وعدم وفرة الحروف عندها في بدايات
النشأة الاجتماعية ، فقد نجد في قوانين المعاني ما قد يعلل نشأة بعض الأضداد .

وتكرر القول بأن القواعد التي ذكرناها في تعليل الأضداد ، لا تصلح إلا لتأويل
قليل من الألفاظ لا محيص من الاعتراف بالتضاد فيه . فأما ما عداه فقد اعتبر من
الأضداد بكثير من التعسف والتمحل .

٥ — مصير الأضداد

لقد تنبه علماء الفقه إلى باب المشترك وأهميته في أحكامهم الشرعية. وعندهم
أن التشريع هو "العمل بما يدل عليه اللفظ" . والمشارك لا يدل على أحد معنيه
بعينه ما لم يكن مصحوبا بقرينة تبينه ، فإذا جاء غير مبين مع أن المراد به أحد
معانيه ، كان مجالا بالضرورة . إذ يستحيل العمل بمقتضاه ، لعدم العلم به (١) .

(١) الخضرى . الأصول ، ص ١٧٥ — ١٧٦ .

فكان وقوع المشترك في لسان الشارع يستوجب القرينة ، التي تفيد معنى من المعاني ، أو بعبارة أخرى : لما كان الشارع يحرص على الإبانة ، فهو لا يحرص على المشترك إلا ومعه ما يبينه ، أو بعبارة أخرى لا يحرص على وقوع المشترك في أحكامه ما دام هذا المشترك يؤدي إلى الإبهام ، وما دام غير المشترك يؤدي إلى الإبانة .

ولقد منع جمهور الأصوليين عموم المشترك : أي " أن يطلق ويراد منه جميع معانيه ، وهذا منعه جمهور الأصوليين ، وأجازه فريق منهم ، واختار آخرون جوازه في النفي دون الإثبات ، وآخرون جوازه فيما عدا المفرد منه . والمجوزون اختلفوا فيه إذا استعمل في جميع معانيه : أحقيقة أم مجاز (١) ؟

فما تقدم نستخلص أنه لا يحد وقوع المشترك إلا مع الإبانة ، فإذا كان الأمر كذلك ، كان المعقول في ألفاظ الأضداد ألا نحرص على استعمالها ، فصيرها إذاً — على قلتها — أن نخلص منها باتباع ما يأتي :

١ — يجب أن يبحث بدقة عن كل الكلمات التي قيل فيها بالتضاد .

٢ — الكلمات المتضادة تضادا حقيقيا يجب أن تخصص كل كلمة منها بمعنى ، وهو الذي كثر استعمالها فيه ، مثل التلعة للكان المرتفع ليس غير . وكالجنون فإن استعماله في الأسود غالب . ويقال في معنى السدفة : هي ما بين النور والظلمة (كما جاء في ابن سيده) ولا يقال : السدفة للنور والظلمة .

٣ — أما الكلمات التي جرى التعسف في عدها من الأضداد ، فيجب على اللغويين أن يحدوها ، ويميزوا ما بينها من فروق ، وأن يرجعوا كل لفظ منها إلى معناه الأصلي في اللغة ما

(١) الخضرى . الأصول ، ص ١٧٦

في الاشتقاق الكبير

للاستاذ الشيخ ابراهيم حررشي عضو مجمع اللغة العربية الملكي

النظر في اللغة قد يكون لمعرفة المعاني الحقيقية والمجازية للألفاظ ، ولا يتجاوز ذلك إلى معرفة ما بين المعاني المتعددة من جهات جامعة ، ومعان عامة مشتركة . وهذا النظر لا يؤدي إلى استنباط القواعد ، واستخراج الضوابط ، وغاياته معرفة معان متفرقة لا يهتدى إلى صلة بينها ، ولا يعرف ما فيها من معان مشتركة تجمع متعددها . وقد يكون النظر في اللغة لمعرفة الجهات الجامعة ، والمعاني العامة ، التي تظهر بها المعاني المتعددة فصائل مختلفة ، وفرقا كثيرة ، يجمع كل فرقة معنى عام ، ترجع أفرادها إليه ، وتشارك فيه ، وبه تمتاز الفرقة عن غيرها .

وهذا نظر الاشتقاقين الذي مكثهم من رد الكلمات التي اشتركت في معنى واحد بعضها إلى بعض ، بالقلب والإبدال ، وأطلعهم على سر تولد اللغة ونموها . وقد وضعوا قاعدة يعرف بها اتصال معاني الكلمات ، فقالوا " إن كل كلمتين اتفقتا في الفاء والعين كان بين معنيهما اتصال " .

ولم تكن قاعدتهم هذه مبتناة على أن الفاء أو العين مَقْطَعٌ حَكِيٌّ به بعض الأصوات الطبيعية للأجسام والحيوان ، كهبوب الريح ، وخرير الماء ، ومواء الهر ، وصهيل الخيل ، وغير ذلك .

يدل على ذلك أنهم أطلقوا القاعدة ولم يقيدوها بشيء ، وأن ليس في كلامهم إشارة إلى حكاية الأصوات . وقد ذكروا لقاعدتهم أمثلة كثيرة ، نذكر منها مثلا واحدا :

قالوا : إن الهمزة والباء مدلولهما النفور والبعد والانفصال بين الشيئين . انظر :
أَبَّ وَأَيْتَ وَأَبَدَّ وَأَبْرَّ وَأَبَزَّ وَأَبَقَّ وَأَبَلَّ وَأَبَنَ وَأَبَهَ وَأَبَى . يقال : أَبَّ للسير :
تهيأ له . وَأَيْتَ اليوم : اشتد حره ، فقطع الناس عن أعمالهم . وَأَبَدَّ الوحشُ : نفر .

وأبر النخل قطع شيئا منه . وأبز الظبي : وشب وانطلق . وأبق العبد : نفر عن مولاه . وأبل : توحش . وأبن زيد عمرا : ذكره بسوء ، ففصله بذلك الذكر عن الخير والصلاح . وأبه عن الشيء : تنزه عنه . وأبى عن الضيم : فرّ عنه ، وهكذا سائر تراكيب الهمزة مع الباء الموحدة ، فإنك تجد بكل واحد منها شيئا من ذلك إذا أمعنت في النظر ، انتهى كلامهم .

ونحن نذكر لك باقى الأبنية ، فمن ذلك يقال : أبث على الرجل يابث أبثا : سبه عند السلطان خاصة . وقال أبو عمرو : وأبث الرجل (بالكسر) يابث : وهو أن يشرب اللبن حتى ينتفخ ويأخذه كهيئة السكر ، وفي كلا المعنيين فصل عن الإكرام ، وبعده عن الحالة الطبيعية .

وأبس — يقال : أبسه يابسه أبسا : حقره وصغره ، وعن ابن الأعرابي : أبسه وأبسه : غاظه وروّعه ، وفي هذين المعنيين فصل له عن التعظيم ، وبعده عن حالة الأمن .

وأبش — يقال أبش لأهله يابش أبشا : كسب . ورجل أباش : مكتسب . والكسب يكون عادة مع البعد عن الديار والسير في الأسواق .

وأبص — يقال : أبص يابص أبصا : أرن ونشط ، وفي الأرن والنشاط مفارقة المكان ، وفصل عن حالة السكون .

وأبض — يقال : أبض البعير يابضه ويأبضه : شد رسغ يده إلى ذراعه لئلا يجرد . وفي شد رسغه فصل له عن الأرض .

وأبط — قال ابن الأعرابي : أبطه الله وهبطه بمعنى ، وفي الهبوط بعد عن الحالة التي كان عليها الهابط قبل الهبوط .

وأبك — الجوهرى أهمل هذا البناء ، وقال صاحب لسان العرب : ورأيت في نسخة من حواشى الصحاح ما صورته " في الأفعال لابن القطاع : أبك الرجل أبكا وأبكا : كثر لجمه " .

وربما يقال : إن المعنى العام موجود في هذا البناء ، لأن في السَّمَن بعدا عن النحافة وفصلا عنها .

وإن كان لا يروقك هذا ، لأنك ترى في النحافة بعدا عن السمن ، بل ترى في تحقق معنى كل فعل فصلا عن ضده وبعده عنه ، فيمكن أن يقال إن اتصال معاني الأبنية التي اتفقت في الفاء والعين إنما يتحقق إذا كان اتفاق الأبنية في العين والفاء أصليا ، لم ينشأ عن قلب أو إبدال ، ويدعى أن أبك مقلوب بالك ، يقال : باكت الناقة : سمنت .

ثم لا يخفى أن بعض الأبنية المتقدمة قد استعملت في معان غير المعاني التي ذكرت ، فمن ذلك أب ، يقال : أبت أباة الشيء : استقامت طريقته .

وأبد — يقال : أبد الرجل بالمكان يأبد : أقام .

وأبل — يقال : أبل الرجل : كثرت إبله ، وأبلت الإبل بالمكان أبولا : اقامت به .

وبالنظر فيما تقدم نعرف :

أولا — أن الاتصال بين معاني الأبنية التي اتحدت فإؤها وعينها ، تارة يكون بسبب اندراج معانيها تحت المعنى العام ، كما في أبق العبد ، وأبز الظبي ، وأبر النخل . فإن في كل من هذه الأبنية بعداً وانفصالا خاصين ، يندرجان تحت البعد والانفصال العامين . تارة يكون بسبب تحقق المعنى العام ووجوده عند وجود معنى البناء الثلاثي ، فيكون المعنى العام لازما لوجود معنى الكلمة الثلاثية ، كما في أبت اليوم ، فإن معناه : اشتد حره ، وعند وجود اشتداد الحر يوجد انفصال الناس عن أعمالهم . وليس هناك اندراج أحدهما تحت الآخر ، فإن اشتداد الحر شيء ، وفصل الناس عن أعمالهم شيء آخر . ومثل ذلك أبت ، وأبن زيد عمرا ، فإن النسب عند السلطان يوجد معه الفصل عن التعظيم ، والبعد عن الإجلال . وكذا

يوجد ذكر الإنسان بسوء ، فيوجد فصله عن الخير والصلاح ، وليس هناك اندراج أحدهما تحت الآخر . وتارة يكون الاتصال بسبب أن معنى البناء الثلاثي لا يوجد إلا بعد تحقق المعنى العام ، كما في أبش ؛ فإن الكسب لا يوجد عادة إلا بعد البعد عن الرجل ، والسير في الأسواق ، وليس أحدهما مندرجا تحت الآخر فإن الكسب شيء ، والمعنى العام شيء آخر .

ثانيا - أن الاتصال بين معاني الأبنية الثلاثية إنما يتحقق بين بعض معاني الأبنية المذكورة لا كلها ، فقد عرفت أن بعض الأبنية استعمل في معان أخر ؛ لا يتحقق فيها الاتصال بباقي معاني الأبنية . فان (أبد) استعمل في ضد المعنى العام ، وهو أقام . وكذا (أبل) .

ويمكن أن يقال : إنهم ينظرون في قاعدتهم السابقة إلى المعاني الأصلية ، دون المعاني التي استعملت فيها الأبنية بطريق التوسع الذي جرى فيه العرب إلى غايته ، حتى استعملوا اللفظ في ضد معناه .

ونرى أن هذه القاعدة عرض لها التخلف في بعض المواد ، إذ تحقق فيها اتفاق الكلمتين في الفاء والعين ، مع أن المعاني متفرقة ، لا يجمعها معنى ، ولا يوجد فيها جهة جامعة . ومن المواد ما تجرى هذه القاعدة في أكثر أبنيتها ، ولا تجرى في كلها ، ونذكر ثلاثة أمثلة : مثالا جرت القاعدة في جميع أبنيته ، ومثالا جرت في أكثر أبنيته ولم تجر في الجميع ، ومثالا تخلفت القاعدة في جميع أبنيته .

المثال الأول :

الراء وانحاء مدلولها اللين والسهولة ، وقد جاء من الثلاثي :

رَخَّ - يقال : رَخَّخت الشراب : مزجته . ورخ العجين يرخ : كثر ماؤه - والرَخُّخ : السهولة واللين . والرَخاخ : الرخو من الأرض . قال ابن الأعرابي : أرض رخاء : رخوة لينة واسعة ، وأرض رَخاخ : لينة واسعة ، ورخاخ العيش : خفضه ورغده .

ولم ييجئ فعل من رخد ، وإنما جاء رَخود ، ومع هذا قد وجد فيه المعنى المتقدم ، فإن الرَّخود من الرجال : اللين العظام ، الرخوها . ويقال : رجل رَخود الشباب : أى ناعمه ، وامرأة رَخودة : ناعمة .

رخص — يقال : رَخَصَ رَخَاصَةً ورُخُوصَةً ، فهو رَخِصٌ ورَخِيسٌ ، والرَّخِصُ والرَّخِيسُ : الناعم . والرَّخِصُ : ضد الغلاء ، يقال : رَخِصَ السَّعْرُ يَرُخِصُ رَخِصًا ، فهو رَخِيسٌ . ورخص له فى الأمر : أذن له فيه بعد النهى ، والاسم الرُّخْصَةُ ، وهى خلاف التشديد ، ومن ذلك رُخِصَ الشَّارِعُ التى رَفَّهَ بها عن عباده ، وسهل عليهم الخروج بها من عهدة التكليف .

رخف — يقال : رَخِيفَ العَجِينُ (بالكسر) رَخْفًا (مثل تعب تعبًا) ورَخِيفَ يَرُخِّفُ رَخْفًا ورَخُوفَةً ورَخَافَةً : كثر ماؤه حتى يسترخى . ويقال لذلك العجين الرُّخْفُ . ويقال : ثريدة رَخْفَةٌ : أى مسترخية ، والرَّخْفَةُ : الزبدة المسترخية . الرقيق ، والطين الرقيق ، يقال : صار الماء رَخْفَةً ورَخِيفَةً : أى طينا رقيقا .

رخل — لم ييجئ من هذه المادة فعل ، والرَّخْلُ والرَّخْلُ : الأثني من الضأن ، والجمع أرخل ، وهى ألين جانبا من الذكر ، لما فيها من الأنوثة .

رخم — يقال : رَخِمَ الكلام والمنطق رَخَامَةً فهو رَخِيمٌ : لان وسهل ، ويقال كلام رَخِيمٌ : أى رقيق ، ورخمت الجارية رَخَامَةً فهى رَخِيمَةُ الصوت ، ورخيم : إذا كانت سهلة المنطق . والترخيم : التلين . ومنه الترخيم فى الأسماء ، وهو أن تحذف من أواخرها حرفا أو أكثر ، ليسهل النطق بها .

رنحى — يقال : رَنَحَى ورَخَوِرَاءَ ورَخَاوَةً ، والرَّخْوُ مثلثة الراء : الهش من كل شىء يكون فيه رخاوة ، ويقال : فرس رَخْوَةٌ سهلة مسترسلة ، والرَّخَاءُ : سعة العيش . والريح الرُّخَاءُ . اللينة السريعة . ويقال : فلان رَنَحَى البال : إذا كان فى نعمة واسع الحال .

قال اقيط بن زُرارة :

أَمْشَى فِي بَنِي عُدُسَ بْنِ زَيْدٍ رَنَحَى الْبَالُ مِنْطَلِقَ اللِّسَانِ

وإذا نظرت في جميع الأبنية المتقدمة وجدت أن المعنى العام — وهو اللين والسهولة — يوجد في جميعها ، وبذلك تتصل معاني الأبنية بعضها ببعض .

المثال الثاني :

السين واللام — يدلان على خروج شيء من آخر ، وقد جاء من هذا سلا — يقال : سلا السمسم : عصره فاستخرج دهنه ، ويقال سلا الجذع والعسيب : نزع شوكتهما .

سلب — يقال : سلب الذبيحة : إهابها وكراعها وبطنها ، وسلب الرجل : ثيابه ، ويقال : سلبته أسأبه سلبا وسلبا : إذا أخذت ثيابه ، والسلب : ما يسلب . وكل شيء على الإنسان من اللباس فهو سلب ، ويقال : ناقة سالب وسلوب : مات ولدها أو ألقته لغير تمام . وسلب القصبه والشجرة : قشرها .

سلت — يقال : سلت المعنى يسلبته سلنا : أخرجه بيده . وسلت المرأة الخضاب عن يدها : إذا مسحته وألقته . وسلت القصعة من الثريد : إذا تتبع ما فيها وأخذه بأصبعه . ويقال : سلت أنفه بالسيف : جدعه .

سلاج — يقال سلاجت الإبل تسلاج سلوجا : أكلت السُّلجَ فانطلقت بطونها . وعن بعض أعراب قيس : سلج البعير الناقة : إذا رضعها .

سلح — يقال : سلح الطائر سلحا من باب نفع ، وهو منه كالتغوط من الإنسان ، وهو سلحة ، تسمية بالمصدر .

سلخ - يقال : سلخ الإهاب يسأخه سلخا : كشطه فأخرج ما حواه ،
وسلخت المرأة عنها الدرع : نزعته .

ويقال : انسلخ الليل من النهار : نرح منه نرجوا لا يبقى معه شيء من
ضوئه ، لأن النهار مكور على الليل ، فإذا زال الضوء بقي الليل غاسقا قد غشى
الناس ، ويقال : انسلخ الرجل من ثيابه ، والحية من قشرها .

سلس - يقال سلس بول الرجل : إذا كان يخرج ولا يقدر على استمساكه .
ونلان سلس البول : إذا كان لا يستمسكه ، يقال رجل مسلوس : ذاهب العقل .

سلط - يقال : سأط فهو سايط ، أى فصيح حديد اللسان بين السلاطة أو
السلوطة ، ويقال : امرأة سليطة أى حديدة اللسان وطويلته .

سلع - يقال : سلع جلده بالنار سلعا ، وتسلع : تشقق . والسلع : الشق يكون
في الجلد والعقب .

ساع - يقال : ساعنت البقرة والشاة ، تساع سلوا : إذا أسقطت السن الذى
خلف السديس ، فهى ساع . ويقال : سلغت الشاة إذا طلع نابها .

سلف - يقال : سلف يسلف سلفا مضى ، والقوم السلاف المتقدمون . وسلف
الرجل : آباؤه المتقدمون ، ويقال سلقت الناقة سلوفا : تقدمت في أول الورد .

ساق - يقال : سلقه بالسوط نزع جلده . ويقال : سلقت اللحم عن العظم
إذا نحيته عنه .

سلك - يقال : سلكه فى الشيء أدخله فيه . قال تعالى : " مَا سَلَكَكُمْ
فِي سَقَرٍ " أى ما أدخلكم فيها ، ويقال : سلك الخيط فى الإبرة ، وسلك السنان
فى المطعون ، بمعنى أدخل .

سل — والسل : اتزاعك الشيء وإخراجه في رفق . يقال : سل الشعرة من العجين أخرجها ، وسل سيفه : أخرجته من غمده ، وهو سليل ومسلول .

وقد توسعوا في ذلك فقالوا : سل السخيمة من قلبه ، قال الشاعر :

وما زالت رُفَاك تُسَلُّ ضِغْنِي وتخرج من مكانها ضبابي

سلم — يقال سلم من المرض : برئ منه ، وسلم من المكروه والآفات : نجا .

سلا — يقال سَلَّيتُ الناقة : أخذت سلاها ، وسَلَّيتُ الشاة : تدلى ذلك منها .
والسلا : الجلدة الرقيقة يكون فيها الولد للناس والحيل والإبل ، والجمع أسلاء ،
وقال أبو زيد : السلا : لفافة الولد من الدواب والإبل ، وهو من الناس :
المشيمة .

وبالنظر في الأبنية المتقدمة نرى أن المعنى العام محقق في جميع الأبنية ، عدا
سلك ، فان معناه الدخول ، وهو ضد الخروج .

المثال الثالث :

الطاء والنون ، وقد جاء من الأبنية الثلاثية :

طنأ — يقال : طنأ يطنأ إذا استجيا ويقال : طَنيء البعير يَطنأ إذا لرق طحاله
بجنبه ، وكذا الرَّجُل . ويقال أيضا . طنى يطنى من غير همز ، ويقال : طَني الرجل
في الفجور : مضى فيه .

وطنب — يقال : طَنيب الفرس طَنيباً : طال ظهره .

وطنح — يقال : طَنيحت الإبل : سمت .

وطنخ — يقال : طَنيخت الإبل : بشمت .

وطنّف — يقال : طَنيّف الرجل يَطنّف : فسدت دخلته .

وطن — يقال : طن الذباب يطن : صوت .

وإذا نظرت في معاني هذه الأبنية وجدتها متفرقة لا يجمعها معنى ، ولا يتصل بعضها ببعض ؛ فإن طول ظهر الفرس لا يتصل بتصويت الذباب ، وسمن الإبل لا يرتبط بمض ، الرجل في الفيجور ، وهكذا باقى المعانى — ومن هنا نعرف أن القاعدة المذكورة ليست مطردة فى جميع المواد .

والقائلون إن اللغة نشأت من حكاية الأصوات الطبيعية للأجسام والحيوانات ؛ يقولون : إن الأبنية الثلاثية التى تتفق فى الفاء والعين يجب اتصال معانيها إذا كان البناء الثنائى حكاية بعض الأصوات . أما إذا لم يكن حكاية ؛ بأن كانت الأبنية الثلاثية من الألفاظ التى تفرعت بوسائط متعددة عن الأبنية التى حصلت بها الحكاية فلا يجب تحقق الاتصال .

وذلك لأنهم يقولون : إن الأصوات الطبيعية هجاء واحد — إما ساكن لا يمكن النطق به ابتداء ، فيجلب له حرف متحرك توصلا للنطق به ، فيصير بناء ثنائيا كما فى ”رن“ فإن الهجاء الأصيل النون الساكنة التى تحكى صوت الرنين ، ولما كانت ساكنة جلب لها حرف الراء فوجد بناء ”رن“ .

وإما متحرك بحركة ممتدة يتولد عنها حرف لين ، إما واو أو ألف أو ياء ، كما فى مواء الهر ، فإن الهجاء الأصيل الميم المتحركة بحركة ممتدة تولد عنها الواو ، فوجد البناء ”مو“ .

ولما كانت الأبنية الثنائية قليلة جدا لا تنهض بالدلالة على المعانى الكثيرة التى تتطلبها حياة الإنسان الاجتماعية ، قضت الضرورة بزيادة الحرف الثالث فزيد ، لكن بملاحظة وجود معنى البناء الثنائى فى جميع الأبنية الثلاثية ، كما فى ”صخ“ فإنه حكاية صوت ضرب الحديد بالحديد ، أو إلقاء العصا الصلبة على شىء مصمت . والهجاء الأصيل الحاء الساكنة ، وقد جلب لها حرف الصاد المتحرك توصلا للنطق بها .

وقد جاء من الثلاثى :

صحح — وهو البناء الثنائى بزيادة مجانس العين ، لتقوية المعنى ، لأن زيادة المجانس تفيد ذلك .

وصحج — يقال : صحج الرجل يصحج ، والصحج : الصياح والجلبة .

وصحج — يقال صحج الصرد ، والصحج صوت الصرد .

ومعنى البناء الثنائى — وهو الصوت — متحقق فى جميع الأبنية الثلاثية المذكورة .

ومن هذا البيان يعلم أن قاعدة الاتصال عند هؤلاء أخص من قاعدة السابقين وأنها جزء متمم لمذهب القائلين بأن اللغة نشأت من حكاية الأصوات على حسب ما شرح به مذهبهم سابقا ، وأن صحة المذهب المذكور متوقفة على اطراد هذه القاعدة وعدم تخلفها فى مادة من المواد ، إلا إذا شرح مذهبهم على وجه آخر لا تكون قاعدة الاتصال جزءا منه .

وتتبع المواد يحقق عدم اطراد هذه القاعدة .

انظر مادة "سل" تجدها حكاية صوت خروج السيف الصقيل من غمده ، وفيها اعتبار أنها صوت ، واعتبار منشأ الصوت وهو الخروج ، وقد جاءت الأبنية الثلاثية باعتبار الخروج ، فان سلا ، وسلب ، وسلت ، وسلج ، وسلح وسلخ ، وسلع ، وسلغ ، وسلف ، وسلم ، تدل على الخروج ، ولم يوجد معنى البناء الثنائى فى "سلك" .

و "ثر" فانها حكاية صوت يسمع عند فوران الماء وثورانه وثرثرته ، وفيه اعتبار أنه صوت ، واعتبار الكثرة التى نشأ عنها الصوت .

وجاء من الثلاثي :

ثَرَّ — يقال : ثَرَّتْ العين تثر . وعين ثَرَّةٌ وثرارةٌ وثرارة : غزيرة الماء .
وسحاب ثَرٌّ : كثير الماء . وعين ثرة : كثيرة الدموع . ورجل ثر وثرثار :
متشدد كثير الكلام ، والأُنثى : ثرة وثرارة . والثرثار : نهر بعينه ؛
قال الأخطل :

لعمري لقد لاقت سليم وعامر
على جانب الثَّرثار راغية البكر
ومعنى الكثرة موجود في هذا البناء .

ثرب — يقال : ثرب به : عدله ولامه .

وثرط — يقال : ثرطه ثرطا : لرى عليه وعابه .

ثرع — عن ابن الأعرابي : ثرع الرجل : إذا طفّل على قوم .

ثرم — يقال : ثرم يثرم سقطت ثنيتة : وثرمه يثرمه : ضربه فسقطت ثنيتة .

وثرى — يقال ثرى القوم ثراء : كثروا ونموا ، وثرى الرجل وأثرى : كثر ماله

وثرى المال نفسه يثرو إذا كثر .

وقد وجد معنى البناء الثنائى في بعضها باعتبار أنه صوت ، وفي بعضها باعتبار

الكثرة ، ولم يوجد في ثرع لا باعتبار الأول ، ولا باعتبار الثانى .

وطن — فانها حكاية صوت وقوع الذراع المقطوعة على الأرض ، وفيه

اعتبار الصوت ، واعتبار منشأ الصوت وهو القطع .

وجاء من الثلاثي :

طنا ، وطنب ، وطنح ، وطنف ، وطنى ، وليس في معانيها صوت ولا

قطع إلا في مادة طن ، فإن معناها الصوت . فلم يكن معنى البناء الثنائى

موجودا في أكثر الأبنية الثلاثية في هذه المادة ، مع وجود اتحاد الأبنية الثلاثية

في الفاء والعين ، ووجود حكاية صوت الطنين في البناء الثنائى .